

الحجرات

للقراء السبعة

أنعم الله الأمصار بأحجاز والعراق والشام
الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد

تأليف

أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي

المتوفى سنة ٥٢٧٢ هـ

وضع حواشيه وعلق عليه

كامل مصطفى الهندي

تنبية:

وضعنا الفهارس العامة للكتاب في آخر الجزء الرابع

المحمدي

من أول سورة آل عمران - إلى آخر سورة يوسف

الجزء الثاني

منشورات

محمد علي بيضون

لشركت السنة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©
All rights reserved
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة
لدار الكتب العلمية في بيروت - لبنان
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة
تنفيذ الكتاب كاملاً أو مجزئاً أو تسجيله على
أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو
برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة
الناشر خطياً.

Exclusive Rights by
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Droits Exclusifs à
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle ou morale d'éditer, de traduire, de photocopier, d'enregistrer sur cassette, disquette, C.D, ordinateur toute production écrite, entière ou partielle, sans l'autorisation signée de l'éditeur.

الطبعة الأولى
١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

رمل الطريف، شارع البحري، بناية ملكات
هاتف وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٣٧٨٥٤٢ (٩٦١ ١)
صندوق بريد : ١١٠٩٤٢٤ بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah
Beirut - Lebanon

Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah
Beyrouth - Liban

Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ère Étage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3127-3



9 782745 131270

<http://www.al-ilmiyah.com/>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكر اختلافهم في سورة آل عمران

قرؤوا كُلُّهُمْ: ﴿آلَ آتَمَ﴾ [آل عمران: ١، ٢] مفتوحة الميم والألف ساقطة إلا ما حدثني به القاضي موسى بن إسحاق الأنصاري قال: حدثنا أبو هشام^(١) الرفاعي قال: حدثنا يحيى بن آدم عن أبي بكر^(٢) عن عاصم أنه قرأ ﴿آم﴾ ثم قطع وابتدأ ﴿اللَّهُ﴾ ثم سكنَ فيها. قال يحيى بن آدم وأخر ما حفظتُ عنه ﴿آمَ اللَّهُ﴾ مثلَ حمزة.

حدثنا ابنُ مجاهدٍ قال: حدثنا موسى بن إسحاق قال: حدثنا أبو هشام الرفاعي قال: سمعتُ أبا يوسف الأعشى قرأها على أبي بكر ﴿آم﴾ ثم قطع فقال: ﴿اللَّهُ﴾ بالهمز.

حدثنا ابن مجاهد قال: حدثني محمد بن الجهم عن ابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم ﴿آم﴾ جَزَمَ، ثم ابتدأ ﴿اللَّهُ﴾.

حدثنا ابنُ مجاهدٍ قال: حدثني أحمد بن محمد بن صدقة قال: حدثنا أبو الأسباط عن عبد الرحمن بن أبي حماد عن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ: ﴿آمَ اللَّهُ﴾ بتسكين الميم وقطع الألف حدثنا ابن مجاهدٍ قال: حدثني محمد بن الجهم عن الفراءٍ قال: قرأ عاصم: ﴿آم﴾ جَزَمَ و﴿اللَّهُ﴾ مقطوعٌ. والمعروف عن عاصم ﴿آمَ اللَّهُ﴾ موصولةٌ. وحفصٌ عن عاصم ﴿آمَ اللَّهُ﴾ مفتوحة الميم غير مهموزة الألف.

قال أبو علي: اتفاق الجميع على إسقاط الألف الموصولة في اسم الله وذلك أن الميم ساكنة كما أن سائر حروف التهجي مبنية على الوقف فلما التقت الميم الساكنة، ولام التعريف حُرِّكَتِ الميم بالفتح للساكن الثالث الذي هو لام المعرفة. والدليل على

(١) هو محمد بن يزيد بن كثير بن رفاعة بن سماعة (توفي ٢٤٨هـ = ٨٦٢م) أبو هشام، الرفاعي قاض، من أهل العلم بالقرآن والفقه والحديث. من أهل الكوفة. ولي القضاء ببغداد (سنة ٢٤٢) له كتاب في القراءات.

الأعلام ١٤٤/٧، وتهذيب التهذيب ٥٢٦/٩، وتاريخ بغداد ٣/٣٧٥، وغاية النهاية ٢/٢٨٠.

(٢) هو شعبة بن عياش بن سالم الأزدي الكوفي الخياط (٩٥ - ١٩٣هـ = ٧١٤ - ٨٠٩م)، أبو بكر من مشاهير القراء. كان عالماً فقيهاً في الدين. توفي في الكوفة.

الأعلام ٣/١٦٥، والنشر ١/١٥٦، والتيسير لأبي عمرو الداني وفيه وفاته سنة ١٩٤.

أن التحريك للساكن الثالث - وهو مذهب سيبويه - أن حروف التهجي يجتمع فيها الساكنان نحو ﴿كَهَيْعَصَ﴾ [مريم: ١] و﴿حَمْدَعَسَقَ﴾ [الشورى: ١، ٢] وذلك أنها مبنية على الوقف، كما أن أسماء العَدَدِ كذلك فَحَرَكَتِ الميمُ للساكن الثالث بالفتح كما حَرَكَتِ النون في قوله: ﴿مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥] و﴿مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧٢] و﴿وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٤] بالفتح لالتقاء الساكنين.

فأما ما روي عن عاصم من قطعهِ الألفَ، فكأنه قدَّر الوقوف على الميم، واستأنف ﴿اللَّهُ﴾، فقطع الهمزة للابتداء بها. والوجه ما عليه الجماعة، وما وافقهم هو أيضاً عليه، من أن الهمزة تسقط في الوصل، فإذا سقطت لم يَجْزُ أَنْ تُلْقَى لها حركة على ما قبلها.

والذي حكاه سيبويه من قولهم: ثلاثة اربعة، لم تُحْمَلْ عليه هذه الآية، ألا ترى أنه ذهب إلى أن الحركة فيها لالتقاء الساكنين، وأنه في الفتح لالتقاء الساكنين بمنزلة قوله: ﴿مِنَ اللَّهِ﴾.

وأما ما حكاه بعضُ البغداديين من قوله: ﴿مُرَيْنَ الَّذِي جَعَلَ﴾ [ق: ٢٥، ٢٦]. فإنه حَرَكَ الثون بالفتح كما حَرَكَ في قولهم: ﴿مِنَ اللَّهِ﴾ به.

ولا يجوز أن تكون الفتحة لهمزة الوصل أُلْقِيَتْ على النون، لأن الهمزة إذا أوجِبَ الإدراجُ إسقاطها لم تَبَقْ لها حركة تُلْقَى على شيء، ولم يأت في نحو هذا عنهم شيء فيما علمناه، كما جاء ﴿ثلاثة اربعة﴾.

اختلفوا في إمالة الرءِ وفتحها من ﴿التَّوْرَةِ﴾ [آل عمران: ٣].

فقرأ ابن كثير وعاصمُ وابنُ عامرٍ: ﴿التَّوْرَةَ﴾ مفخماً. وكان نافعٌ وحمزةٌ يلفظان: بالراء بين الفتح والكسر، وكذلك كانا يفعلان بقوله تعالى: ﴿مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] و﴿مِنَ الْأَشْرَارِ﴾ [ص: ٦٢] و﴿مِنَ قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦] و﴿ذَاتِ قَرَارٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠] إذا كان الحرفُ مخفوضاً.

وقال ابن سعدان عن المسيبي عن نافع: الرء مفتوحة، وكذلك قال ابن المسيبي عن نافع. وقال ورش عن نافع: ﴿التَّوْرَةِ﴾، بكسر الرء وكان أبو عمرو والكسائي يقرآن: ﴿التَّوْرَةِ﴾ مكسورة الرء ويميلان هذه الحروف أشد من إمالة حمزة ونافع أعني: ﴿الأبرار﴾ و﴿من قرار﴾ وما أشبه ذلك. ابن عامر يشم الرء الأولى من ﴿الأبرار﴾ الكسر.

قال أبو علي: قالوا ورى الرنذ، يري، إذا قدح ولم يكب^(١)، وقالوا ورى

(١) كبا الرنذ كُبوًا وكُبوًا: لم يور. (لسان العرب ٢١٣/١٥ مادة: كبا).

وأورثته، وفي التنزيل: ﴿فَالْمُورِثَةُ قَدَحًا﴾ [العاديات: ٢] وفيه: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ﴾ [الواقعة: ٧١]. فأما قولهم: وريت بك زنادي على مثال شريث، فزعم أبو عثمان: أنه استعمل في هذا الكلام فقط لم يجاوز به غيره. وقال أبو زيد: ورى النقي، يري، ورياً: إذا كثر ودكته^(١)، قال: والواري: الكثير الودك. والوراء في اسم الجهة التي هي خلاف الأمام ليس من هذا، لأن تحقيره: ورئته، مثل ورئعة. وألحقت الهاء في تحقيرها، وإن كانت على أربعة أحرف كما ألحقت في قديمة.

فأما الوراء: لولد الولد فيمكن أن يكون من هذا وقيل له: وراء، كما قيل له: نجل.

وأشدد أبو زيد^(٢):

يَا قَاتِلَ اللَّهِّ صَبِيَانَا تَجِيءُ بِهِمْ أُمُّ الْهَنْبَرِ مِنْ زُنْدِ لَهَا وَارِي

قال السكري: ضرب الزند مثلاً للرحم، والزند: تستخرج به النار، وقال أمية:

الحامل النار في الرطبين يحملها حتى تجيء من اليبسين تضطرم
يأتي بها حياة تهديك رؤيتها من صلب أعمى أصم الصلب منقصم

روى محمد بن السري أن الرطبين: هما العودان الرطبان، يعني: الشجر الذي فيه النار، واليبسين: هما العودان اليابسان، يعني: الزندين، يقول: تكون النار في عودين رطبين، فإذا جفا قدحا، فجاءت النار منهما، والأعمى الأصم: يعني الزند، والزند: الأعلى، والزندة: السفلى، وأصم الصلب يعني: العود، وأعمى: لا جوف له، يريد: يأتي بها حياة للناس أي: حياة لهم. فأما قولهم: الترية: لما تراه المرأة من الطهر بعد الحيض فيجوز أن تكون فعيلة من الوراء، لأنها ترى بعد الصفرة والكدر اللتين تريان في الحيض، وتكون فعيلة من: وري الزند، يري، كأنها من خروجها من الطهر بعد الحيض، فكأن الطهر أخرجه، والتاء في الوجهين بدل من الواو التي هي فاء، كما أنها في «تيقور»^(٣)، و«تولج» كذلك.

فأما القول في التوراة، فلا تخلو من أن تكون فوعلة، على قول الخليل: في

(١) الودك: الدسم معروف، وقيل: دسم اللحم. (لسان العرب ٥٠٩/١٠ مادة: ودك).

(٢) البيت من البسيط، وهو للقتال الكلابي في ديوانه ص ٥٩، ولسان العرب ٢٦٧/٥ (هنبر) وبلا نسبة في الإنصاف ١١٩/١، ولسان العرب ٣٨٨/١٥ (وري)، ٤٩٢ (با)، وتاج العروس (ورعى)، وتهذيب اللغة ٣٠٧/١٥.

ويروى: يا قبح الله ضبعاناً. أم الهنبر: الضبع في لغة بني فزارة. الواري: السمين.

(٣) التيقور: فيقول منه، وقيل: لغة في التوقير، قال: والتيقور الوقار وأصله وتيقور، قلبت الواو تاء. (لسان العرب ٢٩٠/٥ مادة: وقر).

تَوَلَّجَ، أو تَفَعَّلَ مَثَل تَتَفَلَّعَ، أو تَفَعَّلَ بالكسر وَفُتِحَ العَيْنُ كما فُتِحَ في: ناصِة^(١)، فمما يدلُّ على أَنَّها فَوْعَلَةٌ، ليست تَفَعَّلَةٌ، مَثَل تَتَفَلَّعَ، وَتَأَلَّبَ، أَنَّ هذا البناءَ يَقْلُ، وَأَنَّ فَوْعَلَةٌ في الكثرة بحيث لا يتناسبان، ولا إشكال في أن الحمل على الأكثر الأشيخ أولى من الحمل على خلافه. ويدلُّك على ذلك أن التاء لم تكثر زائدةً أولاً كما لم تكثر النون أولاً، فكما أَنَّ النون إذا جاءت أولاً في نحو نَهْشَلٍ^(٢) ونَعَثَلٍ^(٣)، لا يحكم بزيادتها، لقلتها زائدةً. أولاً، كذلك لا يحكم بزيادة التاء.

فإن قلت: إنك إذا جعلته فَوْعَلَةٌ، حكمت بإبدال الفاء التي هي واوٌ: تاءً، وإذا حكمت بزيادة التاء لم تجعلها بدلاً، ولكنك جعلتها التاء التي زيدت في الكلمة، قيل: ليس هذا باعتراض لأنَّ الواو إذا كانت أولاً فقد استمرَّ البديل فيها نحو وَجُوهٍ، وَأَجُوهٍ، وَوُقَّتَتْ، وَأُقَّتَتْ، وَوِشاحٍ، وإشاحٍ وَوِفاةٍ، وإفاةٍ، وَوَجِمَ، وَأَجِمَ، ووناةٍ وأناةٍ، فإذا اجتمعا لزم الأولُ منهما البديلُ إمَّا همزةً وإمَّا تاءً، فالهمزة نحو الأولى في فعلى من الأول، وأواقٍ في جمع واقيةٍ. وقد أبدلتِ التاء من الواو إذا كانت مفردةً أولاً نحو تَيْقُورٍ من الوقارِ، فهذا فيعولٌ، وليس بتفعولٍ كتعضوضٍ^(٤)، ألا ترى كثرةً فيعولٍ نحو سَيْهوجٍ^(٥)، وسيهوبٍ، وديقوعٍ^(٦). وقد أبدلت تاءً أولى مفردةً في نحو: تُجَاهٍ، وَثُرَاتٍ، وتخمّةٍ، وتُكْلانٍ، وزعمَ أبو عثمانُ أَنَّ إبدالَ نحوِ تُخْمَةٍ، مضطردّاً، وقال أبو الحسن: ليس بمطرد.

فإذا كثر إبدالُ التاءِ من الواوِ أولاً، هذه الكثرة، كان حملها على هذا الكثير أولى من حملها على ما لم يكن، ولم يتسع هذا الاتساع. ولا يقرب حملها أيضاً على تَفَعَّلَ لأنه لا يخلو من أن تجعلها اسماً نحو: تودية، أو مصدرًا نحو: توصية، فأما بابُ توديةٍ فقليلٌ، كما أَنَّ تَفَعَّلَ كذلك، وبابُ توصيةٍ فيه اتساعٌ وحملٌ على لغةٍ لم نعلم منها شيئاً

(١) الناصية: واحدة النواصي. ابن سيده: الناصية والناصاة، لغة طينية، فُصَّاصُ الشعرِ في مقدم الرأس. (لسان العرب ٣٢٧/١٥ مادة: نصاص).

(٢) النَّهْشَلُ: المَسْنُ المضطرب من الكِبَرِ، وقيل: هو الذي أسنَّ وفيه بقية الأثنى نهشلة. (لسان العرب ٦٨٢/١١ مادة: نهشل).

(٣) النَّعْثَلُ: الشيخ الأحمق، والنعثل: الذبيح وهو الذكر من الضبياع، والنعثلة: أن يمشي الرجل مُفاجأً ويقلب قدميه كأنه يغرف بهما، وهو من التبختر. (لسان العرب ٦٦٩/١١ - ٦٧٠ مادة: نعثل).

(٤) التَّعْضُوضُ: ضرب من التمر شديد الحلاوة، تاؤه زائدة مفتوحة، واحده تعوضوة، وفي التهذيب: تمر أسود، التاء فيه ليست بأصلية. (لسان العرب ١٩١/٧ مادة: عضض).

(٥) سهجت الريح سهجاً: هبت هبوباً دائماً واشتدت، وقيل: مرت مروراً شديداً. وريخ سيهج وسيهجة وسهوج وسيهوج: شديدة. (لسان العرب ٣٠٢/٢ مادة: سهج).

(٦) الديقوع: جوع ديقوع: شديد، وهو اليرقوع أيضاً، وقال النضر: جوع أدقع وديقوع، وهو من الدقعاء. الأزهرى: الجوع الديقوع والدرقوع: الشديد. (لسان العرب ٩٠/٨ مادة: دقع).

في التنزيل، فإذا لم يكن هذان الوجهان بالسهلين حملته على فَوْعَلَةٍ دونهما للكثرة، ألا ترى أن نحوَ صومعة^(١)، وحوجلة^(٢) ودوسرة^(٣)، وعومرة^(٤)، قد كثر؟

ومن لم يُجِلي التوراة. فلأنَّ الراء حرف يمنع الإمالة؛ لما فيه من التكرير، كما يمنعها المُستعلي، فكما أنَّ الراء لو كان مكانها مستعلٍ مفتوحٍ لم تُخسُن الإمالة، كذلك إذا كانت الراء مفتوحةً. وأيضاً فإنَّ ما بعد الواو من توراة لو كان منفصلاً لم تكن فيه الإمالة كذلك إذا كان متصلاً.

وقولُ من أمال: إنَّ الألفَ لما كانت رابعةً لم تخلُ من أن تُشبهَ ألفَ التانيثِ أو الألفَ المنقلبةَ عن الياء أو عن الواو. وألفُ التانيثِ ثَمَالٌ وإنَّ كان قبلها مستعلٍ كقولهم: فَوْضَى وَجَوْحَى.

فكما أمالوا المستعليةَ معها كذلك يميلون الراء، وإذا أمالوا نحوَ صغَا^(٥)، وضغَا^(٦)، وشقا مع أنَّ الواو تصحُّ في هذا البناء الذي على ثلاثة أحرفٍ فأنَّ يُميلوا فيما لا تصحُّ الواو معه أجدر.

وممَّا يقوِّي ذلك أنَّهم قد أمالوا اسمَ المفعول إذا كان فيه مستعلٍ، نحو مُعْطَا، وإذا أمالوا مع المستعلي كانت الإمالة مع الراء أجودَ، لأنَّ الإمالة على الراء أغلبُ منها على المستعلي، ألا ترى أنه قد حكى الإمالة في نحو عِمْرَانَ ونحو فِرَاشِ، وجِرَابِ، ولو كان مكان الراء المستعلي لم تكن فيها إمالةٌ؟. وممَّا يقوِّي الإمالة في الراء من توراة أنَّهم قد قالوا: رأيتُ عِلْقًا^(٧)، وعرقًا، وضيقًا، فأمالوه للتشبيهِ بألفِ حُبْلَى إلا أنَّ الأول

(١) الصومعة: من البناء سميت صومعة لتلطيف أعلاها، والصومعة: منار الراهب؛ قال سيبويه: هو من الأصمغ يعني المحدَّ والطرف المنضمِّم. وصومعة الثريد: جُثته وذروته وصومعة النصارى فوعلة من هذا لأنها دقيقة الرأس. (لسان العرب ٢٠٨/٨ مادة: صمغ).

(٢) الحوجلة: القارورة الغليظة الأسفل، وقيل: القارورة فقط، وقيل: الحوجلة ما كان من القوارير شبه قوارير الذريرة وما كان واسع الرأس من صغارها شبه السكرجات ونحوها. الجوهري: الحوجلة قارورة صغيرة واسعة الرأس. (لسان العرب ١٤٦/١١ مادة: حجل).

(٣) الدوسرة: كتيبة دوسر ودوسرة: مجتمعة. وجمل دوسر ودوسري ودوسراني ودواسري: ضخم شديد مجتمع ذو هامة ومناكب، والأثني دوسر ودوسرة. (لسان العرب ٢٨٥/٤ مادة: دسر).

(٤) العومرة: الاختلاط؛ يقال: تركت القوم في عومرة أي صياح وجلبة. (لسان العرب ٦٠٧/٤ مادة: عمر).

(٥) صفا إليه يَصْفَى ويَصْفُو صفواً وِصْفُواً وِصْفًا: مال، وكذلك صَفِي، بالكسر، يَصْفَى صَفَى وِصْفِيًا. ابن سيدة في معتل الياء: صَفَى صَفِيًا: مال. (لسان العرب ٤٦١/١٤ مادة: صفا).

(٦) الصَّفْوُ: الاستِخْدَاءُ. صفا يَصْفُو صَفْوًا وأصفاه هو إصفاءه وِصْفَاهُ. (اللسان ٤٨٥/١٤ مادة: صفا).

(٧) العِلْقُ: المال الكريم. يقال: عِلْقٌ خير، وقد قالوا: عِلْقٌ شرٌّ، والجمع أَعْلَاق، ويقال: فلان عِلْقٌ علمٍ وتبع علمٍ وطلب علمٍ. ويقال: هذا الشيء عِلْقٌ مَضْنَةٌ أي يَضُنُّ به، وجمعه أَعْلَاق. ويقال: عِرْقٌ مَضْنَةٌ بالراء. وقال اللحياني: العِلْقُ: الثوب الكريم أو الترس أو السيف وقيل: العِلْقُ: النفيس من كل شيء. (لسان العرب ٢٦٨/١ مادة: علق).

من هذه الحروف مكسورٌ وليس من التوراة كذلك والإمالة في فتحة الراء نحو الكسرة في نحو: ﴿مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] و﴿مِنْ قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦] أقوى منها في التوراة، وذلك أن الراء المكسورة قد غلبت المستعلي في نحو قاربٍ وغارمٍ وطارِدٍ، فلما غلبت المستعلي مع قوته على الإمالة كان أن تُغلب الراء المفتوحة فتميل فتحها إلى الكسرة أولى، لأن الراء، وإن كان فيها تكرير، صارت به كأنها حرفان مفتوحان؛ فهي بزنة حرف واحد، فلما قويت على المستعلي كانت على الراء المفتوحة أقوى.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عز وجل: ﴿سَيَغْلِبُونَ﴾ و﴿يُخْشَرُونَ﴾^(١) [آل عمران: ١٢] و﴿يَرَوْنَهُمْ مَثَلِيهِمْ﴾ [آل عمران: ١٣].

فقرأ ابن كثير وعاصمٌ وأبو عمرو وابن عامر: ﴿ستغلبون وتخشرون﴾ بالتاء، و﴿يرَوْنَهُمْ﴾ بالياء.

وحكى أبان عن عاصم: ترونها بالتاء، وفي رواية أبي بكر بالياء. وقرأ نافع: ﴿ستغلبون، وتخشرون﴾، و﴿ترونها﴾ بالتاء ثلاثين. وقرأ حمزة والكسائي بالياء ثلاثين.

قال أبو علي: قوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا...﴾ [آل عمران: ١٢] يجوز أن يُغنى به اليهود والمشركون جميعاً، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿مَا يَوْذُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الَّذِينَ لَا يُشْرِكُونَ﴾ [البقرة: ١٠٥] ففسر الذين كفروا بالقبيلين، وكذلك قوله جل وعز: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ﴾ [البينة: ١] فالتقدير على هذا: قل للقبيلين: ستغلبون.

ويدل على حسن التاء هنا والمخاطبة قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١] والآية كلها على الخطاب. وكذلك قول من قرأ: ﴿ستغلبون﴾ بالتاء.

وللتاء على الياء مزية ما في الحسن، وهو أنه إذا قيل: سيغلبون فقد يمكن أن يكون المغلوبون والمحشورون من غير المخاطبين، وأنهم قوم آخرون، فإذا كان بالخطاب، لم يجز أن يظن هذا.

وحجة من قرأ بالياء قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] وقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يُغْفَرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْحَمُونَ﴾ [الجاثية: ١٤] والدليل على حسن مجازهما جميعاً أنهم زعموا أن في حرف عبد الله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ تَنْتَهُوا نَغْفِرْ لَكُمْ﴾. فأما قوله: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور: ٣٠]

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٥.

فظاهره يُقَوِّي قولَ من قرأ بالياء . ألا ترى أنه قال: ﴿يَعْضُوا﴾ [النور: ٣٠]، ولم يقل: غضوا، فيكونَ للخطاب كقراءة من قرأ ﴿سَتَغْلِبُونَ﴾ وكذلك: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَقْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

إلا أن من الناس من يحمل هذا على إضمار لام الأمر، وإضمار الجازم لم نعلمه جاء في حال السعة، وقد قيل: إن الذين كفروا: اليهود. والضمير في ﴿سَيَغْلِبُونَ﴾ للمشركين، فعلى هذا القول لا يكون ﴿سَيَغْلِبُونَ﴾ إلا بالياء؛ لأن المشركين غيب. والخطاب لهم، وما تقدم ذكره أوجه لما ذكرناه من جواز وقوع الذين كفروا على الفريقين، ولأنهما جميعاً مغلوبان، فاليهود وأهل الكتاب غلبوا بوضع الجزى عليهم، وحشرهم لأدائهم، والمشركون غلبوا بالسيف، فالقول الأول أبين. ومن قرأ: ﴿يُرَوْنَهُمْ﴾ بالياء، فلأن بعد الخطاب غيبة، وهو قوله: ﴿فِيئَةٌ تَقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٣] أي: ترى الفئة المقاتلة في سبيل الله الفئة الكافرة مثلهم.

ومما يؤكد الياء قوله: مثلهم، ولو كان على التاء لكان: مثليكم، وإن كان قد جاء: ﴿وَمَا أَلْتَمَسْنَا مِنْ دُونِهَا﴾ [الروم: ٣٩] ثم قال: ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضَعَفُونَ﴾ [الروم: ٣٩] ورأيت هنا المتعدية إلى مفعول واحد يدلُّك على ذلك تقييده برأي العين، وإذا كان كذلك، كان انتصاب ﴿مثلهم﴾ على الحال لا على أنه مفعول ثانٍ.

وأما مثل فقد يفرَّد في موضع الثنية والجمع.
فَمِنْ الْإِفْرَادِ فِي الثَّنِيَةِ قَوْلُهُ:

وساقين مثل زيد وجعل سقبان ممشوقان مكنوزاً العصل^(١)
ومن إفراده في الجمع قوله تعالى: ﴿إِن كُورًا إِذَا تَنَاهَمَتْ﴾ [النساء: ١٤٠]. ومن جمعه قوله: ﴿ثُمَّ لَا يَكُونُ أُمَّتًا لَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨]. وأما قوله: ﴿تُرَوْنَهُمْ مِثْلِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٣] و﴿يُرَوْنَهُمْ﴾ فمن قرأ بالتاء فللخطاب الذي قبله، وهو قوله: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ... تُرَوْنَهُمْ مِثْلِهِمْ﴾ فالضمير المرفوع في ترؤنهم للمسلمين، والضمير المنصوب للمشركين. المعنى: ترؤن - أيها المسلمون - المشركين مثلي المسلمين، وكان

(١) الرجز للحذلي في شرح أبيات سيبويه ١٠/٢، وبلا نسبة في الكتاب ١٧/٢، ولسان العرب ٤٦٨/١ (سقب)، ٤٠٢/٥ (كتر)، وتاج العروس ٦٢/٣ (سقب)، ٣٠٧/١٥ (كتر).

السقب: ولد الناقة، وقيل: الذكر من ولد الناقة، بالسین لا غير، إن زيدا وجلا، ههنا، رجلا. وقوله: سقبان إنما أراد هنا مثل سقبين في قوة الغناء، وذلك لأن الرجلين لا يكونان سقبين، لأن نوعاً لا يستحيل إلى نوع، وإنما هو كقولك: مررت برجل أسيد شدة أي هو كأسد في الشدة، ولا يكون ذلك حقيقة، لأن الأنواع لا تستحيل إلى الأنواع في اعتقاد أهل الإجماع.
اكثر الشيء: اجتمع وامتلا، وناقة كِنَاز، أي مكتنزة اللحم، والكنَاز: الناقة الصلبة اللحم.

المشركون تسع مائة وخمسين رجلاً، فرآهم المسلمون ستمائة وكسراً، وأرى الله المشركين أن المسلمين أقلّ من ثلاثمائة، وذلك أن المسلمين قد قيل لهم: ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦] فأراهم الله عددهم حسب ما حدّ لهم من العدد الذي يلزمهم أن يقدموا عليه، ولا يحجموا عنهم.

ومثل هذا في المعنى، قوله: ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ اتَّقَيْتُمْ فِي آَعْيُنِكُمْ قَلِيلاً وَقَبَلَكُم فِ آَعْيُنِهِمْ﴾ [الأنفال: ٤٤] وقال قتادة: كان المشركون تسع مائة وخمسين رجلاً، وكان أصحاب رسول الله ﷺ ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً.

اختلفوا في كسر الراء وضمّها من قوله تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ﴾^(١) [آل عمران: ١٥].

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿وَرِضْوَانٌ﴾ بضم الراء في كل القرآن إلا قوله في المائة [١٦]: ﴿مَنْ أَتَّبَعَ رِضْوَانَكُمْ﴾ فإنه كسر الراء فيه. وقال شيبان^(٢) عن عاصم، وابن أبي حمّاد عن أبي بكر عن عاصم، والأعشى عن أبي بكر عن عاصم، بضم الراء، في كل ذلك. وقال محمد بن المنذر عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم أنه ضمّه كلّه.

حدثنا ابن مجاهد قال: حدثني محمد بن الجهم عن ابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم: ﴿رِضْوَانٌ﴾ و﴿رِضْوَانًا﴾ [المائدة: ٢] بضم الراء في كل القرآن، وكذلك حدثني ابن صدقة عن أبي الأسباط عن ابن أبي حماد عن أبي بكر عن عاصم. وقال حفص عن عاصم: مكسور كلّه، وقرأ الباقون: ﴿رِضْوَانٌ﴾ كسراً.

قال أبو علي: رضوان مصدر، فمن كسر جعله كالرئمان والجزمان، ومن ضمّ فقد قال سيبويه: رَجَحَ رُجْحَانًا كما قالوا: الشكران والرّضوان.

قال أحمد: كلّهم قرأ: ﴿إِنَّ الَّذِيكَ عِنْدَ اللَّهِ أَلْسَلَمٌ﴾^(٣) [آل عمران: ١٩] بكسر الألف إلا الكسائي فإنه فتح الألف من ﴿أَنَّ الَّذِيكَ عِنْدَ اللَّهِ أَلْسَلَمٌ﴾.

قال أبو علي: الوجه: الكسر في ﴿إِنَّ﴾، لأنّ الكلام الذي قبله قد تمّ، وهذا النحو من الكلام الذي يراد به التنزيه، والتقرب؛ أن يكون بجمل متباينة أحسن من حيث كان أبلغ في الشناء، وأذهب في باب المدح، ومن ثم جاء ﴿وَالْمُؤْمِنَاتُ يَهْدُهُمْ إِذَا عَنَهُدُوا وَالصّٰدِرِينَ فِي الْبِآَسَاءِ وَالصّٰرَاءِ﴾ [البقرة: ١٧٧].

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٥.

(٢) هو شيبان بن عبد الرحمن التميمي بالولاء (توفي ١٦٤ هـ = ٧٨٠ م) أبو معاوية، مؤدب، من رجال الحديث والعربية. ولد بالبصرة وسكن الكوفة، وتوفي في بغداد. له كتاب في الحديث الأعلام ٣/ ١٨٠، وتهذيب التهذيب ٤/ ٣٧٣، ونزهة الألباب ٣٨ - ٤١، وإنباه الرواة ٢/ ٧٢.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٥.

ومن فتح ﴿أَنَّ﴾ جعله بدلاً، والبدل، وإن كان في تقدير جملتين، فإن العامل لَمَا لم يظهر، أشبه الصفة. فإذا جعلته بدلاً جاز أن تبدله من شيئين: أحدهما: من قوله: ﴿أَنْتَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] فكأن التقدير: شهد الله أن الدين عنده الإسلام، فيكون البدل من الضرب الذي الشيء فيه هُوَ هُوَ. ألا ترى أن الدين الذي هو الإسلام يتضمن التوحيد والعدل وهو هُوَ في المعنى؟. وإن شئت جعلته من بدل الاشتمال لأن الإسلام يشتمل على التوحيد والعدل، وإن شئت جعلته من القسط لأن الدين الذي هو الإسلام قسط وعدل، فيكون من البدل الذي الشيء فيه هُوَ هُوَ.

قال أحمد: كلهم قرأ: ﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ٢١] بغير ألف إلا حمزة فإنه قرأ ﴿ويقاتلون﴾ بألف.

قال أبو علي: حجة من قرأ: ﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ﴾ أنه معطوف على قوله، ﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ﴾ [آل عمران: ٢١] وقد جاء في أخرى ﴿فَلَمَّ تَقْتُلُونَ أَيُّبَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ﴾ [البقرة: ٩١] فجاء الفعل على يَفْعَلُ دون يفاعل، وكذلك: ﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ٢١] لأن الأمرين بالقسط من الناس قد وافقوا الأنبياء في الأمر بالقسط، وكبر عليهم مقامهم وموضعهم فقتلوهم، كما قتلوا الأنبياء.

وحجة من قرأ: ﴿وَيُقَاتِلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ﴾ أن في حرف عبد الله فيما زعموا: ﴿وقاتلوا الذين يأمرؤن بالقسط﴾ فاعتبرها، وكان معنى يقاتلونهم، أنهم لا يوالونهم ليقل نهيهم إياهم عن العداوان عليهم، فيكونون مباينين لهم، مشاقين لهم؛ لأمرهم بالقسط، وإن لم يقتلوهم كما قتلوا الأنبياء، ولكن يقاتلونهم قتال المباين المشاق لهم.

فإن قال قائل: إنه في قراءته ﴿وَيُقَاتِلُونَ﴾ لم يقرأ بحرف عبد الله، وترك قراءة الناس. قيل: ليس بتارك حرف عبد الله الذي هو ﴿قاتلوا﴾ في قراءته ﴿يُقَاتِلُونَ﴾ لأن قوله: ﴿يُقَاتِلُونَ﴾ يجوز أن يُريد به ﴿قاتلوا﴾، ألا ترى أنه قد جاء ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥].

وقال في أخرى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النحل: ٨٨] ومحمد: [١] فإذا جاء المعنى لم يكن تاركاً لقراءة عبد الله، وذلك أن قوله: ﴿يَصُدُّونَ﴾ يجوز أن يكون في المعنى ﴿صَدُّوا﴾، إلا أنه جاء على لفظ المضارع حكاية للحال، وكذلك حمزة في قراءته ﴿يقاتلون﴾ يجوز أن يكون مراده به ﴿قاتلوا﴾ إلا أنه جاء على لفظ المضارع حكاية للحال.

اختلفوا في قوله جل اسمه: ﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْحَيَّةِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّةَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [آل عمران: ٢٧]، في التَّشْدِيدِ وَالتَّخْفِيفِ: فقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن كثير، وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْحَيَّةِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّةَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [آل عمران: ٢٧]

﴿لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧] ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا﴾ [الأنعام: ١٢٢] و﴿الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ﴾ [يس: ٣٣] و﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيِّتَةً﴾ [الأنعام: ١٣٩] كل ذلك بالتخفيف.

وروى حفص عن عاصم: ﴿مِنْ الْمَيِّتِ﴾ مشددة مثل حمزة، وقرأ نافع وحمزة والكسائي: ﴿الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتَخْرُجُ الْمَيِّتُ مِنَ الْحَيِّ﴾ [آل عمران: ٢٧] و﴿لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧] و﴿إِلَى بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [فاطر: ٩] مُشَدَّدًا.

وخفف حمزة والكسائي غير هذه الحروف. وقرأ نافع: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا﴾ [الأنعام: ١٢٢] و﴿الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ﴾ [يس: ٣٣] و﴿لَحْمَ أَحْيِهِ مَيِّتًا﴾ [الحجرات: ١٢] وخفف في سائر القرآن ما لم يمت^(١).

قال أبو علي: قال أبو زيد: وقع في المال: المَوْتَانُ، والمَوَاتُ، والمَوَاتُ في قول بعض بني أسد: إذا وقع فيه الموت. قال أبو علي: يقال: مات يموت مثل: قال يقول، وقالوا: متّ تموت، ودمت تدوم. ودمت ودمت: شاذان. ونظيرهما من الصحيح: فَضِلَّ يُفْضَلُ.

فأما المَيِّتُ فهو الأصل، والواو التي هي عينٌ انقلبت ياءً لإدغام الياء فيها، والأصل التثقيب. وميتٌ محذوف منه، والمحذوف العينُ أُعِلَّتْ عينُهُ بالحدفِ كما أُعِلَّتْ بالقلب، فالحدفُ حسنٌ والإتمام حسن. وما كان من هذا النحو، العينُ فيه واوٌ، فالحدفُ فيه أحسنٌ؛ لاعتلالِ العينِ بالقلب، ألا ترى أنهم قالوا: هائرٌ^(٢) وهارٌ، وسائرٌ، وسارٌ، فأعلوها العينُ بالحدفِ. كما أعلوها بالقلب؟ فكذلك نحو: مَيِّتٌ وَسَيِّدٌ. وما مات، وما لم يمتّ، في هذا الباب يستويان في الاستعمال، ألا ترى أنه قد جاء:

وَمَنْهَلٍ فِيهِ الْغَرَابُ الْمَيِّتُ
كَأَنَّهُ مِنَ الْأَجُونِ الزَّيْتِ
سَقَيْتُ مِنْهُ الْقَوْمَ وَاسْتَقَيْتُ^(٣)

فهذا قد مات. وقال الآخر:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيِّتٍ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ^(٤)

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٥.

(٢) هارُ البناء هوراً: هدمه. وهار البناء والجرف يهور هوراً وهؤوراً، فهو هائر، وهار، على القلب. (لسان العرب ٢٦٧/٥ هور).

(٣) الرجز لأبي محمد الفقعسي في تاج العروس (أجن)، ولسان العروس ٨/١٣ (أجن) وفيه «الغراب ميت» مكان «الغراب الميت»، وفيه «زيت» مكان «الزيت»، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٧١/٩ (غفف) وفيه «زيت» مكان «الزيت».

الأجن: الماء المتغير الطعم واللون، أجن الماء يأجن ويأجن أجناً وأجوناً.

(٤) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن الرعلاء في تاج العروس ١٠١/٥ (موت)؛ ولسان العرب ٩١/٢ =

فقد خَفَّفَ ما مات في الرَّجَزِ والبَيْتِ الآخر، وقال: مَيِّتُ الأحياءِ فشدَّد، ولم يَمُتْ، وقال تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَمِيَّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠].

اختلفوا في إمالة القاف من قوله جلّ وعزّ: ﴿تُقَلِّدُ﴾ [آل عمران: ٢٨].

فَأَمَالَ الكسائيُّ القاف في الموضعين جميعاً، وأمالَ حمزة ﴿مِنْهُمْ بِقَاءَ﴾ [آل عمران: ٢٨] إشماماً من غير مبالغة، ولم يُمِلْ حمزة ﴿حَقَّ تَقَائِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢] وفتح الباقون القاف في الموضعين غير أن نافعاً كانت قراءته بين الفتح والكسر.

قال أبو علي: قال أبو زيد: وقيت الرجل أقيه وقاءً ووقايةً، وأنشد:
لولا الذي أوليت كُنْتُ وقايةً لأحمر لم تقبل عميراً قَوَابِلُهُ
وأنشد أبو زيد:

زِيَادَتْنَا عُمانٌ لا تحرمُنَّا تبق اللّه فينا والكتاب الذي تتلو^(١)
وأنشد أيضاً:

تَقُوهُ أَيُّهَا الفتيانُ إني رأيتُ اللّه قد غلبَ الجدودا^(٢)
وأنشد أيضاً:

تَقَاكَ بكعبٍ واحدٍ وتَلَدُهُ يَدَاكَ إِذَا ما هُزَّ بالكفِّ يَغْسِلُ^(٣)
قال أبو عمرو: يصفُ رمحاً، يريد: اتقاكَ.

وقال السكريُّ: تقاكَ: وُليكَ منه كعبٌ.

قال: ويقالُ: إبلُكَ اتقت كبارُها بصغارها، أي جَعَلت الصغار ممّا يليك،

= (موت)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٣٤٣/١٤، وتاج العروس (حي)، والتنبيه والإيضاح ١٧٣/١.

(١) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن همام السلولي في الأغاني ٥/١٦، وسمط اللآلي ص ٩٢٣ وشرح شواهد الشافية ص ٤٩٦، ولسان العرب ٤٠٢/١٥ (وقى) فيه «لا تنسينها» مكان «لا تحرمنا»، ونوادر أبي زيد ص ٤، وتاج العروس (وقى) وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥٤/١، وإصلاح المنطق ص ٢٤، والخصائص ٢٨٦/٢، ٨٩/٣، وسر صناعة الإعراب ١٩٨/١، والمحتسب ٣٧٢/٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو لخداش بن زهير في سر صناعة الإعراب ١٩٨/١، والمقاصد النحوية ٣٧١/٢ ونوادر أبي زيد ص ٢٧، وبلا نسبة في الممتع في التصريف ٢٢٣/١، والمنصف ٢٩٠/١، ونوادر أبي زيد ٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص ٩٦، ولسان العرب ٧١٩/١ (كعب) ٤٤٦/١١ (عسل)، ٤٠٣/١٥ (وقى)، وتهذيب اللغة ٣٢٥/١، ٤٠٩/١٤، وأساس البلاغة (كعب) وتاج العروس ١٥٠/٤ (كعب، عسل، وقى)، وبلا نسبة في لسان العرب ٥٠٦/٣ (لذذ)، وديوان الأدب ٨٦/٤. أي تلقاك برمح كأنه كعب واحد، يريد اتقاكَ بكعب وهو يصف رمحاً.

رمح بكعب واحد: مستوي الكعوب، ليس له كعب أغلظ من آخر، وأوس بن حجر يصف قناة مستوية الكعوب، لا تعادي فيها، حتى كأنها كعب واحد.
عسل الرمح يعسل عسلاً وعسولاً وعسلاناً: اشتد اهتزازاه واضطرب.

وكذلك: اتقاني فلانٌ بحقي، أي: أعطانيه وجعله بيني وبينه.

فأما قولهم: تقاك، فتقديره: تَعَلَّكَ، والأصل: اتَّقَاكَ فحذف فاء الفعل المدغمة، فسقطت همزة الوصل المجتبئة لسكونها، وأعللتها بالحذف كما أعللتها بالقلب، وليس ذلك بالمطرّد، وقولهم في المضارع: يتقي، تقديره: يتَعَلُّ وقال:

يَتَّقِي بِهِ نَفِيَانَ كُلَّ عَشِيَّةٍ^(١)

وأما التَّقوى فهو فَعَلَى. من وَقَيْتُ، وأَبْدَلْتُ من اللام التي هي ياءٌ من وَقَيْتُ الواو، كما تُبَدَّلُ في هذا النحو من الأسماء، وقد أنشد أبو زيد:

قَصَرْتُ لَهُ الْقَبِيلَةَ إِذْ تَجِهْنَا وَمَا ضَاقَتْ بِشِدَّتِهِ ذِرَاعِي^(٢)
فهذا فَعَلْنَا من الوجه، يقال: تَجَهَّ يَتَجَهُّ تَجَهًّا، مثل: فَرَعَ يَفْرَعُ فَرَعًا، إذا واجهه.
وأنشد الأصمعي:

تَجَهَّنَا^(٣)

فهذا ينبغي أن يحمل على فَعَلَ، ولا تجعله مثل: تَقَى يَتَّقِي، لقلة ذلك وشذوذه، وتَقَيْتَهُ وَاَتَّقَيْتَهُ مثل شويته واشتويته. وتقول في المضارع: أنت تَتَّقِي وتَتَّقِي. والواقية يشبه أن تكون مصدرًا كالعاقبة والعافية، وقالوا في جمعه: أواق، فأبدلوا لاجتماع الواوين قال:

يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَيْتُكَ الْوَاقِي^(٤)

(١) صدر بيت روايته في لسان العرب ٣٣٧/١٥ وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/١٧٠: - يقرؤ به نفيان كل عشية.

وعجزه:

فالماء فوق متونه يتصبَّب

البيت من الكامل، وهو لساعدة الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١١٠٠، ولسان العرب ٣٣٧/١٥ (نفي) وتاج العروس (نفي).

نفت السحابة الماء: مجته، وهو النفيان؛ قال سيبويه: هو السحاب ينفي أول شيء رشا أو برداً، ونفيان السحاب ما نفته السحابة من مائها فأسالته.

(٢) البيت من الوافر، وهو لمرداس بن حصين في لسان العرب ٩٣/٨ (ذرع) وفيه «بشدتها» مكان «بشدته»، ٥٤١/١١ (قبل)، وتاج العروس ٥/٢١ (ذرع)، (قبل)، (وجه)، ولمدرك بن حصين في لسان العرب ٥٥٦/١٣ (وجه).

تجهنا: الذي أرادها اتجهنا فحذف ألف الوصل وإحدى التاءين، وقَصَرْتُ: حَبَسْتُ. والقبيلة: اسم فرسه. سميت بذلك على التفاؤل كأنها إنما تحمل قبيلة، أو كأن الفارس الذي عليها يقوم مقام قبيلة.

(٣) انظر لسان العرب ٥٥٥/١٣ - ٥٦٠ مادة: وجه.

(٤) عجز بيت، صدره:

رفعت رأسها إليّ وقالت

البيت من الخفيف، وهو للمهلل بن ربيعة في خزنة الأدب ١٦٥/٢، والدرر ٢٢/٣، وسقط اللالي ٤

فأما من لم يمل الألف من تقاة، فحجته: أن قاة من تقاة بمنزلة قادم، فكما لم يُمل هذا كذلك ينبغي أن [لا يمال قافُ تقاة] لاستعلاء القاف، كما لم يُمل ما ذكرنا.

وحجة من أمال أن سيبويه زعم: أن قوماً قد أمالوا من هذا مع المستعلي ما لا ينبغي أن يمال في القياس. قال: وهو قليل، وذلك قول بعضهم: رأيتُ عِرْقاً وَضيقاً.

قال أبو علي: ولو قلت إن الإمالة فيما ذكره أمثلٌ منها في ﴿تقاة﴾ لأنَّ قبلها كسرة، والكسرة تجلبها، والإمالة في ﴿حَقَّ تَقَائِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢] تحسن لمكان الكسرة وهو في الأولى نحو: عرقاً؛ للزوم الكسرة أقوى، وكسرة التاء في تقاته كسرة إعراب لا تلزم، على أن الأحسن الأكثر أن لا تُميل لأنَّ: قاتِه من تقايِه بمنزلة قادم وقافل، فكما لا يُمال هذا كذلك ينبغي أن لا تميل الألف من تقايِه.

ومن وجه إمالة القاف في ﴿تقايِه، وتقاة﴾ أنهم قد أمالوا سقى، وصغاً وضغاً، ومُعطى، طلباً للياء التي الألف في موضعها، فكما أميلت هذه الألف مع المستعلي كذلك أميلت التي في تقاة وتقاته.

فإن قلت: إن هذه الإمالة إنما جاءت في الفعل، والفعل أكثر احتمالاً للتغيير، واسم الفاعل بمنزلة الفعل، وليس التقاة، بوحدةٍ منهما. قيل: يمكن أن يقال: إنه شبه المصدرُ باسم الفاعل لمشابهته له في الإعمال، وقيامه مقامَ الصفة في عدلٍ، وزورٍ، كما شبه اسم المفعول في مُعطى بالفعل لعمله عملاً.

واختلفوا في ضمّ التاء وتسكين العين، وفتح العين وتسكين التاء في قوله تعالى: ﴿بِمَا وَضَعْتَ﴾^(١) [آل عمران: ٣٦].

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر ﴿بِمَا وَضَعْتُ﴾ بضم التاء وإسكان العين.

وروى حفص عن عاصم والمفضل عن عاصم: ﴿بِمَا وَضَعْتُ﴾ بالإسكان. وقرأ الباقون: ﴿وَضَعْتُ﴾ بالإسكان مثل حفص.

قال أبو علي: من قرأ: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ﴾ [آل عمران: ٣٦] جعله من

= ص ١١١، ولسان العرب ٤٠١/١٥ (وقى)، والمقاصد النحوية ٤/٢١١، والمقتضب ٤/٢١٤، ولعدي أخي المهلهل في تاج العروس (وقى)، وبلا نسبة رصف المباني ص ١٧٧، وسر صناعة الإعراب ٢/٨٠٠، وشرح الأشموني ٤٤٨/٢، وشرح التصريح ٣٧٠/٢، وشرح شذور الذهب ص ١٤٦، وشرح ابن عقيل ص ٥١٧، وشرح المفصل ١٠/١٠، والمنصف ١/٢١٨، وجمع الهوامع ١/١٧٣. إنما أراد الواو في جمع واقية، فهمز الواو الأولى. ووقاه: صانه. ووقاه ما يكره ووقاه: حماه منه والتخفيف أعلى.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٥.

كلام أمّ مريم . وإسكان التاء أجودُ في قوله : ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ لأنها قد قالت : ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ [آل عمران : ٣٦] فليست تحتاج بعد هذا أن تقول : ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ﴾ .

ووجهه : أنه كقول القائل في الشيء : ربُّ قد كان كذا وكذا . وأنت أعلمُ ، ليس يريد إعلامَ الله سبحانه ذلك ، ولكنه كالتسبيح والخضوع والاستسلام له ، وليس يريد بذلك إخباراً .

ومن قرأ : ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ جعل ذلك من قول الله تعالى ، والمعنى : أن الله - سبحانه - قد علمَ ما قالته ، قالته هي أو لم تقله . ومما يقوي قولَ من أسكّن التاء ، قوله : ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ ولو كان من قولِ أمّ مريم لكان : وأنت أعلمُ بما وَضَعْتُ ؛ لأنها تخاطبُ الله سبحانه .

وقال بعضُ المتأولين : كانوا لا يحررون الإناث ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ﴾ على جهة الندم ، وأنها فعلت ما لا يجوز ؛ فلذلك قالت : ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ [آل عمران : ٣٦] لأن الذكرَ يتصرف في الخدمة والأنثى خلافه ، وكانت الأحرارُ يكفلون المحررين ، فاقتروا على مريم بأقلامهم ؛ فغلب عليها زكريا .

اختلفوا في تشديد الفاء وتخفيفها من قوله عزَّ وجلَّ : ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾^(١) [آل عمران : ٣٧] وَمَدَّ ﴿زَكَرِيَاءَ﴾ وَقَصْرَهُ وَرَفَعَهُ وَنَصَبَهُ .

فقرأ ابنُ كثير ونافعُ وأبو عمرو وابنُ عامر : ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ مفتوحة الفاء خفيفةً ، و﴿زَكَرِيَاءَ﴾ رفع ممدودٌ .

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ مُشَدَّدةً و﴿زَكَرِيَاءَ﴾ نصبٌ وكان يمدُّ ﴿زَكَرِيَاءَ﴾ في كلِّ القرآن ، وكذلك كلُّ من تقدّم ذكرُهُ ، هذه رواية أبي بكر .

وَرَوَى حفصٌ عن عاصم : ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ مشدداً وزكرياً قصراً في كل القرآن .

وكان حمزةُ والكسائي يشددان ﴿كَفَّلَهَا﴾ ، وَيَقْصُرَانِ ﴿زَكَرِيَّا﴾ في كل القرآن .

قال أبو علي : حجةٌ من خَفَّفَ ﴿كَفَّلَهَا﴾ قوله تعالى : ﴿أَيُّهَا يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران : ٤٤] و﴿زَكَرِيَاءَ﴾ مرتفعٌ لأنَّ الكفالة مسندةٌ إليه ، فأما من قال : ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَاءَ﴾ فَشَدَّدَ الفاء ، فَإِنَّ كَفَّلْتُ يتعدى إلى مفعول واحدٍ ، فإذا ضاعفت العين تعدى إلى مفعولين نحو : عَرِمَ زَيْدٌ مَالاً ، وَعَرَمْتُ زَيْدًا مَالاً ، وفاعلُ كَفَّلَهَا فيمن شَدَّدَ الضميرُ العائد إلى ربِّها من قوله : ﴿فَنَقَّبَلْنَا رَبِّهَا يَقْبُولُ حَسَنًا﴾ [آل عمران : ٣٧] و﴿زَكَرِيَاءَ﴾ الذي كان فاعلاً قبل تضعيفِ العين صارَ مفعولاً ثانياً بعدَ تضعيفِ العين .

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٥ .

وأما ﴿زكرياء﴾: فالقولُ في همزته إنَّها لا تخلو من أن تكون للتأنيث أو للإلحاق أو منقلبة، فلا يجوز أن تكون للإلحاق لأنه ليس شيء في الأصول على وزنه فيكون هذا مُلحَقاً به. ولا يجوز أن تكون منقلبة لأنَّ الانقلاب لا يخلو من أن يكون من نفس الحرف أو من حرفٍ للإلحاق، فلا يجوز أن يكون من نفس الحرف لأنَّ الياء والواو لا يكونان أصلاً فيما كان على أربعة أحرف، ولا يجوز أن يكون منقلباً من حرف الإلحاق لأنه ليس في الأصول شيء يكون هذا ملحَقاً به! فإذا بطل هذان، ثبت أنَّه للتأنيث، وكذلك القولُ فيمن قَصَرَ. فقال: زكريا. ونظير القصر والمدُّ في هذا الاسم قولهم: الهيجا والهيجاء، قال:

وَأَرَبْدُ فَارِسُ الْهَيْجَاءِ إِذَا مَا تَقَعَّرَتِ الْمَشَاجِرُ بِالْفَيْئَامِ^(١)
وقال:

إذا كانت الهيجاء وأنشئت العَصَا فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ عَضْبٌ مَهْنَدٌ^(٢)
لما أعربت الكلمة وافقت العربية. وقد حذفوا أَلِفَ التَّأْنِيثِ مِنَ الْكَلِمَةِ فَقَالُوا: هو يمشي الجَيْضُ والجَيْضِيُّ^(٣)، فعلى هذا قالوا زكرياء وَزَكْرِيَّ، فمن قال: زَكْرِيٌّ صَرَفٌ، والقول فيه إنَّه حَذَفَ الْيَاءَيْنِ اللَّتَيْنِ كَانَتَا فِي ﴿زَكْرِيَاءَ﴾ وَ﴿زَكْرِيَّ﴾ وألحق الكلمة بآي النسب، يدلُّ على ذلك صرف الاسم، ولو كانت الياءان في زكري الياءين اللتين كانتا في ﴿زَكْرِيَاءَ﴾ وَ﴿زَكْرِيَّ﴾، لوجب أن لا ينصرف الاسم للعجمة والتعريف كما أنَّ إبراهيمَ وَنَحْوَهُ مِنَ الْأَعْجَمِيَّةِ لا ينصرف، فانصرف الاسم يدلُّ على أنَّ الياءين للنسب، فانصرف الاسم وإن كان لو لم تلحق الياءان لم ينصرف بالعجمة والتعريف، يدلُّ على

(١) البيت للبيد في لسان العرب ٢/٣٩٥ (هيج)، ٤/٣٩٧ (شجر) وفيه: «وأرند» بدل «وأربد» و«بالقيام» بدل «بالفئام».

المشجر: مركب من مراكب النساء، وقيل: مركب أصفر من الهودج مكشوف الرأس.

(٢) يُرْوَى «سيف» بدل «عضب». البيت من الطويل، وهو لجرير في ذيل الأمالي ص ١٤٠، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/٥٨١، وسمط اللآلي ص ٨٩٩، وشرح الأشموني ١/٢٢٤ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٧٤، وشرح شواهد المغني ٢/٩٠٠، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٠٧، ٦٦٧، وشرح المفصل ٢/٥١، ولسان العرب ١/٣١٢ (حسب)، ٢/٣٩٥ (هيج)، ١٥/٦٦ (عصا)، ومغني اللبيب ٢/٥٦٣، والمقاصد النحوية ٣/٨٤.

الهيجاء: الحرب انشقت العصا أي وقع الخلاف.

قيل في لسان العرب ١٥/٦٦: أي يكفيك ويكفي الضحاك؛ قال ابن بري: الواو في قوله: والضحاك بمعنى الباء، وإن كانت معطوفة على المفعول، لأن المعنى أن الضحاك نفسه هو السيف المهند، وليس المعنى يكفيك ويكفي الضحاك سيف مهند كما ذكر.

(٣) الجَيْضِيُّ: مشية فيها اختيال. وجاض في مشيته: تبختر، وهي الجَيْضِيُّ: وهي مشية يختال فيها صاحبها. (لسان العرب ٧/١٣٢ مادة: جيض).

ذلك أنّ ما كان على وزن مفاعِلٍ لا ينصرفُ فإذا ألحقته ياءِ النسبِ انصرفَ كقولِهِ: مدائنيّ ومعافريّ.

وقد جرت تاء التانيثِ هذا المجرى؛ فقالوا: صياقلُ، فلم يصرفوا، وألحقوا التاء فقالوا: صياقلَةٌ، فاتفق تاءُ التانيثِ، وياءُ النسبِ في هذا كما اتفقا في زويي، وزوم، وشعيرة، وشعير، ولحقتِ الاسمُ الياءَ وإن لم يكن فيه معنى نسبٍ إلى شيءٍ كما لم يكن في كرسبيّ وقُمريّ وثمانٍ معنى نسبٍ إلى شيءٍ، وهذا نظيرٌ لحاقِ تاء التانيثِ ما لم يكن فيه معنى تانيثٍ: كغرفةٍ وظلمةٍ ونحو ذلك، ويدل على أنّ الياءين في زكريّ ليستا اللتين كانتا في ﴿زكرياء﴾ أنّ ياءِ النسبِ لا تلحقان قبل ألفِ التانيثِ وإن كانتا قد لحقتا قبل التاء من بَصْرِيَّةٍ لأنّ التاءَ بمنزلة اسمِ مضمومٍ إلى اسم، والألفُ ليست كذلك. ألا ترى أنّك تكسرُ عليها الاسمَ والتاءَ ليست كذلك؟

واختلفوا في الألفِ والتاءِ من قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾^(١) [آل عمران: ٣٩].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وعاصمٌ وأبو عمروُ وابنُ عامرٍ ﴿فنادتُهُ﴾ بالتاءِ.

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ ﴿فناداهُ﴾ بإمالةِ الدالِ.

قال أبو علي: من قرأ ﴿فنادتُهُ﴾ بالتاءِ فلموضع الجماعةِ، والجماعةُ ممن يعقلُ في جمع التفسيرِ يجري مجرى ما لا يعقل، ألا ترى أنّك تقول: هي الرجالُ؛ كما تقول هي الجدوعُ، وهي الجمالُ؟ فعلى هذا أنّك كما جاء: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤] ومن زعم أنّ التانيثَ يكرهُه ههنا لأنّ فيه كالتحقيق لما كانوا يدعونه في الملائكة لم يكن هذا بحجة على من قرأ بالتاء. ألا ترى أنّه قد جاء: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾ [آل عمران: ٤٥]؟ فلو كان في تانيثِ هذا حجةٌ لما كانوا يدعونه في الملائكة لكان في تذكيرِ نحو قوله ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيَهُمْ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ﴾ [الرعد: ٢٣] حجةٌ عليهم، ولكن في نحو قوله: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾ حجةٌ لهم، فليس هذا بشيء. ومن قرأ: ﴿فناداهُ الملائكةُ﴾، فهو كقوله: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠] وأمّا إمالة الألفِ في ﴿ناداهُ﴾ فحسنةٌ لأنها تصير إلى الياءِ، من الواو كانت أو من الياءِ، فَتَحَسُنُ الإمالةُ للانتحاءِ نحو ما الألفُ منقلبةٌ عنه وهو الياءِ. وحجة التفضيم في ﴿ناداهُ﴾ أنّه في قلبه الياءُ إلى الألفِ فرّ من الياءِ، فإذا أمالَ بعدُ فقد قرّبَ الحرفَ مما كان كرهه وقرّ منه.

قال سيبويه: ولا تقول ذلك في حبلِي، لأنّه لم يفرّ فيها من ياء. يريد أنّ ألفَ حبلِي لم تكن ياءً قلبت ألفاً، إنّما هي في أصلها ألفٌ مزيدةٌ للتانيثِ.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٦.

واختلفوا في كسر الألف في ﴿إِنَّ﴾ وفتحها من قوله تعالى: ﴿فِي الْمَحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ﴾^(١) [آل عمران: ٣٩].

فقرأ ابن عامر وحمزة: ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ بالكسر.

وقرأ الباقر: ﴿أَنَّ اللَّهَ﴾ بالفتح.

قال أبو علي: من فتح «أَنَّ» المعنى: فنادته بأنَّ الله، فلما حذف الجارَّ منها وصل الفعلُ إليها فنصبها، فأَنَّ في موضع نصب، وعلى قياس قول الخليل في موضع جرّ. ومن كسر أضمر القول، كأنه: نادته فقالت: ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ فحذف القول كما حذف في قول من كسر، فقال: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ﴾ [القمر: ١٠] وإضمار القول كثيرٌ في هذا النحو، كما قال: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤] ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيَهُمْ أَخْرِجُوا﴾ [الأنعام: ٩٣]. ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]. فأضمر القول في ذلك كله. وزعموا أنَّ في حرف عبد الله ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ يَا زُكْرِيَاءُ إِنَّ اللَّهَ﴾ فقوله: ﴿يَا زُكْرِيَاءُ﴾ في موضع نصب بوقوع النداء عليه، وكذلك إن أضمرت ﴿يَا زُكْرِيَاءُ﴾ ولم تذكره كان جائزاً وحذف كما حذف المفعول من الكلام، ولا يجوز الفتح في ﴿إِنَّ﴾ على هذا، لأنَّ نادية قد استوفى مفعولها، أحدهما: علامة الضمير، والآخر: المنادى، فإن فتحت ﴿أَنَّ﴾ لم يكن لها شيء يتعلق به.

قال: وكلهم [فتح الراء من: ﴿المحراب﴾] [آل عمران: ٣٧ و٣٩]: إلا ابن عامر فإنه أمالها.

قال أبو علي: قد أطلق أبو بكر القول في إمالة ابن عامر الألف من ﴿محراب﴾. ولم يخص به الجرّ من غيره. وقال غيره: إنّما يميله في الجر. وحجة من لم يميل أنَّ «رَاب» من ﴿محراب﴾ بمنزلة راءٍ وراءة ونحو ذلك. فكما لا تمالُ الراء من هذا النحو كذلك ينبغي أن لا تمال من ﴿المحراب﴾ في الجرّ ولا في الرفع. ألا ترى أنّه لا تمال رادةٌ من قولهم: ريحٌ رادةٌ وراشيدٌ؟. والراء من «رَاب» بمنزلة الراء من راشد. فإن قلت: فهلاً جازت إمالتها للكسرة التي في الميم كما جازت الإمالة في مقلات^(٢)

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٦.

(٢) المقلات: التي لا يعيش لها ولد، وقد أقلت؛ وقيل: هي التي تلد واحداً، ثم لا تلد بعد ذلك؛ وكذلك الناقة، ولا يقال ذلك للرجل. قال اللحياني: وكذلك كل أنثى لم يبق لها ولد؛ ويقوي ذلك قول كثير أو غيره:

بُغَاثُ الطَّيْرِ أَكْشَرُهَا فِرَاحاً وَأَمَّ الصَّقَرِ مَقْلَاتٌ نَزُورٌ

فاستعمله في الطير، كأنه أشعر أنه يُستعمل في كل شيء. والاسم: القلّت. (لسان العرب ٧٢/٢ مادة: قلت).

للكسرة. قيل إن من أمالٍ مقلاتاً، إنّما أمالُه لأنه قدّر الكسرة كأنّها على القاف، لأنّها تليها، والقاف إذا تحركت بالكسر حسنت إمالة الألف بعدها. نحو: قَفَافٍ وَغِلَابٍ. ولو قدّرت الكسرة على الحاء من محرابٍ كما قدّرتها على القاف من مقلاتٍ لم تحسّن الإمالة، ألا ترى أنّ «جِرابٍ» بمنزلة فراشٍ، وفِراسٍ؟.

وقد قال: إنهم لا يميلون فراشاً فكذاك المحراب، يريد سيبويه، بقوله: لا يميلون: لا يميله الأكثر. وحجة من أمال الألف من «محرابٍ» أنّ سيبويه قد زعم أنّهم قالوا: عمران، ولم يميلوا بزقانٍ يعني: أنّهم لم يجعلوا الراء كالمستعلي في منع الإمالة، فعلى هذا يجوز أن تمال الألف في «محرابٍ» في الرفع، وزعم أيضاً أنّهم قالوا: ذا فراشٍ، هذا جرابٍ، لما كانت الكسرة أولاً والألف زائدة. قال: والنصب فيه كله حسن.

اختلفوا في ضمّ الياء وفتحها أو فتح الباء وسكونها والتثقيب من قوله جلّ وعزّ:
﴿يُبَشِّرُكَ﴾ [آل عمران: ٣٩].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿يُبَشِّرُكَ﴾ بضم الياء وفتح الباء والتشديد في كل القرآن، إلا في ﴿عَسَقَ﴾ فإنهما قرأا ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣] مفتوح الياء مضموم الشين مخففاً.

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم ﴿يُبَشِّرُكَ﴾ مشدداً في كل القرآن.

وقرأ حمزة ﴿يُبَشِّرُ﴾، خفيفاً مما لم يقع في كل القرآن، إلا قوله تعالى: ﴿فِيمَ تَبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤].

وقرأ الكسائي ﴿يُبَشِّرُ﴾ مخففة في خمسة مواضع: في آل عمران في قصة زكريا، وقصة مريم وفي سورة بني إسرائيل، وفي الكهف: ﴿وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٩] وفي عَسَقَ: ﴿يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣].

قال أبو علي: قال أبو عبيدة: يَبَشِّرُكَ، وَيَبَشِّرُكَ وَيُبَشِّرُكَ وبشرناه واحداً.

قال أبو الحسن في يَبَشِّرُ: ثلاث لغات: بَشَّرَ وَبَشَّرَ وَأَبَشَّرَ يُبَشِّرُ بكسر الشين إِبْشَاراً، وبشر يَبَشِّرُ بَشْراً وَبُشُوراً يقال: أتاك أمرٌ بَشَّرْتَ به، وَأَبَشَّرْتَ به في معنى بَشَّرْتَ به ومنه ﴿وَأَبَشِّرُوا بِالْحَنَّةِ﴾ [فصلت: ٣٠]. وأنشد:

وَإِذَا رَأَيْتَ الْبَاهِشِينَ إِلَى الْعُلَى غُبِرَ أَكْفُهُمْ بِقَاعِ مَنْجِلِ
فَأَعْنَهُمْ وَأَبَشِّرُوا بِمَا بَشَّرُوا بِهِ وَإِذَا هُمْ نَزَلُوا بِضَنْكٍ فَنَزِلِ^(١)

(١) البيتان من الكامل، وهما لعبد القيس بن خفاف البرجمي في لسان العرب ٧١٢/١ (كرب) ٦٢/٤

وقال أبو زيد: بَشَّرْتُ القوم بالخير تبشيراً، والاسم: البشري. وأبشر بالخير إِبْشَاراً، وَبَشَّرَتِ الناقَةُ باللِّقَاحِ حين يعلمُ ذاك منها أول ما تَلْقُحُ.

قال أبو علي: إذا كانت هذه اللغات في الكلمة شائعة فأخذ القاريء بإحداها وجمعه بينها مستقيم سائغ.

اختلفوا في النون والياء من قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ الْكِتَابَ﴾^(١) [آل عمران: ٤٨].

فقرأ نافع وعاصم: ﴿وَيَعْلَمُ الْكِتَابَ﴾ بالياء وقرأ الباقون ﴿ونعلمه﴾ بالنون.

فحجة من قرأ: ﴿يعلمه﴾ أنه عطفه على قوله: ﴿اللَّهُ يَبْشُرُك بِكَلِمَةٍ﴾، ﴿ويعلمه﴾ على العطف على ﴿ببشرك﴾. ومن قال: ﴿نعلمه﴾: فهو على هذا المعنى، إلا أنه جعله على نحو ﴿مَنْ قَدَرْنَا يَنْكَرُ الْمَوْتَ﴾ [الواقعة: ٦٠].

قال: كُلُّهُم قَرَأَ: ﴿إِنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ﴾^(٢) [آل عمران: ٤٩].

وقرأ نافع: ﴿إني﴾.

قال أبو علي: قول من فتح ﴿أَنَّ﴾ أنه جعلها بدلاً من ﴿آيَةٍ﴾: كأنه قال: وجئتكم بأنني أخلق لكم. ومن كسر إن احتمل وجهين:

أحدهما: أنه استأنف، وقطع الكلام مما قبله.

والآخر: أنه فسّر الآية بقوله: ﴿إني أخلق لكم من الطين﴾، كما فسّر الوعد في قوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ بقوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩] وكما فسّر المثل في قوله: ﴿كَمَثَلِ آدَمَ﴾ [آل عمران: ٥٩] بقوله: ﴿خَلَقْتُمْ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩] وهذا الوجه أحسن ليكون في المعنى كمن فتح وأبدل من ﴿آيَةٍ﴾.

قال: وكلُّهُم قَرَأَ: ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا﴾^(٣) [آل عمران: ٤٩] بغير ألفٍ غير نافع فإنه قرأ: ﴿طائراً﴾ بألفٍ ههنا، وفي المائدة.

قال أبو علي: حجة من قرأ: ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا﴾ قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [آل عمران: ٤٩] ولم يقل كهيئة الطائر، فكذلك يكون ﴿كهيئة الطير﴾ وكذلك التي في المائدة، إلا أن ههنا ﴿فأنفخ فيه﴾ [المائدة: ١١٠] وثم ﴿فَتَنْفُخُ فِيهَا﴾

= (بشر)، والتنبيه والإيضاح ٨٥/٢، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٩٩/٥ (يسر) وتهذيب اللغة ٣٥٩/١١، وديوان الأدب ٢٣١/٢، ٢٠٥/٢، ومقاييس اللغة ٣١٠/١ رواية الشطر الأول من البيت الأول في اللسان ٧١٢/١: وإذا رأيت الباهشين إلى الندى ورواية الشطر الأول من البيت الثاني في اللسان ١/٧١٢ - فأعنهم وايسر بما يسروا به.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٦.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٦.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٦.

[المائدة: ١١٠] فيجوز أن يكون على الهيئة مرةً وعلى الطير أخرى، ويجوز أن يكون ذَكَرَ الطيرَ على المعنى الجمع، وأنتَ على معنى الجماعة. وقالوا: طائرٌ، وأطيَارٌ، فهذا يكون كصاحب وأصحاب.

وقال أبو الحسن: وقول العرب: طيورٌ جمعوا الجمع، ووجه قراءة من قرأ، ﴿فيكون طائراً﴾ أنه أراد: يكون ما أنفخ فيه، أو ما أخلقه طائراً، فأفرد لذلك، أو يكون أراد: يكون كلُّ واحد من ذلك طائراً كما قال: ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾، أي اجلدوا كلُّ واحد منهم.

قال أحمد: ولم يختلفوا في النون من قوله تعالى: ﴿فَنُوفِيهِمْ أَجُورَهُمْ﴾^(١) [آل عمران: ٥٧ والنساء: ١٧٣] إلا ما رواه حفص عن عاصم فإنه رَوَى عنه بالياء.

قال أبو علي: وجه من قرأ بالنون قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَعَذِبُهُمْ﴾ [آل عمران: ٥٦] فقوله: ﴿فَنُوفِيهِمْ﴾ بالنون في المعنى مثل ﴿فَاعَذِبُهُمْ﴾. ومما يُحَسِّنُ ذلك قوله: ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٥٨]، ومن قرأ بالياء فلأن ذكر الله - سبحانه - قد تقدّم في قوله: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ لِيَعْسَىٰ إِنِّي مَتَّوِّفِيكَ وَرَأَيْمَكَ إِلَيْنِ﴾ [آل عمران: ٥٥] فَيَحْمَلُ على لفظ الغيبة لتقدّم هذا الذكر، إذ صار في لفظ الخطاب في قوله: ﴿فَاعَذِبُهُمْ﴾ وقوله: ﴿فَيُوفِيهِمْ﴾ إلى الغيبة كقوله: ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩] بعد قوله: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن ذِكْوَرٍ﴾ [الروم: ٣٩].

قال: وقرأ ابن عامرٍ وحده: ﴿فيكون﴾ [آل عمران: ٥٩] بالنصب وهو وهَمَّ. وقال هشامُ بنُ عمارٍ: كان أيوبُ بنُ تميمٍ يقرأ: ﴿فيكون﴾ نصباً ثم رجع فقراً: ﴿فيكون﴾ رفعاً.

قال أبو علي قد تقدّم ذكر ذلك في سورة البقرة. اختلفوا في المدّ في ﴿هَاتِمْتُمْ﴾^(٢) [آل عمران: ٦٦] والهمز وتركه. فقراً ابن كثير: ﴿هَاتِمْتُمْ﴾ لا يمدّها، ويهمز ﴿أنتم﴾. وقرأت أنا على قُتَيْبٍ عن ابن كثير: ﴿هَاتِمْتُمْ﴾ في وزن «هَعْتُمْ».

وقرأ نافعٌ وأبو عمرو ﴿هَاتِمْتُمْ﴾: ممدوداً استفهاماً بلا همز. وقال علي بن نصرٍ عن أبي عمرو أنه كان يخفف ولا يهمزُ استفهاماً بلا همز. وقال أحمد بن صالحٍ عن ورشٍ وقالونٌ عن نافعٍ ممدودٌ غيرُ مهموزٍ.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٦.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٦، وانظر المبسوط لابن مهران ١٦٤ ط. أولى فقيه مزيد تفصيل وبيان، والنشر ٤٠٠/١.

وقرأ عاصمٌ وابن عامرٌ وحمزةٌ والكسائي: ﴿هاأنتم﴾ ممدودٌ مهموز. ولم يختلفوا في مدِّ ﴿هؤلاء﴾، و﴿الآء﴾.

قال أبو علي: أمّا قول ابن كثير ﴿هاأنتم هؤلاء﴾ فوجهه: أنه أبدل من همزة الاستفهام الهاء، أراد: أنتم فأبدل من الهمزة الهاء. فإن قلت: هلاً لم يجز البدل من الهمزة لأنه على حرف واحد؟ وإذا كان على حرف واحد وأبدلت منه لم يبق شيء من الحرف يدل عليه، فيكون الإبدال منه كالحذف له، فكما لا يجوز حذفه، كذلك لا يجوز البدل منه. قيل: لا يمتنع البدل منه، وإن كان على حرف، وما ذكرته ضرب من القياس الذي جاء استعمالهم بخلافه. ألا ترى أنهم قد أبدلوا من الباء الواو في قولهم: واللّه، وأبدلوا من الواو التاء في تالله؟ فهذه حروف مفردة وقد وقع الإبدال منها كما ترى، فكذلك تكون الهاء بدلاً من الهمزة. فإن قلت: فهل يجوز أن تكون الهاء التي في «ها» التي للتنبيه، كأنه أراد: ها أنتم، فحذف الألف من الحرف، كما حذف من «ها» في قولهم: هلّم؟.

قيل: لا يسهل ذلك؛ لأن الحروف لا يحذف منها، إلا إذا كان فيها تضعيف، وليس ذلك في «ها» وإنما حذف من هلّم لأن اللام التي هي فاء في تقدير السكون؛ لأنها متحركة بحركة منقولة إليها، والحركة المنقولة قد يكون الحرف المتحرك بها في نية السكون. كقولهم: ألحمر، فاللام في تقدير سكون بدلالة تقدير الهمزة التي للوصل معها، فكذلك اللام في هلّم. فإذا كان في نية سكون استقام حذف الألف من «ها» كما تحذف لالتقاء الساكنين، وليس ذلك في ﴿هاأنتم﴾ فإذا كان كذلك لم يستقم الحذف فيه كما جاء في هلّم. ومعنى الاستفهام في أنتم تقرير.

فأمّا قراءة نافع وأبي عمرو ﴿هاأنتم﴾ فتحتمل ضربين:

أحدهما: يجوز أن تكون ﴿ها﴾ التي للتنبيه دخلت على أنتم ويكون التنبيه داخلًا على الجملة كما دخل في قوله: هلّم، وكما دخلت ﴿يا﴾ التي للتنبيه في نحو ﴿ألا يسجدوا﴾ [النمل: ٢٥] وكما دخلت فيما أنشده أبو زيد من قوله:

يا قاتل الله صبياناً تجيء بهم أم الهنبر من زئد لها واري^(١)
وكما أنشد غيره:

ياما أميلح غزلانا شدن لنا^(٢)

(١) مرّ سابقاً.

(٢) صدر بيت عجزه:

من هؤلئائكُن الضال والسمر

البيت من البسيط، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٣٠، وله أو للعرجي أو لبدوي اسمه كامل الثقفى أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في خزنة الأدب ١/٩٣، ٩٦، ٩٧، والدرر ١/٢٣٤، ولكامل =

فإن شئت قلت: إن «يا» دَخَلَتْ يراد بها منادى محذوف كقوله:

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلُهُ^(١)

 وكقوله:

يَا لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ^(٢)

وإن شئت جعلته لاحقاً للجماعة بدلالة قولهم: هَلُم، ألا ترى أنه لاحقٌ للجملة التي هي ﴿لَمْ﴾ بدلالة أن الفريقين جميعاً من يُثْنِي الفاعِلَ فيه ويجمعُ، ومن لا يفعل ذلك قد اتفقوا على فتح الآخر منه؟ وإنما فُتِحَ الآخرُ منه لبنائها مع الكلمة، ولا يجوز مع هذا البناء وكون الكلمتين بمنزلة شيء واحد أن تقدر مُثْبِتاً، فكما أن هذا لاحقٌ للجملة كذلك يجوز في: «يا قاتلَ الله» وقوله: ﴿أَلَا سَحَدُوا﴾^(٣) [النمل: ٢٥] لاحقاً لها.

= الشففي أو للعرجي في شرح شواهد المغني ٩٦٢/٢، للعرجي في المقاصد النحوية ٤١٦/١، ٤١٦/٣، ٦٤٣، وصدرة لعلي بن أحمد العُرَيني في لسان العرب ٢٣٥/١٣ (شذن)، ولعلي بن محمد العُرَيني أو لغيره في خزانة الأدب ٩٧/١، ٩٨، ولعلي بن محمد المغربي في خزانة الأدب ٣٦٣/٩، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١١٥، والإنصاف ١٢٧/١، وخزانة الأدب ٢٣٧/١، ٢٣٣/٥، وشرح الأشموني ٣٦٦/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ١٩٠/١، وشرح المفصل ١٣٥/٥، ومغني اللبيب ٦٨٢/٢، وهمع الهوامع ٧٦/١، ١٩١/٢.

يروى «أحسِن» بدل «أميلح».

شذن الصبي والخشف وجميع ولد الظلف والخف والحافر يشذن شذوناً: قوي وصلح جسمه وترعرع وملك أمه فمشى معها.

(١) صدر بيت. عجزه:

جريرٌ ولكن في كُليب تواضع

البيت من الطويل، وهو للصلتان العبدى في خزانة الأدب ١٧٤/٢، وشرح أبيات سيبويه ٥٦٥/١، ٥٦٨ والشعر والشعراء ٥٠٨/١، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٨، والكتاب ٢٣٧/٢، ولسان العرب ٧١٣/١ (كرب)، والمؤتلف والمختلف ص ١٤٥، ومعاهد التنصيص ١١٩/١، وبلا نسبة في المقتضب ٢١٥/٤ هنا فضل الصلتان العبدى الفرزدق على جرير في النسب، وفضل جرير على الفرزدق في جودة الشعر فلم يرض جرير قول الصلتان، ونصرته للفرزدق.

(٢) صدر بيت. عجزه:

والصالحين على اسمعان من جارٍ

البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٤٨، والإنصاف ١١٨/١، والجنى الداني ص ٣٥٦، وجواهر الأدب ص ٢٩٠، وخزانة الأدب ١٩٧/١١، والدرر ٢٥/٣، ١١٨/٥، ووصف المباني ص ٣، ٤، وشرح أبيات سيبويه ٣١/٢، وشرح شواهد المغني ٧٩٦/٢، وشرح المفصل ٢/٢٤، ٤٠، والكتاب ٢١٩/٢، واللامات ص ٣٧، ومغني اللبيب ٣٧٣/٢، والمقاصد النحوية ٤/٢٦١، وهمع الهوامع ١٧٤/١، ٧٠/٢.

(٣) قرأ الكسائي «ألياً» بتخفيف «ألا» وإذا وقف قال «ألياً» وابتدئ «أسجدوا» بهمزة مضمومة. والوصل أحسن لا سيما في المعنى بالأمر بالسجود وقرأ الباقون مشدداً. (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣١).

فأما الهمزة من ﴿أنتم﴾ فيجوز أن تخفّف ولا تُحقّق لوقوعها بعد الألف، كما تقول في هَبَاءَ: هَبَاءٌ، وفي المسائل: المسائلُ ويجوز أن تكون الهاء في ها أنتم بدلاً من همزة الاستفهام، كما كانت بدلاً منها في قول ابن كثير، وتكون الألف التي تدخل بين الهمزتين لتفصل بينهما، كما تدخل بين النونين لتفصل بينهما في اخشيتان.

فإن قلت: إن الألف إنما تُلحَق لتفصل بين المثلين في: اخشيتان، وأنتم، واجتماع المثلين قد زال بإبدال الهاء من الهمزة فلا يُحتَاجُ إلى الألف، وإذا لم يُحتج إليها كان قوله: ها أنتم ﴿ها﴾ فيه للتنبيه، ولا تكون الهاء فيه بدلاً من الهمزة، ألا ترى أن من قال: هَرَأَقَ قال: أَهْرِيقُ، ولم يحذف الهاء مع الهمزة كما يحذف إذا قال: أَرِيقُ لزوال اجتماع المثلين؟ قيل: إن البَدَلُ قد يكون في حكم المبدل منه، ألا ترى أنك لو سميت رجلاً بهَرِقَ لقلت: هَرِيقُ فلم تصرف كما لا تصرف مع الهمزة، وأنَّ حكمَ الهاء حكمَ الهمزة؟ وكذلك الهمزة في حمراء، حكمها حكم الألف التي انقلبت عنه في امتناع الصَّرف، وكذلك الهمزة في علياء، حكمها حكم الياء التي انقلبت عنها في مثل دِرْحَاطِة^(١)، وكذلك قال أبو الحسن: إنَّك لو سَمَّيتَ بأصِيلَالٍ لم تصرفه؛ فجعل اللام في حكم النون، وذلك لما قامت الدلالة عليه من أن النون في عَطَشَانٍ لما كانت بدلاً من الهمزة في حمراء جرى عليها ما جرى على الهمزة، فكذلك تكون الهاء إذا كانت بدلاً من الهمزة تُجْتَلَبُ الألف معها كما كانت تُجْتَلَبُ مع الهمزة، وتخفّف الهمزة من أنتم بعد الألف الفاصلة كما تخفّف بعد الألف من ﴿ها﴾ فإن كان ما حكوه في الترجمة حكوه عن أبي عمرو، فإنه يدل على أنه كان يذهب إلى أنه استفهام، وكذلك، ما حكى عن نافع ممدود غير مهموز. يريد: أنه ممدود غير مُحَقَّقِ الهمزة.

وأما قراءة عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي ﴿ها أنتم﴾ ممدود مهموز، فإن ﴿ها﴾ فيه تحتمل الوجهين اللذين ذكرناهما في قراءة نافع وأبي عمرو إلا أنهم حقّقوا الهمزة التي هي بعد الألف ولم يخفّفوها كما خفّفها أبو عمرو ونافع، وإن لم يروا إلحاق الألف للفصل بين الهمزتين، كما يراه أبو عمرو في نحو أنتم. فينبغي أن تكون ﴿ها﴾ في قولهم حرف التنبيه، ولا تكون الهاء بدلاً من همزة الاستفهام، كما يجوز أن تكون بدلاً منها على قول من أدخل الألف بين الهمزتين. قال: ولم يختلفوا في مدّه هؤلاء، وألاء.

قال أبو علي: في هؤلاء لغتان؛ المد والقصر كالتي في قول الأعشى^(٢):

هَأْوَلِي ثُمَّ هَأْوَلِي كَلًّا أَعْطَيْتَ نِعَالًا مَخْدُوءَةً بِمِثَالِ

(١) رجل دِرْحَاطِة: كثير اللحم قصير سمين ضخم البطن لثيم الخلقة، وهو فِغْلَاطِةٌ ملحق بِجِعْمَاطِة. (لسان العرب ٢/٤٣٤ مادة: درج).

(٢) البيت من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه ص ٦١، وشرح المفصل ٣/١٣٧، والمقتضب ٤/٢٧٨.

وكلّهم قرأ: ﴿أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ﴾^(١) [آل عمران: ٧٣] غير ممدود، إلا ابن كثير فإنه قرأ: ﴿أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ﴾ ممدوداً [آل عمران: ٧٣].

قال أبو علي: فقول الباقي إن المعنى على قراءة الجماعة: لا تصدقوا إلا لمن تبع دينكم، أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣] اعتراض بين المفعول وفعله، والتقدير: لا تصدقوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم.

فأمّا قوله: ﴿أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣] فإن أول الآية: ﴿وَقَالَتْ طَافِيَةُ مِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ آمِنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجَهَ النَّهَارِ﴾ [آل عمران: ٧٢] فقوله: ﴿وَلَا... تُوْمِنُوا أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ﴾ يكون تؤمنوا فيه متعدياً بالجار، كما كان في أول الآية متعدياً به. وإذا حذف الجار من «أن» كان موضع «أن» على الخلاف، يكون في قول الخليل جرّاً، وفي قول سيبويه نصباً. وأمّا اللام في قوله: ﴿وَلَا تُوْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣] فلا يسهل أن يعلقه بـ ﴿تُوْمِنُوا﴾ وأنت قد أوصلته بحرف آخر جار فتعلّق بالفعل جارّين، كما لا يستقيم أن تعدّيه إلى مفعولين إذا كان يتعدى إلى مفعول واحد، ألا ترى أن تعدّي الفعل بالجار كتعدّيه بالهمزة، وتضعيف العين؟ فكما لا يتكرر هذان، كذلك لا يتكرر الجار. فإن قلت: فقد جاء:

فَلَا بُغْيَئِكُمْ قَنًا وَعَوَارِضًا وَلَا قِبْلَنَ الْخَيْلِ لِابَةِ ضَرْغَدٍ^(٢)

والتقدير: لأقبلن بالخيل إلى هذا الموضع. فإن هذا إنما جاز لأن الثاني من المفعولين مكان، فيجوز أن يكون شبه المختص بالمبهم كقولهم: ذهب الشأم، فيمن لم يجعل الشأم اسم الجهة. فإذا لم يسهل تعليق المفعولين به حملته على المعنى والمعنى: لا تقرّوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم، كما تقول: أقررت لزيد ألف، فيكون اللام متعلقاً بالمعنى، ولا تكون زائدة على حدّ ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] ولكن متعلق بالإقرار.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٦.

(٢) البيت من الكامل، وهو لعامر بن الطفيل في ديوانه ص ٥٥، والتنبيه والإيضاح ٣٣/٢، وتاج العروس ٣١١/٨ (ضرغد)، ٤٠٩/١٨ (عرض)، (قبل)، ولسان العرب ٣/٢٦٤ (ضرغد)، ١٨٤/٧ (عرض) ٥٤٠/١١ (قبل)، ومعجم البلدان ٣/٤٥٦، وخرزانه الأدب ٣/٧٤، ٧٦، ٧٨، ٧٩، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٤٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٧، والكتاب ١/١٦٣، ٢١٤، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨٠، والمخصص ١٥/١٦٣، ٤٧/١٧.

أي بقنا وبعوارض، وهما جبلان؛ قال الجوهري عوارض: بلاد طيء وعليه قبر حاتم. ومعنى قوله: لا بغينكم قناً وعوارضاً أي لأطلبنكم بقناً وعوارض، وهما مكانان معروفان، فأسقط الباء فلما سقطت الخافض تعدى الفعل إليهما فنصبهما، وأقبل فعل يتعدى إلى مفعولين منقول من قولهم: قبل الدابة الوادي إذا استقبله. واللابة: الحرة. وضرغد: اسم جبل. (اللسان ٣/٢٦٤ ضرغد).

فإن قلت: فهذا فعلٌ قد تعلّق بجارّين. فإن الجارّين [لم يتعلقا به] على حدّ أنّه مفعولٌ بهما، ولكن أحدهما على غير أنّه مفعول به، والمفعول به إذا تعدى الفعلُ إليه بالجارّ أشبه الظرف؛ ولذلك جاز: «سير يزيد فرسخ» فأقمت الظرفَ مقامَ الفاعل، مع أنّ في الكلام مفعولاً به على المعنى، لما كان المفعولُ به الذي هو الجار والمجرور يُشبهُ الظرف، ولولا ذلك لم يَجْزُ: «سير يزيد فرسخ». فالمعنى: لا تقرّوا أن يؤتى أحدٌ إلا لمن تبع دينكم، فاللام غير زائدة. وإن شئتَ حَمَلتَ الكلامَ على معنى الجحود، لأنّ معنى لا تؤمنوا: اجحدوا، فكأنه قيل: اجحدوا أن يؤتى أحدٌ، أو اجحدوا بأن يؤتى أحدٌ إلا من تبع دينكم، كأنه قيل: اجحدوا الناس إلا من تبع دينكم، فتكون اللام على هذا زائدة. وقد تعدى ﴿أَمَنَ﴾ باللام في غير هذا، قال تعالى: ﴿فَمَا أَمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّتَهُ﴾ [يونس: ٨٣] وقال: ﴿أَمَسْتُمْ لِمُ قَتْلِ أَنْ أَدْنَى لَكُمْ﴾ [الشعراء: ٤٩، وطه: ٧١] و﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١] فتعدى مرّةً بالياء، ومرّةً باللام. فأما قوله: ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾ فإنّ قوله: أحدٌ إنّما دخل للنفي الواقع في أوّل الكلام، وهو قوله: ﴿وَلَا تُوْمِنُوا﴾ كما دخلت من في قوله: ﴿مَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥] فكما دخلت من في صلة «أن ينزل» لأنّه مفعول النفي اللاحق لأوّل الكلام، كذلك دخل أحدٌ في صلة «أن» من قوله: ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾ لدخول النفي في أوّل الكلام.

ووجه قول ابن كثير إنّ: ﴿أَنْ﴾ في موضع رفع بالابتداء. ألا ترى أنّه لا يجوز أن يحمل على ما قبله من الفعل لقطع الاستفهام بينهما، كما كان يحمل عليه قبل؟ فارتفع بالابتداء. وخبره: تصدّقون به، وتعتزفون به، أو تذكرونه لغيركم، ونحو هذا مما دل عليه قوله: ﴿وَلَا تُوْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ﴾، وهذا في قول من قال: أزيّد ضربته، ومن قال: أزيّد ضربته، كان ﴿أَنْ﴾ عنده في موضع نصب، ومثل حذف خبر المبتدأ هنا، لدلالة ما قبل الاستفهام عليه، حذف الفعل في قوله جلّ وعزّ: ﴿هَآأَفَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس: ٩١] التقدير: الآن أسلمت حين لا ينفعك الإيمان، للإلجاء من أجل المعاينة إلى الإيمان، كما قال: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَوَ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ﴾ [الأنعام: ١٥٨] فحذف الفعل لدلالة ما قبل الاستفهام عليه، فكذلك حذف خبر المبتدأ من قوله: ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣] ويجوز أن يكون موضع ﴿أَنْ﴾ نصباً فيكون المعنى: أتشيّعون أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم، أو أتذكرون أن يؤتى أحد. ويدل على جواز ذلك قوله تعالى: ﴿أَتُحَدِّثُوهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٧٦] فحديثهم بذلك إشاعة منهم له ذكر وإفشاء. ومثل هذا في المعنى في قراءة ابن كثير قوله: ﴿وَإِذَا حَلَا بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُوهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٦] فوبخ بعضهم بعضاً. بالحديث بما علموه من أمر النبي - ﷺ - وعرفوه

من وصفه، فهذه الآية في معنى قراءة ابن كثير، ولعله اعتبرها في قراءته هذه. فإن قلت: فكيف وجه دخول أحد في قراءة ابن كثير، وقد انقطع من النفي بلحاق الاستفهام، والاستفهام ما بعده منقطع مما قبله، والاستفهام على قوله تقرير وتوبيخ كما أنه في قوله: ﴿أَتَحَدُّثُوهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ تقرير، وإذا كان تقريراً كان بمعنى الإيجاب، وإذا كان بمعنى الإيجاب، لم يجوز دخول أحد في الكلام كما لم يجوز دخوله في الإيجاب، ألا ترى أن التقرير لا يجاب بالفاء كما لا يجاب الإيجاب بها؟ وأحد على قول ابن كثير أيضاً يدل على الكثرة، كما أنه في قول سائرهم ممن لا يستفهم كذلك، ألا ترى أن بعده: ﴿أَوْ يُحَاجُّوكُمْ﴾ والضمير ضمير جماعة؟ فالقول في ذلك إنه يجوز أن يكون ﴿أحدٌ﴾ في هذا الموضع ﴿أحداً﴾ الذي في نحو: أحدٌ وعشرون وهذه تقع في الإيجاب، ألا ترى أنه بمعنى واحد؟.

وقد قال أحمد بن يحيى: إن أحداً، ووحداً، وواحداً بمعنى، وجمع ضمير أحد، لأن المراد به الكثرة، فحُمِلَ على المعنى في قوله: ﴿أَوْ يُحَاجُّوكُمْ﴾، وجاز ذلك لأن الأسماء المفردة قد تقع للشياع، وفي المواضع التي يراد بها الكثرة، فهذا موضع ينبغي أن ترجح له قراءة غير ابن كثير على قراءته، لأن الأسماء التي هي مفردة تدل على الكثرة ليس بالمستمر في كل موضع. وفي قراءة غيره ليس يعترض هذا ويقوي قوله: ﴿يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ [غافر: ٦٧] ﴿وَأَجْعَلْنَا لِلْمُفْسِقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤] فيمن جعل الإمام مثل كتاب ولم يجعله كصحاف.

اختلفوا في ضم الرءاء وفتحها من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾^(١) [آل عمران: ٨٠]. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي، ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ رفعاً، وكان أبو عمرو يختلس حركة الرءاء تخفيفاً.

وقرأ عاصم وابن عامر وحزمة: ﴿ولا يَأْمُرُكُمْ﴾ نصباً. ولم يختلفوا في رفع الرءاء من قوله: ﴿أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ﴾ [آل عمران: ٨٠] إلا اختلاس أبي عمرو.

قال أبو علي: قال سيبويه: قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٧٩] ثم قال: ﴿ولا يَأْمُرُكُمْ﴾ فجاءت منقطعة من الأول؛ لأنه أراد: ولا يَأْمُرُكُمْ اللَّهُ. قال: وقد نصبها بعضهم على قوله: ﴿ما كان لبشر... أن يَأْمُرُكُمْ أن تتخذوا﴾.

ومما يقوي الرفع أنه في حرف ابن مسعود زعموا: ﴿وَلَنْ يَأْمُرُكُمْ﴾ فهذا يدل

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٧.

على الانقطاع من الأول. ومما يقوي النصب أنه قد جاء في السير فيما ذكر عن بعض شيوخنا أن اليهود قالوا للنبِيِّ ﷺ: أتريدُ يا محمدُ أن نتخذك رباً؟ فقال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾.

اختلفوا في فتح التاء واللام والتخفيف وضمها والتشديد في قوله جلّ وعزّ:
﴿تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ﴾^(١) [آل عمران: ٧٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿تَعْلَمُونَ﴾ بإسكان العين ونصب اللام.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿تُعْلَمُونَ﴾ مُثَقَّلًا.

قال أبو علي: قال سيويه: عَلِمْتُ: أَدْبْتُ، وَأَعْلَمْتُ: أَدْبْتُ، والبَاءُ في قوله:

﴿بِمَا كُنْتُمْ﴾. متعلقة بقوله: ﴿كُونُوا﴾ من قوله: ﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّكُمْ بِمَا كُنْتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٩] ومثل ذلك قول طفيل^(٢):

نَزَائِعٌ مَقْدُوفاً عَلَى سَرَوَاتِهَا بِمَا لَمْ تُخَالِسْهَا الْغَزَاةَ وَتُرَكَّبِ^(٣)
وقول الأعشى:

قَالَتْ بِمَا قَدْ أَرَاهُ بِصِيرَا^(٤)

فأما ﴿مَا﴾ في كلتا القراءتين فهي التي مع الفعل بتأويل المصدر مثل أن الناصبة للفعل في أنها مع الفعل كذلك، والتقدير: بكونكم تعلمون، ولا عائد من الصلة إلى الموصول، يدل ذلك على ذلك أنه لا يخلو الذكر إن عاد من أن يكون من قوله: ﴿كُنْتُمْ﴾ أو من ﴿تُعْلَمُونَ﴾ فلا يجوز أن يعود من قوله: كُنْتُمْ؛ لأنّ قوله تَعْلَمُونَ في موضع نصب.

ألا ترى أن التقدير: بكونكم عالمين للكتاب؟ وإذا كان في موضع نصب لم يجز

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٧.

(٢) هو طفيل بن عوف بن كعب (توفي نحو ١٣ق هـ = نحو ٦١٠م) من بني غني، من قيس عيلان. شاعر جاهلي فحل، من الشجعان. وهو أوصف العرب للخيال، وربما سمي «طفيل الخيل» لكثرة وصفه لها. ويسمى أيضاً «المحبر» لتحسينه شعره. عاصر النابغة الجعدي وزهير بن أبي سلمى. ومات بعد مقتل هرم بن سنان. له «ديوان شعر» صغير.

الأعلام ٢٢٨/٣، وشرح شواهد المغني ١٢٥، والتبريزي ١٤٦/١، ورواية الأمل للمرصفي ١٤٦/٢، والشعر والشعراء ١٧٣، وخزانة البغدادي ٦٤٣/٣.

(٣) يروى «وتسهب» بدل «وتركب».

(٤) عجز بيت. صدره:

عَلَى أَنهَا إِذ رَأَيْتَنِي أَقَاد

البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٤٥، ولسان العرب ٣٧٥/٥ (عزز)، ٤٢٧/١٢ (عمم).

أن يقدر في الكلام راجع إلى الموصول لاستيفائه المفعول الذي يقتضيه ظاهراً، ولا يجوز أن يعود من تعلمون؛ لأن قوله تعلمون قد استوفى أيضاً المفعول الذي يقتضيه وهو قوله: الكتاب فإذا كان كذلك علمت أنه لا راجع في الصلة إلى الموصول، ومثل ذلك قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] ومثله قوله: ﴿فَالْيَوْمَ نَسْفَعُهُمْ كَمَا نَسَفْنَا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ [الأعراف: ٥١] التقدير: كنيانهم لقاء يومهم هذا، وكونهم بآياتنا جاحدين.

فأما قوله: ﴿تَعْلَمُونَ﴾: فهو من العلم الذي يراذ به المعرفة فيتعدى إلى مفعول واحد، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ الَّذِينَ آتَدَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ [البقرة: ٦٥] ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]. فإذا ضَعُفَت العين تعدى إلى مفعولين؛ كما أنك لو نقلت بالهمزة كان كذلك، فالمفعول الثاني من قوله: في قراءة من قرأ: ﴿تَعْلَمُونَ الكتاب﴾ محذوف. التقدير: بما كنتم تعلمون الناس الكتاب، أو: غَيَّرَكُم الكتاب، ونحو هذا، وحذف هنا لأن المفعول به قد يحذف من الكلام كثيراً، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] فهذا منقول من: عَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ، وَعَلَّمَهُ اللَّهُ الْأَسْمَاءَ. وحجة من قال: ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، أن أبا عمرو قال فيما زعموا: يصدّقها: ﴿تُدْرُسُونَ﴾، ولم يقل: تُدْرُسُونَ، ومن حجّتها أن العالم الدارس قد يدرك بعلمه ودرسه مما يكون داعياً إلى التمسك بعلمه، والعمل به ما يدركه العالم المعلم في تعليمه، ألا ترى أنه يتكرر عليه في درسه ما يتكرر في تعليمه مما ينبئ ويُبَصِّرُ من اللطائف التي يثيرها النظر في حال الدرس؟ قال أبو زيد كلاماً معناه: لا يكون الدرس درساً حتى تقرأه على غيرك. وحجة من قال: تَعْلَمُونَ، أن التعليم أبلغ في هذا الموضع، لأنه إذا عَلَّمَ النَّاسَ فلم يعمل بعلمه، ولم يتمسك بدينه كان مع استحقاق الدّم بترك عمله بعلمه داخلاً في جملة من وُبِّحَ بقوله: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤]، ومن حجّتهم: أن الذي يُعَلِّمُ لا يكون إلا عالماً بما يُعَلِّمُ. فإذا عَلَّمَ كان عالماً، فَيُعَلِّمُ في هذا الموضع، أبلغ لأن المعلم عالم، والعالم لا يدل على علم.

واختلفوا في فتح اللام وكسرها من قوله: ﴿لَمَّا آتَيْتُكُمْ﴾^(١) [آل عمران: ٨١].

فقرأ حمزة وحده: ﴿لَمَّا﴾ مكسورة اللام.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿لَمَّا﴾ مفتوحة اللام.

وروى هبيرة عن حفص عن عاصم ﴿لَمَّا﴾ بكسر اللام، وذلك غير محفوظ عن حفص عن عاصم، والمعروف عن عاصم في رواية حفص وغيره فتح اللام.

(١) انظر تلخيص عبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٧.

قال أبو علي: وجه قراءة حمزة ﴿لِمَا آتَيْتُكُمْ﴾ بكسر اللام أنه يتعلّق بالأخذ كأنّ المعنى: أخذ ميثاقهم لهذا، لأنّ من يؤتى الكتاب والحكمة يؤخذ عليهم الميثاق لِمَا أوتوه من الحكمة، وأنهم الأفاضل وأماثل الناس. فإن قلت: أرأيت الجملة التي هي قَسَمٌ هل يُفصلُ بينها وبين المقسم عليه بالجارّ؟ قيل: قد قالوا: «بالله» والجارّ والمجرور متعلقان بالفعل والفاعل المضميرين وكذلك قوله:

ألم ترني عاهدتُ ربي ..
على حلفَةٍ لا أشتمُ الدهر^(١)

فيمن جعل لا أشتم يتلقى قسماً. وهو قول الأكثر، علّق قوله: على حلفَةٍ بعاهدتُ، فكذلك قوله: ﴿لِمَا آتَيْتُكُمْ﴾ في قراءة حمزة. فإن قال إنّ ﴿مَا﴾ في قوله: ﴿لِمَا﴾ موصولة، فلا يجوز أن تكون غير موصولة، كما جاز ذلك في قول من فتح اللام، فإذا كان كذلك، لزم أن يرجع من الجملة المعطوفة على الصلة ذكرٌ إلى الموصول وإلا لم يَجْز. ألا ترى أنّك لو قلت: الذي قام أبوه ثم انطلق زيد، ذاهب؛ لم يجز، إذا لم يكن راجعٌ مذكور، وليس يقدرُ محذوفٌ؟.

قيل: يجوز أن يكون المظهرُ بمنزلة المضمّر، ألا ترى أنّ قوله: ما معكم هو في المعنى: ما أوتوه من الكتاب والحكمة؛ فهذا يكون على قياس قول أبي الحسنٍ مثل قوله: ﴿إِنَّكُمْ مِنْ يَتَقِي وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠] والمعنى كأنه قال: لا يضيع أجرهم لأنّ المحسنين هو من يتقي ويصبر، وكذلك قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠] المعنى عنده إنّنا لا نضيع أجرهم لأنّ من أحسن عملاً هم الذين آمنوا وعملوا الصالحات. فكذلك قوله: ﴿لِمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ﴾ تقديره: مُصَدِّقٌ له: أي: مُصَدِّقٌ لِمَا آتَيْتُكُمْ من كتابٍ وحكمة. ألا ترى أنّ ما معهم هو ما أوتوه من كتابٍ وحكمة؟ فهذا وجه. ويجوز فيه شيء آخر، وهو: أن يكون: ﴿لِمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِهِ﴾ أي: بتصديقه، أي: بتصديق ما

(١) قطعتان من بيتين تامهما:

ألم ترني عاهدت ربي وأنني
على حلفَةٍ لا أشتم الدهر مسلماً
لبين رتاج قائماً ومقام
ولا خارجاً من في زور كلام

البيتان من الطويل، وهما للفرزدق في ديوانه ٢/٢١٢، وأما المرتضى ١/٦٣، ٦٤، وتذكره النحاة ص ٨٥، وخزانة الأدب ١/٢٢٣، ٤/٤٦٣، ٤٦٥، وشرح أبيات سيبويه ١/١٧٠، وشرح المفصل ٢/٥٩، ٥٠/٦، والكتاب ١/٣٤٦، ولسان العرب ٢/٢٥٠ (خرج) (البيت الثاني)، والمحتسب ١/٥٧، والمقتضب ٤/٣١٣، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١/١٧٧، ولسان العرب ٢/٢٧٩ (رتج) (البيت الأول)، ومغني اللبيب ٢/٤٠٥، والمقتضب ٣/٢٦٩.

آيتكموه، فحذف من الصلة، وحسن الحذف للطول، كما حسن الحذف للطول فيما حكاه الخليل من قولهم: «ما أنا بالذي قائل لك شيئاً».

فأما من فتح اللام فقال: ﴿لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ﴾ فإن ﴿ما﴾ فيه تحتمل تأويلين: أحدهما: أن تكون موصولة، والآخر: أن تكون للجزاء. فمن قدرها موصولة، كان القول فيما يقتضيه قوله: ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ﴾ [آل عمران: ٨١] من الراجع إلى الموصول، ما تقدم ذكره في وجه قراءة حمزة. فأما الراجع إلى الموصول من الجملة الأولى فالضمير المحذوف من الصلة تقديره: لما آتيتكموه؛ فحذف الراجع كما حذف من قوله: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] ونحو ذلك. واللام في لَمَّا فيمن قدر ﴿ما﴾ موصولة لام الابتداء وهي المتلقية لما أجري مجرى القسم من قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ آلِيبْنِ﴾ [آل عمران: ٨١] وموضع ﴿ما﴾ رفع بالابتداء، والخبر: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾ [آل عمران: ٨١] ولتؤمنن: متعلق بقسم محذوف، المعنى: والله لتؤمنن به. فإذا قدرت ﴿ما﴾ للجزاء كانت ﴿ما﴾ في موضع نصب بآيتيتكم و﴿جاءكم﴾ في موضع جزم بالعطف على ﴿آتيتكم﴾، واللام الداخلة على ﴿ما﴾ لا تكون المتلقية للقسم، ولكن تكون بمنزلة اللام في قوله: ﴿لَئِنْ لَرَّ يَنْهَ الْمُتَنَفِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٦٠] والمتلقية للقسم قوله: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾ كما أنها في قوله: ﴿لَئِنْ لَرَّ يَنْهَ الْمُتَنَفِقُونَ﴾ قوله: ﴿لَتُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦٠]. وهذه اللام الداخلة على ﴿إن﴾ في لئن لا يعتمد القسم عليها؛ فلذلك جاز حذفها تارة وإثباتها تارة كما قال: ﴿وَإِنْ لَرَّ يَنْهَهُوْا عَمَّا يُقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المائدة: ٧٣] فتلحق هذه اللام مرة ﴿إن﴾ ولا تلحق أخرى، كما أن ﴿أن﴾ كذلك في قوله: والله أن لو فعلت لفعلت، والله لو فعلت لفعلت.

فهذه اللام بمنزلة ﴿أن﴾ الواقعة بعد لو. قال سيبويه: سألته - يعني الخليل - عن قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ آلِيبْنِ لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ، وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ [آل عمران: ٨١] فقال: ﴿ما﴾ ههنا بمنزلة الذي؛ ودخلتها اللام كما دخلت على ﴿إن﴾ حين قلت: لئن فعلت لأفعلن، فاللام التي في ﴿ما﴾ مثل هذه التي في ﴿إن﴾ واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل ههنا.

قال أبو عثمان: فيما حكى عنه أبو يعلى بن أبي زرعة: زعم سيبويه أن ﴿ما﴾ ههنا بمنزلة الذي، ثم فسّر تفسير الجزاء.

والقول فيما قاله من أن ﴿لَمَّا﴾ بمنزلة الذي، أنه أراد أنه اسم كما أن الذي اسم، وليس بحرف كما كان حرفاً في قوله: ﴿وَإِنَّ كَلَامًا لِيُوقِيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] ﴿وَإِنْ كَلَّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥] فهذا المعنى أراد بقوله: إنه بمنزلة الذي ولم

يرد أنها موصولة كالذي. وإنما لم يحمله سبويه على أن ﴿ما﴾ موصولة بمنزلة الذي لأنه لو حمله على ذلك للزم أن يكون في الجملة المعطوفة على الصلة، ذكرَّ يعود إلى الموصول فلما لم يَر ذلك مُظهِراً، ولم يَر أن يضع المُظْهِر موضع المضمَر كما يراه أبو الحسن، عدَلَ عن القول بأنَّ ﴿ما﴾ موصولة إلى أنها للجزاء، ولا يجيز سبويه:

لعمرك ما مَعْنُ بتاركِ حَقِّهِ ولا منسئُ أبوزيد^(١)...

إذا كان أبو زيد كنيته لأنه ليس باسمه الظاهر ولا المضمَر، وأبو الحسن يجيز ذلك فلم يحمل الآية على ما لا يراه، ولم يحملها على الحذف من المعطوف على الصلة أيضاً، لأنه ليس بالكثير، ولا بموضع يليق به الحذف، ألا ترى أنها إنما تذكر للإيضاح. فإن قلت فمن جعل ﴿ما﴾ موصولة لي قوله: ﴿لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابِ رَبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ٨١] وجب أن تكون على قوله ابتداءً، وإذا كانت ابتداءً اقتضت خيراً، فما خبر هذا المبتدأ؟.

قيل: خبره قوله: ﴿لتؤمنن به﴾، والذكر الذي في ﴿به﴾ يعود على الذي آتيتكموه، والذكر الذي في ﴿لتنصرنه﴾ يعود على رسول المتقدم ذكره، ولا يجوز أن يعود الذكر الأول أيضاً على رسول لبقاء الموصول حينئذ غير عائد إليه من خبره ذكرَّ. فأما من جعله جزءاً فإنه لا يمتنع على رأيه أن يكون الذكر في ﴿لتؤمنن به﴾ عائداً أيضاً على رسول المتقدم ذكره، لأنَّ ﴿ما﴾ إذا كانت للجزاء لا تحتاج إلى عائدٍ ذكر، كما تحتاج إليه ﴿ما﴾ التي بمنزلة الذي في أنها موصولة لأنَّ ﴿ما﴾ إذا كانت جزءاً مفعولٌ بها، والمفعول لا يحتاج إلى عائدٍ ذكر، فإن قلت: فما وجه قوله: ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ﴾، والنيبون لم يأتهم الرسول؟ ألا ترى أن النبي - ﷺ - لم يكن في وقته رسولٌ ولا نبي، وإنما الذين كانوا في زمانه أهل الكتاب. قيل: يجوز أن يُعنى بذلك أهل الكتاب في المعنى، لأنَّ الميثاق إذ أخذ على النبيين، فقد أخذ على الذين أوتوا كتبهم من أممهم، وعامة ما شرع للأنبياء قد شرع لأممهم وأتباعهم، من ذلك أن الفروض التي تلزمنا تلزم نبينا ﷺ، وإذا كان كذلك، فأخذ الميثاق على النبيين كأخذ ميثاق الذين أوتوا كتبهم من أممهم. ومن ثم جاء نحو: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقَتُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١] فجمع النبي ﷺ ومن تبعه في الخطاب الواحد. فهذا من جهة المعنى. ويجوز من جهة اللفظ أن يكون المراد: وإذ أخذ الله ميثاق أمم النبيين أو أتباع النبيين. وأهل الكتاب إنما يأخذ عليهم الميثاق الأنبياء الذين أتوهم بالكتب، كما أخذه نبينا،

(١) تمام البيت:

لعمرك ما مَعْنُ بتاركِ حَقِّهِ ولا منسئُ مَعْنُ ولا مُتَسَيِّرُ
البيت من الطويل، وهو للفردق في ديوانه ٣١٠/١، وخزانة الأدب ١/٣٧٥، ٣٧٩، ١٤٢/٤، والدرر
١٢٩/٢، وشرح أبيات سبويه ١/١٩٠، والكتاب ١/٦٣، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/١٢٨.

عليه السلام، على أمته فيما جاء من قوله: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرِسَاكِهِ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الحديد: ٨].

اختلفوا في التاء والنون من قوله تعالى: ﴿آتَيْتُكُمْ﴾ [آل عمران: ٨١].

فقرأ نافع وحده: ﴿آتيناكم﴾ بالنون. وقرأ الباقون: ﴿آتيتكم﴾ بالتاء^(١).

قال أبو علي: الحجة لنافع في قراءته: ﴿لَمَّا آتَيْنَاكُمْ﴾، قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [الإسراء: ٥٥] ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيحًا﴾ [مريم: ١٢] ﴿وَأَتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ﴾ [الصفوات: ١١٧] ونحو ذلك.

وحجة من قال: آتيتكم، قوله: ﴿هُوَ الَّذِي يُزِلُّ عَلَى عَبْدِهِ ءِآيَاتٍ يَبْتَغِي﴾ [الحديد: ٩] و﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ [آل عمران: ٣] و﴿لَقَدْ لَبِئْنَا لَكَ بِعَبْدٍ لَعِينٍ﴾ [الكهف: ١].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: ﴿يَبْغُونَ﴾ و﴿تَرْجِعُونَ﴾^(٢) [آل عمران: ٨٣].

فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿يَبْغُونَ﴾، بالياء مفتوحة ﴿وإليه تَرْجِعُونَ﴾ بالتاء مضمومة. وقرأهما الباقون: ﴿تَبْغُونَ﴾ و﴿إليه تَرْجِعُونَ﴾ بالتاء جميعاً. وروى حفص عن عاصم: ﴿يَبْغُونَ﴾، و﴿يُزْجِعُونَ﴾ بالياء جميعاً.

قال أبو علي: هذا مخاطبة للنبي، ﷺ، بدلالة قوله: ﴿قُلْ ءَأَمِنَّا بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ٨٤] فإذا كان كذلك كان هذا حجة لمن قرأ بالتاء على تقدير: قل لهم: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾ ﴿وإليه تَرْجِعُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣] ليكون مثل ﴿تَبْغُونَ﴾ في أنه خطاب. ويؤكد التاء في ﴿تَرْجِعُونَ﴾ أنهم كانوا منكرين للبعث، ويدل على ترجعون ﴿إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٥].

وحجة من قرأ بالياء: ﴿يَبْغُونَ﴾ أنه على تقدير: قل: كأنه قل لهم: أغير دين الله يَبْغُونَ، وإليه يُزْجِعُونَ؟! فهذا: لأنهم غيب فجاء على لفظ الغيبة وكذلك: ﴿وإليه يُرْجِعُونَ﴾. وقد تقدم القول في تَرْجِعُونَ وَيُزْجِعُونَ. والمعنى على الوعيد، أي: أبيعون غير دين الله، ويزيغون عن دينه مع أن مرجعهم إليه فيجازيهم على رفضهم له. وأخذهم ما سواه؟.

قوله: ﴿إِصْرِي﴾ [آل عمران: ٨١].

قال: كلهم قرأ ﴿إِصْرِي﴾ بكسر الألف إلا ما حدثني به محمد بن أحمد بن

(١) انظر تلخيص العبارات ص ٧٧.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٧.

واصل قال: حدثنا محمد بن سعدان عن معلى [بن منصور] عن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ: ﴿أُضْرِي﴾ بضم الألف.

قال أبو علي: يشبه أن يكون الضم في «الأضْر» لغة في «الإضْر».

اختلفوا في نصب الحاء وكسرها من قوله جلّ وعزّ: ﴿حَجَّ الْبَيْتِ﴾^(١) [آل عمران: ٩٧].

قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿حَجُّ الْبَيْتِ﴾ بكسر الحاء.

وقرأ الباقون: ﴿حَجَّ الْبَيْتِ﴾ بفتح الحاء.

قال أبو علي: قال سيبويه: حَجَّ حِجًّا، مثل: ذَكَرَ ذِكْرًا، فَحَجَّ عَلَى هَذَا مَصْدَرٌ، فهذا حجة لمن كسر الحاء. وقال أبو زيد: قال المفضل: أشدني أبو الغول هذا البيت لبعض أهل اليمن:

لأهْمَ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّجِجَ

فلا يزال شاحج يأتيك بَجَّ^(٢)

قال أبو علي فقوله: حجّتي مصدر حججت، حَجَّةٌ.

قال أبو زيد: الحجج: السنون، واحدها حجة.

قال أبو علي: يدل على ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَجَّجِجَ﴾ [القصص: ٢٧]. وقال أبو زيد: والحجّة، من حجّ البيت: الواحدة.

وقال سيبويه: قالوا: غزاة، فأرادوا عمل وجه واحد، كما قالوا: حَجَّةٌ يريد: عمل سنة، ولم يجيئوا بها على الأصل، ولكنّه اسم له:

فقوله: لم يجيئوا به على الأصل، أي: على الفتح الذي هو للدفع من الفعل، ولكن كسروه فجعلوه اسماً لذا المعنى كما أنّ غزاة كذلك، ولم تجيء فيه الغزوة وكان القياس أن تجيء.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٧.

(٢) يُرْوَى «يَارَبُّ» بدل «لأهْمَ».

الرجز لرجل من اليمانيين في الدرر ٤٠/٣، والمقاصد النحوية ٥٧٠/٤، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٠٥/٢ (حرف الجيم)، ٤٢١/٥ (نهز)، ١٠٣/١٠ (دلق)، ٢٠٦/١٢ (دلقم)، والدرر ٢٢٩/٦، وسر صناعة الإعراب ١٧٧/١، وشرح الأشموني ٤٤٩/٢، وشرح التصريح ٣٦٧/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٧/٢، وشرح شواهد الشافية ص ٢١٥، وشرح المفصل ٧٥/٩، ٥٠/١٠، ومجالس ثعلب ١٤٣/١، والمحتسب ٧٥/١، والمقرب ١٦٦/٢، والمتعمق في التصريف ٣٥٥/١، ونوادير أبي زيد ص ١٦٤، وجمع الهوامع ١٧٨/١، ١٥٧/٢، وتاج العروس ٣٩٥/٥ (ج)، ٣٦٤/١٥ (نهز)، ٣٠٣/٢٥ (دلق)، (دلّم)، ومقاييس اللغة ٢٩/٤.

قال أبو زيد: ويقال: حَجَّ، وأنشد:

أصوات حَج من عمان غادي^(١)

قال: يريد أصوات حُجَّاج، وأنشد أبو زيد:

وإن رأيت الحَجَّجَ الرُّوَادِداً

قواصراً للعُمُرِ أو مواددا^(٢)

فالحججُ اسم السنين كما قدّمه. وقولهم: حَجَّ في الحُجَّاج يجوز أن يكون تسمية بالمصدر على قول من كسر فيكون كزورٍ وعدلٍ، ويجوز أن يكون اسماً صيغاً للجمع كقومٍ ورهطٍ.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله جلّ وعزّ: ﴿وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ نُكَفِّرُوهُ﴾^(٣)

[آل عمران: ١١٥].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وعاصمٌ في رواية أبي بكر وابن عامرٍ بالتاء، وكان أبو عمروٍ

لا يبالي كيف قرأهما بالياء، أو بالتاء.

وقال علي بن نصر عن هارون عن أبي عمروٍ بالياء، ولم يذكر التاء. وكان حمزةٌ

والكسائي وحفصٌ عن عاصمٍ يقرؤونها بالياء.

قال أبو علي: حجّةٌ من قرأ بالتاء: قوله: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾

[الإسراء: ٧] وقوله: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢] وقوله: ﴿وَمَا

تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَتَكْرَدُوا﴾ [البقرة: ١٩٧] وقوله: ﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ أي: يُجَازِي

عليه.

وحجّةٌ من قرأ بالياء أنه قد تقدّم ﴿أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتَّبِعُونَ آيَاتِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٣]

﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفِّرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥].

اختلفوا في ضمّ الضّاد وتشديد الرّاء، وكسر الضّاد، وتخفيف الرّاء من قوله

تعالى: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾^(٤) [آل عمران: ١٢٠].

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ ونافعٌ: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ بكسر الضّاد وتخفيف الرّاء.

وقرأ عاصم وابن عامرٍ وحمزةٌ والكسائي: ﴿يَضُرُّكُمْ﴾: بضمّ الضّاد وتشديد

(١) مرّاً سابقاً.

(٢) الرجز لرؤية في ديوانه ص ٤٥، وتاج العروس ٩٤/٨ (ردد)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥٢/١،

والخصائص ١٦١/١، ٨٧/٣، ونوادير أبي زيد ص ١٦٤.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٧.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٧.

الراء. حدثنا ابنُ مجاهد قال: أخبرني أبو عبد الله محمد بن عبد الله المقرئ عن عبد الرزاق بن الحسن قال حدثنا: أحمد بن جبير قال: حدثنا حجاج الأعمور^(١) عن حمزة أنه قرأ: ﴿لَا يَضِرُّكُمْ﴾ مثل قراءة أبي عمرو.

قال أبو علي: من قال: ﴿لَا يَضِرُّكُمْ﴾ جعله من ضار يضيرُ مثل باع يبيع وحبَّته قوله: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرٌ﴾ [الشعراء: ٥٠] فضيرٌ مصدرٌ كالبيع. وقال الهذلي:

فقلت تحمّل فوق طوقك إنَّها مُطَبَّعَةٌ مِنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا^(٢)
وَحَجَّةٌ مِنْ قَالَ: لَا يَضُرُّكُمْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ [يونس: ١٨] فكلتا القراءتين حسنةً لمجيئهما جميعاً في التنزيل.

قال: وكلُّهم قرأ ﴿مُنزِلِينَ﴾^(٣) [آل عمران: ١٢٤] تخفيف الزاي غير ابن عامر فإنه قرأ ﴿مُنزِلِينَ﴾ مشدد الزاي.

قال أبو علي: حجة ابن عامر: ﴿نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤] ألا ترى أنَّ مطاوع نزل يُنزلُ نَزَلَتْهُ فَتَنَزَّلُ، وقوله جلَّ اسمه: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكُكَةَ﴾ [الأنعام: ١١١] وحجة من خفف قوله: ﴿قَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨] ﴿وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكَ لَفِضَى الْأَمْرِ﴾ [الأنعام: ٨]. ومن حجة من قرأ: ﴿مُنزِلِينَ﴾ أنَّ الإنزالَ يعمُّ التنزيلَ وغيره، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ﴾ [النحل: ٤٤]. و﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥] ﴿وَأَنْزَلْ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ نَمِينَةً أَرْوَاحَ﴾ [الزمر: ٦].

واختلفوا في فتح الواو وكسرهما من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿مُسْوِمِينَ﴾^(٤) [آل عمران: ١٢٥].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصمٌ: ﴿مُسْوِمِينَ﴾ بكسر الواو.

(١) هو حجاج بن محمد المصيصي الأعمور، أبو محمد الترمذي الأصل. نزل بغداد ثم المصيصة، ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، من التاسعة، مات ببغداد سنة ست ومائتين. (تقريب التهذيب ١/١٥٤).

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٥٢/٩، ٥٧، ٧١، وشرح أبيات سيبويه ١٩٣/٢، وشرح أشعار الهذليين ٣٠٨/١، وشرح التصريح ٢٤٩/٢، والشعر والشعراء ٦٥٩/٢ والكتاب ٧٠/٣، ولسان العرب ٤٩٥/٤ (ضير)، ٢٣٣/٨ (طبع)، والمقاصد النحوية ٤٣١/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠٨/٤، وشرح الأشموني ٥٨٦/٣، وشرح المفصل ١٥٨/٨، والمقتضب ٧٢/٢.

ضاره ضيراً: ضره، قرية مطبّعة طعاماً: مملوءة.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٧.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٧.

وقرأ الباقون: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ بفتح الواو.

قال أبو علي: جاء في التفسير في قوله تعالى: ﴿يُعَرِّفُ الْمُجْرِمُونَ بِسْمِهِمْ﴾ [الرحمن: ٤١] أنه سوادُ الوجوه وزرقَةُ الأعين. قال أبو زيد: السومة: العلامة تكون على الشاة ويُجعلُ عليها لونٌ يخالفُ لونها ليعرّفَ به. قال أبو علي: فقوله: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ من هذا، وهذه العلامة يُعلمُها الفارسُ يومَ اللقاء ليعرّفَ بها. قال:

فَتَعَرَّفَوْنِي إِنْسِي أَنَا ذَاكُمْ شَاكٌ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعْلِمٌ^(١)
وقال أبو زيد: سوّم الرجلُ تسويماً فهو مُسوّمٌ إذا أغار على القوم إغارة فعاتٍ فيهم. وقال: وسوّمتُ الخيلَ تسويماً إذا أرسلتها وخلّيتها تخليةً. وأما من قرأ: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ فقال أبو الحسن: لأنهم هم سوّموا الخيل. قال: ومن قرأ: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ فلاأنهم هم سوّموا.

قال: ومُسَوِّمِينَ. يكون مُعْلِمِينَ، ويكونُ مرسلين من قولك: سوّم فيها الخيلَ، أي: أرسلها، ومنه السائمة. وذكر بعض شيوخنا أن الاختيارَ عنده الكسرُ، لما جاء في الخبر أن رسول الله ﷺ، قال يوم بدر: «سوّموا فإنّ الملائكة قد سوّمت»^(٢) فنسب الفعل إلى الملائكة.

أحمد: وكلّهم قرأ: ﴿وَسَارِعُوا﴾^(٣) [آل عمران: ١٣٣] بواوٍ غير نافع وابن عامرٍ فإنّهما قرأ: ﴿سَارِعُوا﴾ بغير واوٍ، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة وأهل الشام. وروى أبو عمر الدوري عن الكسائي: ﴿وَسَارِعُوا﴾ و﴿أَوْلَيْتِكَ سُرْعُونَ فِي الْحَيَاتِ﴾ [المؤمنون: ٦١] و﴿سَارِعُكُمْ فِي الْحَيَاتِ﴾ [المؤمنون: ٥٦] بالإمالة في كل ذلك.

قال أبو علي: كلا الأمرين سائغ مستقيم، فمن قرأ بالواو فلاأنه عطفَ الجملة على الجملة، والمعطوف عليها قوله: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ [آل عمران: ١٣٢] ﴿وَسَارِعُوا﴾. ومن ترك الواو فلاأن الجملة الثانية ملتبسة بالأولى مُستغنيةً بالتباسبها بها عن عطفها بالواو.

وقد جاء الأمران في التنزيل في قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]

(١) البيت من الكامل، وهو لطريف بن تميم في الأصمعيات ص ١٢٨، وشرح شواهد الشافية ص ٣٧٠، والكتاب ٤٦٦/٣، ٣٧٨/٤، ومعاهد التنصيص ٢٠٤/١، ولطريف العنبري في لسان العرب ٢٣٧/٩ (عرف)، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١٢٨/٣، ولسان العرب ٤١٩/١٢ (علم)، والمقتضب ١١٦/١، والمنصف ٥٣/٢، ٦٦/٣.

(٢) أخرجه ابن الجوزي في (زاد المسير ٤٥٢/١)، وسعيد بن منصور في (السنن ٢٨٦١).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٧، والنشر ٢٤٢/٢، و«السبعة» ٢١٦، والتبصرة لمكي بن أبي طالب ٤٦٤.

وقال: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَاتَّامَهُمُ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] وقال: ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٩] فهذا على قياس قراءة نافع وابن عامر. وما روي عن الكسائي من إمالة الألف في ﴿وَسَارِعُوا﴾ [آل عمران: ١٣٣] و﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ﴾ و﴿سَارِعُ لَهُمْ فِي الْمَقَبِرَاتِ﴾ فالإمالة هنا في الألف حسنة؛ لوقوع الراء المكسورة بعدها، وكما تمنع المفتوحة الإمالة؛ فكذلك المكسورة تجلبها.

اختلفوا في فتح القاف وضمها من قوله تعالى: ﴿قَرِحٌ﴾^(١) [آل عمران: ١٤٠].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿قَرِحٌ﴾ بفتح القاف في كلهن. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: ﴿قُرِحٌ﴾ بضم القاف في جميعهن. وروى حفص عن عاصم: ﴿قَرِحٌ﴾ بالفتح مثل أبي عمرو. وكلهم أسكن الراء في ﴿قَرِحٌ﴾.

قال أبو علي: قَرِحٌ وقُرِحٌ مثل: الضَّعْفِ والضُّعْفِ، والكَرْهِ والكُرْهِ، والفَقْرِ والفُقْرِ، والدَّفِ والدُّفِ. والشَّهْدِ والشُّهْدِ. وكان الفتح أولى لقراءة ابن كثير، ولأن لغة أهل الحجاز الأخذ بها أوجب، لأن القرآن عليها نزل. وقال أبو الحسن: قَرِحٌ، يَقْرِحُ قَرِحًا، وقُرِحًا، فهذا يدل على أنهما مصدران، وأن كل واحد منهما بمعنى الآخر.

ومن قال: إنَّ القَرِحَ الجراحاتُ بأعيانها، والقُرِحَ ألمُ الجراحات^(٢) قَبِلَ ذلك منه إذا أتى فيه برواية، لأن ذلك مما لا يُعلم بالقياس.

اختلفوا في الهمز من قوله تعالى ﴿وَكَايِنٌ﴾^(٣) [آل عمران: ١٤٦].

فقرأ ابن كثير وحده: ﴿وَكَايِنٌ﴾ الهمزة بين الألف والنون في وزن كاعن. وقرأ الباقر: ﴿وَكَايِيٌ﴾ الهمزة بين الكاف والياء، والياء مشددة في وزن كعي. قال أبو علي: كئنا رأينا قديماً في قولهم: وكائين وأكثر ما يجيء في الشعر كقول الشاعر: كما أنشد سيبويه:

وَكَايِنٌ رَدَدْنَا عَنْكُمْ مِنْ مُدَجِّجٍ يَجِيءُ أَمَامَ الْقَوْمِ يَرِدِي مُقَنَّعًا^(٤)

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٨، والنشر ٢/٢٤٢.

(٢) القَرِحُ والقُرِحُ، لغتان: عض السلاح ونحوه مما يجرح الجسد ومما يخرج بالبدن، وقيل: القَرِحُ: الآثار، والقُرِحُ: الألم؛ وقال يعقوب: كان القَرِحُ الجراحات بأعيانها، وكان القُرِحُ ألمها، وفي حديث أحد: «بعدما أصابهم القَرِحُ»، هو بالفتح وبالضم: الجُرْحُ، وقيل: هو بالضم الاسم، وبالفتح المصدر أراد ما نالهم من القتل والهزيمة يومئذ. (لسان العرب ٢/٥٥٧ مادة: قرح).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٨، والنشر ٢/٢٤٢.

(٤) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن شأس في ديوانه ص ٣٨، والدرر ٤/٥٢، وسر صناعة الإعراب ١/٣٠٦، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٩٧، والكتاب ٢/١٧٠، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/٢٥٦.

وكقوله:

وكائِنَ إليكم قَادَ من رَأْسِ فِثْنَةٍ جُنُوداً وأمثالَ الجبالِ كَتَائِبُهُ
وقول جرير:

وكائِنُ بالأباطِحِ مِنْ صَدِيقِي يَرَانِي لو أُصِيبْتُ المُصَابَا (١)
وكائِنَ على وزن كاعن، كان الأصلُ فيه كَأَيُّ دَخَلَتِ الكافُ على أَيُّ كما دخلت
على ﴿ذَا﴾ مِنْ ﴿كَذَا﴾ و﴿أَنَّ﴾ مِنْ ﴿كَأَنَّ﴾، وكثر استعمالُ الكلمة فصارت ككلمةٍ
واحدة، فَقَلِبَ قَلْبَ الكلمة الواحدة، كما فُعِلَ ذلك في قولهم: لعمري وَرَعَمَلِي، حُكِي
لنا عن أحمد بن يحيى، فصار كَيِّانٌ مثل كَيْعٍ فُحِذِفَتِ الياءُ الثانية كما حذفَت في كينونةٍ
فصار كَيِّءٌ بعد الحذفِ، ثمَّ أبدلت من الياء الألف كما أبدل من طائيٍّ، وكما أبدلت من
«آية» عند سيويه، وكانت «آية». وقد حذفَتِ الياء من أَيُّ في قول الفرزدق:

تَنْظَرْتُ نَضْرأَ والسُّمَّاكِينَ أَيُّهُمَا عَلِيٌّ من الغيثِ اسْتَهَلَّتْ مواطِرُهُ (٢)
ومن قول الآخر:

«يَبِضُّ . . .»

فحذفَ الياءُ الثانية من أَيُّ أيضاً. فأما النون في أَيُّ، فهي التنوين الداخلُ على
الكلمة مع الجرِّ، فإذا كان كذلك، فالقياسُ إذا وقفت عليه ﴿كَاءٌ﴾ فَتُسَكِّنُ الهمزةُ
المجرورة للوقف، وقياسُ من قال: مررتُ بِزَيْدِي أن يقول: كائي، فيبدلُ منه الياءُ.
ولو قال قائل: إنَّه بالقلب الذي حدث في الكلمة، صارت بمنزلةِ النون التي من نفس
الكلمة، فصار بمنزلة لامِ فاعلٍ فَأَقْرَهُ نوناً في الوقف، وأجعلُهُ بمنزلة ما هو من نفس
الكلمة، كما جُعِلَتِ التي في «لُدُنْ» بمنزلة التنوين الزائد في قول من قال (٣): لُدُنْ غُدُوَّةٌ
لكان قولاً. ويقوي ذلك أنهم لمَّا حَذَفُوا الكلام في قولهم: ﴿إِمْأَ لا﴾ جعلوها بالحذفِ

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في خزنة الأدب ٣٩٧/٥، ٤٠١، والدرر ٢٢٤/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٠، وشرح شواهد المغني ص ٨٧٥، ومغني اللبيب ص ٤٩٥، ولم أجده في ديوانه، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٦٦٢، وخزنة الأدب ٥٣/٤، ١٣٩/٥، ووصف المباني ص ١٣٠، وشرح الأشموني ٦٣٩/٣، وشرح المفصل ١١٠/٣، ١٣٥/٤، وهمع الهوامع ٦٨/١، ٢٥٦، ٧٦/٢.

(٢) رواية الشطر الأول في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٦٩/٣: تأملت نضراً والسماكين أيهما البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢٨١/١، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٩٣، ولسان العرب ٤/٢٢٥ (حير)، ٥٦٤/٤ (أبا)، والمحتسب ٤١/١، ١٠٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٩٣/١، ٩٣/٥، ٦٥، والجنى الداني ص ٢٣٤، وشرح شواهد المغني ٢٣٦/١، ومغني اللبيب ٧٧/١.

(٣) العرب تقول: لُدُنْ غُدُوَّةٌ وَلُدُنْ غُدُوَّةٌ وَلُدُنْ غُدُوَّةٌ، فمن رفع أراد لُدُنْ كانت غُدُوَّةٌ، ومن نصب أراد لُدُنْ كانت الوقت غُدَّةٌ، ومن خفض أراد من عِنْدُ غُدُوَّة. (لسان العرب ١٣/٣٨٤ مادة: لدن).

ككلمة واحدة حتى أجازوا الإمالة في ألف ﴿لا﴾ كما أجازوها في التي تكون من نفس الكلمة في الأسماء والأفعال. وسمعتُ أبا إسحاق يقول: إنها تقال مُمالةً فجعل القلب في كائِن بمنزلة الحذف في ﴿إمالا﴾ لاجتماعهما في التغيير؛ لكانَ قولاً؛ فيقفُ على كائِن بالنون، ولا يقف على النون إذا لم تُقلَّب، كما لا تميل الألف في ﴿لا﴾ إذا لم تُحذف معها.

اختلفوا في ضمِّ القاف وفتحها وإدخال الألف وإسقاطها من قوله تعالى: ﴿قُتِلَ معه﴾^(١) [آل عمران: ١٤٦].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع ﴿قُتِلَ معه﴾ [آل عمران: ١٤٦] بضم القاف بغير ألف.

وقرأ الباقون: ﴿قاتل﴾ بفتح القاف وبألف.

قال أبو علي: أمَّا قُتِلَ فيجوز أن يكون مسنداً إلى ضمير أحد اسمين إلى ضمير «نبي»، والدليل على جواز إسناده إلى هذا الضمير أن هذه الآية في معنى قوله: ﴿أفإن مات أو قُتِل انقلبتم﴾ [آل عمران: ١٤٤] وروي عن الحسن أنه قال: «ما قتل نبي في حرب قط»^(٢) وقال ابن عباس في قوله: ﴿وما كان لنبي أن يُغل﴾^(٣) [آل عمران: ١٦١]: «قد كان النبي يقتل فكيف لا يُخون!» والذي في الآية من قوله: قُتِلَ لم يُذكر أنه في حرب. فإذا أسند قُتِلَ إلى هذا الضمير احتمل قوله: ﴿معه ربِّيون﴾ أمرين:

أحدهما: أن يكون صفة لنبي، فإذا قدرته هذا التقدير كان قوله: ربِّيون: مرتفعاً بالظرف بلا خلاف. والآخر: أن لا تجعله صفةً ولكن حالاً من الضمير الذي في قُتِلَ، فإن جعلته صفةً كان الضمير الذي في ﴿معه﴾ المجرور، لنبي، وإن جعلته حالاً كان الضمير الذي في (معه) يعودُ إلى الذكر المرفوع الذي في قُتِلَ، والاسم الآخر الذي يجوز أن يُسند إليه قُتِلَ ربِّيون فيكونُ قوله: ﴿معه﴾ على هذا التقدير معلقاً بقُتِلَ، وعلى القولين الآخرين اللذين هما: الصفة والحال متعلقاً في الأصل بمحذوف، وكذلك من قرأ: ﴿قاتل﴾ فهو يجوز فيه ما جاز في قراءة من قرأ ﴿قتل﴾:

والربِّيون: الذين يعبدون الربَّ، واحدهم ربِّي. هكذا فسره أبو الحسن، وقيل فيه: إنه منسوبٌ إلى علم الربِّ وكذا الربَّانيون.

وحجَّة من قرأ: ﴿قُتِلَ﴾ أن هذا الكلام اقتصاصٌ ما جرى عليه سيرُ أمم الأنبياء قبلهم

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٨.

(٢) أخرجه المتقي الهندي في (كتر العمال ١٨٧٦٤)، وفي (هامش المواهب ١٩٥).

(٣) أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير ١١/٣٦٤).

ليتأسوا بهم، وقد قال: ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤] وحجّة من قرأ: ﴿قاتل﴾ أن المقاتل قد مَدِحَ كما مَدِحَ المقتول فقال: ﴿وَقَاتِلُوا وَقُتِلُوا لَا تُكْفِرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩٥]. فمن أسند الضمير الذي في قتل إلى ﴿نبي﴾ كان قوله: ﴿فَمَا وَهَنُوا﴾ [آل عمران: ١٤٦] أي: ما وهن الرّبيون، ومن أسند الفعل إلى الرّبيين دون ضمير نبي كان معنى: ﴿فما وهنوا﴾ ما وهن باقيهم بعد من قتل منهم في سبيل الله، فحُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. ومن جعل قوله ﴿معه ربيون﴾ صفةً أضمَرَ للمبتدأ الذي هو كَأَيُّ خِبراً، وموضع الكافِ الجارّة في كَأَيُّ مع المجرور: رفع، كما أنّ موضع الكافِ في قوله: له كذا وكذا: رفع، ولا معنى للتشبيه فيها، كما أنّه لا معنى للتشبيه في كذا وكذا.

اختلفوا في تخفيف قوله: جَلَّ وَعَزَّ: ﴿الرُّعْبُ﴾^(١) وتثقله [آل عمران: ١٥١] فقرأ ابنُ كثير ونافعٌ وعاصمٌ وأبو عمروٌ وحمزةٌ: ﴿الرُّعْبُ﴾ ساكنة العين خفيفةً. وقرأ ابنُ عامرٍ والكسائي: ﴿الرُّعْبُ﴾ مضمومة العين مثقلة حيث وَقَعَتْ^(٢).

قال أبو علي: الإلقاء في قوله تعالى: ﴿سَكُنْ فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبُ﴾ [آل عمران: ١٥١] أصله في الأعيان، واستعمل في غيرها على طريق الاتساع. يدل على ذلك قوله: ﴿وَأَلْقَى الْأَلْوَابُ﴾ [الأعراف: ١٥٠] و﴿فَالْقَوْمَ جَاهِلْتُمْ وَعَصَيْتَهُمْ﴾ [الشعراء: ٤٤] و﴿إِذْ يُقْوَتُ أَقْلَمُهُمْ﴾ [آل عمران: ٤٤].

وقال سيبويه: «القيتُ متاعك بعضه على بعض»، وليس الرعبُ بعين، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ حَبَابَةً مِّنِّي﴾ [طه: ٣٩] ومثُلُ الإلقاء في ذلك الرمي، قال: رمى فأخطأ أي: السهم. وقال:

كَشِهَابِ الْقَذْفِ يَزْمِيكُمْ بِهِ
فَأَضَافَ الشَّهَابَ إِلَى الْقَذْفِ لَمَّا كَانَ مِنْ رَمِي الرّامِي بِهِ، كما قال^(٣):

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٨.

وبحاشيته: يقول الشاطبي:

وحرك عينُ الرعبِ ضمّاً كمارسا ورعباً ويغشى أنشوشائعاً تلا
أشار بالكاف في «كما» إلى ابن عامر والراء في «رسا» إلى الكسائي.

(٢) جاء في خمسة مواضع هنا وفي الأنفال والأحزاب والحشر والكهف. انظر غيث النفع للصفاسي ١٨٤.

(٣) عجز بيت. صدره:

زعمت تماضر أنسي إما أمث

البيت من الكامل، وهو لسلمى بن ربيعة في خزانة الأدب ٣٠/٨، والدرر ٩٢/٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٤٧، ولسان العرب ٢١٥/١١ (خلل)، ونوادير أبي زيد ص ١٢١، ولعلباء بن الأرقم في الأصمعيات ص ١٦١، وبلا نسبة في شرح المفصل ٥/٩، ٤١، وهمع الهوامع ٦٣/٢.

يَسُدُّدُ أَبْيُثُوها الأَصَاغِرُ خَلَّتِي

وإذا مات لم تكن له خلّة، ولكن أضافها إلى نفسه، لَمَا كان منه من سده لها، وهذا النحو من الإضافة على هذا الوجه كثير. وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَمُؤْنَ أَرْوَاجَهُمْ﴾ [النور: ٦٦] أي: بالزنا، فهذا اتساع لأن هذا ليس بعين، وكذلك قوله:

رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئاً^(١)
وقال:

قَدَفُوا سَيِّدَهُمْ فِي وَرْظَةٍ قَدَفَكَ الْمَقْلَةَ وَسَطَ الْمَعْتَرِكِ^(٢)
فالأول: على الاتساع، والثاني: على الأصل، ألا ترى أن المقلة تُلقَى للتصاُفِنِ، كما يُلقَى غَيْرُهَا؟ فهذا بمنزلة: أَلْقَيْتَ الْحَجَرَ وَنَحْوَهُ. ومما جاء قريباً من الرمي والقذف والإلقاء، الرجم، ورجم ماعز، ومن الاتساع فيه قوله:

هَمَا نَفَّسَا فِي فَيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهِمَا عَلَى النَّابِحِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ^(٣)

(١) تمام البيت:

رمانني بأمرٍ كنتُ منه ووالدي بريئاً ومن أجل الطَّوِيَّي رمانني

البيت من الطويل، وهو لعمر بن أحمد في ديوانه ص ١٨٧، والدرر ٦٢/٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٤٩، والكتاب ٧٥/١، وله أو للأزرق بن طرفة بن العمرّو الفراسي في لسان العرب ١١/١٣٢ (جول) أي رمانني بأمر عاد عليه قبحة لأن الذي يرمي من جُول البئر يعود ما رمى به عليه، ويروى: ومن أجل الطوي، قال: وهو الصحيح لأن الشاعر كان بينه وبين خصمه حُكُومَة في بئر فقال خصمه: إنه لصّ ابن لصّ. فقال هذه القصيدة وبعد البيت:

دعاني لصاً في لصوص وما دعا
وباللسان يروى: «من جول» مكان «من أجل».

(٢) البيت من الرمل، وهو ليزيد بن طعمة الخطمي في لسان العرب ٧/٤٢٥ (ورط)، ١١/٦٢٧ (مقل)، وتهذيب اللغة ٩/١٨٤، وتاج العروس ٢٠/١٦٥ (ورط)، (مقل)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٥/ ٣٤١، ومجمل اللغة ٤/٣٤٠، والمخصص ١٣/٧٥، وديوان الأدب ١/١٤٥، وأساس البلاغة (مقل) الورط: الهلكة، وقيل: الأمر تقع فيه من هلكة وغيرها.

المقلة: حصاة القسّم توضع في الإناء ليُعْرَفَ قدرُ ما يُسْقَى كلّ واحد منهم، وذلك عند قلة الماء في المفاز، وفي المحكم: توضع في الإناء إذا عدموا الماء في السفر ثم يُصَبّ فيه من الماء قدرُ ما يغمر الحصاة فيعطاه كل رجل منهم. (اللسان ١١/٦٢٧ مقل).

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/٢١٥، وتذكرة النحاة ص ١٤٣، وجواهر الأدب ص ٩٥، وخزانة الأدب ٤/٤٦٠ - ٤٦٤، ٧/٤٧٦، ٥٤٦، والدرر ١/١٥٦، وسر صناعة الإعراب ١/٤١٧، ٢/٤٨٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٥٨، وشرح شواهد الشافية ص ١١٥، والكتاب ٣/٣٦٥، ٦٢٢، ولسان العرب ١٢/٤٥٩ (فمم)، ١٣/٥٢٦، ٥٢٨ (فوه)، والمحتسب ٢/٢٣٨، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٥، والأشبه والنظائر ١/٢١٦، والإنصاف ١/٣٤٥، وجمهرة اللغة ص ١٣٠٧، والخصائص ١/١٧٠، ٣/١٤٧، ٢١١، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢١٥، والمقتضب ٣/١٥٨، والمقرب ٢/١٢٩، وجمع الهوامع ١/٥١، قوله: أشد رجاء أي أسد نُفْتُ.

فالرّجاءُ المراجعة بالسّبَاب، فهذا نحو: رماهُ بالرّزنا، وقذفه به، وألقى عليه مسألة، ونفثا السّبَاب: اتساعُ أيضاً، لأنّه ليس بعينٍ. فأما مثل الرّعبِ والرّعب، والطّنب والطّنب، والعنقِ والعنقِ، فقد تقدّم ذكره.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: ﴿يَعْنِي طَائِفَةً مِّنْكُمْ﴾^(١) [آل عمران: ١٥٤] فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمرو وعاصمٌ وابن عامر ﴿يَعْنِي طَائِفَةً مِّنْكُمْ﴾ بالياء. وقرأ حمزة والكسائي ﴿تَعْنِي﴾ بالتاء.

قال أبو علي حجّة من قرأ بالياء: قوله تعالى: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ النَّعَاسُ﴾ [الأنفال: ١١] فالنّعاسُ هو الغاشي، وكذلك قراءةٌ من قرأ: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ النَّعَاسُ﴾ لأنّه إنّما جعلَ الفاعلَ بتضعيف العين مفعولاً. ومن حجّتهم: أنّ ﴿يعشى﴾ أقربُ إلى النعاس، فإسنادُ الفعل إليه أولى. ومنها أنّه يقال: غشيني النّعاسُ، وغلب عليّ النعاسُ، ولا يسهلُ: غشيني الأمانة، ومن قرأ بالتاء حمّله على الأمانة.

فأما قوله: ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُوفِ طَعَامُ الْأَثِيرِ﴾ ﴿كَالْمُهْلِ تَغْلِي﴾ [الدخان: ٤٣ - ٤٥] فحُمِلَ الكلام على الشجرة لقوله تعالى: ﴿فَأَنَّهُمْ لِأَكْلُونَهَا مِمَّا قَالُوا مِنْهَا الْبُطُونَ﴾ [الصفات: ٦٦] وقال: ﴿لَأَكْلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُوفٍ﴾ [الواقعة: ٥٢] فنسب الأكل إلى الشجر. ومن حجّة من قرأ بالتاء: أنّ النعاس، وإن كان بدلاً من الأمانة، فليس المُبدلُ منه في طريق ما يسقط من الكلام، يدلُّك على ذلك قولهم: الذي مررتُ به زيّد أبو عبد الله.

وقال:

وكأنّه لهقُّ السّراة كأنّه مساحابيه مُعيّن بسواد^(٢)
فجعل الخبر عن الذي أبدل منه.

واختلفوا في رفع اللام ونصبها من قوله: [جلّ وعزّ]: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾^(٣) [آل عمران: ١٥٤].

فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ رفعاً. وقرأ الباقر ﴿كُلَّهُ﴾ نصباً. قال أبو علي: حجّة من نصب: أنّ ﴿كُلَّهُ﴾ بمنزلة أجمعين وجميع في أنّه للإحاطة والعموم، فكما أنّه لو قال: إنّ الأمر أجمع؛ لم يكن إلّا نصباً، كذلك إذا قال: ﴿كُلَّهُ﴾

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٨.

(٢) البيت من الكامل، وهو للأعشى في الدرر ٢٥٤/٦، والكتاب ١٦١/١، وبلا نسبة في خزنة الأدب ٥/١٩٧، ١٩٨، وشرح المفصل ٦٧/٣، ولسان العرب ٣٠٢/١٣ (عين)، وهمع الهوامع ١٥٨/٢، ثور معين: بين عينيه سواد. اللهق: الأبيض، وقيل: الأبيض الذي ليس بذي بريق ولا مؤهه سراة الفرس: أعلى منه.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٨.

لأنه بمنزلة أجمعين، وليس الوجه أن يلي العوامل، كما لا يليها أجمعون. وحجة أبي عمرو في رفعه ﴿كُلُّهُ﴾ وابتدائه به أنه وإن كان في أكثر الأمر بمنزلة أجمعين لعمومها، فإنه قد ابتدء بها كما ابتدء بسائر الأسماء في نحو قوله: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥] فابتدأ به في الآية.

ولم يُجره على ما قبله، لأن قبله كلاماً قد بني عليه فأشبهه بذلك ما يكون جارياً على ما قبله، وإن خالفه في الإعراب، ألا ترى أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل إذا جرى صفة لموصوف أو حالاً للذي حال أو خبراً لمبتدئ، ولا يحسن إعماله عمل الفعل، إلا في هذه المواضع؟ وقد قالوا: أقائم أخواك وأذاهب إخوانك، وما ذاهب إخوانك، فأعملوا اسم الفاعل لما تقدمه كلام أسند إليه، وإن لم يكن أحد تلك الأشياء التي تقدم ذكرها، فكذاك حسن ابتداء كلهم في الآية لما كان قبله كلام، فأشبهه بذلك اتباعه، ما كان جارياً عليه كما أشبه اسم الفاعل في إجرائه على ما ذكرنا، ما يجري صفة على موصوف أو حالاً أو خبر مبتدئ، نحو: مررت برجل قائم أبواه، وهذا زيد قائماً غلامه وزيد منطلق أبواه، فكذاك. حسن الابتداء بكلهم، وقطعه مما قبله لما ذكرت من المشابهة.

ومن ثم أجاز سيبويه: أين تظن زيداً ذاهباً، فالغى الظن، وإن كان أين غير مستقر، كما جاز إلغاؤه إذا كان أين مستقراً لأن قبله كلاماً، فجعله، وإن لم يكن مستقراً، بمنزلة المستقر كما جعلوا همزة الاستفهام، وحرف النفي في: أقائم أخواك، بمنزلة الموصوف نحو: مررت برجل قائم أخواه.

واختلفوا في التاء والياء من قوله: جل اسمي ﴿يُمِّي وَيُمِيْتُ وَاللَّهُ يَمَّا تَمَلُّونَ بَصِيرًا﴾^(١) [آل عمران: ١٥٦] فقرأ ابن كثير وحمره والكسائي يَمَلُّونَ بالياء.

وقرأ الباقون بالتاء. وروى هارون الأعور وعلي بن نصر عن أبي عمرو بالياء.

قال أبو علي: حجة من قرأ بالتاء قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّمُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ١٥٦] وحجة الياء: أن قبلها أيضاً غيبة وهو قوله: ﴿وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٦] وما بعده؛ فحويل الكلام على الغيبة.

واختلفوا في ضم الميم وكسرها من قوله جل وعز: ﴿مُتَّ﴾ و﴿مُتْنَا﴾ و﴿مُتَّم﴾^(٢)، في كل القرآن. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: ﴿مُتَّ﴾، و﴿مُتَّم﴾ و﴿مُتْنَا﴾ برفع الميم في كل القرآن. وروى

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٨.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٨.

حفص عن عاصم ﴿وَلَيْنَ فُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمٌ﴾ [آل عمران: ١٥٧] ﴿وَلَيْنَ مُتُّمٌ أَوْ فُتِلْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٨] برفع الميم في هذين الحرفين، ولم يكن يرفع الميم في غير هذين الحرفين في جميع القرآن.

حدثنا ابن مجاهد قال: حدثنا وهيب المروزي قال: حدثنا الحسن بن المبارك، قال: حدثنا أبو حفص قال: حدثنا سهل أبو عمرو قال: قال عاصم: ﴿وَلَيْنَ فُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمٌ﴾ [آل عمران: ١٥٧] بضم الميم من الموت، وباقي القرآن ميم بكسر الميم، أي: بليثم. وميتا وميت.

وقرأ نافع وحمزة والكسائي: ﴿مِثْمٌ﴾، و﴿مِثٌّ﴾، و﴿مِثْنَا﴾ في كل القرآن بالكسر.

قال أبو علي: الأشهر الأقيس: مئت تموت، مثل: قلت تقول وطفت تطوف، وكذلك هذا يستمر على ضم الفاء منه، والكسر شاذ في القياس، وإن لم يكن في الاستعمال كشدوذ.

.....الْيُجَدِّعُ^(١)

ونحوه مما شد عن الاستعمال والقياس، ونظيره: فَضِلَ يَفْضُلُ في الصحيح، وأنشدوا:

ذكرت ابن عباس باب ابن عامر وما مر من عمري ذكرت وما فضل^(٢)
وقد أنشد بعضهم:

عِيشِي وَلَا يَوْمِي بِأَنْ تَمَاتِي^(٣)

(١) آخر بيت. تامه:

يقول الخنى وأبغض المعجم ناطقاً إلى رينا صوت الحمام اليجدع البيت من الطويل، وهو لذي الخرق الطهوي في تخلص الشواهد ص ١٥٤، وخزانة الأدب ٣١/١، ٤٨٢/٥، الدرر ٢٧٥/١، وشرح شواهد المغني ١٦٢/١، ولسان العرب ٤١/٨ (جدع)، والمقاصد النحوية ٤٦٧/١، وبلا نسبة في الإنصاف ١٥١/١، وتذكرة النحاة ص ٣٧، وجواهر الأدب ص ٣٢٠، ورسف المباني ص ٧٦، وسر صناعة الإعراب ٣٦٨/١، وشرح المفصل ١٤٤/٣، وكتاب اللامات ص ٥٣، ولسان العرب ٣٨٦/١٢ (عجم)، ٥٦٤/١٢ (لوم)، ومغني اللبيب ٤٩/١، ونوادر أبي زيد ص ٦٧، وهمع الهوامع ٨٥/١، وتاج العروس (لوم).

(٢) يروي «عيش» مكان «عمري».

البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٠٠، ٢٥٣، وخزانة الأدب ٢٨٥/١، والمنصف ٢٥٦/١، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٤٥/٧، والمخصص ١٢٦/١٤.

(٣) يروي في اللسان «يؤمن» بدل «يومي».

تمام الرجز:

بنني يا سيدة البنات عيشي ولا يؤمن أن تماتي =

ولا أظنه ثبّتاً، وكذلك شِعْرَ آخَرَ فيه «تَدَامٌ»^(١) وهو عندي مثلُ الأولِ، ولا أعلمُ فصلاً بين الموتِ إذا تبعه البلى، وبيّنه إذا لم يتبّعهُ البلى.

قال: وَكُلُّهُمُ قَرَأَ: ﴿خَيْرٌ مِمَّا تَجْمَعُونَ﴾^(٢) بالتاء [آل عمران: ١٥٧] إِلَّا عَاصِماً في رواية حفص، فإنه قرأ بالياء، ولم يروها عن عاصم غيره بالياء.

قال أبو علي: والمعنى: خير مما تجمعون. أيها المقتولون في سبيل الله، أو المائتون مما تجمعون من أعراض الدنيا التي تتركون القتال في سبيله للاشتغال بها وبجمعها عنه.

ومعنى الياء أنه: لمغفرة من الله خير مما يجمعه غيركم، مما تركوا القتال لجمعه. والأول أظهر وأشكل بالكلام.

اختلفوا في فتح الياء وضم الغين، وضم الياء وفتح الغين من قوله جلّ وعزّ: ﴿يُعَلِّمُ﴾^(٣) [آل عمران: ١٦١].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم ﴿يُعَلِّمُ﴾ بفتح الياء وضم الغين.

وقرأ الباقون: ﴿يُعَلِّمُ﴾ بضم الياء، وفتح الغين.

قال أبو علي: قالوا في الخيانة: أغلّ يُغَلِّ إغلالاً: إذا خان ولم يؤدّ الأمانة، قال النمر بن تولب^(٤):

جزى الله عنّا جمرة ابنة نؤفلٍ جزاء مُغِلٍّ بالأمانة كاذبٍ

= الرجز بلا نسبة في اللسان ٩١/٢ (موت)، وجمهرة اللغة ص ١٣٠٧، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٣٧، وشرح شواهد الشافية ص ٥٧، وتاج العروس ٩٧/٥ (موت).

(١) دام الشيء يدوم ويدام؛ قال:

يَا مَيَّ لَا غُرُو وَلَا مَلَامَا فِي الْحُبِّ، إِنْ الْحُبِّ لَنْ يَدَامَا

قال كراع: دام يدوم فِعْلٌ يُفْعَلُ، وليس بقويّ، دَوَّماً ودَوَّاماً ودَيِّمومة؛ قال أبو الحسن: في هذه الكلمة نظر، ذهب أهل اللغة في قولهم: دُمْتُ تَدُومُ إلى أنها نادرة كيمت تموت، وفضل يُفْضَلُ، وحضِر يُخْضِرُ، وذهب أبو بكر إلى أنها متركة فقال: دُمْتُ تَدُومُ كَقُلْتُ تَقُولُ، ودُمْتُ تَدَامُ كَخَفْتُ تَخَافُ، ثم تركبت اللغتان فظنّ قوم أن تَدُومُ على دُمْتُ، وتَدَامُ على دُمْتُ، ذهاباً إلى الشذوذ وإثارة له، والوجه ما تقدم من أن تَدَامُ على دُمْتُ، وتَدُومُ على دُمْتُ، وما ذهبوا إليه من تشديد دُمْتُ تَدُومُ أخف مما ذهبوا إليه من تسوُّغ دُمْتُ تَدَامُ، إذ الأولى ذات نظائر، ولم يُعرف من هذه الأخيرة إلا كذت تكاد، وتركيب اللغتين باب واسع كَقَطَّ يَقْتَطُّ وركنٌ يَرْكُنُ، فيحمله جهال أهل اللغة على الشذوذ. (لسان العرب ١٢/ ٢١٣ مادة: دوم).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٨.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٩.

(٤) البيت من الطويل، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٣٢، ولسان العرب ١١/٤٩٩ (غلل) وفيه

«حمزة» بدل «جمرة»، ومقاييس اللغة ٤/٣٧٦، ومجمل اللغة ٤/٦، وتهذيب اللغة ١٦/٩٢، والحيوان

وقال آخر:

حَدَّثَتْ نَفْسَكَ بِالْوَفَاءِ وَلَمْ تَكُنْ لِلْعَذْرِ خَائِنَةً مُغِلَّ الإِصْبَعِ^(١)
أي: لكرهاة الغدر.

فأما «خائنة» فيحتمل أن تكون مصدرأ كالعافية، والعاقبة، فإن حملته في البيت على هذا قدرت حَذَفَ المضاف، وإن شئت جعلته مثل راوية.

ونسب الإغلال إلى الإصبع كما نسب الآخرُ الخيانة إلى اليد في قوله:

فَوَلَّيْتَ الْعِرَاقَ وَرَأْفِدَيْهِ فَزَارِيأَ أَحَدَيْدِ الْقَمِيصِ^(٢)
الرواية: أأطعمت العراق.

وقالوا: من الغِلِّ الذي هو الشحناء والضغْنُ، غَلٌّ يَغْلُ، بكسر الغين. وقالوا في الغلول من الغنيمة: غَلٌّ يَغْلُ بضم الغين.

والحجّة لمن قرأ: ﴿يَغْلُ﴾ أن ما جاء في التنزيل من هذا النحو أسند الفعل فيه إلى الفاعل نحو ﴿مَا كَانَتْ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [يوسف: ٣٨] و﴿مَا كَانَ لِأَخِي أَنْ يَأْخُذَ أَخَاهُ﴾ [يوسف: ٧٦] و﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٤٥] و﴿مَا كَانَتْ لِلَّهِ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ﴾ [التوبة: ١١٥] و﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]. ولا يكاد يجيء منه: ما كان زيداً ليضرب، فيُسند الفعل فيه إلى المفعول به. فكذلك ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغْلُ﴾ [آل عمران: ١٦١] يُسند الفعل فيه إلى الفاعل. وروي عن ابن عباس أنه قرأ: ﴿يَغْلُ﴾ وقيل له: إن عبد الله قرأ: ﴿يُغْلُ﴾ فقال ابن عباس: بلى والله ويقتل، وروي أيضاً عن ابن عباس: «قد كان النبي يُقتل فكيف لا يُخون؟» ومن قال: يُغْلُ احتمل أمرين: أحدهما أن ينسب إلى ذلك، أي: لا يقال له غللت،

= ١٥/١، وعيون الأخبار ١٩/٣، وتاج العروس ٤٦٣/١٠ (جمر)، (غلل).

رجل مُغِلٌّ: مُضِبٌّ على حقد وغل. وغلٌّ يغْلُ غُلُولاً وأغلٌّ: خان.

(١) البيت من الكامل، وهو للكلابي في لسان العرب ١٤٤/١٣ (خون)، وتاج العروس ٣١٦/٢١ (صبع)، (خون)، والكامل ص ٤٦٣، وبلا نسبة في لسان العرب ١٩٣/٨ (صبع)، ٥٠٠/١١ (غلل) وتهذيب اللغة ٥٢/٢، وجمهرة اللغة ص ٣٤٧، وإصلاح المنطق ص ٢٦٦، وتاج العروس (غلل). الإصبع: الأثر الحسن لإشارة الناس إليه بالإصبع، وفلانٌ مُغِلٌّ الإصبع إذا كان خائناً.

(٢) يروى «لأطعمت» بدل «فوليت».

البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٨٩/١، والحيوان ١٩٧/٥، والدرر ١٥٣/١، وسر صناعة الإعراب ١٩٠/١، وسمط اللآلي ص ٨٦٢، والشعر والشعراء وفيه «أوليت» بدل «فوليت» ٩٤/١، ولسان العرب ١٨٣/٣ (رغد) وفيه «بعثت» بدل «فوليت»، ٤٨٣ (حذذ)، وبلا نسبة في الحيوان ٦/٥١٠، وهمع الهوامع ٥٠/١.

الرافدان: دجلة والفرات، قال الفرزدق يعاتب يزيد بن عبد الملك في تقديم أبي المثنى عمر بن هبيرة الفراري على العراق وبهجوه.

كقولك: أسقيته. أي: قلت له: سقاك الله. وقال:

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُئُهُ تُكَلِّمُنِي أَخْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ^(١)

وكقولهم: أكفرتني أي: نسبتني إلى الكفر قال:

فطائفة قد أكفرتني بحُبِّكُمْ^(٢)

أي: نسبتني إلى الكفر. ويجوز أن يكون ﴿يُغَلَّ﴾. أي: ليس لأحد أن يغله، فيأخذ من الغنيمة التي حازها، وإن كان لا يجوز أن يغل غير النبي ﷺ من إمام للمسلمين وأمير لهم؛ لأن ذلك يجوز أن يعظم بحضرته، ويكبر كبراً لا يكبر عند غيره [عليه السلام]، لأن المعاصي تعظم بحضرته، كما قال: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢] فالغلول وإن كان كبيراً، فهو بحضرته عليه السلام أعظم.

قال: وكلهم قرأ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٣) [آل عمران: ١٦٩] مخففة التاء إلا ابن عامر فإنه قرأ: ﴿قُتِلُوا﴾ مشددة التاء.

قال أبو علي: وجه من قرأ ﴿قُتِلُوا﴾ بالتخفيف أن التخفيف يصلح للكثير والقليل، تقول: قتلت القوم فيصلح، التخفيف للكثرة، وضربت زيدا ضربة، فيصلح للقلّة. ووجه التثقيل أن المقتولين كثرة فحسن التثقيل، كما قال: ﴿مُنْفَعَةٌ لِّمَنَ الْأَنْبِيَاءِ﴾ [ص: ٥٠] وفعل يختص به الكثير دون القليل.

اختلفوا في قوله جلّ وعزّ: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ﴾^(٤) [آل عمران: ١٧١] في كسر الألف وفتحها، فقرأ الكسائي وحده: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ﴾ بكسر الألف وقرأ الباقر: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ﴾ بفتح الألف.

(١) قبله:

وقفت على ربع لمية ناقتي فما زلت أبكي حوله وأخاطبه

البيتان من الطويل، وهما لذي الرمة في ديوانه ص ٨٢١، وأدب الكاتب ص ٤٦٢، والدرر ١٥٥/٢، وشرح أبيات سيويه ٣٦٤/٢، وشرح التصريح ٢٠٤/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٩١/١، ٩٢، وشرح شواهد الشافية ص ٤١، والكتاب ٥٩/٤، ولسان العرب ٣٩١/٤ (سقى)، ٤٤٠ (شكا)، والمقاصد النحوية ١٧٦/٢، والممتع في التصريف ص ١٨٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٠/١، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٢٦، وهمع الهوامع ١٣١/١.

(٢) صدر بيت. عجزه:

وطائفة قالوا: مُسِيءٌ ومذنبٌ

البيت من الطويل، وهو للكميّ في شرح هاشميات الكميّ ص ٥٣، ولسان العرب ١٤٢/٢ (خبث) وتاج العروس ٣٣٧/٥ (خبث).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٩.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٩.

قال أبو علي: وجه الفتح أن المعنى يستبشرون بنعمة من الله، وبأن الله لا يضيع، فإن معطوفة على الباء، المعنى: يستبشرون، بتوفر ذلك عليهم، ووصوله إليهم، لأنه إذا لم يضعه، وصل إليهم، فلم يُخسوه، ولم يُنقصوه، فهذا مما يُستبشرون به، كما أن النعمة والفضل كذلك. ومن كسر فإلى ذا المعنى يؤول، لأنه إذا لم يضعه وصل إليهم، فلم ينقصوه، فالأول أشد إبانة لهذا المعنى.

اختلفوا في فتح الياء وضم الزاي، وضم الياء وكسر الزاي من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ﴾^(١) [آل عمران: ١٧٦].

فقرأ نافع وحده ﴿يُحْزِنُكَ﴾ و﴿لِيُحْزِنَ﴾ [المجادلة: ١٠] و﴿إِنِّي لَيَحْزَنُنِي﴾ [يوسف: ١٣] بضم الياء، وكسر الزاي في كل القرآن إلا في سورة الأنبياء: ﴿لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَرَجُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] فإنه فتحها، يعني الياء، وضم الزاي.

وقرأ الباقون في جميع ذلك ﴿يَحْزَنُ﴾ بفتح الياء وضم الزاي في كل القرآن. قال أبو علي: قال سيبويه تقول: فِتْنٌ^(٢) الرجلُ وفِتْنَتْهُ، وَحَزَنٌ وَحَزْنَتْهُ. قال: وزعم الخليل أنك حيث قلت: فَتْنَتْهُ وَحَزْنَتْهُ لم ترد أن تقول: جعلته حزينا وجعلته فاتنا، كما أنك حين قلت: أَدْخَلْتُهُ، أَرَدْتَ: جعلته داخلا، ولكنك أردت أن تقول: جعلت فيه حُزْناً وَفِتْنَةً، فَقُلْتَ: فَتْنَتْهُ، كما قُلْتَ: كَحَلْتُهُ، أي: جعلت فيه كُحْلاً، ودهنته جعلت فيه دُهْناً، فَجِئْتَ بِفَعْلَتُهُ عَلَى حَدِّهِ. ولم تُرِدْ بِفَعْلَتُهُ ههنا تغيير قوله: حَزَنٌ وَفِتْنٌ، ولو أردت ذلك لقلت أحزنته، وأفتنته، وفتن من فتنته، كحزن من حزنته. قال: وقال بعض العرب: أفتنت الرجل، وأحزنته: أراد جعلته حزينا وفاتنا، فغيروا فَعَلَ.

قال أبو علي: فهذا الذي حكاه عن بعض العرب حجة نافع في قراءته ﴿لِيُحْزِنُنِي﴾ وأما قراءته: ﴿لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَرَجُ الْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] فعلى أنه يشبه أن يكون تبع فيه أثراً أو أحب الأخذ بالوجهين إذ كان كل واحد منهما جائزاً.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٣)

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٩.

(٢) قال سيبويه: فتته جعل فيه فتنة، وأفته أوصل الفتنة إليه. قال سيبويه: إذا قال أفتنته فقد تعرض لفتن، وإذا قال: فتنته فلم يتعرض لفتن. وحكى أبو زيد: أفتن الرجل، بصيغة ما لم يسم فاعله، أي فتن. وحكى الأزهري عن ابن شميل: أفتن الرجل وأفتنت لغتان قال: وهذا صحيح، قال: وأما فتنته ففتن فهي لغة ضعيفة. قال أبو زيد: فتن الرجل يُفْتَنُ فتناً إذا أراد الفجور، وقد فتنته فتنةً وفتناً. وقال أبو السفر: أفتنته إفتاناً، فهو مُفْتَنٌ وأفتن الرجل وفتن، فهو مُفْتُونٌ إذا أصابته فتنة فذهب ماله وعقله، وكذلك إذا أخْبِرَ. (لسان العرب ٣١٨/١٣ مادة: فتن).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٩.

[آل عمران: ١٧٨] فقرأ ابنُ كثير وأبو عمرو: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بالياء، ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٠] و﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٨] ﴿فَلَا يَحْسِبُنَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٨] بضمِّ الباءِ في ﴿يَحْسِبُنَّهُمْ﴾ وكلُّهُنَّ بالياء وكسر السين في كل القرآن.

وقرأ نافعٌ وابن عامر ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ١٧٨] ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٠] ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٨] كل ذلك بالياء ﴿فَلَا تَحْسِبُنَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٨] بالتاء وفتح الباء غير أن نافعاً كسر السين وفتحها ابن عامر. وقرأ حمزة. ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ١٧٨] ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ... فلا تَحْسِبُنَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٨] بفتح الباء والسين وكل ذلك بالتاء. وقرأ عاصمٌ والكسائي كل ما في هذه السورة بالتاء إلا حرفين: قوله: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٠] ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ١٧٨] فإنهما بالياء غير أن عاصماً فتح السين وكسرها الكسائي. ولم يختلفوا في قوله: ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٩] أنها بالتاء.

قال أبو علي: قراءة ابن كثير وأبي عمرو، ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ١٧٨] ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٠] ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٨] ﴿فَلَا يَحْسِبُنَّهُمْ﴾ بضم الباء في ﴿يَحْسِبُنَّهُمْ﴾ وكلُّهُنَّ بالياء وكسر السين في كل القرآن.

قال أبو علي: ﴿الَّذِينَ﴾ في هذه الآي في قراءتهما: رفعٌ بأنه فاعلٌ يَحْسِبُ، وإذا كان الذي في الآي فاعلاً اقتضى حسب مفعولين؛ لأنها تتعدى إلى مفعولين، أو إلى مفعولٍ يسد مسدَّ المفعولين، وذلك إذا جرى في صلة ما يتعدى إليه ذكرُ الحديث والمُحدَّث عنه نحو: حسبتُ أن زيدا منطلقاً، وحسبتُ أن تقوم، فقوله: ﴿إِنَّمَا نُكَلِّمُكُمْ خَيْرٌ لِّأَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨] قد سدَّ مسدَّ المفعولين اللذين يقتضيهما يحسبُنَّ. وكسرُ إن في قول من قرأ: ﴿يَحْسِبَنَّ﴾ بالياء لا ينبغي، وقد قرىء فيما حكاه غير أحمد بن موسى. ووجه ذلك أن «إن» يتلَّقَى بها القسم كما يتلَّقَى بلام الابتداء، ويدخل كلُّ واحد منهما على الابتداء والخبر فكسرُ إن بعدَ يَحْسِبَنَّ، وعَلَّقَ عليها الحِسبانُ كما يُعَلَّقُ باللام. فقال: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّمَا نُكَلِّمُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨] كما قال: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ للآخرة خيرٌ لهم. (وما) تحتل ضربين أحدهما: أن تكون بمعنى الذي فيكون التقدير: لا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أن الذي نمليه خيرٌ لأنفسهم، والآخر: أن يكون (ما نملى) بمنزلة الإملاء فيكون مصدرأ، وإذا كان مصدرأ، لم يقتض راجعاً إليه. وقال أبو الحسن: المعنى: ولا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أن ما نملى لهم ليزدادوا إثماً، إنما نملى لهم خيرٌ لأنفسهم. وأما قوله: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ بما

آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ ﴿[آل عمران: ١٨٠] فالذين يبخلون فاعل يَحْسِبَنَّ والمفعول الأول محذوف من اللفظ لدلالة اللفظ عليه، وهو بمنزلة قولك: من كذب كان شراً له، أي: الكذب، فكذلك: لا يَحْسِبَنَّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله البخل هو خيراً لهم، فدخلت (هو) فصلاً، لأنَّ تقدُّم يبخلون بمنزلة تقدُّم البخل، فكأنك قلت: لا يَحْسِبَنَّ الذين يبخلون البخل هو خيراً لهم. فأما قوله: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الذين يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا﴾ [آل عمران: ١٨٨] ﴿فَلَا يَحْسِبْنَهُمْ﴾ فالذين في موضع رفع بأنَّه فاعل يَحْسِبُ، ولم توقع يَحْسِبَنَّ على شيء. قال أبو الحسن لا يعجبني قراءة من قرأ الأولى بالياء؛ لأنَّه لم يوقعه على شيء، ونرى أنَّه لم يستحسن أن لا يُعَدَّى حَسِبْتُ، لأنَّه قد جرى مجرى اليمين في نحو: علم الله لأفعلن.

ولقد عَلِمْتُ لتَأْتِيَنَّ منيتي (١)

وظننتُ لَيْسِبَقَنِّي، ﴿وَوَدَّعُوا مَا لَهُمْ مِنْ حِجَابٍ﴾ [فصلت: ٤٨] فكما أنَّ القسم لا يُتَكَلَّمُ به حتى يُعَلَّقَ بالمُقَسَّمِ عليه، كذلك ظننت وعلمت، في هذا الباب.

وأيضاً فإنَّه قد جرى في كلامهم لغواً، وما جرى في كلامهم لغواً لا يكون في حكم الجُمَلِ المفيدة، ومن ثمَّ جاء نحو:

وما خِلْتُ أَبْقَى بَيْنَنَا مِنْ مَوَدَّةٍ عِرَاضُ الْمَدَاكِي الْمُسْنِفَاتِ الْقَلَائِصَا (٢)

إنَّما هو وما أبقي بيننا، وكذلك قال الخليل: تقول: ما رأيتُه يقولُ ذاكَ إلاَّ زيداً، وما أظنه يقولُ ذاكَ إلاَّ عمرو، فهذا يدلُّك أنَّك انتحيت على القول، ولم تُرد أن تجعلَ زيداً موضع فعلِكَ كضربتُ وقتلتُ. ولذلك لم يُجَرَّ الشرطُ مجرى الجُمَلِ في نحو: إن تفعل، لأنَّ الشرطَ بمنزلة القسم، والجزاء بمنزلة المقسم عليه، ولذلك فُصِّلَ بالشرط

(١) صدر بيت. عجزه:

إنَّ المنيا لا تطيش سهامها

البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣٠٨، وتخليص الشواهد ص ٤٥٣، وخزانة الأدب ١٥٩/٩ - ١٦١، والدرر ٢٦٣/٢، وشرح شواهد المغني ٨٢٨/٢، والكتاب ١١٠/٣، والمقاصد النحوية ٤٠٥/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦١/٢، وخزانة الأدب ٣٣٤/١٠، وسر صناعة الإعراب ص ٤٠٠، وشرح الأشموني ١٦١/١، وشرح شذور الذهب ص ٤٧١، وشرح قطر الندى ص ١٧٦، ومغني اللبيب ٤٠١/٢، ٤٠٧، وهمع الهوامع ١٥٤/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٠١، ولسان العرب ١٦٣/٩ (سلف) ٢٢٦/١١ (خيل).

المُسْنِفَاتِ: المتقدِّمات في سيرها، وقد أسنف البعير إذا تقدم أو قدَّم عُنُقَه للسير. قيل: والمسنف: المشدود بالسناف (السناف: خيط يُشد من حقب البعير إلى تصديره ثم يُشد في عنقه إذا ضم، والجمع سُنف). ابن شميل: المسناف من الإبل التي تُقدَّم الجمل. (اللسان سنف ١٦٣/٩).

بين أما وجوابها في نحو ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ فَسَلِّمْ لَهُ﴾ [الواقعة: ٩٠، ٩١] ولو كان بمنزلة الجمل لم يجز به الفصل. ووجه قول ابن كثير وأبي عمرو في أن لم يعديًا حسبت إلى مفعوليه اللذين يقتضيهما أن يحسب في قوله: ﴿فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [آل عمران: ١٨٨] لَمَا جُعِلَ بدلًا من الأول، وعُدِّي إلى مفعوليه استغنى بهما عن تعدية الأول إليهما، كما استغنى في قوله:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسِبُ^(١)
بتعدية أحد الفعلين إلى المفعولين عن تعدية الآخر إليهما فإن قلت: كيف يستقيم، تقديرُ البدل في قوله: ﴿لَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا...﴾ فلا يحسبْنَهُمْ بمفازة﴾ [آل عمران: ١٨٨].

وقد دخلت الفاء بينهما ولا يدخل بين البدل والمبدل منه الفاء؟ فالقول إنَّ الفاء زائدة، يدلك على أنها لا يجوز أن تكون التي تدخل على الخبر، أن ما قبل الفاء ليس بمبتدأ، فتكرن الفاء خبره، ولا تكون العاطفة لأنَّ المعنى: لا يحسبَنَّ الذين يفرحون بما أتوا أنفسهم بمفازة من العذاب. فإذا كان كذلك لم يجز تقدير العطف لأنَّ الكلام لم يستقل بعد؛ فيستقيم فيه تقدير العطف.

فأما قوله: ﴿فَلَا يَحْسِبْنَهُمْ﴾ فَإِنَّ فِعْلَ الْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ يَحْسِبُنَّ تَعَدَّى إِلَى ضَمِيرِهِ، وَحُذِفَتْ وَاو الضمير لدخول النون الثقيلة. فإن قلت: هلاً لم يحذف الواو من يحسبون، وأثبتها كما ثبتت في: تُمُودُ الثوب، و﴿أَتَحْتَجُونَ﴾ [الأنعام: ٨٠] ونحو ذلك، مما يثبت في التقاء الساكنين لما في الساكن الأول من زيادة المد التي تقوم مقام الحركة؛ فالقول فيه إنَّه حذف كما حذفت مع الخفيفة، ألا ترى أنك لو قلت: لا يحسبن زيدا ذاهباً، لزمك الحذف، فأجرى الثقيلة مجرى الخفيفة لهذا. وقوله: ﴿بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾ في موضع المفعول الثاني وفيه ذكر للمفعول الأول. وفعل الفاعل في هذا الباب يتعدى إلى ضمير نفسه، نحو: ظَنَنْتُنِي أَخَاهُ، لأنَّ هذه الأفعال لما كانت تدخل على الابتداء والخبر أشبهت إنَّ وأخواتها في دخولهنَّ على الابتداء والخبر كدخول هذه الأفعال عليهما وذلك قولك: ظننتني ذاهباً، كما تقول: إنِّي ذاهبٌ. ومما يدلك على ذلك قُبْحُ دخولِ اليقين عليها، لو قلت: أَظُنُّ نَفْسِي تَفْعَلُ كَذَا لَمْ يَحْسُنْ كَمَا يَحْسُنُ أَظُنُّنِي فاعلاً.

(١) البيت من الطويل، وهو للكُميت في خزانة الأدب ١٣٧/٩، والدرر ٢٧٢/١، ٢٥٣/٢، وشرح التصريح ٢٥٩/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٩٢، والمحتسب ١٨٣/١، والمقاصد النحوية ٤١٣/٢، ١١٢/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٩/٢، وشرح الأشموني ص ١٦٤، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٥، وهمع الهوامع ١٥٢/١.

قال: وقرأ نافع وابن عامر: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ الَّذِينَ يَبْطُلُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٠] ... ﴿وَيَفْرَحُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٨] كل ذلك بالياء. ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ﴾ بالتاء وفتح الباء.

قراءتهما في ذلك مثل قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وقد مرَّ القول فيها إلا في قوله: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ﴾ بالتاء وفتح الباء. والمفعولان اللذان يقتضيهما الحسبان في قوله: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا﴾ محذوفان، للدلالة ما ذكر من بعد عليهما، ولا يجوز البدل، كما جاز البدل في قراءة ابن كثير وأبي عمرو لاختلاف الفعلين باختلاف فاعليهما.

قال: وقرأ حمزة ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ﴾ بفتح الباء والسين وكل ذلك بالتاء.

قوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في موضع نصبٍ بأنه المفعول الأول. والمفعول الثاني في هذا الباب هو المفعول الأول في المعنى، فلا يجوز إذا فُتِحَ إنَّ في قوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ مَا نُمَلِّي لَهُمْ﴾، لأن إملاءهم لا يكون إياهم. فإن قلت: فلم لا يجوز الفتح في أن، وتجعله بدلاً من ﴿الذين كفروا﴾ كقوله: ﴿وَمَا آتَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ [الكهف: ٦٣] وكما كان أن من قوله: ﴿وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧] بدلاً من ﴿إحدى الطائفتين﴾ قيل: لا يجوز ذلك لأنك إذا أبدلت أن من الذين كفروا، كما أبدلت أن من إحدى الطائفتين لزمك أن تُنصِبَ خيراً على تقدير: لا تحسبن إملاء الذين كفروا خيراً لأنفسهم من حيث كان المفعول الثاني: لتحسبن وقيل: إنَّه لم ينصبه أحد. فإذا لم يُنصَبْ علمت أن البدل فيه لا يصح، فإذا لم يصح البدل لم يجز فيه إلا كسر إنَّ ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ مَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لَّأَنْفُسِهِمْ﴾ على أن تكون إنَّ وخبرها في موضع المفعول الثاني من تحسبن. فأما قوله: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا﴾ [آل عمران: ١٨٨] فحذف المفعول الذي يقتضيه تحسبن؛ لأنَّ ما يجيء من بعد من قوله: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾ يدلُّ عليه، ويجوز أن تجعل ﴿تحسبنهم﴾ بدلاً من ﴿تحسبن﴾، كما جاز أن تجعل ﴿يحسبنهم﴾ بدلاً من ﴿يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ في قراءة ابن كثير وأبي عمرو لانفاق فعلي الفاعلين. وقد قدمنا أن الفاء زائدة، والقول فيها إنَّها لا تخلو من أن تكون للعطف، أو للجزاء، أو زائدة، فإن كانت للعطف فلا يخلو من أن تعطف جملة على جملة، أو مفرداً على مفرد، وليس هذا موضع العطف، لأنَّ الكلام لم يتم، ألا ترى أنَّ المفعول الثاني لم يُذكر بعد؟ ولا يجوز أيضاً أن تكون للجزاء كالتي في قوله: ﴿وَمَا يَكُمُ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] ونحوها، لأنَّ تلك تدخل على ما كان خبراً من الجمل، لأنَّ أصلها أن تدخل في الجزاء، وهي جملة خبر، وليس ما دخلت عليه الفاء في الآية بجملة، إنَّما هو فضلة، ألا ترى أنَّ مفعولي

حَسِبْتُ فَضْلَةً؟ فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ أَوَّلَهُمَا أَنْ يَكُونَ خَبْرًا. فَإِنَّ ذَلِكَ الْأَصْلَ قَدْ زَالَ بِكُونِهِمَا فَضْلَةً، كَمَا زَالَ فِي قَوْلِكَ: لَيْتَ الَّذِي فِي الدَّارِ مُنْطَلِقًا، عَنْ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا بِدخول لَيْتَ، وَكَذَلِكَ قَدْ زَالَ بِدخول حَسِبْتُ عَلَيْهِمَا أَنْ يَكُونَ جَمَلَةً، وَبِذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ: حَسِبْتُ زِيدًا يَوْمَ مَنْطَلِقًا. فَتَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِالْيَوْمِ الَّذِي هُوَ ظَرْفُ حَسِبْتُ، وَلَوْ كَانَ الْكَلَامُ بَاقِيًا عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ دخولِ الظَّنِّ، لَمْ يَجُزْ أَنْ تَفْصِلْ بَيْنَهُمَا بِأَجْنَبِي مِنْهُمَا، فَإِذَا لَمْ يَجُزْ أَنْ تَكُونَ لِلْعَطْفِ وَلَا لِلْجِزَاءِ، ثَبِتَ أَنَّهَا زَائِدَةٌ قَالَ:

وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي^(١)

قال: وقرأ عاصم والكسائي: كل ما في هذه السورة بالتاء إلا حرفين: قوله: ﴿وَلَا يَخْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾، ﴿وَلَا يَخْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فَإِنَّهُمَا بِالْيَاءِ، غَيْرَ أَنَّ عَاصِمًا فَتَحَ السَّيْنَ وَكَسَرَهَا الْكَسَائِي.

قد تقدّم القول في ﴿وَلَا يَخْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ فأما قوله: ﴿وَلَا يَخْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُثَمِّلِي لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨] فالوجه فتح أن لأنها تسد مسد المفعولين، كما سدّ الفعل والفاعل مسدّهما لما جرى ذكرهما في الصلة في نحو قوله: ﴿أَحْسِبْ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ [العنكبوت: ٢].

قال: ولم يختلفوا في قوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٩] أنها بالتاء قوله: ﴿تَحْسَبَنَّ﴾ مسنداً إلى الفاعل المخاطب، و﴿الَّذِينَ قُتِلُوا﴾ المفعول الأول، والمفعول الثاني قوله: أمواتاً. فقد استوفى الحسابان فاعله ومفعوليه.

اختلفوا في فتح الياء والتخفيف وضمها والتشديد من قوله عز وجل: ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ﴾^(٢) [آل عمران: ١٧٩] و﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ﴾ [الأنفال: ٣٧].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ﴾ و﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ﴾ بفتح الياء والتخفيف. وقرأ حمزة والكسائي ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ﴾ و﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ﴾ بضم الياء والتشديد.

قال أبو علي: قال يعقوب: ميزته، فلم يَمِيزْ، وَزَيْتُهُ فلم يَنْزَلْ، وَأَنشَدَ أَبُو زَيْدٍ:

لَمَّا نَسَى اللَّهُ عَنِّي شَرَّ عَزْمَتِهِ وَأَنْمَرْتُ لَا مُسْنِيًّا دُغْرًا وَلَا وَجِلًا^(٣)

(١) عجز بيت. صدره:

لا تجزعي إن منفساً أهلكته

وقد مر سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٩.

(٣) البيت لمالك بن الربيع في الأغاني ٢٢/٢٩٤ وروايته فيه:

مستياً من قول ذي الرّمة^(١)

..... بعيد السأو مهيوم

والسأو: هو الهمة.

تقول: لا أذعر ولا أهم بالذعر. فَمِزْتُ وَمَيَّزْتُ لُغْتَانِ، وليس مَيَّزْتُ بمنقولٍ من مِزْتُ كما أنْ عَرَّمْتُهُ منقولٌ من عَرِمَ، يدلُّك على ذلك أنه لا يخلو تضعيفُ العين في مَيَّزَ من أن يكون لغةً في ماز، أو يكون تضعيفُ العين لنقل الفعل، كما أنْ الهمزة في أَقَمْتُهُ له، فالذي يَدُلُّ على أنه ليس للنقل، كما أنْ عَرَّمْتُهُ لِلنَّقْلِ، أنه لو كان لِلنَّقْلِ لِلزَّمِ أن يتعدى مَيَّزْتُ إلى مفعولين، كما أنْ عَرَّمْتُ يتعدى إلى مفعولين، تقول: عَرَّمْتُ زَيْدًا مَالًا. وفي أنْ مَيَّزْتُ لا يتعدى إلى مفعولين إلا بحرف جرٍ نحو قولهم: مَيَّزْتُ متاعك بعضه من بعض، دلالةً بَيِّنَةٌ على أنْ تضعيفُ العين ليس لِلنَّقْلِ. ومثل مَيَّزْتُ في أنْ التضعيفَ فيه ليس للتعدية إنما هو لغير هذا المعنى، الهمزة في قولهم: أَلْقَيْتُ أَلَا ترى أنْ الهمزة فيه ليست لنقل الفعل من فَعَلَ إلى أَفَعَلَ ليزيدَ في الكلام مفعولٌ؟ إنما أَلْقَيْتُ بمنزلة أسقطت، ولو كان منقولاً من لَقِيَّ لَتَعَدَّى إلى مفعولين؛ لأنْ لَقِيَّ يتعدى إلى مفعولٍ في قولك: لَقَيْتُ زَيْدًا، ولو كانت الهمزة في أَلْقَيْتُ للنقل لَتَعَدَّى إلى مفعولين. وفي قولهم: أَلْقَيْتُ متاعك بعضه على بعض وتعديه إلى المفعول الثاني بالجارِ دَلَالَةٌ على أنْ أَلْقَيْتُ ليس للنقل من لَقِيَّ، وأنْ أَلْقَيْتُ بمنزلة أسقطت في تعدي أَلْقَيْتُ إلى مفعول واحد كما أنْ أسقطت يتعدى إلى مفعول واحد، ولا يتعدى إلى مفعولٍ ثانٍ، إلا بحرف الجرِّ، كما أنْ أسقطت لا يتعدى إلى مفعولٍ ثانٍ إلا بحرف الجرِّ، كقولك: أسقطت متاعك بعضه على بعض. ومثل مَيَّزَ في أنْ التضعيفَ فيه ليس للتعدي قَوْلُهُمْ: عَوَّضَ، فالتضعيفُ فيه ليس للنقل، ولو كان للنقل من عاض، لتعدى إلى ثلاثة مَفْعُولِينَ لأنْ عاض يتعدى إلى مفعولين يدلُّك على ذلك ما أنشده الأصمعي:

عاضها اللُّهُ غلاماً بعدَ ما شابتِ الأصداغُ والضرسُ نَقْدُ^(٢)

= لما نسي الله عني شرَّ عذوته رقدت لا مثبِتاً ذُعراً ولا بَعِلاً
بعلاً: خانفاً.

(١) قطعة من بيت تمته:

كأنسي من هوى خرقاء مُطَرَفٍ دامي الأظفَلُ بعيد السأو مهيوم

البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٣٨٢، ولسان العرب ٢١٦/٩ (طرف)، ٤١٩/١١

(ظلل)، ٣٦٧/١٤ (سأي)، وتهذيب اللغة ١٣/١٣٤، ٣٢٣، ٣٦٠/١٤، وجمهرة اللغة ص ٢٣٩،

١١٠٧ وتاج العروس ٨٦/٢٤ (طرف)، (سأو)، وكتاب العين ٧/٣٢٩، ٤١٧/٧، ١٥٠/٨، وبلا

نسبة في مقاييس اللغة ٣/١٢٤، والمخصص ٢/١٦٤، ١٢٠/٥.

(٢) البيت من الرمل، وهو للهلذلي في لسان العرب ٣/٤٢٦ (نقد)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٤٩، والخصائص

٧١/٢، وشرح شواهد المغني ص ٨٧٣، ولسان العرب ٨/٤٣٩ (صدغ)، ومغني اللبيب ص ٤٨٥.

وتقول: عَوَّضْتُ زَيْدًا مَالًا، فَعَوَّضَ وَعَاضَ لَغْتَانِ كَمَا أَنَّ مَيْزَ وَمَازَ لَغْتَانِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي مَعْنَى الْآخِرِ، لَيْسَ عَوَّضٌ مَنقُولًا مِنْ عَاضٍ، كَمَا أَنَّ مَيْزَ لَيْسَ بِمَنقُولٍ مِنْ مَازَ. وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا وَصَفْنَا، فَكَلَّمْنَا الْقَرَاءَتَيْنِ حَسَنَةً، لِأَنَّ مَازَ فَعَلٌ مُتَعَدٍ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، كَمَا أَنَّ مَيْزَ كَذَلِكَ. وَلِقَوْلِهِمْ: مَازَ مِنَ الْمَزِيَةِ أَنَّ أَكْثَرَ الْقَرَاءِ عَلَيْهَا، وَكَثْرَةُ الْقَرَاءَةِ بِهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا أَكْثَرُ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ.

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾^(١) [آل عمران: ١٨٠] بالياء وقرأ الباقون بالتاء.

قال أبو علي: القول في ذلك إن من قرأ بالياء أتبعه ما قبله، وهو على الغيبة، وذلك قوله: ﴿سَيَطُوفُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٠] ﴿وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨٠] مِنْ مَنعِهِمْ الْحَقِيقَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَيَجَازِيهِمْ عَلَيْهِ، وَمَنْ قرأ بالتاء فلأن قبله خطاباً، وهو قوله: ﴿وَإِنْ تَوَمَّنْوا وَتَنَقَّوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٧٩] وَاللَّهُ بِعَمَلِكُمُ الْمَرْضِيِّ خَبِيرٌ فَيَجَازِيكُمُ عَلَيْهِ، فَالغيبَةُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنَ الْخِطَابِ.

قال: قرأ ابن عامر وحده: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾^(٢) [آل عمران: ١٨٤] بالياء وكذلك في مصاحف أهل الشام، وقرأ الباقون: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾ بغير باء في الزبر وكذلك هي في مصاحفهم.

قال أبو علي: وجه قراءة من قرأ: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾ أَنَّ الْوَاوَ قَدْ أَغْنَتْ عَنْ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَرَزْتُ بَزِيدَ وَعَمْرُو، أَشْرَكْتَ الْوَاوَ عَمْرًا فِي الْبَاءِ، فَأَنْتَ عَنْ تَكْرِيرِ الْبَاءِ مُسْتَعْنٍ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو: فَالْوَاوُ: قَدْ أَشْرَكْتَ عَمْرًا فِي الْمَجِيءِ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ حُرُوفِ الْعَطْفِ. وَوَجْهُ قَوْلِ ابْنِ عَامِرٍ إِنَّ إِعَادَةَ الْبَاءِ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَعْنَى عَنْهَا فَإِنَّهُ لَضَرْبٌ مِنَ التَّأْكِيدِ، وَلَوْ لَمْ يَكْرُرْ لِاسْتَعْنَى بِإِشْرَاكِ حَرْفِ الْعَطْفِ فَمَّا جَاءَ عَلَى قِيَاسِ قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ قَوْلُ رُوَيْبَةَ:

يَا دَارَ عَفْرَاءٍ وَدَارَ الْبِخْدِينِ^(٣)

فكر الدار ولو قلت: دار زيد وعمرو، لأشركت الحرف في الاسم الجار كما تُشْرِكُ بِالْبَاءِ، فَكَمَا كَرَّرَ الدَّارَ كَذَلِكَ كَرَّرَ الْبَاءَ، وَالدَّارُ فِي شِعْرِ رُوَيْبَةَ دَارٌ وَاحِدَةٌ لِهَمَا. يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ:

أَمَّا جِزَاءُ الْعَارِفِ الْمُسْتَيْقِنِ

= نَقَدَتْ أَسْنَانَهُ وَنَقَدَ الضَّرْسُ وَالْقَرْنُ نَقْدًا، فَهُوَ نَقْدٌ: اتَّكَلَّ وَتَكَسَّرَ. الْأَزْهَرِيُّ: وَالنَّقْدُ أَكْلُ الضَّرْسِ.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٩.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٩.

(٣) مر سابقاً.

عِنْدَكَ إِلَّا حَاجَةً التَّفَكُّنِ^(١)

وكلا الوجهين حسنٌ عربي .

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأُنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَتَّىٰ وَقَوْلُ﴾^(٢) [آل عمران: ١٨١] في الياء والنون والرفع والنصب .

فقرأ حمزةٌ وحده: ﴿سَيَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ بالياء، ﴿وَقَتْلَهُمْ﴾ رفعاً ﴿ويقول﴾ بالياء .
وقرأ الباقون: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ بالنون ﴿وَقَتْلَهُمْ﴾ نصباً، ﴿ونقول﴾ بالنون .

قال أبو علي: وجه قراءة من قرأ ﴿سَنَكْتُبُ﴾ أن قبله: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَوَّيٌّ﴾ [آل عمران: ١٨١] فالنون ههنا بعد الاسم الموضوع للغيبة، كقوله: ﴿بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٠] ثم قال: ﴿سَكُنِي﴾ [آل عمران: ١٥١] ولو قرئ: ﴿سَيَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ بالياء لكان في الإفراد كقوله: ﴿وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ﴾ [الأحزاب: ٢٦] وقوله: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلَبُ بِنَا﴾ [المجادلة: ٢١] وقوله: ﴿وَنَقُولُ﴾ [آل عمران: ١٨١] معطوفٌ على سَنَكْتُبُ . ووجه قول حمزة: ﴿ويقول﴾ أن معنى سَيَكْتُبُ، سَيَكْتُبُ، كما أن معنى: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مِنْ تَوَلَّاهُ﴾ [الحج: ٤] كَتَبَ، وَيُقَوِّي سَنَكْتُبُ قَوْلُهُ: ﴿وَكُنِينَا عَلَيْهِمْ فِيهَا﴾ [المائدة: ٤٥] . وأما رفع حمزة ﴿وَقَتْلَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨١] فَلأنَّه عَطْفَةٌ عَلَى ﴿مَا قَالُوا﴾ وهو في موضع رفع بإسناده إلى الفعل المبني للمفعول به . ومن قال: ﴿وَقَتْلَهُمْ﴾ فنَصَبَ حمله على ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ وهو في موضع نصبٍ بآئه مفعولٌ به .

اختلفوا في الياء والتاء من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿لَيَبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ لَوْلَا تَكْتُمُونَ﴾^(٣) [آل عمران: ١٨٧] .

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصمٌ في رواية أبي بكر بالياء فيهما .

وقرأ الباقون وحفصٌ عن عاصمٍ بالتاء فيهما .

قال أبو علي: حجةٌ من قرأ بالتاء قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ﴾ [آل عمران: ٨١] والاتفاق عليه، وكذلك: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣] وقد تقدّم القول في ذلك .

وحجةٌ من قرأ بالياء أن الكلام حُمِلَ على الغيبة لأنَّهم غَيَّبُ . وقد تقدم القول في ذلك .

(١) مرّ سابقاً .

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٩، والمبسوط ١٧٢ .

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٠ .

واختلفوا في قوله: ﴿وَقَاتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٩٥] ﴿وَقَاتِلُوا﴾^(١) [آل عمران: ١٩٥] في تقديم الفعل المبني للفاعل، وتأخيره والتشديد والتخفيف. فقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿وَقَاتِلُوا وَقَاتِلُوا﴾ مشددة التاء. وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو: ﴿وَقَاتِلُوا وَقَاتِلُوا﴾ خفيفة. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَقَاتِلُوا، وَقَاتِلُوا﴾. بيد أن بالفعل المبني للمفعول به قبل الفعل المبني للفاعل، وكذلك اختلافهم في سورة التوبة، غير أن ابن كثير وابن عامر شددا في التوبة.

قال أبو علي: تقديم ﴿قَاتِلُوا﴾ على ﴿قَاتِلُوا﴾ حَسَنٌ؛ لأنَّ القتالَ قبلَ القتلِ، والتشديدُ حَسَنٌ لتكرّرِ القتلِ، فهو مثلُ ﴿مُفْتَحَةٌ لِمَ الْأَبْوَابِ﴾ [ص: ٥٠]. ومن خَفَّفَ فقال: ﴿وَقَاتِلُوا﴾ فإنَّ فعلوا يقع على الكثير والقليل، والتثقيل تختص به الكثرة. ومن قرأ: ﴿قَاتِلُوا وَقَاتِلُوا﴾ كان حسناً، لأنَّ المعطوف بالواو يجوز أن يكون أولاً في المعنى، وإن كان مؤخراً في اللفظ، وليس العطف بها كالعطف بالفاء، وكذلك اختلافهم في سورة التوبة. ووجه قول من قرأ ﴿قَاتِلُوا وَقَاتِلُوا﴾ أن يكون لَمَّا قُتِلَ منهم قاتلوا ولم يهنوا ولم يَضَعُفُوا للقتل الذي أوقع بهم، كما قال: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

قال أحمد: وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] و﴿بَيْنَ الْأَشْرَارِ﴾ [ص: ٦٢] و﴿ذَاتِ قَرَارٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠] وما كان مثله بين الفتح والكسر.

وقرأ ابن كثير وعاصم بالفتح. وروى خلف بن هشام وأبو هشام الرفاعي عن سُلَيْمِ بْنِ عَيْسَى^(٢) الحنفي عن حمزة أنه كان يُشِمُّ الرءاء الأولى من قوله: ذاتِ قَرَارٍ، والأشْرَارِ، وما كان مثل ذلك الكسر من غير إشباع. قال أبو علي: الإمالة في فتحة الرءاء حسنة، لأنَّ الرءاء المكسورة تغلب المفتوحة، كما غلبت المستعلي في قولهم: قاربٌ وطاردٌ، وقادِرٌ، فإذا غلبت المستعلي فأنَّ تغلب الرءاء المفتوحة أجدرُّ لأنَّه لا استعلاء في الرءاء، إنَّما هو حرفٌ من مخرج اللام فيه تكرير. ومن لم يُجَلِّ فلا نَّ كثيراً من الناس لا يميل شيئاً من ذلك.

آخر الكلام في سورة آل عمران

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٠.

(٢) هو سليم بن عيسى الحنفي (١٣٠ - ١٨٨ هـ = ٧٤٨ - ٨٠٤ م) بالولاء، الكوفي، إمام في القراءة كان أخص أصحاب حمزة وأضبظهم، وهو الذي خلفه في القيام بالقراءة. الأعلام ١١٩/٣، والنشر ١/١٦٧، وغاية النهاية ١/٣١٨.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة النساء

ذكر اختلافهم في سورة النساء

اختلفوا في تشديد السين وتخفيفها من قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾^(١) [النساء: ١].
فقراً ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ مشددةً.
وقراً عاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ: ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ مخففةً.

واختلفَ عن أبي عمرو، فروى علي بن نصر وهارون بن موسى، وعبيد بن عقيل وعبد الوهاب بن عطاء عنه، والواقدي^(٢) عن عدي بن الفضل^(٣)، وخارجة بن مُضْعَب^(٤) عنه: ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ مخففةً. وروى اليزيدي وعبد الوارث عنه: ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ مشددةً وروى أبو زيد عنه التخفيف والتشديد. وقال عباس عنه: إن شئت خففت، وإن شئت شدت قال: وقراءته التخفيف.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨١، والتيسير للداني ٩٣، والسبعة لابن مجاهد ٢٢٦: وقد اختلف عن أبي عمرو بين التخفيف والتشديد فقد روى اليزيدي وعبد الوارث التشديد. وروى علي بن نصر وهارون بن موسى التخفيف.

(٢) هو محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي بالولاء، المدني (١٣٠ - ٢٠٧هـ = ٧٤٧ - ٧٢٣م) أبو عبد الله الواقدي، من أقدم المؤرخين في الإسلام، ومن أشهرهم، ومن حفاظ الحديث. ولد بالمدينة، وكان حناطاً (تاجر حنطة) بها، وضاعت ثروته، فانتقل إلى العراق سنة ١٨٠هـ، في أيام الرشيد، واتصل بيحيى بن خالد البرمكي فأفاض عليه عطايه وقربه من الخليفة، فولى القضاء ببغداد. واستمر إلى أن توفي فيها. من كتبه «المغازي النبوية» و«فتح إفريقية» و«فتح العجم» و«فتح مصر والإسكندرية» و«الطبقات» و«كتاب صفين» و«مقتل الحسين» وغير ذلك.

الأعلام ٣١١/٦، وتذكرة الحفاظ ٣١٧/١، ووفيات الأعيان ٥٠٦/١، وتاريخ بغداد ٣/٣ - ٢١، وميزان الاعتدال ٣/١١٠، وأدب اللغة ١٤٧/٢، وعيون الأثر ١٧/١، وتهذيب التهذيب ٩/٣٦٣ - ٣٦٨.
(٣) هو عدي بن الفضل التيمي، أبو حاتم البصري، متروك، من الثامنة. مات سنة إحدى وسبعين. (تقريب التهذيب ١٧/٢).

(٤) هو خارجة بن مصعب بن خارجة، أبو الحجاج السرخسي، متروك، وكان يدلس عن الكذابين ويقال: إن ابن معين كذبه، من الثامنة، مات سنة ثمان وستين. (تقريب التهذيب ١/٢١١).

قال أبو علي: من ثَقَّلَ ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ أراد: تَتَسَاءَلُونَ فأدغم التاء في السين، وإدغامها في السين حسنٌ لاجتماعهما في أنهما من حروف طرف اللسان وأصول الثنايا، واجتماعهما في الهمس. ومن خَفَّفَ فقال: ﴿تَسَاءَلُونَ﴾، حذف تاء تتفاعلون لاجتماع حروفٍ متقاربة، فأعلها بالحذف، كما أعلَّ بالإدغام في قول من قال: تَسَاءَلُونَ، وإذا اجتمعت المتقاربة خَفَّفَتْ بالحذف والإدغام والإبدال. فالإبدال كقولهم: طَسَّتْ، أبدلت من السين الثانية التاء لتقاربهما واجتماعهما في الهمس، قال العجاج:

أَأَنَّ رَأَيْتِ هَامَتِي كَالطَّسَّتِ^(١)

وأنشد أبو عثمان:

لَوْ عَرَضَتْ لِأَيْبُلِيٍّ قَسٌّ

أَشَعَّتْ فِي هَيْكَلِهِ مُنْدَسٌّ

حَنَّ إِلَيْهَا كَحَنِينِ الطَّسِّ^(٢)

واختلفوا في نصب الميم وكسرهما من قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾^(٣) [النساء: ١].

فقرأ حمزة وحده: ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ بِالخَفْضِ.

وقرأ الباقون: ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ نَصْبًا.

قال أبو علي: من نصب الأرحام احتمل انتصابه وجهين: أحدهما: أن يكون معطوفاً على موضع الجار والمجرور، والآخر: أن يكون معطوفاً على قوله: ﴿وَأَتَّقُوا﴾، التقدير: اتقوا الله الذي تساءلون به. واتقوا الأرحام أي اتقوا حقَّ الأرحام فصلوها ولا تقطعوها.

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٣/٢ (بهت)، وتهذيب اللغة ٦/٢٤١، وكتاب العين ٤/٣٦.

الطَّسَّتْ: من آتية الصُّفْر، أنثى، وقد تُذَكَّر. الجوهري: الطَّسَّتِ الطَّسَّ، بلغة طيء. أبدل من إحدى السينين تاء للاستثقال، فإذا جَمَعَتْ أو صَفَّرَتْ، رددت السين، لأنك فصلت بينهما بألف أو ياء، فقلت: طِطَّاسٌ، وطُطَّسٌ. (اللسان ٥٨/٢ طست).

(٢) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٦/١٢٣ (طسس)، ١٧٤ (قسس)، وسر صناعة الإعراب ١/١٥٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٨٨، وتهذيب اللغة ١٢/٢٧٥، وتاج العروس ١٦/٣٧١ (قسس). الأيبي والأيبل: صاحب الناقوس الذي يُنْقَسُ النصارى بناقوسه يدعوهم به إلى الصلاة القَسُّ: رئيس من رؤساء النصارى في الدين والعلم، وقيل: هو الكيس العالم. الهيكل: بيت للنصارى فيه صورة مريم وعيسى عليهما السلام.

الحنين: الشديد من البكاء والظرب، وقيل: هو صوت الطرب كان ذلك عن حزن أو فرح والحنين: الشوق وتوقان النفس، والمعنيان متقاربان.

وقالوا: لا أفعل ذلك حتى يحزن الضب في إثر الإبل الصادرة، وليس للضب حنين إنما هو مثلٌ وذلك لأن الضب لا يرد أبداً. والطمست تحن إذا نُقِرَتْ، على التشبيه، وحنن القوس حيناً صوتت. (اللسان ١٣/١٢٩ و١٣١ مادة: حنن).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٨١.

وأما من جرّ الأرحام فإنه عطفه على الضمير المجرور بالباء . وهذا ضعيف في القياس ، وقليل في الاستعمال . وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن . فأما ضعفه في القياس : فإن الضمير قد صار عوضاً مما كان متصلاً باسم نحو غلامه وغلالمك ، وغلامي ، من التنوين فقبیح أن يعطف عليه كما لا تعطف الظاهر على التنوين . ويدلك على أنه قد جرى عندهم مجرى التنوين حذفهم الياء من المنادى المضاف إليه كحذفهم التنوين ، وذلك قولهم : يا غلام ، وهو الأكثر من غيره في الاستعمال وجهته الشبه بينهما أنه على حرف ، كما أن التنوين كذلك ، واجتماعهما في السكون ، وأنه لا يوقف على اسم منفصلاً منه ، كما أن التنوين كذلك ، فلما اجتمعا في هذه المعاني جعل بمنزلة في الحذف .

فإن قال قائل : فهلا قبّح أيضاً عطف الظاهر المجرور على الظاهر المجرور ، لأنه أيضاً عوض من التنوين وفي محله؟ فالقول في ذلك : إن المضمّر أذهب في مشابهة التنوين من المظهر ، ألا ترى أنه لا ينفصل من الاسم ، كما أن التنوين لا ينفصل ولا يوقف عليه ، كما لا يوقف على بعض أجزاء الكلم دون تمامها ، وليس الظاهر كذلك ، ألا ترى أنه قد يفصل بين المضاف والمضاف إليه إذا كان المضاف إليه ظاهراً بالظروف وبغيرها نحو :

كأن أصوات - من إيغاليهنّ بنا - أواخر الميس أنقاض الفراريج^(١)
ونحو :

... من قزع القسي الكنائين^(٢)

فليس المضمّر في هذا كالظاهر ، فلما صار كذلك لم يستجيزوا عطف الظاهر عليه ، لأن المعطوف ينبغي أن يكون مُشاكلاً للمعطوف عليه ، ألا تراهم قالوا :

(١) يُروى «أصوات» بدل «أنقاض» .

البيت من البسيط ، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٩٩٦ ، والإنصاف ص ٤٣٣ ، وخزانة الأدب ١٠٨/٤ ، ٤١٣ ، ٤١٩ ، والحيوان ٣٤٢/٢ ، والخصائص ٤٠٤/٢ ، وسر صناعة الإعراب ص ١٠ ، وشرح أبيات سيويه ٩٢/١ ، والكتاب ١٧٩/١ ، ١٦٦/٢ ، ٢٨٠ ، ولسان العرب ٢٤٤/٧ (نقض) ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٦٣ ، ووصف المباني ص ٦٥ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٨٣ ، وشرح المفصل ١٠٣/١ ، ٧٧/٣ ، ١٣٢/٤ ، وكتاب اللامات ص ١٠٧ ، والمقتضب ٣٧٦/٤ .
وغل : ذهب وأبعد ، وتوغل في الأرض ، ذهب فأبعد فيها . الميس : شجر تُعمل منه الرحال أنقض الرحل إذا أط ، وهنا شبه أطيح الرحال بأصوات الفراريج .

(٢) قطعة من بيت تمامة :

يُطفن بحوزي المراتع لم تُرغ بواديه من قزع القسي الكنائين
البيت من الطويل ، وهو للطرماع في ديوانه ص ٤٨٦ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٩٤ ، ولسان العرب ٣٤١/٥ (حوز) ، والمقاصد النحوية ٤٦٢/٣ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٢٩/٢ ، وخزانة الأدب ٤/٤١٨ ، والخصائص ٤٠٦/٢ .

الحوزي : المتوحد وهو الفحل منها ، وهو من حُزت الشيء إذا جمعته أو نحته .

ولولا رَجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَأَلُّ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَأُكَ عَلَقَمًا^(١)
لَمَا كَانَ أَسْوَأُ فِعْلًا، وَمَا قَبْلَهُ اسْمٌ، أَضْمَرَ أَنْ لِيُعْطَفَ شِكْلًا عَلَى شِكْلِهِ. وَكَذَلِكَ
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَلُ﴾ [الفرقان: ٣٩] و﴿يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ
لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١] فكَمَّا رُوِيَ التَّشَاكُلُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ فِي الْمَعْطُوفِ، وَفِي
غَيْرِهَا، كَذَلِكَ رُوِيَ فِي الْمَضْمَرِ الْمَجْرُورِ فَلَمْ يُعْطَفْ عَلَيْهِ الْمُظْهَرُ الْمَجْرُورُ، لِخُرُوجِ
الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مِنْ شَبَهِ الْأَسْمِ إِلَى شَبَهِ الْحَرْفِ.

وَمِمَّا يَبِينُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَحْسِنُوا عَطْفَ الظَّاهِرِ الْمَرْفُوعِ عَلَى الْمَضْمَرِ الْمَرْفُوعِ
حَتَّى يُؤَكِّدَ، فَيَقَعَّ الْعَطْفُ فِي اللَّفْظِ عَلَى الْمَضْمَرِ الْمَنْفَصِلِ الَّذِي يَجْرِي مَجْرَى
الْأَجْنَبِيِّ، وَذَلِكَ نَحْوُ: أَذْهَبُ وَزَيْدٌ وَذَهَبْتُ وَزَيْدٌ، وَلَا يَسْتَحْسِنُونَ ذَلِكَ حَتَّى يُؤَكِّدُوهُ
فَيَقُولُوا: إِذْهَبْتُ أَنْتَ وَزَيْدٌ، وَذَهَبْتُ أَنَا وَزَيْدٌ، لِأَنَّهُ لَمَّا اخْتَلَطَ الْأَسْمُ بِالْفِعْلِ حَتَّى صَارَ
كَبَعْضِ أَجْزَائِهِ لَوْ قَوِيَ إِعْرَابُهُ بَعْدَهُ فِي نَحْوِ: تَفْعَلِينَ، وَتَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلُونَ. وَإِسْكَانَهُمْ
الْآخَرَ مِنْهُ، إِذَا اتَّصَلَ بِالضَّمِيرِ مَعَ تَحْرِيكِهِمْ نَحْوُ: عَلِيطٌ^(٢) لَمْ يَسْتَجِزُوا الْعَطْفَ عَلَيْهِ
فِي حَالِ السَّعَةِ إِلَّا بِالتَّأَكِيدِ، لِيَقَعَ الْعَطْفُ عَلَيْهِ فِي اللَّفْظِ، فَلَا يَكُونُ كَأَنَّهُ عَطْفَ اسْمًا
عَلَى فِعْلٍ كَمَا يَصِيرُ فِي الْمَجْرُورِ كَأَنَّهُ عَطْفَ اسْمًا عَلَى تَنْوِينِ. وَإِذَا اتَّصَلَ عِلَامَةٌ
الضَّمِيرِ بِالْحَرْفِ كَانَ كَاتِّصَالَهُ بِالْأَسْمِ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَا يَنْفَصِلُ مِنَ الْحَرْفِ كَمَا لَا يَنْفَصِلُ
مِنَ الْأَسْمِ، وَلَا يُفَصَّلُ بَيْنَهُمَا كَمَا لَا يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا إِذَا اتَّصَلَ بِالْأَسْمِ، فَلَا فَصْلَ بَيْنَ
اتِّصَالِهِ بِالْحَرْفِ وَاتِّصَالِهِ بِالْأَسْمِ مِنْ حَيْثُ ذَكَرْنَا. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلَّا جَازَ أَنْ يُعْطَفَ
الظَّاهِرُ الْمَجْرُورُ عَلَى الْمَضْمَرِ الْمَجْرُورِ، كَمَا جَازَ أَنْ يُؤَكَّدَ بِالنَّفْسِ وَغَيْرِهِ مِنَ التَّأَكِيدِ.
قِيلَ: لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ مِنْ حَيْثُ جَازَ التَّأَكِيدُ، لِأَنَّ الْعَطْفَ تَقْدِيرُ حَرْفِهِ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ
الَّذِي يُعْطَفُ عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ الْمَعْطُوفُ فِعْلًا كَانَ فِي تَقْدِيرِ الْفِعْلِ، وَإِنْ كَانَ اسْمًا كَانَ
فِي تَقْدِيرِ الْأَسْمِ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ حَرْفًا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَكَانَ الْمَضْمَرُ الْمَجْرُورُ قَدْ
خَرَجَ عَنْ شَبَهِ الْأَسْمِ وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ بَدَلَالَةً أَنَّهُ لَا يَنْفَصِلُ مِمَّا اتَّصَلَ بِهِ، كَمَا أَنَّ

(١) البيت من الطويل، وهو للحصين بن الحمام في خزانة الأدب ٣/٣٢٤، والدرر ٤/٧٨، وشرح
اختيارات المفضل ص ٣٣٤، وشرح التصريح ٢/٢٤٤، وشرح المفصل ٣/٥٠، والمقاصد النحوية ٤/
٤١١، ولسان العرب ١٢/٢٤٠ (رزم) وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/٢٧٢، وشرح الأشموني
٣/٥٥٩، والمحاسب ١/٣٢٦، وهمع الهوامع ٢/١٠. أراد: أو أن أسوءك يا علقمة.

رزام: أبو حي من تميم وهو رزام بن مالك بن حنظلة بن مالك بن عمرو بن تميم.
(٢) يقال: رجل عَلِيطٌ وَعَلَابِطٌ: ضخم عظيم. وناقَة عَلِيطَةٌ: عظيمة. وصدر عَلِيطٌ: عريض، ولبن عَلِيطٌ:
رائب متكدب خائر جداً، وقيل: كل غليظ عَلِيطٌ، وكل ذلك محذوف من فُعَالِلٍ، وليس بأصل لأنه لا
تتوالى أربع حركات في كلمة واحدة. والعُلابط والعُلابط: القطيع من الغنم. (لسان العرب ٧/٣٥٥
مادة: علبط).

التنوين لا ينفصل، ويُحذف في النداء في الاختيار، كما يحذف، وامتنع أن يفصل بينه وبينه في الشعر كما يفصل ذلك في المظهر؛ لم يجز العطف فيه، لأن حرف العطف لما خرج الاسم الذي يعطف عليه في حكم اللفظ عن حكم الأسماء؛ لم يصح العطف عليه، لأنك إنما تعطف عليه لإقامتك إياه مقام الاسم، فإذا خرج عن شبه الاسم لم يبق حرف العطف مقام الاسم لخروج المعطوف عليه عن ذلك، وليس التأكيد كذلك، لأنك لو حملت التأكيد على نفس العامل في المجرور لم يمتنع، فليس ضعف المؤكّد بحرف التأكيد بأبعد من أن لا يكون في الكلام، فلذلك جاز التأكيد بالنفس وسائر حروف التأكيد، ولم يجز العطف.

ومما يتعلق بهذا الباب قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْفَرَارِ فِيهِ قَتَالٌ فِيهِ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] لا يخلو ارتفاع قوله: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ من أن يكون بالعطف على الخبر الذي هو ﴿كَبِيرٌ﴾ كأنه: قتالٌ فيه كبيرٌ، وصدٌّ وكفرٌ، أي: القتالٌ قد جمع أنه كبيرٌ وأنه صدٌّ وكفرٌ. أو يكون مرتفعاً بالابتداء وخبره محذوفٌ، للدلالة كبير المتقدم عليه، كأنه قال: والصدُّ كبيرٌ، كقولك: زيدٌ منطلقٌ وعمروٌ أو يكون مرتفعاً بالابتداء والخبر المظهر، فيكون الصدُّ ابتداءً، وما بعده من قوله: ﴿وَكُفْرٌ بِهِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِيهِ﴾ يرتفع بالعطف على الابتداء، والخبر قوله: ﴿أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾، فلا يجوز الوجهان الأولان، وهما جميعاً قد أجازهما الفراء.

أما الوجه الأول فلأن المعنى يصير: قل: قتالٌ فيه كبيرٌ وصدٌّ عن سبيل الله كبيرٌ، والقتال، وإن كان كبيراً ويمكن أن يكون صدأً لأنه يُنْفَرُ النَّاسُ عنه؛ فلا يجوز أن يكون كفراً. ألا ترى أن أحداً من المسلمين لم يقل ذلك، ولم يذهب إليه؟ فلا يجوز أن يكون خبر المبتدأ شيئاً لا يكون المبتدأ. ويمنع من ذلك أيضاً قوله بعد: ﴿وَإِخْرَاجُ أَهْلِيهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] ومحال أن يكون إخراج أهله منه أكبر من الكفر، لأنه لا شيء أعظم منه.

ويمتنع الوجه الثاني أيضاً، لأن التقدير فيه يكون: قتالٌ فيه كبيرٌ وكبيرٌ الصد عن سبيل الله والكفر به. وكذلك مثله الفراء وقدره، وإذا صار كذلك، صار المعنى: وإخراج أهل المسجد الحرام أكبر عند الله من الكفر، فيكون بعض خلال الكفر أعظم منه كله، وإذا كان كذلك امتنع كما امتنع الأول، وإذا امتنع هذان ثبت الوجه الثالث: وهو: أن يكون قوله: وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ابتداءً، وكفرٌ به، وإخراج أهله منه، معطوفان عليه، وأكبر: خبرٌ. فيكون المعنى: صدٌّ عن سبيل الله أي: منْعُهُمْ لَكُمْ أيها المسلمون عن سبيل الله. وعن المسجد الحرام، وإخراجكم منه وأنتم ولأته، والذين هم أحقُّ به منهم، وكفرٌ بالله أكبر من قتالٍ في الشهر الحرام. وهذا القتال في الشهر الحرام هو ما

عابه المشركون على المسلمين من قتل عبد الله بن جحش^(١) وأصحابه من المهاجرين عمرو بن الحضرمي وصاحبه لما، فضلاً من الطائف^(٢) في غير في آخر جمادى وأول رجب وأخذهم العير^(٣)، وهو أول من قُتِلَ من المشركين فيما روي، وأول في^(٤) أصابهُ المسلمون فهذا هو التأويل لا الوجهان الأولان.

وأما قوله: ﴿وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾، فزعم الفراء أنه محمولٌ على قوله: يسألونك عن القتال وعن المسجد الحرام، هذا لفظه. وهذا أيضاً ممتنع، لأنه لم يكن السؤال عن المسجد الحرام، وإنما السؤال عن قتال ابن جحش بن الحضرمي وأصحابه الذين عابهم به المشركون وغيرهم فقالوا: إنكم استحللتم الشهر الحرام، وهو رجب، فقتلتم فيه. فعن هذا كان السؤال، لا عن المسجد الحرام. فإذا لم يَجُزْ هذا الوجه، لم يَجُزْ حملُه أيضاً فيمن جوز عطف الظاهر على المضمَر المجرور، فيكون محمولاً على الضمير في ﴿بِهِ﴾ لأن المعنى ليس على كفر بالله أو بالنبي. والمسجد ثبت أنه معطوف على ﴿عَنْ﴾ من قوله: ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وعن المسجد الحرام، لأن المشركين صدوا المسلمين عنه كما قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الحج: ٢٥] فكما أن المسجد الحرام في هذه الآية محمولٌ على ﴿عَنْ﴾ المتصلة بالصد بلا إشكال، كذلك في مسألتنا في هذه الآية.

اختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله تعالى: ﴿قِيَمًا﴾ و﴿قِيَمًا﴾^(٥) [النساء: ٥].

فقرأ ابن كثير وعاصم وحزمة والكسائي وأبو عمرو: ﴿قِيَمًا﴾ بألف.

وقرأ نافع وابن عامر ﴿قِيَمًا﴾ بغير ألف.

قال أبو علي: قال أبو عبيدة: ﴿الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لِكُرْقِيَمًا﴾ مصدرٌ يُقِيمُكُمْ. ويجيء في معناها قوام، وإنما هو الذي يُقِيمُكُمْ، وإنما أذهبوا الواو لكسرة القاف، كما قالوا: ضياء

(١) هو عبد الله بن جحش بن رثاب بن يعمر الأسدي (توفي ٣هـ = ٦٢٥م)، صحابي، قديم الإسلام هاجر إلى بلاد الحبشة، ثم إلى المدينة، وكان من أمراء السرايا. وهو صهر رسول الله ﷺ آخر زينب أم المؤمنين. قتل يوم أحد شهيداً، فدفن هو والحزمة في قبر واحد.
الأعلام ٧٦/٤، والإصابة ت ٤٥٧٤، وإمتاع الأسماع ٥٥/١، وحلية ١٠٨/١ ثم ١٢٠/٥، وحسن الصحابة ٣٠٠.

(٢) الطائف: هو وادي وخ وهو بلاد ثقيف، بينها وبين مكة اثنا عشر فرسخاً. (معجم البلدان ٩/٤).

(٣) العير، مؤنثة: القافلة، وقيل: العير الإبل التي تحمل المسيرة، لا واحد لها من لفظها. وفي التنزيل: ﴿ولما فصلت العير﴾ (لسان العرب ٤/٦٢٤ مادة: عير).

(٤) القِيءُ: الغنيمة، والخراج. (لسان العرب ١/١٢٦ مادة: قياء).

(٥) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٨١.

وتركها بعضهم . قال لبيد :

أَفْتَلِكْ أَمْ وَخَشِيَّةٌ مَسْبُوعَةٌ
خَذَلَتْ وَهَادِيَةُ الصُّوَارِ قِوَامُهَا^(١)

وقال أبو الحسن : جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا ، وفي الكلام قِوَامًا ، وقِيَامًا ، وهو القِوَامُ الذي يُقِيمُ شأنهم .

وقال أبو الحسن : في قيام ثلاث لغاتٍ : قِيَامًا ، وقِيَامًا ، وقِوَمًا . قال : وبنو ضَبَّةٍ يقولون : طَوِيلٌ وطِيَالٌ ، والعامَّةُ عَلَى طِوَالٍ .

قال أبو علي : ليس قول من قال : إن القِيَمَ جمع قيمة بشيءٍ ، إنما القِيَمُ بمعنى القيام ، ليس أن القِيَمَ جمعٌ . والذي يدل على أن قيام الشيء إنما يعنى به دوامه وثباته ، ما أنشده أبو زيد :

إِنِّي إِذَا لَمْ يُنْدِ حَلْقًا رِيْقُهُ
وَرَزَكَدَ السُّبِّ فَقَامَتْ سُوقُهُ^(٢)

والراكد : الدائم الثابت ، ومن ثم قيل : ماء راكدٌ ، لخلاف الجاري ، وماء دائم . وفي التنزيل : ﴿ يَظَلَّلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ ﴾ [الشورى : ٣٣] وقال :

يَدُومُ الْفُرَاتُ فَوْقَهُ وَيَمُوجُ^(٣)

(١) الوحش : كل شيء من دواب البر مما لا يستأنس مؤنث ، وهو وحشي ، والجمع وحوش .

الصُّوَارُ والصُّوَارُ : القطيع من البقر ، والعدد أصورة والجمع صيران .

(٢) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٦٧/١٠ (سوق) ، وتاج العروس ٤٧٧/٢٥ (سوق) ، والمخصص ٢١/١٧ .

السوق : موضع البياعات ، ابن سيده : السوق التي يُتَعَامَلُ فيها ، تذكر وتؤنث ، والجمع أسواق .

السُّبُّ : السُّتْرُ ، والخمار والعمامة وشُقَّةُ كَتَانٍ رَقِيْقَةٌ .

(٣) عجز بيت . صدره :

فجاء بها ما شئت من لطمية

البيت من الطويل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٣٤ وفيه «وتموج» مكان «ويموج» ، والمعاني الكبير ص ٨٨٣ ، وتاج العروس ٢٤/٥ (فرت) ، (لطم) ، وللهدلي في مقاييس اللغة ٢/٢٥٦ ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣٢٨ ، والمزهر ٢/٥٠٢ .

وللبيت رواية أخرى هي :-

فجاء بها ما شئت من لطمية

البيت في شرح أشعار الهذليين ص ١٣٤ ، ولسان العرب ٢١٤/١٢ (دوم) ، ٥٤٤ (لطم) ، وتاج العروس (دوم) .

دام البحر يدوم : سكن . اللطيمة : هي العير التي كان عليها جمل أو لم يكن ، ولا تسمى لطيمة حتى تكون عليها أحمالها . إنما عنى هنا دَوَّةٌ وقوله : ما شئت من لطمية ، في موضع الحال .

فالدوامُ: كالكسكون والثباتُ على حالٍ خلافِ التَمَوِّجِ، وهذا يدل على أن تفسيرَ قوله: ﴿يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ يُدِيمُونَهَا، ويحافظون عليها. وهذا التفسير أشبهُ من أن يفسر بِيَتِيمُونَهَا.

والدليلُ على أن قِيمًا مصدرٌ في معنى القيامِ قوله: ﴿دِينًا قِيمًا مِثْلَ آبَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٦٦] فالقيمةُ التي هي معادلةُ الشيء ومقاومته لا مذهبٌ له هنا. إنما المعنى والله أعلمُ: دينًا ثابتًا دائمًا لازمًا لا يُنسخُ كما تُنسخُ الشرائعُ التي قبله، وكذلك قوله: ﴿إِلَّا مَا دُمَّتْ عَلَيْكَ قَائِمًا﴾ [آل عمران: ٧٥] أي: في اقتضائك له ومطالبتك إياه.

فقوله: ﴿دِينًا قِيمًا﴾ ينبغي أن يكون مصدرًا وُصِفَ به الدين ولا وجه للجمع هنا، ولا للصفة، لقلّة مجيء هذا البناء في الصفة، ألا ترى أنه إنما جاء في قولهم: قومٌ عدِيٌّ، ومكانٌ سيوِيٌّ، وفعلٌ في المصادر كالشُبُعِ والرِّضَا، وحروفٌ آخرٌ أوسعُ من الوصفِ، فإذا كان كذلك حُمِلَ على الأكثر.

فإن قلت: فكيف اعتلّ، وهو على وزن ينبغي أن يصح معه ولا يعتلّ، كما لم يعتلّ العوضُ والجَوْلُ ونحوُ ذلك؟ فإنه يمكن أن يكون هذا الوزن إنما جاء في الجمع مُتَّبِعًا واحدهُ في الإِعْلَالِ، نحوُ: ديمةٌ وديمٌ، وحيلةٌ، وجِيلٌ، مع أن حكم الجمع أن لا يتبع الواحدُ في نحوٍ: معيشةٌ ومعيشٌ، فإذا كانوا قد أتبعوه في الواحد الجمعَ، جاز أن يُتبعوه أيضاً في هذا الفعلِ فِعْلًا، كما يُعْلَلُ الفعلُ، لأن المصادرَ أشدَّ إِتِّبَاعًا لأفعالها في الاعتلالِ من الجمعِ للواحد. فإن قلت: فقد قالوا: وَعَدَا وَوَزَنَّا، فصَحَّحوا المصدر مع إِعْلَالِهِمُ الفعلِ نحوَ يَعْدُو. قيل: لا يشبه هذا ما ذكرنا من بناء «فعلٍ»، لأنَّ «فَعْلًا» على بناءٍ لا طريقَ للإِعْلَالِ عليه، وليس «فَعْلًا» كذلك، لأن الكسرة توجبُ الإِعْلَالِ في الواو إذا كانت عينًا، لا سيمًا إذا انضم إليها ههنا الاعتلال في الفعل. ويدلُّك على أنه مصدرٌ، وأنه مثلُ عَوْضٍ حكايةُ أبي الحسنِ قَوْمًا، وقِيمًا، وكان القياسُ تصحيحَ الواو كما حكاها أبو الحسنِ، وإنما انقلبت ياءٌ على وجهِ الشذوذِ عن الاستعمالِ كما انقلبت ثيْرَةً، وكما قالوا: طويلٌ وطِيَالٌ في لغة بني ضَبَّةٍ فيما حكاها أبو الحسنِ، وكما قالوا: جميعاً جوادٌ، وجيَادٌ وكان حكمُ جوادٍ أن تصحَّ عِيْنُهُ في الجمعِ، قال الأعشى:

جِيَادُكَ فِي الصَّيْفِ فِي نِعْمَةٍ تُصَانُ الْجِلَالُ وَتُعْطَى الشَّعِيرُ

فكما شدّت هذه الأشياءُ عما عليه الاستعمالُ كذلك شدَّ قولهم: قِيمًا، وهو فعلٌ كالشُبُعِ، ولا وجهٌ للصفة هنا لقلّة الصفةِ، ولأنَّ يكونَ جمعَ قيمةٍ، لأنَّ ذلك لا مذهبٌ له، ألا ترى أنه لا يجوز أن يوصفَ الدينُ بذلك، وقوله: قِيمًا، وقيامًا بمعنى، وإنما أعلَّ القيامُ لأنه مصدرٌ قد اعتلَّ فعله، فأتبعَ الفِعْلُ في الاعتلالِ، فأما القَوْمُ الذي حكاها أبو عبيدةً؛ فإنه ينبغي أن يكونَ اسماً غيرَ مصدرٍ، كالقَوْمِ فيمن فتح. ويجوز أن

يكون مصدرَ قاومٍ، كما أنّ الغوّارَ مصدرٌ غَاوَرَ، فأما القِيَامُ والصَّيَامُ، والعيادُ، والعيادةُ، والحيَاكة ونحوُ ذلك مما قُلِبَتِ الواوُ فيه ياءٌ، فمصادرٌ جاريةٌ على الفعل، ومما يدل على أن قِيَمًا ليس بجمع قيمةٍ، وإنّما هو مصدرٌ قوله: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكِبْكَهَ أَلْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧] و﴿قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾، وإنّما المعنى جعل الله حجَّ البيتِ الحرامِ قِوَامًا لمعايش الناس.

قال: وقرأ حمزةٌ وحده: ﴿ضِعْفًا﴾ [النساء: ٩] بإمالة العين، وكذلك: ﴿خَافُوا﴾ بإمالة الخاء. واختلِفَ عنه في الإمالة فروى عبيدُ الله بنُ موسى^(١): ﴿ضِعْفًا﴾ بالفتح. وروى خَلْفُ بن هشام عن سليم بن عيسى عنه بالكسر.

قال أبو علي: وجه الإمالة في ﴿ضِعْفًا﴾ أنّ ما كان على فِعَالٍ وكان أولُهُ حرفاً مستعلياً مكسوراً نحو: ضِعَافٍ وقِبَابٍ، وَخِبَابٍ، وَغِلَابٍ، يحسن فيه الإمالة وذلك أنه قد تَصَعَّدَ بالحرفِ المستعلي، ثم انحدر بالكسر فيستحبُّ أن لا يُتَصَعَّدَ بالتفخيم بعد التصويب بالكسر، فيجعلُ الصوتُ على طريقة واحدة، فلا يُتَصَعَّدُ بالتفخيم بعد التصوِّب بالكسر، وذلك نحو ما قدمنا من نحو: ضِعَافٍ وقِبَابٍ. ومما يدل على أنّ الإصعادَ بعد الانحدار يثقلُ عليهم أنهم يقولون: صَبَقْتُ، وَصُقْتُ، فيبدلون من السين الصادَ، ولا تُقَرَّرُ السينُ لثلاث يتصعد منها إلى المستعلي فإذا كان بعكس ذلك لم يبدل، وذلك نحو: قِسْتُ، وَقَسَوْتُ، لأنه إذا تصعد بالقاف تحدَّرَ بالسين، فيكونُ الانحدارُ بعد الإصعاد خفيفاً. ومما يدلُّك على حُسْنِ الإمالة في ضِعَافٍ أن الحرفَ المكسورَ إذا كان بينه وبين الألف حرفان، وكان الأول منهما مستعلياً ساكناً، حَسُنَتْ فيه الإمالة وذلك نحو: مِقْلَاتٍ، وَمِطْعَانٍ، وَمِطْعَامٍ، لأن المستعلي لما كان ساكناً وقبلة كسرة صار المستعلي كأنه تحرك بالكسر لما كانت الكسرة قبله كما أن من قال:

أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُوسَى^(٢)

لما كانت الضمة قبل الواو قدرها كأنها عليها، فأبدل منها الهمزة كما يُبدلها منها إذا كانت مضمومة، فكَذَلِكَ إذا قال: مِقْلَاتٍ، صار كأنه قال: قِلَاتٍ، فَحُسُنَتْ الإمالة.

وأما الإمالة في ﴿خَافُوا﴾ فإنها حسنةٌ، وإن كانت الخاء مستعلياً، لأنه يطلب

(١) هو عبيد الله بن موسى بن أبي المختار، بإذام العبسي الكوفي، أبو محمد، ثقة، كان يتشيع من التاسعة، قال أبو حاتم: كان أثبت في إسرائيل من أبي نُعَيْمٍ، واستصغر في سفيان الثوري، مات سنة ثلاث عشرة على الصحيح (تقريب التهذيب ١/٥٣٩، ٥٤٠).

(٢) صدر بيت لجريز. عجزه:-

وجعدة إذ أضاءهما الورد

مر سابقاً.

الكسرة التي في: خفْتُ، فينحو نحوها بالإمالة. قال سيويه: بلغنا عن أبي إسحاق أنه سمع كثيرَ عزة يقول: صار مكانَ كذا كذا.

قال: وكلهم قرأ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾^(١) [النساء: ١١] نصباً إلا نافعاً فإنه قرأ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ رفعاً.

قال أبو علي: الاختيار ما عليه الجماعة، لأن التي قبلها لها خبرٌ منصوبٌ وذلك قوله: ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ... وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ أي: وإن كانت المتروكة واحدة. كما أن الضمير في الأول تقديره: وإن كُنَّ المتروكاتُ أو الوارثاتُ نساءً.

ووجه قول نافع: إن وقعت واحدة أو وُجِدَتْ واحدة، أي: إن حدث حكمٌ واحدة، أو إرثٌ واحدة، ألا ترى أن المراد حكمها والقضاء في إرثها لا ذاتها.

واختلفوا في فتح الياء وضمها من قوله جلّ وعزّ: ﴿وَسَيُضَلُّونَ سَعِيرًا﴾^(٢) [النساء: ١٠].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ وحمزةٌ والكسائيُّ ﴿وَسَيُضَلُّونَ﴾: بفتح الياء.

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿وَسَيُضَلُّونَ سَعِيرًا﴾ بضم الياء. واختلف عن عاصم فروى أبو بكر بن عيَّاش وأبان، والمفضلُ عنه: ﴿وَسَيُضَلُّونَ﴾ مثل ابن عامرٍ بضم الياء و﴿تُضَلُّونَ﴾ ناراَ حاميةً^(٢) [الغاشية: ٤] بالضم أيضاً. وروى عنه حفصٌ: ﴿وَسَيُضَلُّونَ سَعِيرًا﴾ و﴿تُضَلُّونَ نَارًا حَامِيَةً﴾، و﴿يُضَلُّونَ سَعِيرًا﴾^(٢) [الانشقاق: ١٢] مفتوحاً كلّه.

وقال أبو علي: قال أبو زيد: صَلِّي الرجلُ النارَ يَصْلَاهَا صَلاً وَصِلاً، وهما واحدٌ، وأصله اللهُ حَزَّ النَّارِ إِصْلَاءً، وهو صالي النارِ في قومٍ صالينٍ وُضِلِي.

حجة من قال: ﴿سَيُضَلُّونَ﴾ بالفتح قوله تعالى: ﴿أَصْلَوْهَا الْيَوْمَ﴾ [يس: ٦٤] و﴿إِلَّا مَنْ هُوَ صَالٍ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ١٦٣] و﴿جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا﴾ [إبراهيم: ٢٩].

وحجة من قال: ﴿سَيُضَلُّونَ﴾ أنه من: أصلاه الله، وسَيُضَلُّونَ مثل: سَيُعْطُونَ، من أصلاه الله، مثل: أدخله الله النارَ، وحجته: ﴿سَوْفَ نُصَلِّبُهُمْ نَارًا﴾ [النساء: ٥٦].

اختلفوا في ضمّ الألف من (أم) وكسرها إذا وليتها كسرةً أو ياء ساكنة.

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وعاصمٌ وأبو عمروٍ وابن عامرٍ: ﴿فَلَأُولَئِكَ﴾^(٣) [النساء: ١١] و﴿فِي بَطُونٍ أَمْهَتِكُمْ﴾ [الزمر: ٦] و﴿فِي أُمَّهَاتٍ﴾ [القصاص: ٥٩] و﴿فِي أَرَاكُنٍ﴾ [الزخرف: ٤] بالرفع.

وقرأ حمزةٌ والكسائيُّ كل ذلك بالكسر إذا وصلا.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨١، والنشر ٢/٢٤٧.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨١ - ١٦٧ - ١٦٦.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨١.

قال أبو علي: حجة من ضمّ: إن الهمزة ليست كالهاء ولا في خفائها، وإنما أتبع الهاء الياء والكسرة من أتبع في بهم، وبهي، وعليهم، ولديهم، لخفائها، وليست الهمزة كذلك، وإن كانت تقارب الهاء في المخرج. ويقوي ذلك أنهم لم يغيروا غير همزة ﴿أُم﴾ هذا التغيير، ألا ترى أنّ الهمزة في أد^(١) وأف، مضمومة على جميع أحوالها وكذلك همزة أناس. ووجه قول حمزة والكسائي أن الهمزة حرفٌ مُسْتَقَلٌّ بدلالة تخفيفهم لها، فأتبعوها ما قبلها من الياء والكسرة، ليكون العمل فيها من وجه واحد. ويقوي ذلك أنها تقارب الهاء وقد فعل ذلك بالهاء ويقوي ذلك أيضاً أنهم قد أتبعوا غيرها من الحروف نحو: هو مُنَحَدَّرٌ من الجبل، فغيروا البناء للإتباع. ويقوي ذلك أنهم قد أتبعوا ما قبل الهمزة الهمزة في قولهم: أَجْوُوكَ وَأَنْبُوكَ، كما أتبعوا الهمزة ما قبلها في قوله في: إِمَّها، وإمّه. فالهمزة لما يتعاورها من القلب والتخفيف، تشبه الياء والواو والهاء، فَتُغَيَّرُ كما تُغَيَّرُ. فإن قلت: فهلاً فعلوا ذلك بغير هذا الحرف مما فيه الهمزة. قيل: إن هذا الحرف قد كثر في كلامهم، والتغيير إلى ما كثر استعماله أسرع. وقد يختص الشيء في الموضع بما لا يكون في أمثاله، كقولهم: أسطاع، وأهراق، ولم يُفَعَلْ ذلك بما أشبهه، فكذلك هذا التغيير في الهمزة مع الكسرة والياء اختص به هذا الحرف ولم يكن فيما أشبهه.

واختلفوا في الميم من ﴿إمّهاتكم﴾ [النساء: ٢٣] فكسرها حمزة وفتحها

الكسائي.

قال أبو علي أمّا فتح الكسائي الميم في ﴿إمّهاتكم﴾ فهكذا ينبغي، لأنّ التغيير والإتباع إنّما جاء في الهمزة، ولم يأت في الميم، فغيّر الهمزة وترك غيرها على الأصل، ألا ترى أنّ الميم لم تُغَيَّرْ، وإنّما غيّر الهمزة إذا وليتها الكسرة أو الياء، فلما كان كذلك أتبع الهمزة ما كان قبلها من الكسرة والياء، وترك الميم على أصلها كما تركها من ضم الهمزة فقال: أمّهات. وأمّا كسر الميم في إمّهات، فقول الكسائي أشبه منه. ووجهه أنّه أتبع الميم الهمزة، كما قالوا: مُنَحَدَّرٌ من الجبل، فأتبعوا حركة الدال ما بعدها، ونحو هذا الإتباع لا يُجسَرُ عليه إلا بالسمع ويقوي ذلك قول من قال: ﴿عَلَيْهِمِ وَلَا﴾ [الفاتحة: ٧] ألا ترى أنّه أتبع الهاء الياء ثم أتبع الميم الهاء، وإن لم تكن في خفاء الهاء؟ فكذلك أتبع الميم الهمزة في قوله: ﴿إمّهات﴾، وكما أن قول من قال: ﴿عَلَيْهِمِ﴾، فاعلم يقوي ما أخذ به حمزة، فكذلك قول من قال: ﴿عَلَيْهِمِ وَلَا﴾، يقوي قول الكسائي، ألا ترى أنّه أتبع الياء ما أشبهها في الخفاء، وترك غير الهاء

(١) أدّد وأدّد: أبو عدنان وهو أد بن طابخة بن الياس بن مضر؛ قال الشاعر:

- أد بن طابخة أبونا، فانسبوا - يوم الفخار أياً كأد، تُنسفروا

قال ابن دريد: أحسب أن الهمزة في أد واو لأنه من الود أي الحب، فأبدلت الواو همزة، كما قالوا:

اقت وأرخ الكتاب. (لسان العرب ٧١/٣ مادة: أدد).

على أصلها. فكذلك أتبع الكسائي الكسرة أو الياء الهمزة وترك الميم التي بعد الهمزة في قوله: ﴿لِإِمَّهَا﴾ على أصله فلم يغيره.

واختلفوا في كسر الصاد وفتحها من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿يُوصِي بِهَا﴾^(١) [النساء: ١١].
فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: ﴿يُوصِي بِهَا﴾ بفتح الصاد في الحرفين.

وقرأ حفص عن عاصم: الأولى بالكسر ﴿يُوصِي﴾، والثانية بالفتح ﴿يُوصِي﴾.
وقرأ نافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿يُوصِي﴾ فيهما بالكسر.
قال أبو علي: حجة من قال: ﴿يُوصِي﴾ إنه قد تقدّم ذكر الميت، وذكر المفروض فيما ترك، يبين ذلك قوله: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُولَئِهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصِي﴾ [النساء: ١١] وحجة من قال: ﴿يُوصِي﴾ أنه في المعنى يؤول إلى يوصي، ألا ترى أن الموصي هو الميت، وكان الذي حسّن ذلك أنه ليس لميت معين إنما هو شائع في الجميع، فلذلك حسّن ﴿يُوصِي﴾.

اختلفوا في الياء والنون من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿يُدْخِلُهُ﴾^(٢).
فقرأ ابن عامر ونافع: ﴿نُدْخِلُهُ جَنَاتٍ﴾ [النساء: ١٣] بالنون في الحرفين جميعاً،
وقرأ الباقر بالياء فيهما.

قال أبو علي: كلاهما حسّن، فمن قرأ ﴿يُدْخِلُهُ﴾ فلأن ذكر اسم الله عزَّ وجلَّ قد تقدّم فحمل الكلام على الغيبة، ومن قرأ ﴿نُدْخِلُهُ﴾ فالمعنى فيه كالمعنى في الياء، ويُقوِّي ذلك قوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٠] ثم قال: ﴿سَنُلْقِي﴾ [آل عمران: ١٥١].

واختلفوا في تشديد النون وتخفيفها من قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَالَّذَانِ﴾ [النساء: ١٦] و﴿هَذَانِ﴾ [طه: ٦٣، والحج: ١٩] و﴿فَذَانِكَ﴾ [القصص: ٣٢] و﴿هَتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧].

فقرأ ابن كثير: ﴿هَذَانِ﴾، و﴿الَّذَانِ﴾، و﴿فَذَانِكَ﴾. و﴿هَاتَيْنِ﴾ مشددة النون.
وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي بتخفيف ذلك كله، وشدد أبو عمرو ﴿فَذَانِكَ﴾ وحدها، ولم يُشدد غيرها^(٣).

قال أبو علي: من قرأ: ﴿الَّذَانِ﴾ و﴿هَذَانِ﴾ و﴿هَاتَيْنِ﴾ فالقول في تشديد نون التثنية: أنه عوض من الحذف الذي يلحق الكلمة، ألا ترى أن قولهم «ذا» قد حذف

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨١.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨١.

لامُها، وقد حذفت الياء من «اللذَانِ» في التثنية. فإن قلت: فإن الحذف في تثنية اللذان إنما هو لالتقاء الساكنين، وما حذف لالتقاء الساكنين فهو في تقدير الثبات بدلالة قوله:

ولا ذَاكِرَ اللَّاءِ إِلَّا قَلِيلاً^(١)

ألا ترى أنه نصب مع الحذف كما ينصب مع الإثبات؟ قيل: إن اللام في اللتان واللذان وإن كانت حذفت لالتقاء الساكنين، فإنهما لما لم تظهر في التثنية التي كان يلزم أن يثبت فيها وتتحرك، أشبه ما حذف حذفاً، لغير التقاء الساكنين، فاقضى العوض منه كما اقتضته المبهمة نحو: هذان، وأتفتت هذه الأسماء من اللذان وهذان في هذا التعويض، كما اتفقا في التحقير في فتح الأوائل منهما، مع ضمها من غيرهما، وفي إلحاق الألف أو آخرهما، وذلك نحو اللتيا، واللذيا، وهاتيا.

فأما تخصيص أبي عمرو التعويض في المبهمة في نحو قوله: ﴿فَذَانِكَ﴾ وتركه التعويض في اللذان، فيشبه أن يكون ذلك لما رآه من أن الحذف للمبهمة الزم، فبحسب لزومها الحذف ألزمها العوض ولم يعوض في اللذنين، ألا ترى أن اللذنين إذا قلت: اللذيا فحقرت أظهرت اللام المحذوفة في التثنية في التحقير، وإذا حقرت المبهم فقلت: هاذيا، فالحذف في الاسم قائم، لأنه كان ينبغي هاذيا، ياء الأولى عين الفعل، والثانية للتحقير، والثالثة لام الفعل، فحذفت التي هي عين الفعل، ولم يجر أن تحذف التي هي لام لأنك لو حذفتها لتحركت ياء التحقير لمجاورتها الألف، وهذه الياء لا تحرك أبداً، ألا ترى أنه لم يلق عليها حركة الهمزة في نحو: أقيس، فلما لم يتم في التحقير، وأتم الموصول خص المبهم بالعوض دون الموصول لذلك. فإن قال قائل: هلاً وجب عوض المنقوص في التثنية نحو: يد، ودم، وغدي؟ فإن ذلك ليس بسؤال، ألا ترى أنهم عوضوا في: أسطاع^(٢)، وأهراق ولم يعوضوا في: أجاد وأقام ونحو ذلك.

(١) مر سابقاً.

(٢) قال الأزهري: العرب تحذف التاء فتقول: اسطاع يسطيع.

قيل: أما اسطاع موصولة فعلى حذف التاء لمقارنتها الطاء في المخرج فاستخف بحذفها كما استخف بحذف أحد اللامين في ظلث، وأما أسطاع مقطوعة فعلى أنهم أنابوا السين مناب حركة العين في أطاع التي أصلها أطوع، وهي مع ذلك زائدة. فإن قال قائل: إن السين عوض ليست بزائدة قيل: إنها وإن كانت عوضاً من حركة الواو فهي زائدة لأنها لم تكن عوضاً من حرف قد ذهب كما تكون الهمزة في عطاء ونحوه. ويؤكد قول سيبويه القائل: من أن السين عوض عن ذهاب حركة العين أنهم قد عوضوا من ذهاب حركة هذه العين حرفاً آخر غير السين، وهو الهاء في قول من قال: أهرقت فسكن الهاء وجمع بينها وبين الهمزة، فالهاء هنا عوض من ذهاب فتحة العين لأن الأصل أَرَوَقْتُ أو أَرَيْقْتُ... (للتوسع انظر لسان العرب ٢٤٢/٨، ٢٤٣ مادة: طوع).

وأيضاً: فَإِنَّ الحذفَ لَمَّا لم يلزم هذه المتمكنة، كان الحذف في حكم لا حذف؛
ألا ترى أن منه ما يُتَمُّ في الواحدِ نحو: غَدٍ وغدو؟ ومنه ما يُتَمُّ في الثنية نحو:

يَدَيَانِ بَيِّضَاوَانِ^(١)

ونحو:

جَرَى الدَّمِيَانِ^(٢)

وفي الجمع نحو: أيدٍ ودماي، وفي التحقير نحو: دُمِّي وَيُدَيَّة، وليست المبهمة كذلك، ويمكن أن يكون أبو عمرو قَدَّرَ ذَانِكَ ثنية ذلك، فَعَوَّضَ الحرفَ في الثنية من الحرف الزائد الذي كان في الأفراد قَبْلَ الثنية، والأولُ أشبه.

اختلفوا في فتح الكاف وضمها من قوله جَلٌّ وَعَزٌّ: ﴿كَرْهًا﴾ [النساء: ١٩] وذلك في أربعة مواضع في النساء [١٩]، والتوبة [٥٣]، والأحقاف في موضعين [١٥].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو: ﴿كَرْهًا﴾ بفتح الكافِ فيهنَّ كلهنَّ.

وقرأ عاصمٌ وابنُ عامرٍ: ﴿كَرْهًا﴾ بالفتح في النساءِ والتوبة.

وقرأ في الأحقافِ: ﴿كَرْهًا﴾ مضمومتين. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿كَرْهًا﴾

(١) قطعة من بيت. تمامه:-

يديان بيضاوان عند مُحَلِّمٍ قديمعانك أن تُضام وتُضهدا
البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في خزنة الأدب ٤٧٦/٧، ٤٨٥، وشرح الأشموني ٦٦٨/٣ وشرح شواهد الشافية ص ١٣، وشرح المفصل ٨٣/٥، ٥٦/٦، ٥٦/١٠، ولسان العرب ٤٢٠/١٥ (يدي)، والمقرب ٤٢/٢، والمنصف ٦٤/١، ١٤٨/٢.
في لسان العرب ٤٢٠/١٥ روايته:-

يديان بيضاوان عند محلم قديمعانك بينهم أن تُهضما
ويُروى: عند محرق؛ قال ابن بري: صوابه كما أنشده السيرافي وغيره:-

قديمعانك أن تضام وتضهدا

(٢) قطعة من بيت. تمامه:-

فلو أتا على حجرٍ دُبِحْنَا جَرَى الدَّمِيَانِ بالخبر اليقين
البيت من الوافر، وهو للمثقب العبدى في ملحوق ديوانه ص ٢٨٣، والأزهية ص ١٤١، والمقاصد النحوية ١٩٢/١، ولعلي بن بدال في أمالي الزجاجي ص ٢٠، وخزنة الأدب ٢٦٧/١، وشرح شواهد الشافية ص ١١٢، وللمثقب أو لعلي بن بدال في خزنة الأدب ٤٨٢/٧، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٨، وبلا نسبة في الإنصاف ٣٥٧/١، وجمهرة اللغة ص ٢٨٦، ١٣٠٧، ووصف المباني ص ٢٤٢ وسر صناعة الإعراب ٣٩٥/١، وشرح الأشموني ٦٦٩/٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٦٤/٢ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨١، وشرح المفصل ١٥١/٤، ١٥٢، ٨٤/٥، ٥٦/٦، ٢٤/٩، ولسان العرب ٢١/١٤ (أخا)، ٢٦٨ (دمى)، والمقتضب ٢٣١/١، ٢٣٨/٢، ١٥٣/٣، والمقرب ٤٤/٢، والممتع في التصريف ٦٢٤/٢، والمنصف ١٤٨.

بالضم فيهنَّ كُلَّهُنَّ. وقال ابنُ ذكوان في حفطي: ﴿كَرْهًا﴾: بفتح الكاف في سورة الأحقاف في الموضوعين^(١).

قال أبو علي: الكَرْهُ والكَرْهُ: لغتان، كقولهم: الْفَقْرُ والفُقْرُ، والضَّعْفُ، والضَّعْفُ، والدَّفُّ والدَّفُّ، والشَّهْدُ والشَّهْدُ. فمن قرأ الجميع بالضم فقد أصاب. وكذلك لو قرأ قارئٌ جميع ذلك بالفتح، وكذلك إن قرأ بعض ذلك بالفتح وبعضه بالضم، كل ذلك مستقيم.

اختلفوا في كسر الياء وفتحها من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿بِفَاحِشَةٍ مُّبَيَّنَةٍ﴾ [النساء: ١٩] و﴿آيَاتٍ مُّبَيَّنَاتٍ﴾ [النور: ٣٤ و٤٦].

فقرأ ابن كثير وعاصمٌ في رواية أبي بكر: ﴿بِفَاحِشَةٍ مُّبَيَّنَةٍ﴾ و﴿آيَاتٍ مُّبَيَّنَاتٍ﴾ بفتح الياء فيهما جميعاً.

وقرأ نافعٌ وأبو عمرو ﴿بِفَاحِشَةٍ مُّبَيَّنَةٍ﴾ كسراً، و﴿آيَاتٍ مُّبَيَّنَاتٍ﴾ فتحاً. وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزةٌ والكسائي وحفصٌ، والمفضلٌ عن عاصم ﴿بِفَاحِشَةٍ مُّبَيَّنَةٍ﴾ كسراً و﴿آيَاتٍ مُّبَيَّنَاتٍ﴾ كسراً أيضاً^(٢).

قال أبو علي: قال سيبويه: قالوا: أَبَانَ الأمرُ وأبنتُهُ واستبان، واستبنته، والمعنى واحد، وذا هنا بمنزلة حَزَنٌ، وَحَزَنَتُهُ، في فَعَلْتُ. وكذلك: بَيَّنَّ وَبَيَّنَّتُهُ. وقال أبو عبيدة: الفاحشةُ: الشَّنَارُ والفُحْشُ والفُحْبُحُ.

قال أبو علي: الفاحشةُ: مصدرٌ كالعاقبةِ والعافيةِ يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَمَلُوا فَحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرْنَا بِهَا قُلُوبَنَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨] فالفحشاءُ: كالنعماء والبأساء والضراء.

وقيل في قوله: ﴿وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيَّنَةٍ﴾ [الطلاق: ١] قولان: أحدهما: إِلَّا أَنْ يَزْنِيَنَّ فَيُخْرِجَنَّ لِإِقَامَةِ الْحُدِّ عَلَيْهِنَّ، وقيل: إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيَّنَةٍ في خروجهنَّ من بيوتهنَّ. فمن فتح العين في مُّبَيَّنَةٍ كان المعنى: يُبَيِّنُ فُحْشَهَا، فهي مُّبَيَّنَةٌ، ومُبَيَّنَةٌ: فاحشةٌ: بَيَّنَّتْ فُحْشَهَا فهي مُّبَيَّنَةٌ. وقيل: إِنَّهُ جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ: فاحشةٌ: ظاهرةٌ. فظاهرةٌ حجةٌ لمبيئةٍ.

وأما الفتح في قوله: ﴿مُبَيَّنَاتٍ﴾ فحجته: ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ﴾ [آل عمران: ١١٨، الحديد: ١٧] ومن قرأ: ﴿مُبَيَّنَاتٍ﴾ فحجته قوله: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١٥، ١٦] فالمبينُ والمبينُ واحدٌ، وكذلك

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨١، والنشر ٢٤٨/٢.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٢.

قوله: ﴿هَذَا بَيِّنٌ لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٨] فما هَدَى اللهُ به فهو مُبَيِّنٌ للمهدي، كما أن البيان للناس مُبَيِّنٌ لهم.

اختلفوا في فتح الصاد وكسرها من قوله جَلُّ وعَزَّ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾ [النساء: ٢٤].
فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ وحمزةُ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾ بفتح الصاد في كلِّ القرآن.

وقرأ الكسائي: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] بفتح الصاد في هذه وحدها، وسائرُ القرآن: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾ و﴿مُحْصِنَاتٍ﴾ [النساء: ٢٥] بكسر الصاد. ولم يختلف أحدٌ من القراءِ في هذه وحدها أنها بفتح الصاد أعني: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٤] حدَّثنا أحمد قال: حدَّثنا أبو حمزة الأنصاري: قال: حدَّثنا حجاج بن المنهال، قال: حدَّثنا حماد بن سلمة عن قيس بن سعدٍ عن مجاهدٍ وعبد الله بن كثيرٍ مثلَ قراءة الكسائي: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ مفتوحة الصاد وسائرُ القرآن: ﴿وَالْمُحْصِنَاتُ﴾.

قال أبو علي: قال سيبويه: قالوا: للمرأة حُصْنَتْ حُصْنًا، وهي حِصَانٌ، كَجَبْنَتْ جُبْنًا وهي جَبَانٌ. قال: وقالوا: حِصْنًا كما قالوا: عِلْمًا.

وقد جاء الإحصانُ في التنزيل واقعاً على غير شيء. من ذلك وقوعها على الحرائر، يدل على ذلك غير موضع في التنزيل، أحدها: قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَةٍ فَاجْزَيْوهُنَّ﴾ [النور: ٤] ألا ترى أنه إذا قذف غير حرة لم يجلد ثمانين. ومن ذلك قوله: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥]. ومن ذلك قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنَ فَيَتِيكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥] والمحصنات: المتزوجات بدلالة قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] فذوات الأزواج محرّمات على كل أحد، إلا على أزواجهنَّ، وفسروا قوله: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ إلا ما ملكتموهنَّ بالسبي من دار الحرب، ألا ترى أن ذوات الزوج في دارنا محرّمة على كل أحد سوى الزوج. فأما إذا كانت متزوجة في دار الحرب، فسببت منها، فإنها تحلُّ لمالكها، ولا عِدَّة عليها إذا دخلت دار الإسلام. ويدل على أن المتزوجة يقال لها مُحْصَنَةٌ قوله: ﴿وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسْفِحَاتٍ﴾ [النساء: ٢٥]. ويدل عليه أيضاً قوله: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ﴾ [النساء: ٢٤] وقد فسّر قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥] بالعائف. ويدل على وقوع الإحصان على العفة قوله: ﴿وَمَرَّتْ أَبْنَتُ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ [التحریم: ١٢] ورؤي عن إبراهيم^(١) ومجاهد أن أحدهما

(١) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود (٤٦ - ٩٦هـ = ٦٦٦ - ٨١٥م) أبو عمران النخعي، من =

قرأ: ﴿أُحْصِنَ﴾ وفسّره بتزوّجَن، وقرأ الآخر: ﴿أُحْصِنَ﴾ وفسّره: بأَسْلَمَن. فقد ثبت بما ذكرنا أنّ الإحصان يقع على الحرّية، وعلى التزويج، وعلى العفّة، وعلى الإسلام. وليس تبعُد هذه الأسماء عمّا عليه موضوع اللغة.

قال أبو عبيدة: في قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ الْمُحْصَنَاتُ: ذوات الأزواج.

وأنشد الأصمعي:

إِذَا الْمُغْسِيَاثُ كَذَبَنَ الصَّبُو حَ خَبِّ جَرِيكَ بِالْمُحْصَنِ^(١)
وَفَسَّرَ الْمُحْصَنَ الْمُدْخَرَ مِنَ الطَّعَامِ، وَالْمُدْخَرُ لِلأَحْرَازِ لَا تَمْتَدُّ إِلَيْهِ الْيَدُ أَمْتَادَا
إِلَى غَيْرِ الْمُحْرَزِ لِلأَدْحَارِ. وَالْحَرِيَّةُ تَبَعْدُ وَتَمْنَعُ مِنَ ائْتِهَانِ الرِّقِّ، وَالْإِسْلَامُ يَحْظُرُ الدَّمِ
وَالْمَالِ لِلذِّينِ كَانَا عَلَى الْإِبَاحَةِ قَبْلُ، وَالتَّزْوِيجُ فِي الْمَرْأَةِ كَذَلِكَ فِي حَظَرِ خَطْبَتِهَا الَّتِي
كَانَتْ مَبَاحَةً قَبْلُ وَيَمْنَعُ تَصْدِيحَهَا لِلتَّزْوِيجِ، وَالْعَفَّةُ: حَظَرُ النَّفْسِ عَمَّا يَحْظُرُهُ الشَّرْعُ. فَهَذِهِ
الْأَسْمَاءُ قَرِيبَةٌ مِمَّا عَلَيْهِ أَوَّلُ اللَّغَةِ.

وأنشد أبو عبيدة:

وَحَاصِنٍ مِنْ حَاصِنَاتِ مُلْسٍ مِنْ الْأَذَى وَمِنْ قِرَافِ الْوَقْسِ^(٢)
قَالَ: الْحَاصِنُ: الْعَفِيفَةُ، قَالَ: وَالْوَقْسُ، مِثْلُ تَوْقَسِ الْجَرَبِ، قَالَ: وَالْمُحْصَنَةُ

= مذحج، من أكابر التابعين صلاحاً وصدق رواية وحفظاً للحديث. من أهل الكوفة. مات مختفياً من الحجاج. قال فيه الصلاح الصفدي: فقيه العراق، كان إماماً مجتهداً له مذهب. ولما بلغ الشعبي موته قال: والله ما ترك بعده مثله.

الأعلام ٨٠/١، وطبقات ابن سعد ١٨٨/٦ - ١٩٩، وحلية ٢١٩/٤، وتاريخ الإسلام ٣٣٥/٣ وطبقات القراء ٢٩/١.

(١) يُرَوَى «منعن» بدل «كذبن». و«المعشيات» بدل «المعسيات» في اللسان البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٤٢/١٤ (جرا)، ٥٦/١٥ (عسا)، وتهذيب اللغة ٨٦/٣، وتاج العروس (جرا، عسا).

المعسيات: جمع المعسية: الناقة التي يُشك فيها أبها لبن أم لا. جريته: وكيله ورسوله، وقيل: الجري: الخادم، والمحصن: ما أُحْصِنَ وأدْخِرَ مِنَ الطَّعَامِ لِلجَدْبِ.

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه ٢٠٨/٢، ٢٠٩، ولسان العرب ٨٠/٦ (درس)، ١٨٣ (قنس)، ٢٥٧ (وقس)، والتنبية والإيضاح ٢٩٥/٢، وتهذيب اللغة ٢٤٥/٤، وتاج العروس ٤٠٣/١٦ (قنس) ١٧/١٧ (وقس)، وجمهرة اللغة ص ٥٤٣، وديوان الأدب ٢٥١/٣، وكتاب العين ١١٨/٣، ٨٠/٥، وبلا نسبة في لسان العرب ١٢٠/١٣ (حصن)، وجمهرة اللغة ص ٨٥٢، ومجمل اللغة ١٢٦/٤ ومقاييس اللغة ٣١/٥، والمخصص ١٦٣/٧، وتاج العروس (حصن).

القِرَاف: المخالطة، والاسم القَرْف، وقارف الشيء: داناه، ولا تكون المقارفة إلا في الأشياء الدنيّة.

أحصنها زوجها. قال أبو علي: الحاصنُ يحتمل ضربين: إما أن يكون على معنى النسب أو يكون مثل:

دلو الدال^(١)

وإنما وقع الاتفاق على فتح العين من قوله: ﴿والمحصنات﴾ لما فسروا الحرف عليه من أنه يُعنى به الحربية المتزوجة في دار الحرب.

واختلفوا في فتح الألف وضمها من قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ﴾^(٢) [النساء: ٢٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ﴾ بفتح الألف والحاء.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ﴾ بضم الألف.

قال أبو علي: ﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ بناء الفعل للفاعل أشبه بما قبله، ألا ترى أن معنى: كتاب الله عليكم: كتب الله عليكم كتاباً، وأحلَّ لكم؟ ومن بنى الفعل للمفعول به فقال: ﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ﴾ فهو في المعنى يؤوّل إلى الأول، وفي ذلك مراعاةً لمشكلة ما بعد بما قبل.

واختلفوا في فتح الألف وضمها من قوله تعالى: ﴿أُحْصِنَ﴾^(٣) [النساء: ٢٥].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿أُحْصِنَ﴾ مضمومة الألف، وقرأ حمزة والكسائي ﴿أَحْصِنَ﴾ مفتوحة الألف. واختلف عن عاصم فروى عنه أبو بكر والمفضل: ﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] و﴿أَحْصِنَ﴾ بالفتح جميعاً. وروى عنه حفص: ﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ﴾ و﴿أُحْصِنَ﴾ بالضم جميعاً. حدّثنا محمد بن الحسين بن شهریار قال: حدّثنا الحسين بن الأسود قال: حدّثنا عبد الله بن موسى عن سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النّجود، أنه قرأ: ﴿وَأَحَلَّ﴾ بفتح الألف. [حدّثنا أحمد: قال: أخبرني علي بن العباس، قال: حدّثنا: محمد بن عمر بن الوليد الكندي^(٤) عن ابن أبي حمّاد عن شيان عن عاصم: ﴿وَأَحَلَّ﴾ فتحاً، ﴿فَإِذَا أُحْصِنَ﴾ بضم الألف.

قال أبو علي: أُحْصِنَ بالأزواج، وقد رُوِيَ عن ابن عباس. وفسر بعض السلف أُحْصِنَ: تَزَوَّجَنَ. ومن قرأ: ﴿أُحْصِنَ﴾: فمعناه أسلّمَنَ، وكذا فسره إبراهيم أو مجاهد.

(١) مرّ سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٢.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٢.

(٤) هو محمد بن عمر بن الوليد الكندي، أبو جعفر الكوفي، صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة ست

وخمسين (تقريب التهذيب ٢/١٩٤).

اختلفوا في الرفع والنصب في قوله جلّ وعزّ: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾^(١) [النساء: ٢٩].

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ﴿تِجَارَةً﴾ رفعاً.
وقرأ حمزة والكسائي وعاصم ﴿تِجَارَةً﴾ نصباً.

قال أبو علي: من رفع فالاستثناء منقطع، لأن التجارة عن تراض ليس من أكل المال بالباطل. ومن نصب ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾ احتمل ضربين: أحدهما: إلا أن تكون التجارة تجارة، ومثل ذلك قوله:

إذا كان يوماً ذا كواكب^(٢)

أي إذا كان اليوم يوماً. والآخر: إلا أن تكون الأموال ذوات تجارة، فتحذف المضاف، وتقيم المضاف إليه مقامه، والاستثناء على هذا الوجه أيضاً منقطع.

اختلفوا في الياء والنون من قوله جلّ وعزّ: ﴿تُكْفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَتُدْخِلْكُمُ﴾ [النساء: ٣١].

فروى أبو زيد سعيد بن أوس^(٣) عن المفضل عن عاصم ﴿يُكْفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلْكُمُ﴾ بالياء جميعاً.

وقرأ الباقون: بالنون.

قال أبو علي: من قرأ يكفر بالياء، فلأن ذكر اسم الله تعالى قد تقدّم في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩]. ومن قال: ﴿تُكْفِّرْ﴾: فالمعنى: معنى الياء، ومثل ذلك ﴿بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٠] ثم قال: ﴿سَكُنْ فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرَّعْبَ﴾ [آل عمران: ١٥١]. وأبو الحسن يستحسن النون في هذا النحو.

اختلفوا في ضمّ الميم وفتحها من قوله جلّ وعزّ: ﴿مُدْخَلًا﴾ [النساء: ٣١].

فقرأ نافع وحده: ﴿مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ مفتوحة الميم، وفي الحج: مثله.

وقرأ الباقون: مُدْخَلًا مضمومة الميم ههنا، وفي الحج. ولم يختلفوا في بني

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٢.

(٢) عجز بيت مرّ سابقاً. صدره:-

بني أسد هل تعلمون بلاءنا

(٣) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (١١٩ - ٢١٥ هـ = ٧٣٧ - ٨٣٠ م) أبو زيد، أحد أئمة الأدب واللغة. من أهل البصرة، ووفاته بها. كان يرى رأي القدرية، وهو من ثقات اللغويين. من تصانيفه كتاب «النوادر، والهمز، والمطر، والمياه، وخلق الإنسان، والشجر، والفرق» وغير ذلك الأعلام ٣/ ٩٢، ووفيات الأعيان ١/ ٢٠٧، وجمهرة الأنساب ٣٥٢، والسيراني ٥٢، وتاريخ بغداد ٧٧/ ٩، ونزهة الألبا ٧٣.

إسرائيل في: ﴿مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾ و﴿مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠] أنَّهما بضمِّ الميم .

وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿مُدْخِلاً﴾ بفتح الميم ههنا وفي الحج^(١).

قال أبو علي: قوله تعالى: ﴿مُدْخِلاً﴾ بعد ﴿يُدْخِلُكُمْ﴾ يحتمل وجهين: يحتمل أن يكون مصدرًا، ويجوز أن يكون مكانًا. فإن حملته على المصدر أضمرت له فعلاً دلَّ عليه الفعل المذكور. ويكون قوله: ﴿مُدْخِلاً﴾ فيمن قدره مصدرًا انتصابه بذلك الفعل، التقدير: ويدخلكم فتدخلون مدخلاً.

ويجوز أن يكون مكانًا، كآته قال: يدخلكم مكانًا، ويكون على هذا التقدير منتصبًا بهذا الفعل المذكور، كما أنك إذا قلت: أدخلتُك مكانًا، انتصب بهذا الفعل، والمكان أشبه ههنا، لأننا رأينا المكان وُصِفَ بالكريم، وهو قوله: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعَيْبُونَ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾ [الدخان: ٢٥، ٢٦] فوُصِفَ المكان بالكريم، فكذلك يكون قوله: ﴿مُدْخِلاً﴾ يراد به المكان، مثل المقام، ويجوز أن يكون المراد به: الدخول، أو الإدخال، وإن كان قد وُصِفَ بالكرم، ويكون المعنى دُخولًا تَكْرُمُونَ فيه، خلاف من قيل فيه: ﴿الَّذِينَ يُحْشِرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ [الفرقان: ٣٤] فليس هذا كقولك: حشرتهم على الوجه، وحشرتهم على وجوههم، أي: لم أدع منهم أحداً غير محشور، ولكن مثل قوله: ﴿أَفَمَنْ يَتَّبِعُنِي مَكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّنْ يَتَّبِعُنِي﴾ [الملك: ٢٢] وكقوله: ﴿أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الزمر: ٢٤].

قال: ولم يختلفوا في بني إسرائيل في: ﴿مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾ و﴿مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ أنَّهما بضمِّ الميم قال أبو علي لا يمتنع في القياس أن تفتح الميم من مُدْخِلٍ على نحو ما قدمنا ذكره من أنه يكون على فعل مضمّر يدل عليه الكلام. ويجوز في المُدْخِلِ إذا ضُمَّ أن يكون مكانًا وأن يكون مصدرًا، فإذا جعلته مصدرًا جاز أن تريد مفعولًا محذوفًا من الكلام كأنه قال: أدخلني الجنة مُدْخِلاً، أي: إدخال صدق، والأشبه أن يكون مكانًا، لإضافته إلى صدق، فهو في هذا كقوله: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥] فكما أن هذا المضاف إلى ﴿صِدْقٍ﴾ مكان، كذلك، يكون المُدْخِلُ مكانًا، ولا يمتنع الآخر لأن غير العين قد أضيف إلى صدق في نحو: ﴿أَنْ لَّهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: ٢] ألا ترى أنه قد فسّر بالعمل الصالح.

اختلفوا في الهمز وتركه من قوله تعالى: ﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾^(٢) [النساء: ٣٢].

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٢، والنشر ٢/٢٤٩، والتبصرة ٤٧٧.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٢.

فقرأ ابن كثير والكسائي: ﴿وَسَلُّوا لِلَّهِ مِنْ فَضْلِهِ﴾ و﴿فَسَلِّ الَّذِينَ﴾ [يونس: ٩٤] و﴿فَسَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الإسراء: ١٠١] ﴿وَسَلِّ مَنْ أَرْسَلْنَا﴾ [الزخرف: ٤٥] وما كان مثله من الأمر المواجه به، وقبْلُهُ وَاوَّ أو فَاءً، فهو غير مهموز في قولهما. وروى الكسائي عن إسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر وشيبة أنهما لم يهزما: ﴿وَسَلِّ﴾، ولا ﴿فَسَلِّ﴾ مثل قراءة الكسائي. وقرأ الباقون بالهمز في ذلك كله ولم يختلفوا في قوله: ﴿وَلَسْتُلُوْا مَا أَنْفَقُوْا﴾ [الممتحنة: ١٠] أنه مهموز.

قال أبو علي: الهمز وترك الهمز حسنان، ولو خفت الهمزة في قوله: ﴿وَلَسْتُلُوْا مَا أَنْفَقُوْا﴾ كان أيضاً حسناً، وقد قدمنا ذكر وجوه ﴿سَلِّ﴾.

واختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿عَاقَدْتِ﴾^(١) [النساء: ٣٣].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر: ﴿عَاقَدْتِ﴾ بالألف.

وقرأ عاصم وحمره والكسائي: ﴿عَقَدْتِ﴾ بغير ألف.

قال أبو علي: الذكْرُ الذي يعود من الصلّة إلى الموصول ينبغي أن يكون ضميراً منصوباً، فالتقدير: والذين عَاقَدْتُهُمْ أيما نكّم فجعل الأيمان في اللفظ هي المَعَاقِدَةُ، والمعنى على الحالفين الذين هم أصحاب الأيمان، والمعنى: والذين عَاقَدْتِ حَلْفَهُمْ أيما نكّم، فحُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. فعَاقَدْتِ أشبه بهذا المعنى، لأن لكل نفر من المعاقدين يمينا على المُحَالِفَةِ. ومن قال: عقدت أيما نكّم، كان المعنى: عَقَدْتِ حَلْفَهُمْ أيما نكّم، فحذف الحَلْفِ وأقام المضاف إليه مقامه. والأولون كأنهم حملوا الكلام على المعنى فقالوا: عَاقَدْتِ، حيث كان من كل واحد من الفريقين يمين، والذين قالوا: عقدت، حملوا الكلام على اللفظ لفظ الأيمان، لأنّ الفعل لم يُسْتَدْ إلى أصحاب الأيمان في اللفظ إنّما أُسْنِدَ إلى الأيمان.

قال أحمد: روى أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري عن المفَضَّل عن عاصم:

﴿وَالجَارِ الْجُنْبِ﴾ [النساء: ٣٦] بفتح الجيم، وإسكان النون، ولم يأت به غيره.

وقرأ الباقون: ﴿الْجُنْبِ﴾ بضمين.

قال أبو علي: قال أبو عبيدة: ﴿وَالجَارِ ذِي الْقَرْبَى﴾: القريب، ﴿وَالجَارِ الْجُنْبِ﴾:

الغريب. يقال: ما تأتينا إلا عن جنابة، أي: عن بُعد، قال علقمة بن عبدة^(٢):

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٢.

(٢) هو علقمة بن عبدة بن ناشرة بن قيس (توفي نحو ٢٠ ق. هـ = نحو ٦٠٣ م) من بني تميم، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى. كان معاصراً لأمير القيس، وله معه مساجلات. وأسر «الحارث بن أبي شمر الغساني» أخاً له اسمه «شأس» فشفع به علقمة ومدح الحارث بأبيات، فأطلقه. له «ديوان شعر» شرحه الأعلام الشتري.

فلا تَحْرِمْنِي نَائِلًا عَن جَنَابَةِ فَإِنِّي أَمْرٌ وَسَطُ الْقَبَابِ غَرِيبٌ^(١)
قال أبو الحسن: قال: ﴿وَالجَارِ الْجُنْبِ﴾، وقال بعضهم: الجُنْبِ.
قال الراجز^(٢):

الناس جَنْبٌ وَالأمير جَنْبٌ

يريد: بجنبٍ: الناحية، وهذا هو الْمُتَّحِي عن القرابة.

قال أبو علي: قوله تعالى: ﴿وَالجَارِ الْجُنْبِ﴾، يحتمل معنيين: أحدهما: أن يريد الناحية، فإذا أراد هذا فالمعنى: ذي الجنب، فحذف المضاف، لأن المعنى مفهوم، ألا ترى أن الناحية لا يكون الجار إياها، والمعنى: ذي ناحية ليس هو الآن بها، أي: هو غريبٌ عنها. والآخر: أن يكون وصفاً مثل: ضَرْبٌ، وَقَسْلٌ، وَنَدْبٌ، فهذا وصفٌ يجري على الموصوف، كما أن الجُنْبِ كذلك، وهو في معناه ومعنى اللفظتين على هذا واحدٌ، وهو أنه بجانبٌ لأقاربه متباعدٌ عنهم. فأما الجُنْبُ في قوله: ﴿وَالجَارِ الْجُنْبِ﴾. فصفةٌ على فُعْلٍ، مثلُ أُحِدٍ في ناقةٍ أُحِدٍ وسُجِحٍ في قوله:

وَامشُوا مِشْيَةَ سُجْحًا^(٣)

فالجُنْبُ؛ المتباعدٌ عن أهله، يدلُّك على ذلك مقابله بالقريب، في قوله تعالى: ﴿وَالجَارِ ذِي الْقُرْبَى﴾ من القرب، كالبشرى من بشر. ويدل على أنه البعد، والغربة قولُ الأعشى:
أَتَيْتُ حُرَيْشًا زَائِرًا عَن جَنَابَةِ فَكَانَ حُرَيْثٌ عَن عَطَائِي جَامِدًا^(٤)

= الأعلام ٢٤٧/٤، وخزانة البغدادي ٥٦٥/١ - ٥٦٦، ومعاهد التنصيص ١٧٥/١، والشعر والشعراء ٥٨ والتاج ٤١٣/٢، والجمحي ١١٥ - ١١٧، وسمط اللآلي ٤٣٣.
(١) البيت من الطويل، وهو لعلمقة بن عبدة في ديوانه ص ٤٨، ولسان العرب ٢٧٧/١ (جنب) وتهذيب اللغة ١٢٣/١١، وكتاب العين ١٥١/٦، ومقاييس اللغة ٤٨٣/١، ومجمل اللغة ١/٤٦٢، وأساس البلاغة ص ٦٥ (جنب)، وشرح اختيارات المفضل ص ١٥٨٩، وتاج العروس ٢/١٨٧ (جنب).

(٢) الرجز بلان نسبة في لسان العرب ٢٧٨/١ (جنب)، وتهذيب اللغة ١٢٢/١١، وكتاب العين ١٤٧/٦.

(٣) قطعة من بيت. تمامه:-

ذَرَوْا التَّخَاجُؤَ وَامشُوا مِشْيَةَ سُجْحًا إِنَّ الرِّجَالَ ذَوُ عَصَبٍ وَتَذَكِيرِ
البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٧٩، وجمهرة اللغة ص ١٠٣٧، والخصائص ١١٦/٢، وشرح شواهد المغني ٢١٠/١، ولسان العرب ٦٤/١ (خجاً)، ٦٠٣ (عصب)، ٤٧٥/٢ (سجج)، وبلان نسبة في الكتاب ٢٤٤/٤. ويروى «سججاً» بدل «سجحاً».

التخاجؤ: أن يؤزَم استه ويُخرَج مؤخره إلى ما وراءه. العَصْبُ: شدة الخلق، ومنه رجل معصوب أي شديد، والمشية السجج: السهلة.

(٤) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١١٥، والدرر ٢٣١/١، وبلان نسبة في همع الهوامع ٧٤/٦.

وقال آخر:

كِرَامٌ إِذَا مَا جِئْتَهُمْ عَنْ جَنَابَةٍ أَعْفَاءٌ عَنْ بَيْتِ الْخَلِيْطِ الْمَجَاوِرِ
فَأَمَّا قَوْلُهُ جَلٌّ وَعَزٌّ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦] فمن الجنابة التي
تقتضي التَّطَهُّرَ، وهو أيضاً صفةٌ إلاّ أنّه يقع على الواحد والجميع كما أن بَشْرًا كذلك،
وكما أن الحلوَبَ يقع على الجميع، فأما الحَلْوَبَةُ والرُّكُوبَةُ فيقع على الواحد والجميع
فيما رواه أبو عمر الجرمي^(١) عن أبي عبيدة. وقال أبو عبيدة: ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ﴾:
الذي يصاحبك في سفرك، فيلزمك فينزل إلى جنبك.

اختلفوا في ضمّ الباء في ﴿البُخْلِ﴾^(٢) [النساء: ٣٧] والتخفيف وفتحها والتثقيل.
فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمرو وعاصمٌ وابنُ عامرٍ: ﴿بِالْبُخْلِ﴾ خفيفاً وقرأ حمزة
والكسائي: ﴿بِالْبُخْلِ﴾ مثقلة وكذلك في سورة الحديد [الآية: ٢٤] مثله.

قال أبو علي: قال سيبويه: «قالوا: بَخَلَ يَبْخُلُ بُخْلًا، فالْبُخْلُ كاللُّؤْمِ، والفعلُ:
كشَقِيَّ وَسَعِدَ، وقالوا: بَخِيْلٌ، وبعضهم يقول: البُخْلُ: كالفَقْرِ والبُخْلُ كالفَقْرِ، وبعضهم
يقول: البُخْلُ كالكَرَمِ وقد حَكَى فيه ثلاث لغاتٍ وقرئ باثنتين منها: البُخْلُ، والبُخْلُ.

اختلفوا في الرفع والنصب من قوله جَلٌّ وَعَزٌّ: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾^(٣) [النساء: ٤٠].
فقرأ ابن كثير ونافعٌ: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾ رفعاً.
وقرأ الباقر: نصباً.

قال أبو علي: النصبُ حسنٌ لتقدم ذكر: ﴿مِثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]، فالتقدير
وإن تكن الحسنَةُ مثقال ذرةٍ يضاعفها، كما قال: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾
[الأنعام: ١٦٠] والرفعُ على: وإن تحدثتُ حسنةً، أو إن تقع حسنةٌ يضاعفها.

واختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها والتخفيف والتشديد من قوله جَلٌّ وَعَزٌّ:
﴿يُضَاعَفُهَا﴾ [النساء: ٤٠].

فقرأ ابن كثير وابن عامرٍ: ﴿يُضَاعَفُهَا﴾ مشددة العين بغير ألفٍ.
وقرأ الباقر: ﴿يُضَاعَفُهَا﴾ خفيفةً بألفٍ.

قال أبو علي: المعنى فيهما واحدٌ وهما لغتان. قال سيبويه: تجيء فاعلٌ لا

(١) هو صالح بن إسحاق، الجرمي بالولاء (توفي ٢٢٥هـ = ٨٤٠م) أبو عمر، فقيه. عالم بالنحو واللغة،
من أهل البصرة. سكن بغداد. له كتاب في «السير» و«كتاب الأبنية» و«غريب سيبويه» و«كتاب في
«العروض».

الأعلام ١٨٩/٣، وبغية الرواة ٢٦٨، ووفيات الأعيان ١/٢٢٨، ونزهة الألبا ٢٠٦.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٢.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٢.

تريد به عمل اثنين، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على أفعل، وذلك قولهم: ناولته، وعاقبته، وعافاه الله، وسافرت قال: ونحو ذلك: ضاعفت، وضعفت، وناعمت ونعمت فدل هذا على أنه لغتان فبأيهما قرأت كان حسناً.

اختلفوا في فتح التاء في قوله تعالى: ﴿تَسْوَى﴾^(١) [النساء: ٤٢] والتشديد وضمها والتخفيف.

فقرأ ابن كثير وعاصم، وأبو عمرو: ﴿لَوْ تَسْوَى﴾ مضمومة التاء خفيفة السين. وقرأ نافع وابن عامر: ﴿تَسْوَى﴾ مفتوحة التاء مشددة السين. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿لَوْ تَسْوَى﴾ مفتوحة التاء خفيفة السين، والواو ممالأة مشددة في كل القرآن.

قال أبو علي: من قال: ﴿تَسْوَى﴾ فهو تَفَعَّلَ من التسوية، والمعنى: لو تُجْعَلُونَ والأرض سواء، كما قال تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْكَافِرُ بَلِّغْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾ [النبأ: ٤٠] ومن هذا قوله: ﴿بَلَّ قَدِيرِينَ عَلَيَّ أَنْ تُسْوَى بِنَانِهِ﴾ [القيامة: ٤] أي: نجعلها صفحة واحدة لا تفصل بعضها عن بعض، فتكون كالكف، فيعجز لذلك عما يستعان عليه من الأعمال بالبيان كالكتابة والخياطة ونحو ذلك، مما لو فقدت البنان معها لم يتمكن منها. ومن أيمانهم: لا والذي شقهن خمساً من واحدة.

وقراءة نافع وابن عامر: لو تَسْوَى المعنى: لو تتسوى فادغم التاء في السين لقربها منها، وهذا مطاوع لو تَسْوَى، لأنك تقول سَوَيْتُهُ فَتَسْوَى، ولا ينبغي أن يُكْرَهَ هذا لاجتماع تشديدين، ألا ترى أن في التنزيل: ﴿أَطْرَبْنَا﴾ [النمل: ٤٧] ﴿وَأَزَيْتَ﴾ [يونس: ٢٤] و﴿لَمَلَكُوا تَذَكُّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢] ونحو ذلك، وفي هذا الوجه اتساع لأن الفعل مسند إلى الأرض وليس المراد: ودوا لو تصير الأرض مثلهم، إنما المعنى: ودوا لو يصيرون يتسَوون بها، لا تتسوى هي بهم، وجاز ذلك لأنه لا يُلْبَسُ، وقالوا: أَدْخَلَ قُوَّةَ الْحَجَرِ لَمَّا لَمْ يَلْتَبَسْ.

وقول حمزة والكسائي: لو تَسْوَى هو: لو تَتَسْوَى فحذفا التاء التي أدغمها من قال: لو تَسْوَى لأنها كما اعتلت بالإدغام اعتلت بالحذف.

وأما إمالة الفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء في تَسْوَى فحسنة، لأن الفعل إذا صار على هذه العدة استمرت فيه الإمالة لانقلاب الياء إلى الياء في نحو يتسويان.

اختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله جل وعز: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(٢) [النساء: ٤٣].

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٢.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٢.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿أَوْ لَمَسْتُمْ﴾ بألف ههنا، وفي المائدة [الآية: ٦] مثله.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿لَمَسْتُمْ﴾ بغير ألف، وفي المائدة مثله.

قال أبو علي: اللمس يكون باليد، وقد اتسع فيه فأوقع على غيره فمما جاء يراد به مسٌ باليد قوله:

وَلَا تَلْمُسِ الْأَفْعَى يَدَاكَ تَنُوشُهَا وَدَعَهَا إِذَا مَا غَيَّبَتْهَا سَفَاثُهَا^(١)

ومما جاء يراد به غير اللمس بالجارحة قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا^(٢)﴾

[الجن: ٨] تأويله: عالجتا غيب السماء وزمناه لِنَسْتَرِّقَهُ فنلقيه إلى الكهنة ونخبرهم به.

ولما كان اللمس قد يكون غير المباشرة بالجارحة قال: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ

بِأَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ٧] فخصص باليد لثلاثا يَلْتَمِسُ بالوجه الآخر، كما جاء ﴿وَحَلَّيْلُ

أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أُمَّلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] لما كان الابن قد يكون متبني به من غير

الصلب، وقد كان يُنسب المتبني به إلى المتبني فقال: ﴿أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ

اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٥].

وقد قالوا: التمس وهو افتعل من اللمس، فأوقع على ما يقع عليه اللمس والمباشرة - قال:

الْحُرُّ وَالْهَجِينُ وَالْقَلَنْقَسُ

ثَلَاثَةٌ فَأَيُّهُمْ تَلَمَسُ^(٣)

(١) يُروى «تريدها» بدل «تنوشها».

البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٣٥، والحيوان ١٨٩/٤، ولخالد بن زهير الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٢٢١، ورواية الصدر فيه: -

ولا تبعث الأفعى تداور رأسها

وقد جاءت هذه الرواية في معجم الشعراء ص ٣٧١، والمخصص ١٢٥/١٥، وبلا نسبة في لسان العرب ٣٨٩/١٤ (سفا)، وجمهرة اللغة ص ٨٥٠، ١٠٧٣، والاشتقاق ص ٧٣، والمخصص ٦٣/١٠، وتهذيب اللغة ٩٤/١٣.

السفي: التراب، وخص ابن الأعرابي به التراب المُخرج من البئر أو القبر.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٦٢.

(٣) يُروى «العبد» بدل «الحر».

الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٦٦/٦ (فلقس) ٤٣٢/١٣ (هجن)، وتاج العروس ٣٤٦/١٦ (فلقس)، وجمهرة اللغة ص ١١٥٦، وديوان الأدب ٨٥/٢، وكتاب العين ٢٦٧/٥.

الهجنة في الناس والخييل إنما تكون من قبل الأم، فإذا كان الأب عتيقاً والأم ليست كذلك كان الولد هجيناً. وقيل: الهجين: الذي أبوه عتيق وأمه مولاة.

الفلقس: البخيل اللثيم، وقيل: الهجين من قبل أبويه الذي أبوه مولى وأمه مولاة.

ليس يريد أيهم تباشر بيدك، ولكن أيهم تطلبُ.
وقال:

وبالسُّهْبِ مَيِّمُونَ النَّقِيبَةَ قَوْلُهُ لِمُلْتَمِسِ الْمَعْرُوفِ أَهْلٌ وَمَرْحَبٌ^(١)
فلملتمسُ المعروفِ طالبُهُ ليس مُمَاسَّهُ ولا مَبَاشَرُهُ.
وقوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ قد عني به ما لا يكون مَسًّا بِيَدٍ، وذاك أَنَّ الْخُلُوةَ
قد تكون في حكمِ الْمَسِّ في قولِ عمرَ وعلي رضي الله عنهما والخُلُوةُ ليست بلمسٍ ولا
مسٍ بجارحةٍ.

واختلف الصحابةُ في قوله: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ على قولين: فحمله حاملون على
المسِّ باليد، وآخرون على الجماع، ولم يحمله أحدٌ منهم على الأمرين، جميعاً،
فحمله عليهما خروجٌ من إجماعهم، وأخذٌ بقولٍ قد أجمعوا على رفضه.
وقد أجري المسُّ هذا المجرى لا يُرادُ به المباشرةُ وتلزيق الجارحةِ بالمطلوب،
وذلك قوله:

مَسْنَا السَّمَاءَ فَنِلْنَاهَا وَطَالَهْمُ حَتَّى رَأَوْا أَحَدًا يَهْوِي وَتَهْلَانَا^(٢)
فليس يريد باشرناها، ولكن يريد به رَفَعْتَهُمْ وَأَنَّ غَيْرَهُمْ لا يدرك شأؤهم ولا ينال
ما نالوه من رَفَعَةِ الْمَنْزِلَةِ وهذا كقوله:

وقد فَاتَتْ يَدَ الْمُتَسَاوِلِ

ومن المباشرةِ قوله تعالى: ﴿ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾ [القمر: ٤٨] و﴿إِنْ يَمَسُّكُمْ فَجٌّ﴾
[آل عمران: ١٤٠] و﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا﴾ [آل عمران: ٢٤] فأما قوله تعالى: ﴿لَا
جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٦] فقد يكون من مثل قوله: ﴿ذُوقُوا
مَسَّ سَقَرَ﴾ وقد لا يكون مَسًّا، ولكن ما يكون في حكمِ الْمَسِّ، وهو الخُلُوةُ بها في
قول عمر وعلي رضي الله عنهما.

وحجته من قرأ: ﴿لَمَسْتُمْ﴾ أن هذا المعنى جاء في التنزيل في غير موضع على
فعلتم، وذلك قوله: ﴿وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ﴾ [مريم: ٢٠] و﴿لَمْ يَطْمِئِنَّ نَاسٌ﴾ [الرحمن:

(١) البيت من الطويل، وهو لطفيل الغنوي في ديوانه ص ٣٨، والدرر ٩/٣، وشرح أبيات سيبويه ١/١٨٤،
وشرح المفصل ٢/٢٩، والكتاب ١/٢٩٦، وبلا نسبة في المقتضب ٣/٢١٩، والمنصف ٣/٣٧، ومع
الهوامع ١/١٦٩.

(٢) يروى «وطاء لهُم» بدل «وطالهم».

البيت من البسيط، وهو لابن مغراء في لسان العرب ٦/٢١٧ (مسس)، وتهذيب اللغة ١٢/٣٢٥ وتاج
العروس ١٦/٥٠٦ (مسس)، وكتاب العين ٧/٢٠٩.
تهلان: جبل معروف، وقيل: موضع بالبادية.

[٥٦]. وحجة من قرأ: ﴿لَامَسْتُمْ﴾ أَنْ فَاعَلَ قَدْ جَاءَ فِي مَعْنَى فَعَلَ، نَحْوَ عَاقِبَتُهُ، وَطَارَقَتْ النُّعْلَ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ اللَّمَّاسُ النِّكَاحَ.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿نِيَمًا﴾ [النساء: ٥٨] وقد ذكرته في سورة البقرة. [الآية: ٢٧١].

اختلفوا في كسر النون وضمها من قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرُجُوا﴾ [النساء: ٦٦] وكسر الواو وضمها.

فروى نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو: ﴿أَنْ أَقْتُلُوا﴾ بِالْكَسْرِ ﴿أَوْ أَخْرُجُوا﴾ مَضمومة الواو مثل قول يزيدي.

وقرأ ابنُ عامرٍ وابنُ كثيرٍ ونافعٌ والكسائي: ﴿أَنْ أَقْتُلُوا أَوْ أَخْرُجُوا﴾ بِالضَّمِّ فِيهِمَا. وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَحَمْزَةً: ﴿أَنْ أَقْتُلُوا أَوْ أَخْرُجُوا﴾ كِلَاهِمَا كَسْرًا.

قال أبو علي: أما فصلُ أبي عمروٍ بين الواو والنون، وكسْرُهُ النونَ في ﴿أَنْ أَقْتُلُوا﴾ وَضَمُّهُ الواوَ في ﴿أَوْ أَخْرُجُوا﴾: فَلَأَنَّ الضمَّ في الواوِ أَحْسَنُ لِأَنَّهَا تَشْبَهُ وَאוֹ الضمير، والجمهورُ في واو الضميرِ على الضم، نحو: ﴿وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] والنونُ إِنَّمَا ضُمَّتْ لِأَنَّهَا مَكَانُ الْهَمْزَةِ الَّتِي ضُمَّتْ لضم الحرفِ الثالثِ، فجعلت بمنزلتها، وإن كانت منفصلةً، وفي الواوِ هذا المعنى، والمعنى الآخر الذي ذكرنا من مشابهةِ واو الضمير. والضمُّ في سائر هذه أحسنُ، لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ الْهَمْزَةِ. قال أبو الحسن: وهي لغةٌ حسنةٌ، وهي أكثرُ في الكلامِ وأقيسُ. ووجه قول من كسر إنَّ هذه الحروفَ منفصلةً في الفعلِ المضمومِ الثالثِ، والهمزةُ متصلةٌ بها، فلم يُجروا المنفصلَ مجرى المتصل. وما أجروه من المنفصلِ في كلامهم مجرى المتصل أكثرُ من أن يُقتَصَّ.

قال: وكلهم قرأ: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾^(١) [النساء: ٦٦] رفعاً، إلا ابنُ عامرٍ فإنه قرأ: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ نصباً، وكذلك هي في مصاحفهم.

قال أبو علي: الوجهُ في قولهم: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، الرفعُ، وهو الأكثرُ الأَشِيْعُ فِي الِاسْتِعْمَالِ، وَالْأَقْيَسُ، فَقَوَّتَهُ مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ أَنْ مَعْنَى: مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ؛ وَاحِدٌ فَكَمَا اتَّفَقُوا عَلَى: مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ، عَلَى الرَّفْعِ، وَكَانَ: مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، بِمَنْزِلَتِهِ وَمَعْنَاهُ، اخْتَارُوا الرَّفْعَ مَعَ ذِكْرِ أَحَدٍ، وَأَجْرُوا ذَلِكَ عَلَى «يَذَرُ» وَ«يَدْعُ» فِي أَنْ «يَذَرُ» لَمَا كَانَ فِي مَعْنَى «يَدْعُ» فَتَبَحَّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حَرْفٌ حَلَقٍ. وَمِمَّا يَقْوِي ذَلِكَ أَنَّهُمْ فِي الْكَلَامِ وَأَكْثَرِ الِاسْتِعْمَالِ يَقُولُونَ: مَا جَاءَنِي إِلَّا امْرَأَةٌ،

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٢.

فَيَذَكُرُونَ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى، وَلَا يُؤَثِّثُونَ ذَلِكَ فِيمَا زَعَمَ أَبُو الْحَسَنِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ قَالَ:
 بَرَى النَّخْرُ وَالْأَجْرَالُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ^(١)
 فكما أجره على المعنى في قوله، فلم يلحقوا الفعل علامة التانيث، كذلك
 أجره عليه في نحو: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، فرفعوا الاسم الواقع بعد حرف الاستثناء.
 وأما من نصب فقال: ما جاءني أحدٌ إلا زيداً، فإنه جعل النفي بمنزلة الإيجاب،
 وذلك: أن قوله: ما جاءني أحدٌ، كلام تام. كما أن: جاءني القوم، كذلك، فنصب مع
 النفي، كما نصب مع الإيجاب من حيث اجتماعا في أن كل واحد منهما كلام تام. فأما
 قوله جل وعز: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾ [هود: ٨١] فإذا جعلت قوله
 تعالى: ﴿أَمْرَاتُكَ﴾ مستثنى من: ﴿لَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾؛ كان فيه الوجهان: الرفع
 والنصب، والوجه الرفع. ومن قال: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾؛ فقياس قوله في هذه الرفع.
 وإن جعلت الاستثناء من قوله: ﴿فَأَسْرِبْهُمْ بِأَهْلِكَ﴾ لم يكن إلا النصب. قال سيبويه: ومن
 قال: أقول: ما أتاني القوم إلا أباك، لأنه بمنزلة قولي: أتاني القوم إلا أباك، فإنه ينبغي
 له أن يقول: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾. وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول:
 الوجه: ما أتاني القوم إلا عبد الله. ولو كان هذا بمنزلة قوله: أتاني القوم؛ لما جاز أن
 يقول: ما أتاني أحدٌ، كما أنه لا يجوز أن يقول: أتاني أحدٌ، ولكن المستثنى في هذا
 الموضع بدلٌ من الاسم الأول، ولو كان من قبيل الجماعة لما قلت: ﴿وَلَوْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا
 أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦].

قال أبو عمر: قوله: ولو كان هذا من قبيل الجماعة لما قلت: ﴿وَلَوْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا
 أَنفُسُهُمْ﴾ يعني: أن قوماً يقولون: إذا أخرجت واحداً من جماعة، أو قليلاً من كثير فهو
 نصب، إن كان ما قبله نفيًا أو إيجابًا، وهذا خطأ.

قال أبو عمر: وإذا قلت: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، فهي نفي الناس كلهم لأن أحدًا
 جماعة، فكان ينبغي في قياس قولهم أن يقولوا: ما أتاني أحدٌ إلا زيداً فينصبوا.

(١) يروى «طوى» بدل «برى» و«النخر والأجزاء» مكان «النخر والأجزاء».

البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص١٢٩٦، وتخليص الشواهد ص٤٨٢، وتذكرة النحاة
 ص١١٣، وشرح المفصل ٨٧/٢، والمحاسب ٢٠٧/٢، والمقاصد النحوية ٤٧٧/٢، وبلا نسبة في
 شرح الأسموني ١٧٢/٢، وشرح ابن عقيل ص٢٤٣.

الأجزاء: (ج) الجزل: المكان الصلب الغليظ الشديد من ذلك. ومكان جزل.

الأجزاء: (ج) الجرز: الأرض التي لم يصبها مطر.

الجراشع: (ج) الجرشع: العظيم الصدر، وقيل: الطويل، وقال الجوهري من الإبل فخصص، وزاد:

المتنفخ. الجنين. الغروض: (ج) الغرض: حزام الرجل.

واختلفوا في الباء والتاء من قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿كَانَ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾^(١) [النساء: ٧٣].

فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية حفص والمفضل: ﴿كَانَ لَمْ تَكُنْ﴾ بالتاء .
وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي:
﴿يَكُنْ﴾ بالياء .

قال أبو علي: من قرأ بالتاء، فلأنَّ الفاعلَ المسندَ إليه الفعلُ مؤنَّثٌ في اللفظ ومن قرأ بالياء، فلأنَّ التانيثَ ليس بحقيقي، وحسَّنَ التذكيرَ الفصلُ الواقعُ بين الفعل والفاعل. ومثلُ التذكيرِ قوله: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧] وقوله: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥] وفي أخرى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسَ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [يونس: ٥٧] فكلا الأمرين قد جاء التنزيل به. وقوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿كَانَ لَمْ يَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾ اعتراضٌ بين المفعول وفعله، فكَمَا أَنَّ قوله: ﴿قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَوْلَا أَلَّاكَ مَعَهُمْ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٢] في موضع نصب، كذلك قوله: ﴿يَلَيِّتُنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ في موضع نصب بقوله: ﴿لَيَقُولَنَّ﴾ واتصاله إنما هو بقوله: ﴿قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَوْلَا أَلَّاكَ مَعَهُمْ شَهِيدًا﴾. . . . كَانَ لَمْ يَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾ أي: لا يعاضدكم على قتال عدوكم، ولا يرمى الذمام الذي بينكم.

اختلفوا في الباء والتاء من قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ﴾^(٢) [النساء: ٧٧].
فقرأ ابن كثير وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ﴾ بالياء .
وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿نُظْلَمُونَ﴾ بالتاء .
قال: ولم يختلفوا في قوله: ﴿يُرَى مَنْ يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٤٩] [أنه بالياء].

قال أبو علي: من قرأ: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ بالياء، فلما تقدّم من ذكر الغيبة، وهو قوله: ﴿أَلَّاكَ تَرَى إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ . . . وَلَا يُظْلَمُونَ﴾.

ومن قرأ بالتاء فكأنه ضمَّ إليهم في الخطاب النبي ﷺ والمسلمين، فعُلِّبَ الخطابُ على الغيبة، والمعنى: أنكم أيها المسلمون ما تفعلون من خير يوفى إليكم، ويُجازى مَنْ أَمَرَ بالقتال فتشبط عنه، بعد أن كان كُتِبَ عليه. ويؤكد التاء قوله: ﴿قُلْ مَنْعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٧٧] وما في ﴿قُلْ﴾ من الخطاب. وأمّا قوله: ﴿بَلَى اللَّهُ يُرَى مَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٩] ففي ﴿يُرَى﴾ ضمير الغيبة ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ﴾ بالياء لأنه إذا كان لمن يشاء فهو للغيبة.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٢.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٣.

واختلفوا في إدغام التاء وإظهارها من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ﴾^(١) [النساء: ٨١].
فقرأ أبو عمرو وحمزة: ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ﴾ مُدْعَمًا. وقرأ الباقون: ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ﴾
بنصب التاء.

قال أبو علي: وجه الإدغام: أن الطاء والتاء والذال من حيزٍ واحدٍ، فالتقارب الذي بينهما يُجريهما مجرى المثليين في الإدغام. ومما يُحَسِّنُ الإدغام أن الطاء تزيد على التاء بالإطباق، فَحَسُنَ إدغام الأنقص صوتاً من الحروف في الأزيد، بحسب فُبح إدغام الأزيد في الأنقص، ألا ترى أن الضاد لا تدغم في مقاربيها، ويُدغم مُقَارِبُهَا فيها وكذلك الصاد والسين والزاي لا تدغم في مُقَارِبِهَا، ويُدغم مُقَارِبُهَا فيها، ويُدغم بعضها في بعض.

ومن بيّن فقال: ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ﴾ فلانفصال الحرفين واختلاف المخرجين.

اختلفوا في التاء والنون من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿فَتَّبِعْتُوا﴾ [النساء: ٩٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿فَتَّبِعْتُوا﴾. بالنون، وكذلك في الحجرات [الآية: ٦].

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿فَتَّبِعْتُوا﴾ بالتاء وكذلك في الحجرات^(٢).

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿تَّبِعْتُوا﴾ أن التثبُّت هو خلاف الإقدام، والمراد التائي، وخلاف التقدُّم، والتثبُّت أشد اختصاصاً بهذا الموضع. ومما يبين ذلك قوله: ﴿وَأَشَدُّ تَبَيُّتًا﴾ [النساء: ٦٦] أي: أشدَّ وقفاً لهم عما وَعُظُوا بأن لا يُقدِّموا عليه. ومما يقوِّي ذلك قولهم: تَبَّتْ في أمرِك. ولا يكاد يقال في هذا المعنى: تَبَّيَّنَ.

ومن قرأ: ﴿فَتَّبِعْتُوا﴾ فحجته أن التبيُّن ليس وراءه شيء، وقد يكون تبينت أشدَّ من تَبَّتْ، وقد جاء أن «التبيُّن من الله، والعجلة من الشيطان»^(٣) فمقابلة التبيُّن بالعجلة دلالة على تقارب الثبت والتبيُّن.

وقد قال الأعشى:

كَمَا رَأَيْتُ تَجِدَنَّ أَمْرًا تَبَيَّنَ ثُمَّ أَرْعَوَى أَوْ قَدِمَ^(٤)

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٣.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٣، والسبعة لابن مجاهد ص ٢٣٦ وغيث النفع ١٩٣.

(٣) أخرجه الزبيدي في (إتحاف السادة المتقين ٢٧٨/٨)، والمتقي الهندي في (كنز العمال ٥٦٨٠) والسيوطي في (جمع الجوامع ١٠٣٥٧)، والطبري في (التفسير ٧٩/٢٦)، والعجلوني في (كشف الخفاء ٣٥٠/١).

(٤) يُرَوَى «تَخَذَنَّ» بدل «تَجِدَنَّ» و«تَدَمَّ» بدل «قَدِمَ».

فاستعمل التبيين في الموضع الذي يقف فيه ناظراً في الشيء حتى يُقدّم عليه أو يرتدع عنه . فالتبيين على هذا أولى من التثبت، وقال في موضع الزجر والنهي والتوقف :
 أَزِيدُ مَنْأَةً تَوَعْدُ يَا بَن تَيْمِ تَبَيِّنُ أَيَنْ تَاءَ بَكَ الوَعِيدُ
 اختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله جلّ وعزّ: ﴿أَلْقَى إِلَيْكُمْ السَّلَامَ﴾^(١) [النساء: ٩٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر، وحفص عن عاصم والكسائي: ﴿السَّلَامَ﴾ بألف.

وروى قُنبَلُ والبَزِّيُّ ومطرفُ بن معقلِ الشَّقْرِيُّ عن ابن كثير، وحُكَيْمٌ عن شبلٍ^(٢) عن ابن كثير ﴿السَّلَامَ﴾ بألف.

وروى محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير ﴿السَّلَامَ﴾ بغير ألف. وروى عبيدُ بن عقيلٍ عن شبلٍ عن ابن كثير: ﴿أَلْقَى إِلَيْكُمْ السَّلَامَ﴾ بغير ألف. قال عبيدٌ: وهم يقرؤون كل شيء في القرآن من الاستسلام بغير ألف. وروى علي بن نصر عن أبان^(٣) عن عاصم ﴿إِلَيْكُمْ السَّلَامَ﴾ بألف.

حدَّثنا أحمدُ قال حدَّثني الحسينُ بن علي بن مالكٍ قال: حدَّثنا أحمد بن صالح قال: حدَّثنا حرمي^(٤) عن أبان عن عاصم، وحدَّثني موسى بن هارون عن شيبان عن أبان عن عاصم ﴿أَلْقَى إِلَيْكُمْ السَّلَامَ﴾ بالكسر وتسكين اللام. المُفَضَّلُ عن عاصم: ﴿السَّلَامَ﴾ مثل حمزة.

وقرأ نافعُ وابنُ عامرٍ وحمزةُ: ﴿السَّلَامَ﴾ بغير ألف.

قال أبو علي: من قرأ: ﴿السَّلَامَ﴾ احتمل ضربين:

أحدهما: أن يكون السلام الذي هو تحية المسلمين، أي: لا تقولوا لمن حيّاكم هذه التحية: إنّما قالها تَعَوُّذاً، فَتُقَدِّمُوا عليه بالسيف، ولكن كُفُّوا عنه، واقبلوا منه ما أظهره من ذلك وارفعوا عنه السيف.

= البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص ٨٥، والأزهية ص ٧٧.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٣، والتيسير للداني ٩٧.

(٢) هو شبل بن عباد المكي القاري، ثقة، روى بالقدر، من الخامسة، قيل: مات سنة ثمان وأربعين، وقيل بعد ذلك. (تقريب التهذيب ٣٤٦/١).

(٣) هو أبان بن يزيد العطار البصري، أبو يزيد، ثقة له أفراد، من السابعة، مات في حدود الستين. (تقريب التهذيب ٣١/١).

(٤) هو حرمي بن عمارة بن أبي حفصة، نابت وقيل: كالجادة، العتكي البصري، أبو روح، صدوق يهمل، من التاسعة، مات سنة إحدى ومائتين. (تقريب التهذيب ١٥٩/١).

والآخر: أن يكون المعنى: لا تقولوا لمن اعتزلكم، وكفوا أيديهم عنكم، ولم يقاتلوكم: لست مؤمناً.

قال أبو الحسن: يقولون: إنما فلان سلام إذا كان لا يخالط أحداً، فكأن المعنى: لا تقولوا لمن اعتزلكم، ولم يخالطكم في القتال: لست مؤمناً. ومن قال: ﴿السَّلْمُ﴾ أراد الانقياد والاستسلام إلى المسلمين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَقْرَأَ إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ السَّلَامَ﴾ [النحل: ٨٧] أي: استسلموا لأمره، ولما يراؤ منهم، ولم يكن لهم من ذلك محيص ومنه قوله: ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩] أي: منقاد له غير مخالفٍ عليه ولا متشاكس. ومن قال: ﴿السَّلْمُ﴾ بكسر السين وسكون اللام، فمعناه: الإسلام. والإسلام: مصدرُ أسلم، أي: صار سِلماً، وخرج عن أن يكون حرباً. قال الشاعر^(١):

فإن السُّلْمَ زائدةٌ نوالاً وإن نَسَوِ المحاربِ لا تؤوبُ
وقال آخرُ:

تبيّن ضلّة الحربِ منّا ومنهم إذا ما التقينا والمُسالمِ بادئ^(٢)
فالمسالمُ: خلافُ المحارب. وقال تعالى: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨] والسُّلْمُ: الصلح، وقد يُفتح فيقال: السُّلْمُ، ومنه قوله سبحانه: ﴿فَلَا تَهْتُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهِ مَعَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥]. أي: لا تدعوا إلى الصلح والمكافئة، ولكن قاوموهم وقاتلوهم، تعلوا عليهم وتعلّ كلمتكم.

ولا يجوز أن يكون المراد فيمن قرأ هذه الآية ﴿السُّلْمُ﴾: الصلح، ولكن الإسلام كقوله: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ﴾ [البقرة: ٢٠٨] ألا ترى أن الحربي إذا حاول من المسلم الصلح كان له الخيارُ في قتاله ومصالحته، وإذا أظهر له الإسلام لم يجز قتاله.

والمعنى في الآية: ولا تقولوا لمن ألقى إليكم الإسلام لست مسلماً. والسُّلْمُ الذي هو: الصلح، تفتح فأؤه وتكسر، ويؤنث ويذكر، قال تعالى: ﴿وإن جنحوا للسُّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١].

اختلفوا في رفع الرء ونصبها من قوله جلّ وعزّ: ﴿عَبْدُ أُولِي الْأَصْرَارِ﴾^(٣) [النساء: ٩٥]. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمره ﴿عَبْدُ أُولِي الْأَصْرَارِ﴾ برفع الرء. حدّثنا أحمد قال: حدّثني الصوفي الحسين بن بشر قال: حدّثنا روح بن عبد

(١) البيت من الوافر، وهو لرجل من دوس في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٠٠.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٣.

المؤمن^(١) قال: حدّثنا محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير أنّه قرأ: ﴿غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ﴾ بنصب الراء.

وقرأ نافع وابن عامر والكسائي: ﴿غَيْرَ أُولِي﴾ بنصب الراء.

قال أبو علي: من رفع الراء جعل ﴿غَيْرِ﴾ صفةً للقاعدين عند سيبويه، وكذلك من قال: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧] فجرّ ﴿غَيْرِ﴾ كان عنده أيضاً صفةً، ومثل ذلك قولٌ لبيد:

وَإِذَا جُوزِيَتْ قَرْضاً فَاجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى غَيْرُ الْجَمَلِ^(٢)
فغيرٌ صفةٌ للفتى. ومثله في «إلاً» في قول الشاعر:

لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمِي الْيَوْمَ غَيْرَهُ وَقَعُ الْحَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكْرُ^(٣)
كأنه قال: لو كان غيري غير الصارم الذكّر، غيرُهُ وقع الحوادث، قال: والمعنى: أنّ الصارم الذكّر لا يغيره شيءٌ.

ومن نصب غيراً جعله استثناءً من القاعدين. قال أبو الحسن: وبها نقرأ. قال: وبلغنا أنّها نزلت من بعد قوله: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ﴾، ولم تنزل معها؛ استثنى بها قومٌ لم يقدروا على الخروج. ﴿وَالْقَاعِدُونَ﴾ مرتفع بقوله: ﴿يَسْتَوِي﴾ ويستوي هذا يقتضي فاعلين فصاعداً.

وقوله: ﴿وَالْمُجَاهِدُونَ﴾ معطوف عليه التقدير: لا يستوي القاعدون إلاّ أولي الضرر والمجاهدون.

واختلفوا في الياء والنون من قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ﴾ [النساء: ١١٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر والكسائي ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ﴾ بالنون.

(١) هو زوح بن عبد المؤمن، الهذلي مولاهم. أبو الحسن البصري، المقرئ، صدوق، من العاشرة. مات سنة ثلاث وثلاثين، وقيل غير ذلك. (تقريب التهذيب ١/٢٥٣).

(٢) البيت من الرمل، وهو للبيد في ديوانه ص ١٧٩، ولسان العرب ٦/٢١١ (ليس)، ٧/٢١٧ (قرض) ١٥/٤٦٩ (إمالة)، وتهذيب اللغة ٨/٣٤، ١٣/٧٢، ٧٣، وأساس البلاغة (جزءي)، وتاج العروس ١٩/١٧ (قرض)، وجمهرة الأمثال ١/٥٧، والأزمية ص ١٨٢ - ١٩٦، وخزانة الأدب ٩/٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٠، ١١/١٩٠، ١٩١، وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٠، وشرح التصريح ٢/١٣٥، والكتاب ٢/٣٢٣، ومجالس ثعلب ص ١٦٩، ٥١٥، والمقاصد النحوية ٤/١٧٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٣٥٤، والمقتضب ٤/٤١٠. وقد مرّ سابقاً.

(٣) البيت من البسيط، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٦٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٤، وشرح شواهد المغني ١/٢١٨، والكتاب ٢/٣٣٣، ولسان العرب ١٥/٤٣٢ (إلاً)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٢٩٦، وشرح الأشموني ١/٢٣٤، ومغني اللبيب ١/٧٢. إلا الصارم: صفة لغيري.

وقرأ أبو عمرو وحمزة: ﴿يُؤْتِيهِ﴾ بالياء^(١).

قال أبو علي: من قرأ بالياء فللقوله: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ يُؤْتِيهِ﴾ ومن قرأ: ﴿تُؤْتِيهِ﴾ فمو مثل ﴿يُؤْتِيهِ﴾ في المعنى.

اختلفوا في ضم الياء وفتحها من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾^(٢) [النساء: ١٢٤] فقرأ ابن كثير: ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾، في ثلاثة مواضع: في النساء، وفي مريم [٦٠]، وفي المؤمن [٤٠]، ورابعاً فيه سين، وهو قوله تعالى: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ﴾ [غافر: ٦٠].

وروى مُطَرِّفُ الشَّقْرِي عن معزوف بن مِسْكَانَ^(٣) عن ابن كثير أنه ضمَّ الحرف الذي في سورة الملائكة: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٣] ولم يأت بها مضموماً عن ابن كثير غيره.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي هشام عن يحيى وابن عَطَارِدٍ عن أبي بكر مثل ابن كثير في الملائكة. وأما خَلْفٌ ومحمد بن المنذر وأحمد بن عمر الوكيعي فرووا عن يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم: بفتح الياء في ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ في المؤمن. وقال خلف عن يحيى سمعت أبا بكرٍ وقد سُئِلَ عنها، فقال: ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ بفتح الياء.

وقرأ أبو عمرو في النساء، وفي مريم، وفي الملائكة، وفي المؤمن: ﴿يَدْخُلُونَ الجنة﴾ بضم الياء، وفتح الياء من ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾.

وروى حفص عن عاصم أنه كان يفتحهن كُلَّهُنَّ. وروى الكسائي عن أبي بكر وخلاد^(٤) عن حسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم أنه فتحهنَّ كُلَّهُنَّ مثل حفص.

وقرأ نافعٌ وابن عامر وحمزة والكسائي بفتح الياء فيهنَّ كُلَّهُنَّ.

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿يَدْخُلُونَ﴾ قوله: ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ﴾ [الزخرف: ٧٠] ﴿أَدْخُلُوهَا وَسَلِّدُوا أَيْمِينَ﴾ [الحجر: ٤٦] ﴿قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ﴾ [يس: ٢٦].

ومن قال: ﴿يَدْخُلُونَ﴾ فلائهم لا يدخلونها حتى يدخلوها.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٣.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٣، ٨٤، والسبعة ٢٣٧.

(٣) هو معروف بن مُسْكَانَ، المكي، باني الكعبة، أبو الوليد، صدوق مقرئ، مشهور، من السابعة، مات سنة خمس وستين، وله خمس وستون سنة. (تقريب التهذيب ٢/٢٦٤).

(٤) هو خلاد بن خالد الشيباني (توفي ٢٢٠هـ = ٨٣٥م) مولا هم الصيرفي، من كبار القراء. قال ابن الجزري: كان إماماً في القراءة ثقة عارفاً محققاً مجوداً أستاذاً. توفي في الكوفة الأعلام ٢/٣٠٩، والنشر لابن الجزري ١/١٦٥ و١٦٧، وغاية النهاية ١/٢٤٧.

اختلفوا في ضمّ الياء والتخفيف، وفتحها والتشديد من قوله: ﴿أَنْ يَصَّالِحَا﴾^(١) [النساء: ١٢٨].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمرو وابن عامر: ﴿يَصَّالِحَا﴾ بفتح الياء والتشديد.

وقرأ عاصمٌ وحمزة والكسائي: ﴿أَنْ يَصِّلِحَا﴾ بضم الياء والتخفيف.

قال أبو علي: من قال: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصَّالِحَا﴾؛ فوجهه أَنْ الأعرَف في استعمال هذا النحو: تَصَّالِحَا. ويبين ذلك أَنْ سيبويه زعم أَنْ هارون حَدَّثَهُمْ أَنْ بعضهم قرأ: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصِّلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾، فَيَصِّلِحَا: يَفْتَعِلًا، وافتَعَلَ وتفاعل بمعنى، ولذلك صَحَّتِ الواو: في: اجْتَوَرُوا، وَاغْتَوَرُوا، وَاغْتَوَرُوا، لَمَّا كَانَ بِمَعْنَى: تجاوزوا، وتعاونوا، وتعاوروا، فهذه حجة لمن قرأ ﴿أَنْ يَصَّالِحَا﴾، وكذلك زعموا في حرف عبد الله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ اصَّالِحَا﴾.

ومن قرأ: ﴿يَصِّلِحَا﴾، فَإِنَّ الإِصْلَاحَ عِنْدَ التَّنَازُعِ وَالتَّشَاجُرِ أَيْضًا قَدْ اسْتَعْمَلَ كَمَا اسْتَعْمَلَ تَصَالِحَ، قَالَ: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوسٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ١٨٢] وَقَالَ: ﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤] وَلَيْسَ الصَّلْحُ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ الْفَعْلِينَ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا مِثْلَ: الْعَطَاءِ وَالْعَطِيَّةِ مِنْ أَعْطَى، وَالْكَرَامَةِ مِنْ أَكْرَمَ، فَمَنْ قرأ: ﴿يَصِّلِحَا﴾ كَانَ تَعْدِي الْفِعْلِ إِلَيْهِ كَتَعْدِيهِ إِلَى الْأَسْمَاءِ، كَقَوْلِكَ: أَصْلَحْتُ ثَوْبًا. فَإِنْ قُلْتَ: فَمَنْ قرأ: تفاعلًا، فما وجهه، وتفاعل لا يتعدى كما تعدى أفعال؟ قيل: إن تفاعل قد جاء متعدياً في نحو قول ذي الرُّمَّةِ:

وَمِنْ جَرْدَةِ غُفْلٍ بَسَاطٍ تَحَاسَنَتْ بِهِ الْوَشْيِ قَرَّاتُ الرِّيَّاحِ وَخَوْزُهَآ^(٢)
ويجوز فيه أَنْ يكون مصدرًا حُدِقَتْ زَوَائِدُهُ، كما قال:

وَإِنْ يَهْلِكُ فَذَلِكَ كَانَ قَدْرِي^(٣)

أي: تقديري. ويجوز أيضاً أَنْ يكون وُضِعَ الْمَصْدَرُ مَوْضِعَ الْاسْمِ كما وُضِعَ الْاسْمُ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ:

بَاكَرْتُ حَاجَتَهَا الدَّجَاجَ^(٤)...

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٢٣٢، وبلا نسبة في المخصص ١٠/١٦١.

الجردة: البُرْدَةُ الْمُنْجَرِدَةُ الْخَلْقُ. وَالْجَرْدُ مِنَ الْأَرْضِ: مَا لَا يُبْت.

الغُفْلُ: كُلُّ مَا لَا عِلْمَ فِيهِ وَلَا أَثَرَ عِمَارَةٍ مِنَ الْأَرْضِينَ وَالطَّرِيقِ وَنَحْوِهَا.

أَرْضٌ بَسَاطٌ: مَبْسُطَةٌ مُسْتَوِيَةٌ. خَارَ الْبَرْدُ يَخُورُ خَوْرًا إِذَا فُتِرَ وَسَكَنَ.

(٣) عجز بيت مرّ سابقاً وهو ليزيد بن سنان.

(٤) مرّ سابقاً.

وقوله :

وبعد عطائك المائة الرتاعا^(١)

واختلفوا في إسقاط الواو وإثباتها، وضّم اللام، وإسكانها من قوله جلّ وعزّ:
﴿وإن تَلُوُوا﴾^(٢) [النساء: ١٣٥].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم والكسائي: ﴿تَلُوُوا﴾ بواوین الأولى
مضمومة، واللام ساكنة.

وقرأ حمزة وابن عامر: ﴿تَلُوا﴾ بواو واحدة، واللام مضمومة.

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿تَلُوُوا﴾ أنه قيل: إن ابن عباس فسره بأنه:
القاضي يكون ليّ وإعراضه لأحد الخصمين على الآخر.

وحجة من قال: ﴿تَلُوا﴾ بواو واحدة أن يقول: إن ﴿تَلُوا﴾ في هذا الموضع
حسن، لأن ولاية الشيء. إقبالاً عليه، وخلاف الإعراض عنه، فالمعنى: إن تقبلوا أو
تعرضوا، فلا تَلُوا، فإن الله كان بما تعملون خبيراً، فيجازي المحسن المقبل بإحسانه،
والمسيء المغرض بإعراضه وتركه الإقبال على ما يلزمه أن يُقبل عليه، ويقول: لو
قرأت: ﴿وإن تَلُوُوا أو تُعْرَضُوا﴾؛ لكان كالتكرير، لأن اللَّيِّ مثل الإعراض، ألا ترى أن
قوله: ﴿وَأُورِثُهُمْ وَأَسْمُورِثُهُمْ يَصُدُونَ﴾ [المنافقون: ٥] إنما هو إعراض منهم وترك انقياد
للحق، وكذلك ﴿لِيَأْ بِالسِّنِينَ﴾ [النساء: ٤٦] إنما هو انحراف وأخذ فيما لا ينبغي أن
يأخذوا فيه، فإذا كان كذلك كان كالتكرير، وإذا قلنا: ﴿تَلُوا﴾ فقد ذكرنا الإعراض
وخلافه.

ومن حجة من قال: ﴿تَلُوُوا﴾ بواوین من لوى أن يقول: ما ذكرتم أن الدلالة
وقعت عليه في قراءتكم ﴿تَلُوا﴾ بواو واحدة وقد فهم بما تقدم من قوله: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا
أَهْوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا﴾ فَيَسْتغنى به، ولا يُنكر أن يتكرر اللفظان لمعنى واحد نحو قوله:
﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠] ونحو قوله:

وهند أتى من دونها التأني والبعد^(٣)

(١) مرّ سابقاً وهو عجز بيت للقطامي.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٤.

(٣) عجز بيت. صدره:-

ألا حبذا هند وأرض بها هند

البيت من الطويل، وهو للحطينة في ديوانه ص ٣٩، والدرر ٢٢١/٥، ولسان العرب ٢٢٣/٣ (سند)
٣٠٠/١٥ (نأي)، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٠/١، ٧٠، والصاحبي في فقه اللغة ص ٩٧، وهمع
الهوامع ٨٨/٢، ولسان العرب ١٢٣/٤ (جدر).

وقوله:

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِينَا^(١)

وقد قيل: إن ﴿تَلُؤَا﴾ يجوز أن يكون تَلُؤُوا، وأن الواو التي هي عين هُمَزَتْ لانضمامها كما هُمَزَتْ في أَذْوَرٍ، وَأَلْفَيْتَ حركة الهمة على اللام التي هي فاء.

اختلفوا في فتح النون والألف من قوله تعالى: ﴿وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ﴾^(٢) [النساء: ١٣٦] وَضَمَّهَا.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ﴾ مضمومتين.

وقرأ نافع وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿الَّذِي نَزَّلَ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ﴾ مفتوحتين. وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم مثل قراءة أبي عمرو بالضم.

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿الَّذِي نَزَّلَ﴾: قوله تعالى: ﴿لِئِيْنِ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] وقوله: ﴿تَنْزِيلِ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ﴾ [الزمر: ١] فأضيف المصدر إلى المفعول به، والكتاب على هذا مُنَزَّلٌ.

وحجَّتْهم في قوله: ﴿وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ﴾ قوله: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤].

وحجة من قرأ: ﴿نَزَّلَ﴾ قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩] وحجَّتْهم في قوله: ﴿وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ﴾ [النساء: ١٣٦] قوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِئِيْنِ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤].

قال: وكلهم قرأ: ﴿وقد نزل عليكم في الكتاب﴾^(٣) [النساء: ١٤٠] غير عاصم فإنه قرأ: ﴿وقد نزل﴾.

قال أبو علي: المُنَزَّلُ في الكتاب قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ إلى قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٦٨].

اختلفوا في فتح الرء وإسكانها من قوله تعالى: ﴿الدَّرَكِ﴾^(٤) [النساء: ١٤٥].

(١) البيت من الوافر، وهو لعدي بن زيد في ذيل ديوانه ص ١٨٣، والأشباه والنظائر ٢١٣/٣ وجمهرة اللغة ص ٩٩٣، والدرر ٦/٧٣، وشرح شواهد المغني ٢/٧٧٦، والشعر والشعراء ١/٢٣٣، ولسان العرب ١٣/٤٢٥ (مين)، ومعاهد التنصيص ١/٣١٠، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/٣٥٧، وجمع الهوامع ٢/١٢٩.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٤.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٤.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٤.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿فِي الدَّرَكِ﴾ مفتوحة الراء .
 وقرأ عاصمٌ وحمزةٌ والكسائي: ﴿فِي الدَّرَكِ﴾ ساكنة الراء .
 وروى الكسائي وحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿فِي الدَّرَكِ﴾ مثل أبي عمرو .

قال أبو علي: الدَّرَكُ، والدَّرَكُ لغتان في الكلمة مثل: الشَّمَعُ والشَّمْعُ، والقَصَصُ والقَصَصُ. ومثله في المعتل العيب والغاب، والذئيم والذام، ولو كان الشَّمَعُ مُسَكَّنًا عن الشَّمَعِ ولم يكن لغة فيه، لم يجز أن يُسَكَّنَ، ألا ترى أن مثلَ جَمَلٍ وَقَدَمٍ، لا يُسَكَّنُ كما يُسَكَّنُ المضموم والمكسور، كما لم يُحذف الألفُ في الفواصل والقوافي، كما حذفت الياء والواو.

حَفَصُ عن عاصم ﴿أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ﴾^(١) [النساء: ١٥٢] بالياء ولم يكن يقرأ بالياء في هذه السورة غير هذا الحرف .
 أبو بكر عن عاصم بالنون .

وقرأ حمزة: ﴿أُولَئِكَ سَوْفَ نُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمْ﴾ بالنون . وكذلك قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي بالنون .
 وقرأ حمزة وحده: ﴿أُولَئِكَ سَيُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٦٢] بالياء .
 وقرى الباقون هذا الحرف بالنون^(٢) .

حفص عن عاصم ﴿أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ﴾ بالياء حجتة في ذلك ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٤٦] .

حمزة: ﴿سَوْفَ نُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٢] بالنون . حجتة قوله تعالى: ﴿وَأَيُّنَهُ أَجْرُهُ﴾ [العنكبوت: ٢٧] ﴿فَأَتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ﴾ [الحديد: ٢٧] .

حمزة وحده: ﴿أُولَئِكَ سَيُؤْتِيهِمْ﴾ [النساء: ١٥٢] حجتة ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٤٦] ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أَجْرَهُمْ﴾ [النساء: ١٧٣] .

اختلفوا في قوله جل وعز: ﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾^(٣) [النساء: ١٥٤] .

فقرأ نافع: ﴿تَعْدُوا﴾ بتسكين العين وتشديد الدال .
 وروى عنه ورش: ﴿تَعْدُوا﴾ بفتح العين وتشديد الدال . وكلهم ضمَّ الدال، وقرأ الباقون: ﴿تَعْدُوا﴾ خفيفة .

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٤ .

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٤ .

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٤ .

قال أبو زيد: عدا عليّ اللصُّ أشدَّ العُدُوِّ، والعُدُوُّ والعَدَاءُ والعُدَوَانُ، أي: سرَقَكَ وظلمك، وعدا الرجل يعدو عُدُواً في الحضر، وقد عَدَّتْ عينه عن ذاك أشدَّ العُدُوِّ فهي تعدو.

قال أبو علي ومن قرأ: ﴿لَا تَعْدُوا﴾ حجته قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ [البقرة: ٦٥] فجاء في هذه القصة بعينها: افتعلوا، وقال: ﴿وَلَا تَسْتَدُوا﴾ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠].

وأما من قال: ﴿لَا تَعْدُوا﴾ على: لا تفعلوا، فحجّتهم قوله تعالى: ﴿إِذَا يَعْدُوكَ فِي السَّبْتِ﴾ [الأعراف: ١٦٣] في هذه القصة، وقال: ﴿فَمَنْ ابْتغى وراءك فأولئك هم العادون﴾ [المؤمنون: ٧] وقال: ﴿فَمَنْ اضْطَرََّ بَاعَ وَلَا عَادَ﴾^(١) [البقرة: ١٧٣] [النمل: ١١٥] [الأنعام: ١٤٥] فقوله: ﴿وَلَا عَادَ﴾ يحتمل أمرين: أحدهما أنه فاعل من عدا يعدو: إذا جاوز، وقد تقول: مَا عَدَوْتُ أَنْ زُرْتُكَ، أي: ما جاوزت ذلك. وروي عن الحسن: ﴿وَلَا عَادَ﴾ أي: ولا عائد فقلب؛ من عادَ إلى الشيء. ويقوي تفسير الحسن ما أثير من قوله عليه السلام: «يجزئ في الضارورة صبح أو غبوق»^(٢) أي: لا يعود إليه لأنه إذا أكله مرة واحدة لا يخشى معها على نفسه. ومن حجّتهم قوله: ﴿فَلَا عُدُونَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٩٣] وقوله: ﴿فَلَا عُدُونَ عَلَى﴾ [القصص: ٢٨] فهذا مصدر كالشكران والغفران ومصدر افتعل: الاعتداء.

فأما قراءة نافع: ﴿لَا تَعْدُوا﴾ فإنه يريد: لا تفتعلوا، فأدغم التاء في الدال لتقاربهما، ولأن الدال تزيد على التاء بالجهر. وكثير من النحويين ينكرون الجمع بين الساكنين إذا كان الثاني منهما مدغماً، ولم يكن الأول حرف لين، نحو: دابّة، وشابّة، وثمود الثوب، وقيل لهم، ويقولون: إن المدّ يصير عوضاً من الحركة. وقد قالوا: ثوب بكر، وجيب بكر فأدغموا، والمدّ الذي فيهما أقلّ من المد الذي يكون فيهما إذا كان حركة ما قبلهما منهما. وساغ فيه وفي نحو: أصنم ومديق ودويبة، فإذا جاز ما ذكرنا مع نقصان المدّ الذي فيه، لم يمتنع أن يُجمع بين الساكنين في نحو ﴿تَعْدُوا﴾، و﴿تَخْطَفُ﴾، وقد جاء في القراءة، وجاز ذلك لأن الساكن الثاني لما كان يرتفع اللسان عنه وعن المدغم فيه ارتفاعاً واحدة؛ صار بمنزلة حرف

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٠.

(٢) أخرجه الحاكم في (المستدرک) ٤/٤٨٤ مادة: ضرر: وفي حديث سمرّة: يجزي من الضارورة صبح أو غبوق

جاء في لسان العرب ٤/٤٨٤ مادة: ضرر: وفي حديث سمرّة: يجزي من الضارورة صبح أو غبوق الضارورة لغة في الضرورة، أي إنما يحلّ للمضطر من الميتة أن يأكل منها ما يسدّ الرمق غداء أو عشاء، وليس له أن يجمع بينهما.

متحرك، يقوي ذلك: أن من العلماء بالعربية من جعل المدغم مع المدغم فيه بمنزلة حرف واحد، وذلك قول يونس في النسب إلى مُثْنَى: مُثْنَوِيٌّ، جعله بمنزلة مَلْهُوِيٍّ، ويقوي ذلك جواز نحو أُصَيْمٌ وأنه قول العرب جميعاً مع نقصان المد فيه. ويقوي ذلك أنهم قد وضعوا موضع حرف لين غيره. وذلك نحو قوله^(١):

تَعَفَّفَ وَلَا تَبْتَثْسُ فَمَا يُقْفَضُ يَأْتِيكََا

فَحَرَفِ الْمَدِّ الَّذِي قَبْلَ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهُ مِنْهُ. وقال^(٢):

خَلِيلِيَّ غُوجَا عَلِي رَسْمِ دَارٍ خَلَّتْ مِنْ سُلَيْمِي وَمِنْ مَائِي
فحركة ما قبل حرف اللين ليس منه. وقال:

صَفِيَّةُ قُومِي وَلَا تَغْجِزِي وَبَكِّي النِّسَاءَ عَلِي حَمَزِهِ^(٣)
فجعل مكان حرف اللين غيره. وقال:

لَقَدْ سَاءَنِي سَعْدٌ وَصَاحِبُ سَعْدٍ وَمَا طَلَبَانِي دُونَهَا بِغَرَامَةٍ
وَمَا كُلُّ مُوتٍ نَصَحَهُ بَلْبِيبٍ^(٤)

مخالف للبيت الأول، لأن حرف اللين فيه أطول من البيت الأول.

فإذا كانوا قد جعلوا مواضع حرف اللين غيره في هذه الأشياء التي ذكرنا؛ جاز أن يُجعل موضع حرف اللين غيره في هذه المواضع التي قرأت بها القراء، ولم يكن ذلك لحناً وإن كان الوجه الآخر أكثر في الاستعمال، ويقوي ذلك أن ما بين حرف اللين وغيره يسيراً، فلا يتفاوت ذلك من حيث كان الجميع في الوزن واحداً، ألا ترى أن الضاد وإن شغلت في خروجها مواضع لتفشيها واستطالتها بمنزلة النون التي تخرج من

(١) البيت من مجزوء المتقارب، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٣٨/٤ (بتر)، وتاج العروس ٩٦/١٠ (بتر).

(٢) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٣٨/٤ (بتر)، وتاج العروس ٩٥/١٠ (بتر).

(٣) البيت من المتقارب، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢١٦، وبلا نسبة في لسان العرب ٨٣/١٤ (بكا). ويروى «ولا تقدي» بدل «ولا تعجزي».

(٤) عجز بيت. صدره:-

وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصَحِهِ

البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٥، والحيوان ٦٠١/٥، وشرح أبيات سيبويه ٤٣٨/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٣٦، ولأبي الأسود أو لمودود العنبري في شرح شواهد المغني ص ٥٤٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٦٩/٦، والدرر ٢٦٦/٥، والكتاب ٤٤١/٤، ومغني اللبيب ص ١٩٨، وهمع الهوامع ٩٥/٢.

الخياشيم في الوزن، فكذلك ما بين حرف اللين الذي ليس ما قبله من جنسه، وبين سائر الحروف التي ليست بليّنة، يسيرٌ يُحْتَمَلُ ذلك ولا يتفاوت. ويقوي ذلك ما أنشده سيبويه:

كَأَنَّهُ بَعْدَ كَلَالِ الزَّاجِرِ وَمَسَّحِ مَرُّ عَقَابِ كَاسِرٍ^(١)
قال: قرأ حمزة وحده: ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زُبُورًا﴾^(٢) [النساء: ١٦٣] بضم الزاي حيث وقعت.

قال أبو علي: القول فيه على وجهين: أحدهما: أن يكون جمع زُبُرٍ فأوقع على المزبور اسم الزبر كقولهم: ضَرَبُ الأمير. ونسجُ اليمن، كما سُمِّي المكتوب الكتاب ثم جمع الزُبُرُ على زُبُور، وجمعه لوقوعه موقع الأسماء التي ليست بمصادر، كما جمع الكتاب على كتب لما استعمل استعمال الأسماء، فقالوا: زُبُورٌ. والآخر: أن يكون جمع زبوراً بحذف الزيادة على زُبُورٍ كما قالوا: ظريفٌ وظُرُوفٌ، وكِرْوَانٌ وكِرْوَانٌ^(٣)، وورشانٌ^(٤) وورشانٌ ونحو ذلك مما جمع بحذف الزيادة. ويدل على قوة هذا الوجه في القياس أن التكسير مثل التصغير، وقد اطردها الحذف في ترخيم التصغير نحو: أزهرٌ وزهيرٌ وحارثٌ، وحريثٌ، وثابتٌ، وثببت فالجمع مثله في القياس، وإن كان أقل منه في الاستعمال.

آخر الكلام في سورة النساء

(١) مرّ سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٤.

(٣) الكِرْوَانُ: طائر ويُدعى الحجل والقبيج وجمعه كِرْوَانٌ، صحت الواو فيه لثلاث يصير من مثال فَعْلَانِ في حال اعتلال اللام إلى مثال فَعَالٍ، والجمع كِرَاوِينُ، كما قالوا وراشين. (للتوسع انظر اللسان ١٥/٢٢٠) (كرا).

(٤) الوَرشَانُ: طائر شبه الحمامة، وجمعه ورشانٌ بكسر الواو وتسكين الراء، مثل كِرْوَانِ جمع كِرْوَانِ على غير قياس. (للتوسع انظر لسان العرب ٦/٣٧٢ مادة: ورش).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكر اختلافهم في سورة المائدة

اختلفوا في فتح النون وإسكانها من ﴿شَنَّانٌ﴾^(١) [المائدة: ٢].
فقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وابن كثير: ﴿شَنَّانٌ﴾ متحركة النون.
وقرأ ابن عامر: ﴿شَنَّانٌ﴾ ساكنة النون.
واختلف عن عاصم، فروى عنه أبو بكر ﴿شَنَّانٌ﴾ ساكنة النون، وروى عنه
حفص، ﴿شَنَّانٌ﴾ متحركة النون.

واختلف عن نافع أيضاً فروى عنه إسماعيل بن جعفر، والمسيبي والواقدي:
﴿شَنَّانٌ﴾ ساكنة النون. وروى عنه ابن جَمَّازٍ والأصمعي وورش وقالون: ﴿شَنَّانٌ﴾
متحركة النون.

قال أبو علي: تأويل ﴿لَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾: لَا يَكْسِبَنَّكُمْ أَنْ تَعْتَدُوا. فَيَجْرِمَنَّكُمْ: فعل متعدٍ
إلى مفعولين، كما أَنَّ يَكْسِبَنَّكُمْ كذلك. وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ فِي صِفَةِ عُقَابٍ:

جَرِيْمَةٌ نَاهِضٌ فِي رَأْسِ نَيْقٍ تَرَى لِعِظَامٍ مَا جَمَعَتْ صَلِيْبًا^(٢)
وقوله: «جريمة ناهض» يحتمل تقديرين: أحدهما: جريمة قوت ناهض أي:
كاسب قوته، وقد قالوا: ضاربٌ قِداح، وضريبٌ قِداح، وعارفٌ وعريفٌ. والآخَرُ: أن
لَا يُقَدَّرَ حَذَفَ الْمُضَافِ، وتضيفُ جَرِيْمَةٌ إِلَى نَاهِضٍ، والمعنى كاسبٌ ناهضٍ، كما

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٥.

(٢) البيت من الوافر، وهو لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٥٥، ولسان العرب ١/٥٢٨ (صلب)، ١٢/٩٢ (جرم)، والمخصص ٨/١٤٧، ومجمل اللغة ١/٤٢٥، وتاج العروس ٣/٢٠٤ (صلب)، (جرم)، وتهذيب اللغة ١١/٦٧، ١٢/١٩٦، والتنبيه والإيضاح ١/١٠٣، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٦٥، ومقاييس اللغة ١/٤٤٦، والمخصص ١٣/١١٧، وديوان الأدب ١/٣٩٩ جريمة بمعنى كاسية، وقال في التهذيب عن هذا البيت: قال يصف عقاباً تصيد فرخها الناهض ما تأكله من لحم طير أكلته، وبقي عظامه يسيل منها الودك. (اللسان ١٢/٩٢ (جرم)).

الناهض: فرخها. النيق: أرفع موضع في الجبل. الصليب: الودك. صلب العظام يصلبها صلباً واصطبلها: جمعها وطبخها واستخرج ودكها ليؤتدم به.

تقول: بديع كاسب مولاؤه، تريد: أنه يسعى له ويردّ عليه. فَجَرَمَ يستعمل في الكسب وما يَرُدُّ سعي الإنسان عليه. وأما أجرَمَ ففي اكتساب الإثم، قال جلّ وعزّ: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْفِقُونَ﴾ [السجدة: ٢٢]. وقال تعالى: ﴿فَعَلَىٰ إِجْرَامِي﴾ [هود: ٣٥] والتقدير: فعلي عقوبة إجرامي، أو إثم إجرامي، ومعنى: ﴿لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ﴾: لا تكتسبوا لبغض قوم عدواناً ولا تقترفوه. ومن فتح أن وقع النهي في اللفظ على الشنآن، والمعني بالنهي: المخاطبون، كما قالوا: لا أَرَيْتَكَ ههنا، ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا وَآثِمٌ مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]. وكذلك قوله: ﴿وَيَقْوَمُ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ﴾ [هود: ٨٩] ﴿فَأَنْ يُصِيبَكُمْ﴾ المفعول الثاني، وأسماء المخاطبين المفعول الأول، كما أن المفعول الأول في الآية الأخرى المخاطبون، والثاني قوله: ﴿أَنْ تَعْتَدُوا﴾ ولفظ النهي واقع على الشقاق والمعني بالنهي المخاطبون بها.

وقال أبو زيد: شَنَيْتُ الرجلَ أَشْنُوهُ شَنَاً، وشَنَاٰنَا، وشُنْأًا، ومَشْنَأَةً. إذا أَبْغَضْتَهُ. ويذهبُ سيبويه إلى أن ما كان من المصادر على فَعْلَانٍ لم يتعدَّ فَعْلُهُ قال: إلا أن يشدَّ شيءٌ نحو: شَنَيْتُهُ شَنَاٰنَا. ولا يجوزُ أن يكونَ شَنَيْتُهُ يرادُ به حرفُ الجرِّ والحذفُ، كما قال سيبويه في فَرَقْتُهُ، وحذرتُهُ إنَّ أَضْلَهُ حَذِرْتُ منه. وذلك أن اسم الفاعل منه جاء على فاعل نحو شانيءٍ و﴿إِنَّكَ شَانِيءٌ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣] وقال:

لشَانِيءِكَ الضَّرَاعَةُ وَالْكُلُولُ^(١)

فهذا يقوي أنه مثل: علم يعلم فهو عالمٌ، وشرب يشرب فهو شاربٌ، ونحو ذلك من المتعدي.

ومما يقوي ذلك: أن شَنَيْتُهُ في المعنى مثل أَبْغَضْتُ، فلما كان بمعناه عُدِي كما عُدِي أَبْغَضْتُ، كما أن الرفث لما كان بمعنى الإفضاء عُدِي بالجار كما عُدِي الإفضاء به. ومما يدلُّ على تَعَدِّيهِ ما حكاه أبو زيد في مصدره في الشنء والشنء، فالشنء مثل: الشتم، والشنء مثل الشغل.

وقال سيبويه: وقالوا: لَوَيْتُهُ حَقَّهُ لَيَانًا، على فَعْلَانٍ. فيجوز على هذا: أن يكون شَنَاٰنُ فيمن أسكن النون مصدرًا كَاللِّيَانِ، فيكون المعنى: لا يجرمنكم بَغْضُ قَوْمٍ، كما

(١) عجز بيت صدره:-

ألا قالت أمامة إذ رأتنني

البيت من الوافر، وهو لساعدة بن جوية في شرح أشعار الهذليين ص ١١٤٢، ولسان العرب ١١/٥٩١ (كلل).

الكلل: قفا السيف والسكين الذي ليس بحاد، وكلّ السيف والبصر وغيره من الشيء الحديد يكمل كلاً وكلة وكلالة وكلولة وكلولا وكلل فهو كليل وكل: لم يقطع.

كان التقديرُ فيمن فتح كذلك، وقال أبو زيد: رجلٌ شَنَّانٌ وامرأةٌ شَنَّانَةٌ، مصروفان. قال: وقد يقال: رجلٌ شَنَّانٌ بغير صرفٍ، ولأنك تقول: امرأةٌ شَنَّأى. أبو عبيدة: شَنَّانٌ قومٌ بغضاء قوم، وهي متحركة الحروف: مصدرٌ شَنَّتُ، وبعضهم يسكنُ النون الأولى، وأنشد للأحوص^(١):

وَمَا الْعَيْشُ إِلَّا مَا تَلَدْتُ وَتَشْتَهِي وَإِنْ لَمْ فِيهِ ذُو الشَّنَّانِ وَفَنَّدَا^(٢)
قال أبو عبيدة: وَشَنَّتُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مَعْنَاهُ: أَقْرَرْتُ وَبُوْتُ بِهِ، وَأَخْرَجْتَهُ وَأَنْشَدَ
لِلْعِجَاجِ:

زَلَّ بَثُو الْعَوَّامِ عَنِ آلِ الْحَكَمِ
وَشَنَّتُوا الْمُلْكَ لِمُلْكِ ذِي قَدَمِ^(٣)

وقال الفرزدق:

ولو كان هذا الأمرُ في جاهليَّةٍ شَنَّتَ به أو عَصَّ بالماءِ شارِبُهُ^(٤)
انتهى كلام أبي عبيدة. قال أبو علي وفي قوله: بعضُهُم يُسْكِنُ النون الأولى يَدُلُّ
على أَنَّ الشَّنَّانَ بِإِسْكَانِ النون مصدرٌ كما أَنَّ الشَّنَّانَ كذلك.

(١) الأحوص (توفي ١٠٥هـ = ٧٢٣م) عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري، من بني ضبيعة، شاعر هجاء، صافي الديباجة، من طبقة جميل ونصيب، كان معاصراً لجريير الفرزدق. وهو من سكان المدينة، وفد على الوليد بن عبد الملك فأكرمه الوليد، ثم بلغه عنه ما ساء من سيرته فرده إلى المدينة وأمر بجلده، فجلد، ونفي إلى «دهلك» فبقي بها إلى ما بعد وفاة عمر بن عبد العزيز وأطلقه يزيد بن عبد الملك. فقدم دمشق فمات فيها. لقب بالأحوص لضيق في مؤخر عينيه. له ديوان شعر. الأعلام ١١٦/٤، والأغاني ٤٠/٤ - ٥٨، وشرح الشواهد ٢٦٠، والشعر والشعراء ٢٠٤، وخزانة الأدب للبغدادي ٢٣٢/١، والموشح ٢٣١.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأحوص في ديوانه ص ٩٩، ولسان العرب ١٠١/١ (شنا)، ٢٤٣/١٣ (شئن) ومجمل اللغة ١٥٠/٣، وطبقات فحول الشعراء ص ٦٦٤، والشعر والشعراء ص ٥٢٦، وتاج العروس ٢٨٥/١ (شنا، شئن)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٣/٢١٧، وتهذيب اللغة ١١/٤٢١.

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه ١٧٣/١، ولسان العرب ١٠٣/١ (شنا)، وتاج العروس ١/٢٩٠ (شنا) وتهذيب اللغة ١١/٤٢٢.

يروى لِمُلْكٍ وَلِمُلْكٍ، فَمَنْ رَوَاهُ لِمُلْكٍ فَوَجَّهَ شَنَّتُوا أَبْغَضُوا هَذَا الْمُلْكَ لِذَلِكَ الْمُلْكِ، وَمَنْ رَوَاهُ لِمُلْكٍ فَالْأَجْوَدُ شَنَّتُوا أَيْ تَبَرَّؤُوا بِهِ إِلَيْهِ. وَمَعْنَى الرَّجْزِ أَيْ خَرَجُوا مِنْ عِنْدِهِمْ. وَقَدْ مَنَزَلَتْ وَرَفَعَتْ.

(٤) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٩٤/١، وفي لسان العرب ١٠٣/١ (شنا):

- ولو كان في دَيْنِ سِوَى ذَا شَنَّتُمْ لِنَا حَقَّنَا أَوْ عَصَّ بِالْمَاءِ شَارِبُهُ
البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٤٥/١، ولسان العرب ١٠٣/١ (شنا)، وتهذيب اللغة ١١/٤٢٢، وتاج العروس ١/٢٩٠ (شنا)، وديوان الأدب ٤/٢١٨، وبلا نسبة في مجمل اللغة ٣/١٧٨.

فَأَمَّا الشَّنَانُ عَلَى فَعْلَانٍ، فَإِنَّ فَعْلَانَ قَدْ جَاءَ مَصْدَرًا وَجَاءَ وَصْفًا، وَهُمَا جَمِيعًا قَلِيلَانِ. فَمِمَّا جَاءَ فِيهِ فَعْلَانٌ مَصْدَرًا مَا حَكَاهُ سَبِيوِيهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: لَوَيْتُهُ حَقَهُ لَيَانًا، فَيَجُوزُ عَلَى قِيَاسِ هَذَا، وَإِنْ لَمْ يَكْثُرْ أَنْ يَكُونَ شَّنَانًا مِثْلَهُ، فِي أَنَّهُ مَصْدَرٌ عَلَى أَنْ فِي قَوْلِ أَبِي عُبَيْدَةَ ذَلَالَةٌ عَلَى أَنْ شَّنَانُ الْمُسْكَنِ الْعَيْنِ مَصْدَرٌ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا عَلَى فَعْلَانٍ، وَفَعْلَانٌ أَيْضًا فِي الْوَصْفِ لَيْسَ بِالكَثِيرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فَعْلَى، فَمِمَّا جَاءَ مِنْ فَعْلَانِ صَفَةً لَا فَعْلَى لَهُ مَا حَكَاهُ سَبِيوِيهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: خَمَصَانٌ، وَحَكَى غَيْرُهُ نَدْمَانٌ قَالَ:

وَنَدْمَانٍ يَزِيدُ الْكَأْسَ طَيْبًا^(١)

وَأُنشِدُ أَبُو زَيْدٍ مَا ظَاهَرَهُ أَنْ يَكُونَ فَعْلَانٌ فِيهِ صَفَةٌ، وَهُوَ:

لَمَا اسْتَمَرَّ بِهَا شَيْحَانٌ مُبْتَجِحٌ بِالْبَيْنِ عَنكَ بِهَا يَزَاكَ شَنَانًا^(٢)
وَيَقْرُبُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ شَنَانٍ فِي أَنَّهُ فَعْلَانٌ، وَإِنْ كَانَ شَنَانٌ لَهُ مُؤَنَّثٌ هُوَ شَنَائِي.
فِيمَا حَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ، وَلَيْسَ لِشَيْحَانٍ.

فَإِنْ قُلْتُ: فَلَمْ لَا يَكُونَ شَاخٌ يَشِيخُ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ فَعْلَانٌ لَهُ مُؤَنَّثٌ عَلَى فَعْلَى، كَمَا أَنَّ عَامَّ يَعِيْمُ، وَعَيْمَانٌ كَذَلِكَ. فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مِثْلَهُ، أَلَا تَرَى أَنْ يَقُولَ: إِنَّ قَوْلَهُمْ فِي مَصْدَرِهِ: عَيْمَةٌ، وَلِحَاقِ عِلْمَةِ التَّأْنِيثِ بِهِ صَارَ بَدَلًا مِنْ تَحْرِيكِ الْعَيْنِ، فَجَاءَ فِيهِ فَعْلَانٌ وَفَعْلَى، كَمَا جَاءَ فِيهَا كَانَ مَصْدَرُهُ عَلَى فَعَلٍ، نَحْوُ: الْعَطَشِ، فَمَنْ ثُمَّ جَاءَ: غَزَتْ تَغَارُ غَيْرَةً وَغَيْرَانٌ وَغَيْرِي، وَجَزَتْ تَحَارُ حَيْرَةً وَحَيْرَانٌ وَحَيْرِي، وَلَيْسَ شَيْحَانٌ كَذَلِكَ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ:

... وَشَايَحَتْ قَبْلَ الْيَوْمِ إِنَّكَ شَيْخٌ^(٣)

(١) صدر بيت. عجزه:-

سَقِيْتُ إِذَا تَفَوَّرَتِ النُّجُومُ

البيت من الوافر، وهو للبرج بن مسهر (أو الجلاس) في الأغاني ١٢/١٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٧٢، وشرح شواهد المغني ٢٨٠/١، ولسان العرب ٢٤٣/١٠ (عرق)، ٥٧٢/١٢ (ندم) والمؤتلف والمختلف ص ٦٢، وبلا نسبة في الصحابي في فقه اللغة ص ١٤١، ٢٢٠، ومغني اللبيب ٩٥/١.

(٢) يُرَوَى «ثم بدل» البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ١١٠/٩، ولسان العرب ٢/٢ ٤٠٦ (بجح)، ٥٠١ (شيوخ)، ٢٩٣/١٤ (رأى)، والمحتسب ١٢٩/١، ونوادير أبي زيد ص ١٨٤ الشائخ: الغيور، وكذلك الشيحان لحذره على حُرْمِهِ. البجح: الفرح.

(٣) عجز بيت. صدره:-

بَدَّرْتُ إِلَى أَوْلَاهُمْ فَسَبَقْتَهُمْ

البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٤٩، ولسان العرب ٢/٥٠٠ (شيوخ)، والتبنيه والإيضاح ٢٥٠/١، وأساس البلاغة ص ٢٤٥ (شيوخ)، وتاج العروس ٥١٢/٦ (شيوخ)، =

وفاعل في أكثر الأمر يجيء فيما كان على فَعَلَ نحو: ضَارَبَ وَضَرَبَ، وجاء في الحديث: «أَعْرَضَ وَأَشَاحَ»^(١). فأما تركُ صرفِ شَيْحَانَ في البيت مع أنه لا فَعَلَى له. فإنه يجوز أن يكون اسماً علماً، ويجوز أن يكون على قولٍ مَنْ يجيز تركُ صرفِ م ينصرفُ في الشعرِ.

فأما الشَّنَانُ فَإِنَّ فَعْلَانًا يجيء على ضربين: أحدهما: اسمٌ، والآخِرُ: وصفٌ. والاسمُ على ضربين؛ أحدهما أن يكون مصدرًا، كالتَّقْرَانِ^(٢)، والتَّغْرَانِ^(٣)، والعَلْيَانِ، والتَّقْيَانِ^(٤)، والطَّوْفَانِ، والتَّعْبَانِ^(٥)، والعَلْيَانِ^(٦)، وعمامة ذلك يكون معناه: التحركُ، والتقلبُ، فالشَّنَانُ على ما جاءت عليه هذه المصادرُ. والاسمُ الذي ليس بمصدرٍ نحو: الوَرَشَانِ والعَلْجَانِ^(٧). وأما مجيء فَعْلَانٌ وصفًا فنحو: الرَّفْيَانِ^(٨) والقَطْوَانِ^(٩)، والصَّمِيَانِ^(١٠)، ومن ذلك ما حكاه

- = وبلا نسبة في لسان العرب ٥٠١/٢ (شبح)، ومقاييس اللغة ٢٣٣/٣، وديوان الأدب ٣٢٣/٣، وتهذيب اللغة ١٤٨/٥، وتاج العروس ٥١٥/٦ (شبح).
- شايع الرجل: جدٌ في الأمر. وشايع: قاتل. والشيحان: الطويل الحسن الطول.
- (١) نص الحديث «اتقوا النار ولو بشق تمرة، فمن لم يجد فيكلمة طيبة» و«أعرض وأشاح» قطعة منه أي قال الحديث ثم أعرض وأشاح.
- أخرجه البخاري في (الصحيح ١٢٦/٢، ٢٤/٤، ٨/٨، ١٤٠، ١٤٤، ١٨١/٩)، ومسلم في صحيحه (الزكاة ٦٨) والهيثمي في (مجمع الزوائد ٣/١٠٥ و١٠٦)، وابن أبي شيبة في (المصنف ٣/١١٠)، وابن حجر في (فتح الباري ١٠/٤٤٨، ١٢/١١، ٤٠٠ و٤١٧).
- (٢) التَّقْرُ والتَّقْرَانُ: كالوثبان صُعداً في مكان واحد، نقر الظبي ولم يخصص ابن سيده شيئاً بل قال: تَقَرَّ يَتَقَرُّ وَيَتَقَرُّ تَقَرًّا وَتَقْرَانًا وَتَقْرَازًا، وَتَقَرَّ: وَثَبَ صُعداً، وَقَدْ غَلَبَ عَلَى الطَّائِرِ المَعْتَادِ الوَثْبُ كَالغَرَابِ والعصفور. (لسان العرب ٤١٩/٥ مادة: نقر).
- (٣) النفران: نَفَرَ عليه، نَفَرًا، وَنَفَرَ يَنْفَرُ نَفْرَانًا وَتَنْفَرُ: غلى وغضب، وقيل: هو الذي يغلي جوفه من الغيظ، ورجل نَفِيرٍ، وامرأة نَفِرة: غيرى. (لسان العرب ٢٢٣/٥ مادة: نفر).
- (٤) النفيان: نفيان السيل: ما فاض من مجتمعه كأنه يجتمع في الأنهار الإخاذاث ثم يفيض إذا مלאها، فذلك نفيانه. (لسان العرب ٣٣٦/١٥ مادة: نفي).
- (٥) الثعبان: نَعَبَ الغراب وغيره، يَنْعَبُ وَيَنْعَبُ نَعْبًا وَنَعْبِيًّا وَنُعَابًا، وَتَنْعَابًا، وَتَعْبَانًا: صاح وصوت، وهو صوته؛ وقيل: مدُّ عنقه وحرك رأسه في صياحه. (لسان العرب ١/٧٦٤ نعب).
- (٦) الغثيان: حُبث النفس. غثت نفسه تغثي غَثِيًا وَغَثِيَانًا وَغَثَيْتَ غَثِيًا: جاشت وخبثت قال بعضهم: هو تحلبُ الفم فربما كان منه القيء وهو الغثيان. (لسان العرب ١٥/١١٦ (غثا)).
- (٧) العَلْجَانُ: نبت وقيل: شجر أخضر مظلم الخضرة، وليس فيه ورق وإنما هو قضبان كالإنسان القاعد، ومنبته السهل ولا تأكله الإبل إلا مضطرة. (لسان العرب ٢/٣٢٧ مادة: عالج) وقيل: شجر يشبه العَلْنَدِي.
- (٨) الرَّفْيَانُ: شدة هبوب الريح، والريح تزفي الغبار والسحاب وكل شيء إذا رفعت وطردته على وجه الأرض كما تزفي الأمواج السفينة. (لسان العرب ١٤/٣٥٦ مادة: زفي).
- (٩) القَطْوَانُ: الذي يقارب المشي من كل شيء وقيل: القَطْوُ: مقاربة الخطو مع النشاط، يقال فيه: قَطَا في مشيته يقطو، واقطوطى مثله، فهو قَطْوَانٌ وقطوطى. (لسان العرب ١٥/١٩٠ مادة: قطا).
- (١٠) الصميان من الرجال: الشديد المحتك السن، والشجاع الصادق الحَمَلَة، والجمع صميان، وقيل: =

أبو زيد من قولهم: إن عَدُوَكَ لَرَضَمَانٌ، أي: ثقيلٌ؛ إذا ثقل عَدُوُّه مثلَ عدوِّ الشيخ الكبير. وقال أبو زيد أيضاً: يقال: كبشُ آلٍ، مثل: عالٍ، وأليانٌ، وكباشٌ أليٍّ، مثل: عمي، ونعجةٌ أليانةٌ. وأليانانٍ، وألياناتٍ، وكَبَشُ أليانٍ، وكباشٌ ألياناتٍ، مثل: أتانٍ قَطْوَانِيَّةٍ، وحمارٍ قَطْوَانٍ: إذا لم يكن سهلاً السير، وقَطْوَانَتَانِ وقَطْوَانَاتٍ قال: وهو من قولك قَطَا يَقْطُو قَطْواً وقُطُوّاً، إذا قاربَ بين خطوه، فإن قلت: كيف لا يكون نحو رَضَمَانٍ وَصَمِيَانٍ، مصادر وليست بصفاتٍ، وإن كان قد جرى على الموصوفِ كما أنَّ عدلاً ورضى كذلك؟ فالذي يدل على أنَّ هذه الأسماء صفاتٌ وليست بمصادرٍ مجيئها في نحو: كَبَشُ^(١) أليانٍ، فلا يخلو هذا من أن يكون وصفاً أو مصدرأ، فلا يجوز أن يكون مصدرأ لأنَّ مصادر نحو: نعجةٌ ألياءٌ، لا يخلو من أن يكون من نحو: الحمرةُ والصفرةُ، أو الصَّلَعُ والفَطَسُ، ولم يجيء منه شيءٌ على فَعْلَانٍ فيما علمنا. ويقوي ذلك ما حكاه أبو زيد في أليانٍ من التانيثِ والتثنيةِ والجمع، وهذا إنَّما يكون في الصفاتِ، ولا يكاد يجيء ذلك في المصادر. وما حُكِيَ من تَأْنِيثِ زُورٍ وَعَدْلٍ ليس بالشائعِ، فأما ما أنشده أبو عبيدةً من قول الأحوص:

وإن عابَ فيه ذو السَّنَانِ وَقُنْدَا^(٢)

فيحتمل أمرين: أحدهما أن يكون على التخفيف القياسي كقولك في تخفيف: مَلَانٌ وظَمَانٌ: ظمانٌ وملانٌ، تحذفها وتلقي حركتها على ما قبلها، والآخر أن يكون على حذفِ الهمزة التي هي لامٌ، كما حُذِفَتْ من السَّوَاية التي أصلها سَوَائِيَّةٌ، مثلُ الكراهيةِ، وكما يذهب إليه أبو الحسن في أشياء: أنَّه جمعُ شيءٍ، على أفعلاء، كما قيل: سمحٌ وسُمَحَاءٌ، فحذفت الهمزة التي هي لامٌ فأما الأظهر في قوله: ذو السنانِ، فإن يكون مصدرأ كالأليانِ، ألا ترى أنه قد أضيف إليه ذو، فلا يكون من أجل ذلك وصفاً، فإن قلت: قد جاء ﴿ذو﴾ في مواضع غير معتدِّ بها كقول الشماخ^(٣):

وَأذْمَجَ دَمَجَ ذِي شَطْنٍ بَدِيْعٍ^(٤)

= الجريء على المعاصي. ورجل صميان: جريء شجاع. والصميان بالتحريك: التلفت والوثب. ورجل صَمِيَانٍ إذا كان ذا ثوبٍ على الناس. (لسان العرب ٤٦٩/١٤ مادة: صما).

(١) انظر لسان العرب ٤٢/١٤ مادة: ألا.

(٢) مرٌّ سابقاً.

(٣) انظر ترجمته في الأعلام ٣/١٧٥، وفي الإصابات ٣٩١٣، والأغاني ٨/٩٧، وخزانة البغدادي ١/٥٢٦ ومعجم المطبوعات ١١٤١، ورغبة الأمل ٢/٩٤ و١٦٢.

(٤) عجز بيت. صدره:-

أَطَارَ عَقِيْقُهُ عَنْهُ نُسَالاً

البيت من الوافر، وهو للشماخ في ديوانه ص ٢٣٣، ولسان العرب ٧/٨ (بدع)، ١٠/٢٥٩ (عقق) =

فإن حملة على الوجه الأول أقرب عندنا. وأمّا ما حكاه أبو زيد من قولهم: كبش آل، على مثال: فاعل، فشاؤ، وكان القياس أن يكون أليى على أفعل، مثل: أعمى. فأما ما حكاه من قولهم: كباش أليى فيجوز أن يكون الجمع وقع على القياس الذي كان يجب في الكلمة كأحمر وخمر، ويجوز أن يكون كبش^(١) وعيط^(٢). ومن قال: شنآن وشنأى وقد حكاهما أبو زيد مثل عطشان وعطشى، وحرآن وحرأى، فشئت على هذا غير متعد، كما أن عطش كذلك، لأن هذا المصدر في أكثر الأمر ينبغي أن يكون الشنء أو الشنء مثل الشنوع وقد حكاه أبو زيد. ومصدر هذا الذي لا يتعدى ينبغي أن يكون الشنآن، مثل الغليان والطوفان لأن هذا هو المصدر في أكثر الأمر، ويجوز أن يكون الشنآن بتسكين العين مثل اللين، ومن زعم أن فعلاً إذا أسكنت عينه لم يك مصدرًا، فقد أخطأ، لأن أبا زيد قد حكى في عيمان أيمان أن بني تميم تنصب اللام فتقول: لويته حقه لئاناً بنصب اللام. ومن قال:

شئت العقر عقر بني شليل^(٣) و: لسانك الصراعة والكول^(٤)

﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣] كان شئت على قوله متعدياً، وليس كالوجه الأول، ولكن جعله في التقدير مثل شربت ولقيمت، ومثل هذا أنه جاء الفعل منه على ضربين من التعدي. وغير التعدي قولهم: جزل السنأم يجزل، وقالوا: جزلته. قال:

منع الأخبطل أن يسامي قومنا شرف أجب و غارب مجزول^(٥)

= وتهذيب اللغة ٥٦١/١، ٢٤١/٢، وتاج العروس ٣٠٧/٢٠ (بدع)، (عق).
 العقيقة: الشعر الذي يكون على رأس الصبي حين يولد.

النسال: نسل الصوف والشعر والريش ينسل نسولاً وأنسل: سقط وتقطع.

أدمج الحبل إذا أحكم فتله. الشطن: الحبل، وقيل: الحبل الطويل الشديد القتل يستقى به وتشد به الخيل.

(١) البزل: (ج) البازل: بزل البعير يبزل بزولاً فطر نابه أي انشق، فهو بازل، ذكراً كان أو أنثى وذلك في السنة التاسعة، قال: وربما في السنة الثامنة. (لسان العرب ٥٢/١١ مادة: بزل).

(٢) العيط: طول العنق. رجل أعيط وامرأة عيطاء: طويلة العنق، قيل: العيطاء: الطويلة العنق في اعتدال وناقة عيطاء كذلك، والذكر أعيط، والجمع عيط. (لسان العرب ٣٥٧/٧ مادة: عيط).

(٣) صدر بيت. عجزه:-

إذا هبت لبقاربها الرياح

البيت من الوافر، وهو لمالك بن الحارث الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢٣٩/١، ولسان العرب ١/

١٣٢ (قرأ)، وبلا نسبة في لسان العرب ٥٩٩/٤ (عقر)، والمحتسب ٢٨٢/٢. باللسان ٥٩٩/٤

«كرهت» بدل «شئت» العقر: موضع بعينه.

(٤) مر سابقاً.

(٥) يروى «عزنا» بدل «قومنا».

فهذا يدلُّ على جَزَلْتُهُ. ومن ذلك: الْقَضْمُ والقَصْمُ، فالقَصْمُ مصدرُ قَصَمَ. وفي التنزيل: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرِيْبٍ﴾ [الأنبياء: ١١] وقال الأعشى:

وَمَبْسِمَهَا عَنْ شَتِيْتِ النَّبَا تٍ غَيْرِ أَكْسٍ وَلَا مُنْقَصِمٍ^(١)
وقال آخر:

عَجِبْتُ هُنَيْدَةً أَنْ رَأَتْ ذَا رُتَّةٍ وَفَمَا بِهِ قَصْمٌ وَجِلْدًا أَسْوَدًا^(٢)
فهذا مصدرُ قَصِمَ الذي لا يتعدى، ومن ذلك قولهم: عَجِيَّ وهو عَجٍ.
وأشدنا علي بن سليمان:

عداني أن أوزرك أن بهمي عجيا كألها إلا قليلا^(٣)
فعجيا كأنه جمع عَجِيَّ مثل: طَبَّ وطبيب، ومَذِلٌّ^(٤) ومَذِيلٍ وقال:

.....فماتع جوه إلا عفاة أو فواق^(٥)

= البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ص ٩٥، ولسان العرب ١١/١١٠ (جزل)، وتهذيب اللغة ١٠/١١٤، ويلا نسبة في لسان العرب ٩/١٧١ (شرف)، وتاج العروس ٢٣/٩٣ (شرف)، وتهذيب اللغة ١١/٣٤١ وفيه «مجدول» مكان «مجزول».

الجزل: أن يقطع القتب غارب البعير، وقد جزله يجزله جزلاً وأجزله، وقيل: الجزل أن يصيب الغارب دَبْرَةً فيخرج منه عظم ويُشدُّ فيطمئن موضعه.

(١) الكَسَسُ: أن يقصر الحنك الأعلى عن الأسفل، والكسس أيضاً: قَصَرَ الأسنان وصغرها، وقيل: هو خروج الأسنان السفلى مع الحنك الأسفل وتقاوعس الحنك الأعلى. كَسَّ يَكْسُ كَسًّا وهو أكسُ وامرأة كساء. (اللسان ٦/١٩٦ مادة: كسس).

(٢) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/٢١١:

- هزئت زنيبة أن رأَت بي رتةً وفما به قَصْمٌ وجلداً أسودا
البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في أساس البلاغة ص ١٥٣ (رتت)، ٣٧٠ (قضم) والرواية في «قضم» محرّفة وهي:

- قالت بثينة إذ رأَت ذا رتةٍ وفما به قضمٌ وجلدٌ أسود
الرتة: عَجَلَةٌ في الكلام، وقلة أناة، وقيل: هو أن يقلب اللام ياء، وقد رتَّ رتةً وهو أرت.

القَصْمُ: انصداع في السن، وقيل: تثلم وتكسر في أطراف الأسنان وتقلل واسوداد.
القضم: كسر الشيء الشديد حتى يبين. ورجل أقضم الثنية إذا كان منكسرها من النصف بين القضم.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٠٤٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٦٦، ولسان العرب ١٢/٥٦ (بهم)، ١٥/٢٩ (عجا)، ٤٢ (عدا)، وتاج العروس (بهم)، (عجا).

البهْمُ: صغار المعز. عداني: شغلني. العجايا: (ج) العجي: الفصيل تموت أمه فيرضعه صاحبه بلبن غيرها ويقوم عليه، وكذلك البهْمَةُ وقال نعلب: هو الذي يُغذِّي بغير لبن، والأنثى عجية وقيل: الذكر والأنثى جميعاً بغير هاء.

(٤) المَذَلُّ: الضجر والقلق، مَذِلٌ مَذَلًا فهو مَذِلٌ، والأنثى مَذِلَةٌ. (لسان العرب ١١/٦٢١ (مذل)).

(٥) تمام البيت:

= مُشْفَقًا قَلْبُهَا عَلَيْهِ فَمَا تَعُ جُوهَ إِلا عَفَاةً أَوْ فَوَاقٍ =

ومن ذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم: غَضَفَ الكلبُ أذنه أشدَّ الغضفانِ، وقال الشاعر:

غَضَفًا طواها أمس كلابي^(١)

فهذا يدل على غَضِفَ يَغْضِفُ. ومن ذلك قولهم: طَوِيَ يَطْوِي فهو طَيَّانٌ. وقالوا: طَوَيْتُهُ أَطْوِيهِ طَيًّا. وقال:

فقمم إلى حَرْفِ طواها بِطَيِّهِ بها كلُّ لَمَاعٍ بعيدِ المساوِفِ^(٢)
وقال:

.....طواها أمس كلابي

وقال:

بات الحويرث والكلابُ تَشْمُهُ وَعَدَا بأحدب كالهِلالِ من الطَّوى
ومن قال: شَنَّانٌ وشَنَائِي، فشنتتُ على هذا ينبغي أن لا يتعدى، فأما من قال:
شَنَّانٌ وامرأةٌ شَنَّانَةٌ، فالفعل المتعدي إنَّما هو من هذا دون الأول، وكلاهما قد حكاه أبو
زيد. ونظير هذا في أنه اشتق منه فعلٌ متعدٍ وآخرٌ غير متعدٍ: ما حكاه أبو إسحاق من
أنَّهم يقولون: جَزَلَ السنامُ يَجْزُلُ جزلاً: إذا فسَدَ وجَزَلْتُهُ أَجْزَلُهُ: إذا قطعته، فاشتق منه
المتعدي وغير المتعدي، وأنشد أبو زيد فيما جاء فيه فَعَلَانٌ وصفاً:

وَقَبْلَكَ مَا هَابَ الرَّجَالُ ظُلَامَتِي وَقَفَّأْتُ عَيْنَ الْأَشْوَسِ الْأَبْيَانَ^(٣)

= البيت من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٦١، ولسان العرب ٢٥٣/٩ (عفف)، ٢٩/١٥ (عجا)، ٣٥/١٥ (عدا) وتهذيب اللغة ١١٥/١، ٤٤/٣، وكتاب العين ١٨٣/٢، ومقاييس اللغة ٣١٤، ٢٤٢، وجمهرة اللغة ص ١٥٥، وتاج العروس ١٧٤/٢٤ (عفف، عجا، عدا)، وبلا نسبة في ديوان الأدب ٨٧/٣. ويروى البيت أيضاً:

- وتعادي عنه النهار فماتع - ججوه إلا غففاوة أو فواق

تعادي أي تباعد. وتعجوه: تغذوه. والفواق: اجتماع الدرة.

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ٥١٨/١، وبلا نسبة في المخصص ٨٥/١.

غضفت الأذن غضفاً وهي غضفاء: طالت واسترخت وتكسرت، وقيل: أقبلت على الوجه وقيل: أدبرت إلى الرأس وانكسر طرفها، وقيل: هي التي تتثنى أطرافها على باطنها، وهي في الكلاب إقبال الأذن على الفقا. وكتب أغضف وكتاب غضف، وقد غَضِفَ إذا صار مسترخي الأذن. (اللسان ٢٦٧/٩ غضف).

(٢) الحَرْفُ من الإبل: النجبية الماضية التي أنضتها الأسفار، شبهت بحرف السين في مضائنها ونجائنها ودقَّتْها، وقيل: هي الضامرة الصلبة، شبهت بحرف الجبل في شدتها وصلابتها. (اللسان ٤٢/٩ حرف) ألمع البلد: كثر كلوه.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي المجشر الجاهلي في لسان العرب ٤/١٤ (أبي)، وتاج العروس (أبي) وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٠٣٠.

أبي الشيء يأباه إباءً وإباءةً: كرهه.

الأشوس: الرافع رأسه تكبراً.

وأشده غيره:

هل أَعْدُونَ يوماً وَأَمْرِي مُجْمَعٌ
وتحت رَحْلِي زَفِيَانٌ مَنِيْلَعٌ^(١)

فحجة من قرأ ﴿شَنَانٌ﴾ أنه مصدرٌ، والمصدرُ يكثر على فَعْلَانٍ نحو: النزوان^(٢) والغثيان والتَّفِيَانِ والشَنَانِ يقارب الغليان، فجاء على وزنه لمقاربتة له في المعنى. ومن حجة ابن عامر في إسكان النون أنه مصدر وقد جاء المصدر على فَعْلَانٍ في غير هذا وذلك قولك: لويته ذَيْتُهُ لَيَانًا وقال:

وما العيشُ إلا مَا تَلَدْتُ وَتَشْتَهِي وَإِنْ لَمْ فِيهِ ذُو الشَّنَانِ وَفَقْدًا^(٣)
فهذا مخفف من الهمزة على قياس الجمهور، والأكثر الشَنَانِ، ألا ترى أنه حذف الهمزة وألقى حركتها على الساكن الذي قبلها والمعنى فيه البغضاء. فإذا كان كذلك فالمعنى في القراءتين واحد وإن اختلف اللفظان والمعنى. ومن زعم أن إسكان النون لحن؛ لم يكن قوله مستقيماً، لأنه يجوز أن يكون مصدرًا كالليان، وأن يكون وصفًا كاللثيان، حكى ذلك أبو زيد. ولا ينبغي أن يُحمل البيت على حذف الهمزة على غير قياس كقوله:

يأبَا المغيرة رُبَّ أَمْرٍ مُغْضَلٍ فَرَجَّئُهُ بِالتَّكْرَمِني وَالدَّهْمَا^(٤)
وقال آخر:

إِنْ لَمْ أَقَاتِلْ فَالْبِسُونِي بِرِقْعَا

لأنك تجد له مذهبا في الشائع المستقيم والمعنى: لا يجرمكم بغض قوم. أي: بغضكم قوماً لصدِّهم إياكم، ومن أجل صدِّهم إياكم أن تعتدوا، فأضيف المصدرُ إلى

(١) قبله:

- يا ليت شعري والمُنَى لا تنفع

الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٢٦٣، وأما المي المرتضى ١/٥٥٩، والخصائص ٢/١٣٦، والدرر ٤/٢٠، وشرح شواهد المغني ٢/٨١١، ولسان العرب ٨/٥٧ (جمع)، ١٤/٣٥٧ (رمي)، ومغني اللبيب ٢/٣٨٨، ونوادر أبي زيد ص ١٣٣، ومعجم الهوامع ١/٢٤٧، وتاج العروس ٢٠/٤٦٤ (جمع) وتهذيب اللغة ١/٣٩٦.

جمع أمره وأجمعه وأجمع عليه: عزم عليه كأنه جمع نفسه له، والأمر مجمع الميلى: الناقة الخفيفة السريعة.

(٢) التَّزْوَان: التَّقَلَّتْ والسُّورَةُ. (لسان العرب ١٥/٣٢٠ مادة: نزا).

(٣) مرَّ سابقاً.

(٤) البيت من الكامل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ملحق ديوانه ص ٣٧٨، والمقرب ٢/٢٠٠، والمتمع في التصريف ٢/٦٢٠، وبلا نسبة في خزنة الأدب ١٠/٣٤١، ووصف المباني ص ٤٤.

المفعول به وحُذِفَ الفاعلُ، كقوله تعالى: ﴿مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] و﴿سُؤَالِ نَجِيكَ﴾ [ص: ٢٤] ونحو ذلك مما أضيف المصدرُ فيه إلى المفعول به، وحُذِفَ الفاعل في المعنى من اللفظ، وفي التفسير فيما زعموا: لا يحملنكم بغض قوم، فعلى هذا يُحْمَلُ الشَّنَانُ فيمن حَرَكَ أو أسكن. أما من أسكن فلأن هذا البناء قد جاء في الصفات، نحو غَضَبَانِ وَسُكْرَانِ، وحكى أبو زيد:

رجل شَنَّانٌ وامرأة شَنَّأى فَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى هَذَا دُونَ الْمَصْدَرِ فَقَدْ أَقَمْتَ الصِّفَةَ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ وَإِنَّمَا الْمَعْنَى عَلَى الْمَصْدَرِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى: لَا يَحْمِلُنْكُمْ بَغْضَ قَوْمٍ عَلَى أَنْ تَعْتَدُوا فَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الصِّفَةِ كَانَ التَّقْدِيرُ لَا يَحْمِلُنْكُمْ بَغِيضَ قَوْمٍ، وَالْمَعْنَى عَلَى الْأَوَّلِ.

وَأَمَّا مِنْ حَرَكَ فَقَالَ: الشَّنَانُ فَإِنَّ هَذَا الْبِنَاءَ فِي الْمَصَادِرِ الَّتِي مَعْنَاهَا التَّقَلُّبُ وَالتَّرْغِزُ كَثِيرٌ، وَالصِّفَةُ دُونُهُ فِي الْكثْرَةِ، فَإِذَا كَثُرَ فِي الِاسْتِعْمَالِ وَاسْتَقَامَ فِي الْمَعْنَى، وَعَضَدَهُ التَّفْسِيرُ، لَمْ يَكُنْ عَنْهُ مَذْهَبٌ إِلَى مَا لَمْ تَجْتَمِعْ فِيهِ هَذِهِ الْخِلَالُ. وَاخْتَلَفُوا فِي فَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِهَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ صَدُّوكُمْ﴾^(١) [المائدة: ٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿إِنْ صَدُّوكُمْ﴾ بالكسر.

وقرأ الباقر: ﴿أَنْ صَدُّوكُمْ﴾ بالفتح.

قال أبو علي: حَجَّةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو فِي كَسْرِهَا الْهَمْزَةُ أَنَّهَا جَعَلَا ﴿إِنْ﴾ لِلْجَزَاءِ، فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ صَحَّ الْجَزَاءُ هُنَا وَالصَّدُّ ماضٍ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ مَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ صَدَّهِمُ الْمُسْلِمِينَ عَنِ الْبَيْتِ فِي الْحُدَيْبِيَّةِ^(٢)، وَالْجَزَاءُ إِنَّمَا يَكُونُ بِمَا لَمْ يَأْتِ، فَأَمَّا مَا كَانَ ماضياً فَلَا يَكُونُ فِيهِ الْجَزَاءُ. فَالْقَوْلُ فِيهِ: إِنْ الْماضِي قَدْ يَقَعُ فِي الْجَزَاءِ وَلَيْسَ عَلَى أَنَّ الْمَرادَ بِالْماضِي الْجَزَاءُ، وَلَكِنَّ الْمَرادَ أَنَّ مَا كَانَ مِثْلَ هَذَا الْفِعْلِ فِيكُونُ الْلفظُ عَلَى مَا ماضٍ، وَالْمَعْنَى عَلَى مِثْلِهِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِنْ وَقَعُ مِثْلُ هَذَا الْفِعْلِ يَقَعُ مِنْكُمْ كَذَا، وَعَلَى هَذَا حَمَلَ الْخَلِيلُ وَسَيُوبِيهِ قَوْلَ الْفَرَزْدَقِ:

أَتَغَضَّبُ إِنْ أَدْنَا قَتِيْبَةَ حُرَّتَا جِهَاراً، وَلَمْ تَغَضَّبْ لِقَتْلِ ابْنِ حَازِمِ^(٣)
وعلى ذلك قول الشاعر:

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدُنِي لثِيْمَةً وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقَرِّي بِهِ بُدًّا^(٤)

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات ص ٨٥.

(٢) الحُدَيْبِيَّة: بئر قرب مكة.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣١١/٢، والأزهية ص ٧٣، وخزانة الأدب ٢٠/٤، ٢٠/٩، ٧٨، ٨٠، ٨١، والدرر ٥٨/٤، وشرح شواهد المغني ٨٦/١، والكتاب ١٦١/٣، ومراتب النحويين ص ٣٦، وبلا نسية في أمالي ابن الحاجب ٢١٨/١، والجنى الداني ص ٢٢٤، وجواهر الأدب ص ٢٠٤، ومغني اللبيب ٢٦/١، وهمع الهوامع ١٩/٢.

(٤) البيت لزائدة بن صمعة يعرض فيه بزوجه وكانت أمها سرية في مغني اللبيب ص ٤٠.

فانتفاء الولادة أمرٌ ماضٍ، وقد جعله جزاءً، والجزاء إنَّما يكون بالمستقبل، فكأنَّ المعنى: إن تَنَسَّبَ لا تجدني مولوداً لثيمة، وجواب ﴿إِنْ﴾ قد أغنى عنه ما تقدّم من قوله: ﴿ولا يجرمنكم﴾، المعنى: إن صدّكم قوم عن المسجد الحرام فلا تكسبوا عدواناً.

وأما قول من فتح فبيّن لا مؤونة فيه، وهو أنّه مفعولٌ له التقدير: ولا يجرمنكم شأن قوم لأنّ صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا. فإن الثانية في موضع نصبٍ لأنّه المفعول الثاني والأول منصوبٌ لأنّه مفعول له.

واختلفوا في نصب اللام وخفضها من قوله تعالى: ﴿وَأَرْجِلِكُمْ﴾^(١) [المائدة: ٦].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة: ﴿وَأَرْجِلِكُمْ﴾ خفضاً.

وقرأ نافع وابن عامر والكسائي: ﴿وَأَرْجِلِكُمْ﴾ نصباً.

وروى أبو بكر عن عاصم: ﴿وَأَرْجِلِكُمْ﴾ خفضاً، وحفص عن عاصم ﴿وَأَرْجِلِكُمْ﴾ نصباً.

قال أبو علي: الحجّة لمن جرّ فقال: ﴿وَأَرْجِلِكُمْ﴾ أنه وجد في الكلام عاملين: أحدهما: الغسل، والآخر: الباء الجارة. ووجه العاملين إذا اجتمعا في التنزيل أن تحمل على الأقرب منهما دون الأبعد، وذلك نحو قوله: ﴿وَأَنْتُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾^(٢) [الجن: ٧] ونحو قوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلْبَةِ﴾ [النساء: ١٧٦] ونحو قوله: ﴿هَآؤُمْ آفْرَةٌ وَأَكْبَبَةٌ﴾ [الحاقة: ١٩] وقوله: ﴿قَالَ مَا تَوَدُّ أَنْ يُفْرَغَ عَلَيْكَ قَطْرًا﴾^(٣) [الكهف: ٩٦] فلما رأى العاملين إذا اجتمعا حُيِلَ الكلام على أقربهما إلى المعمول، حمل في هذه الآية أيضاً على أقربهما، وهو الباء دون قوله: ﴿فَاغْسِلُوا﴾ وكان ذلك الموضوع واجباً، لما قام من الدلالة على أنّ المراد بالمسح الغسل.

وقيام الدلالة من وجهين:

أما أحدهما فإن من لا نتهمه روى لنا عن أبي زيد أنه قال: المسح خفيف الغسل، قالوا: تمسّحت للصلاة، فحمل المسح على أنه غَسَلٌ. ويقوي ذلك أن أبا عبيدة ذهب في قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالْسُوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣] إلى أنه الضرب.

وحكى التّوّزي عنه أنّه قال: قالوا مسحَ علاوته بالسيف إذا ضربه، فكأنّ المسح في الآية غَسَلٌ خفيفٌ، كما أنّ الضرب كذلك، ليس في واحدٍ منهما متابعةً ولا موالةً.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٥.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٦٢.

(٣) انظر تلخيص العبارات ص ١١٧.

فإن قلت: فإنَّ المستحبَّ أن يغسل ثلاثاً؛ قيل: ذلك الستة والاستحباب، وإنَّما جاءت الآية بالمفروض دون المسنون، فهذا وجه.

والوجه الآخر: أنَّ التحديد والتوقيت إنَّما جاء في المغسول ولم يَجِبْ في الممسوح، فلما وقع التحديد مع المسح، عَلِمَ أنه في حكم الغسل لموافقته الغسل في التحديد. فإن قلت: فقد يجوز أن يكونَ على المسح، ألا ترى أنَّك تقول: مررتُ بزيد وعمراً فتحملُهُ على موضع الجار والمجرور، فحملُهُ على المسح قد ثبت وجاز، جرزت اللام أو نصبته؟ قيل: ليس الحملُ على الموضع في هذا النحو في الكسرة كالحملِ على اللفظ.

وجه من نصبَ فقال: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ أنه حمل ذلك على الغسل دون المسح، لأنَّ العمل من فقهاء الأصمصار فيما علمتُ على الغسل دون المسح. وروي أنَّ النبي ﷺ رأى قوماً وقد توضَّؤوا وأعقابهم تلوح، فقال عليه السلام: «ويل للعراقيب من النار»^(١) وهذا أجدر أن يكون في المسح منه في الغسل، لأن إفاضة الماء لا يكاد يكون غير عام للعضو.

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله تعالى: ﴿قَسِيَّةٌ﴾^(٢) [المائدة: ١٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامرٍ ﴿قَسِيَّةٌ﴾ بألفٍ.

وقرأ حمزة والكسائي ﴿قَسِيَّةٌ﴾ بغير ألفٍ.

قال أبو علي: حجة من قرأ: قاسية على فاعلة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٧٤] وقوله تعالى: ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦] وقال: ﴿قَوْلٌ لِلْقَسِيَّةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٢].

ومن قرأ: ﴿قَسِيَّةٌ﴾ على فعيلة: أنه قد يجيء فاعلٌ وفعيلٌ، مثل: شاهدٍ وشهيدٍ، وعالمٍ وعليمٍ، وعارفٍ وعريفٍ، والقسوة كأنه خلاف اللين والرقة. وقد وصف الله عزَّ وجلَّ قلوب المؤمنين باللين فقال: ﴿ثُمَّ تَلَيْنُ جُلُودَهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣]

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (الطهارة ٢٩)، وابن ماجه في (السنن ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤)، وأحمد بن حنبل في (المسند ٤٧١/٢، ٣٦٩/٣، ٣٩٣، ٤٠/٦)، والبيهقي في (السنن الكبرى ٦٩/١)، والطبراني في (المعجم الكبير ٣٤٨/٨)، وابن أبي شيبة في (المصنف ٢٦/١، ٢٧)، وأبو عوانة في (المسند ١/١، ٢٣٠، ٢٥٠، ٢٥٢)، والبغدادى في (موضع أوهام الجمع والتفريق ٢٩٣/١)، وابن عبد البر في (الاستذكار ١٧٧/١)، والربيع بن حبيب في (المسند ٢٣/١)، وأبو حنيفة في (جامع مسانيد ٢٧)، والمتقي الهندي في (كنز العمال ٢٦٨٢٧)، وأبو نعيم في (حلية الأولياء ٢٥/٩)، وابن أبي حاتم الرازي في (علل الحديث ١٤٨)، وابن عدي في (الكامل في الضعفاء ٨٢٣/٢، ٢٤٥١).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٥.

فالقسوة كأنها خلاف ذلك، وقال تعالى: ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الحديد: ١٦] أي: كثيرٌ ممن قست قلوبهم فاسقون. فهذا يوجب أن ممن قسا قلبه من ليس بفاسق.

فأما قول الشاعر:

ما زُوْدُونِي غَيْرَ سَخِقِ عِمَامَةٍ وخمسٍ مئِي منها قَسِيٍّ وزائِفٍ^(١)
فإن القَسِيَّ أَحْسَبُهُ مُعَرَّبًا، وإذا كان مُعَرَّبًا لم يكن من القَسِيِّ العربي، ألا ترى أن قابوس وإبليس وجالوت وطالوت، ونحو ذلك من الأسماء الأعجمية التي من ألفاظها عربي لا تكون مشتقة من باب القبس والإبلاس، يدل على ذلك منهم الصرف، فأما قوله:

فإن يَْقْدِرْ عَلَيْكَ أَبُو قَبَيْسٍ^(٢)

فليس صرفه للضرورة، ولكن رَحْمَهُ ترخيم التحقير، فردّه إلى الأصل، فصار مثل نوحٍ ولوطٍ، وهذا النحو مصروفٌ في كل قولٍ، فكذلك أبو قبيسٍ. وأنشد أبو عبيدة:

وقد قَسَوْتُ وَقَسَا لِدَاتِي

فكأن معنى هذا: فارقني لين الشباب ولدونته.

واختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَأَخْشَوْنَ وَلَا تَشْتَرُوا﴾ [المائدة: ٤٤].

فقرأ ابن كثير وعاصمٌ وحمزةُ وابن عامرٍ والكسائي، بغير ياء في وصل ولا وقف. وقرأ أبو عمرو بياءٍ في الوصل.

واختلف عن نافع فروى ابن جَمَّازٍ وإسماعيل بن جعفرٍ بالياء في الوصل وروى المسيبي وقالون وورش بغير ياءٍ في وصل ولا وقف.

قال أبو علي: القول في ذلك: إن الإثبات حسنٌ والحذف حسنٌ، وذلك أن الفواصل في أنها أواخر الآي مثل القوافي في أنها أواخر البيوت، فكما أن من القوافي

(١) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٠/٥ رواية البيت:

- فكانت سراويل وجردٌ خميصَةٌ وخمسٍ مئِي منها قسِيٍّ وزائِفٍ

البيت من الطويل، وهو لمززد بن ضرار في ديوانه ص ٥٣، وإصلاح المنطق ص ٣٠٠، ولسان العرب ١٤٣/٩ (زيف)، ١٥٣/١٠ (سحق)، ١٨١/١٥ (قسا)، ٢٧٠/١٥ (مأى)، وتاج العروس (قسا)، مأى، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١١٤، وجمهرة اللغة ص ٨٢٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٦٤.

(٢) صدر بيت. عجزه:

- يحطُّ بك المعيشة في هوانٍ

البيت في لسان العرب ١٦٨/٦ مادة: قيس. وهو للنابغة يخاطب يزيد بن الصعق. أبو قابوس: كنية النعمان بن المنذر بن امرئ القيس بن عمرو بن عدي اللخمي ملك العرب، وجعله النابغة أبا قبيس للضرورة فصغره تصغير الترخيم. (اللسان ١٦٨/٦ قيس)).

ما لا يكون إلا محذوفاً منه، ومخالفاً لغيره؛ كذلك الفواصل. وكما أن من القوافي ما يكون فيه الحذف والإتمام جميعاً، كذلك تكونُ الفواصل. فمما لا يكون من القوافي إلا ما قد حُذِفَ منه هذه الياء وحذِفَ منها غيرُ هذه الياء قولُ الأعشى:

فَهَلْ يَنْفَعُنِي ارْتِيَادِي الْبَلَا دَمِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَن
وَمِنْ شَانِيءٍ كَاسِفٍ وَجْهُهُ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرُنْ^(١)

فهذا لا يكون إلا محذوفاً منه، ألا ترى أن هذا الضرب لا يخلو من أن يكون: فعولن، أو فعول، أو فَعَلْ، ولا يجوزُ تحريك الياء في شيء من ذلك، فعلى هذا يكون من الفواصل ما يكون مُلَزَماً الحذف، وأما ما يجوز فيه الحذف والإتمام فقولُه:

وَهُمْ وَرَدُوا الْجِفَارَ عَلَى تَمِيمٍ وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمِ عَكَاظٍ إِنَّ^(٢)

فهذا فعولن قد حذفه، ويجوز أن يتم فيقول: إني. وقد أجرى قوم القوافي مجرى غيرها من الكلام فقالوا:

أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعَتَابَ^(٣)

واسأل بمصقلة البكري ما فَعَلْ^(٤).

فعلى هذا القياس يجوز أن تجري الفواصل مثل غير الفواصل ولا تُغَيَّرَ بحذفٍ ولا غيره كما فعل ذلك بالقوافي.

وإنما فعلوا ذلك بالقوافي لأن اقتضاء الوزن للمحذوف وتمامه به يجعلانه في حكم المثبت في اللفظ، فصار هذا يسوِّغ الحذف فيه إذ قد حُذِفَ مما لا يقتضيه الوزن، فصار

(١) يروى «يمعني» بدل «ينفعني».

البيتان من المتقارب، وهما للأعشى في ديوانه ص ٦٥، ٦٩، والكتاب ١٨٧/٤، الأول منهما مع نسبه إلى الأعشى في الدرر ١٥١/٥، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٦/٢، وشرح المفصل ٤٠/٩، ٨٦، والمقاصد النحوية ٣٢٤/٤، والمحتسب ٣٤٩/١، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٤٩٥/٢، وهمع الهوامع ٧٨/٢، والثاني منهما مع نسبه إلى الأعشى في شرح أبيات سيبويه ٣٤٧/٢، وشرح المفصل ٨٣/٩.

(٢) يروى «إن» بدل «إن».

البيت من الوافر، وهو للنايعة الذبياني في ديوانه ص ١٢٧، وسمط اللالكلي ص ٦٧٨، وشرح أبيات سيبويه ٣٣٥/٢، والكتاب ١٨٦/٤، ولسان العرب ٢٥٩/١٣ (ضمن)، والمقرب ٣٣/٢ ونوادر أبي زيد ص ٢٠٩.

عكاظ: سوق للعرب كانوا يتعاكظون فيها. سميت عكاظاً لأن العرب كانت تجتمع فيها فيعكظ بعضهم بعضاً بالمفاخرة أي يدعك. وهي بقرب مكة.

الجفار: موضع، وقيل: هو ماء لبني تميم.

(٣) صدر بيت لجري مرّ سابقاً.

(٤) عجز بيت للأخطل مرّ سابقاً.

المحذوف منه في حكم المثبت، مع أنّ الوزن لا يقتضيه، وذلك نحو قوله:

إرهنن بنيك عنهم أرهنن بني^(١)

فيا المتكلم التي تُزاد في بني في حكم المثبت، يدلُّ على ذلك حذف النون من الجميع، كما تحذف مع إثبات الياء في بني، وإن كان الوزن لا يقتضيه، ألا ترى: أنّ: أرهنن بني: مستفعلن، وإنّما خصّ القوافي والفواصل بالحذف في أكثر الأمر، لأنّها مما يوقف عليها، والوقف موضع تغيير فجعل التغيير فيه الحذف، كما جعل التغيير فيه الإبدال وتخفيف التضعيف، ونحو ذلك مما يلحق الوقف من التغيير. وقال بعض من يضبط القراءة: لم يذكر أحمد بن موسى كيف يقف أبو عمرو قال: وهو يقف. ﴿واخشون﴾ بغير ياء ويصل ياء.

اختلفوا في ضمّ الحاء وإسكانها من قوله تعالى: ﴿السُّحَّتْ﴾^(٢) [المائدة: ٦٢ و ٦٣].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: ﴿السُّحَّتْ﴾ مضمومة الحاء مثقلة.

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحزمة: ﴿السُّحَّتْ﴾ ساكنة الحاء خفيفة.

وروى العباس بن الفضل عن خارجة بن مُصعب عن نافع: ﴿أَكَلُونَ لِلْسُّحَّتِ﴾

[المائدة: ٤٢] بفتح السين وجزم الحاء.

قال أبو عبيدة: السُّحَّتْ: أكل ما لا يحل. يقال: سَحَتَهُ وأسَحَتَهُ: إذا استأصله،

وفي التنزيل: ﴿فَيَسْحَتُكُمْ بِعَدَابٍ﴾ [طه: ٦١] أي: نستأصلكم به، ومن أسَحَتَ قول

الفرزدق:

إلّا مُسْحَتًا أو مُجَلَّف^(٣)

والسُّحَّتْ والسُّحَّتْ لغتان، ويستمر التخفيف والتثقيب في هذا النحو، وهما اسم

الشيء المسحوت، وليس بالمصدر. فأما من قرأ: ﴿أَكَالُونَ لِلْسُّحَّتِ﴾ [المائدة: ٤٢]

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٣/١٨٨ (رهن).

أراد أرهن أنا بني كما فعلت أنت، وزعم ابن جني أن هذا الشعر جاهلي.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٥.

(٣) قطعة من بيت تمامه:

- وعرضُ زمانٍ يا ابن مروانٍ لم يدع من المالِ إلّا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ

البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/٢٦، وجمهرة أشعار العرب ص ٨٨٠، وجمهرة اللغة

ص ٣٨٦، ١٢٥٩، وخرزانه الأدب ١/٢٣٧، ٨/٥٤٣، والخصائص ١/٩٩، ولسان العرب ٢/٤١

(سحت)، ٩/٣١ (جلف)، ٨/٣٨٢ (ودع)، وبلا نسبة في الإنصاف ١/١٨٨، وجمهرة اللغة

ص ٤٨٧، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٩، وشرح المفصل ١/٣١، ١٠/١٠٣، والمحتسب ١/

فالسُّخْتُ مصدر سَخَتْ، وأوقع اسمَ المصدر على المسحوتِ كما أوقع الضرب على المضروب في قولهم: هذا الدرهمُ ضربُ الأمير. والصيد على المصيد في قوله: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ﴾ [المائدة: ٩٥] والسُّخْتُ أعم من الربا، وهؤلاء قد وصفوا بأكل الربا. في قوله: ﴿وَأَخَذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ﴾ [النساء: ١٦١] إِلَّا أَنَّ السَّحْتَ أعم من الربا نحو ما أخذوا فيه من كتمانهم ما أنزلَ عليه وتحريفهم إياه ونحو ذلك لأنه يشمل الربا وغيره. واختلفوا في الرفع والنصب من قوله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾^(١) إلى قوله: ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأَذُنَ بِالْأَذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ﴾ [المائدة: ٤٥] ينصبون ذلك كله، ويرفعون: ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥].

كان نافعٌ وعاصمٌ وحمزةٌ ينصبون ذلك كله. ورُوي عن الواقدي عن نافع: ﴿وَالْجُرُوحُ﴾ رفعاً.

وقرأ الكسائي: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ نصباً، ورفع ما بعد ذلك كله.

قال أبو علي: حجةٌ من نصب ﴿العَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ وما بعده: أنه عطف ذلك على أن، فجعلَ الواو للإشراك في نصب أن، ولم يقطع الكلام مما قبله، كما فعل ذلك من رفع. فأما من رفع بعد النصب فقال: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ فحجته أنه يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون الواو عاطفة جملةً على جملةٍ وليست للاشتراك في العامل كما كان كذلك في قولٍ من نصب، ولكنها عطفت جملةً على جملة، كما تعطف المفرد على المفرد.

والوجه الثاني: أنه حملَ الكلام على المعنى، لأنه إذا قال: ﴿وَكَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] فمعنى الحديث: قلنا لهم: النفسُ بالنفس، فحمل ﴿العَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ على هذا كما أنه لما كان المعنى في قوله: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَايٍ مِنْ مَعِينٍ﴾ [الصفافات: ٤٥] يُمنحون كأساً من معين؛ حَمَلَ حوراً عيناً على ذلك، كأنه: يُمنحون كأساً، ويمنحون حوراً عيناً، وكما أنَّ معنى الحديث في قوله:

فَلَمْ يَجِدَا إِلَّا مُنَاخَ مَطِيَّةٍ^(٢)

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٥.

(٢) صدر بيت عجزه:

أَنَّ هُنَاكَ مَنَاخَ مَطِيَّةٍ، حَمَلَ قَوْلَهُ:

وَسُمِّرُ ظَمَاءً

على معنى الحديث، كَأَنَّهُ قَالَ: ثَمَّ مَنَاخُ مَطِيَّةٍ وَسُمِّرُ ظَمَاءً وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ:

وَمُشَجَّجٌ أَمَا سَوَاءٌ قَدَالِهِ فَبَدَا وَغَيْرَ سَارَهُ الْمَغْرَاءُ^(١)
لَمَا كَانَ الْمَعْنَى فِي:

بَادَتْ وَغَيْرَ آيَهُنَّ مَعَ الْبَلَى إِلَّا رَوَاكِدُ^(٢)

بِهَا رَوَاكِدُ، حَمَلَ مُشَجَّجاً عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: هُنَاكَ رَوَاكِدُ وَمُشَجَّجٌ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ وَجْهَ الْآيَةِ. وَمِثْلُ هَذَا مِنَ الْحَمَلِ عَلَى الْمَعْنَى كَثِيرٌ فِي التَّنْزِيلِ وَغَيْرِهِ.

وَالْوَجْهَ الثَّلَاثُ: أَنَّ يَكُونُ عَطْفُ قَوْلِهِ ﴿وَالْعَيْنُ﴾ عَلَى الذِّكْرِ الْمَرْفُوعِ فِي الظَّرْفِ الَّذِي هُوَ الْخَبْرُ وَإِنْ لَمْ يَزُكَدْ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ بِالضَّمِيرِ الْمَنْفَصِلِ كَمَا أَكَّدَ فِي نَحْوِ: ﴿إِنَّهُ يَرْبِكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾ [الأعراف: ٢٧] أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] فَلَمْ يَزُكَدْ بِالْمَنْفَصِلِ، كَمَا أَكَّدَ فِي الْآيَةِ الْآخِرِ. فَإِنْ قُلْتَ: فَإِنَّ ﴿لَا﴾ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا آبَاؤُنَا﴾ عَوْضٌ مِنَ التَّأَكِيدِ، لِأَنَّ الْكَلَامَ قَدْ طَالَ بِهَا، كَمَا طَالَ فِي نَحْوِ: حَضَرَ الْقَاضِي الْيَوْمَ امْرَأَةٌ؛ قِيلَ: هَذَا إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ عَوْضاً إِذَا وَقَعَ قَبْلَ حَرْفِ الْعَطْفِ لِيَكُونَ عَوْضاً مِنَ الضَّمِيرِ الْمَنْفَصِلِ الَّذِي كَانَ يَقَعُ قَبْلَ حَرْفِ الْعَطْفِ، فَأَمَّا إِذَا وَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ

= والبيت الذي يليه:

- ومفحصها عنها الحصى بجرانها ومثنى نواج لم يخنهن مفصل
و«سمر ظماء» قطعة من البيت:

وَسُمِّرُ ظَمَاءٌ وَاتْرَتَهُنَّ بَعْدَمَا مَضَتْ هَجْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ذُبُلُ
الآبيات من الطويل، وهي لكعب بن زهير في ديوانه ص ٧١، وشرح أبيات سيبويه ٨٤/١، ٨٥،
والكتاب ١٧٣/١.

(١) يُرَوَى «وغيّب» بدل «وغير». البيت مع ما بعده من الكامل، وهما للشماخ بن ضرار في ملحق ديوانه ص ٤٢٧ - ٤٢٨، وأساس البلاغة ص ٤٣٣ (معز)، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٦/١، والذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٨٤٠، ١٨٤١، وبلا نسيبة في أساس البلاغة ص ٢٢٩ (شجج)، تاج العروس ٥٦/٦ (شجج)، وخزانة الأدب ١٤٧/٥، والكتاب ١٧٣/١، ١٧٤، ولسان العرب ٣٠٤/٢ (شجج).

(٢) تمام البيت:

بَادَتْ وَغَيْرَ آيَهُنَّ مَعَ الْبَلَى إِلَّا رَوَاكِدُ جَمْرَهُنَّ هَبَاءً

المشجج: الورد لشعته، صفة غالبية. القذال: جماع مؤخر الرأس من الإنسان والفرس فوق فأس القفا، والجمع أفذلة وقذل. ويقال: مَعَقَدُ الْعِذَارِ مِنْ رَأْسِ الْفَرَسِ خَلْفَ النَّاصِيَةِ.

الْمَغْرَاءُ: الْأَرْضُ الْحَزْنَةُ الْغَلِيظَةُ ذَاتِ الْحِجَارَةِ، وَالْجَمْعُ الْمُعْرُ.

بَادَ بَيِّدًا وَيُبُودًا وَيَبَادًا: ذَهَبَ وَانْقَطَعَ. وَ- بَيِّدًا: هَلَكَ فَهُوَ بَائِدٌ.

الرَوَاكِدُ: رَكَدَ الْمَاءُ أَوْ الرِّيحُ رَكَوْدًا: سَكَنَ وَهَدَأَ.

لم يَسُدَّ ذلك المسدَّ. ألا ترى أنك لو قلت: حضر امرأة اليوم القاضي، لم يغن طول الكلام في غير هذا الموضع الذي كان ينبغي أن يقع فيه التعويض.

فأمَّا قوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ فمن رفعه بقطعها عما قبله فإنه يحتمل هذه الوجوه الثلاثة التي ذكرناها في قول من رفع: ﴿وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ﴾.

ويجوز أن يستأنف: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ ليس على أنه مما كتب عليهم في التوراة، ولكن على استئناف إيجاب وابتداء شريعة في ذلك، ويُقَوَّى أنه من المكتوب عليهم في التوراة نصب من نصبه، فقال: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾.

قال: وكلهم ثقل ﴿الْأُذُنُ﴾^(١) إلا نافعاً فإنه خففها في كل القرآن.

القول في ذلك إنهما لغتان، كما أن السُحْتَّ والسُحْتَّ لغتان، وقد تقدّم القول في ذلك. قال أبو زيد: يقال: رجلٌ أذُنٌ وَيَقَنَّ، وهما واحد، وهو الذي لا يسمع بشيء إلا أيقن به، وقد ذكرنا ذلك في سورة التوبة أيضاً.

واختلفوا في إسكان اللام والميم، وكسر اللام وفتح الميم في قوله تعالى: ﴿وَلِيَحْكُرُوا أَهْلَ الْإِنجِيلِ﴾^(٢) [المائدة: ٤٧].

فقرأ حمزة وحده: ﴿وَلِيَحْكُرُوا أَهْلَ الْإِنجِيلِ﴾ بكسر اللام وفتح الميم.

وقرأ الباقون بإسكان اللام وجزم الميم.

قال أبو علي: حجة حمزة في قراءته: ﴿وَلِيَحْكُرُوا أَهْلَ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ [المائدة: ٤٧] أنه جعل اللام متعلقة بقوله: ﴿وَمَا آتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ﴾ [المائدة: ٤٦] لأن إتياء الإنجيل إنزال ذلك عليه، فصار بمنزلة قوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبْنَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥] فكأن المعنى: آتيناه الإنجيل ليحكم، كما قال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ لِتَحْكُمَ﴾ فالحكمان جميعاً حكمان لله تعالى، وإن كان أحدهما حكماً بما أنزله الله، والآخر حكماً بما أراه الله، فكلاهما حكم الله.

وأما حجة من قرأ: ﴿وَلِيَحْكُمُوا أَهْلَ الْإِنجِيلِ﴾ فهي نحو قوله: ﴿وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ فكما أمر عليه السلام - بالحكم بما أنزل الله كذلك أمروا هم بالحكم بما أنزل الله في الإنجيل.

قال: وكلهم قرأ: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾^(٣) [المائدة: ٥٠] بالياء إلا ابن عامر فإنه قرأ: ﴿تَبْغُونَ﴾ بالتاء.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٥.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٥.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٥.

قال أبو علي: من قرأ بالياء فلائن قَبْلَهُ غِيْبَةٌ لقوله: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٩].

والتاء على قوله: قل لهم: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ تَبْنُونَ﴾ والياء أكثر في القراءة، زعموا، وهي أَوْجَهُ لِمَجْرَى الكلام على ظاهره، واستقامته عليه من غير تقدير إضمار، ونحو هذا الإضمار لا ينكر لكثرتة وإن كان الأول أظهر.

واختلفوا في إدخال الواو وإخراجها والرفع والنصب في قوله جل وعز: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المائدة: ٥٣].

فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ نصباً. وروى علي بن نصر عن أبي عمرو أنه قرأ بالنصب والرفع: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ نصباً ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ رفعاً. وقرأ عاصمٌ وحمزةٌ والكسائي: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ رفعاً.

وقرأ ابن كثير ونافعٌ وابن عامرٍ: ﴿يَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ بغير واو في أولها ورفع اللام، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة ومكة واللام ﴿من يقول﴾ مضمومة^(١).

قال أبو علي: إن قُلْتَ: كيف قرأ أبو عمرو: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ولا يجوز عسى الله أن يقول الذين آمنوا؛ فالقول في ذلك إنَّه يحتمل أمرين غير ما ذكرت، أحدهما: أن يحمله على المعنى لأنه إذا قال: ﴿فَمَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢] فكأنه قد قال: عسى أن يأتي الله بالفتح، ويقول الذين آمنوا. كما أنه إذا قال: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ﴾ [المنافقون: ١٠] فكأنه قد قال: أَصْدَقَ وَأَكْنَ، ألا ترى أنه يستقيم أن يقع في موضع قوله: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ﴾: هَلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ أَصْدَقَ، لأنَّ هَلَاً لِلتَّخْضِيزِ، فكأنه قال: أَخَّرْنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ أَصْدَقَ، كما تقول: أعطني أَكْرَمَكَ، فلما وقع قوله: ﴿فَأَصْدَقَ﴾ موضع قوله: أَصْدَقَ حُجِلَ ﴿أَكْنَ﴾ على الجزم الذي كان يجوز في الفعل لو وقع موقع الفاء والفعل الذي بعده، كما أن قوله:

أَتَى سَلَكَتَ فَإِنِّي لَكَ كَاشِحٌ وَعَلَى انْتِقَاصِكَ فِي الْحَيَاةِ وَأَزْدَدُ^(٢)

حَمَلٌ أَزْدَدَ فِيهِ عَلَى الْجَزْمِ الَّذِي كَانَ يَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ جَزَاءٌ، فَكَذَلِكَ حُجِلَ: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ على ما كان يجوز وقوعه بعد عسى من أن، ألا ترى أنَّ جَوَازَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَمَسَاغَةُ كَجَوَازِ الْآخِرِ وَقَدْ جَاءَ التَّنْزِيلُ بِهِمَا قَالَ عَزَّ

(١) انظر السبعة لابن مجاهد ٢٤٥، والتيسير للداني ص ٩٩، وتلخيص العبارات ص ٨٥.

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٥٦/١٤ (أيا) وفيه «أيًا فصلت» بدل «أنى سلكت»، وتهذيب اللغة ٦٥٣/١٥.

وجلّ: ﴿وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] ﴿وَعَسَىٰ اللَّهُ أَنْ يَكْفَّ بِأَسِّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ٨٤] فلما كان مجازهما واحداً؛ صرت إذا ذكرت أحدهما فكأنك ذكرت الآخر، فجاز الحملُ عليه.

ووجه آخر وهو أنه إذا قال: ﴿فَعَسَىٰ اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢] جاز أن يبدل ﴿أَنْ يَأْتِيَ﴾ من اسم الله كما أبدلت أن من الضمير في قوله: ﴿وَمَا أَسْنِينُهُ إِلَّا السَّيْطَانُ أَنْ أَذْكَرُ﴾ [الكهف: ٦٣] وإذا أبدلت منه حَمَلْتَ النصبَ في: ﴿ويقول﴾ على ذلك، كأنك قلت: عسى أن يأتي الله بالفتح، ويقول الذين آمنوا.

فأما من رفع، فحجّته أن يجعل الواو لعطف جملة على جملة، ولا يجعلها عاطفة على مفرد، ويبدل على قوة الرفع قول من حذف الواو فقال: ﴿يقول الذين آمنوا﴾.

وأما إسقاط الواو وإثباتها من قوله: ﴿ويقول الذين آمنوا﴾ فالقول فيه إن حذفها في المساغ والحسن كإثباتها. فأما الحذف فلأن في الجملة المعطوفة ذكراً من المعطوف عليها، وذلك أن من وصف بقوله: ﴿يَسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَحْشَىٰ أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ﴾ إلى قوله: ﴿تُدِيرُونَ﴾ [المائدة: ٥٢] هم الذين قال فيهم الذين آمنوا: ﴿أَهْلَؤَلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتِ أَعْمَالُهُمْ﴾ [المائدة: ٥٣] فلما صار في كل واحدة من الجملتين ذكر من الأخرى حسن عطفها بالواو وبغير الواو، كما أن قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كُذِّبُوا وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كُذِّبُوا﴾ [الكهف: ٢٢] لما كان في كل واحدة من الجملتين ذكر مما تقدّم، اكتفي بذلك عن الواو، لأنها بالذكر وملابسة بعضها ببعض به ترتبط إحداها بالأخرى كما ترتبط بحرف العطف، وعلى هذا قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٩] ولو أدخلت الواو فقليل: وهم فيها خالدون؛ كان حسناً، ويبدلك على حسن دخول الواو قوله: ﴿ويقولون سبعة وثامنهم كذبوا﴾ [الكهف: ٢٢] فقد تبين لك بمجيء التنزيل بالأمرين أن هذا الموضع أيضاً مثل ما جاء التنزيل به في غير هذا الموضع.

واختلفوا في إظهار الدال وإدغامها من قوله جلّ وعزّ: ﴿مَنْ رِيَدَ مِنْكُمْ عَن دِينِهِ﴾ (١) [المائدة: ٥٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمره والكسائي بإدغام الدال الأولى في الآخرة.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٥.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿من يَزْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ بإظهار الدالين وجزم الآخرة. حجة من أظهرهما ولم يدغم: أن الحرف المدغم لا يكون إلا ساكناً، ولا يمكن الإدغام في الحرف الذي يدغم حتى يسكن، لأن اللسان يرتفع عن المدغم فيه ارتفاعاً واحدة، فإذا لم يسكن لم يرتفع اللسان ارتفاعاً واحدة، فإذا لم يرتفع كذلك لم يمكن الإدغام فإذا كان كذلك لم يسغ الإدغام في الساكن، لأن المدغم إذا كان ساكناً، والمدغم فيه كذلك، التقى ساكنان، والتقاء الساكنين في الوصل في هذا النحو ليس من كلامهم، فأظهر الحرف الأول وحركته، وأسكن الحرف الثاني من المثليين، وهذه لغة أهل الحجاز فلم يلتق الساكنان.

وحجة من أدغم أنه لما أسكن الحرف الأول من المثليين ليدغمه في الثاني وكان الثاني ساكناً، وقد أسكن الأول للإدغام حرك المدغم فيه لالتقاء الساكنين على اختلاف في التحريك، وهذه لغة بني تميم. وإنما حرك بنو تميم ذلك لتشبيههم إياه بالمعرب، وذلك أن المعرب قد اتفقوا على إدغامه، فلما وجدوا ما ليس بمعرب مشابهاً للمعرب في تعاور الحركات عليه كتعاورها على المعرب، جعلوه بمنزلة المعرب فأدغموا كما أدغموا المعرب، وهذا من فعلهم يدل على صحة ما ذهب إليه سيبويه من تشبيه حركة الإعراب بحركة البناء في التخفيف نحو:

.. أشرب غير مستحقب^(١)

ألا ترى أنهم شبهوا حركة البناء بحركة الإعراب في إدغامهم في الساكن المحرك بغير حركة الإعراب، فكما شبهوا حركة البناء بحركة الإعراب، كذلك شبهوا حركة الإعراب بحركة البناء في نحو:

أشرب غير مستحقب

وليس ذلك بأبعد من تشبيههم أفكل بأذهب، وقد جاء التنزيل بالأمرين جميعاً قال جل وعز: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ﴾ [النساء: ١١٥] وقال: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأنفال: ١٣].

واختلفوا في نصب الراء وخفضها من قوله تعالى: ﴿وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ﴾^(٢) [المائدة: ٥٧].

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحزمة: ﴿والكفار﴾ نصباً.

وقرأ أبو عمرو والكسائي: ﴿والكفار﴾ خفضاً، وروى حسين الجعفي عن أبي عمرو ﴿والكفار﴾ بالنصب.

(١) مر سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٥.

حجة من قرأ بالجر فقال: ﴿والكفار﴾ أنه حمل الكلام على أقرب العاملين وقد تقدم أن لغة التنزيل الحمل على أقرب العاملين، فحمل على عامل الجر من حيث كان أقرب إلى المجرور من عامل النصب، وحسن الحمل على الجر، لأن فِرَقَ الكفار الثلاث: المشرك، والمنافق، والكتابي الذي لم يسلم، قد كان منهم الجزء فساغ لذلك أن يكون ﴿الكفار﴾ مجروراً وتفسيراً للموصول، وموضحاً له، فالدليل على استهزاء المشركين قوله: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الحجر: ٩٥، ٩٦] والدليل على استهزاء المنافقين قوله: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شُيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ﴾ [البقرة: ١٤]. وأما الكتابي الذي لم يسلم فيدل على وقوع ذلك منه قوله: ﴿لَا نَتَّخِذُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَمَّا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٥٧] وكل من ذكرنا من المشركين والمنافقين ومن لم يسلم من أهل الكتاب يقع عليه اسم كافر ويدل على ذلك قوله: ﴿لَنْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ﴾ [البينة: ١] وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [الحشر: ١١] وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٣٧]، فإذا وقع على المستهزئين اسم كافر حسن أن يكون قوله: ﴿والكفار﴾ تفسيراً للاسم الموصول، كما كان قوله: ﴿من الذين أوتوا الكتاب﴾ تفسيراً له، ولو فسر الموصول بالكفار لعَمَّ الجميع. ولكن الكفار كأنه أغلب على المشركين وأهل الكتاب، على من إذا عاهد دخل في ذمة المسلمين وقُبلت منه الجزية، على دينه أغلب فلذلك فضّل ذكرهما، ويدل على تقدم قوله: ﴿والكفار﴾ قوله: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَيْرٍ مِمَّنْ رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥] فكما أن الاتفاق فيما علمنا على الجر في قوله: ﴿وَالْمُشْرِكِينَ﴾ ولم يُحمَل على العامل الراجع، كذلك ينبغي أن يتقدم الجر في قوله: ﴿والكفار أولياء﴾.

وحجة من نصب فقال: ﴿والكفار أولياء﴾ أنه عطف على العامل الناصب، فكأنه قال: لا تتخذوا الكفار أولياء، وحجتهم في ذلك قوله: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨] فكما وقع النهي عن اتخاذ الكفار أولياء في هذه الآية، كذلك يكون في الأخرى معطوفاً على الاتخاذ.

واختلفوا في ضم الباء وفتحها من قوله تعالى: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾^(١) [المائدة: ٦٠].

فقرأ حمزة وحده: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ﴾ بفتح العين وضم الباء وكسر التاء من الطاغوت.

وقرأ الباقون: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ منصوباً كله.

(١) انظر تلخيص عبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٦.

حُجَّة حمزة في قراءته ﴿عَبْدَ الطَّاغُوتِ﴾: أنه يحمله على ما عمل فيه ﴿جَعَلَ﴾ فكانه قال: وجعل منهم عَبْدَ الطَّاغُوتِ. ومعنى ﴿جَعَلَ﴾: خلق كما قال: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]. وكما قال: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] وليس ﴿عَبْدٌ﴾ لفظ جمع، ألا ترى أنه ليس في أبنية الجموع شيء على هذا البناء، ولكنه واحد يراد به الكثرة، ألا ترى أن في الأسماء المنفردة المضافة إلى المعارف ما لفظه لفظ الإفراد ومعناه الجمع؟ وفي التنزيل: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨] يريد: نعم الله فكذلك قوله: ﴿وَعَبْدَ الطَّاغُوتِ﴾ وجاء على فَعْلٍ لأنَّ هذا البناء يُراد به الكثرة والمبالغة، وذلك نحو يُقَظُّ، ونُدَسٌ^(١)، وفي التنزيل: ﴿وَتَحَسَّبُوهُمْ أَيُّكَاظًا﴾ [الكهف: ١٨] فكان تقديره أنه قد ذهب في عبادة الطَّاغُوتِ، والتدليل له كلُّ مذهبٍ وتحقق به، وجاء على هذا لأنَّ عبداً في الأصل صفةٌ، وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء، واستعمالهم إياه استعمالها لا يزيل عنه كونه صفةً، ألا ترى أنَّ الأبرقَ والأبطحَ، وإن كانا استعمالاً للأسماء حتى كُسِرَ هذا النحو تكسيروها عندهم في نحو قوله:

بِالْعَذْبِ فِي رَصْفِ الْقِلَاتِ مَقِيلُهُ قَضُّ الْأَبَاطِحِ لَا يَزَالُ ظَلِيلًا^(٢)
لم يزل عنهما حُكْمُ الصِّفَةِ يدلُّك على ذلك تركُّهم صرفها كتركهم صرف آخَرَ، ولم يجعلوا ذلك كَأَفْكَلٍ^(٣)، وأَيْدِعٍ^(٤)، فكذلك عَبْدٌ، وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء، لم يخرج ذلك عن أن يكون صفةً وإذا لم يخرج عن أن يكون صفةً، لم يمتنع أن يبنى الصفات على فَعْلٍ نحو يُقَظُّ.

فأما من فتح فقال: ﴿وَعَبْدَ الطَّاغُوتِ﴾ فإنه عطفه على مثال الماضي الذي في الصلة وهو قوله: ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ [النساء: ١١٨] وأقرَدَ الضمير الذي في ﴿عَبْدٌ﴾، وإن كان المعنى فيه الكثرة لأنَّ الكلام محمولٌ على لفظٍ من دون معناه، وفاعله ضمير مَنْ

(١) الندس: الفطنة والكيس، ورجل ندس: فهم سريع السمع فظن. (لسان العرب ٢٢٩/٦ مادة: ندس).
(٢) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٤١/٦، وفي لسان العرب ٤٤٥/٣ (وجد):
- بِالْعَذْبِ فِي رَصْفِ الْقِلَاتِ مَقِيلُهُ قَضُّ الْأَبَاطِحِ لَا يَزَالُ ظَلِيلًا
البيت من الكامل، وهو للبيد في لسان العرب ٤٤٥/٣ (وجد)، وتاج العروس ٢٥٣/٩ (وجد)، ولم أقع عليه في ديوانه.

قال ابن بري: الشعر لجريير وليس للبيد. الرصف: الحجارة المرصوفة، والقيلات: جمع قَلَتْ وهو نقرة في الجبل يُسْتَنْقَعُ فيها ماء السماء. وقوله: قَضُّ الْأَبَاطِحِ، يريد أنها أرض حَصْبَةٌ وذلك أعذب للماء وأصفى. (اللسان ٤٤٥/٣ (وجد)).

(٣) الْأَفْكَلُ، على أَفْعَلٍ: الرُّعْدَةُ، ولا يبنى منه فَعْلٌ. التهذيب عن الليث وغيره: الْأَفْكَلُ:

رعدة تعلق الإنسان ولا فعل له. (لسان العرب ٥٢٩/١١ مادة: فكل).

(٤) الْأَيْدِعُ: صِبْغٌ أحمر، وقيل: هو خشب البَقَمِ، وقيل: هو دَمُ الْأَخْوِينِ، وقيل: هو الزعفران، وهو على تقدير أَفْعَلٍ. (لسان العرب ٤١٢/٨ مادة: يدع).

كما أن فاعل الأمثلة المعطوف عليها ضميرٌ مَنْ، فأفردَ لحمل ذلك جميعاً على اللفظ ولو حمل الكلُّ على المعنى أو البعضُ على اللفظ والبعضُ على المعنى كان مستقيماً.

واختلفوا في التوحيد والجمع في قوله تعالى: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧].

فقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ واحدة، وفي الأنعام: ﴿حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الآية: ١٢٤] جماعة، وفي الأعراف: ﴿بِرِسَالَتِي﴾ [الآية: ١٤٤] على الجمع أيضاً.

وقرأ ابن كثير: ﴿رِسَالَتَهُ﴾ على التوحيد، وفي الأنعام: ﴿حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ وفي الأعراف: ﴿بِرِسَالَتِي﴾ على التوحيد ثلاثهَّنَّ.

وقرأ نافع: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَاتِهِ﴾ جماعة، وقرأ في الأنعام: ﴿حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ جماعة، وقرأ: ﴿على الناس برسالاتي﴾ واحدة.

وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَاتِهِ﴾ وحيث يجعل رسالاته و﴿على الناس برسالاتي﴾ جماعة ثلاثهَّنَّ. وروى حفص عن عاصم: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ واحدة وحيث يجعل رسالته واحدة أيضاً و﴿على الناس برسالاتي﴾ جماعة^(١).

قال أبو علي: أرسل فعلٌ يتعدى إلى مفعولين: ويتعدى إلى الثاني منهما بحرف الجر كقوله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾ [نوح: ١] ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى بَابِلَ﴾ [الصفات: ١٤٧] ويجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، من نحو: أعطيت، وكسوت، وليس من باب حَسِبْتُ كقوله: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾ [المؤمنون: ٤٤] وقوله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا﴾ [الأحزاب: ٤٥] وقال: ﴿فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ﴾ [الشعراء: ١٣] فعُدَى إلى الثاني، والأول مقدر في المعنى، التقدير: أرسل رسولاً إلى هارون، فأما قوله: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [الحديد: ٢٥] فالجار في موضع نصب على الحال، كما تقول: أرسلت زيدا بعدته، وكذلك قوله: ﴿أَرْسِلْهُ مَعًا غَدًا يَرْتَقِعْ﴾ [يوسف: ١٢] إن رفعت المضارع كان حالاً، وإن جزمته كان جزاءً.

وقد يستعمل الإرسال على معنى التخلية بين المرسل وما يريد وليس يُراد به البعث قال الراجز:

أرسل فيها مقررماً غيرَ قفِرْز
طباً بإرسال المربيع السُوْرز^(٢)

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٦، والنشر ٢/٢٥٥، والتيسير ١٠٠.

(٢) المقرم: البعير المكرم الذي لا يحمل عليه ولا يذلل، ولكن يكون للفيحلة والضراب، قال: وإنما سمي =

وقال آخر:

أرسلَ فيها بازلاً يُقَرَّمُه
وهو بها يَنحُو طريقاً يَعلِّمُه^(١)

فهذا إنَّما يريد خلى بين الفحل وبين طروقته، ولم يمنعه منها وقال:

فأرسلَهَا العِرَاكَ ولم يَذُذْهَا ولم يُشْفِقْ عَلَى نَغْضِ الدِّخَالِ^(٢)

المعنى: خلى بين هذه الإبل وبين شربها ولم يمنعه من ذلك، فمن هذا الباب قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيْطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [مريم: ٨٣] فأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

لَعَمْرِي لَقَدْ جَاءَتْ رِسَالَةٌ مَالِكٍ إِلَى جَسَدِ بَيْنِ الْعَوَائِدِ مُخْتَبِلٍ
وأرسلَ فِيهَا مَالِكٌ يَسْتَجِئُنَا وَأَشْفَقَ مِنْ رَبِّ الْمُنُونِ قَمَا وَأَلَّ^(٣)

= السيد الرئيس من الرجال المقرم لأنه شبه بالمقرم من الإبل لعظم شأنه وكرمه عندهم. (اللسان ١٢/٤٧٣ قرم) يقال: رجل قفر الشعر واللحم: قليلهما (اللسان ١١٠/٥ مادة: قفر). السور: (ج) السورة: من المال: جيده.

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٤/٤٠١، ٤٠٢ (سما)، وأسرار العربية ص ٨، والإنصاف ص ١٦ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٥٨، وشرح شواهد الشافية ص ١٧٦، وشرح المفصل ١/٢٤، والمقتضب ١/٢٢٩، والمنصف ١/٦٠، ونوادر أبي زيد ص ١٦٦، وتاج العروس (سما)، وأساس البلاغة (قرم).

(٢) يروى «نغص» بدل «نفض».

البيت من الوافر، وهو للبيد في ديوانه ص ٨٦، وأساس البلاغة ص ٤٦٥، (نغص)، وخزانة الأدب ٣/١٩٢، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٠، وشرح التصريح ١/٣٧٣، وشرح المفصل ٢/٦٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٢٤، والكتاب ١/٣٧٢، ولسان العرب ٧/٩٩ (نغص)، ١٠/٤٦٥ (عرك)، ١١/٢٤٣ (دخل)، والمعاني الكبير ص ٤٤٦، وتاج العروس ١٨/١٨٥ (نغص)، (عرك)، (دخل)، والمقاصد النحوية ٣/٢١٩ ويلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/٨٥، والإنصاف ٢/٨٢٢، وجواهر الأدب ص ٣١٨، ولسان العرب ١٠/٤٩٤ (ملك)، والمقتضب ٣/٢٣٧.

نغص الرجل، ينغص نغصاً إذا لم يتم مراده، وكذلك البعير إذا لم يتم شربه. ونغص الرجل نغصاً منعه نصيبه من الماء فحال بين إبله وبين أن تشرب. (اللسان ٧/٩٩ (نغص)).

أرسلها العراك أي أوردتها جميعاً الماء، أدخلوا الألف واللام على المصدر الذي في موضع الحال كأنه قال اعتراكاً أي معتركة. (اللسان ١٠/٤٦٥ (عرك)).

الدخال: قال الأصمعي: إذا وردت الإبل أرسالاً فشرب منها رسل ثم ورد رسل آخر الحوض فأدخل بعيرٌ قد شرب بين بعيرين لم يشربا فذلك الدخال، وإنما يفعل ذلك في قلة الماء (اللسان ١١/٢٤٣ (دخل)).

(٣) يروى «يستحثها» بدل «يستحثنا» و«وما» بدل «فما».

البيتان من الطويل، وهما للبعيث في لسان العرب ١١/٣٧٠ (شمل).

فالرسالة ههنا بمنزلة الإرسال، والمصدرُ في تقدير الإضافة إلى الفاعل والمفعول الأول، في التقدير محذوف كما كان محذوفاً في قوله: ﴿فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَٰؤُلَاءِ﴾ [الشعراء: ١٣] والتقدير: رسالة مالك إلى جسد، والجار والمجرور في موضع نصب لكونه مفعولاً ثانياً، والمعنى: إلى ذي جسد، لأنَّ الرسالة لم تأتِ الجسدَ دون سائر المرسل إليه. ومثل ذلك قوله:

وبعد عطائك المائة الرِّثاء^(١)

في وَضَعه العطاء في موضع الإعطاء.
وقوله:

وأرسلَ فيها مالكٌ يستحثُّنا^(٢)

يجوز أن يكون المعنى: أرسل الرسالة يَسْتَحْتِثُّنا، ودخول الجار كدخوله في قوله: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا﴾ [يس: ٥٧]، ويستحثُّنا حال من مالك. وإن شئت قلت: تستحثُّنا، فجعلته حالاً من الرسالة. وإن شئت ذكَّرت، لأنَّ الرسالة والإرسال بمعنى.

والرسولُ جاء على ضربين أحدهما أن يراد به المرسلُ. والآخرُ أن يراد به الرسالة، فالأول كقولك: هذا رسولُ زيد، تريدُ مرسله وقال جلَّ وعزَّ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤] فهذا كأنه يراد به المرسلُ، يقوي ذلك قوله: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الرُّسُلِ﴾ [يس: ٣] ومثل هذا في أنه فعولٌ: يراد به المفعول قوله:

وما زلتُ خيراً منك مذعضُ كارهاً بلخينيكَ عاديَّ الطريقِ ركوب^(٣)
المعنى أنه طريقِ مركوبٍ مسلوكٌ، وقال:

تَضَمَّنْهَا وَهَمَّ رَكُوبٌ كَأَنَّهُ إِذَا ضَمَّ جَنْبَيْهِ المَخَارِمُ رَزْدَقُ^(٤)
وقالوا: الحلوبةُ والحلوبُ، والركوبةُ والركوبُ لما يُحَلَبُ ويُزَكَّبُ. فأما استعمالهم الرسولَ بمعنى الرسالة فكقول الشاعر:

لقد كذب الواشونَ ما فهتُ عندهم بسرّاً ولا أرسلتْهم برسول^(٥)

(١) عجز بيت للقطامي مر سابقاً.

(٢) مرّ في الصفحة السابقة.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المخصص ٩٢/٩.

(٤) المخارم: الطرق في الغلظ. الرزدق: السطر من النخل والصف من الناس، وهو معرب، وأصله بالفارسية «رسته» (اللسان ١٠/١١٦).

(٥) يروى «ما بُحْتُ» بدل «ما فهت».

البيت من الطويل، وهو لكثير في ديوانه ص ١١٠ وفيه «برسيل» مكان «برسول» وكذلك الرواية في

أي: برسالة، فيجوز على هذا في قوله: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ [طه: ٤٧] أن يكون التقدير: إِنَّا ذُو رِسَالَةٍ رَبِّكَ. فلم يُثْنِ رسولٌ كما لا يثني المصدرُ. ويجوز أن يكون وُضِعَ الواحدُ موضعَ التثنية كما وُضِعَ موضعَ الجمعِ في قوله: ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ [الكهف: ٥٠] ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوًّا﴾ [النساء: ٩٢] ونحو ذلك.

وجمع رسالة: رسالاتٌ، وعلى التفسير رسائل ومثله: عمامة وعمامات وعمائم. فأما قوله تعالى: ﴿أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾^(١) [الأنعام: ١٢٤] فلا يخلو **حيث** فيه من أن يكون انتصابه انتصابَ الظروفِ، أو انتصابَ المفعولين ولا يجوز أن يكون انتصابه انتصابَ الظروفِ، لأنَّ عِلْمَ القديمِ سبحانه في جميع الأماكن على صفة واحدة، فإذا لم يستقم أن يحملَ أَفْعَلَ على زيادة علم في مكان، علمت أن انتصابه انتصابَ المفعولِ به، والفعلُ الناصبُ مضمَّرٌ دلَّ عليه قوله: ﴿أَعْلَمُ﴾ كما أن القوانس في قوله:

وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسِّيْفِ الْقَوَانِسَا^(٢)

ينتصب على مضمَّرٍ دلَّ عليه أَضْرَبَ، فكذلك حيثُ إذا انتصب انتصابَ المفعولِ به، ألا ترى أنَّ المفعولِ به لا ينتصب بالمعاني ومثل ذلك في انتصاب حيثُ على أنَّه مفعول به قول الشماخ:

وحلأها عن ذي الأراكَةِ عَامِرٍ^(٣) أخو الخُضْرِ يَرْمِي حَيْثُ تُكْوَى النَّوَاحِزُ
فحيثُ مفعول به، ألا ترى أنه ليس يريد أنه يرمي شيئاً حيثُ تكوى النواجز، إنما يرمي حيثُ تُكْوَى النواجزُ، فحيثُ تكوى مفعول به وليس بمفعول فيه.

فحجة من جمع فقال: ﴿برسالاتي﴾ أن الرسل يرسلون بضروب من الرسائل كالتوحيد والعدل، وما يشرعون من الشرائع، وما ينسخ منها على ألسنتهم، فلمَّا

= اللسان ٢٨٣/١١، ولسان العرب ٢٨٣/١١ (رسل)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٣٩١/١٢ وديوان الأدب ٣٩٥/١، ولسان العرب ٢٨٤/١١ (رسل)، وتاج العروس (رسل) (وفيه «برسيل» مكان «برسول»).

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩١.

(٢) عجز بيت للعباس بن مرداس مرَّ سابقاً.

(٣) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ديوانه ص ١٨٢، ولسان العرب ٢٤٤/٤ (خضر)، وتهذيب اللغة ١٠٢/٧، وجمهرة أشعار العرب ص ٨٢٨، والمعاني الكبير ص ٧٨٣، والأزمنة والأمكنة ١٠٦/١، وتاج العروس ١٨٩/١١ (خضر).

الخُضْرُ: قبيلة من العرب، سماوا بذلك لخضرة ألوانهم. حلا الإبل والماشية عن الماء تحليتها وتحلثة: طردها أو حبسها عن الورد ومنعها أن ترده. النواجز: المصابة بالنحاز: سُعال الإبل إذا اشتد.

اختلفت الرسائل حَسَنَ أن يجمع، كما حَسُنَ أن تجمع أسماء الأجناس إذا اختلفت، ألا ترى أنك تقول: رأيت تموراً كثيرة، ونظرت في علوم كثيرة فجمعت هذه الأسماء إذا اختلفت ضروبها كما تجمع غيرها من الأسماء.

وحجة من أفرد هذه الأسماء ولم يجمعها أنها تدل على الكثرة، وإن لم تجمع كما تدل عليها الألفاظ المصوغة للجمع، وتدل على الكثير كما تدل ألفاظ الجمع عليه. مما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَجِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ١٤] فوق الاسم الشائع على الجميع، كما يقع على الواحد، فكذلك الرسالة ولو وضع موضع القراءة بالإفراد الجمع، أو موضع الجمع الإفراد، لكان سائغاً في العربية؛ إلا أن لفظ الجمع في الموضع الذي يراد به الجمع أبين.

والقراء قد يتبعون مع ما يجوز في العربية الآثار، فيأخذون بها ويؤثرونها. إذا وجدوا مجازاً ذلك في العربية مجازاً واحداً.

واختلفوا في رفع النون ونصبها من قوله جلّ وعزّ: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ (١) [المائدة: ٧١].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر ﴿أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ نصباً.

وقرأ أبو عمرو وحزمة والكسائي: ﴿أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ رفعاً.

ولم يختلفوا في رفع فتنة. قيل: إن المراد بقوله: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾: حسبوا أن لا تكون فتنة بقولهم: ﴿نَحْنُ أَنْبَتُوا اللَّهَ وَأَجَبْتُوهُ﴾ [المائدة: ١٨].

قال أبو علي: الأفعال على ثلاثة أضرب: فعل يدل على ثبات الشيء واستقراره، وذلك نحو العلم واليقين والتبين، والتثبت، وفعل يدل على خلاف الاستقرار والثبات. وفعل يُجذب مرة إلى هذا القبيل، وأخرى إلى هذا القبيل، فما كان معناه العلم وقعت بعده أن الثقيلة، ولم تقع بعده الخفيفة الناصبة للفعل، وذلك أن أن الثقيلة معناها ثبات الشيء واستقراره، والعلم وبابه كذلك أيضاً، فإذا أوقع عليه واستعمل معه كان وفقه وملائماً له. ولو استعملت الناصبة للفعل بعد ما معناه العلم واستقرار الشيء لم تكن وفقه فتباينا وتدافعا، ألا ترى أن «أن» الناصبة لا تقع على ما كان ثابتاً مستقراً. فمن استعمال الثقيلة بعد العلم ووقوعه عليها قوله: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥] و﴿الَّذِينَ يَدْعُونَ اللَّهَ بِرَحْمَةٍ﴾ [العلق: ١٤] لأن الباء زائدة وكذلك التبيين واليقين، وما كان معناه العلم كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا﴾ [يوسف: ٣٥] فبدأ ضرب

(١) انظر تلخيص عبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٦.

من العلم، ألا ترى أنه تَبَيَّنَ لِأَمْرٍ لَمْ يَكُنْ قَدْ تَبَيَّنَ، فلذلك كان قَسَمًا، كما كان علمتُ قَسَمًا في نحو قوله:

ولقد عَلِمْتُ لَتَاتِيَنَّ مَنِيَّتِي^(١)

قال: ﴿تُرَبِّدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ﴾ [يوسف: ٣٥] فهذا بمنزلة: علموا لَيْسَجُنَّهُ، وعلى هذا قول الشاعر:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُذْرِكٌ مَا مَضَى^(٢)

فأوقع بعدها الشديدة كما يوقعها بعد علمتُ.

وأما ما كان معناه ما لم يثبت ولم يستقر، فنحو: أطمعُ وأخافُ وأخشى وأشفقُ وأزجو، فهذه ونحوها تستعمل بعد الخفيفة الناصبة للفعل، قال: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾ [الشعراء: ٨٢] و﴿تَخَافُونَ أَنْ يَخَطَفَكُمْ النَّاسُ﴾ [الأنفال: ٢٦] و﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا إِلَّا يُبَيِّمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفِيكَا﴾ [البقرة: ٢٢٩] ﴿فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا﴾ [الكهف: ٨٠] ﴿أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُفَدِّمُوا﴾ [المجادلة: ١٣] وكذلك أرجو وعسى ولعل.

وأما ما يُجذِبُ مرةً إلى هذا الباب ومرةً إلى الباب الأول فنحو: حسبتُ، وظننتُ وزعمتُ، فهذا النحو يجعل مرةً بمنزلة أرجو وأطمع من حيث كان أمراً غير مستقر، ومرةً يجعل بمنزلة العلم من حيث استعمل استعماله ومن حيث كان خلافةً، والشيء قد

(١) صدر بيت. عجزه:

- إنَّ المَنَايَا لَا تَطْبِيشُ سَهَامَهَا

البيت من الكامل، وهو لليد بن ربيعة في ديوانه ص ٣٠٨، وتخليص الشواهد ص ٤٥٣، وخزانة الأدب ١٥٩/٩ - ١٦١، والدرر ٢/٢٦٣، وشرح شواهد المغني ٢/٨٢٨، والكتاب ٣/١١٠، والمقاصد النحوية ٢/٤٠٥ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٦١، وخزانة الأدب ١٠/٣٣٤، وسر صناعة الإعراب ص ٤٠٠، وشرح الأشموني ١/١٦١، وشرح شذور الذهب ص ٤٧١، وشرح قطر الندى ص ١٧٦، ومغني اللبيب ٢/٤٠١، ٤٠٧، وهمع الهوامع ١/١٥٤.

(٢) صدر بيت. عجزه:

- وَلَا سَابِقِي شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٨٧، وتخليص الشواهد ص ٥١٢، وخزانة الأدب ٨/٤٩٢، ٤٩٦، ٥٥٢، ١٠٠/٩، ١٠٢، ١٠٤، والدرر ٦/١٦٣، وشرح شواهد المغني ١/٢٨٢، وشرح المفصل ٢/٥٢٢، ٥٦/٧، والكتاب ١/١٦٥، ٢٩/٣، ٥١، ١٠٠، ٤/١٦٠، ولسان العرب ٦/٣٦٠ (نمش)، ومغني اللبيب ١/٩٦، والمقاصد النحوية ٢/٢٦٧، ٣/٣٥١، وهمع الهوامع ٢/١٤١ ولصرمة الأنصاري في شرح أبيات سيبويه ١/٧٢، والكتاب ١/٣٠٦، ولصرمة أو لزهير في الإنصاف ١/١٩١، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٤، والأشباه والنظائر ٢/٣٤٧، وجواهر الأدب ص ٥٢ وخزانة الأدب ١/١٢٠، ٤/١٣٥، ١٠/٢٩٣، ٣١٥، والخصائص ٢/٣٥٣، ٤٢٤، وشرح الأشموني ٢/٤٣٢، وشرح المفصل ٨/٦٩، والكتاب ٢/١٥٥.

يجري خلافه في كلامهم نحو: عطشان ورَيَّان. فأما استعمالهم إياه استعمال العلم فهو أنهم قد أجابوه بجواب القسم، حكى سيبويه: ظننتُ لَيْسَ بَقِيَّتِي. وقيل في قوله: ﴿وَوَطَّنُوا مَا لَهُمْ مِنْ نَجِيصٍ﴾ [فصلت: ٤٨] أَنَّ النفي جوابٌ للظن، كما كان جواباً لعلمتُ في قوله: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾ [الإسراء: ١٠٢]. فكلتا القراءتين في قوله: ﴿وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةً﴾، وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل، فمثل قول من نصب فقال: ﴿أَنْ لَا تَكُونَ﴾ قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا﴾ [العنكبوت: ٤] ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ أَجْرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ يَجْعَلَهُمُ﴾ [الجنائية: ٢١] ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ [العنكبوت: ٢]. ومثل قراءة من رفع: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٠] ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُؤَدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنٍ﴾ [المؤمنون: ٥٥] ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْعَلَ عِظَامَهُ﴾ [القيامة: ٣] فهذه مخففة من الشديدة. ومثل ذلك في الظن قوله: ﴿ظَنُّوا أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقَةٌ﴾ [القيامة: ٢٥]. وقوله: ﴿إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٠]. وفي الرفع قوله: ﴿وَأَنَا ظَنْنَا أَنْ لَنْ نَقُولَ الْإِنْسَ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [الجن: ٥] وقوله: ﴿وَأَنْتُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن: ٧] ف«أن» ههنا المخففة من الشديدة، لأنَّ الناصبة للفعل لا يقع بعدها «لن» لاجتماع الحرفين في الدلالة على الاستقبال، كما لم تجتمع الناصبة مع السين، ولم يجتمعا كما لا يجتمع الحرفان لمعنى واحد، فمن ثمَّ كانت أن في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْجُوعٌ﴾ [المزمل: ٢٠] المخففة من الشديدة، ومن ذلك قوله: ﴿وَوَطَّنُوا أَنْتُمْ أُحْيَطَ بِهِمْ﴾ [يونس: ٢٢].

فأما قوله: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] فالظن ههنا علمٌ، وكذلك قوله: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ﴾ [الحاقة: ٢٠] وقال سيبويه: لو قلت على جهة المشورة: «ما أعلم إلا أن تدعه» لَنَصَبْتُ، وهذا لأنَّ المشورة أمرٌ غيرٌ مستقر. ولا متيقن من المشير، فصار بمنزلة الأفعال الدالة على خلاف الثبات والاستقرار. وحسن وقوع المخففة من الشديدة في قول من رفع، وإن كان بعدها فعلٌ لدخول لا، وكونها عوضاً من حذف الضمير معه، وإيلائه ما لم يكن يليه. ولو قلت: علمتُ أن تقول لم يحسن حتى تأتي بما يكون عوضاً نحو: قد، ولا، والسين، وسوف، كما قال: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْجُوعٌ﴾ [المزمل: ٢٠] فإن قلت: فقد جاء: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩] فلم يدخل بين أن وليس شيء. فإنما جاء هذا لأنَّ ﴿ليس﴾ ليس بفعل على الحقيقة.

قال أحمد: وكلهم قرأ: ﴿أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ بالرفع في فتنه فهذا لأنهم جعلوا كان بمنزلة وقع، ولو نصب فقيل: أن لا يكون فتنه أي: أن لا يكون قولهم فتنه: لكان جائزاً في العربية، وإنما رفعوه فيما نرى لاتباع الأثر، لا لأنه لا يجوز في العربية غيره.

اختلفوا في تشديد القاف وتخفيفها وإدخال الألف وإخراجها من قوله عز وجل:

﴿عَقَدْتُمُ الْاَيْمَانَ﴾^(١) [المائدة: ٨٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿بِمَا عَقَدْتُمْ﴾ بغير ألف مشددة القاف.
وكذلك روى حفص عن عاصم.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿بِمَا عَقَدْتُمْ﴾ بغير ألف خفيفة. وكذلك قرأ حمزة والكسائي. وقرأ ابن عامر ﴿عَاقَدْتُمْ﴾ بألف.

قالوا: أعقدت العسل، فهو مُعَقَّدٌ وعقيدٌ. وأخبرنا أبو إسحاق أن بعضهم قال: عَقَدْتُ العسل، قال: والكلامُ أَعَقَدْتُ.

من قال: ﴿عَقَدْتُمْ﴾ فشدد القاف احتمال أمرين: أحدهما: أن يكون لتكثير الفعل لقوله: ﴿وَلَكِنْ يُوَاخِذُكُمْ﴾ فخاطب الكثرة فهذا مثل: ﴿غَلَقْتُ الْأَبْوَابَ﴾ [يوسف: ٢٣] والآخر: أن يكون عَقَدَ مثل ضَعَفَ، لا يراذ به التكثير، كما أن ضاعف لا يراذ به فعلٌ من اثنين.

ومن قال: ﴿عَقَدْتُمْ﴾ فخفف جاز أن يراذ به الكثير من الفعل والقليل، إلا أن فعلٌ يختص بالكثير، كما أن الرُّكْبَةَ تختص بالحال التي يكون عليها الركوب. وقالوا: عَقَدْتُ الحبل والعهد، واليمينُ: عهدٌ، ألا ترى أن عاهدت يُتَلَقَّى بما يُتَلَقَّى به القسمُ قال:

قَوْمٌ إِذَا عَقَدُوا عَقْدًا لِحَارِهِمْ^(٢)

وأما قراءة ابن عامر ﴿بِمَا عَاقَدْتُمُ الْاَيْمَانَ﴾ فيحتمل ضربين: أحدهما: أن يكون ﴿عَاقَدْتُمْ﴾ يراذ به عقدتم، كما أن عافاه اللُّهُ وعاقبت اللِّصَّ، وطارقت النعلُ بمنزلة فعلتُ، فتكون قراءته في المعنى على هذا كقراءة من خفف. ويحتمل أن يراذ بعَاقَدْتُمْ: فاعلتُ. الذي يقتضي فاعلين فصاعداً، كأنه يُوَاخِذُكُمْ بما عَاقَدْتُمْ عليه اليمين. ولما

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٦.

(٢) صدر بيت. عجزه:

- شَدُّ الْعِنَاجِ وَشَدُّوا فَوْقَهُ الْكِرْبَا

البيت من البسيط، وهو للحطيط في ديوانه ص ١٦، ولسان العرب ٧١٤/١ (كرب)، ٣٣٠/٢ (عنج) وتاج العروس ١٣٤/٤ (كرب)، ١١٦/٦ (عنج)، ومقاييس اللغة ١٧٤/٥، وتهذيب اللغة ١٩٧/١، ٣٧٩، ٢٠٧/١٠، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٩٧/٣ (عقد) وجمهرة اللغة ص ٣٢٧، ومقاييس اللغة ١٥١/٤.

العِناج: خيط أو سير يُشد في أسفل الدلو ثم يُشد في عُروتها أو عرقوتها.
الكَرْبُ: حبل يُشد على عراقي الدلو، ثم يُثنى، ثم يُتَلَّى، والجمع أكراب.

كان عاقداً في المعنى قريباً من عاهد عُذِّي بعلى كما يُعَدِّي عاهد بها، قال: ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠] ونظير ذلك في تعديته بالجار لما كان بمعنى ما يتعدَّى به قولهم: ناديتُ، قالوا: ناديتُ زيداً، ﴿وَنَدَيْتُهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ﴾ [مريم: ٥٢]، وقال: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٥٨] فعُدِّي بالجار لما كان بمعنى ما يتعدَّى بالجار، وهو دعوتُ تقول: دعوته إلى كذا، وقال: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ﴾ [فصلت: ٣٣] فكما عُذِّي نادى لما كان في معنى دعا بالجار، كذلك عُذِّي عاقداً - لما كان بمعنى عاهد - به واتسع فيه، وحذف الجار فوصل الفعل إلى المفعول، ثم حُذِفَ من الصلة الضميرُ الذي كان يعود إلى الموصول، كما حذف من قوله: ﴿فَأَصْدَعُ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] ومثل حذف الجار هنا حذفه من قول الشاعر:

كأنه واضحُ الأقربِ في لِقَاحِ أَسْمَىٰ بِهِنَّ وَعَزَّتُهُ الْأَنَاصِيلُ^(١)
 إنما هو عزت عليه، فاتسع فيه، فالتقدير: يؤاخذكم بالذي عاقدتم عليه، ثم عاقدتموه الأيمانَ فحُذِفَ الراجعُ. ويجوز أن يُجعلَ ما التي مع الفعل بمنزلة المصدر فيمن قرأ: ﴿عَقَدْتُمْ﴾ و﴿عَقَدْتُمْ﴾، ولا يقتضي راجعاً، كما لا تقتضيه في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] وقوله: ﴿فَالْيَوْمَ نَنْسَهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ [الأعراف: ٥١] والكفارة في الأيمان إنما أوجبت بالتنزيل فيما عَقَدَ عليه دون اليمين التي لم يُعَقَدَ عليها. يدل على ذلك قوله: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْآيَاتِنَ فَكَفَرْتَهُنَّ﴾ [المائدة: ٨٩] أي: كفارة ما عقدتم عليه، والمعقود عليه ما كان موقوفاً على الحنث، والبر، دون ما لم يكن كذلك.

واختلفوا في الإضافة والتنوين في قوله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾^(٢) [المائدة: ٩٥].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا﴾ مضافةً بخفضٍ مثلٍ.

وقرأ عاصمٌ وحمرزةٌ والكسائيُّ: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ﴾ جزاءً منونٌ، ومثلٌ مرفوعٌ.

حجّة من رفع المثل أنه صفة للجزاء، والمعنى: فعليه جزاءٌ من النعم مماثلُ المقتول، والتقدير: فعليه جزاءٌ وفاةً للأزم له، أو: فالواجبُ عليه جزاءٌ من النعم مماثلُ ما قتل من الصيد، ﴿فَمِنَ النَّعْمِ﴾ على هذه القراءة صفة للثكرة، والتي هي جزاءٌ وفيه

(١) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه ص ٦٠٩، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٨، وبلا نسبة في لسان العرب ٦٦٤/١١ (نصل)، وتاج العروس (نصل).

الأنصولة: نُوزُ نصل البهيمى، وقيل: هو ما يُوسه الحُرُّ من البهيمى فيشتد على الأكلة.

اللقح: (ج) لقحة: الناقة الحلوب الغزيرة اللبن ولا يوصف به.

الأقرب: جمع القُرْب: الخاصة.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٦.

ذكره، ويكون ﴿مثل﴾ صفةً للجزاء، لأنَّ المعنى عليه جزاءٌ مماثلٌ للمقتول من الصيد من النعم. والمماثلة في القيمة أو الخلقة على حَسَبِ اختلاف الفقهاء في ذلك، ولا ينبغي إضافة جزاءٍ إلى المثل، ألا ترى أنه ليس عليه جزاءٌ مثل ما قتل في الحقيقة. إنما عليه جزاءُ المقتول لا جزاءٌ مِثْلِهِ، ولا جزاء عليه لمثل المقتول الذي لم يقتله، فإذا كان ذلك كذلك، علمت أن الجزاء لا ينبغي أن يضاف إلى المثل، لأنه يوجب جزاء المثل، والموجبُ جزاءُ المقتول من الصيد، لا جزاءٌ مِثْلِهِ الذي ليس بمقتول. ولا يجوز أن يكون قوله: ﴿من النعم﴾ على هذه القراءة متعلقاً بالمصدر كما جاز أن يكون الجار متعلقاً به في قوله: ﴿جَزَاءٌ سَيِّئَةٍ مِّثْلُهَا﴾ [يونس: ٢٧]، لأنك قد وصفت الموصول، فإذا وصفته لم يجز أن تعلق به بعد الوصف شيئاً، كما أنك إذا عطفت عليه أو أكدته لم يجز أن تعلق به شيئاً بعد العطف عليه، والتأكيد له.

وأما قراءة من أضاف الجزاء إلى المثل، فإنَّ قوله: ﴿من النعم﴾ يكون صفة للجزاء، كما كان في قول من نَوَّنَ يُضْفَ صفةً له. ويجوز فيه وجهٌ آخر لا يجوز في قول من نَوَّنَ ووصف، وهو أن يقدره متعلقاً بالمصدر، ولا يجوز على هذا القول أن يكون فيه ذكرٌ كما تضمن الذكر لما كان صفةً، وإنما جاز تعلقه بالمصدر على قول من أضاف لأنك لم تصف الموصول كما وصفته في قول من نَوَّنَ، فيمتنع تعلقه به، والدليل على أن المثل منفصل مما أضيف إليه، وأن المضاف إليه لا يقع عليه المثل في المعنى قولُ دريد بن الصمة^(١):

وَقَاكَ اللَّهُ يَا بِنَّةَ آلِ عَمْرٍو من الأزواج أمثالي ونفسي
وَقَالَتْ إِنَّهُ شَيْخٌ كَبِيرٌ وهل نَبَّأْتُهَا أَنِّي ابْنُ أُمِّسِ^(٢)

ألا ترى أن نفسه لو دخلت في جملة قوله: أمثالي، لم يحتج أن يقول: نفسي.

وأما من أضاف الجزاء إلى مثل، فقال: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعْمِ﴾ [المائدة: ٩٥]

(١) هو دريد بن الصمة الجشمي البكري (توفي ٨هـ = ٦٣٠م)، من هوازن، شجاع، من الأبطال الشعراء المعمرين في الجاهلية. كان سيد بني جشم وفارسهم وقائدهم، وغزا نحو مائة غزوة لم يهزم في واحدة منها وعاش حتى سقط حاجباه عن عينيه، وأدرك الإسلام، ولم يسلم، فقتل على دين الجاهلية يوم حنين وكانت هوازن خرجت لقتال المسلمين فاستصحبته معها تيمناً به، وهو أعمى، فلما انهزمت، جموعها أدركه ربيعة بن رفيع السلمي فقتله. له أخبار كثيرة. والصمة لقب أبيه معاوية بن الحارث. الأعلام ٣٣٩/٢، والأغاني طبعة دار الكتب ٣/١٠ - ٤٠، والمحبر ٢٩٨ و٢٩٩، وشرح الشواهد ٣١٧، وخزانة ٤/٤٤٦.

(٢) روايتهما في الأغاني ٢٨/١٠:

- وَقَاكَ اللَّهُ يَا بِنَّةَ آلِ عَمْرٍو من الفتيان أمثالي ونفسي
- وتزعَم أنني شيخٌ كبيرٌ وهل خَبَّرْتُهَا أَنِّي ابْنُ أُمِّسِ

فإنه وإن كان عليه جزاء المقتول لا جزاء مثله، فإنهم قد يقولون: أنا أكرمُ مثلك، يريدون: أنا أكرمك، فكذلك إذا قال: ﴿فجزاء مثل ما قتل﴾، فالمراد: جزاء ما قتل، كما أن المراد في: أنا أكرمُ مثلك: أنا أكرمك. فإذا كان كذلك كانت الإضافة في المعنى كغير الإضافة، لأنَّ المعنى: فعليه جزاء ما قتل، ومما يؤكد أنَّ المثل، وإن كان قد أضيف إليه الجزاء، فالمعنى: فعليه جزاء المقتول لا جزاء مثله الذي لم يقتل: قوله تعالى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾ [الأنعام: ١٢٢] والتقدير: أفمن جعلنا له نوراً يمشي به كمن هو في الظلمات، والمثل والمثَّل، والشَّبه والشَّبه واحد، فإذا كان مثله في الظلمات فكأنه هو أيضاً فيها. وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾ كقوله: ﴿يُؤْتِكُمْ كَهَيْئَةٍ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ﴾ [الحديد: ٢٨] وقال: ﴿انظُرُونَا نَقْبِسْ مِنْ نُورِكُمْ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا﴾^(١) [الحديد: ١٣] وقال: ﴿نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَيَأْمُرُهُمْ﴾ [التحریم: ٨] ولو قدَّرت الجزاء تقدير المصدر، فأضفته إلى المثل، كما تضيف المصدر إلى المفعول به، لكان في قول من جرَّ مثلاً على الاتساع الذي وصفنا، ألا ترى أنَّ المعنى: فجزاء مثل ما قتل أي يجازى مثل ما قتل، والواجب عليه في الحقيقة جزاء المقتول لا جزاء مثل المقتول.

واختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾^(٢) [المائدة: ٩٥].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وعاصمٌ وأبو عمروٌ وحَمْزَةُ والكسائي: ﴿أو كفارة﴾ منوناً ﴿طعام﴾ رفعاً ﴿مساكين﴾ جماعةً.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ: ﴿أو كفارة﴾ رفعاً غير منون، ﴿طعام مساكين﴾ على الإضافة، ولم يختلفوا في ﴿مساكين﴾ أنه جمع.

وجه قول من رفع ﴿طعام مساكين﴾ أنه جعله عطفاً على الكفارة عطف بيانٍ لأنَّ الطعام هو الكفارة، ولم يُضف الكفارة إلى الطعام لأنَّ الكفارة ليست للطعام، إنّما الكفارة لقتل الصَّيد، فلذلك لم يضيفوا الكفارة إلى الطعام.

ومن أضاف الكفارة إلى الطعام؛ فلأنه لما خيَّر المكفِّر بين ثلاثة أشياء: الهدْي، والطعام، والصيام، استجاز الإضافة لذلك، فكأنه قال: كفارة طعام لا كفارة هدي، ولا كفارة صيام، فاستقامت الإضافة عنده لكون الكفارة من هذه الأشياء.

واختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله تعالى: ﴿قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧].

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٦.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٦.

فقرأ ابن عامر وحده: ﴿قِيَامًا﴾ بغير ألف .
وقرأ الباقر ﴿قِيَامًا﴾ بألف .

قوله عز وجل: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكعبةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧] التقدير فيه: جعل الله حج الكعبة البيت الحرام قياماً أو نُصِبَ الكعبة قياماً لمعايش الناس ومكاسبيهم، لأنه مصدر قاموا، كأنَّ المعنى: قاموا بنصبه ذلك لهم فاستنبت معايشهم به واستقامت أحوالهم له . ويؤكد إثبات الألف في القيام قوله: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ [النساء: ٥] فالقيام: كالعياذ، والصيام والقياد وعلى هذا ما لحقته تاء التأنيث من هذه المصادر فجاءت على فعالة كالزيارة والعياسة والسياسة والحياكة . فكما جاءت هذه المصادر على فعالة، كذلك حكم القيام أن يكون على فعَالٍ .

ووجه قول ابن عامر ﴿قِيَامًا﴾ على أحد أمرين: إما أن يكون جعله مصدراً كالشَّبَّعِ، أو حَذَفَ الألف وهو يريد بها كما يقصر الممدود . وحكم هذا الوجه أنه يجوز في الشعر دون الكلام وحال السعة . فإن قلت: فإذا جعله مصدراً كالشَّبَّعِ فهلاً صححه كما صحح الجول والعوض مما ليس على بناء من أبنية الفعل؟ فالقول فيه إنه لما اعتلَّ فعله اعتلَّ المصدرُ على اعتلالِ فعله، ألا ترى أنهم قالوا: ديمةٌ وديمٌ، وحيلةٌ وحيلٌ، فأعلُّوا الجموعَ لاعتلالِ آحادها، فإذا أعلُّوا الجموعَ لاعتلالِ الآحاد، فإن تعلَّ المصادرُ لاعتلالِ أفعالها أولى، ألا ترى أنهم قد أعلُّوا بعض الآحاد، وصححوها الجموعَ نحو معيشةٍ ومعايش، ومقامٍ ومقَامٍ، ولم يصححوها مصدراً أعلُّوا فعله، لكي يجري المصدرُ على فعله، إن صحَّ حَرَفُ العلةِ في الفعل صحَّ في مصدره، نحو اللوازِ والغوارِ، وإن اعتلَّ في الفعل اعتلَّ في مصدره . وتقدير الآية: جعل الله حج الكعبة البيت الحرام أو نصب الكعبة قياماً لمعايش الناس ومصالحهم . وقوله تعالى: ﴿وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧] معطوفٌ على المفعول الأول: ليجعل . ونحو ذلك: ظننتُ زيدا منطلقاً وعمراً، أي: فعل ذلك ليعلموا أن الله يعلمُ مصالح ما في السموات والأرض، وما يجري عليه شأنهم في معايشهم، وغير ذلك مما يصلحهم، وأن الله بكل شيءٍ يقيمهم ويصلحهم عليهم . وقيل في قوله: ﴿قِيَامًا لِّلنَّاسِ﴾: أمناً لهم . وقيل: ﴿قِيَامًا لِّلنَّاسِ﴾ أي: مما ينبغي أن يقوموا به، والقول الأول عندنا أبيتُ .

واختلفوا في التثنية والجمع في قوله: ﴿اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَادِينَ﴾^(١) [المائدة: ١٠٧] .

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: ﴿مَنْ الذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾ مضمومة التاء، ﴿الْأَوْلَادِينَ﴾ على التثنية .

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٦ .

وروى نصر بن علي عن أبيه عن قُرّة قال: سألت ابن كثير فقراً: ﴿استحقّ﴾ بفتح التاء ﴿الأوليان﴾ على التثنية.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة ﴿استحقّ﴾ بضم التاء ﴿الأولين﴾ جماعاً.

وروى حفص عن عاصم ﴿استحقّ﴾ بفتح التاء. ﴿الأوليان﴾ على التثنية.

قال الواقدي: حدثنا أسامة بن زيد^(١) عن أبيه قال: كان تميم الداري^(٢) وأخوه عدي نصرانيين، وكان مُتَجَرُّهُمَا إلى مكة، فلما هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة قدم ابن أبي مارية مولى عمرو بن العاص^(٣) المدينة وهو يريد الشام تاجراً، فخرج هو وتمام الداري وأخوه عدي، حتى إذا كانوا ببعض الطريق مرض ابن أبي مارية، فكتب وصية بيده ودسها في متاعه، وأوصى إليهما، فلما مات فتحوا متاعه، فوجدوا وصيته وقد كتب ما خرج به، ففقدوا شيئاً فسألوهما فقالا: لا ندري، هذا الذي قبضنا له، فرفعوهما إلى رسول الله ﷺ، فنزلت الآية: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ أَتَّانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦] فأمر رسول الله ﷺ أن يستحلفوهما بالله ما قبضنا له غير هذا ولا كتمناه. قال الواقدي: فاستحلفهما رسول الله ﷺ بعد العصر، فمكثا ما شاء الله، ثم ظهر على إناء من فضة منقوش بذهب معهما، فقالوا: هذا من متاعه، فقالا: اشتريناه منه، وارتفعوا إلى رسول الله ﷺ، فنزلت الآية: ﴿فَإِنْ عُرِضَ عَلَىٰ أُمَّتِكُمْ أَسْتَحَقَّ إِنَّمَا فَاخِرَانِ يَأْتِيَانِ مَقَامَهُمَا﴾ [المائدة: ١٠٧] قال: فأمر رسول الله ﷺ رجلين من أهل الميت أن يحلفا على ما كتما وغيبا. قال الواقدي: فحلف عبد

(١) هو أسامة بن زيد بن حارثة (٧ق هـ = ٥٤هـ = ٦١٥ - ٦٧٤م) من كنانة عوف، أبو محمد صحابي جليل. ولد بمكة ونشأ على الإسلام. وكان رسول الله ﷺ يحبه حباً جماً وينظر إليه نظره إلى سبطيه الحسن والحسين. وهاجر مع النبي ﷺ إلى المدينة، وأمره رسول الله قبل أن يبلغ العشرين من عمره، فكان مظفراً موفقاً، ولما توفي رسول الله ﷺ رحل أسامة إلى وادي القرى فسكنه، ثم انتقل إلى دمشق في أيام معاوية، فسكن المزة، وعاد بعد إلى المدينة فأقام إلى أن مات بالجرف في آخر خلافة معاوية. له في كتب الحديث ١٢٨ حديثاً. (الأعلام ١/٢٩١، وطبقات ابن سعد ٤/٤٢ وتهذيب ابن عساكر ٢/٣٩١ - ٣٩٩، والإصابة ١/٢٩).

(٢) هو تميم بن أوس بن خارجة الداري (توفي ٤٠هـ = ٦٦٠م) أبو رقية، صحابي، نسبته إلى الدار بن هاني، من لحم، أسلم سنة ٩هـ، وأقطعه الأندلسي، أبو غالب، ابن التياني: النبي ﷺ قرية حبرون (الخليل - فلسطين) وكان يسكن المدينة، ثم انتقل إلى الشام بعد مقتل عثمان، فنزل بيت المقدس، وهو أول من أسرج السراج بالمسجد، وكان راهب أهل عصره وعابد أهل فلسطين. روى له البخاري ومسلم ١٨ حديثاً. مات في فلسطين.

الأعلام ٢/٨٧، وتهذيب ابن عساكر ٣/٣٤٤، وصفة الصفوة ١/٣١٠.

(٣) انظر ترجمته في الأعلام ٥/٧٩، والإصابة ت ٥٨٨٤، وجمهرة الأنساب ١٥٤، وتاريخ الإسلام ٢/٢٣٥ - ٢٤٠.

الله بن عمرو والمطلب بن أبي وداعة، فاستحقا، ثم إن تميماً أسلم، وباع رسول الله ﷺ، وكان يقول: صدق الله وبلغ رسوله، أنا أخذت الإناء.

قال: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ أَتْسَانٌ﴾ فشهادة مرتفع بالابتداء، وأُتسِع في بين، وأُضِيف إليه المصدر، وهذا يدل على قول من قال: إن الظروف التي تستعمل أسماء يجوز أن تستعمل أسماء في غير الشعر، ألا ترى أنه قد جاء ذلك في التنزيل وكذلك: ﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] في قول من رفع، فجاء في غير الشعر، كما جاء في الشعر نحو قوله:

فصَادَفَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ الْجُبُوبَا^(١)

فأما قوله: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ﴾ [المائدة: ١٠٦] فيجوز أن يتعلّق بالشهادة فيكون معمولها، ولا يجوز أن يتعلّق بالوصية لأمرين: أحدهما أن المضاف إليه لا يعمل في ما قبل المضاف، لأنه لو عمل فيما قبله للزم أن يُقَدَّر وقوعه في موضعه، فإذا قدر ذلك لزم تقديم المضاف إليه على المضاف، ومن ثم لم يجز: القتالُ زِيداً حين نأتي. والآخر: أن الوصية مصدرٌ فلا يتعلّق به ما يتقدم عليه، فأما قوله: ﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ﴾ فلا يجوز أن تحمله على الشهادة، لأنه إذا عمل في ظرف من الزمان لم يعمل في ظرف آخر منه، ولكن تحمله على ثلاثة أوجه، أحدها: أن تعلّقه بالموت، كأنه الموت من ذلك الحين، وهذا إنما يكون على ما قُرِبَ منه. يدلُّك على ذلك قوله عزّ وجل: ﴿حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْفَنَ﴾ [النساء: ١٨]، وكذلك قوله: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١]، وقوله: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩] فلو كان هذا على وقوعه، ولم يكن على مقاربتة، لم يجز أن يسند إليه القول بعد الموت. والثاني: أن تحمله على حضر، أي: إذا حضر في هذا الحين. والثالث: أن تحمله على البديل من إذا، لأن ذلك الزمان في المعنى هو ذلك الزمان، فتبدله منه كما تبدل الشيء من الشيء إذا كان إياه. وقوله تعالى: ﴿أَتْسَانٌ ذَوَاعِلٌ مِّنْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦]، هو خبر المبتدأ الذي هو شهادة بينكم، والتقدير شهادة بينكم شهادة اثنين، فأقام المضاف إليه مقام المضاف، ألا ترى أن الشهادة لا تكون إلا باثنين.

(١) عجز بيت. صدره:

- فلاقته ببلقعة براح

البيت من الوافر، وهو لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٠٥، وتاج العروس ١٢٤/٢ (جيب)، ولسان العرب ٢٥١/١ (جيب)، ٦٦/١٣ (بين)، ومقاييس اللغة ٤٢٤/١ وللهدلي في تاج العروس (بين).

الجبوب: وجه الأرض ومنها من سهل أو حَزْنٍ أو جبل.

وقوله: منكم، صفة لقوله: اثنان، كما أن ﴿ذَوَا عَدْلٍ﴾ صفة لهما وفي الظرف ضميرهما.

وقوله: ﴿أَوْ آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ تقديره: أو شهادة آخرين من غيركم، و﴿مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ صفة للآخرين كما كان ﴿مِنْكُمْ﴾ صفة الاثنین، وأما ﴿مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ فقييل في تفسيره: إنَّه من غير أهل ملَّتكم.

حدَّثنا الكندي قال: حدَّثنا مؤمل^(١) قال: حدَّثنا إسماعيل عن هشام بن حسان عن محمد قال: سألت عبيدة عن هذه الآية: ﴿أَثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ قال: اثنان ذوا عدل من أهل الملة، أو آخران من غيركم من غير أهل الملة، وهو فيما زعموا قول ابن عباس وسعيد بن المسيَّب، وسعيد بن جبیر، وقيل فيهما: من غير أهل قبيلتكم.

وقوله: ﴿إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ﴾ [المائدة: ١٠٦] اعتراض بين الصفة والموصوف، وعلم به أن شهادة الآخرين اللذين هما من غير أهل ملتنا إنَّما تجوز في السفر. واستغني عن جواب ﴿إِنْ﴾ بما تقدم من قوله: ﴿أَوْ آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ لأنَّه وإن كان على لفظ الخبر فالمعنى على الأمر، كأن المعنى: ينبغي أن تُشهدوا إذا ضربتم في الأرض آخرين من غير أهل ملتكم. ويجوز أيضاً أن يستغني عن جواب إذا في قوله: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ بما تقدمها من قوله: ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ﴾ فإن جعلت إذا بمنزلة حين، ولم تجعل له جواباً، كان بمنزلة الحين، ويتصب الموضوع بالمصدر الذي هو ﴿شهادة بينكم﴾ كما تقدم. وإن قدرت له جواباً فإن قوله: ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ﴾ يدل عليه ويكون موضع ﴿إِذَا﴾ في قوله: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ نصباً بالجواب المقدر المستغنى عنه بقوله: ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ﴾ لأنَّ المعنى ينبغي أن تشهدوا إذا حضر أحدكم الموت، وقوله: ﴿تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ﴾ صفة ثانية لقوله: ﴿أَوْ آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾. وقوله: ﴿مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ مُعَلَّقٌ، وإن شئت لم تقدر الفاء في قوله: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ لعطف جملة على جملة ولكن جعله جزاء كقول ذي الرمة:

وإنساناً عيني يَحْسِرُ الماءَ مَرَّةً فَيَبْدُو وتاراتِ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ^(٢)

تقديره عندهم: إذا حَسَرَ بدا، فكذلك إذا حبستموهما أقسما. وقال: من بعد

(١) انظر ترجمته في الأعلام ٧/ ٣٣٤.

(٢) يروي «تارة» بدل «مرة».

البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٤٦٠، وخزانة الأدب ١٩٢/٢، والدرر ١٧/٢، والمقاصد النحوية ١/ ٥٧٨، ٤/ ٤٤٩، وكثير في المحتسب ١/ ١٥٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٠٣، ٧/ ٢٥٧، وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٢، وتذكرة النحاة ص ٦٦٨، وشرح الأشموني ١/ ٩٢، ومجالس ثعلب ص ٦١٢، ومعني اللبيب ٢/ ٥٠١، والمقرب ١/ ٨٣، ومعجم الهوامع ١/ ٩٨.

الصلاة، لأنَّ الناس فيما ذكروا كانوا يُحَلِّفُونَ بالحجاز بعد صلاة العصر، لاجتماع الناس وتكاثرهم في ذلك الوقت.

وقوله: ﴿فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرَبْتُمْ﴾ أي: ارتبتم في قول الآخرين اللذين ليسا من أهلِ مِلَّتِنَا، أو غير قبيلة الميت، فغلب في ظنكم خيانتهما.

وقوله: ﴿لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا﴾: لا نشترى جواباً ما يقتضيه قوله: ﴿فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ لأنَّ أقسَمُ ونحوه، يُتَلَقَّى بما يُتَلَقَّى به الأيمان. وقوله: ﴿لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا﴾: لا نشترى بتحريف شهادتنا ثمناً، فحُذِفَ المضافُ وذُكِرَ الشهادةُ، لأنَّ الشهادة قولٌ، كما جاء: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾ ثم قال: ﴿فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ [النساء: ٨] لما كان القسمه يراد به المقسوم، ألا ترى أنَّ القسمه التي هي إفراز الأنصاء لا يُرْزَقُ منه، إنما يُرْزَقُ من التركة المقسومة؟ وتقدير: ﴿لا نشترى به ثمناً﴾: لا نشترى به ذا ثمنٍ، ألا ترى أنَّ الثمن لا يشتري، وإنما الذي يشتري المبيعُ دون ثمنه؟ وكذلك قوله: ﴿أَشْتَرُوا بِعَايَةِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ أي: ذا ثمن، والمعنى: أنهم آثروا الشيء القليل على الحق، فأعرضوا عنه وتركوه له. ولا يكون ﴿اشترؤا﴾ في الآية بمعنى باعوا، وإن كان ذلك يجوز في اللغة، لأنَّ بيع الشيء إخراجٌ وإبعادٌ له من البائع، وليس المعنى هنا على الإبعاد، إنما هو على التمسك به والإيثار له على الحق. ﴿وَلَوْ كَانَ دَأْفُورًا﴾ التقدير: ولو كان المشهود له ذا قربي. وحُصِّنَ ذو القربى بالذكر لميل الناس إلى قرباتهم ومن يناسبونه. ﴿وَلَا تَكْفُرُ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾ إنَّا إن كتمانها لمن الآثمين. وقال: ﴿شهادة الله﴾، فأضيفت الشهادةُ إليه سبحانه لأمره بإقامتها والنهي عن كتمانها في قوله: ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ إِثْمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]. وقوله: ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ [الطلاق: ٢] ﴿فَإِنْ عُدَّ عَلَيَّ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا﴾ [المائدة: ١٠٧] أي غير أهل الميت أو من يلي أمره، على أنَّ الشاهدين اللذين هما آخران من غيرنا استحقاقاً إنما بقصدتهما في شهادتهما إلى غير الاستقامة، ولم يتحرَّيا الحق فيها، فأخران يقومان مقامهما، أي: مقام الشاهدين اللذين هما من غيرنا ﴿من الذين استحق عليهم الأوليان﴾ - فقوله: ﴿من الذين﴾ صفة للآخرين. فأما ﴿الأوليان﴾ فلا يخلو ارتفاعه من أن يكون على الابتداء وقد أخرج، كأنه في التقدير: فالأوليان بأمر الميت آخران من أهله، أو من أهل دينه يقومان مقام الخائنين اللذين عثر على خيانتهما كقولهم: تميمي أنا. أو يكون خبر مبتدأ محذوف كأنه: فأخران يقومان مقامهما، هما الأوليان. أو يكون بدلاً من الضمير الذي في ﴿يقومان﴾ فيصير التقدير: فيقوم الأوليان. أو يكون مسنداً إليه استحق.

وقد أجاز أبو الحسن شيئاً آخر وهو أن يكون الأوليان صفةً لقوله: ﴿فأخران﴾ لأنه لما وُصِفَ اختصَّ فوُصِفَ من أجل الاختصاص الذي صار له بما يوصفُ به المعارف.

ومعنى: ﴿الأوليان﴾: الأوليان بالشهادة على وصية الميت، وإنما كانا أولى به ممن اتهم بالخيانة من غيرنا، لأنهما أعرِفُ بأحوال الميت وأموره، ولأنهما من المسلمين، ألا ترى أن وصفهم بأنه استحقَّ عليهم يدل على أنهم مسلمون، لأنَّ الخطاب من أول الآية مصروفٌ إليهم. فأما ما يُسند إليه استحقُّ فلا يخلو من أن يكون الأنصاء أو الوصية أو الإثم أو الجارِّ والمجروز، وإنما جاز: استحقَّ الإثم لأن آخذه بأخذه إثم، فسمي إثمًا كما سمي ما يؤخذ منا بغير حق مظلمة. قال سيبويه: المظلمة اسمٌ ما أخذ منك، وكذلك سمي هذا المأخوذ باسم المصدر.

وأما قوله: ﴿عليهم﴾ فيحتمل ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون على فيه بمنزلة قولك: استحقَّ على زيد مالٌ بالشهادة، أي: لزمه ووجب عليه الخروج منه، لأنَّ الشاهدين لما عُثِر على خيانتهم استحقَّ عليهما ما ولياه من أمرِ الشهادة والقيام بها ووجب عليهما الخروجُ منها وتركُ الولاية لها، فصار إخراجهما منها مُستحقًّا عليهما كما يُستحقُّ على المحكوم عليه الخروجُ مما وجبَ عليه. والآخر: أن يكون «على» فيه منزلة «من»، كأنه: من الذين استحق منهم الإثم، ومثل هذا قوله: ﴿إِذَا كُنَّا لِلْأَعْلَىٰ آتِينَ﴾ [المطففين: ٢] أي: من الناس.

والثالث: أن يكون «على» بمنزلة «في» كأنه استحقَّ فيهم، وقام «على» مقام «في» كما قام «في» مقام «على» في قوله تعالى: ﴿وَلَا صَلِّبْتُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] والمعنى: من الذين استحقَّ عليهم بشهادة الآخرين اللذين هما من غيرنا.

فإن قلت: فهل يجوز أن يسند ﴿استحقَّ﴾ إلى الأوليان؟ فالقول: إن ذلك لا يجوز لأنَّ المستحقَّ إنما يكون الوصية أو شيئاً منها والأوليان بالميت لا يجوز أن يُستحقَّ فيسند استحقَّ إليهما.

وأما من قرأ: ﴿من الذين استحقَّ عليهم الأوليين﴾ فتقديره: من الأوليين الذين استحقَّ عليهم الأنصاء أو الإثم، وإنما قيل لهم الأوليين من حيث كانوا الأوليين في الذكر، ألا ترى أنه قد تقدّم: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ﴾ وكذلك ﴿أَنْتَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ذكرا في اللفظ، قبل قوله: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾.

واحتجَّ من قرأ: ﴿الأوليين﴾ على من قرأ: ﴿الأوليان﴾ بأن قال: رأيت إن كان الأوليان صغيرين؟ أراد أنهما إذا كانا صغيرين لم يقوما مقام الكبيرين في الشهادة ولم يكونا لصغرهما أولى بالميت، وإن كانا لو كانا كبيرين كانا أولى به ﴿فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾، أي: يقسم الآخران اللذان يقومان مقام الشاهدين اللذين هما آخران من غيرنا.

وقوله: ﴿لشَهَدَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَدَتَيْهِمَا﴾ مُتَلَقَى به ﴿فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ ﴿وَمَا أَعْتَدْنَا﴾ فيما قلناه من أن شهادتنا أحق من شهادتهما. وأما من قرأ: ﴿من الذين استحقَّ عليهم﴾

الأوليان فتقديره: من الذين استحق عليهم الأوليان بالميت وصيته التي أوصى بها إلى غير أهل دينه، والمفعول محذوف، وحذف المفعول من هذا النحو كثير.

واختلفوا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾^(١) [المائدة: ١١٠] في اسم الفاعل والمصدر.

فقرأ ابن كثير وعاصم ههنا وفي هود [٧] والصف ﴿إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الآية: ٦] بغير ألف.

وقرأ في يونس: ﴿لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [٢] بألف.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر في كل ذلك: ﴿سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ بغير ألف.

وقرأ حمزة والكسائي في المواضع الأربعة: ﴿ساحرٌ﴾ بألف.

قال أبو علي: قال تعالى: ﴿وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَنْكَ إِذِ جِئْتَهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ فمن قرأ: ﴿إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ جعله إشارة إلى ما جاء به، كأنه قال: ما هذا الذي جئت به إلا سحر، ومن قال: إلا ساحر، أشار إلى الشخص لا إلى الحدث الذي أتى به، وكلاهما حسن لاستواء كل واحد منهما في أن ذكره قد تقدم، وكذلك ما في سورة الصف في قصة عيسى أيضاً وهو قوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُم بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [٦] وكذلك ما في هود في قوله: ﴿وَلَيْنَ قُلْتَ إِنَّكُمْ مَبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [٧] فمن قال: ﴿ساحرٌ﴾ جعل الإشارة إلى الحدث ومن قال: ﴿ساحرٌ﴾ فإلى الشخص.

فأما اختيار ﴿ساحرٌ﴾ في هذه المواضع لما ذهب إليه من أن الساحر يقع على العين والحدث، فإن وقوع اسم فاعل على الحدث، ليس بالكثير، إنما جاء في حروف قليلة. ولكن لمن اختار سحراً أن يقول: إنه يجوز أن يراد به الحدث والعين جميعاً، ألا ترى أنه يستقيم أن يقول: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ﴾ وأنت تريد به: ذو سحر، كما جاء: ﴿وَلَكِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧] و﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [التوبة: ١٩] أي: أهلها، ألا ترى قوله: ﴿كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾. وقالوا: إنما أنت سائر، وما أنت إلا سائر.

وإنما هي إقبال وإدبار^(٢)

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٦.

(٢) عجز بيت. صدره:

- ترتع ما رتعت حتى إذا أذكرت.

البيت من البسيط، وهو للخنساء في ديوانها ص ٣٨٣، والأشباه والنظائر ١/١٩٨، وخراتة الأدب ١/٤٣١، ٣٤/٢، وشرح أبيات سيويه ١/٢٨٢، والشعر والشعراء ٤/٣٥٤، والكتاب ١/٣٣٧ ولسان العرب ٧/٣٠٥ (رهط)، ١١/٥٣٨ (قبل)، ١٤/٤١٠ (سوا)، والمقتضب ٤/٣٠٥، والمنصف ١/١٩٧ =

فيجوز أن يريد بسحرٍ، ذا سحرٍ.

وساحرٌ لا يجوز أن يراد به سحرٌ، وقد جاء فاعلٌ يراد به المصدرُ في حروف ليست بالكثيرة نحو: عائداً بالله من شرها، أي: عياداً، ونحو: العاقبة. ولم تصر هذه الحروف من الكثرة بحيث يسوغ القياس عليها. وحكي أن أبا عمرو كان يقول: إذا كان بعده: ﴿مبينٌ﴾ فهو ﴿سحرٌ﴾، وإذا كان بعده ﴿عليمٌ﴾ فهو ﴿ساحرٌ﴾، ولا إشكال في الوصف بعليم أنه لا ينصرف إلى الحدث، ولكن ﴿مبينٌ﴾ يقع على الحدث كما يقع على العين، فإذا كان كذلك لم يمتنع: ساحرٌ مبينٌ، كما لم يمتنع: سحرٌ مبينٌ.

واختلفوا في الباء والتاء من قوله جلّ وعزّ: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾^(١) [المائدة: ١١٢].

فقرأ الكسائي وحده: ﴿هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ بالتاء، ونصب الباء واللام مدغمّة في

التاء.

وقرأ الباقون: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ بالياء ورفع الباء.

قال أبو علي وجه قراءة الكسائي: ﴿تستطيع﴾ بالتاء أن المراد: هل تستطيع سؤال ربك، وذكروا الاستطاعة في سؤالهم له لا لأنهم شكوا في استطاعته، ولكن كأنهم ذكروه على وجه الاحتجاج عليه منهم، كأنهم قالوا: إنك مستطيعٌ فما يمنعك؟! ومثل ذلك قولك لصاحبك: أنتستطيع أن تذهب عني فإني مشغول؟ أي اذهب لأنك غير عاجز عن ذلك. وأما ﴿أن﴾ في قوله: ﴿هل تستطيع ربك أن يُنزل﴾ فهو من صلة المصدر المحذوف، ولا يستقيم الكلام إلا على تقدير ذلك، ألا ترى أنه لا يصح: هل تستطيع أن يفعل غيرك؟ وأن الاستفهام لا يصح عنه، كما لا يصح في الإخبار: أنت تستطيع أن يفعل زيد، فإن في قوله: ﴿أن يُنزل علينا﴾ متعلقٌ بالمصدر المحذوف على أنه مفعول به. فإن قلت: هل يصح هذا على قول سيبويه، وقد قال: إن بعض الاسم لا يضم في قوله:

..... إلا الفرقدان^(٢)

فإن ذلك لا يمتنع، لأنه في تقدير المذكور في اللفظ وإن كان محذوفاً منه، إذ كان الكلام لا يصح إلا به، كما ذهب إليه في قوله:

.....
ونارٍ توقد بالليل ناراً^(٣)

= وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٣٨٧، ٤/٦٨، وشرح الأشموني ١/٢١٣، وشرح المفصل ١/١١٥، والمحتسب ٢/٤٣.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٦.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) عجز بيت. صدره:

إلى أنّ كُلاًّ في تقدير الملفوظ به من حيث لو لم تقدره كذلك لم يستقم عنده،
فكذلك قياسُ الآية على قوله .

وأما قراءة من قرأ: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ فليس على أنّهم شكوا في قدرة القديم سبحانه على ذلك، لأنّهم كانوا مؤمنين عارفين، ولكن كأنّهم قالوا: نحن نعلم قدرته على ذلك فليفعله بمسألتك إياه، ليكون علماً لك ودلالةً على صدقك، وكأنّهم سألوه ذلك ليعرفوا صدقه وصحّة أمره من حيث لا يعترض عليهم منه إشكال ولا تنازعه في شبهة، لأنّ علم الضرورة لا تعرض فيه الشبهة التي تعرض في علوم الاستدلال، فأرادوا علم أمره من هذا الوجه فمن ثم قالوا: ﴿وَتَطْمِئِنُّ قُلُوبُنَا﴾ [المائدة: ١١٣] كما قال إبراهيم عليه السلام: ﴿بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمِئِنَّ قُلُوبُكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠] بأن أعلم ذلك، من حيث لا يكون لشبهة ولا إشكال عليّ طريق. وليس قول عيسى عليه السلام لهم: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ١١٢] إنكاراً لسؤالهم، ولكن قال لهم هذا، كما جاء: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢] ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥] ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَتَنْظُرْ نَفْسٌ﴾ [الحشر: ١٨] ونحو هذا من الآي.

وأما إدغام الكسائي اللام في التاء فحسن، ألا ترى أنّ أبا عمرو قد أدغمها في التاء، فيما حكى عنه سيبويه من قوله: ﴿هَثُوبُ الْكُفَّارِ﴾ [المطففين: ٣٦] والتاء أقرب إليها من التاء والإدغام في المتقاربين، إنّما يحسن بحسب قرب الحرف من الحرف، وإذا جاز إدغامها في الشين مع أنها أبعد منها من حروف طرف اللسان والثنايا لأنّها تتصل بمخارج هذه الحروف فإن يجوز في التاء ونحوها من حروف طرف اللسان وأصول الثنايا أجدد وأنشد سيبويه:

تقول إذا استهلك ما لا لئذ فكيه هشيء بكفيك لائق^(١)

= البيت من المتقارب، وهو لأبي دؤاد في ديوانه ص ٣٥٣، والأصمعيات ص ١٩١، وأمالى ابن الحاجب ١٣٤/١، ٢٩٧، وخزانة الأدب ٥٩٢/٩، ٤٨١/١٠، والدرر ٣٩/٥، وشرح التصريح ٥٦/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٩٩، وشرح شواهد المغني ٧٠٠/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٠٠، وشرح المفصل ٢٦/٣، والكتاب ٦٦/١، والمقاصد النحوية ٤٤٥/٣، ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص ١٩٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤٩/٨، والإنصاف ٤٧٣/٢، وأوضح المسالك ٣/١٦٩، وخزانة الأدب ٤١٧/٤، ١٨٠/٧، ورتب المباني ص ٣٤٨، وشرح الأشموني ٣٢٥/٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٩٩، وشرح المفصل ٧٩/٣، ١٤٢، ٥٢/٨، ١٠٥/٩، والمحتسب ٢٨١/١، ومغني اللبيب ٢٩٠/١، والمقرب ٢٣٧/١، وجمع الهوامع ٥٢/٢.

(١) البيت من الطويل، وهو لطريف بن تميم العنبري في شرح أبيات سيبويه ٤١٧/٢ وشرح المفصل ١٠/١٤٢، ١٤١، والكتاب ٤٥٨/٤، واللامات ص ١٥٥، والمقرب ١٤/٢، والممتع في التصريف ٢/٦٩٤، وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٣٥٢، وسر صناعة الإعراب ص ٣٤٨، وتاج العروس (ليق)، =

قال سيويه: وقد قرئ: ﴿بَثُّثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الأعلى: ١٦] وأنشد:

فَدَّرَ ذَا وَلَكِنْ هَتُّعَيْنُ مُتَّيِّمًا عَلَى ضَوْءِ بَرْقِ آخِرِ اللَّيْلِ نَاصِبٍ^(١)

قال أحمد بن موسى: قرأ نافع وحده: ﴿طَائِرًا﴾ بألفٍ مع الهمز.

وقرأ الباقون: ﴿طَيْرًا﴾ [المائدة: ١١٠] بغير ألف.

حكى أبو الحسن الأخفش: طائرة، وطوائر. ونظير ما حكاه من ذلك قولهم: ضائنة، وضوائن^(٢). فأما الطيرُ فواحدة طائرٌ. مثل ضائِنٍ وَضَانٍ، وراكِبٍ وراكِبٍ، والطائر كالصفة الغالبة، وقد قالوا: أطيَّارٌ، فهذا مثل صاحبٍ وأصحابٍ، وشاهدٍ وأشهادٍ، وشبَّهوا فَيَعْلًا بفاعِلٍ، فقالوا: مَيِّتٌ وأمواتٌ، ويمكن أن يكونَ أطيَّارٌ جمعَ طيرٍ، جعله مثلُ بَيِّنٍ وأبياتٍ، وجمعه على العدد القليل كما قالوا: جمالانٍ ولِقاحانٍ، وإذا جاز أن يُثْنَى، جاز العدد القليل أيضاً فيه، وكما جُمِعَ على أفعالٍ كذلك جُمِعَ على العدد الكثير، فقالوا: طيورٌ فيما حكاه أبو الحسن.

ولو قال قائل: إنَّ الطائر قد يكونُ جمعاً مثلَ الجاملِ، والباقرِ. والسامرِ، فيكونُ على هذا معنى القراءتين واحداً؛ لكانَ قياساً. ويقوي ذلك ما حكاه أبو الحسن من قولهم: طائرة، فيكون على هذا من باب شعيرةٍ وشعيرٍ.

فأما قوله: ﴿أَنَّى أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [آل عمران: ٤٩] وفي هذه: ﴿فَتَنْفُخُ فِيهَا﴾ [المائدة: ١١٠] وفي آل عمران: ﴿فَأَنْفُخُ فِيهِ﴾ فالقول في ذلك إنَّ الضمير الذي في قوله ﴿فيها﴾ لا يخلو من أن يعود إلى ما تقدم له ذكرٌ في الكلام، أو إلى ما وقعت عليه دلالةٌ من اللفظ، فمما تقدم ذكره: الطينُ، والهيئةُ، والطيرُ، فلا يجوز أن يعود إلى الطين لتأنيث الضمير الراجع إليه وتذكير ما يعود الضمير إليه، ولو كان الذِّكْرُ مذكراً لم يَسْهُلْ أن يعودَ إليه، ألا ترى أنَّ النَفْخَ إنَّما يكون في طينٍ مخصوص، وهو ما كان منه مهياً للنَفْخِ، والطين المتقدم ذكره عامٌ، فلا يكونُ العائدُ على حسب ما يعود إليه. فإن قلت: يعود الذكر من ﴿فيها﴾ إلى الهيئة. فإنَّ النَفْخَ لا

= (هلك)، (فكه)، ولسان العرب ٣٣٤/١٠ (ليق)، ٥٠٥/١٠ (هلك)، ٥٢٥/١٣ (فكه).

يقال: ما يليق بكفه درهم أي ما يحتبس، فُكِيهة: اسم امرأة، يجوز أن يكون تصغير فُكِيهة التي هي الطيبة النفس الضحوك، وأن يكون تصغير فاكهة مرخماً.

(١) يُرَوَى «فدع» بدل «فذر».

البيت من الطويل، وهو لمزاحم العقيلي في ديوانه ص ٢٤، وسر صناعة الإعراب ص ٣٤٨، والكتاب ٤/٤٥٩، وكتاب اللامات ص ١٥٥، وبلا نسبة في شرح أبيات سيويه ٢/٤٤٢، وشرح المفصل ١٠/١٤١.

(٢) الضوائن: جمع ضائنة: وهي الشاة من الغنم خلاف المعز. ومعزى ضينة: تألف الضان. (لسان العرب ٢٥١/١٣ مادة: ضان).

يكون في الهيئة إنما يكون في المهيأ، ذي الهيئة إلا أن تجعل الهيئة التي هي المصدر في موضع المهيأ، كما يقع الخلق موضع المخلوق. وإذا ذُكر فقال: ﴿أَنْفَخَ فِيهِ﴾ جاز أن يكون الضمير عائداً على ذي الهيئة، كما قال: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ إذ جُعِلَتِ الْقِسْمَةُ الْمَقْسُومَ. ويجوز أن يعود إلى الطير لأنها مؤنثة، قال: ﴿أَوْلَدَ بَرًّا إِلَى الطَّيْرِ فَوَقَّهُمْ صَفَنَاتٍ﴾ [الملك: ١٩]. ويجوز أن يعود الذكر إذا ذُكر على ما وقعت عليه الدلالة في اللفظ، وهو أن يَخْلُقُ يدل على الخلق، كما أن يبخلون يدل على البخل، فيجوز في قوله: ﴿فَأَنْفَخَ فِيهِ﴾ أي: في الخلق، ويكون الخلق بمنزلة المخلوق. ويجوز أن يعود الذكر حيث ذُكر إلى ما دلَّ عليه الكاف من معنى المثل، أو إلى الكاف نفسه فيمن يُجوز أن يكون اسماً في غير الشعر، وتكون الكاف في موضع نصب على أنه صفة للمصدر المراد، تقديره: وإذا تخلق خلقاً من طين كهيئة الطير، فتنفخ في الخلق الذي يراد به المخلوق.

ويجوز في قراءة نافع: ﴿فِيكَوْنُ طَائِرًا﴾، أن يكون الذكور المؤنث يرجع إلى الطائر على قوله: ﴿أَعْبَازُ نَخْلٍ حَاقِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧] والموضع الذي ذُكر فيه يكون على قوله: ﴿أَعْبَازُ نَخْلٍ مُتَفَعِّرٍ﴾ [القمر: ٢٠] و﴿الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ﴾ [يس: ٨٠] ويكون أيضاً على من جعله جمعاً: كالسامر، والجامل، والباقر، فأما قول الشاعر:

هُم أَنشَبُوا زُرُقَ الْقَنَا فِي نُحُورِهِمْ وَبَيْضاً تَقِيضُ الْبَيْضِ مِنْ حَيْثُ طَائِرُهُ^(١)
فإن الدماغ يسمى الفرخ، فيما روى لنا محمد بن السري، وتقيض: تكسر. وقد قال غيره: الدماغ يقال له الفرخ، فوضع الطائر موضع الفرخ، لأنه في المعنى طائرٌ وحرّف الاسم عما كان عليه لما احتاج إليه من إقامة القافية، كما حرّف لإقامة الوزن في نحو ما أنشدناه علي بن سليمان:

بَنِي رَبِّ الْجَوَادِ فَلَا تَفِيْلُوا فَمَا أَنْتُمْ فَتَعْذِرْكُمْ لِفَيْلٍ^(٢)

(١) رواية الشطر الأول في لسان العرب:

- هم أنشَبُوا صُمَّ الْقَنَا فِي صُدُورِهِمْ

البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٧٥٦/١ (نشب)، ٥٠٩/٤ (طير)، وتاج العروس ٢٦٦/٤ (نشب)، ٤٥٢/١٢ (طير)، والمخصص ٥٥/١، ١٣٦/٤، ١٤٤/١٠، ١١٤/١٦. نَشِبَ الشَّيْءُ فِي الشَّيْءِ، بالكسر، نشباً ونشوباً ونشبة: لم يَنْفُذْ، وأنشبه ونشبه وعنى بالطائر الدماغ، وذلك من حيث قيل له: فرخٌ.

(٢) البيت من الوافر، وهو للكُميت في ديوانه ٥١/٢، ولسان العرب ٥٣٤/١١ (فيل) «جعلته مفهرس اللسان في قافية اللام المضمومة، وهذا خطأ»، وتهذيب اللغة ٣٧٦/١٥ ومقاييس اللغة ٤٦٧/٤ وتاج العروس (فيل)، وبلا نسبة في المخصص ٥١/٣، وديوان الأدب ٣٢٦/٣. فال رأيه يفيل فيلولة: أخطأ وضعف. ويقال: ما كنت أحب أن يرى في رأيك فيالة. ورجل فيل الرأي أي ضعيف الرأي.

أراد ربعة الفرس، فوضع الجواد موضعه، وأنشدنا علي بن سليمان:
 كأن نَزَوْ فِراخِ الهامِ بينهم نَزَوْ الثَّقاتِ زهاها قال قالينا^(١)
 فأراد بفراخ الهام الدماغ. فقوله: فراخ الهام ليس يضيف الشيء إلى نفسه، ولكن
 الهام جمع هامة، فتشمل الدماغ وغيره، فصار بمنزلة نصل السيف، لأن السيف يقع
 على النصل وغيره وعلى نفسه فأضاف الطائر إلى البيض في قوله: «من حيث طائرته»
 لالتباسه به كما قال: ﴿وَلِكَيْلُسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] يريد الدين الذي شرع
 لهم، فأضافه إليهم لالتباسهم به من حيث شرع لهم ودعوا إليه، وإن لم يتدينوا به
 وقوله:

هُمُ أَنْشَبُوا زَرَقَ الْقَنَا^(٢)

على حذف المضاف التقدير: هم أنشبو زرق أسنة القنا، لأن الذي يوصف
 بالزرق السنان دون الرماح، ألا ترى أن الرماح توصف بالسمر في نحو قوله:
 وَأَسْمَرَ خَطِيئاً كَأَنَّ كَعُوبَهُ

ووصفت الأسنة بالزرق في نحو قوله:

وَزُرْقٍ كَسَثَهُنَّ الْأَيْسَةَ هَبُوءَ أَرْقٍ مِنَ الْمَاءِ الزُّلَالِ كَلِيلُهَا^(٣)
 الأسنة: واحدها سنان، وهي المسان، فإذا كان الكليل أرق من الماء الزلال،
 فكيف الحاد، وما لم يكمل، وإن شئت جعلت الزرق الأسنة على إقامة الصفة مقام
 الموصوف، كانه: هم أنشبو أسنة القنا. فأما قول الكميت^(٤):

وَلَيْسَ التَّفْخُحُشُ مِنْ شَأْنِهِمْ وَلَا طَيْرَةُ الْغَضَبِ الْمَغْضَبِ
 فقوله: طيرة الغضب، يحتمل ضربين: أحدهما مصدر طار الغضب بطير طيرة،

(١) يُرَوَى «قلاها» بدل «زهاها».

البيت من البسيط، وهو لابن مقبل في ذيل ديوانه ص ٤٠٧، ولسان العرب ٤/ ٥٠٩ (طير)،
 ١١/ ٥٧٧ (قول)، ١٥/ ١٩٩ (قلا)، وتهذيب اللغة ٩/ ٢٩٦، وتاج العروس (قول)، (قلا)،
 وبلا نسبة في المخصص ١/ ٥٦، ١٣/ ١٧، والمعاني الكبير ص ٩٨٧، وشرح الناصد السبع
 الطوال ص ٤٢٥.

(٢) مر سابقاً.

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٩٠٢، وبلا نسبة في أساس البلاغة (سنن).

(٤) هو الكميت بن معروف بن الكميت بن ثعلبة بن نوفل الأسدي (توفي نحو ٦٠ = نحو ٦٨٠م) من بني
 جحوان بن فقعس، شاعر مخضرم، عاش أكثر حياته في الإسلام. يكنى أبا أيوب. عرفه الجمحي
 بالكميت الأوسط لتوسطه في الزمن بين جده الكميت بن ثعلبة، والكميت بن زيد له ديوان مفرد.
 الأعلام ٥/ ٢٣٣ - ٢٣٤، والآمدي ١٧٠، والمرزباني ٣٤٧، والجمحي ١٦٣.

وقد قالوا: طار طيرٌ فلانٍ إذا غضبَ وخفَّ، وأنشد بعضُ أصحابِ الأصمعي: فلمَّا أتاني ما يقولُ تَطَايَرَتْ عَصَافِيرُ رَأْسِي وَأَنْتَشَيْتُ مِنَ الْخُمْرِ^(١) ويجوز في قوله: طيرةُ الغضبِ أن يكون سَمَى الطائر الذي استعمل في الغضبِ باسم المصدر.

قال أحمد بن موسى: قرأ نافعٌ وعاصمٌ وابن عامرٍ: ﴿مُنزِلَهَا﴾^(٢) [المائدة: ١١٥] مشددةً.

وقرأ الباقون: خفيفةً.

وجهُ التَّخْفِيفِ أَنَّهُ قَالَ: ﴿أَنْزَلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً﴾ فقال: ﴿إِنِّي مُنْزِلُهَا﴾ فيكون الجواب كالسؤال. ومن قال: ﴿مُنْزِلَهَا﴾ فلأنَّ نَزَلَ وَأَنْزَلَ، قد استعمل كل واحدٍ منهما موضع الآخر؛ قال: ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْعَقَّةِ﴾ [آل عمران: ٣] وقال: ﴿وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ٤] وقال تعالى: ﴿بَارَكَ الَّذِي نَزَلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١] وقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الكهف: ١] فقد صار كل واحدٍ من هاتين اللفظتين يستعمل موضع الأخرى.

اختلفوا في نصب الميم ورفعها من قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(٣) [المائدة: ١١٩].

فقرأ نافعٌ وحده: ﴿هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ﴾ بنصب الميم.

وقرأ الباقون: ﴿هَذَا يَوْمٌ﴾ برفع الميم.

من رفع يوماً جعله خبرَ المبتدأ الذي هو ﴿هَذَا﴾ وأضاف يوماً إلى ينفع، والجملة التي من المبتدأ وخبره في موضع نصبٍ بأنه مفعول القول، كما تقول: قال زيدٌ: عمروٌ أخوك.

ومن قرأ: ﴿هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ احتمل أمرين: أحدهما أن يكون مفعولٌ ﴿قال﴾، تقديره: قال الله هذا القصص، أو هذا الكلام: يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ، فيومَ ظرفٌ للقول، وهذا إشارةٌ إلى ما تقدم ذكره من قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ لِيَعْسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١١٦]، وجاء على لفظ الماضي وإن كان المراد به الآتي: كما قال: ﴿وَنَادَى أَصْحَابَ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٥٠] ونحو ذلك، وليس ما بعد ﴿قال﴾ حكايةً في هذا الوجه، كما كان إيهاها في الوجه الآخر. ويجوز أن يكون المعنى على

(١) البيت من الطويل، وهو لمنظور بن رواحة في أساس البلاغة (شطن)، وبلا نسبة في المخصص ٥٦/١، ١٣٣/٩.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٦.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٧.

الحكاية تقديره: قال الله هذا يومٌ ينفع. أي: هذا الذي اقتصصنا يقع، أو يحدث يوم ينفع الصادقين، فيوم خبرُ المبتدأ الذي هو هذا لأنه إشارةٌ إلى حدث، وظروف الزمان تكون أخباراً عن الأحداث، والجملة في موضع نصبٍ بأنها في موضع مفعول. قال: ولا يجرز أن تكون في موضع رفع وقد فُتِحَ لإضافته إلى الفعل، لأنَّ المضاف إليه معربٌ، وإنما يكتسي البناء من المضاف إليه، إذا كان المضاف إليه مبنياً، والمضاف مبهماً، كما يكون ذلك في هذا الضرب من الأسماء إذا أُضيف إلى ما كان مبنياً، نحو: ﴿وَمِنْ خَيْرِي يَوْمِيذٍ﴾ [هود: ٦٦] و﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ﴾ [المعارج: ١١]. وصار في المضاف البناء للإضافة إلى المبني كما صار فيه الاستفهام للإضافة إلى المستفهم به نحو: غلامٌ من أنت؟ وكما صار فيه الجزاء في نحو: غلامٌ منْ تضرب أضربٌ وليس المضارعُ في هذا كالماضي في نحو قوله:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصبا^(١)

لأنَّ الماضي مبني والمضارع معربٌ، فإذا كان معرباً؛ لم يكن شيءٌ يحدث من أجله في المضاف البناء، ولا يلزم أن تُقدَّر في الفعل هنا عائداً إلى شيءٍ، لأنَّ الفعل قد أُضيف إليه وليس بصفةٍ، ولا يلزم أن يكون في المضاف ذكرٌ من المضاف إليه، فليس قوله: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّالِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ فيمن رفع أو نصب كقوله: ﴿وَأَنْقَرُوا يَوْمًا لَا يَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨] لأنَّ الفعل هنا صفةٌ للنكرة، فلا بدَّ من ذكر عائِد منه إلى الموصوف، ولو نُونَ اليوم هنا لكان ﴿يَنْفَعُ﴾ صفةً له، ولما لم يُنَوَّن كان مضافاً إليه، والإضافة إلى الفعل نفسه في الحقيقة لا إلى مصدره، ولو كانت الإضافة إلى المصدر لم يُنَوَّن المضافُ لبناء المضاف إليه في نحو:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصبا

تمت سورة المائدة والحمد لله وحده

(١) صدر بيت. عجزه:

وقلنتُ المأ أصحُ والشيبُ وازعُ

البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٢، والأضداد ص ١٥١، وجمهرة اللغة ص ١٣١٥ وخزانة الأدب ٤٥٦/٢، ٤٠٧/٣، ٥٥٠/٦، ٥٥٣، والدرر ١٤٤/٣، وسر صناعة الإبراب ٥٠٦/٢، وشرح أبيات سيبويه ٥٣/٢، وشرح التصريح ٤٢/٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٦، ٨٨٣، والكتاب ٣٣٠/٢، ولسان العرب ٣٩٠/٨ (وزع)، ٧٠/٩ (خشف)، والمقاصد النحوية ٣/٤٠٦، ٣/٥٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١١/٢، والإنصاف ١/٢٩٢، وأوضح المسالك ٣/١٣٣، ووصف المباني ص ٣٤٩، وشرح الأشموني ٣١٥/٢، ٥٧٨/٣، وشرح شذور الذهب ص ١٠٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٨٧، وشرح المفصل ١٦/٣، ٥٩١/٤، ١٣٧/٨، ومغني اللبيب ص ٥٧١، والمقرب ١/٢٩٠، ٢/٥١٦، والمنصف ١/٥٨، وجمع الهوامع ١/٢١٨.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الأنعام

اختلفوا في ضمّ الياء وفتحها من قوله تعالى: ﴿مَنْ يُصِرْفَ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ﴾^(١) [الأنعام: ١٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامرٍ ﴿يُصِرْفَ عَنْهُ﴾ مضمومة الياء مفتوحة الراء.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿يُصِرْفَ عَنْهُ﴾ مفتوحة الياء مكسورة الراء.

واختلف عن عاصم قرّوى أبو بكر عنه ﴿من يصرف﴾ مثل حمزة وروى حفص: ﴿يُصِرْفَ عَنْهُ﴾ مثل أبي عمرو. فاعلٌ ﴿يُصِرْفَ﴾ الضميرُ العائد إلى ﴿وَبِيِّ﴾ من قوله: ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي﴾ [الأنعام: ١٥]، وينبغي أن يكون حَذَفَ الضميرُ العائد إلى العذاب، والمعنى: من يصرفه عنه، وكذلك هو في قراءة أبي^(٢) فيما زعموا، وليس حذفُ هذا الضمير بالسهل، وليس بمنزلة الضمير الذي يحذف من الصلة، لأنَّ ﴿مَنْ﴾ جزءٌ، ولا يكون صلةً على أنَّ الضمير إنَّما يحذف من الصلة إذا عاد إلى الموصول نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]. ﴿وَسَلِّمْ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ أَصْطَفَى﴾ [النمل: ٥٩] أي: بعثه واصطفاهم. ولا يعود الضمير المحذوف هنا إلى موصولٍ ولا إلى ﴿مَنْ﴾ التي للجزاء إنَّما يرجع إلى العذاب في قوله: ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٥] وليس هذا بمنزلة قوله: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٧.

(٢) أبي بن كعب بن قيس بن عبيد (توفي ٢١هـ = ٦٤٢م) من بني النجار، من الخزرج، أبو المنذر صحابي أنصاري. كان قبل الإسلام حبراً من أحبار اليهود، ولما أسلم كان من كتاب الوحي، وشهد بدرًا وأحدًا والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ وكان يفتي على عهده. وشهد مع عمر بن الخطاب وقعة الجابية. وكتب كتاب الصلح لأهل بيت المقدس. وأمره عثمان بجمع القرآن. فاشترك بجمعه. وله في الصحيحين وغيرهما ١٦٤ حديثاً. مات بالمدينة.

الأعلام ١/٨٢، وطبقات ابن سعد ٣، القسم الثاني ٥٩، وغاية النهاية ١/٣١، وصفة الصفوة ١/١٨٨، وحلية ١/٢٥٠، والكواكب الدرية ١/٤٥.

[الأحزاب: ٣٥]؛ لأنَّ هذا فعلٌ واحدٌ قد تكرر، وعُدِّي الأولُ منهما إلى المفعول، فَعَلِمَ بتعدية الأول، أنَّ الثاني بمنزلة.

وأما قراءة من قرأ: ﴿يُضْرَفُ﴾ فالمسندُ إليه: الفعلُ المبني للمفعول، ضميرُ العذابِ المتقدم ذكره، وليس هذا كقول من قال: ﴿يُضْرَفُ﴾ بفتح الياء، لأنَّ ضمير المنصوبِ هنا محذوفٌ، وفي قول من قرأ: ﴿يُضْرَفُ﴾ مضمرٌ ليس بمحذوف، والذكر العائد إلى المبتدأ الذي هو مَنْ في القراءتين جميعاً الضميرُ الذي في عنه. ومما يقوي ذلك قوله: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوقًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]. أَلَا تَرَى أَنَّ الفعلَ مبني للمفعول به وفيه ضمير العذاب؟ ومِمَّا يُحَسِّنُ قراءة من قرأ: ﴿يُضْرَفُ﴾، بفتح الياء، أنَّ ما بعده من قوله: ﴿فَقَدْ رَحِمَهُ﴾ فعلٌ مسندٌ إلى ضمير اسم الله تعالى، فقد اتَّفَقَ الفعلان في الإسناد إلى هذا الضمير فيمن قرأ: ﴿يُضْرَفُ﴾ بفتح الياء.

ومِمَّا يقوي قراءة من قرأ: ﴿مَنْ يُضْرَفُ﴾ بفتح الياء، أنَّ الهاء المحذوفة مِنْ ﴿يُضْرَفُ﴾ لما كانت في حيز الجزاء، وكان ما في حيز الجزاء في أنه لا يتسلط على ما تقدّمه، بمنزلة ما في الصلة، في أنه لا يجوز تسلطه على الموصول، حَسُنَ حذفُ الهاء منه، كما حَسُنَ حذفها من الصلة.

اختلفوا في الياء والتاء والرفع والنصب من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَّهُمْ﴾^(١) [الأنعام: ٢٣].

فقرأ ابن كثير في رواية قُتَيْبٍ عن القواس، وعبيد بن عقيل عن شبيل عن ابن كثير، وابنِ عامرٍ، وحفص عن عاصم ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ﴾ بالتاء ﴿فَتَنَّهُمْ﴾ رفعاً. وروى خلفٌ وغيره عن عُبَيْدٍ عن شبيلٍ عن ابن كثير: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ﴾ بالتاء ﴿فَتَنَّهُمْ﴾ نصباً.

وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر ﴿تَكُنْ﴾ بالتاء ﴿فَتَنَّهُمْ﴾ نصباً. وقرأ حمزة والكسائي ﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ﴾ بالياء ﴿فَتَنَّهُمْ﴾ نصباً.

قال أبو علي من قرأ: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَّهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الأنعام: ٢٣] تكن بالتاء ورفَع الفتنة، كان ذلك حسناً لإبائه علامة التأنيث في الفعل المسند إليه الفتنة، والفتنة مؤنثة بلحاظها علامة التأنيث و﴿أَنْ قَالُوا﴾ على هذه القراءة: في موضع نصب، والتقدير: لم تكن فتنتهم إلا قولهم. فأما ما روي عن ابن كثير من قراءته: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ﴾ بالتاء ﴿فَتَنَّهُمْ﴾ نصباً، فقد أدَّتْ، ﴿أَنْ قَالُوا﴾ لَمَّا كان الفتنة في المعنى، وفي التنزيل: ﴿قُلُّوا عَسْرَ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] فَأَتَتْ أَمْثَالًا، وواحدُها مثلٌ، حيث كانت الأمثالُ في

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٧، والسبعة ٢٥٥.

المعنى الحسنات، وقد كثر مجيء هذا في الشعر والرواية الأولى أوجه من حيث كان الكلام محمولاً فيها على اللفظ. ومثل هذا قراءة نافع، وأبي عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر. ومما جاء على هذا في الشعر قوله:

.....وكانت عادةً منه إذا هي عرّدت إقدامها^(١)

فأنت الإقدام لما كان العادة في المعنى، هذا البيت، وهذه الآية إذا قرئت على القياس أقرب من قول الشاعر:

هُم أَهْلُ بَطْحَاوِي قَرِيشٍ كِلَيْهِمَا هُمُ ضَلْبُهَا لَيْسَ الْوَشَائِظُ كَالضُّلْبِ^(٢)
لأن بَطْحَاوِي مكة مؤنث، والمذكر: الأبطح، فهو لفظ غير لفظ المؤنث، والفتنة هي: القول.

وقد جاء في الكلام: ما جاءت حاجتك، فأنت ضمير ﴿ما﴾ حيث كان الحاجة في المعنى: وألزم التانيث ونصبت الحاجة. ومثل ذلك قولهم: من كانت أمك، فأنت ضمير ﴿من﴾ حيث كان الأم ومثله: ﴿ومن تقئت منكناً﴾ [الأحزاب: ٣١]. ومما يقوي نصب فتنتهم أن قوله: ﴿أن قالوا﴾: أن يكون الاسم دون الخبر أولى، لأن ﴿أن﴾ إذا وصلت لم توصف فأشبهت بامتناع وصفها المضمرة. فكما أن المضمرة إذا كان مع المظهر كان أن يكون الاسم أحسن، كذلك ﴿أن﴾ إذا كانت مع اسم غيرها، كانت أن تكون الاسم أولى.

قال: وقرأ عاصم في رواية حفص ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ [الأنعام: ٢٢] بالنون حرفين ههنا، وفي يونس قبل الثلاثين أيضاً: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [يونس: ٢٨] وباقي القرآن بالياء.

وروى أبو بكر عن عاصم ذلك كله بالنون.

وقرأ الباقر بالنون إلا أنهم اختلفوا في سورة الفرقان، ويأتي في موضعه إن شاء الله.

(١) تمام البيت:

فمضى وقدّمها وكانت عادةً منه إذا هي عرّدت إقدامها
البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣٠٦، والأشبه والنظائر ٢٥٥/٥، والخصائص ٤١٥/٢، ولسان العرب ٢٨٨/٣ (عرد)، ٤٦٧/١٢ (قدم)، وكتاب العين ٣٢/٢، وبلا نسبة في الخصائص ٧٠/١.

عرد: ترك القصد وانهزم.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأخطل في ديوانه ص ٩٧، وأساس البلاغة ص ٥٠٠ (وشظ)، وبلا نسبة في لسان العرب ٤٦٥/٧ (وشظ)، وتاج العروس ٢٨٩/٢٠ (وشظ).
يقال: بنو فلان وشيظة في قومهم أي هم حشو فيهم.

حَجَّةٌ مِنْ قَرَأَ بِالنُّونِ قَوْلُهُ: ﴿وَحَسْرَتُهُمْ فَلَمْ تَنَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٧] وقوله: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ [الأنعام: ٢٢]، والياء في المعنى كالنون.

اختلفوا في الخفض والنصب من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ رَبَّنَا﴾^(١) [الأنعام: ٢٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر بالكسر فيهما.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَاللَّهُ رَبَّنَا﴾ بالنصب.

من قرأ: ﴿وَاللَّهُ رَبَّنَا﴾: جعل الاسم المضاف وصفاً للمفرد، ومثل ذلك: رأيت

زيداً صاحبنا، وبكراً جاركم. وقوله: ﴿مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] جواب القسم.

ومن قال: ﴿وَاللَّهُ رَبَّنَا﴾، فصل بالاسم المنادى بين القسم والمقسم عليه بالنداء،

والفصل به لا يمتنع، وقد فصل بالمنادي بين الفعل ومفعوله كما فعل ذلك في نحو

قوله: ﴿إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأْتَ زِينَةَ وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾ [يونس:

٨٨] والمعنى آتيتهم زينة وأموالاً ليضلوا فلا يؤمنوا وفصل به في أشد من ذلك، وهو

الفصل بين الصلة والموصول قال:

فَلَاخْشَاءُ لَكَ مِنْ شَقِصٍ أَوْ سَأْ أَوْيسُ مِنَ الْهَبَالَةِ^(٢)

وهذا لكثرة النداء في الكلام ومثل ذلك في الفصل قوله:

ذَاكَ الَّذِي وَأَبِيكَ تَعْرِفُ مَالِكََ وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ الْبَاطِلِ^(٣)

اختلفوا في الرفع والنصب من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَلَا تُكْذِبْ بِآيَاتِ رَبِّكَ وَتَكُونَ﴾^(٤)

[الأنعام: ٢٧].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي، وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿وَلَا

نُكْذِبُ﴾ ﴿وَتَكُونَ﴾ جميعاً بالرفع.

وقرأ ابن عامر وحمزة وعاصم في رواية حفص: ﴿وَلَا تُكْذِبُ﴾ ﴿وَتَكُونَ﴾

بنصبهما هذه رواية ابن ذكوان عن أصحابه عن أيوب بن تميم عن ابن عامر. وقال

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٧.

(٢) مرٌّ سابقاً.

(٣) رواية الشطر الأول في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥١٧/٦:

ذَاكَ الَّذِي وَأَبِيكَ يَعْرِفُ مَالِكََا

البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ص ٥٨٠ وفيه «يدفع» بدل «يدفع»، والدرر ٢٨٧/١، وشرح

شواهد المغني ٨١٧/٢، وبلا نسبة في الخصائص ٣٣٦/١، ولسان العرب ٤٨٠/١٣ (تره)، ومغني

الليبي ٣٩١/٢، والمقرب ٦٢/١، وهمع الهوامع ٨٨/١، ٢٤٧، وتاج العروس (تره).

الترهات: البسابس والترهات الصحاح، وهو من أسماء الباطل.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٧.

هشام بن عمار عن أصحابه عن ابن عامرٍ: ﴿وَلَا نَكْذِبُ﴾ مرفوعةً، ﴿وَنُكُونُ﴾ نصباً.

قال أبو علي: فأما من قرأ بالرفع جاز في قراءته وجهان: أحدهما: أن يكون معطوفاً على ﴿تُرَدُّ﴾ فيكون قوله: ﴿وَلَا نَكْذِبُ﴾ ﴿وَنُكُونُ﴾ داخلاً في التمني دخول ﴿تُرَدُّ﴾ فيه، فعلى هذا: قد تمئى الرد، وأن لا تُكذَّب، والكون من المؤمنين. ويحتمل الرفع وجهاً آخر: وهو أن تقطعه من الأول، فيكون التقدير على هذا: يا ليتنا نرد ونحن لا نكذب بآيات ربنا، ونكون.

قال سيبويه: وهو على قولك: فإننا لا نكذب، كما تقول: دعني ولا أعود، أي: فإنني ممن لا يعود، فإنما يسألك الترك، وقد أوجب على نفسه أن لا يعود ترك أو لم يترك، ولم يرد أن يسأل: أن يجمع له الترك وأن لا يعود.

وهذا الوجه الثاني ينبغي أن يكون أبو عمرو ذهب إليه في قراءته جميع ذلك بالرفع، فالأول الذي هو عطف على الرد داخل في التمني، وقوله: ﴿وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا﴾ ﴿وَنُكُونُ﴾ على نحو: دعني ولا أعود، يُخبرون على البتات أن لا يكذبوا ويكونوا من المؤمنين، لأن أبا عمرو روي عنه أنه استدلل على خروجه من التمني بقوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٨] فقال: قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ يدل على أنهم أُخبروا بذلك عن أنفسهم، ولم يتمنوه، لأن التمني لا يقع فيه الكذب، إنما يكون الكذب في الخبر دون التمني. وأهل النظر يذهبون إلى أن الكذب لا يجوز وقوعه في الآخرة، فإذا لم يجز ذلك فيها كان تأويل قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾. على تقدير: إنهم لكاذبون في الدنيا في تكذيبهم الرسل، وإنكارهم البعث، ويكون قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ حكاية للحال التي كانوا عليها في الدنيا، كما أن قوله: ﴿وَكَلَّبُهُمْ بِسَطْرِ ذُرَاعِيهِ﴾ [الكهف: ١٨] حكاية للحال الماضية، وكما أن قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤] حكاية للحال الآتية. ولو جاز الكذب في الآخرة لكان ذلك حجة للرفع على الوجه الذي ذكرنا.

وحجة من نصب فقال: ﴿يَلَيِّنَا تَرْدًا وَلَا نَكْذِبُ﴾ ﴿وَنُكُونُ﴾ [الأنعام: ٢٧] أنه أدخل ذلك في التمني، لأن التمني غير موجب، فهو كالاستفهام والأمر والنهي والعرض في انتصاب ما بعد ذلك كله من الأفعال إذا دخلت عليها الفاء على تقدير ذكر مصدر الفعل الأول، كأنه في التمثيل: يا ليتنا يكون لنا رد وانتفاء للتكذيب، وكون من المؤمنين. ومن رفع ﴿تُرَدُّ﴾ ﴿وَلَا نَكْذِبُ﴾ ونصب ﴿وَنُكُونُ﴾ فإن الفعل الثاني من الفعلين المرفوعين يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون داخلاً في التمني فيكون في المعنى كالنصب. والوجه الآخر أنه يخبر على البتات أن لا يكذب رد أو لم يرد. ومن نصب ﴿وَلَا نَكْذِبُ﴾ ﴿وَنُكُونُ﴾ جعلهما جميعاً داخلين في المعنى في التمني كما أن من رفع ذلك، وعطفه على التمني كان كذلك.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: ﴿تَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾^(١) [الأنعام: ٣٢] في خمسة مواضع في الأنعام والأعراف [١٦٩] ويوسف [١٠٩]^(٢)، ويس [٦٨]^(٣)، والقصاص [٦٠]^(٤).

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحزمة والكسائي بالياء في أربعة مواضع وفي القصاص بالتاء.

وقرأ نافع ذلك كله بالتاء.

وقرأ عاصم في رواية حفص ذلك بالتاء إلا قوله في يس: ﴿فِي الْخَلْقِ أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [الآية: ٦٨] بالياء.

وروى أبو بكر بن عياش: ذلك كله بالياء إلا قوله في يوسف ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ فإنه قرأه بالتاء وفي القصاص أيضاً: بالتاء.

وقرأ ابن عامر واحداً بالياء، وسائر ذلك بالتاء، وهو قوله في يس: ﴿تُنَكِّسُهُ فِي الْخَلْقِ أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ وكلهم قرأ في القصاص بالتاء إلا أبا عمرو فإنه يقرأ بالتاء والياء.

قال أبو علي: العقل والحجاء والنهي كليم مختلفة الألفاظ متقاربة المعاني، قال الأصمعي: بالدّهْناءِ خَبْرَاءُ، فالدّهْنَاءُ يقال لها: مَعْقَلَةٌ، قال أبو علي: ونراها سُمِّيَتْ مَعْقَلَةً لأنها تمسك الماء، كما يمسك الدواء البطن، فالعقل: الإمسākُ، عن القبيح، وقصر النفس وحبسها على الحسن. والحجاء أيضاً: احتباسٌ وتَمَكُّثٌ، قال:

فَهِنَّ يَعْكَفُنَ بِهِ إِذَا حَجَا^(٥)

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٧.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٧.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٢.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٤، والتيسير ١٧٢.

(٥) تمام الرجز:

فَهِنَّ يَعْكَفُنَ بِهِ إِذَا حَجَا عَكَفَ النَّبِيْطِ يَلْعَبُونَ الْفَنْزِجَا

يَوْمَ خَرَجَ يُخْرِجُ السَّمَرَجَا

الرجز للعجاج في ديوانه ٢٤/٢ - ٢٥، ولسان العرب ٣٠٠/٢ (سمرج)، ٣٤٩ (فنزج)، ٢٥٥/٩

(عكف) ١٦٦/١٤ (حجا)، وتهذيب الغة ١/٣٢٢، ١٣٢/٥، ١٣٣، ٢٤١/١١، ٢٤٨، وتاج

العروس ٤٥/٦ (سمرج) ١٦٤ (فنزج)، ٣٣٦/١٨ (ربض)، ١٧٩/٢٤ (عكف)، (حجا)، وجمهرة

اللغة ص ٢٣٩، ١١٣٨، وديوان الأدب ٨٧/٢، وكتاب العين ١/٢٠٥، ٢٠٠/٦، ٢٠٤، ولرؤبة في

لسان العرب ٣٠٩/٢ (سمرج) وتاج العروس ٦٦/٦ (سمرج)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣٢٣،

ومقاييس اللغة ٤/١٠٨، ٥١٥، ومجمل اللغة ٤/١٠٨، والمخصص ٣/١٦، ٦٧/١٢، ٤٢/١٤،

رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ، وَأَنشَدَ الْأَصْمَعِيُّ:

حَيْثُ تَحَجَّيَ مَطْرُقٌ بِالْفَالِقِ^(١)

تَحَجَّيَ: أَقَامَ، فَكَأَنَّ الْحَجَّاءَ مَصْدَرٌ كَالشَّبَعِ. وَمِنْ هَذَا الْبَابِ، الْحَجَّيًّا: لِلغَزْرِ؛ لِتَمَكُّثِ الَّذِي يَلْقَى عَلَيْهِ حَتَّى يَسْتَخْرِجَهَا.

قال أبو زيد: حُجَّ حُجَّيَّاكَ فَالْحُجَّيًّا جَاءَتْ مَصْعَرَةً كَالثَّرِيَاءِ، وَالْحُدَيَّا، وَيَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ مَا حَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ مِنْ قَوْلِهِمْ: حُجَّ حُجَّيَّاكَ، عَلَى الْقَلْبِ، تَقْدِيرُهُ: فُعْ، وَحَذَفَ اللَّامَ الْمَقْلُوبَةَ إِلَى مَوْضِعِ الْعَيْنِ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكَلِمَةَ لَامُهَا وَآوٌ. وَكَذَلِكَ النَّهْيُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا كَالْهُدَى، أَوْ جَمْعًا كَالظَّلْمِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَأُولَىٰ الْأَنْهَىٰ﴾ [طه: ١٢٨] يَقْوِي أَنَّهُ جَمْعٌ لِإِضَافَةِ الْجَمْعِ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ الْمَصْدَرُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْرَدًا فِي مَوْضِعِ الْجَمْعِ وَهُوَ فِي الْمَعْنَى ثَبَاتٌ وَحِسٌّ. وَمِنْهُ النَّهْيُ وَالنَّهْيَةُ وَالنَّهْيَةُ: لِلْمَكَانِ الَّذِي يَنْتَهِي إِلَيْهِ الْمَاءُ فَيَسْتَنْقِعُ فِيهِ لِتَسْفُلِهِ، وَيَمْنَعُهُ ارْتِفَاعٌ مَا حَوْلَهُ مِنْ أَنْ يَسِيحَ وَيَذْهَبَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ.

ووجه القراءة بالياء في قوله: ﴿وَاللِّدَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ أنه قد تقدّم ذكر الغيبة وهو قوله: ﴿لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ والمعنى: أفلا يعقل الذين يتقون أن الدار الآخرة خير لهم من هذه الدار فيعملوا لما ينالون به الدرجة الرفيعة والنعم الدائمة فلا يفترون في طلب ما يوصل إلى ذلك.

وفي الأعراف: ﴿وَإِنْ يَأْتِيهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُ يَأْخُذُوهُ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِّمَّنْ أَخَذَتْ الْكَلْبِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ وَاللِّدَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الآية: ١٦٩] أفلا يعقل هؤلاء الذين ارتكبوا المحارم في أخذ عرض هذا الأدنى، وأخذ مثله مع أنهم أخذ الميثاق عليهم في كتابهم، ومعرفتهم له بدرسه ما في كتابهم أن لا يقولوا على الله إلا الحق، فلا يستحلوا ما حُرِّمَ عليهم من تناول أموال غيرهم المحظورة عليهم، وفي يوسف: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الآية: ١٠٩]، محمول على الغيبة التي قبله في قوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ أي: أفلا يعقلون أن من تقدّمك من الرسل كانوا رجالاً، ولم يكونوا ملائكة، فلا يقترحوا إنزال الملائكة في قولهم: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨] وقولهم: ﴿لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا

(١) الرجز لعمارة بن أيمن الرياني في لسان العرب ١٦٦/١٤ (حجا)، وتاج العروس (حجا)، ولعمارة بن طارق في تاج العروس (فلق)، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٢٤/١٠ (طرق)، ٣١٢ (فلق)، ومقاييس اللغة ١٤٢/٢، ومجمل اللغة ١٤٤/٢، والمخصص ١٦/٣، ٦٧/١٢، ١٣٥/١٥.
مطرق: موضع. الفالق: موضع.

أَلَمْ تَكُنْ أَتَىٰ [الفرقان: ٢١] وليعتبروا بما فيه عاقبة من كان قبلهم فيما نزل من ضروب العذاب .

ووجه القراءة في القصص بالتاء، أن قبله خطاباً، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا أُوْتِشِرِينَ شَيْءٌ مِّنْ أَلْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَزِينَتِهَا وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [القصص: ٦٠] أي أفلا تعقلون فتعملوا بما تستحقون به المنزلة في التي هي خيرٌ وأبقى، ولا تركنوا إلى العاجلة التي تفتنى ولا تبقى .

وقراءة نافع ذلك كله بالتاء، أنه يصلح أن يوجه الخطاب في ذلك كله إلى الذين خوطبوا بذلك، ويجوز أن يراد الغيب والمخاطبون، فَيُغَلَّبَ الخطاب، وهكذا وجه رواية حفص عن عاصم في قراءته ذلك كله بالتاء، وقراءته في (يس) بالياء ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [الآية: ٦٨]. وَجْهُهُ أَنْ يَحْمِلَهُ عَلَى أَنْ فاعِلٌ ﴿يعقلون﴾ مَنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنَ الْغَيْبِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ نُعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ﴾ [يس: ٦٨] أفلا يعقل من نعمه أنه يصير إلى حالة لا يقدر فيها. أن يعمل ما يعمل قبل الضعف للسن، فيقدم قبل ذلك من القرب والأعمال الصالحة ما يُرْفَعُ لَهُ، وَيُدْخَرُ، وَيُجَازَى عَلَيْهِ الْجَزَاءُ الْأَوْفَى .؟ .

ورواية أبي بكر بن عياش ذلك كله بالياء، إلا قوله في يوسف ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الآية: ١٠٩] أي: أفلا تعقلون أيها المخاطبون أن ذلك خير؟ أو على: قل لهم: أفلا تعقلون؟ وفي القصص أيضاً بالتاء، فهذا لأن قبله خطاباً، وقد تقدم ذكر ذلك .

وقراءة ابن عامرٍ من ذلك واحداً بالياء، وسائر ذلك بالتاء، فوجه التاء قد دُكِرَ .
وأما وجه الياء في قوله: ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ فللغيبية التي قبل، وهو قوله: ﴿وَمَنْ نُعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ﴾ [يس: ٦٨]، وجاء ﴿يعقلون﴾ على معنى مَنْ؛ لأنَّ معناه الكثرة، وجاء في قوله: ﴿نعممه﴾ و﴿ننكسه﴾ على لفظ ﴿من﴾، ولو جاء على معناها لكان حسناً أيضاً، ومثل ذلك في المعنى قوله: ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى الْأَعْمُرِ﴾ [النحل: ٧٠]، وقوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ [التين: ٤، ٥] .

وقراءة أبي عمرو في القصص بالياء والتاء وتخييره في ذلك، فوجه التاء أبين للخطاب الذي قبله، وهو قوله: ﴿وَمَا أُوْتِشِرَ . . . أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ والياء على قوله: أفلا يعقل المميزون ذلك؟ أراد: أفلا يعقل المخاطبون بذلك أن هذا هكذا .

قال: وكلهم قرأ: ﴿وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ﴾ [الأنعام: ٣٢] بلامين ورفع الآخرة غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ﴾ بلام واحدة وخفض الآخرة^(١) .

الحجة لقراءتهم قوله: ﴿وَالِدَارِ الْآخِرَةِ لَهَا الْحَيَاةُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، وقوله:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٧ .

﴿تَكَ الْأَذَارُ الْأَخِرَةَ﴾ [القصص: ٨٣]، فالأخرة صفة للدار، وإذا كانت صفة لها وجب أن يُجرى عليها في الإعراب، ولا يُضاف إليها.

والدليل على كونها صفة للدار قوله: ﴿وَلِأَخِرَةِ حَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَى﴾ [الضحى: ٤] فقد علمت بإقامتها مقامها أنها هي، وليس غيرها، فيستقيم أن يُضاف إليها. ووجه قول ابن عامر إنه لم يجعل الأخرة صفة للدار، ولكنه أضاف الأخرة إلى الدار، فلا تكون الأخرة على هذا صفة للدار؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، ولكنه جعلها صفة للساعة، فكأنه قال: ولدار الساعة الأخرة، وجاز وصف الساعة بالأخرة، كما وُصف اليوم بالآخر في قوله: ﴿وَأَرْجُوا أَيَّومَ الْآخِرِ﴾ [العنكبوت: ٣٦] وحسن إضافة الدار إلى الأخرة ولم يقبح من حيث استُفِيحت إقامة الصفة مقام الموصوف لأن الأخرة صارت كالأبطح^(١) والأبرق^(٢)، ألا ترى أنه قد جاء: ﴿وَلِأَخِرَةِ حَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَى﴾؟ فاستعملت استعمال الأسماء، ولم تكن مثل الصفات التي لم تُستعمل استعمال الأسماء، ومثل الأخرة في أنها استعملت استعمال الأسماء قولهم: «الدنيا» لما استعملت استعمال الأسماء حسن أن لا تلحق لام التعريف في نحو قوله:

في سَغِي دُنْيَا طَالَ مَا قَدَمَدَتِ^(٣)

اختلفوا في التخفيف والتشديد من قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾^(٤) [الأنعام: ٣٣].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وعاصم وابن عامر: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ مشددة.

وقرأ نافع والكسائي ﴿يُكَذِّبُونَكَ﴾ خفيفة.

يجوز أن يكون المعنى في من ثقل فقال: ﴿يُكَذِّبُونَكَ﴾: قلت له: كذبت، مثل: زَيْتُهُ وَفَسَقْتُهُ، نَسَبْتُهُ إِلَى الزُّنَا وَالْفِسْقِ، وَقَعَلْتُ فِي هَذَا الْمَعْنَى قَدْ جَاءَ فِي غَيْرِ شَيْءٍ نَحْوَ: حَطَّأْتُهُ أَي، نَسَبْتُهُ إِلَى الْخَطَا، وَسَقَيْتُهُ، وَرَعَيْتُهُ، قُلْتُ لَهُ: سَقَاكَ اللَّهُ، وَرَعَاكَ اللَّهُ، وَقَدْ جَاءَ هَذَا الْمَعْنَى «أَفَعَلْتُهُ» قَالُوا: أَسَقَيْتُهُ، قُلْتُ لَهُ: سَقَاكَ اللَّهُ، قَالَ: وَأَسَقَيْتُهُ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبَيْتُهُ تَكَلَّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ^(٥)

(١) الأبطح: مسيل واسع فيه دُفَاتِقُ الحصى، وقيل: بطحاء الوادي تراب لتين مما جرته السيول. (لسان العرب ٤١٣/٢ مادة: بطح).

(٢) برق الرجل وأبرق: تهذد وأوعد. (لسان العرب ١٤/١٠ مادة: برق).

(٣) عجز بيت للعجاج مر سابقاً.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٧.

(٥) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٨٢١، وأدب الكاتب ص ٤٦٢، والدرر ١٥٥/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٤/٢، وشرح التصريح ٢٠٤/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٩١/١، ٩٢، =

فيجوز على هذا أن يكون معنى القراءتين واحداً؛ وإن اختلف اللفظان، إلا أن: فَعَلْتُ إذا أراد أن ينسبه إلى أمر أكثر من أفعلت. ويؤكد أن القراءتين بمعنى، أنهم قالوا: قَلْتُ وَكَثَرْتُ، وَأَقَلْتُ وَأَكْثَرْتُ بمعنى، حكاها سيويه.

ومعنى ﴿لَا يَكْذِبُونَكَ﴾: لا يقدرُونَ أن ينسُبوك إلى الكذب فيما أخبرت به مما جاء في كتبهم.

ويجوز ﴿لَا يَكْذِبُونَكَ﴾ لا يصادفونك كاذباً، كما تقول: أَحَمَدْتُهُ، إذا أصبته محموداً، لأنهم يعرفونك بالصدق والأمانة، ولذلك سمي الأمين قال أبو طالب^(١):

إِنَّ ابْنَ أَمِيَّةَ الْأَمِينِ مُحَمَّداً

﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بَيَّاتِ اللَّهُ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] أي يجحدون بالسنتهم ما يعلمونه يقيناً لعنادهم، وما يؤثرونه من ترك الانقياد للحق، وقد قال في صفة قوم ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]، ويدل على أن ﴿يَكْذِبُونَكَ﴾ في قول من خفف ينسبونك إلى الكذب قول الشاعر:

فَطَائِفَةٌ قَدْ أَكْفَرْتَنِي بِحَبِّكُمْ وَطَائِفَةٌ قَالُوا مُسِيءٌ وَمُذْنِبٌ^(٢)
أي: قد نسبتني إلى الكفر.

قال أحمد بن يحيى: كان الكسائي يحكي عن العرب: أَكْذَبْتُ الرَّجُلَ؛ إذا أخبرت أنه جاء بكذب، وكَذَّبْتُهُ؛ إذا أخبرت أنه كذاب، فقوله: أَكْذَبْتُهُ؛ إذا أخبرت أنه جاء بكذب كقولهم: أَكْفَرْتُهُ؛ إذا نسبوه إلى الكفر، وكَذَّبْتُهُ؛ أخبرت أنه كذاب، مثل: فَسَقْتُهُ؛ إذا أخبرت أنه فاسق.

قرأ نافع وحده: ﴿قَدْ نَعَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] بضم الياء وكسر الزاي.

وقرأ الباقون: ﴿لَيَحْزُنُكَ﴾ بفتح الياء وضم الزاي.

يقال: حَزَنٌ يَحْزَنُ حُزْنًا وَحَزْنًا، قال: ﴿وَلَا تَحْزَنَ عَلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٧٠]، ﴿وَلَا حَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢].

= وشرح شواهد الشافعية ص ٤١، والكتاب ٥٩/٤، ولسان العرب ٣٩١/١٤ (سقى)، ٤٤٠ (شكا)، والمقاصد النحوية ١٧٦/٢، والممتع في التصريف ص ١٨٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٠٧/١، وشرح الأشموني ١٣٠/١، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٢٦، وجمع الهوامع ١٣١/١.

(١) مرّ سابقاً.

(٢) يُروى «أكفروني» بدل «أكفرتني».

البيت من الطويل، وهو للكميّ في شرح هاشميات الكميّ ص ٥٣، ولسان العرب ١٤٢/٢ (خبث)، وتاج العروس ٣٣٧/٥ (خبث).

قال سيويه: قالوا: حَزِنَ الرَّجُلُ وَحَزَنْتُهُ، قال: وَرَعَمَ الْخَلِيلُ أَنْكَ حَيْثُ قُلْتَ حَزَنْتُهُ لَمْ تُرْذْ أَنْ تَقُولَ: جَعَلْتُهُ حَزِينًا، كما أَنَّكَ حَيْثُ قُلْتَ: أَدْخَلْتُهُ، أَرَدْتَ جَعَلْتُهُ دَاخِلًا، وَلَكِنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: جَعَلْتُ فِيهِ حُزْنَ، كما قُلْتَ: كَحَلْتُهُ؛ جَعَلْتُ فِيهِ كُحْلًا. وَدَهَنْتُهُ؛ جَعَلْتُ فِيهِ دُهْنًا، وَلَمْ تُرْذْ بِفَعَلْتُهُ ههنا. تَغْيِيرَ قَوْلِهِ: حَزِنَ، وَلَوْ أَرَدْتَ ذَلِكَ لَقُلْتَ: أَحَزَنْتُهُ.

ومثل ذلك شَتَرَ الرَّجُلُ وَشَتَرْتُ عَيْنَهُ؛ فَإِذَا أَرَدْتَ تَغْيِيرَ شَتَرَ الرَّجُلِ، قُلْتَ: أَشَتَرْتُ، كما تقول: فَرَعَ وَأَفْرَعْتُهُ. انتهى كلام سيويه.

فَعِلَ وَفَعَلْتُهُ جَاءَ فِي حُرُوفٍ، وَاسْتِعْمَالُ حَزَنْتُهُ أَكْثَرُ مِنْ أَحَزَنْتُهُ، فَإِلَى كَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ ذَهَبَ عَامَةُ الْقُرَاءِ.

وقال: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣] وَحُجَّةٌ نَافِعٌ: أَنَّهُ أَرَادَ تَغْيِيرَ حَزِنَ فَنَقَلَهُ بِالْهَمْزِ.

وقال الخليل: إِذَا أَرَدْتَ تَغْيِيرَ حَزِنَ قُلْتَ: أَحَزَنْتُهُ؛ فَدَلَّ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ عَلَى أَنَّ أَحَزَنْتُهُ مُسْتَعْمَلٌ. وَإِنْ كَانَ حَزَنْتُهُ أَكْثَرَ فِي الِاسْتِعْمَالِ.

ويَقْوِي قَوْلَهُ: إِنَّ أَبَا زَيْدٍ حَكَى فِي كِتَابِ «حُبَّاءَ»: أَحَزَنْتَنِي الْأَمْرَ إِحْزَانًا وَهُوَ يُحْزِنُنِي، ضَمُّوا الْيَاءَ.

وقال سيويه: قال بعضُ العرب: أَفْتَنْتُ الرَّجُلَ، وَأَحَزَنْتُهُ، وَأَرْجَعْتُهُ، وَأَعَوَزْتُ عَيْنَهُ، أَرَادُوا: جَعَلْتُهُ حَزِينًا وَفَاتِنًا؛ فَغَيَّرُوا ذَلِكَ كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِالْبَابِ الْأَوَّلِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الِهْمَزِ وَتَرْكِهِ، وَإِثْبَاتِ الْأَلْفِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦] وَ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٠]، وَ﴿أَرَأَيْتَ﴾ [الكهف: ٦٣].

فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ، وَعَاصِمٌ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَابْنُ عَامِرٍ، وَحَمْزَةُ: ﴿أَرَأَيْتُمْ وَأَرَأَيْتَكُمْ وَأَرَأَيْتَ﴾ بِالْفِ فِي كُلِّ الْقُرْآنِ بِالْهَمْزِ.

وقرأ نافعٌ: ﴿أَرَأَيْتُمْ، وَأَرَأَيْتَكُمْ، وَأَرَأَيْتَ﴾ بِالْفِ فِي كُلِّ الْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ عَلَى مِقْدَارِ ذَوْقِ الِهْمَزِ.

وقرأ الكسائيُّ: ﴿أَرَيْتُمْ، وَأَرَيْتَكُمْ، وَأَرَيْتَ﴾ بِغَيْرِ هَمْزٍ وَلَا أَلْفِ.

قال أبو علي من قال: ﴿أَرَأَيْتُمْ وَأَرَأَيْتَكُمْ﴾ فَهَمْزٌ، وَحَقَّقَ الِهْمَزَ فَوَجَّهُ قَوْلَهُ بِبَيْنَ، لِأَنَّهُ فَعَلْتُ مِنَ الرَّؤْيَةِ؛ فَالْهَمْزَةُ عَيْنُ الْفِعْلِ.

وقوله: قرأ نافعٌ بِالْفِ فِي كُلِّ الْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ عَلَى مِقْدَارِ ذَوْقِ الِهْمَزِ، يَرِيدُ: أَنَّ نَافِعًا كَانَ يَجْعَلُ الِهَمْزَةَ بَيْنَ بَيْنَ، وَقِيَّاسُهَا إِذَا حُقِّقْتُ أَنْ تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ، أَي بَيْنَ الِهَمْزَةِ وَالْأَلْفِ، فَهَذَا التَّخْفِيفُ عَلَى قِيَاسِ التَّحْقِيقِ.

وأما قولُ الكسائي «أرَيْتُمْ، وأرَيْتَ» فَإِنَّه حذف الهمزة حذفاً على غير التخفيف،
ألا ترى أنَّ التخفيف القياسيَّ فيها أن تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ، كما قرأ نافع؟ وهذا حَذْفٌ
للتخفيف، كما قالوا: وَيَلْمُهُ، وكما أنشده أحمدُ بن يحيى:

إِنْ لَمْ أَقَاتِلْ فَالْبِسُونِي بُرْقَعًا^(١)

وكقول أبي الأسود:

يَا بَا الْمَغِيرَةَ رَبُّ أَمْرٍ مَعْضِلٍ^(٢)

ولو كان ذلك كله على التخفيف القياسي؛ لكانت بَيْنَ بَيْنَ، ولم تُحْدَفْ، وقد
زعموا أنَّ عيسى كذلك كان يقرؤها على الحذف.

وممَّا يَقْوِي ذلك من استعمالهم قول الشاعر:

فَمَنْ رَأَى مِثْلَ مَعْدَانَ بْنِ لَيْلَى^(٣) إِذَا مَا التُّسْعُ طَالَ عَلَى الْمَطِيَّةِ^(٤)
فهذا على أنه قلب الهمزة ألفاً كما قلبها في قوله^(٥):

لَا هِنَاكَ الْمَمْرُتُغُ

فاجتمعت مَعَ المنقلبة عن اللام، فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين، فهذا يَقْوِي
قول عيسى والكسائي.

وممَّا جَاءَ على ذلك قول الراجز:

أرَيْتَ إِنْ جِئْتُ بِهِ أُمَّلُودًا
مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ الْبُرُودًا^(٦)

(١) مرٌّ سابقاً.

(٢) مرٌّ سابقاً.

(٣) رواية الشطر الأول في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٣٢/٨، وفي لسان العرب ٢٩١/١٤ (رأى) - من را مثل معدان بن يحيى.

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٧٩١/٢، ولسان العرب ٢٩١/١٤ (رأى) التُّسْعُ: سَيْرٌ مَضْفُورٌ تُشَدُّ بِهِ الْحَقَائِبُ أَوْ الرِّحَالُ. الْقِطْعَةُ مِنْهُ نِسْعَةٌ، وَقَدْ تُجْعَلُ النَّسْعَةُ زَمَامًا لِلْبَعِيرِ وَغَيْرِهِ، أَوْ تُنْسَجُ عَرِيضَةٌ، وَتَجْعَلُ عَلَى صَدْرِ الْبَعِيرِ (ج) نُسُوعٌ، وَأَنْسَاعٌ.

(٥) مرٌّ سابقاً.

(٦) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٣، وشرح التصريح ٤٢/١، والمقاصد النحوية ١١٨/١، ٦٤٨/٣، ٣٣٤/٤، ولرجل من هذيل في حاشية يس ٤٢/١، وخزانة الأدب ٥/٦، والدرر ١٧٦/٥، وشرح شواهد المغني ٧٥٨/٢، ولرؤية أو لرجل من هذيل في خزانة الأدب ١١/٤٢٠، ٤٢٢، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٩٣/١٤ (رأى)، والأشباه والنظائر ٣/٢٤٢، وأوضح المسالك ١/٢٤، والجنى الداني ص ١٤١، والخصائص ١/١٣٦، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٤٧، وشرح الأشموني ١/١٦، والمحتسب ١/١٩٣، ومغني اللبيب ١/٣٣٦، وجمع الهوامع ٢/٧٩.

فأما القول في: **أرأيتك زيدا** ما فَعَلَ، وفتح التاء في جميع الأحوال، فالقول في ذلك إنَّ الكاف في **«أرأيتك»** لا يخلو من أن يكون للخطاب مجرداً، ومعنى الاسم مخلوعٌ منه، أو يكون دالاً عليه مع دلالة على الخطاب فالدليل على أنه للخطاب مجرداً من علامة الاسم أنه لو كان اسماً لوجب أن يكون الاسم الذي بعده في نحو قوله: **«أرأيتك هذا الذي كَرَّمْتَ عَلِيَّ»** [الإسراء: ٦٢] وقولهم: **أرأيتك زيدا** ما صنع؟ لو كان الكاف اسماً ولم يكن حرفاً للخطاب لوجب أن يكون الاسم الذي بعده الكاف في المعنى، ألا ترى أن **«أرأيت»**: يتعدى إلى مفعولين يكون الأول منهما هو الثاني في المعنى وفي كون المفعول الذي بعده ليس الكاف، وإنما هو غيره دلالة على أنه ليس باسم، وإذا لم يكن اسماً كان حرفاً للخطاب مجرداً من معنى الاسم، كما أن الكاف في **«ذلك - وهنالك - وأبصرتك زيدا»** للخطاب، وكما أن التاء في **أنت**، كذلك، فإذا ثبت أنه للخطاب معرئى من معنى الاسم ثبت أن التاء لا يجوز أن يكون فيه معنى الخطاب، ألا ترى أنه لا ينبغي أن تلحق الكلمة علامتان للخطاب، كما لا تلحقها علامتان للتأنيث، ولا علامتان للاستفهام فلما لم يجز ذلك، أفرِدَتِ التاء في جميع الأحوال، لما كان الفعل لا بد له من فاعلٍ، وجُعِلَ في جميع الأحوال على لفظ واحدٍ، لأن ما يلحق الكاف من معنى الخطاب يبيِّنُ الفاعلين، فيخصُّصُ التأنيث من التذكير، والتثنية من الجمع، ولو لَحِقَتْ علامةُ التأنيث والجمع التاء، لاجتمعت علامتان للخطاب مما يلحق التاء وما يلحق الكاف، فلما كان ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له، رفض، وأجري على ما عليه سائر كلامهم من هذا النحو.

وكلهم قرأ: **«بِهَ انظُرْ»** [الأنعام: ٤٦] بكسر الهاء إلا أن ابن المسيبي روى عن أبيه عن نافع **«به انظر»** برفع الهاء، وكذلك أبو قرّة عن نافع أيضاً، ولم يروه عن نافع غيرهما.

من قال: **«به انظر»** حذف الياء التي تلحق الهاء في نحو: بهي عيبٌ، لالتقاء الساكنين: وهما الياء والفاء من **«انظر»**.

ومن قال: **«به انظر»** فهو على قول من قال: **«فخسفنا بهو وبيدارهوه»** [القصص: ٨١] فحذف الواو لالتقاء الساكنين، كما حذف الياء من **«بهي»** لذلك فصار **«به انظر»**، ومما يحسن هذا الوجه أن الضمة فيه مثل الضمة في **«أن أقتلوا»** [النساء: ٦٦] **«أو أنقص»** [المزمل: ٣] ونحو ذلك.

فأما قوله: **«قل أرأيت إن أخذ الله سمعكم وأبصركم وختم على قلوبكم»** [الأنعام: ٤٦] ثم قال: **«يأتيتكم به»** [الأنعام: ٤٦] فقال أبو الحسن: هو على السَّمْعِ أو على ما أخذ منكم.

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿إِنَّهُ مِنْ عَمَلٍ... فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١) [الأنعام: ٥٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿إِنَّهُ مِنْ عَمَلٍ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ مكسورة الألف فيهما.

وقرأ عاصم وابن عامر: ﴿أَنَّهُ مِنْ عَمَلٍ فَأَنَّهُ﴾ بفتح الألف فيهما.

وقرأ نافع: ﴿الرَّحْمَةَ أَنَّهُ﴾ [الأنعام: ٥٤] بفتح الألف ﴿فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ كسراً.

من كسر فقال: ﴿الرَّحْمَةَ إِنَّهُ مِنْ عَمَلٍ مِنْكُمْ﴾ جعله تفسيراً للرحمة، كما أن قوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٩] تفسيرٌ للوعد.

فأمَّا كسرُ إنَّ من قوله: ﴿فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ فلأنَّ ما بعد الفاء حكمه الابتداء، ومن ثمَّ حُمِلَ قوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمِ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] على إرادة المبتدأ بعد الفاء، وحذفه.

وأما من فتح أنَّ في قوله: ﴿أَنَّهُ﴾ فَإِنَّهُ جعلَ ﴿أَنَّ﴾ الأولى بدلاً من الرحمة، كأنه: كتب ربكم على نفسه إِنَّهُ مِنْ عَمَلٍ مِنْكُمْ.

وأما فتحها بعد الفاء من قوله: ﴿فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]، فعلى أَنَّهُ أضمر له خيراً تقديره: فَلَهُ أَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ، أي: فَلَهُ غفرانُهُ، أو أضمر مبتدأ يكون أَنَّ حَبْرَهُ، كأنه؛ فأمرُهُ أَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ. وعلى هذا التقدير يكونُ الفتحُ في قولٍ من فتح: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُمْ مِنْ يُحَادِدِ اللَّهِ رَسُولُهُمْ فَأَبَى كُفْرًا تَارَ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٦٣] تقديره: فَلَهُ أَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ، إلاَّ أَنَّ إضمارُهُ هنا أحسنُ لأنَّ ذكره قد جرى في صلة (أَنَّ)، وإنَّ شئتَ قَدَّرتَ؛ فأمرُهُ أَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ، فيكونُ خبرَ هذا المبتدأ المضمر.

ومثلُ البديل في هذا قوله: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧] المعنى: (وإذ يعدكم الله كونه إحدى الطائفتين)، مثلُ قوله: ﴿وَمَا أَسْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكَرُمْ﴾ [الكهف: ٦٣].

ومن ذهب في هذه الآية إلى أنَّ أنَّ التي بعد الفاء تكريرٌ من الأولى لم يستقم قوله وذلك أنَّ (مَنْ) لا تخلو من أن تكون للجزاء الجازم الذي اللفظ عليه، أو تكون موصولة، ولا يجوز أن يُقدَّرَ التكريرُ مع الموصولة، ولو كانت موصولةً لبقِيَ المبتدأ بلا خبر. ولا يجوز ذلك في الجزاء الجازم؛ لأنَّ الشرط يبقى بلا جزاء؛ فإذا لم يَجْزُ ذلك؛ ثبتَّ أَنَّهُ على ما ذكرنا، على أنَّ ثبات الفاء في قوله: (فَأَنَّ لَهُ)، يمنع من أن

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٨.

يكون بدلاً، ألا ترى أنّه لا يكون بينَ البديلِ والمبدلِ منه الفاءَ العاطفةً، ولا التي للجزاء؟ فإن قلت؛ إنّها زائدة، بقي الشرطُ بلا جزاء؛ فلا يجوزُ إذا تقدّرُ زيادتها هنا، وإن جاءت زائدةً في غير هذا الموضع.

وأما قراءةُ نافعٍ (كَتَبَ أَنَّهُ... فَإِنَّهُ)! فالقول فيها إنّهُ أبدلَ من الرحمةِ واستأنفَ ما بعد الفاء.

قال سيبويه: بلغنا أنّ الأعرج قرأ: ﴿أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ... فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤] قال: ونظيره البيتُ الذي أنشدتكَ يعني بالبيت الذي أنشده: قول ابن مُقبل:

وَعَلِمِي بِأَسْدَامِ الْمِيَاهِ فَلَمْ تَزَلْ قَلَانِصُ تُخَذِي فِي طَرِيقِ طَلَايْحُ
وَأَنِّي إِذَا مَلَّتْ رِكَابِي مُنَاخَهَا فَإِنِّي عَلَى حَظِّي مِنَ الْأَمْرِ جَامِحٌ^(١)
يريد أنّ قوله: وَأَنِّي إِذَا مَلَّتْ رِكَابِي مَحْمُولٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ، كما أنّ قوله: ﴿مَنْ عَمِلَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وما بعده من قوله: «فإني على حظي من الأمر» مستأنفٌ، كما أنّ قوله: ﴿فإنه غفورٌ رحيمٌ﴾ مستأنفٌ به منقطعٌ مما قبله.

اختلفوا في الياء والتاء والرّفْعِ والنصبِ من قوله: جَلٌّ وَعَزٌّ: ﴿وَلَتَسْتَبِينَ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ﴾^(٢) [الأنعام: ٥٥].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَلَتَسْتَبِينَ﴾ بالتاء، ﴿سَبِيلٌ﴾ رفعاً.

وقرأ نافع: ﴿وَلَتَسْتَبِينَ﴾ بالتاء أيضاً، ﴿سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ﴾ نصباً.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وحمزة والكسائي: ﴿وَلَيَسْتَبِينَ﴾ بالياء ﴿سَبِيلٌ﴾ رفعاً حفصٌ عن عاصمٍ مثل أبي عمرو.

وجهُ قراءةِ ابن كثيرٍ وأبي عمرو وابن عامرٍ ﴿وَلَتَسْتَبِينَ﴾ بالتاء ﴿سَبِيلٌ﴾ رفعاً، أنّهم جعلوا السبيلَ فاعلُ الاستبانةِ، وأنّ السبيلُ كما قال: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا﴾ [يوسف: ١٠٨] وقد ذكرَ السبيلَ أيضاً في قوله: ﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٦].

فالسبيلُ على هذا فاعلُ الاستبانةِ. قال سيبويه: استبان الشيء واستبانته. وقراءةُ نافعٍ: ﴿وَلَتَسْتَبِينَ سَبِيلٌ﴾ التاء فيها ليس على ما تقدّم ولكنّها لك أيها المخاطب ففي

(١) يروى «فلائص» بدل «قلانص».

البيتان من الطويل، وهما لتميم بن مقبل في ديوانه ص ٤٥، ٤٦، وشرح أبيات سيبويه ١١٦/٢، والكتاب ١٣٤/٣.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٨.

الفعل ضمير المخاطب. والفعل في القراءة الأولى فارغ لا ضمير فيه، والتاء تؤذن بأن الفاعل المسند إلى الفعل مؤنث.

ومثل هذا في أن (تفعل) يحتمل الأمرين؛ الخطاب والتأنيث، قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٤، ٥]، أي: يومئذٍ تُحَدِّثُ الأرض، يريد: أهل الأرض، ويكونُ تحدُّثُ أنت أيها الإنسان؛ فأما قولُ الهذلي:

زجرتُ لها طيرَ الشمالِ فإنْ تُكُنْ هواك الذي يهوى يصبك اجتنابُها^(١)
فالفعل للغائبة على حد قولك: هندٌ تهوى كذا.
وقول الأعشى^(٢):

فَأَلَيْتُ لَا أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ حَقَى حَتَّى تُلَاقِي مُحَمَّدًا
يكون تلاقي فيه: مرة للخطاب وأخرى للغيبة؛ فالخطاب: على أن تكونَ الباءُ في تلاقي ضمير المؤنث على الرجوع من الغيبة إلى الخطاب، كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ثم قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاحة: ٢ - ٥].

وأما الغيبة فإنه على حد قولك: هندٌ تفعل، إلا أنه أسكن الباء للضرورة كما قال:

سَوَىٰ مَسَاحِيهِنَّ تَقْطِيطَ الْحُقُقِ^(٣)

(١) يُرَوَى «تهوى» بدل «يهوى». و«السنح» بدل «الشمال».

البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٤٢، ولسان العرب ١١/٤/٥١١ (طير)، ١١/٣٦٥ (شمل)، ١٥/٣٧٣ (هوا)، وتاج العروس (هوى)، وللهمذلي في جمهرة اللغة ص ٢٧٢ الطائر عند العرب الحظ وهو الذي تسميه العرب البخت. طير شمال: كل طير يُتشاءم به.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) بعده:

تغليل ما قارعن عن سمر الطرُق

الرجز لرؤية في ديوانه ص ١٠٦، ولسان العرب ٧/٣٨٠ (قطط)، ١٠/٥٦ (حقوق)، ١٤/٣٧٢ (سحا) وسمط اللآلي ص ٣٢٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٩٢، والكتاب ٣/٣٠٦، والمحتسب ١/١٢٦، ٢٩٠، والمنصف ٢/١١٤، وتهذيب اللغة ٣/٣٨١، ٥/١٧٠، وتاج العروس ٢٠/٤٤ (قطط)، ٢٥/١٧٣ (حقوق)، وكتاب العين ٣/٨، ومقاييس اللغة ٢/١٨، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٠/١٠٣، ولسان العرب ١٤/٣٧٢ (سحى)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٩، والمقتضب ٤/٢٢، وكتاب العين ٣/٢٧٢، ومقاييس اللغة ٥/١٣، والمخصص ١٥/١٠١، ١٢/١٣٣.

المسحاة: الآلة التي يُسحى بها، ومُتخذ المساحي: السحَاءُ، وجرفته السحاية، واستعاره رؤية لحوافر الحُمُر فسمى سنابك الحُمُر مساحي لأنها يُسحى بها الأرض. (اللسان ١٤/٣٧٢ سحى) نصب تقطيط الحقق على المصدر المشبه به لأن معنى سَوَى وقَطَط واحد، والتقطيط: قطع الشيء، وأراد تقطيع حَقَّق الطيب وتسويتها، وتعليل فاعل سَوَى أي سَوَى مساحيَهِنَّ تكسير ما قارعت من سَمِ الطرُق،

فالتاء في قراءة نافع للخطاب دون التأنيث على قولك: استبنت الشيء.

وقراءة حمزة والكسائي: ﴿وليستين﴾ بالياء ﴿سبيل﴾ رفعا.
فالفعل على هذا مُسْتَدٌ إِلَى السَّبِيلِ إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ السَّبِيلَ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٦].

والمعنى: وَلَيْسْتَيْنِ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ وَسَبِيلَ الْمُؤْمِنِينَ، فَحُذِفَ لِأَنَّ ذَكَرَ أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ يَدُلُّ عَلَى الْآخَرِ، وَمِثْلُهُ: ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] ولم يذكر البرد لدلالة الفحوى عليه.

قرأ عاصم في رواية أبي بكر ﴿خَفِيَّةٌ﴾^(١) بكسر الخاء ها هنا [الأنعام: ٦٣] وفي الأعراف عند قوله: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الآية: ٥٥].

وقرأ الباقون ﴿خُفْيَةً﴾ بضم الخاء هاهنا، وفي الأعراف.
وروي حفص عن عاصم ﴿خُفْيَةً﴾ بضم الخاء أيضاً في الموضعين.
قال أبو عبيدة: خُفْيَةٌ: تُخْفُونَ فِي أَنْفُسِكُمْ.
وحكى غيره: خُفْيَةٌ، وَخُفْيَةٌ وَهِيَ لُغَتَانِ.
وروي عن الحسن: التَضَرُّعُ: الْعِلَانِيَّةُ، وَالخُفْيَةُ بِالنِّيَّةِ.
وأما قوله تعالى: ﴿تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ فخِيفَةٌ فِعْلَةٌ مِنَ الْخَوْفِ، وَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ لِلْكَسْرِ وَالْمَعْنَى: ادْعُوا خَائِفِينَ وَجِلِينَ، قَالَ:

فَلَا تَقْمُدَنَّ عَلَى زَخَّةٍ وَتُضْمِرَ فِي الْقَلْبِ وَجَدًا وَخِيفًا^(٢)
اختلفوا في الضاد والصاد من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿يَقْضِي الْحَقَّ﴾^(٣) [الأنعام: ٥٧].
فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم: ﴿يَقْضِ الْحَقَّ﴾ بالصاد.
وقرأ أبو عمرو وحمزة وابن عامر والكسائي: ﴿يَقْضِي الْحَقَّ﴾ بالضاد.

= والطَّرْقُ جمع طَرْقَةٍ وهي حجارة بعضها فوق بعض. (اللسان ٧/ ٣٨٠، ٣٨١) الحق: الحَقُّ والحُقَّةُ بالضم: معروفة، هذا المنحوت من الخشب والعاج وغير ذلك مما يصلح أن يُنَحْت منه، عربي معروف قد جاء في الشعر الفصيح، قال الأزهري: وقد تُسَوَّى الحُقَّة من العاج وغيره. (اللسان ١٠/ ٥٦ حَق).

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٨.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لصخر الغي في شرح أشعار الهذليين ص ٢٩٩، ولسان العرب ٣/ ٢١ (زخخ)، ٩/ ١٠٠ (خوف)، وجمهرة اللغة ص ١٠٥، ٦١٨، وتاج العروس ٧/ ٢٦٢ (زخخ)، ٢٣/ ٢٨٧ (خوف)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٦/ ٥٥٦، ٧/ ٥٩٢، ومقاييس اللغة ٢/ ٢٣٥، ٣/ ٧، ومجمل اللغة ٣/ ٩، والمخصص ١٢/ ١٥٢، ١٣/ ١٢٨، وديوان الأدب ٣/ ١٣.
الرَّخُّ والرَّخَّة: الحِقْد والغَيْظ والغَضَب.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٨.

حُجَّةٌ من قرأ ﴿يَقْضِي﴾ أنهم زعموا أن في حرفِ ابن مسعودٍ ﴿يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾،
بالضادِ وَذَكَرَ عن أبي عمرو أنه استدَلَّ على يقضي بقوله: ﴿وَهُوَ خَيْرُ الْفَصْلَيْنِ﴾ [الأنعام:
٥٧] قال: والفصلُ في القضاء ليس في القصصِ.

ومن حجَّتهم قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤].

وحجَّةٌ من قال: ﴿يَقْضُ الْحَقُّ﴾ قوله: ﴿تَخُنْ نَقْضَ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣]
و﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢].

وأما ما احتجَّ به من قرأ: ﴿يَقْضِي﴾ من قوله: ﴿وَهُوَ خَيْرُ الْفَصْلَيْنِ﴾ [الأنعام: ٥٧]
في أن الفصلَ في الحكم لا في القول؛ فإنهم قالوا: قد جاءَ الفصلُ في القول أيضاً في
نحو قوله: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ﴾ [الطارق: ١٣] وقال: ﴿أَحْكَمْتَ أَيَّنَّهُ ثُمَّ فُصِّلْتَ﴾ [هود: ١]،
وقال: ﴿فَفَصَّلَ الْآيَاتِ﴾ [الأنعام: ٥٥]؛ فقد حُمِلَ الفصلُ على القول، واستعملَ معه
كما جاءَ مع القضاء، وقال: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي فَصْهِمِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى
وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [يوسف: ١١١]؛ فقد ذُكر في
القصصِ أنه تفصيلٌ. فأما الحقُّ في قوله: ﴿يَقْضِي الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٥٧] فيحتمل
أمرين: يجوز أن يكون صفةً مصدرٍ محذوفٍ؛ يقضي القضاء الحقَّ، أو يقصُّ القصصَ
الحقَّ. ويجوز أن تكون مفعولاً به مثل (يفعلُ الحقُّ) كقوله:

قضاهما ما داؤد^(١)

كلُّهم قرأ: ﴿بِالْغُدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾^(٢) [الأنعام: ٥٢] بألفٍ، غيرَ ابنِ عامرٍ، فإنه قرأ:
﴿بِالْغُدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ﴾ في كل القرآنِ بواو.

الوجهُ: الغداةُ، لأنها تستعمل نكرةً وتتعرف بالألف واللام.

وأما غدوةٌ فمعرفةٌ، وهو عَلِمَ صيغ له.

قال سيبويه: غُدُوَّةٌ وَبُكْرَةٌ، جُعِلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اسماً لِلْحَيِّينِ، كما جعلوا أمَّ
حُبَيْنٍ^(٣) اسماً لدابةٍ معروفةٍ.

(١) قطعة من بيت تمامه:

وعليهما مسرودتان قضاهما داود أو صَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَّعُ

البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب في سر صناعة الإعراب ٢/٧٦٠، وشرح أشعار الهذليين ١/٣٩
وشرح المفصل ٣/٥٩، ولسان العرب ٨/٣١ (تبع)، ٨/٢٠٩ (صنع) ١٥/١٨٦ (قضى) والمعاني
الكبير ص ١٠٣٩، وتاج العروس ٢١/٣٦٧ (صنع)، (قضى)، وبلا نسبة في شرح المفصل.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٨.

(٣) أم حُبَيْن: دوية كالحرباء عظيمة البطن، إذا مشت تُطَاوِعُ رأسها كثيراً وترفبه لعظم بطنها، فهي تقع على
رأسها وتقوم. قيل: وأم حُبَيْن وأم الحُبَيْن مما تعاقب عليه تعريف العلمية وتعريف اللام، ومثله غُدُوَّة =

قال: وزعم يونس عن أبي عمرو، وهو قوله: - وهو القياس - أنك إذا قلت: لقيته يوماً من الأيام: غُدوةً أو بُكرةً، وأنت تريد المعرفة لم تُنَوِّنْ، فهذا يقوي قراءة من قرأ: ﴿بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾.

ووجه قراءة ابن عامر أن سيبويه قال: زعم الخليل أنه يجوز أن تقول: أتيتك اليوم غُدوةً وبُكرةً؛ فجعلهما بمنزلة ضحوة.

ومن حجته أن بعض أسماء الزمان جاء معرفة بغير ألف ولا م نحو ما حكاه أبو زيد من قولهم: لقيته فينة، غير مصروف، والفينة بعد الفينة؛ فألحق لام المعرفة ما استعمل معرفة.

ووجه ذلك أنه يقدر فيه التنكير والشباع، كما يقدر فيه ذلك إذا ثني، وذلك مستمر في جميع هذا الضرب من المعارف. ومثل ذلك ما حكاه سيبويه من قول العرب: هذا يوم اثنين مباركاً فيه وأتيتك يوم اثنين مباركاً فيه. فجاء معرفة بلا ألف ولا م كما جاء بالألف واللام، ومن ثم انتصب الحال، ومثل ذلك قولهم: هذا ابن عرس^(١) مقبل.

إمّا أن يكون جعل عرساً نكرة، وإن كان علماً، وإمّا أن يكون أخبر عنه بخبرين.

كلهم قرأ: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾^(٢) [الأنعام: ٦١] بالتاء غير حمزة فإنه قرأ: ﴿تَوَفَّاهُ﴾.

حجّة من قال: ﴿تَوَفَّتْهُ﴾ بالتاء قوله: ﴿كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، وقوله: ﴿إِذْ جَاءَهُمْ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ﴾ [فصلت: ١٤].

﴿وَجَاءَهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالَتْ رُسُلُهُمْ: أَلْفَى اللّٰهُ شَكًّا﴾ [إبراهيم: ٩].

وحجّة حمزة أنه فعل متقدّم مسند إلى مؤنث غير حقيقي، وإنما التانيث للجمع؛ فهو مثل قوله: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]، وما أشبه ذلك ممّا تانيثه تأنيث الجمع.

وإن كان الكتاب في المصحف بسينية^(٣)، فليس ذلك بخلاف له، لأن الألف الممالّة قد كُتِبَتْ ياءً.

= والغدوة، وفينة والفينة، وهي دابة على قدر كف الإنسان وقال ابن السكيت: هي أعرض من الغطاء وفي رأسها عرَض. (لسان العرب ١٣/١٠٥، ١٠٦ حين).

(١) ابن عرس: ذؤبية معروفة دون السنور، أشتَر أضلَم أضلَك له ناب، والجمع بنات عرس، ذكراً كان أو أنثى، معرفة ونكرة. تقول: هذا ابن عرس مقبلاً وهذا ابن عرس آخر مقبل، ويجوز في المعرفة الرفع ويجوز في النكرة النصب. (لسان العرب ٦/١٣٧ مادة: عرس).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٨.

(٣) يقال: فلان لا يحسن سينه، يريدون شعبة من شعبه وهو ذو ثلاث شعب. (لسان العرب ١٣/٢٢٩ مادة: سين).

واختلفوا في التخفيف والتشديد من قوله جلّ وعزّ: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ... قُلِ اللّٰهُ يُنَجِّيكُمْ﴾^(١) [الأنعام: ٦٣، ٦٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ﴾ مشددة ﴿قُلِ اللّٰهُ يُنَجِّيكُمْ﴾ مخففة.

وروى علي بن نصر عن أبي عمرو ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ﴾ خفيفة، ﴿قُلِ اللّٰهُ يُنَجِّيكُمْ﴾ مثله مخففة.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ... قُلِ اللّٰهُ يُنَجِّيكُمْ﴾ مشدتين.

وقرأ الكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي: ﴿لَئِنْ أَنجَانَا﴾ بآلف.

وقرأ الحجازيون وأهل الشام: ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿لَئِنْ أَنجَيْنَا﴾ [يونس: ٢٢] وأبو عمرو مثلهم ﴿لَئِنْ أَنجَيْنَا﴾.

وكان حمزة والكسائي يُميلان الجيم وغيرهما لا يميل.

وجه التشديد والتخفيف في ﴿يُنَجِّيكُمْ وَيُنَجِّيكُمْ﴾ أنهم قالوا: نجا زيد، قال:

نَجَا سَالِمٌ وَالنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ^(٢)

فإذا نُقِلَ الْفِعْلُ فَحُسِّنَ نَقْلُهُ بِالْهَمْزَةِ فِي أَفْعَلَ كَحُسِّنَ نَقْلُهُ بِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ، وَمِثْلَ ذَلِكَ: أَفْرَحْتُهُ وَفَرَحْتُهُ، وَأَغْرَمْتُهُ وَغَرَمْتُهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ اللّٰهُ مِنَ التَّارِكِ﴾ [العنكبوت: ٢٤]، ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ٦٤] وفيه ﴿وَنَجَّيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا﴾ [فصلت: ١٨] ﴿وَلَئِنْ أَنجَيْنَا مِنْ هَذِهِ﴾ [يونس: ٢٢]، ﴿فَلَمَّا أَنجَلْنَاهُمْ﴾ [يونس: ٢٣]؛ فإذا جاء التنزيل باللغتين جميعاً تبيّنت من ذلك استواء القراءتين في الحُسن.

فأمّا حُجَّةٌ مِنْ قَرَأَ ﴿لَئِنْ أَنجَيْنَا﴾ [الأنعام: ٦٣] فَهِيَ أَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى الْغَيْبَةِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿تَدْعُونَهُ﴾ ﴿لَئِنْ أَنجَيْنَا﴾، وَكَذَلِكَ مَا بَعْدَهُ ﴿قُلِ اللّٰهُ يُنَجِّيكُمْ﴾ ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ﴾ [الأنعام: ٦٥]؛ فَهَذِهِ كُلُّهَا أَسْمَاءٌ غَيْبِيَّةٌ؛ فَأَنجَانَا أَوْلَى مِنْ أَنجَيْنَا، لِكَوْنِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ مِنْ لَفْظِ الْغَيْبَةِ، وَإِذَا كَانَ مَشَاكِلًا لِمَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ كَانَ أَوْلَى وَمَوْضِعُ ﴿تَدْعُونَهُ﴾ نَصَبٌ عَلَى

(١) انظر تلخيص عبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٨.

(٢) صدر بيت. عجزه:

ولم ينجُ إلا جفن سيفٍ ومشرزا

البيت من الطويل، وهو لحذيفة بن أنس الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٥٥٨/٢، والعقد الفريد ٥/٢٤٤، ولسان العرب ٨٩/١٣ (جفن)، ولأبي خراش الهذلي في لسان العرب ٢٣٤/٦ (نفس)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٥٢٦، وجمهرة اللغة ص ١٣١٩، ووصف المباني ص ٨٦، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٣٦، ولسان العرب ٣٠٥/١٥ (نجا)، والمعاني الكبير ص ٩٧٢، والمقرب ١/١٦٧.

الحال، تقديره: قل من يُنجيكم داعين وقائلين: لئن أنجانا. وكذلك من قرأ: ﴿لَئِن
أَجَّيْنَا﴾ تقديره داعين وقائلين: لئن أنجيتنا، فواجهوا بالخطاب، ولم يُراعوا ما راعاه
الكوفيون من المشاكلة.

ويُقوي قول من خالف الكوفيين قوله في أخرى ﴿لَئِن أَجَّيْنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ
الشَّاكِرِينَ﴾ [يونس: ٢٢]. ﴿قُلْ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ﴾، فجاء أنجيتنا على الخطاب وبعده اسم غيبة.
فأما إمالة حمزة والكسائي في ﴿أنجانا﴾ فمذهب حسن، لأن هذا النحو من الفعل
إذا كان على أربعة أحرف. استمرت فيه الإمالة لانقلاب الألف إلى الياء في المضارع،
وإذا كانت الإمالة قد حسنت في «عزّا» مع أنه على ثلاثة أحرف لأن الياء تثبت فيه إذا
بني الفعل للمفعول، مع أن الواو تصح فيه في فعلت، فلا إشكال في حُسْنِهَا في أنجا
وأعزا ونحو ذلك.

كلهم قرأ ﴿وَأَمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ﴾^(١) [الأنعام: ٦٨] بتسكين النون الأولى، وتشديد
الثانية غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿يُنْسِيَنَّكَ﴾ بفتح النون وتشديد السين مع النون الثانية.
الحجّة لهم في قراءتهم ﴿وَأَمَّا يُنْسِيَنَّكَ﴾ قوله: ﴿وَمَا أَسْنِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكَرَهُ﴾
[الكهف: ٦٣] فجاء في التنزيل: على أفعل.

وجه قول ابن عامر أنك تقول: نسيث الشيء، فإذا أردت أن غيرك أنساكه جاز
أن تنقل الفعل بتضعيف العين كما تنقله بالهمزة، وعلى هذا قالوا: غرّمته وأغرّمته،
ففعّل وأفعل يجري كل واحد منهما مجرى الآخر، وفي التنزيل: ﴿فَهَلْ الْكَافِرِينَ أَنهَلَهُمْ
رَوِيًّا﴾ [الطارق: ١٧].

كلهم قرأ: ﴿أَسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ﴾^(٢) [الأنعام: ٧١] بالتاء غير حمزة فإنه قرأ:
﴿استهواه﴾ بألف ويُميلها.

قال أبو عبيدة: ﴿كَأَلَيْكَ اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ﴾ أي: استمالته، أي: ذهبت به.
وقرأ حمزة: ﴿استهواه الشياطين﴾. على قياس قراءته ﴿توفاه رسلنا﴾ [الأنعام: ٦١]
وكلا المذهبين حسن.

قال الشاعر:

وَكُنَّا وَرِثْنَاهُ عَلَى عَهْدِ تَبَعٍ طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهُ^(٣)

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٨.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/٢٠٧، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٤٤، وشرح أبيات
سبويه ١/٤٩٢، والكتاب ٢/٤٤، ولسان العرب ١٣/٣٦٨ (كون).

وَأَرَى قَوْلَهُمْ: استهواهُ كذا، إنّما هو من قولهم: هَوَى من خَالِقٍ: إذا تَرَدَّى منه، وَيُشَبِّهُ به الذي يَزُلُّ عن الطريقِ المستقيم، كما أنّ زَلَّ إنّما هو من العِثَارِ في المكان كقوله:

قام إلى مَنْزَعِهِ زَلَّخَ فَزَلَّ^(١)

ثمَّ يَشَبِّهُ به المخطئُ في طريقته. وتقول: أَزَلَّهُ غَيْرُهُ، كما قال: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾ [البقرة: ٣٦]؛ فكذلك: هوى هو، وأهواه غيره، قال: ﴿وَالْمُؤَنَّفِكَ أَهْوَى﴾ [النجم: ٥٣]، فتقول: أهويته واستهويته، كما قال: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ﴾. وإنّما استزلَّهُم الشيطان، فكما أنّ استزلَّهُ بمنزلة أزلَّهُ. كذلك استهواه بمنزلة أهواه، كما أنّ استجابته بمنزلة أجابته في قوله^(٢):

فَلَمَّ يَسْتَجِبُهُ عِنْدَ ذَاكَ مَجِيبٌ

واختلفوا في فتح الراءِ والهمزة وكسرها من قوله تعالى: ﴿رَأَى كَوَكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وعاصمٌ في رواية حفصٍ: ﴿رَأَى﴾ بفتح الراءِ والهمزة. وقرأ نافعٌ: بين الفتح والكسرة.

وقرأ أبو عمرو: ﴿رَأَى كَوَكَبًا﴾ بفتح الراءِ وكسر الهمزة.

وروى القطّعيُّ عن عبيد بن عقيّلٍ عن أبي عمرو: بكسر الراءِ والهمزة جميعاً.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وابنِ عامرٍ وحَمْزَةُ والكسائيُّ ﴿رَأَى﴾ بكسر الراءِ والهمزة.

وجهُ قولِ ابنِ كثيرٍ وعاصمٍ في إحدى الروايتين عنه أنّهما لم يُمِيلَا، كما أنّ من قال: رعى ورمى لمَّا لم يُجِمْ الألفَ لم يُجِمْ الفتحَ التي قبلها، كما يميلها من يرى الإمالة ليميل الألف نحو الياء.

قال: وقرأ نافعٌ بين الفتح والكسر.

قوله: بينَ الفتح والكسر لا يخلو من أن يريدَ الفتحَين اللتين على الراءِ والهمزة، أو الفتحَ التي على الهمزة وَحَدَّهَا، فإن كان يريدُ فتحَ الهمزة فإنّما أمالها نحو الكسرة لِتَمِيلَ الألفُ التي في رأى نحو الياء، كما أمالَ الفتحَ التي على الدالِ من (هَدَى) والميم من (رَمَى).

وإن كان يريدُ أنّه أمالَ الفتحَين جميعاً، التي على الراءِ، والتي على الهمزة، فإمالةُ فتحِ الهمزة على ما تقدّم ذكره.

وأما إمالة الفتححة التي على الراء، فإنما أمالها لإتباعه إياها إمالة فتحة الهمزة، كائنه أمال الفتححة لإمالة الفتححة، كما أمال الألف لإمالة الألف في قولهم: رأيت عماداً؛ فأمال أَلَفَ النصب لإمالة الألف في عماد، والتقديم والتأخير في ذلك سواء، والفتححة المُمَالَةُ مُنَزَّلَةٌ مَنْزِلَةٌ الكسرة؛ فكما أَمَلَّتْ الفتححة في قولك من عمرو، لكسرة الراء، كذلك أَمَلَّتْ فتحة الراء من ﴿رَأَى﴾ لإمالة الفتححة التي على الهمزة.

قال: وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وحمزة والكسائي ﴿رَأَى﴾ بكسر الراء والهمزة.

قال: وجه قراءتهم أنهم كسروا الراء من رأى، لأن المضارع منه على يَفْعَلُ، وإذا كان المضارع على «يَفْعَلُ» فكأن الماضي على «فَعِلَ» ألا ترى أن المضارع في الأمر العام إذا كان على يَفْعَلُ كان الماضي على فَعِلَ؟ وعلى هذا قالوا: أنت تينا؛ فكسروا حرف المضارعة كما كسروه في نحو: تَعْلَمُ وَتَفْهَمُ، وكسروا الياء أيضاً في هذا الحرف فقالوا: ييبا، ولم يكسروه في يَغْلَمُ، وإذا كان الماضي كائنه على فَعِلَ فيما يُنْزَلُ، كسرت الراء التي هي فاء لأن العين همزة، وحروف الحلق إذا جاءت في كلمة على زنة (فَعِلَ) كُسِرَتْ فيها الفاء لكسرة العين في الاسم والفعل، وذلك قولهم: عَيْرٌ نَعِيرٌ^(١)، وَرَجُلٌ جَيْرٌ^(٢)، وَمِخْكَ^(٣)، وماضغٌ لِيهِمْ.

وكذلك الفعل نحو: شِهْدَ وَلِعبَ وَنَعِمَ، وكسرة الراء على هذا كسرة مخلصة محضة، وليست بفتحة مماله.

وأما كسر الهمزة فإنه يراد به إمالة فتحها إلى الكسر، لتميل الألف نحو الياء وذلك قولك: ﴿رَأَى كوكباً﴾.

فإن قلت: إن الفاء إنما تُكْسَرُ لتتبع الكسرة في العين في نحو: (شِهْدَ) والهمزة في ﴿رَأَى﴾ مفتوحة؛ فكيف أجزيت كسرة الراء. مع أن بعدها حرفاً مفتوحاً؟ فالقول في ذلك أنه فيما نزلناه بمنزلة الفتح، فأتبع الفتححة الكسرة المقدرة، لما نزلناه بمنزلة الكسرة تبعته فتحة الراء، كما أن ضمة ياء ﴿يَغْفُرُ﴾ لما كان في تقدير الفتححة ترك صرف الاسم معها، كما ترك مع فتحة الياء في ﴿يَغْفُرُ﴾، وترك صرفه مع ضمة الياء حكاة أبو

(١) نعر الفرس والحمار وغيرهما نعرأ، فهو نعر: دخلت الثعرة في أنفه النعرة: ذباب ضخم أزرق العين أخضر له إبرة في طرف ذنبه يلسع بها ذوات الحافر خاصة، وربما دخل في أنف الحمار فيركب رأسه ولا يرده شيء. (لسان العرب ٢٢١/٥ مادة: نعر).

(٢) جئر بالياء يجأز جأزاً إذا غص به، فهو جئر وجئيز، على ما يطرد عليه هذا النحو في لغة قوم (لسان العرب ٣١٦/٥ مادة: جأز).

(٣) رجل محك إذا كان لجوجاً عير الخلق (لسان العرب ٤٨٦/١٠ مادة: محك).

الحسن، وكما أَنَّ الفَتْحَةَ فِي (يَطَأُ، وَيَسَعُ) لَمَا كَانَتْ فِي تَقْدِيرِ الْكَسْرِ حُذِفَتْ مَعَهَا الْفَاءُ، كَمَا حُذِفَتْ فِي: يَزُنُ وَيُعَدُّ.

ومثُلُ تَنْزِيلِهِمُ الْفَتْحَةَ فِي «رَأَى» مَنْزِلَةَ الْكَسْرِ، تَنْزِيلُهُمْ لَهَا أَيْضاً مَنْزِلَةَ الْكَسْرِ فِي قَوْلِهِمْ: هُمَا يَشَأْيَانِ فِي يَفْعَلَانِ، مِنَ الشَّأْوِ، لَمَا قَالُوا: يَشَأَى، نَزَلُوا الْمَاضِي عَلَى فَعِلٍ، فَقَالُوا فِي الْمَضَارِعِ: يَشَأْيَانِ، كَمَا قَالُوا: يَشْقِيَانِ.

واختلفوا فيها إذا لقيها ساكن.

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو والكسائيُّ وابنُ عامرٍ: «رَأَى الْقَمَرَ» [الأنعام: ٧٧] و«رَأَى الشَّمْسَ» [الأنعام: ٧٨] و«رَأَى الْمَجْرُمُونَ» [الكهف: ٥٣] و«رَأَى الَّذِينَ أَشْرَكُوا» [النحل: ٨٦]، وما كان مثلهُ بفتحِ الرَّاءِ والهمزة.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وحمزةُ: «رَأَى الْقَمَرَ» و«رَأَى الشَّمْسَ» بكسرِ الرَّاءِ وفتحِ الهمزة في كلِّ القرآن.

وذكر خلفٌ عن يحيى بن آدمَ عن أبي بكرٍ عن عاصمٍ: «رَأَى الْقَمَرَ» و«رَأَى الشَّمْسَ» بكسرِ الرَّاءِ والهمزة^(١) معاً.

قال بعضُ أصحابِ أحمدَ: قوله: بكسرِ الرَّاءِ والهمزة، خطأ، وإنما هو بكسرِ الرَّاءِ وإمالةِ الهمزة.

قال أبو علي: تحقيقٌ هذا: وإمالةُ فتحةِ الهمزة.

وروى حفصٌ عن عاصمٍ: بفتحِ الرَّاءِ والهمزة في «رَأَى» في كلِّ القرآن.

وجهُ إزالَتِهِمُ الْإِمَالَةَ عَنْ فَتْحَةِ الهمزةِ فِي «رَأَى»: أَنَّهُمْ إِنَّمَا كَانُوا أَمَلُوا الْفَتْحَةَ لَتَمِيلَ الْأَلْفُ نَحْوَ الْيَاءِ، فَلَمَّا سَقَطَتِ الْأَلْفُ بَطَلَتْ إِمَالَتُهَا لِسُقُوطِهَا، وَلَمَّا بَطَلَتْ إِمَالَتُهَا لِسُقُوطِهَا بَطَلَتْ إِمَالَةُ الْفَتْحَةِ نَحْوَ الْكَسْرِ لِسُقُوطِ الْأَلْفِ الَّتِي كَانَتْ الْفَتْحَةُ الْمَمَالَةَ يَمِيلُهَا نَحْوَ الْيَاءِ.

وأما موافقةُ ابنِ عامرٍ والكسائيِّ وعاصمٍ في رواية أبي بكرٍ وابنِ كثيرٍ نافعاً وأبا عمرو، في «رَأَى الْمَجْرُمُونَ»، وفتحُهمِ الرَّاءِ، وقد كانوا كسروها في «رَأَى كوكباً» فلأنَّهُمْ آتَرُوا الْأَخْذَ بِاللُّغَتَيْنِ، كَسَرِ الرَّاءِ وَفَتَحَهَا، فَكَسَرُهَا لِمَا ذُكِرَ، وَفَتَحَهَا لِأَنَّهَا جَعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ الرَّاءِ فِي رَمَى وَرَعَى ولأنَّهُمْ أَعْلَوْا الرَّاءَ وَقَدَّرُوا فِيهِ مَا قَدَّرُوا لِإِعْلَالِ الهمزةِ بِإِمَالَةِ فَتْحَتِهَا فَلَمَّا غَيَّرُوهَا، غَيَّرُوا الرَّاءَ أَيْضاً أَلَّا تَرَى أَنَّهُمْ لَمَّا أَعْلَوْا اللَّامَ بِالْقَلْبِ فِي عُصْبِي، وَعُتْبِي وَنَحْوَهُمَا أَعْلَوْا الْفَاءَ أَيْضاً بِالْكَسْرِ فِي عُصْبِي؟ وَلَمَّا أَعْلَوْا الْاسْمَ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٨، ٨٩، والسبعة لابن مجاهد

بحذف التاء منه في النسب إلى: ربيعة، وحنيفة: الزموة في الأمر العام الإعلال والتغيير، بحذف الياء منه أيضاً، فقالوا: رَبِيعِي، وَحَنْفِي.

ووجه قراءة عاصم في رواية أبي بكر وحمزة ﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾ و﴿رَأَى الشَّمْسَ﴾ بكسر الراء وفتح الهمزة في كل القرآن: فَلَأَنَّ كسر الراءِ إِنَّمَا هُوَ لِلتَّنْزِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَا، وَهُوَ مَعْنَى مَنْفَصِلٌ مِنْ إِمَالَةِ فَتْحَةِ الْهَمْزَةِ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُعْمَلَ هَذَا الْمَعْنَى مِنْ لَا يَرَى الْإِمَالَةَ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يُعْمَلَ مِنْ يَرَاهَا؟ فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، كَانَ انْفِصَالُ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخِرِ سَائِغًا غَيْرَ مَمْتَنَعٍ.

وَأَمَّا رِوَايَةُ خَلْفٍ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾ و﴿رَأَى الشَّمْسَ﴾ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَالْهَمْزَةِ مَعًا، يَرِيدُ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ إِمَالَةً فَتَحْتِهَا، فَوَجْهُ كَسْرِ الرَّاءِ قَدْ ذُكِرَ، وَأَمَّا إِمَالَةُ فَتَحْتِهَا مَعَ زَوَالِ مَا كَانَ يُوْجِبُ إِمَالَتَهَا مِنْ حَذْفِ الْأَلْفِ، فَلَأَنَّ الْأَلْفَ مَحذُوفَةً لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَمَا يُحْذَفُ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ؛ فَقَدْ يُنْزَلُ تَنْزِيلَ الْمُثَبَّتِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَدْ أَشَدُّوا:

وَلَا ذَاكِرِ اللَّءِ إِلَّا قَلِيلًا^(١)

فَنَصَّبَ الْاسْمَ بَعْدَ ذَاكِرِ، وَإِنْ كَانَ النُّونُ قَدْ حُذِفَتْ لَمَّا كَانَ الْحَذْفُ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَالْحَذْفُ لِهَمَا فِي تَقْدِيرِ الْإِثْبَاتِ مِنْ حَيْثُ كَانَ التَّقَاؤُهُمَا غَيْرَ لَازِمٍ وَمِنْ ثَمَّ لَمْ تُرَدِّ الْأَلْفُ فِي نَحْوِ: رَمَتِ الْمَرْأَةُ.

وَمِمَّا يَشْهَدُ لِذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا: ﴿شِهْدُ﴾ فَكَسَرُوا الْفَاءَ لِكَسْرَةِ الْعَيْنِ، ثُمَّ أَسْكَنُوا فَقَالُوا: ﴿شِهْدُ﴾؛ فَبَقُوا الْكَسْرَةَ فِي الْفَاءِ مَعَ زَوَالِ مَا كَانَ اجْتَلَبَهَا، وَعَلَى هَذَا يُشَدُّ قَوْلُ الْأَخْطَلِ:

إِذَا غَابَ عَنَّا غَابَ عَنَّا فَرَأَيْنَا وَإِنْ شِهَدَ أَجْدَى فَضَلُّهُ وَنَوَافِلُهُ^(٢)

وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُمْ قَالُوا: (صِغِقْ)، ثُمَّ نَسَبُوا إِلَيْهِ، فَقَالُوا (صِغِقِي) فَأَقْرُوا كَسْرَةَ الْفَاءِ مَعَ زَوَالِ كَسْرَةِ الْعَيْنِ الَّتِي لَهَا كُسِرَتِ الْفَاءُ، فَكَذَلِكَ تَبْقَى إِمَالَةُ فَتْحَةِ الْهَمْزَةِ فِي قِرَاءَةِ حَمْزَةِ ﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾.

وَزَعَمَ أَبُو الْحَسَنِ أَنَّ ذَلِكَ لُغَةٌ مَعَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ وَجْهِهِ الْمَقَائِيسِ فِيهِ، وَأَنَّهَا قِرَاءَةٌ: (فِي الْقَتْلِ الْحَرْ).^(١)

وَاخْتَلَفُوا فِي تَشْدِيدِ النُّونِ وَتَخْفِيفِهَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَتَحْتَجِرِي فِي اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨٠] و﴿تَأْمُرُونِي﴾ [الزمر: ٦٤].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وعاصمٌ وحمرزةٌ والكسائيُّ: ﴿أَمْحَجَّوْنِي﴾، و﴿تَأْمُرُونِي﴾ مُشَدَّدَتَيْنِ. وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ مخفَّفَتَيْنِ^(١).

لا نَظَرَ في قولٍ من شَدَدَ.

فأمَّا وجهُ التخفيفِ: فإنَّهما حذفَا النونَ الثانيةَ لالتقاءِ النونينِ، والتضعيفُ يُكره؛ فَيَتَوَصَّلُ إلى إزالته تارةً بالحذفِ نحو: «عَلَمَاءِ بنو فلان» وتارةً بالإبدالِ نحو^(٢):

لَا أَمَلَاءُ حَتَّى يُفَارِقَا

ونحن: «ديوانٍ وقيراطٍ» فَحَذَفَا الثانيةَ من المثلينِ كراهةَ التضعيفِ، ولا يجوزُ أن يكونَ المحذوفُ، النونُ الأولى لأنَّ الاستثقالَ يقعُ بالتكريرِ في الأمرِ الأعمِّ، والأولى أيضاً فيها أنَّها دَلَالَةٌ للإعرابِ، وإنَّما حَذَفَتِ الثانيةَ كما حَذَفْتَهَا من (لَيْتِي) في قوله^(٣):

... إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي
وكقوله^(٤):

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِنْكَأَ يَسُوءُ الْقَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْتِي
فالمحذوفةُ المصاحبةُ للياءِ لِيَسْلَمَ سكونُ لامِ الفِعْلِ وما يجري مجراها أو

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٩.

(٢) قطعة من بيت مرٍّ سابقاً.

(٣) تمام البيت:

كَمَنِيَّةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَتْلَفَ بَعْضَ مَالِي

البيت من الوافر، وهو لزيد الخيل في ديوانه ص ٨٧، وتخليص الشواهد ص ١٠٠، وخزانة الأدب ٥/ ٣٧٥، ٣٧٧، والدرر ١/ ٢٠٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٧، وشرح المفصل ٣/ ١٢٣، والكتاب ٢/ ٣٧٠، ولسان العرب ٢/ ٨٧ (بيت)، والمقاصد النحوية ١/ ٣٤٦، ونوادر أبي زيد ص ٦٨، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٥٣، ووصف المباني ص ٣٠٠ - ٣٦١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٠، وشرح الأشموني ١/ ٥٦، وشرح ابن عقيل ص ٦١، ومجالس ثعلب ص ١٢٩، والمقتضب ١/ ٢٥٠، وهمع الهوامع ١/ ٦٤.

(٤) البيت من الوافر، وهو لعمر بن معد يكرب في ديوانه ص ١٨٠، وخزانة الأدب ٥/ ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، والدرر ١/ ٢١٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٣، والكتاب ٣/ ٥٢٠، ولسان العرب ١٥/ ١٦٣ (فلا)، والمقاصد النحوية ١/ ٣٧٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٨٥، وجمهرة اللغة ص ٤٥٩، وشرح المفصل ٣/ ٩١، ولسان العرب ٢/ ٢٤٦، (حيج)، ومغني اللبيب ٢/ ٦٢١، والمنصف ٢/ ٣٣٧، وهمع الهوامع ١/ ٦٥.

الثغام: نبت على شكل الحلبي وهو أغلظ منه وأجلّ عوداً، يكون في الجبل ينبت أخضر ثم يبيض إذا يبس وله سَنَمَةٌ غليظة، ويقال له بالفارسية: دَرَمَنَه إسبيد ولا ينبت إلا في قُتَّة سوداء، وهو ينبت بنجد وتهامة. (اللسان ١٢/ ٧٧، ٧٨ نغم).

فليني: أراد فليتي بنونين فحذف إحداهما استقلالاً للجمع بينهما. (اللسان ١٥/ ١٦٣ فلا)

الحطا والنساء يقال لهن الفاليات والفوالي.

حركتها، ولا يجوز أن تكون المحذوفة الأولى؛ فيبقى الفعل بلا فاعل، كما لا تحذف الأولى في «أتحاجوني»، لأنها الإعراب، ويدلُّك على أن المحذوف الثانية أنها قد حذفت مع الجار أيضاً في نحو قوله:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِي قَدِي^(١)

وقد جاء حذف هذه النون في كلامهم قال:

أَيْالْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أُنِّي مُلَاقِي لَأَبَاكَ تُخَوِّفِينِي^(٢)
وزعموا أن المفضل أنشد:

تَذْكُرُونَا إِذْ نَقَاتِلُكُمْ إِذْ لَا يَضُرُّ مُغْدِمًا عَدْمُهُ^(٣)

وزعم بعض البصريين في حذف هذه النون أنها لغة لغطفان. وحكى سيبويه هذه القراءة، فزعم أن بعض القراء، قرأ «أتحاجوني» واستشهد بها في حذف النونات لكراهة التضعيف.

قرأ الكسائي وحده «هداني» [الأنعام: ٨٠] بإمالة الدال. وقرأ الباقون بالفتح.

(١) شطر من الرجز وبعده:

ليس الإمام بالشحيح الملحد ولا بوير بالحجاز مُقرِد
والشطر يُروى:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِي قَدِي

الرجز لحميد بن مالك الأرقط في خزانة الأدب ٣٨٢/٥، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢، والدرر ٢٠٧/١، وشرح شواهد المغني ٤٨٧/١، ولسان العرب ٣٤٤/١ (خبب)، والمقاصد النحوية ١/٣٥٧، والتنبيه والإيضاح ٤٧/٢، ٥٣، وتاج العروس ٣٣٣/٢ (خبب)، ٣٧/٨ (حكيد)، ولحميد بن ثور في لسان العرب ٣٨٩/٣ (لحد) وليس في ديوانه، ولأبي بجدة في شرح المفصل ١٢٤/٣ وبلا نسبة في لسان العرب ١٥٥/٣ (حكيد)، والأشباه والنظائر ٢٤١/٤، وأوضح المسالك ١/١٢٠، وتخليص الشواهد ص ١٠٨، ورفض المباني ص ٣٦٢، وشرح ابن عقيل ص ٦٤، والكتاب ٣٧١/٢، ومغني اللبيب ١/١٧٠، ونوادر أبي زيد ص ٢٠٥، والتنبيه والإيضاح ٤٦/٢، وتهذيب اللغة ١٢٤/١٤. الخبيبان: عبد الله بن الزبير وابنه، وقيل: هما عبد الله وأخوه مصب.

قَدْنِي: القَدْنُ: الكفاية والحسب، قال الأزهري: جعل القدن اسماً واحداً من قولهم: قَدْنِي كَذَا وكَذَا أي حَسْبِي وربما حذفوا النون فقالوا: قَدِي. (اللسان ٣٣١/١٣ قدن).

(٢) البيت من الوافر، وهو لأبي حية النميري في ديوانه ص ١٧٧، وخزانة الأدب ١٠٠/٤، ١٠٥، ١٠٧، والدرر ٢١٩/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١١، ولسان العرب ٢١٠/١١ (خغل)، ١٢/١٤ (أبي)، ١٦٣/١٥ (فلا)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٢/٣، والخصائص ٣٤٥/١، وشرح التصريح ٢/٢٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٠١، وشرح شذور الذهب ص ٤٢٤، وشرح المفصل ٢/١٠٥، واللامات ص ١٠٣، والمقتضب ٣٧٥/٤، والمقرب ١/١٩٧، والمنصف ٣٣٧/٢، وهمع الهوامع ١/٣٣٧.

(٣) يروى «هل تذكرون» بدل «تذكرون».

البيت من السريع، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٧٨/١٢ (خزم).

الإِمَالَةَ فِي ﴿هَدَانِي﴾ حَسَنَةً لِأَنَّهُ مِنْ (هَدَى، يَهْدِي)؛ فَهُوَ مِنَ الْيَاءِ، وَإِذَا كَانُوا قَدْ أَمَالُوا نَحْو: غَزَا، وَدَعَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَصِيرُ إِلَى الْيَاءِ فِي: غَزِي، وَدُعِيَ فَلَا إِشْكَالَ فِي حُسْنِهَا؛ فِيمَا كَانَ الْأَصْلُ فِيهِ الْيَاءِ.

اختلفوا في الإِضَافَةِ وَالتَّنْوِينِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿زَفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَاءٍ﴾ [الأنعام: ٨٣].
فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ ﴿نَرَفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَاءٍ﴾ بِالنُّونِ مِضَافًا، وَكَذَلِكَ فِي سُورَةِ يُوسُفَ [الآية: ٧٦].

وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ: ﴿دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَاءٍ﴾ مَنُونًا، وَكَذَلِكَ فِي يُوسُفَ (١).
قَوْلُهُ: ﴿وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] يَدُلُّ عَلَى قِرَاءَةِ مِنْ نُونٍ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُ فِي ذِكْرِ الرُّسُلِ قَالَ: ﴿تِلْكَ أَرْسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سَخِرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢] فَإِنَّهُ فِي الرَّتَبِ وَارْتِفَاعِ الْأَحْوَالِ فِي الدُّنْيَا وَاتِّضَاعِهَا. يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿مَنْ حَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٢].

وَيَقْوَى قِرَاءَةُ مِنْ أَضَافٍ، قَوْلُهُ: ﴿تِلْكَ أَرْسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾؛ فَمَنْ فَضَّلَ عَلَى غَيْرِهِ فَقَدْ رُفِعَتْ دَرَجَتُهُ عَلَيْهِ؛ فَقَوْلُهُ: ﴿فَضَّلْنَا﴾ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ رَفَعْنَا دَرَجَتَهُ.
اختلفوا في زيادة اللام ونقصانها في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْسَعُ﴾ [الأنعام: ٨٦].

فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَعَاصِمٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ بِلَامٍ وَاحِدَةً.
وَقَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ: ﴿وَاللَّيْسَعُ﴾ بِلَامِينَ وَفِي «صَادٍ» مِثْلَهُ (٢).
قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: اعْلَمَنَّ أَنَّ لَامَ الْمَعْرِفَةِ تَدْخُلُ الْأَسْمَاءَ عَلَى ضَرِبَيْنِ: أَحَدُهُمَا لِلتَّعْرِيفِ، وَالْآخَرُ زِيَادَةٌ زِيدَتْ، كَمَا تَزَادُ الْحُرُوفُ؛ فَلَا تَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي تَدُلُّ عَلَيْهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ زَائِدَةً.

وَالتَّعْرِيفُ الَّذِي يَحْدُثُ بِهَا عَلَى ضُرُوبٍ: مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ إِشَارَةً إِلَى مَعْهُودٍ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْمَخَاطَبِ نَحْو: الرَّجُلِ وَالغَلَامِ، إِذَا أَرَدْتَ بِهَا رَجُلًا وَغَلَامًا عَرَفْتُمَاهُ بِعَهْدٍ كَانَ بَيْنَكُمَا.
وَالْآخَرُ أَنْ يَكُونَ إِشَارَةً إِلَى مَا فِي نَفُوسِ النَّاسِ مِنْ عِلْمِهِمْ لِلجِنْسِ؛ فَهَذَا الضَّرْبُ، وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً، كَالأَوَّلِ؛ فَهُوَ مُخَالَفٌ لَهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ الأَوَّلُ قَدْ عَلِمَهُ حَسًّا، وَهَذَا لَمْ يَعْلَمْهُ كَذَلِكَ، إِنَّمَا يَعْلَمُهُ مَعْقُولًا.

فَأَمَّا نَحْوُ: مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ؛ فَإِنَّمَا أُشِيرَ بِهِ إِلَى الشَّاهِدِ الْحَاضِرِ لَا إِلَى غَائِبٍ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٩، والسبعة لابن مجاهد ص ٢٦١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٩.

معلوم بعهد، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ ذَلِكَ فِيمَا لَا عَهْدَ فِيهِ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مُخَاطَبِكَ . وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلِكَ فِي النَّدَاءِ ، يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، فَتَشِيرُ بِهِ إِلَى الْمُخَاطَبِ الْحَاضِرِ ، وَهُمَا يَجْرِيَانِ مَجْرَى الْأَسْمِ وَالْوَاحِدِ ، كَمَا أَنَّ (مَآذَا) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَا ذَا أَنْزَلَ رَبِّكُمْ قَالُوا خَبَرًا ﴾ [النحل: ٣٠] ، يَجْرِيَانِ مَجْرَى الْأَسْمِ الْوَاحِدِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ مَعْرَفًا بِتَعْرِيفَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ أَحَدُهُمَا حَاضِرٌ وَالْآخَرُ غَائِبٌ .

وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُمَا يَجْرِيَانِ مَجْرَى الْأَسْمِ الْوَاحِدِ أَنَّهُ لَا يُوصَفُ بِالْمُضَافِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِهَذَا ذِي الْمَالِ ، وَلَا يُوصَفُ بِالْأَسْمَاءِ الْمَفْرَدَةِ ، إِذَا تُنْيِتُ ، فَلَا يَجُوزُ مَرَرْتُ بِهَذَيْنِ ، الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ ، كَمَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِالرَّجُلَيْنِ الْقَائِمِ وَالْقَاعِدِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ صَارَ مَعَ الْأَوَّلِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، وَيَبِينُ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَهُوَ أَنَّكَ تَسْتَفِيدُ بِهِمَا مَا تَسْتَفِيدُ مِنَ الْأَسْمِ الْمَفْرَدِ مِنْ مَعْنَى الْجِنْسِ .

فَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْأَعْلَامُ ؛ فَلَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَذَلِكَ أَنَّ تَعْلِيْقَهَا عَلَى مَنْ تَعَلَّقَ عَلَيْهِ ، وَتَخْصِيصُهُ بِهَا يَغْنِي عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ التَّسْمِيَةِ : بِجِدَارِ ، وَحِمَارِ ، وَثَوْرِ ، وَأَسَدِ ، وَكَلْبِ ، وَزَيْدِ ، وَزِيَادِ ، وَبِشْرِ ، وَحَمْدِ .

فَأَمَّا نَحْوُ الْعَبَّاسِ ، وَالْحَارِثِ ، وَالْقَاسِمِ ، وَالْحَسَنِ ؛ فَإِنَّمَا دَخَلَتْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهَا عَلَى تَنْزِيلِ أَنَّهَا صِفَاتٌ جَارِيَةٌ عَلَى مَوْصُوفَيْنِ ، وَهَذَا يَعْنِي الْخَلِيلُ بِقَوْلِهِ : جَعَلُوهُ الشَّيْءَ بَعِينَهُ ، فَإِن لَمْ يُنْزَلْ هَذَا التَّنْزِيلُ ، لَمْ يَلْحَقْهُمَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ ؛ فَقَالُوا : حَارِثٌ وَعَبَّاسٌ وَقَاسِمٌ وَعَلَى كَلَا الْمَذْهَبَيْنِ جَاءَ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ :

تَقَعَّدَهُمْ أَعْرَاقٌ جِذَلَمَ بَعْدَ مَا رَجَا الْهُتْمُ إِذْرَاكَ الْعُلَى وَالْمَكَارِمِ
وقال^(١) :

ثَلَاثٌ مِثْنِ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنِّي وَجُوهُ الْأَهَاتِمِ
فَجَعَلَهُ مَرَّةً بِمَنْزِلَةِ : أَضْحَاةٍ ، وَأَضْحَاةٍ ، وَمَرَّةً بِمَنْزِلَةِ أَحْمَرَ وَحُمْرِ .
وَجَمَعَ الْأَعْشَى بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فِي بَيْتٍ وَذَلِكَ قَوْلُهُ^(٢) :

أَتَانِي وَعَيْدُ الْحَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ قِيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الْأَحَاطَا

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣١٠/٢، وخزانة الأدب ٣٧٠/٧، ٣٧٣، وشرح التصريح ٢٧٢/٢، ولسان العرب ٣١٧/١٤ (ردى)، والمقاصد النحوية ٤٨٠/٤، ويلا نسبة في أوضح المسالك ٢٥٣/٤، وشرح الأشموني ٦٢٢/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥١٨، وشرح المفصل ٢١/٦، ٢٣، والمقتضب ١٧٠/٢.

ويروى الشطر الأول في اللسان ٣١٧/١٤ :

فَدَى لِسَيْوْفٍ مِنْ تَمِيمٍ وَفَى بِهَا

(٢) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٩٩، والاشتقاق ص ٢٩٦، وإصلاح المنطق ص ٤٠١، =

وَأَنْشَدَ الْأَصْمَعِيُّ^(١):

أَخْوَى مِنَ الْعُوجِ وَقَاحِ الْحَافِرِ

والعوجُ نسبٌ إلى أَعْوَجَ كما أَنَّ الحَوْصَ نَسَبٌ إِلَى أَحْوَصَ، فَإِذَا حَذَفْتَ يَاءَ النِّسْبِ، جَعَلْتَهَا بَعْدَ التَّسْمِيَةِ بِهِ بِمَنْزِلَتِهِ، وَهُوَ صِفَةٌ لَمْ يُسَمَّ بِهَا، فَكُسِرَ الصِّفَةُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلٍ مِنْ لَمْ يَصْرِفَ أَحْمَرَ، إِذَا نَكَرَهُ بَعْدَ أَنْ سَمِيَ بِهِ.

فَإِذَا كَسَّرَهُ تَكْسِيرَ الْأَسْمِ نَحْوُ: الْأَفَاكِلِ، وَالْأَرَامِلِ، قَالَ: الْأَحْوِصُ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ تَقُولُ: الْأَعْوَجُ، كَمَا تَقُولُ: الْأَهَاتِمُ، وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُهُمْ: الْفُرْسُ فِي جَمْعِ فَارِسِي، حُذِفَتْ مِنْهُ يَاءُ النِّسْبِ كَمَا حُذِفَتْ مِنَ الْأَعْوَجِي، وَكُسِرَ فَاعِلٌ، عَلَى فُعْلٍ. كِبَازِلٍ وَبُزْلٍ، وَعَائِطٍ وَعَيْطٍ، وَحَائِلٍ وَحُولٍ، وَهَذَا مِمَّا يَقْوِي الْعُوجَ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُ جَمَعَهُ جَمَعَ الصِّفَاتِ وَإِنْ كَانَتْ يَاءُ النِّسْبِ فِيهِ مَحذُوقَتَيْنِ؟ قَالَ ابْنُ مِقْبَلٍ^(٢).

طَاقَتْ بِهِ الْفِرْسُ حَتَّى بَدَأَ نَاهِضَهَا
فَأَمَا قَوْلُهُ^(٣):

وَالْتَيْمُ الْأُمُّ مَنْ يَمْشِي وَالْأُمُّهُنَّ ذُهْلُ بْنُ تَيْمِ بْنِ السُّودِ الْمَدَانِيِّ

= وخزانة الأدب ١٨٣/١، وشرح شواهد الشافية ص ١٤٤، ولسان العرب ١٩/٧ (حوص)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٣١، وشرح المفصل ٦٣/٥.

يعني عبد بن عمرو بن شريح بن الأحوص، وَعَتَى بِالْأَحْوَصِ مِنْ وَلَدِهِ الْأَحْوَصِ، مِنْهُمْ عَوْفُ بْنُ الْأَحْوَصِ وَعَمْرُو بْنُ الْأَحْوَصِ، وَشَرِيحُ بْنُ الْأَحْوَصِ، وَرَبِيعَةُ بْنُ الْأَحْوَصِ، وَكَانَ عُلُقَمَةُ بْنُ عَلَانَةَ بْنِ عَوْفِ بْنِ الْأَحْوَصِ نَافِرَ عَامِرِ بْنِ الطَّفِيلِ بْنِ مَالِكِ بْنِ جَعْفَرٍ، فَهَجَا الْأَعشى عُلُقَمَةَ وَمَدَحَ عَامِرًا فَأَوْعَدُوهُ بِالْقَتْلِ. (اللسان ١٩/٧ حوص).

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٣٣٣/٢ (عوج)، ١٩/٧ (حوص)، وتاج العروس ١٢١/٦ (عوج) والمنحصر ١٠٢/١، ٢١٢/١٣، وكتاب العين ٢٣٠/٧.

إنه أراد من وَلَدِ أَعْوَجَ وَكُسِرَ أَعْوَجَ تَكْسِيرَ الصِّفَاتِ لِأَنَّ أَصْلَهُ الصِّفَةُ.

حافر وقاح: صُلِبَ بَاقٍ عَلَى الْحِجَارَةِ، وَالنَّعْتِ وَقَاحِ، الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِيهِ سَوَاءٌ، وَجَمَعَهُ وَثَّقَ وَوَقَّحَ.

(٢) صدر بيت. عجزه:

عُمٌ لِقَحْنٍ لِقَاحاً غَيْرَ مُبْتَسِرٍ

البيت من البسيط، وهو لتمييم بن مقبل في ديوانه ص ٩٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٤٩، ولسان العرب ٥٨/٤ (بسر). يُرْوَى فِي لِسَانِ الْعَرَبِ ٥٨/٤ «المعجم» مكان «الفرس» و«نذ» بدل «بذ».

بسر النخلة وابتسرها: لِقَحَهَا قَبْلَ أَوَانِ التَّلْقِيحِ. أَبُو عبيدة: إِذَا هَمَّتِ الْفَرَسُ بِالْفَحْلِ وَأَرَادَتْ أَنْ تَسْتَوْدِقَ فَأُولُ وَدَاقَهَا الْمُبَاسِرَةَ، وَهِيَ مُبَاسِرَةٌ ثُمَّ تَكُونُ وَدِيقًا.

(٣) رواية الشطر الثاني في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٠٢/٤، وفي الديوان ص ٢٤١.

- أولاد ذهل بنو السواد المدانيس

البيت من البسيط، وهو لجريير في ديوانه ص ١٣١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٣٩، ولسان العرب ١٢٠/٦ (ضفيس) ٧٥/١٢ (تيم) وفيه «والأمة» بدل «والأمهم» و«تيم بن ذهل» بدل «ذهل بن تيم».

فإنه يحتمل أمرين: يجوز أن يكون بمنزلة العباس، وذلك أن التيم مصدر، والمصادر قد أُجريت مجرى أسماء الفاعلين، ألا ترى أنه قد وُصِفَ بها كما وُصِفَ بأسماء الفاعلين. وجمع جمعها في نحو: نُورٌ ونُورٍ، وسيل، وسوائل؟ فلما كانت مثلها أجزاها مجراها، وعلى هذا قالوا: الفضل، في اسم رجل، كأنهم جعلوه الشيء الذي هو خلاف النقص.

والآخر أن يكون تيمّي وتيم، كزنجي وزنج، ويهودي، ويهود، وفي التنزيل ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [البقرة: ١١٣]، واليهود إنما هو جمع يهودي، ولو لم يكن جمعاً لم تدخل اللام، لأن يهود جرت عندهم اسماً للقبيلة؛ فصارت بمنزلة مجوس عندهم. أنشدنا علي بن سليمان^(١):

فَرَّتْ يَهُودٌ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا صَمِي لِمَا فَعَلَتْ يَهُودٌ صَمَامِ
وفي حديث القسامة: «تقسم يهود...»^(٢).

ومن الصفات الغالبة التي تجري مجرى، الحارث والقاسم قولهم: النابغة؛ فالنابغة له اسم يجري مجرى الأعلام، وغلب عليه هذا الوصف، كما أن الحارث ونحوه قد نزل تنزيل من له اسم علم فغلب عليه هذا الوصف، فجرى هذا الوصف الغالب مجرى العلم، وسد مسدّه، حتى صار يُعرف به كما يُعرف بالعلم؛ فلما سد مسدّه وكفى منه أجره مجرى العلم نحو: جعفرٍ ونورٍ فقال^(٣):

وَنَابِغَةُ الْجُعْدِيُّ بِالرَّمْلِ بَيْتُهُ

= تيم: قبيلة. وبنو تيم: بطن من الرباب، وبنو تيم اللات بن ثعلبة: من بكر بن وائل. وأما قولهم: التيم فإنما أدخلوا اللام على إرادة التيمين، كما قالوا: المجوس واليهود. المدانيس: الأنجاس.

(١) البيت من الكامل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٦١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٣٧، ولسان العرب ١٢/٣٤٥ (صمم)، ٣/٤٣٩ (هود)، ومجالس ثعلب ص ٥٨٩، والمقاصد النحوية ٤/١١٢.

معنى صمي: اخرسى يا داهية، وصمام اسم الداهية علم مثل قطام وحذام أي صمي يا صمام ومنهم من يقول: الضمير في صمي يعود على الأذن أي صمي يا أذن لما فعلت يهود. وصمام اسم للفعل مثل نزال وليس بندا. (اللسان ٣/٤٣٩ هود).

(٢) نص الحديث «يقسم خمسون منكم على رجل منهم».

أخرجه مسلم في صحيحه (القسامة ٢)، وأبو داود في السنن (الديات ٨)، والنسائي في السنن ٨/٢٨، والبيهقي في (السنن الكبرى ٨/١١٩)، والبنوي في (شرح السنة ١٠/٢١٤) والقرطبي في (التفسير ١/٤٦١).

(٣) صدر بيت. عجزه:

عليه ثرابٌ من صفيحٍ مَوْضِعُ

البيت من الطويل، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٤٩، وخزانة الأدب ٢/٢٦٨، ٦/٣٢٨، وشرح أبيات سيويه ٢/٢٢٤، وبلا نسبة في الكتاب ٣/٢٤٤، ولسان العرب ٧/٤٣١ (وسط) ٨/٤٥٣ (نبح)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٤.

ومن ذلك قولُهُمْ في اسم اليوم: الاثنان، لما جرى مجرى العلم، استجيز حذف اللام فيه كما استجازوا حذف اللام من النابغة، وذلك فيما حكاه سيوي، من قولهم: هذا يومٌ اثنينٍ مُبَارَكًا فِيهِ.

فأما قولُهُم العُدْوَةُ والفَيْئَةُ؛ فدخل لام التعريف فيهما على وجهٍ آخَرَ وهو: أن عُدْوَةً، وفَيْئَةً كانا معرفتين، كما تكون الأسماء التي للألقاب معارف، فأزيل هذا التعريف عنهما... كما أزيل التعريف عن الاسم الموضوع وُضِعَ الأعلام؛ وذلك في أحدِ تأويلي سيويهِ في قولهم: هذا ابنُ عِرسٍ مُقْبِلٌ؛ فلما أزيل هذا التعريف عنهما عُرِفَا بالألف واللام؛ فقرأ من قرأ ﴿بِالْعُدْوَةِ﴾ على هذا.

وحكى أبو زيد: لِقَيْتُهُ فَيْئَةً، والفَيْئَةُ بعدَ الفَيْئَةِ.

ومثل إزالة هذا الضرب من التعريف عن هذه الأسماء إزالتُهُمْ إياهُ في قولهم: أمَّا البصرةُ فلا بصره لك، وأمَّا خراسانُ فلا خراسان لك: وعلى هذا قوله:

ولا أميئةً بالبلاد^(١)

و«قضيئةً ولا أبا حسن»^(٢)

ومثل هذا زوال تعريف العلم عن الأعلام المثناة والمجموعة نحر: الجعفرانِ والعمرانِ، فزال تعريف العلم عن الجعفرين، كما زال تعريف العدل عن العمرين، والفتمين، ولو لم يزل لم يجز دخول لام المعرفة عليه، كما لم يجز دخولها قبل التثنية، ولا تدخل لام المعرفة على المعدول.

واستدل أبو عثمان على أن الثلاث والأربعاء غير معدولين بدخول لام المعرفة عليهما، وقال: المعدول لا تدخل عليه الألف واللام، فأما أبا نان، وعرفات فلم تدخلهما اللام لأن التسمية وقعت بالجمع والتثنية، كما وقعت بالمفرد، فلم تدخل اللام، كما لم تدخل على المفرد.

فأما الألف واللام في ﴿اليسع﴾؛ فلا يخلو من أن تكون على حد الرجل إذا أردت المعهود أو الجنس نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ﴾ [العصر: ٢]، أو على حد

(١) قطعة من بيت. تمامه:

أرى الحاجات عند أبي حبيب نكدن ولا أميئة بالبلاد
البيت من الوافر، وهو لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه ص ١٤٧، وخزانة الأدب ٦١/٤، ٦٢،
والدرر ٢/٢١١، وشرح المفصل ٢/١٠٢، ١٠٤، والكتاب ٢/٢٩٧، ولفضالة بن شريك في الأغاني
٦٦/١٢، وشرح أبيات سيوي ١/٥٦٩، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٦١، وشرح الأشموني ١/
١٤٩، وشرح شذور الذهب ص ٢٧٣، والمقتضب ٤/٣٦٢، والمقرب ١/١٨٩.

(٢) المقصود علي بن أبي طالب.

دخولها في العباس، فلا يجوز أن يكون على واحد من ذلك، ولا يجوز أن يكون على حدِّ العباس؛ لأنه لو كان كذلك كان صفة، كما أنَّ العباس كذلك، ولو كان كذلك لوجب أن يكون فعلاً، ولو كان فعلاً: لوجب أن يلزمه الفاعل، ولو لزمه الفاعل لوجب أن يُحكى من حيث كان جملة، ولو كان كذلك لم يُجزَّ لحاق اللام له، ألا ترى أنَّ اللام لا تدخل على الفعل؟ وليس بإشارة كقولك: هذا الرجل؛ فإذا لم يُجزَّ فيه شيء من ذلك ثبت أنه زيادة، ومثل ذلك فيما جاءت اللام فيه زائدة قول الشاعر:

أما ودماء لا تزال كأنها على قنّة العزى وبالنسر عندما^(١)
وما سبّح الرهبان في كل بيعة أبليل الأبيلين المسيح بن مزيما^(٢)
فتعلم زيادة اللام فيه بما في التنزيل من قوله: ﴿وَلَا يَفُوتُ وَيَعُوقُ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣]
فأما انتصاب عندم في البيت فيأخذ شيئين: أحدهما بما في كأن من معنى الفعل والآخر أن تجعل «على قنّة العزى» مستقراً: فيكون الحال عنه، فإن نصبت بالأول: فذو الحال الضمير الذي في «كأنها»، وإن نصبت عن المستقر؛ فذو الحال الذكر الذي في المستقر، والمعنى على حذف المضاف، كأنه مثل. عندم، فحذف. ومثل ذلك ما أنشده محمد بن السري للمزار الفقعي:

إذا نهلّت بسفرتها وعلّت ذنوباً مثل لون الزعفران
المعنى: ماء ذنوب مثل لون الزعفران، ولو جعلت العندم هو الدم لموافقته إياه في اللون لكان مذهباً، ولو رفعت مثل لون الزعفران جازاً، ويكون التقدير: ذنوباً لونه

(١) يروى «مائرات تخالها» بدل «لا تزال كأنها».

البيت من الطويل، وهو لعمر بن عبد الجن في خزانة الأدب ٢١٤/٧، ٢١٧، ولسان العرب ٦/١١ (أبل)، وله أو لرجل جاهلي في المقاصد النحوية ٥٠٠/١، ولعبد الحق (؟) في لسان العرب ٢٠٦/٥ (نسر)، وبلا نسبة في (الإنصاف ٣١٨/١) وتخليص الشواهد ص ٣٦٧، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٦٠، ولسان العرب ٣٧٨/٥ (عزز)، ٤٣٠/١٢ (عندم)، ٣٤٩/١٣ (قسن)، ٢٦٨/١٥ (لوى) والمنصف ١٣٤/٣.

العزى: صنم كان لقريش وبني كنانة، ويقال: العزى سمرّة كانت لغطفان يعبدونها وكانوا بنوا عليها بيتاً وأقاموا لها سدة فبعث إليها رسول الله ﷺ خالد بن الوليد فهدم البيت وأحرق السمرّة فنة كل شيء: أعلاه مثل القلّة، وقنة الجبل وقلته: أعلاه.

العندم: البقم، وقيل: دم الأخوين.

(٢) يروى «وما قدس» بدل «وما سبّح»، و«هيكل» بدل «بيعة».

البيت من الطويل، هو لابن عبد الجن في لسان العرب ٧/١١ (أبل)، ولعمر بن عبد الحق في تاج العروس (أبل).

مثل لون الزعفران؛ فحدفتُ المبتدأ، والجملة في موضع نصب، ومثل ذلك قوله:

وَهِيَ تَنُوشُ الحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عَلَا^(١)

المعنى على ماء الحوض، ألا ترى أنها تتناول ماءه لا نفس الحوض؟

ومثل ذلك قول الآخر^(٢):

لَا عَيْشَ إِلَّا كُلُّ حَمْرَاءٍ غُفْلٌ تَنَاولُ الحَوْضَ إِذَا الحَوْضُ شُغِلَ
ومما جاءت اللام فيه زيادة ما أنشده أبو عثمان^(٣):

بَا عَدَأَمَ العَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا

وأنشد أحمد بن يحيى:

يَا لَيْتَ أَمَّ العَمْرِ كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَنْشَأَ عَلَى الرِّكَائِبِ^(٤)

(١) بعده:

نَوْشاً بِهِ تَقَطَّعَ أَجْوَازَ الفَلَا

يُروى «باتت» بدل «وهي».

الرجز لأبي النجم العجلي في لسان العرب ٨٤/١٥ (علا)، ولغيلان بن حريث في خزنة الأدب ٩/٤٣٧، ٤٣٨، ولسان العرب ٣٦٢/٦ (نوش)، والتنبيه والإيضاح ٣٢٧/٢، وتاج العروس ٤٣١/١٧ (نوش)، وديوان الأدب ٢٢/٤، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٠٣، وأسرار العربية ص ١٠٣، والأشباه والنظائر ١٢٤/٨، وإصلاح المنطق ص ٤٣٢، وخزنة الأدب ١٦٥/١٠، ووصف المباني ص ٣٧١، وشرح المفصل ٧٣/٤، ٨٩، والكتاب ٤٥٣/٣، ومجالس ثعلب ٦٥٦/٢، والمنصف ١/١٢٤، وتهذيب اللغة ٤١٧/١١، وأساس البلاغة (جوز)، ومقاييس اللغة ١١٧/٤، والمخصص ١٤/٦٣، وتاج العروس (علا)، (فلا).

تنوش الحوض: تتناول ملاءه. وقوله: من علا أي من فوق، يريد أنها عالية الأجسام طوال الأعناق، وذلك النوش الذي تناوله هو الذي يُعِينُهَا عَلَى قَطْعِ الفلوات، والأجواز جمع جوز وهو الوسط، أي تتناول ماء الحوض من فوق وتشرب شرباً كثيراً وتقطع بذلك الشرب فلوات فلا تحتاج إلى ماء آخر. (اللسان ٣٦٢/٦ (نوش)).

(٢) يُروى «صهباء» بدل «حمراء» و«تبادر» بدل «تناول».

الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣١٦/٢، ولسان العرب ١٨٢/٨ (شعم)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٢٢٢/١، وتاج العروس (غفل)، ولسان العرب ٤٩٨/١١ (غفل) ناقة غُفْلٌ: لا تُوسَمُ لثلاث تجب عليها صدقة.

(٣) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٢٧٢/٥ (وبر).

(٤) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٧١/١ (نشأ)، ٥٥٠ (ضرب) فيه «الغمر» بدل «العمر»، ٤/١٧٠ (حجر) ٣٨٦ (سور) ٢٧٢/٥ (وبر)، ١٠٢/٨ (ربيع)، وإصلاح المنطق ص ٢٦٢، والإنصاف ٣١٦/١، ووصف المباني ص ٧٧، وسر صناعة الإعراب ٣٦٦/١، وشرح المفصل ٤٤/١، ومجالس ثعلب ٥٦٤/٢، والمنصف ١٣٤/٣، وتهذيب اللغة ٣٦٩/٢، وتاج العروس ٤٦٦/١ (نشأ)، ٢٨/٢١ (ربيع)، والمخصص ١٦٨/١، أنشأ فلان: أقبل. أراد الشاعر أنشأ، فلم يستقم له الشعر، فأبدل.

فأما قوله^(١):

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنِ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ
فإنه يحتمل أمرين: يجوز أن يكون قد اعتقب عليه تعريفان، كما اعتقب على
عُدْوَةٍ، والغُدْوَةِ، واثنين والاثنتين، من قولهم: اليوم يوم الاثنين؛ فيكون التعريف الذي
وضع له في أول أمره في تقدير الزوال عنه، كما قدر سيبويه ذلك في أحد تأويليه في
قولك: هذا ابن عرسٍ مقبلٍ.

ومما جاء فيه الألف واللام زائدة قولهم: الخمسة العشرَ درهماً، حكاه أبو الحسن
الأخفش. ألا ترى أنَّهما اسمٌ واحدٌ، ولا يجوزُ أن يُعرَفَ اسمٌ واحدٌ بتعريفين، كما لا
يجوز أن يتعرَّفَ بعضُ الاسمِ دون بعض، فإذا كان كذلك، علمت زيادة اللام في الخمسة
العشرَ درهماً، ويذهب أبو الحسن في «اللات» في قوله: «أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ» [النجم:
١٩]، إلى أنَّ اللامَ في اللاتِ زائدة، وذلك صحيح لأن اللات معرفة. أما «العُزَّىٰ»
فبمنزلة العباس؛ فإذا كانت «اللات» معرفة ولم تكن بمنزلة العباس، ثبت أن اللامَ فيها
زائدة، وقياس قول أبي الحسن هذا أن تكون اللامُ في (اليسع) أيضاً زائدة، لأنه علّم
مثل «اللات» وليس بصفة كما أن «اللات» ليست بصفة.

فإن قلت: فلم لا تكون «اللات» صفةً، ويكون مأخوذاً من: لَوَى على الشيء:
إذا عطف عليه، ومن قول الشاعر:

.....فإئني السوي عليك لو أن لبك يهتدي^(٢)

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الاشتقاق ص ٤٠٢، والإنصاف ٣١٩/١، وأوضح المسالك ١/١٨٠،
وتخليص الشواهد ص ١٦٧، وجمهرة اللغة ص ٣٣١، والخصائص ٥٨/٣، ووصف المباني
ص ٧٨، وسر صناعة الإعراب ص ٣٦٦، وشرح الأشموني ٨٥/١، وشرح التصريح ١٥١/١، وشرح
شواهد المغني ١٦٦/١، وشرح ابن عقيل ص ٩٦، ولسان العرب ٢١/٢ (جوت)، ١٧٠/٤ (حجر) /٤
٣٨٥ (سور)، ٦٢٢/٤ (عير)، ٢٧١/٥ (وير)، ٢٧١/٦ (جحش)، ٧/١١ (أبل)، ١٥٩/١١ (حفل)
٤٤٨/١١ (عسقل) ١٨/١٢ (اسم)، ١٥٥/١٤ (جني)، ٣٠٩/١٥ (نجا)، والمحتسب ٢/٢٢٤،
ومغني اللبيب ٥٢/١، ٢٢٠، والمقاصد النحوية ٤٩٨/١، والمقتضب ٤٨/٤، والمنصف ٣/١٣٤،
جنتك: أي جنيت لك. العسقل: ضرب من الكمأة بيض تُشبه في لونها بتلك الحجارة وقيل: هي
الكمأة التي بين البياض والحمرة.

بنات الأوبر: كمأة صفار مزغبة على لون التراب.

(٢) قطعة من بيت تمامه:

عَمْرُوكِ اللَّهَ الْجَلِيلَ فإئني السوي عليك لو أن لبك يهتدي

البيت من الكامل، وهو لعمرو بن أحمر في ديوانه ص ٦٠، وخزانة الأدب ١٥/٢، وشرح أبيات سيبويه
١٥٦/١، والكتاب ٣٢٣/١، وبلا نسبة في لسان العرب ٦٠٢/٤ (عمر)، والمقتضب ٢/٣٢٩،
والمنصف ٣/١٣٢. أعمرك الله أن تفعل كذا: كأنك تحلفه بالله وتساله بطول عمره.

ويؤكد هذا قوله: ﴿وَأَسْبِرُوا عَلَىٰ الْهَيْكَلِ﴾ [ص: ٦] فهذا من العطف عليها والتمسك بعبادتها؛ فإن ذلك لا تقوله، ألا ترى أنه يلزم أن يكون قد وصفت باسم على حرفين ثالثه تاء التأنيت، وهذا مما لم نعلمه جاء في الصفات؛ فإذا كان كذلك وجب أن يكون مُطَرِّحاً.

ومما جاءت اللام فيه زائدة ما أنشده بعض البغداديين:

وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً شَدِيداً بِأَحْنَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلَةً^(١)

فأمّا قول من قال: «الليّسع»؛ فإنه تكون اللام فيه على حد ما في الحارث ألا ترى أنه على وزن الصفات؟ فهو كالحارث، إلا أنه؛ وإن كان كذلك، فليس له مزيّة على القول الآخر، ألا ترى أنه لم يجرى في الأسماء الأعجميّة المنقولة في حال التعريف، نحو: إسماعيل وإبراهيم شيء على هذا النحو، كما لم يجرى فيها شيء فيه لام التعريف؟ فإذا كان كذلك، كان (الليّسع) بمنزلة: (اليسع)^(٢) في أنه خارج عما كان عليه الأسماء الأعجميّة المختصّة المغربيّة.

اختلفوا في إثبات الهاء في قوله تعالى: ﴿أَقْتَدَهُ﴾ [الأنعام: ٩٠] في الوصل؛ فقرأ ابن كثير وأهل مكّة ونافع وأبو عمرو وأهل المدينة وعاصم: ﴿فِيهِدَهُمْ أَقْتَدَهُ﴾، يبتون الهاء في الوصل ساكنة.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿فِيهِدَاهُمْ أَقْتَدُ قُلْ﴾ بغير هاء في الوصل، ويقفان بالهاء.

وقرأ عبد الله بن عامر: ﴿فِيهِدَاهُمْ أَقْتَدِهِ، قُلْ﴾ يكسر الدال، ويثبته الهاء الكسر من غير بلوغ ياء. وهذا غلط، لأن هذه الهاء هاء وقف لا تُعرب في حال من الأحوال، وإنما تدخل لتبين بها حركة ما قبلها^(٣).

(١) يروى «رايت» مكان «وجدنا» و«بأعباء» مكان «بأحناء».

البيت من الطويل، وهو لابن ميادة في ديوانه ص ١٩٢، وخزانة الأدب ٢/٢٢٦، والدرر ١/٨٧، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٥١، وشرح شواهد الشافية ص ١٢، وشرح شواهد المغني ١/١٦٤، ولسان العرب ٣/٢٠٠ (زيد)، والمقاصد النحوية ١/٢١٨، ٥٠٩، ولجري في لسان العرب ٨/٣٩٣ (وسع)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٣٢٢، والأشباه والنظائر ١/٢٣، ٨/٣٠٦، والإنصاف ١/٣١٧، وأوضح المسالك ١/٧٣، وخزانة الأدب ٧/٢٤٧، ٩/٤٤٢، وشرح الأشموني ١/٨٥، وشرح التصريح ١/١٥٣، وشرح شافية ابن الحاجب ١/٣٦، وشرح قطر الندى ص ٥٣، ومغني اللبيب ١/٥٢، وهمع الهوامع ١/٢٤.

(٢) اليّسع: اسم نبيّ هذا إن كان عربياً. قال الجوهري: يَسَعُ اسم من أسماء العجم وقد أدخل عليه الألف واللام، وهما لا يدخلان على نظائره نحو يعمر ويزيد ويشكر إلا في ضرورة الشعر، وقرئ: واليسع واليسع أيضاً، بلايين. (لسان العرب ٨/٣٩٣ (وسع)).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٩، والسبعة لابن مجاهد ٢٦٢.

قال أبو علي: الوجه: الوقف على الهاء لاجتماع الكثرة، والجمهور على إثباته، ولا ينبغي أن يُوصَلَ، والهاء ثابتة، لأن هذه الهاء في السكت بمنزلة همزة الوصل في الابتداء، في أن الهاء للوقف، كما أن همزة الوصل للابتداء بالساكن، وكما لا تثبت همزة في الوصل، كذلك ينبغي أن لا تثبت الهاء.

قال أبو الحسن: وكذلك قوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، و﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، و﴿كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤]. يَسْكُتُونَ عِنْدَهُ أَجْمَعُ، وقوله: ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدُوهُ﴾ [الهمزة: ٢]. هكذا تكلم به العرب على الوقف.

قال: وكان أبو عمرو يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] على السكون. وقول حمزة والكسائي القياس، وفي ترك قول الأكثر ضرب من الاستيحاش، وإن كان الصواب والقياس ما قرأ به.

وقراءة ابن عامر بكسر الدال وإشمام الهاء الكسرة من غير بلوغ ياء ليس بغلط، ووجهها: أن تجعل الهاء كناية عن المصدر لا التي تلحق للوقف، وحسن إضماره لذكر الفعل الدال عليه. ومثل ذلك قول الشاعر:

فَجَالَ عَلَى وَخَشِيٍّ وَتَخَالُهُ عَلَى ظَهْرِهِ سِبًّا جَدِيدًا يَمَانِيًا^(١)
كأنه قال: تخالُهُ خيلانًا على ظهره سبًّا جَدِيدًا يَمَانِيًا.

فعلى متعلقٌ بمحذوف، وعلى هذا قول الشاعر:

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ^(٢)

فالهاء كناية عن المصدر، ودل يدرسه على الدرس، ولا يجوز أن يكون ضمير القرآن لأن الفعل قد تعدى إليه باللام، فلا يجوز أن يتعدى إليه وإلى ضميره، كما أنك إذا قلت: أزيداً ضربته، لم تنصب زيداً بضربت لتعديه إلى ضميره. ومثل ذلك ما حكاه أبو الحسن من قراءة بعضهم: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيَهَا﴾^(٣) [البقرة: ١٤٨]؛ فاللام متعلقة بمول على هذه القراءة.

والهاء كناية عن التولية، ودل عليه قوله: ﴿مَوْلٌ﴾ فعلى هذا أيضاً قراءة ابن عامر: ﴿فَيُهْدِيهِمْ أَقْتِدَهُ قُلْ﴾ وقياسه: إذا وقف عليه أن يقول: ﴿أَقْتِدَهُ﴾ فيسكن هاء الضمير، كما تقول: اشتريه، في الوقف. وفي الوصل: اشتره يا هذا، واشتره قبلاً.

(١) البيت من الطويل، وهو للعبدي في شرح المفصل (١/١٢٤).

(٢) مر سابقاً.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٦٩.

اختلفوا في التَّوْحِيدِ والجمع من قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَأَزْوَاجَهُمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ [غافر: ٨] في غير هذا الموضع. ولم يختلفوا في هذا الموضع أنه بالجمع.

قد قلنا فيما تقدم في الذرية، وأنه يكون واحداً وجمعاً، فيغني ذلك عن الإعادة هنا. فأما قوله: ﴿أَزْوَاجَهُمْ﴾ فواحدها زوج، وهو الأكثر، ولغة التنزيل قال: ﴿أَسْكَنْتُكَ وَزَوْجَكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، و﴿إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ﴾ [طه: ١١٧] وقد قالوا: زَوْجَةٌ؛ قال^(١):

فبكى بَنَاتِي شَجَوْهِنَّ وَزَوْجَتِي

واختلفوا في التاء والياء من قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿تَجْعَلُونَهُ قَرَأِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾^(٢) [الأنعام: ٩١].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿يَجْعَلُونَهُ قَرَأِيسَ يُبْدُونَهَا، وَيُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ بالياء جميعاً.

وقرأ نافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ كلَّ ذلك بالتاء.

من قرأ بالياء فلا تُهْمُ غَيْبٌ، يدلُّك على ذلك قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا﴾، وقوله: ﴿مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ... يَجْعَلُونَهُ﴾ [الأنعام: ٩١] فيحملُهُ على الغيبة، لأنَّ ما قبلَهُ كذلك أيضاً.

ومن قرأ بالتاء فعلى الخطاب؛ قل لهم: ﴿تَجْعَلُونَهُ قَرَأِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾.

ومعنى: ﴿تَجْعَلُونَهُ قَرَأِيسَ﴾: تجعلونه ذوات قرأيس أي: تودعونه إياها، ﴿وَتُخْفُونَ﴾ أي: تكتُمونه كما قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْمُهْذَبَاتِ﴾ [البقرة: ١٥٩].

وقوله: ﴿تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ يحتمل موضعهُ ضربين: أحدهما: أن يكون صفة للقرأيس، لأن النكرة توصف بالجمَل.

والآخر: أن تجعلهُ حالاً من ضمير الكتاب في قوله: ﴿يَجْعَلُونَهُ﴾ على أن تجعل الكتاب القرأيس في المعنى، لأنه مُكْتَتَبٌ فيها.

(١) صدر بيت. عجزه:

والظاعنون إلي ثم تصدعوا

البيت من الكامل، وهو لعبد بن الطيب في ديوانه ص ٥٠، وشرح اختيارات المفضل ص ٧٠١، ونوادير أبي زيد ص ٢٣، ولأبي ذؤيب في المقاصد النحوية ٤٧٢/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١٦/٢، والخصائص ٢٩٥/٣، وشرح الأشموني ١٧٥/١، وشرح التصريح ٢٨٠/١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٩.

ويؤكد قراءة من قرأ بالتاء قوله: ﴿وَعَلَّمْتُم مَّا لَمْ تَقْلُمُوا أَنْتُمْ﴾ [الأنعام: ٩١]؛ فجاء على الخطاب، وكذلك يكون ما قبله من قوله: ﴿تُجْعَلُونَهُ قَرَاتِيسَ تُبْدُونَهَا﴾. واختلّفوا في الياء والتاء في قوله: ﴿أُمُّ الْقُرَىٰ وَمَنْ﴾ [الأنعام: ٩٢]. فقرأ عاصمٌ وخده في رواية أبي بكر: ﴿ولينذر أم القرى﴾ بالياء. وقرأ الباقر: ﴿ولينذر أم القرى﴾ بالتاء، وكذلك روى حفص عن عاصم بالتاء أيضاً.

وجه من قرأ بالتاء قوله: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧]، و﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِّنْ يَحْشُرُهَا﴾ [النازعات: ٤٥]، و﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ﴾ [الأنعام: ٥١]. ومن قرأ بالياء جعل الكتاب هو المنذر، لأن فيه إنذاراً، ألا ترى أنه قد خوف به في نحو قوله: ﴿هَذَا بَلَدٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذِرُوا بِهِ﴾ [إبراهيم: ٥٢]. و﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ﴾ [الأنعام: ٥١]. و﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥]، فلا يمتنع أن يُسند الإنداز إليه على الاتساع.

اختلفوا في رفع التّون ونصبها من قوله عز وجل: ﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤]. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم. في رواية أبي بكر، وابن عامر وحمزة: ﴿لقد نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾ رفعاً. وقرأ نافع والكسائي ﴿بَيْنَكُمْ﴾ نصباً. وكذلك روى حفص عن عاصم بالنصب أيضاً^(١).

قال أبو علي: البين مصدرٌ بانٌ يبين إذا فارق، قال: بان الخليط برامتين فودعوا أو كلما ظعنوا البين تجزغ^(٢) وقال أبو زيد: بان الحي بيثونة وبيثناً: إذا ظعنوا، وتباثنوا تباثناً: إذا كانوا جمعاً؛ فتفرقوا. قال: والبين: ما ينتهي إليه بصرك من حائط وغيره. واستعمل هذا الاسم على ضربين: أحدهما أن يكون اسماً متصرفاً كالافتراق. والآخر: أن يكون ظرفاً. فالمرفوع في قراءة من قرأ: ﴿لقد نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾ هو الذي كان ظرفاً ثم استعمل اسماً.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٠.

(٢) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ص ٢٥٦ من ضمن قصيدة «البين العاجل» في هجاء الفرزدق وفيه «رفعوا» بدل «ظعنوا».

والدليل على جواز كونه اسماً قوله: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥]، و﴿هَذَا فِرَاقٌ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]، فلما استعمل اسماً في هذه المواضع. جاز أن يسند إليه الفعل الذي هو ﴿تَقَطَّعَ﴾ في قول من رَفَع. ويدل على أن هذا المرفوع هو الذي استعمل ظرفاً أنه لا يخلو من أن يكون الذي هو ظَرْفٌ أُسْعِ فيه، أو يكون الذي هو مصدر، فلا يجوز أن يكون هذا القسم، لأن التقدير يصير: لقد تقطع افتراقكم. وهذا، مع بعده عن القصد، خلاف المعنى المراد، ألا ترى أن المراد: لقد تقطع وصلكم وما كنتم تتألفون عليه.

فإن قلت: كيف جاز أن يكون بمعنى الوصل، وأصله الافتراق والتباين، وعلى هذا قالوا:

بان الخليط^(١)

إذا فارق، وفي الحديث: «ما بان من الحي فهو ميتة»^(٢).

قيل: إنه لما استعمل مع الشئتين المتلاسين في نحو: بيني وبينه شركة، وبينه ورجم وصداقة، صارت لاستعمالها في هذه المواضع بمنزلة الوصلة على خلاف الفزقة؛ فلهذا جاء: ﴿لقد تقطع بينكم﴾ بمعنى: لقد تقطع وصلكم.

ومثل بين في أنه يجري في الكلام ظرفاً، ثم يستعمل اسماً: «وسط» الساكن العين، ألا ترى أنك تقول: جلس وسط القوم، فتجعله ظرفاً، لا يكون إلا كذلك، ثم استعملوه اسماً في نحو قول القتال^(٣):

من وسط جمع بني قريظ بعدما هتفت ربيعة يا بني جواب
وقال آخر^(٣):

أنته بمجلوم كأن جبينه صلاة وزس وسطها قد تفلقا
فجعله مبتداً وأخبر عنه، كما جرّه الآخر بالحرف الجار.
وحكى سيويه: هو أحمر بين العينين.

(١) مر في الصفحة السابقة.

(٢) للحديث رواية أخرى هي «ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة».

أخرجه أبو داود في السنن (الصيد ب٣) والترمذي في (السنن ١٤٨٠)، وابن ماجه في (السنن ٣٢١٦)، وأحمد بن حنبل في (المسند ٢١٨/٥)، والدارمي في (السنن ٩٣/٢)، والبيهقي في (السنن الكبرى ٢٣/١، ٢٤٥/٩)، والطبراني في (المعجم الكبير ٤٦/٢، ٢٨٠/٣)، وعبد الرزاق في (المصنف ٨٦١١، ٨٦١٢)، والزيلعي في (نصب الراية ٣١٧/٤)، والدارقطني في (السنن ٢٩٢/٤) والطحاوي في (مشكل الآثار ٤٩٦/١)، والزبيدي في (تحاف السادة المتقين ٣١٦/٢)، والبغوي في (شرح السنة ٤٦/٢، ٢٠٣/١١)، والمتقي الهندي في (كتر العمال ١٥٦٣١)، وابن كثير في (التفسير ٤٢٥/٥).

(٣) مر سابقاً.

فأما من قال: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ بالنصبِ ففيه مذهبان:

أحدهما: أنه أضمرَ الفاعل في الفعل ودلَّ عليه مما تقدّم في قوله: ﴿وَمَا تَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَ كُمْ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾ [الأنعام: ٩٤]، ألا ترى أن هذا الكلام فيه دلالة على التقاطعِ والتهاجرِ؟ وذلك أن المضمرَ هو الوصلُ كأنه قال: لقد تقطّع وصلُّكم بينكم.

وقد حكى سيبويه: أنهم قالوا: إذا كان غداً فأنتني، فأضمرَ ما كانوا فيه من بلاءٍ أو رخاءٍ، للدلالة الحالِ عليه، فصار دلالة الحالِ عليه بمنزلة جزيِّ الذكرِ وتقدمه.

والمذهبُ الآخرُ: انتصابُ البين في قوله: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ على شيءٍ يقوله أبو الحسن، وهو أنه يذهب إلى أن قوله: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ إذا نصب يكون معناه معنى المرفوع، فلما جرى في كلامهم منصوباً ظرفاً، تركوه على ما يكون عليه في أكثر الكلام وكذلك يقول في قوله: ﴿يَوْمَ الْفَيْتَمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ [المتحنة: ٣]، وكذلك يقول في قوله: ﴿وَإِنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١]، فدونٌ في موضع رفع عنده، وإن كان منصوبٌ اللفظ، ألا ترى أنك تقول: منا الصالحُ ومِنَّا الطالحُ فترفعُ.

اختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله عز وجل: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾^(١) [الأنعام: ٩٦].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وابن عامرٍ: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾ بألفٍ.

وقرأ عاصمٌ وحمره والكسائي: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ بغير ألف.

وجه قول من قال: ﴿جَاعِلُ﴾ أن قبله اسمُ فاعلٍ: ﴿إِنَّ اللَّيْلَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى... فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ﴾، ليكونَ فاعلُ المعطوفِ مثلَ، فاعلِ المعطوفِ عليه، ألا ترى أنَّ حُكْمَ الاسم أن يُعطفَ على اسمٍ مثله، لأن الاسمَ بالاسمِ أشبهُ من الفعلِ بالاسمِ.

وقد رأيتهم راعوا هذه المشاكلة في كلامهم، وذلك نحو ما جاء في قوله: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١]، وقوله: ﴿وَكَلَّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الفرقان: ٣٩]، و﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠]، نصبوا كل هذه الأسماء التي اشتغل عنها الفعل، ليكونَ القارئُ ينصّبها كالعاطفِ جملةً من فعلٍ وفاعلٍ على جملةٍ من فعلٍ وفاعلٍ، وكما أن الفعلَ بالفعلِ أشبهُ من المبتدأَ بالفعلِ، كذلك

(١) انظر تلخيص عبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٠.

الاسم بالاسم أشبه من الفعل بالاسم، وإذا كان كذلك كان ﴿جَاعِلُ اللَّيْلِ﴾ أولى من ﴿جَعَلَ﴾، ويقوي ذلك قولهم:

لَلْبَسِ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي^(١)...

وقوله:

ولولا رجالٌ من رِزَامٍ أَعَزَّةٌ وَأَلْ شُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَأَكَ عَلَقَمًا^(٢)
ومن قرأ: ﴿وَجَعَلَ﴾ فلأن اسم الفاعل الذي قبله بمعنى المضى؛ فلما كان (فاعل) بمنزلة (فعل) في المعنى عطف عليه فَعَلَ لموافقته إياه في المعنى، ويدلُّك على أنه بمنزلة (فعل) أنه نزل منزلته فيما عطف عليه، وهو قوله: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حُسْبَانًا﴾ [الأنعام: ٩٦] ألا ترى أنه لما كان المعنى فَعَلَ، حَمَلَ المعطوف على ذلك، فنصب ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ على فَعَلَ كما كان فاعِل كفَعَلَ. ويقوي ذلك قولهم: هذا مُعْطِي زَيْدٍ درهماً أَمْسٍ. فالدرهمُ محمولٌ على أعطى، لأن اسم الفاعل، إذا كان لما مضى، لم يعمل عمل الفعل؛ فإنما جُعِلَ معطٍ بمنزلة أعطى فكذلك جُعِلَ: ﴿قَالِقُ الإِصْبَاحِ﴾ [الأنعام: ٩٦] بمنزلة فَلَقَ، لأنَّ اسم الفاعل لما مضى؛ فعطف عليه فَعَلَ، لما كان بمنزلته فأما قول الشاعر^(٣):

فَعُوداً لَدَى الأَبْوَابِ طُلَابٌ حَاجَةٌ عَوَانٍ مِنَ الحَاجَاتِ أَوْ حَاجَةٌ بِكْرًا
فليس يوافق الآية لأنَّ طُلَابٌ جمعُ اسم فاعل، الذي يُرَادُ به الحال، وإنما حَذَفَ التنوينُ مُسْتَحْفَافاً، وَحَمَلَ حَاجَةٌ على اسم الفاعل الذي للحال، واسم الفاعل في الآية لما مضى.

اختلفوا في كسر القافِ وفتحها من قوله تعالى: ﴿فَمَسْتَقِرُّ﴾^(٤) [الأنعام: ٩٨].

(١) صدر بيت. عجزه:

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشَّفُوفِ

البيت من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل في مغني اللبيب الشاهد رقم (٤٧١-٥١٦-٦٧٠-٨٦٤-٩٤٨).

(٢) البيت من الطويل، وهو للحصين بن الحمام في خزانة الأدب ٣/٣٢٤، والدرر ٤/٧٨، وشرح اختيارات المفضل ص ٣٣٤، وشرح التصريح ٢/٢٤٤، وشرح المفضل ٣/٥٠، والمقاصد النحوية ٤/٤١١، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/٢٧٢، وشرح الأشموني ٣/٥٥٩، والمحتسب ١/٣٢٦، وجمع الهوامع ٢/١٠.

(٣) يُرَوَى «قَعُودٌ» بالرفع.

البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٨٧١، وأساس البلاغة ص ٢٨ (بكر)، ولسان العرب ٤/٧٨ (بكر)، وللفرزدق في ديوانه ١/١٨٨، والمقتضب ٤/١٥٢.

يقال: بقرة بكر: فنية لم تحمل. ويقال: ما هذا الأمر منك بكرأ ولا ثنياً، على معنى ما هو بأول ولا ثانٍ.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٠.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿فَمَسْتَقِرٌّ﴾ بكسر القاف .

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿فَمَسْتَقَرٌّ﴾ بفتح القاف .

قال سيبويه: قالوا: قرء في مكانه واستقر، كما قالوا: جلب الجرح وأجلب؛ يريد بهما شيئاً واحداً. فكما بني هذا على فعلت، بُني هذا على استفعلت؛ فمن كسر القاف كان المُسْتَقِرَّ بمعنى القارّ.

وإذا كان كذلك وجب أن يكون خبره المضممر منكم، أي: منكم مستقر، كقولك: بَعْضُكُمْ مُسْتَقِرٌّ، أي: مستقر في الأرحام، وقال: ﴿يَخْلُقْكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّنْ بَعْدِ خَلْقٍ﴾ [الزمر: ٦]، كما قال: ﴿وَقَدْ خَلَقْنَا أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٤].

ومن فتح ﴿مَسْتَقَرٌّ﴾ فليس على أنه مفعول به. ألا ترى أن استقر لا يتعدى؟، وإذا لم يتعد لم يكن منه اسم مفعول به، وإذا لم يكن مفعولاً به كان اسم مكان، فالمسْتَقَرُّ بمنزلة المَقَرُّ كما أن المسْتَقِرَّ بمنزلة القارِّ، وإذا كان كذلك لم يجز أن يكون خبره المضممر منكم، كما جاز ذلك في قول من كسر القاف؛ فإذا لم يجز ذلك جعلت الخبر المضممر لكم، فيكون التقدير: لكم مَقَرٌّ.

وأما المستودع فإن استودع فعل يتعدى إلى مفعولين؛ تقول: استودعتُ زيداً، وأودعتُ زيداً ألفاً؛ فاستودع مثل أودع كما أن استجاب بمنزلة أجاب والمستودع يجوز أن يكون الإنسان الذي استودع ذلك المكان ويجوز أن يكون المكان نفسه؛ فمن قرأ: ﴿فَمَسْتَقِرٌّ﴾ بفتح القاف، جعل المستودع مكاناً ليكون مثل المغطوف عليه، أي: فلكم مكان استقرار ومكان استيداع.

ومن قرأ: ﴿فَمَسْتَقِرٌّ﴾ فالمعنى: منكم مستقر في الأرحام، ومنكم مستودع في الأصلاب، فالمستودع اسم المفعول به فيكون مثل المستقر في أنه اسم لغير المكان فعلى هذا يؤجّه.

واختلفوا في الشاء، والميم من قوله: ﴿أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ﴾ [الأنعام: ٩٩]، و﴿مِنْ ثَمَرِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]، و﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ﴾ [يس: ٣٥]، في الفتح فيها والضم.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم بالفتح في ذلك كله .

وقرأ حمزة والكسائي بالضم في ذلك^(١).

وجه قول من فتح فقال: ﴿مِنْ ثَمَرِهِ﴾:

(١) انظر تلخيص عبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٠.

أن سيبويه يرى: أن الثَّمَرُ جمعُ ثَمْرَةٍ، ونَظِيرُهُ فيما قال: بَقْرَةٌ وَبَقْرٌ وَشَجَرَةٌ وَشَجَرٌ، وَجَزْرَةٌ وَجَزْرٌ، ويدل على أن واحدَ الثَّمَرِ ثَمْرَةٌ قوله: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ﴾ [النحل: ٦٧]، وقد كَسَرُوهُ على فِعَالٍ فقالوا ثِمَارًا، كما قالوا: أَكَمَهُ وَإِكَامٌ^(١)، وَجَذَبَةٌ وَجِذَابٌ^(٢)، وَرَقَبَةٌ وَرِقَابٌ.

وأما قول حمزة والكسائي: ﴿مِنْ ثَمْرِهِ﴾؛ فإنه يحتمل وجهين: الأبين أن يكون جمعُ ثَمْرَةٍ على ثَمْرٍ، كما جمعوا خشبةً على خُشْبٍ في قوله: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشْبٌ مُسْنَدَةٌ﴾ [المنافقون: ٤] وكذلك أَكَمَهُ وَأَكْمٌ، في نحو قوله:

نَحْنُ الْفَوَارِسُ يَوْمَ دَيْسَقَةَ الْـ مُغَشَوُ الْكِمَاةِ عَوَارِبِ الْأَكْمِ^(٣)
ونظيره من المعتل: سَاخَةٌ وَسُوخٌ، قَارَةٌ وَقَوْرٌ، وَلاَبَةٌ^(٤) وَلُوبٌ، وَنَاقَةٌ وَتَوَقٌ.
قال أبو عمر: أنشدنا الأصمعي لرجلٍ من هُذَيْلٍ^(٥):

وَكَانَ سَيِّانٍ أَنْ لَا يَسْرَحُوهُ نَعْمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوْحُ
وَالْآخِرُ أَنْ يَكُونَ جَمْعَ (ثَمَارًا) عَلَى ثَمْرٍ فَيَكُونُ: ثَمْرٌ جَمْعُ الْجَمْعِ، وَجَمْعُوهُ عَلَى
فُعْلٍ، كَمَا جَمْعُوهُ عَلَى فِعَائِلٍ فِي قَوْلِهِمْ: جِمَالٌ وَجِمَائِلٌ قَالَ^(٦):

وَقَرَّبَيْنَ بِالرُّزْقِ الْجَمَائِلَ بَعْدَمَا تَقَوَّبَ عَنْ غَرِبَانٍ أَوْرَاكَهَا الْخَطْرُ
ولم أعلم سيبويه ذكر تكسيره على فُعْلٍ، وإن كان قد حكى تكسيره على فِعَائِلٍ،
ولا يمتنع في القياس، ألا ترى أن فُعْلًا جَمْعٌ للكثير كما أن فِعَائِلَ جَمْعٌ له، وجمعوه
بالألفِ والتاءِ أيضاً في قول من قرأ: ﴿كَأَنَّهُمْ جِمَلَكَ صَفْرًا﴾^(٧) [المرسلات: ٣٣].

(١) الأكمة: الموضع الذي هو أشد ارتفاعاً مما حوله وهو غليظ لا يبلغ أن يكون حجراً، والجمع أَكْمٌ وَأَكْمٌ وَأَكْمٌ وَإِكَامٌ وَأَكَامٌ. (لسان العرب ٢١/١٢ مادة: أكم).

(٢) الجَذْبُ والجِذَابُ جميعاً: جُمَارُ النَّخْلَةِ الذي فيه خشونة، واحدها جذبة. (لسان العرب ١/٢٥٩ مادة: جذب).

(٣) البيت من الكامل وهو للناطقة الجعدي في لسان العرب ٩٧/١٠ (دسق)، وتهذيب اللغة ٨/٣٩٥، وليس في ديوانه.

يوم ديسقة: يوم من أيام العرب مشهور وكأنه اسم موضع.

الغارب من كل شيء: أعلاه.

(٤) اللابة: الحرّة أو الأرض التي قد ألبستها حجارة سود (لسان العرب ١/٧٤٥ - ٧٤٦ (لوب)).

(٥) البيت من البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ١٣٤/٥، ١٣٧، ١٣٨، وشرح أشعار الهذليين ص ١٢٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٥، وشرح شواهد المغني ص ١٩٨، ولسان العرب

٤١٢/١٤ (سوا)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨٩/٤، ٧٠/١١، والخصائص ٣٤٨/١، ٤٦٥/٢،

ورصف المباني ص ١٣٢ - ٤٢٧، وشرح المفصل ٩١/٨، ومغني اللبيب ص ٦٣.

(٦) مرّ سابقاً.

(٧) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٦٤.

وأشدد بعض البغداديين^(١):

أحبُّ كَلْبٍ في كلاباتِ الناسِ إليَّ نَبْحاً كَلْبُ أمِّ العَبَّاسِ
فأما قول الشاعر^(٢):

كُنَّا بِهَا إِذَا الْحَيَاءُ حَيٌّ

فليس حيٌّ يَجْمَعُ حياةً: كَبَدَنَةٌ وَبُدْنٌ، وَقَارَةٌ وَقُورٌ، إِنَّمَا الْحَيُّ مُصَدَّرٌ كَالْحَيِّ، وَلَوْ
كَانَ جَمْعاً عَلَى فُعْلٍ لَجَازَ فِي فَائِهِ الضَّمُّ وَالْكَسْرُ، كَمَا قَالُوا: قَرْنٌ أَلْوَى، وَقَرُونٌ لُيٌّ
وَلِيٌّ.

قال: اختلفوا في سورة الكهف: فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وابنُ عامرٍ وحمزةٌ
والكسائيُّ، ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ﴾ [الكهف: ٣٤]، ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ﴾ [الكهف: ٤٢]
بضمّتين.

وقرأ أبو عمرو: ﴿بِثَمَرِهِ﴾ بضمّةٍ واحدةٍ وَأَسْكَنَ الميمَ.

وقرأ عاصمٌ: ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ﴾، ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ﴾، بفتحِ التاءِ والميمِ فيهما^(٣).

أما حمزةٌ والكسائيُّ فقراءُهُمَا في ذلك كقراءتِهِمَا فيما تقدّم، وابنُ كثيرٍ ونافعٌ
وابنُ عامرٍ أخذوا بذلك في هذا الموضوع لأن اللفظتين جميعاً للجمع، ألا ترى أن
﴿الثَّمْرُ﴾ جمعٌ كما كان ﴿الثُّمْرُ﴾ كذلك.

ووافقهم أبو عمرو في الأخذ بالجمع الذي هو: فُعْلٌ، إِلَّا أَنَّهُ خَفَّفَ العَيْنَ، كَمَا
خَفَّفَ فِي بَدَنِهِ وَبُدْنٍ، قَالَ: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُرٌّ﴾ [الحج: ٣٦] وكما قالوا: الأثْمُ،
في جمعِ أَكْمَةٍ في قوله:

ترى الأثْمَ مِنْهُ سَجْداً لِلْحَوَافِرِ^(٤)

وعلى هذا قالوا: أَسَدٌ وَأَسْدٌ. وقد فَسَّرَ الثَّمْرَ في سورة الكهف أَنَّهُ من تَمِيرِ

المالِ.

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٧٢٢/١ (كلب)، وتاج العروس ١٦١/٤ (كلب)، والمخصص ٧٩/٨.

(٢) هذا الشطر للعجاج ويروى:

كَأَنَّهَا إِذَا الْحَيَاءُ حَيٌّ

والشطر الذي بعده:

وَإِذْ زَمَانُ النَّاسِ دَغْفَلِيٌّ

الرجز للعجاج في ديوانه ٤٨٦/١، ولسان العرب ٢١٤/١٤ (حيا)، وكتاب العين ٤٦٦/٤، وتهذيب

اللغة ٢٣٩/٨، وجمهرة اللغة ص ١٠٣، ٢٣٢، ١٠٥٣، وتاج العروس (حيا).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥، والسبعة لابن مجاهد ٢٦٤.

(٤) عجز بيت في لسان العرب ٢٠٦/٣ وهو فيه بلا نسبة. سجد: خضع.

وروي عن مجاهد: ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ﴾ قال: ذَهَبٌ وَوَرِقٌ.

قال أبو علي: وكان الذَّهَبُ وَالْوَرِقُ^(١)، قيل له ثَمْرٌ على التفاضل، لأن الثَمَرَ نَمَاءٌ فِي ذِي الثَمَرِ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الثَّمْرُ جَمْعَ ثَمْرَةٍ، كَمَا قَدَّمْنَا، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنْ عَاصِمًا قَرَأَ: ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ﴾ فِي الْمَوْضِعَيْنِ فِي الْكَهْفِ. وَكَأَنَّ الثَّمَرَ الَّذِي هُوَ الْجَنَّا أَشْبَهُهُ فِي التَّفْسِيرِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ لِأَنَّهُ أَشَدُّ مَشَاكَلَةً بِالْمَذْكُورِ مَعَهُ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ: ﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهَا... بِنَخْلٍ وَفَجَرْنَا خِلْفَهُمَا نَهْرًا، وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ﴾ [الكهف: ٣٢ - ٣٤] فَالثَّمْرُ الَّذِي هُوَ الْجَنَّا أَشْبَهُهُ بِالنَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ، مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ مِنْهُمَا وَأَشَدُّ مَشَاكَلَةً، وَيَقْوِي ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْآخَرَى فِي وَصْفِ جَنَّةٍ: ﴿أَيُّودٌ أَحَدَكُمُ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَعِيمٍ وَأَعْنَابٍ... لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [البقرة: ٢٦٦].

فَكَمَا أَنَّ الثَّمَرَاتِ فِي هَذِهِ لَا تَكُونُ إِلَّا الْجَنَّا، كَذَلِكَ فِي الْآخَرَى يَكُونُ إِيَّاهُ. وَيَقْوِي أَنَّ الثَّمَرَ لَيْسَ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ هُنَا قَوْلُهُ: ﴿وَأَحِيطَ بِثَمَرِهِ﴾، وَالْإِحَاطَةُ بِهِ إِهْلَاكٌ لَهُ، وَاسْتِنصَالٌ بِالْآفَةِ الَّتِي حَلَّتْ بِهَا كَمَا حَلَّتْ بِالْآخَرَى فِي قَوْلِهِ: ﴿فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ﴾ [البقرة: ٢٦٦]، وَكَمَا قَالَ: ﴿فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ﴾ [القلم: ٢٠] أَيْ: سُودَاءُ كَسُودِ اللَّيْلِ بِالْإِحْتِرَاقِ، وَيَقْوِي ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا﴾ [الكهف: ٤٢]، وَالْإِنْفَاقُ فِي الْأَمْرِ الْعَامِ إِثْمًا يَكُونُ مِنَ الْوَرِقِ لَا مِنَ الشَّجَرِ.

قَالَ: وَقَرَأَ عَاصِمٌ: ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ﴾ وَأَحِيطَ بِثَمَرِهِ بِفَتْحِ الثَّاءِ وَالْمِيمِ فِيهِمَا لِأَنَّ ثَمْرًا جَمْعٌ، كَمَا أَنَّ ثَمْرًا كَذَلِكَ. وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الثَّمَرَ وَنَحْوَهُ جَمْعٌ قَوْلُهُ: ﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿كَأَنَّهُمْ آعْجَازٌ نَخْلٌ حَاوِيُونَ﴾ [الحاقة: ٧]. وَإِنَّمَا جَاءَ التَّأْنِيثُ لِمَعْنَى الْجَمْعِ، كَمَا جَاءَ التَّذْكِيرُ فِي نَحْوِ: ﴿مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ﴾ [يس: ٨٠]، وَ﴿أَعْجَازٌ نَخْلٌ مُنْقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]، عَلَى تَذْكِيرِ اللَّفْظِ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى الْجَمْعَ.

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثَمْرًا جَمْعٌ ثَمْرٌ، لِأَنَّ سَبِيْبِيَهُ قَدْ حَكَى: ثَمْرًا، وَجَازٌ أَنْ يَكُونَ ثَمْرٌ جَمْعٌ عَلَى ثَمْرٍ كَمَا جَمِعَ فَعِلٌ عَلَى فَعُلٍ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: نَمِرٌ وَثَمْرٌ قَالَ: فِيهِ عَيَايِيلٌ أَسْوَدٌ وَثَمْرٌ^(٢)

(١) الْوَرِقُ: الْفِضَّةُ، مَضْرُوبَةٌ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ مَضْرُوبَةٌ (ج) أَوْرَاقٌ، وَوَرَاقٌ.

(٢) قَبْلَهُ:

حُقَّتْ بِأَطْوَادِ جِبَالٍ وَخُطِرَتْ فِي أَشْبِ الْغَيْطَانِ مُلْتَفَتِ السَّمُرِ
الرجز لحكيم بن معية الربيعي في شرح أبيات سيبويه ٣٩٧/٢، ولسان العرب ٢٣٤/٥ (نمر) ٤٨٩/١١ (عيل)، والمقاصد النحوية ٥٨٦/٤، والتنبيه والإيضاح ٢١٩/٢، وتاج العروس ٢٩٣/١٤ (نمر)، (عيل) وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٦/٤، ٣٧٦، وشرح التصريح ٣١٠/٢، ٣٧٠، وشرح شافية ابن الحاجب ١٣٢/٣، وشرح الأشموني ٨٢٩/٣، وشرح شواهد الشافية ص ٣٧٦، وشرح المفصل ١٨/٥، ٩٢/١٠، والكتاب ٥٧٤/٣، ولسان العرب ٤٨٩/١١ (عيل)، والمقتضب ٢٠٣/٢، والممتع =

والأول الوجه لأنه الأكثر كما رأيت .

اختلفوا في تشديد الراء وتخفيفها في قوله تعالى : ﴿ وَخَرُّوا لَهُ ﴾^(١) [الأنعام : ١٠٠] .

فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وأبو عمرو وحمزة والكسائي : ﴿ وَخَرُّوا لَهُ بَيْنَ وَيَنْدَتِ ﴾ ، خفيفة .

وقرأ نافع وحده ﴿ وَخَرُّوا لَهُ ﴾ مشددة الراء .

قال أبو علي : قال أبو عبيدة : ﴿ وَخَرُّوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ ﴾ أي : جعلوا له

وأشركوه .

اخترق واختلق ، وابتشك سواً . وقال أحمد بن يحيى : خرق واخترق . وقال أبو

الحسن : الخفيفة أعجب إلي ، لأنها أكثر وبها أقرأ .

وقيل : إن المعنى أن المشركين ادَّعوا الملائكة : بنات الله ، والنصارى : المسيح ،

واليهود : عزيراً .

ومن شدّد ، فكأنه ذهب إلى التكثر .

اختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله عز وجل : ﴿ دَارَسْتَ ﴾^(٢) [الأنعام :

١٠٥] .

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو : ﴿ دَارَسْتَ ﴾ بألف .

وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي ﴿ دَرَسْتَ ﴾ ساكنة السين بغير ألف .

وقرأ ابن عامر ﴿ دَرَسْتَ ﴾ مفتوحة السين ساكنة التاء بغير ألف .

قال أبو زيد : درستُ ، أدرسُ ، دراسةً ، وهي القراءة قال : وإنما يُقال ذلك إذا

قرأت على غيرك ، قال الأصمعي : أنشدني ابن ميادة^(٣) :

يَكْفِيكَ مِنْ بَغْضِ اَزْدِيَارِ الْآفَاقِ

= في التصريف ١/٣٤٤ ، والمخصص ٧/١١ ، وتاج العروس ١٤/٢٩٣ (نمر) . يصف قناة نبتت في موضع محفوف بالجمال والشجر . وجمع عيال المتبختر عيايل .

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٠ .

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٠ .

(٣) هو الرماح بن أبرد بن ثوبان الذبياني الغطفاني المصري (توفي ١٤٩هـ = ٧٦٦م) أبو شريحيل ويقال ؛ أبو حرملة : شاعر رقيق ، هجاء ، من مخضرمي الأموية والعباسية . مدح من الأمويين الوليد بن يزيد وعبد الواحد بن سليمان ، ومن الهاشميين المنصور ، وجعفر بن سليمان ، وكان مقامه بنجد يند على الخلفاء والأمراء ويعود . اشتهر بنسبته إلى أمه ميادة . وأخباره كثيرة . وقيل : اسم أبيه يزيد ، وجدّه ثريان .

الأعلام ٣/٣١ ، والأغاني ٢/٨٥ - ١١٦ ، وإرشاد الأريب ٤/٢١٢ ، وتهذيب ابن عساکر ٥/٣٢٨ ، وشرح

شواهد المغني ٦٠ ، والتبريزي ٣/١٥٩ ، والآمدي ١٢٤ ، والشعر والشعراء ٢٩٨ ، وخزانة ١/٧٧ .

سمراء مِمَّا دَرَسَ ابْنُ مِخْرَاقٍ^(١)

قال: درسَ يَدْرُسُ، مثل داسَ يدوسُ، وقال بعضهم: سمراء: نَأْتُهُ، وَدَرَسُهَا: رياضتها، قال: وَدَرَسُ السُّورَةِ من هذا. أي يدرسها لتخفَّ على لسانه.

وجه من قرأ: ﴿دَارَسَتْ﴾. أي: دارست أهل الكتاب وذاكرتهم، ويقوي ذلك: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا إِنْكَ أَتَرْتَهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ﴾ [الفرقان: ٤].

إن قيل: ليس في المصحف ألف؛ فإن الألف قد تحذف في المصحف في نحو هذا، ويقوي ذلك قوله: ﴿وَقَالُوا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ أَكْتَبْتَهَا فِيهِ تُمَلِّ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥].

وجه ﴿دَرَسَتْ﴾ في حُجَّةِ هذه القراءة: أن أبياً، وابن مسعود فيما زعموا قرأ ﴿دَرَسَ﴾ وأسندا الفعل فيه إلى الغيبة، كما أسندا إلى الخطاب وهو فعل، من: دَرَسْتُ، كما أن دارست فاعلت منه.

وقراءة ابن عامر ﴿دَرَسَتْ﴾ مفتوحة السين ساكنة التاء فهو من الدروس الذي هو: تعفي الأثر، وأمحاء الرّسم.

قال أبو عبيدة: دَرَسَتْ: امحّت، فأما اللام في قوله: ﴿وَلِيَقُولُوا دَرَسَتْ﴾ فعلى ضربين: من قال: ﴿دَرَسَتْ﴾ فالمعنى في: ﴿ليقولوا﴾ لكراهة أن يقولوا، ولأن لا يقولوا: دَرَسَتْ. أي فصلت الآيات وأحكمت لئلا يقولوا إنها أخبار وقد تقدمت وطال العهد بها، وبأد من كان يعرفها، كما قالوا: ﴿أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الفرقان: ٥].

لأنّ تلك الأخبار، لا تخلو من خلل؛ فإذا سلّم الكتاب منه لم يكن لطاعين مَوْضِعَ طَعْنٍ. وأما من قرأ: ﴿دارست، ودَرَسَتْ﴾ فاللام على قولهم كالتي في قوله: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾^(٢) [القصص: ٨]، ولم يلتقطوه لذلك، كما لم تُفصل الآيات ليقولوا: ﴿درست، ودارست﴾ ولكن لما قالوا ذلك أطلق هذا عليه في الاتساع. اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وما يُشعِرُكُمْ إِنَّهَا﴾^(٣) [الأنعام: ١٠٩].

(١) يروى «حمراء» بدل «سمراء».

الرجز لابن ميادة في ديوانه ص ١٧٩، والمخصص ٤٧/١٦، وبلا نسبة في لسان العرب ٤/٣٧٦ (سمر)، ٧٩/٦ (درس)، ١١٦/١٠ (رستق)، ١٩٢ (شهو)، وتهذيب اللغة ١٢/٣٦٠، ومقاييس اللغة ١/١١٥، ٢/٢٦٧، ومجمل اللغة ٢/٢٦١، والمخصص ١١/٥٤.

(٢) قرأ الأخوان: ﴿عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ بضم الحاء وإسكان الزاي. وقرأ الباقون بفتحهما (تلخيص العبارات ص ١٣٣).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٠.

فقرأ ابن كثير: ﴿وما يشعركم أنها﴾ مكسورة الألف، قرأ أبو عمرو بالكسر أيضاً، غير أن أبا عمرو كان يختلس حركة الراء من ﴿يُشْعِرْكُمْ﴾. وقرأ نافع وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي - وأحسب ابن عامر - ﴿أَنَّهُآ﴾ بالفتح. وأما أبو بكر بن عياش: فقال يحيى عنه: لم نحفظ عن عاصم كيف قرأ: أفتحاً أم كسراً؟.

وقال حسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم ﴿إنها﴾ مكسورة، أخبرني به موسى ابن إسحاق عن هارون بن حاتم^(١) عن حسين الجعفي بذلك. وحدثني موسى بن إسحاق عن أبي هشام محمد بن يزيد قال: سمعت أبا يوسف الأعشى: قرأها على أبي بكر: ﴿إنها﴾ كسراً، ﴿لا يؤمنون﴾ بالياء. وكذلك روى داود الأودي^(٢) أنه سمع عاصماً يقرأها ﴿إنها﴾ كسراً.

قال سيبويه: سألته: يعني الخليل عن قوله عز وجل: ﴿وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾ ما منعها أن تكون كقولك: ما يذكرك أنه لا يفعل؟ فقال: لا يحسن ذلك في هذا الموضع، إنما قال: ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾؟ ثم ابتداء فأوجب فقال: ﴿إنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾. ولو قال: ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ أَنَّهُآ﴾ كان ذلك عنه عذراً لهم، وأهل المدينة يقولون: ﴿أَنَّهُآ﴾ فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائت السوق أنك تشتري لنا شيئاً. أي: لعلك؛ فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون.

قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾ ﴿ما﴾ فيه استفهام، وفاعل ﴿يُشْعِرْكُمْ﴾ ضمير ﴿ما﴾، ولا يجوز أن يكون نفيًا، لأن الفعل فيه يبقى بلا فاعل.

فإن قلت: يكون نفيًا ويكون فاعل ﴿يُشْعِرْكُمْ﴾ ضمير اسم الله تعالى: قيل: ذلك لا يصح، لأن التقدير يصير: وما يشعركم الله انتفاء إيمانهم، وهذا لا يستقيم.

ألا ترى أن الله تعالى قد أعلمنا أنهم لا يؤمنون بقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا زَلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَكِّيَّةَ وَلَكَمُهْمُ الْمُؤَنَّفُونَ وَحَشْرًا عَلَيْهِمْ كُلُّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١]، فالمعنى: ما يدريكم إيمانهم إذا جاءت، فحذف المفعول، وحذف المفعول كثير والتقدير: ما يدريكم إيمانهم إذا جاءت: أي: هم لا يؤمنون، مع مجيء الآية إياهم.

(١) هو هارون بن حاتم التميمي (توفي ٢٤٩هـ = ٨٦٣م) أبو بشر البزاز، من قدماء المؤرخين، مقرئ له اشتغال بالحديث. من أهل الكوفة. أخذ القراءات عنه جماعة. واختلف علماء الحديث في توثيقه الأعلام ٦٠/٨، وميزان الاعتدال ٢٤٦/٣، ولسان الميزان ١٧٧/٦، وطبقات القراء ٣٤٥/٢، ومخطوطات الظاهرية ٩٣، ٩٤.

(٢) انظر ترجمته في الأعلام ٣٣٤/٢.

فأما ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾؛ فإنك تقول: شعرتُ بالشيءِ كما تقول: دريتُ به، وقال: دريتُهُ؛ فيجوز أن يكون شعرتُ مثلهُ في أنه يتعدى مرةً بحرف، ومرةً بلا حَرْفٍ كدريتُ؛ فمن عداهُ بالحرف جاز أن يكونَ أن في قولٍ من لم يجعلهُ بمعنى: لعل، في موضعٍ جرٍ، لأن الكلامَ لما طال صار كالبدلِ منه وجاز أن يكونَ في موضعٍ نصبٍ.

فأما قراءةُ ابن كثيرٍ وأبي عمرو: فالتقدير فيها: وما يشعرُكم إيمانَهُم. فحذف المفعول، أي: لو جاءت الآية التي اقترحوها لم يؤمنوا، ثم قال: ﴿إنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾ [الأنعام: ١٠٩]، كما قال: ﴿مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١] أي: إلا أن يشاء إيجابُهُم على الإيمان.

ولو فتحَ أن، وجعلها التي في نحو: بلغني أن زيدا منطلقاً، لكان عذراً لمن أخبر عنهم أنهم لا يؤمنون، لأنه إذا قال القائل: إن زيدا لا يؤمن؛ فقلت: ما يدريك أنه لا يؤمن؛ فالمعنى أنه: يؤمن، وإذا كان كذلك كان عذراً لمن نفى الإيمان عنه.

فأما وجهُ قراءةٍ من فتح أن؛ فإن في فتحها تأويلين: أحدهما؛ أن يكونَ بمعنى لعل كقوله:

قُلْتُ لِشَيْبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائِهِ أَتَأْتِئِدِّي الْقَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ^(١)
أي: لعلنا. وقال آخر:

أريني جواداً مات هزلاً لأنني أرى ما ترين أو بخيلاً مخلصاً^(٢)
وقال الفرزدق:

هَلْ أَنْتُمْ عَائِجُونَ بِنَا لَأْنَا نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ^(٣)
فالمعنى: وما يشعرُكم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون، وهذا ما فسره الخليل في قوله: ائت السوق أنك تشتري لنا شيئاً، أي: لعلك، وقال عدي بن زيد:

(١) يُروى الشطر الثاني:

كما تُغدي الناس في شوائه

الرجز لأبي النجم في الإنصاف ٣/٥٩١، وخزانة الأدب ٨/٥٠١، ١٠/٢٢٥، والكتاب ٣/١١٦، والمعاني الكبير ص ٣٦٣، وبلا نسبة في اللامات ص ١٣٧، ومجالس ثعلب ١/١٥٤.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) يُروى «لعتنا» بدل «لأنا».

البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/٢٩٠، وخزانة الأدب ٩/٢٢٢، وسمط اللاكي ص ٧٥٨، وشرح شواهد الشافية ص ٤٦، واللامات ص ١٣٦، ولسان العرب ١٣/٣٩٠ (لعن) ولجير في ملحق ديوانه ص ١٠٣٩، ولسان العرب ١٣/٣٤ (أنن)، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٥١، وجواهر الأدب ص ٤٠٢، وخزانة الأدب ١٠/٤٢٢، وشرح التصريح ١/١٩٢. العرصات: (ج) العرصة: البقعة الواسعة بين الدور ليس فيها بناء. وعرصة الدار: ساحتها.

أَعَاذِلْ مَا يُدْرِيكُ أَنْ مَنِيتِي إِلَى سَاعَةٍ فِي الْيَوْمِ أَوْ فِي ضَحَى الْعَدِ^(١)
 وَفُسِّرَ عَلَى: لَعَلَّ مَنِيتِي. ويدل على صحة ذلك وَجُودَتِهِ فِي الْمَعْنَى: أَنَّهُ قَدْ جَاءَ
 فِي التَّنْزِيلِ لَعَلَّ بَعْدَ الْعِلْمِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَمَا يُدْرِيكُ لَعَلَّ يَزِيدُ﴾ [عبس: ٣]، ﴿وَمَا يُدْرِيكُ
 لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]، فَكَمَا جَاءَ لَعَلَّ بَعْدَ الْعِلْمِ، كَذَلِكَ يَكُونُ ﴿أَنَّهَا إِذَا
 جَاءَتْ﴾ بِمَنْزِلَةِ: لَعَلَّهَا إِذَا جَاءَتْ.

والتأويل الآخر لم يذهب إليه الخليل وسيبويه، وهو أن يكون أنها في قوله:
 ﴿أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ أَنَّ الشديدة التي تقع بعد الأفعال التي هي عبارات عن ثبات
 الشيء وتقرره نحو: علمت، وتبينت، وتيقنت، على أن تكون لا زائدة فيكون التقدير:
 وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون.

والمعنى على هذا أنها: لو جاءت لم يؤمنوا. ومثل لا هذه في أنها تكون في
 تأويل: زائدة، وفي أخرى: غير زائدة. قول الشاعر:

أَبَا جُودُهُ لَا الْبُخْلَ وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ نَعْمٌ مِنْ قَتَى لَا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلَهُ^(٢)
 يُشْشَدُ: أَبَا جُودُهُ لَا الْبُخْلَ، وَلَا الْبُخْلَ؛ فَمَنْ نَصَبَ الْبُخْلَ جَعَلَهَا زَائِدَةً، كَأَنَّهُ
 قَالَ: أَبَا جُودُهُ الْبُخْلَ، وَمَنْ قَالَ: لَا الْبُخْلَ، أَضَافَ «لَا» إِلَى الْبُخْلِ.

ومثل هذه الآية في أن لا فيها زائدة قوله: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾
 [الأنبياء: ٩٥] فهذه تحتمل تأويلين: تكون لا في أحدهما زيادة، وأن في موضع رفع
 بأنه خبر المبتدأ الذي هو: ﴿حَرَامٌ﴾ والمعنى: وحرامٌ على قرية أنهم لا يرجعون، أي:
 أنهم يرجعون، والتقدير: وحرامٌ على قرية مهلكة رجوعهم إلى أهلهم كما قال:

﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٥٠]؛ فـ﴿لَا﴾ عَلَىٰ هَذَا التَّأْوِيلِ
 زِيَادَتُهَا كَزِيَادَتِهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]، وَكَزِيَادَتِهَا فِي قَوْلِ
 الشَّاعِرِ:

أَفَعَنَّكَ لَا بَرْقُ كَأَنَّ وَمِيضُهُ غَابَ تَسْتَمُّهُ ضِرَامٌ مَثْقَبُ^(٣)

(١) يُرْوَى «أَعَاذِلْ» بِالرَّفْعِ.

البيت من الطويل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٠٣، ولسان العرب ٣٤/١٣ (أنن)، وتاج
 العروس (أنن)، ومعاهد التنصيص ٣١٦/١.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) يُرْوَى «تَشِيمُهُ» بِدَلِّ «تَسْنَمُهُ».

البيت من الكامل، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١١٠٣، وأساس البلاغة
 ص ٢٤٦ (شيم)، ولسان العرب ٣٣٠/١٢ (شيم)، ٤٦٦/١٥ (لا)، وتهذيب اللغة ٤١٨/١٥، وديوان
 الأدب ٤٥٨/٣، وتاج العروس (شيم)، (لا)، وبلان نسبة في المخصص ٦٥/١٤.

والوجه الآخر: أن تكون لا غير زائدة، ولكنها متصلة بأهلكتنا، كأنه قال: وحرام على قرية أهلكتناها بأنهم لا يرجعون، أي: أهلكتناهم بالاصطلام والاستتصال بأنهم إنما لا يرجعون إلى أهلهم للاستتصال الواقع بهم والإبادة لهم. وخبر المبتدأ على هذا محذوف تقديره: وحرام على قرية أهلكتناها بالاستتصال بقاؤهم أو حياتهم، ونحو ذلك، مما يكون في الكلام دلالة عليه؛ فهذه في أحد التأويلين مثل قوله: ﴿أَنهَآ إِذَا جَاءتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ وأنت تريد به يؤمنون.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(١).

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بالياء. وروى حفص عن عاصم، وحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم بالياء أيضاً.
وقرأ ابن عامر وحمزة: ﴿لَا تَؤْمِنُونَ﴾ بالتاء.

وجه القراءة بالياء: أن قوله: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءتْهُمْ آيَةٌ لِّيُؤْمِنُوا بِهَا﴾ [الأنعام: ١٠٩] إنما يراؤه قوم مخصوصون. يدل ذلك على ذلك قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا زَلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَكِّيكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْكُورِنَ﴾ [الأنعام: ١١١]، وليس كل الناس بهذا الوصف فالمعنى: وما يشعركم أيها المؤمنون، لعلهم إذا جاءت الآية التي اقترحوها لم يؤمنوا، قال: وجه الياء في قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ أن المراد بمن نفى عنه الإيمان، هم الغيب المقسيمون، والوجه على هذا: لا يؤمنون، أي: لا يؤمن هؤلاء الغيب المقسيمون، وليس الخطاب للمؤمنين فيكون قوله: ﴿لَا تَؤْمِنُونَ﴾ بالتاء.

وجه القراءة بالتاء: أنه انصراف من الغيبة إلى الخطاب، والمراد بالمخاطبين في يؤمنون هم الغيب المقسيمون الذي أخبر عنهم أنهم لا يؤمنون مثل قوله: ﴿الْحَكْمَدُ لِلَّهِ﴾ [الفتح: ٢]، ثم قال: ﴿إِنَّا كُنَّا نَعْبُدُ﴾ ونحو ذلك مما يُصرف إلى الخطاب بعد الغيبة. اختلفوا في ضم القاف وكسرها من قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ قِبَلًا﴾^(٢) [الأنعام: ١١١].

فقرأ نافع وابن عامر: ﴿كُلُّ شَيْءٍ قِبَلًا﴾، و﴿العذاب قِبَلًا﴾ [الكهف: ٥٥] بكسر القاف فيهما، وفتح الباء.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿كُلُّ شَيْءٍ قِبَلًا﴾ و﴿العذاب قِبَلًا﴾.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿كُلُّ شَيْءٍ قِبَلًا﴾ مضمومة القاف، و﴿العذاب قِبَلًا﴾ مكسورة القاف.

قال أبو زيد: يقال: لقيت فلاناً قِبَلًا، ومُقَابَلَةً، وقِبَلًا، وقِبَلًا، وقِبَلِيًا، وقِبَلِيًا،

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٠.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٠.

وكلُّهُ واحدٌ وهو المواجهة؛ فالمعنى في القراءتين على ما قاله أبو زيد واحدٌ وإن اختلفت الألفاظ.

وقال أبو عبيدة: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ جماعة قبيل أي: أصناف، أو ﴿يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ قُبُلًا﴾^(١) [الكهف: ٥٥] أي معاينة.

فوجه قراءة نافع وابن عامر ﴿كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ و﴿الْعَذَابُ قُبُلًا﴾: أن المعنى: لو حشرنا عليهم كلَّ شيءٍ معاينةً، أو أتاهم العذاب معاينةً؛ لم يؤمنوا. كأنهم من شدة عنادهم وتركهم الإذعان، والانقياد للحق يشكون في المشاهدات التي لا شك فيها.

ومثل قوله: ﴿أَوْ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ قُبُلًا﴾ أي: معاينةً، قوله؛ ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالَوا هَذَا عَارِضٌ مُّطْرًا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الأحقاف: ٢٤]، وقوله: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ﴾ [الطور: ٤٤].

وقراءة عاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾، يحتمل ثلاثة أضراب:

يجوز أن يكون قُبُلًا جمع قبيل، الذي يُعنى به الكفيل، ويجوز أن يكون جمع قبيل الذي يُعنى به الصنف، كما فسره أبو عبيدة، ويجوز أن يكون قُبُلًا بمعنى قبيل، كما فسره أبو زيد. فليس بالسهل أن يحتمل على القبيل الذي هو الكفيل لأنهم إذا لم يؤمنوا مع إنزال الملائكة إليهم، وأن يكلمهم الموتى، مع أن ذلك مما يبهر ظهوره، ويضطر مشاهدته؛ فإن لا يؤمنوا بالكفالة التي هي قول لا يبهر ولا يضطر، ويجوز أن لا يصدق؛ أجدر.

فإن قلت: إن موضع الآية الباهرة في قول من حمل ﴿قُبُلًا﴾ على أنه جمع قبيل الذي هو الكفيل، هو حشر كل شيء. وفي الأشياء المحشورة ما ينطق وما لا ينطق، فإذا نطق بالكفالة من لا ينطق، كان ذلك موضع بهر الآية، فهو قول. وأما إذا حملت قوله: ﴿قُبُلًا﴾ على أنه جمع القبيل الذي هو الصنف، كما قال أبو عبيدة، فإن موضع إبانة الآية حشر جميع الأشياء جنساً جنساً، وجميع الأشياء ليس في العرف أن تجتمع وتنحسر إلى موضع، فموضع ما يبهر هو اجتماعها، مع أن ذلك ليس في العرف.

وإن حملت قوله: ﴿قُبُلًا﴾ على أنه بمعنى، قبيل، أي: مواجهة، كما فسره أبو زيد، فإن قُبُلًا حال من المفعول به، والمعنى: حشرناه مواجهةً ومعاينةً، وهو في المعنى كقراءة نافع وابن عامر ﴿قُبُلًا﴾: معاينة.

فأما قراءة عاصم وحمزة والكسائي ﴿أَوْ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ قُبُلًا﴾ [الكهف: ٥٥] فمعناه: مواجهة، ولا يجوز أن يكون القبيل الذي يراد به الكفيل، ولا يمتنع أن يكون جمع قبيل

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

الذي هو الصنف، فيكون المعنى: أو يأتيهم العذاب صنفاً صنفاً، فمما جاء القُبُل فيه بمعنى المقابلة قوله: ﴿إِنْ كَانَتْ فَمِصْبُهُ فَدَّ مِنْ قُبُلٍ﴾ [يوسف: ٢٦] ألا ترى أنه قد قوبل به قوله: ﴿فَدَّ مِنْ دُبُرٍ﴾ [يوسف: ٢٧].

فأما قوله: ﴿أَوْ تَأْتِي بِلَهُ وَالْمَلَكِ قَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٩٢] فلا يخلو من أن يكون بمعنى الكفيل، أو يكون معناه معاينة، كما حكاه أبو زيد. فإذا حملته على المعاينة كان القبيل مصدراً كالنذير والنيكير، وهو في موضع حال من المفعول به، ولو أراد به الكفيل لكان خليفاً أن يجمع على: فعلاء كما قالوا: كُفَلَاءٌ، لأنه في الأصل صفة، وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء. ويدلُّ على أن المراد بالقبيل: المعاينة لا الكفيل قوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَكُ أَوْ نَرَى رَبَّنَا﴾ [الفرقان: ٢١] وكما اقترح ذلك غيرهم في قوله: ﴿أَرَأَى اللَّهُ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥].

وأما قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ [الأنعام: ١١١]. فعلى الأضرب الثلاثة التي مضى ذكرها.

وقراءتهما: ﴿العذاب قبلاً﴾ [الكهف: ٥٥]، فعلى المعاينة كما قال أبو زيد وأبو عبيدة.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحفصٌ عن عاصم: ﴿إِنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ﴾^(١) [الأنعام: ١١٤] مشددة الزاي، وخففتها الباقون، وأبو بكر عن عاصم أيضاً. حجة التشديد: ﴿نَزِيلَ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ﴾ [الحاثية: ٢]، وحجة التخفيف: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [النحل: ٦٤] و﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ يَعْلَمُونَ﴾ [النساء: ١٦٦].

اختلفوا في التوحيد والجمع في قوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾^(٢) [الأنعام: ١١٥]، في أربعة مواضع:

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾ جماعاً، وفي يونس ﴿حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ في الموضعين [٣٣ - ٩٦]، وفي ﴿حَمِّ﴾ [المؤمن: ٦] ﴿كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾. على واحدة^(٣).

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ هذه المواضع الأربعة كلها ﴿كَلِمَاتُ﴾ جماعةً. وقرأه نافعٌ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ بالتوحيد ﴿كَلِمَةً﴾، ولم يختلفوا في غير هذه المواضع الأربعة.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٠.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٠.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠١.

الكلمة والكلمات - والله أعلم - ما جاء من وَعَدٍ، ووعيدٍ، وثوابٍ، وعقابٍ، فلا تبديل فيه ولا تغيير له، كما قال: ﴿مَا يَدُلُّ الْقَوْلَ لَدَيْكَ﴾ [ق: ٢٩]، وقال: ﴿لَا مَبْدَلَ لِكَلِمَتِهِ﴾ [الكهف: ٢٧]. فكانَ التقدير؛ وَتَمَّتْ ذَوَاتُ الْكَلِمَاتِ، ولا يجوز أن يُعْنَى بِالْكَلِمَاتِ الشَّرَائِعُ هُنَا، كما عُنِيَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَاذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وقوله: ﴿وَصَدَقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا﴾ [التحریم: ١٢]، لأنه قد قال: ﴿لَا مَبْدَلَ لِكَلِمَتِهِ﴾، والشرائع يجوز فيها النسخ والتبديل.

و﴿صِدْقًا، وَعَدْلًا﴾ مصدران ينتصبان على الحال من الكلمة، تقدير ذلك: صادقة وعادلة؛ وقد قَدَّمنا شيئاً من القول فيما تقدم من هذا الكتاب.

ووجهُ قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾ جماعاً، وفي سورة يونس: ﴿حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ في الموضوعين، وفي ﴿حَمَّ﴾ المؤمن: ﴿حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ على واحدٍ. وقرأ نافع وابن عامر هذه المواضع كلها: ﴿كَلِمَاتُ﴾ جماعاً. وجهُ جميع ذلك: أنه لما كان جمعاً كان في المعنى جمعاً.

ووجه الإفراد أنهم قد قالوا: الكلمة، يعنون الكثرة ققولهم: قال زهير في كلمته؛ يعني: قصيدته، وقال قس في كلمته، يعني: خطبته؛ فقد وقع المفرد على الكثرة؛ فلما كان كذلك أغنى عن الجمع، ومما جاء على ذلك قوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحَسَنَى عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [الأعراف: ١٣٧]؛ فإنما هو، والله أعلم، قوله: ﴿وَرُبُّدٌ أَنْ تَمَنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضِعُوا فِي الْأَرْضِ...﴾ إلى آخر الآية [القصص: ٥]. فَسُمِّيَ هَذَا الْقِصَصُ كُلُّهُ كَلِمَةً.

وقال مجاهد في قوله: ﴿وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةَ النَّقْوَىٰ وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا﴾ [الفتح: ٢٦]، قال: لا إله إلا الله. فإذا وقعت الكلمة على الكثرة، جاز أن يستغنى بها عن لفظ الجميع، وجاز أن يُجَمَعَ على المعنى من حيث كان في المعنى جمعاً.

وأما قراءة عاصم وحمزة والكسائي بالتوحيد، فهو على ما ذكرنا من أن الكلمة قد جاءت يُراد بها الكثرة والجمع، ويؤكد ذلك أمرٌ آخر وهو أن المضاف قد يقع على الكثرة في نحو قوله: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤].

اختلفوا في ضمِّ الفاء والحاء من قوله عز وجل: ﴿وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾^(١) [الأنعام: ١١٩] ونصبهما.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾. مرفوعتان جميعاً.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٠

وقرأ نافع، وعاصم في رواية حفص: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ بنصبهما جميعاً.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحزمة والكسائي: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ﴾ بفتح الفاء، ﴿مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ بضم الحاء.

حجة من ضم الحاء من ﴿حُرْمٌ﴾ والفاء من ﴿فُضِّلَ﴾ قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلَيْتَهُ وَالذَّمُّ وَالْحَمُّ الْخَنْزِيرِ﴾ [المائدة: ٣] فهذا تفصيل هذا العام المجمل بقوله: ﴿حُرْمٌ﴾ فكما أن الاتفاق ما هنا على ﴿حُرِّمَتْ... أَلَيْتَهُ﴾ كذلك يكون الذي أجمل فيه في قوله: ﴿وَقَدْ حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ على ما فُضِّلَ، وكما وجب ﴿حُرْمٌ﴾ بضم الحاء لقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلَيْتَهُ﴾، كذلك ضمَّ ﴿فُضِّلَ﴾ لأنَّ هذا المُفْضَّل هو ذلك المُحَرَّم الذي قد أجمل في هذه الآية ذكره. وقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤]؛ فمفصلاً يدل على فُضِّلَ.

وحجة نافع وعاصم في إحدى الروایتين عنه في: ﴿فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ قوله: ﴿قَدْ فَصَّلْنَا آيَاتِكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٧] وحجتهما في ﴿حَرَّمَ﴾ قوله: ﴿قُلْ تَمَّا لَوْ أَنزَلْنَا مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]، ﴿وَالَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا﴾ [الأنعام: ١٥٠].

ويدلُّ على الفتح قوله: ﴿وما لكم أن لا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم﴾ [الأنعام: ١١٩] ينبغي أن يكون الفعل مبنياً للفاعل لتقدم ذكر اسم الله تعالى.

وجه قراءة عاصم في إحدى الروایتين وحزمة والكسائي ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ﴾ بضم الحاء وفتح ألفاء قوله: ﴿قَدْ فَصَّلْنَا آيَاتِكُمْ﴾.

وجه ﴿حُرْمٌ﴾ قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلَيْتَهُ﴾ [المائدة: ٣]، وهو تفصيل المحرم في قوله: ﴿ما حرم عليكم﴾ ومعنى ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ هو ما فصله في قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلَيْتَهُ وَالذَّمُّ﴾ الآية... [المائدة: ٣] ومعنى: ﴿إِلَّا مَا أَضْطَرُّرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩]. إلا ما أباحه عند الضرورة من الميتة وغيرها من المحرمات بقوله: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاطِحٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣]، وقوله: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْصَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِيْمَةٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣].

اختلفوا في ضم الياء وفتحها في قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وإنَّ كثيراً لَيُضِلُّونَ﴾ [الأنعام: ١١٩] في ستة مواضع.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿لَيُضِلُّونَ﴾، ها هنا. وفي يونس [٨٨]: ﴿ربنا ليضلوا عن سبيلك﴾ وفي سورة إبراهيم [٣٠]: ﴿أنداداً ليضلوا﴾ وفي سورة الحج [٩]: ﴿ثاني عطفه ليضل عن سبيل الله﴾، وفي لقمان [٦]: ﴿ليضل عن سبيل الله بغير علم﴾ وفي

الزُّمَر [٨] ﴿أَنْدَادًا لِيَضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ بفتح الياء في هذه المواضع الستة.

وقرأ نافع وابن عامر ﴿لِيَضِلُّوا بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ وفي يونس ﴿رَبِنَا لِيَضِلُّوا﴾ بفتح الياء فيهما، وفي الأربعة التي بعد هذين الموضوعين يضمن الياء.

وقرأ عاصم وحزمة والكسائي في الستة المواضيع بضم الياء^(١).

قال أبو زيد: أبرمت الرجل إبراماً، وأضلته إضلالاً حتى برم برماً وضلَّ ضلالةً. قال: وتقول: ضللت الطريق، والدار أضلها ضلالاً، وأضلت الفرس والناقة والصبي إضلالاً، وكذلك كل ما ضلَّ عنك فذهب.

وإذا كان الحيوان مقيماً فأخطأت مكانه، فهو بمنزلة ما لا يبرح. مثل الدار والطريق؛ فهو كقولك: ضللت ضلالةً.

وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿فَأِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهِ﴾ [يونس: ١٠٨]؛ فإنما ضلاله لنفسه وهداه لنفسه.

وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢] أي: تنسى، يقال: ضللت أي: نسيت قال: ﴿فَعَلْنَاهَا إِذَا وَتَأْمِنَ السَّالِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠] أي: نسيت، وضللت وجه الأمر.

وقال أبو الحسن في قوله: ﴿فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢] تقديره: ولا يضل عن ربي، ففاعل ﴿يَضِلُّ﴾ على تقدير أبي الحسن كتاب المتقدم ذكره، وكان الأضل: لا يضل عن ربي، لأن الضلال يتعدى بعن، يدلك على ذلك قوله: ﴿وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧]. فلما حذف عن، وصل الفعل إلى المفعول به.

قال أبو علي: يقال: ضلَّ زيد عن قصد الطريق، وأضله غيره عنه، وقال: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧]، وقال: ﴿أَضَلَّ أَعْمَلُهُمْ﴾ [محمد: ١]، فهذا كقوله: ﴿فَأَحْبَطَ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ﴾ [الأحزاب: ١٩] وكقوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَسَرِيبٍ يَفِيعَةٍ...﴾ إلى قوله: ﴿لَنْ يَجْعَهُمُ اللَّهُ سَعِيَةً﴾ [النور: ٣٩]، وكقوله: ﴿لَا يَقْدُرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا﴾ [البقرة: ٢٦٤] أي: على جزاء شيء مما كسبوا من الخير لبطله بالإحباط.

وقال: ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا﴾ [غافر: ٧٤]، فهذا في الآلهة التي كانوا يعبدونها كقوله: ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾ [يونس: ٢٨]، فزئلنا: إنما هو فعلنا من زال يزيل.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٠، ٩١، والمبسوط ٢٠١ فقد فصل الحديث في نظر هذه الكلمة في القرآن، والسبعة لابن مجاهد ص ٢٦٧.

وقولهم: زَلَّثَهُ فَلَمْ يَنْزَلْ، وفي غير الآلهة قوله: ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ [المتحنة: ٣]. وقوله: ﴿وَيَوْمَ نَقُومُ السَّاعَةَ يُنْفِرُونَ﴾ [الروم: ١٤].

وأما قراءة ابن كثير وأبي عمرو ﴿وَأَنَّ كَثِيرًا لِيَضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١١٩] أي: يَضِلُّونَ باتِّباعِ أهْوَائِهِمْ، كما قال: ﴿وَأَتَّبِعْ هَوَاهُ﴾ [الأعراف: ١٧٦]. أي: يَضِلُّونَ في أنفسهم من غير أن يُضِلُّوا غيرهم من أتباعهم بامتناعهم من أكل ما ذَكَرَ اسمُ الله عليه، وغير ذلك مما يتبعونه، ويأخذون به مما لا شيء يوجبُهُ من شرع ولا عقل؛ نحو السائبة والبحيرة، وغير ذلك مما كان يفعله أهل الجاهلية.

وأما قراءتهما في سورة يونس [٨٨]: ﴿رَبَّنَا لِيَضِلُّوا عن سَبِيلِكَ﴾، فالذي قاله أبو الحسن أن اللام في ﴿لِيَضِلُّوا﴾ إنما هو لما يؤول إليه الأمر؛ فالمعنى إنك آتيت فرعون وملاة زينة لِيَضِلُّوا عن سبيلك، فلا يؤمنوا، فقوله: ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا﴾ [يونس: ٨٨] عطف على النصب الحادث مع اللام في ﴿لِيَضِلُّوا﴾ وما بين ذلك من قوله: ﴿رَبَّنَا أَطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالَهُمْ وَاشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ﴾ [يونس: ٨٨]، اعتراض بين ﴿آتَيْتَ﴾ وما يتصل به، كما كان قوله: ﴿قُلْ إِنْ أَلْهَيْتَا هَذِي اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧٣] كذلك. وهذا الضرب من الاعتراض كثير، وقد جاء بين الصلوة والموصول في قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَبْتَئِلُهَا وَرَزَقْنَاهُمْ ذُلًّا﴾ [يونس: ٢٧].

فالمعنى: رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً فَضَلُّوا، كما أن معنى: ﴿فَالْقَلْبَ عَاقِلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]. أي: فكان كذلك، فالفتح في قوله: ﴿لِيَضِلُّوا﴾ أحسن لهذا المعنى، لأنهم هم ضلُّوا وطمعوا لما أوتوه من الزينة والأموال.

وقراءتهما في إبراهيم [٣٠]: ﴿وَجَعَلُوا اللَّهَ أُنْدَادًا لِيَضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ﴾ أي لم ينتفعوا بما اتخذوا من الأنداد، إلا ليزيغوا عن الطريق المستقيم الذي نُصِبَتِ الأدلة عليه، فقوله: ﴿لِيَضِلُّوا﴾ فتح الباء فيه حسن لذلك.

وقوله في الحج [٩]: ﴿ثَانِي عَطْفِهِ لِيَضِلَّ عن سَبِيلِ اللَّهِ﴾، أي: يجادل في الله بغير علم مستكبراً ثانياً عطفه، ولاوياً عتقه، لِيَضِلَّ عن سبيل الله، ويذهب عنه، لا أن له على ذلك حجة أو لديه فيه بيان. ومثل ذلك في هذا المعنى ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ لِيَكْفُرُوا﴾ [الروم: ٣٣، ٣٤] فيمن جعل اللام الجارّة، أي: أشركوا ليكفروا بما بيناه لهم، لا لأن لهم على ذلك حجة ولا بياناً.

وفي لقمان [٦]: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيَضِلَّ عن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، أي: يذهب عنه، وقيل في (لهو الحديث): إنم سَمَاعُ الغناء، روينا ذلك عن الكندي عن المؤمل عن ابن علية عن ليث عن مجاهد.

وفي الزمر [٨]: ﴿وَجَعَلَ اللَّهُ أُنْدَادًا، لِيَضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ وقد تقدم القول فيه.

قال: وقرأ عاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ في المواضع الستة بضم الياء. ومن حجةٍ من ضمَّ الياء في هذه المواضع أنه يدلُّ على أنَّ الموصوفَ بذلك يكون في الضلال أذهب، ومن الهدى أبعد، ألا ترى أن كلَّ مُضِلِّ ضالٌّ، وليس كلُّ ضالٍّ مُضِلًّا، لأن الضالَّ قد يكون ضلاله مقصوراً عليه نفسه لا يتعداه إلى سواه، والمضِلُّ أكثرُ استحقاقاً للذم، وأغلظُ حالاً من الضال، لِتَحْمِلِهِ إثمٌ من أضلَّهُ، كما قال: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [النحل: ٢٥]. وقوله: ﴿وَلِيَحْمِلُوا أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت: ١٣]. والمواضع التي فتح فيها الياء من فَتَحَ، يسوغُ فيها تقدير الإضلالِ ويستقيم. فقوله: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ﴾ [الأنعام: ١١٩]. على تقدير: لَيُضِلُّونَ أشياعهم؛ فحذف المفعول به، وحذف المفعول به كثير. ويقوي ذلك قوله: ﴿وَمَا أَضَلْنَا إِلَّا الْمُجْرِمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٩] وقال: ﴿رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا﴾ [الأعراف: ٣٨]، وكذلك في يونس [٨٨] ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ﴾ أي: لِيُضِلُّوا أشياعهم، ألا ترى أن في قِصَّتِهِمْ ﴿وَأَضَلَّهُمُ النَّامِرِيُّ﴾ [طه: ٨٥]، وكذلك ﴿أَنْدَادًا لِيُضِلُّوا﴾ [إبراهيم: ٣٠] أي لِيُضِلُّوا أشياعهم، وكذلك في المواضع الأخر، هذا التقدير سائغٌ فيها، وغيرُ ممتنعٍ من هذا التقدير.

فأما قراءة نافع وابن عامرٍ لِيُضِلُّونَ بأهوائهم [الأنعام: ١١٩]، وفي يونس: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ﴾ فحجتها في فتح الياء حجة ابن كثيرٍ وأبي عمروٍ وقد تقدم القول فيه. وحجتها في الأربعة المواضع: حجة عاصمٍ وحمزة والكسائي.

قرأ نافعٌ وخذَّه ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا﴾ مُشَدَّدةً. [الأنعام: ١٢٢].

وقرأ الباقون: ﴿مَيِّتًا﴾ بالتخفيف.

أبو عبيدة ﴿الْمَيِّتَةَ﴾ مخففة، وهو تخفيف: مَيِّتَةٍ، بالتشديد ومعناها واحدٌ ثقلٌ أو خَفَّفَ قال ابنُ الرِّعْلَاءِ الغساني (١):

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيِّتٍ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ
إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيْبًا كَاسِفًا بِأَلِهِ، قَلِيلَ الرَّجَاءِ (٢)

(١) ابن الرعلاء: هو عدي بن الرعلاء الغساني. شاعر جاهلي اشتهر بنسبته إلى أمه. وضاع اسم أبيه. وقد فات ابن حبيب ذكره في كتاب من نسب إلى أمه من الشعراء.

(٢) البيت الأول مرّ سابقاً. أما البيت الثاني فهو من الخفيف، وهو لعدي بن الرعلاء الغساني في الأصمعيات ص ٢٢٠/٤، والأصمعيات ١٧٠، وخزانة البغدادي ٤/١٨٧، ١٨٨، والمرزباني ٢٥٢. (٢) البيت الأول مرّ سابقاً. أما البيت الثاني فهو من الخفيف، وهو لعدي بن الرعلاء الغساني في الأصمعيات ص ١٥٢، والحماسة الشجرية ١/١٩٥، وخزانة الأدب ٩/٥٨٣، ووسط اللاكي ص ٨، ٦٠٣، ولسان العرب ٢/٩١ (موت)، ومعجم الشعراء ص ٢٥٢، ولصالح بن عبد القدوس في حماسة البحترى ص ٢١٤، ومعجم الأدباء ٩/١٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٢٤٢، وشرح شواهد المغني ٢/٩٣٦، وشرح قطر الندى ص ٢٣٤، ومغني الليب ص ٤٦١.

وقد وَصَفَ الكُفَرَارَ بِأَنَّهُمْ أَمْوَاتٌ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرَ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢١]، وكذلك قَوْلُهُ: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ أَي: صادفناه حياً بالإسلام من بعد الكفر، كالكافر المصرُّ على كفره؟!.

فأما قَوْلُهُ: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾ [الأنعام: ١٢٢]؛ فيحتمل أمرين: أحدهما أن يرادَ به النورُ المذكورُ في قَوْلِهِ: ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ [الحديد: ٢١]، وقَوْلِهِ: ﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا نَقْتَسِمِ مِنْ نُورِكُمْ﴾^(١) [الحديد: ١٣]، ويجوز أن يرادَ بالنور: الحكمة التي يؤتاها المسلم بإسلامه، لأنه إذا جعلَ الكافر لكفره في الظلماتِ، فالْمُؤْمِنُ بخلافه.

والتخفيف مثل التشديد، والمحذوف من الياءين الثانية المنقلبة عن الواو، وأُعلت بالحذف كما أُعلت بالقلب.

اختلفوا في تشديد الياء وتخفيفها من قَوْلِهِ عز وجل: ﴿ضَيْقًا﴾^(٢) [الأنعام: ١٢٥]. فقرأ ابن كثير وحده: ﴿ضَيْقًا﴾ ساكنة الياء، وفي الفرقان [١٣] ﴿مَكَانًا ضَيْقًا﴾ خفيفتين.

وقرأ الباقون التي في سورة الأنعام: ﴿ضَيْقًا﴾ مشددة.

وكذلك روى حجاج بن محمد الأعور عن عقبه بن سنان عن أبي عمرو ﴿ضَيْقًا﴾ خفيفاً. أخبرني بذلك أبو بكر محمد بن عبد الله المُقْرِي، قال: حدثنا عبد الرزاق بن الحسن قال: حدثنا أحمد بن جُبَيْرٍ مقرئ أنطاكية، قال: حدثنا حجاج الأعور، عن عقبه، عن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿ضَيْقًا﴾ خفيفاً.

الضَيْقُ وَالضَيْقُ: مثل: المَيْتِ والمَيْتِ، في أن المحذوف مثل المَيْتِ في المعنى، والياء مثل الواو في الحذف، وإن لم يُعتَلَّ بالقلب، كما اعتلت الواو به، وأتبعَتِ الياء الواو في هذا كما أتبعَتَهَا في قولهم: اتَّسَرَ. قالوا في اتسار الجزور: اتَّسَرُوا، فجعلت بمنزلة اتَّعَدَ.

واختلفوا في فتح الراء وكسرها من قَوْلِهِ عز وجل: ﴿حَرْجًا﴾^(٣) [الأنعام: ١٢٥].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامرٍ وحمزة والكسائي: ﴿حَرْجًا﴾ مفتوحة الراء.

وقرأ نافعٌ وعاصمٌ في رواية أبي بكرٍ: ﴿حَرْجًا﴾ مكسورة الراء.

وروى حفصٌ عن عاصمٍ ﴿حَرْجًا﴾ مثل أبي عمرو.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٦.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩١.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩١، والسبعة لابن مجاهد ٢٦٨.

قال أبو زيد: حَرَجَ عليه السَّحُورُ، يَحْرَجُ حَرَجًا: إذا أَضْبَحَ قبل أن يَتَسَحَّرَ، وَحَرَمَ عليه حُرْمًا، وهما واحد، وَحَرَمَتِ عَلَى المرأة الصلاةَ تَحْرِمُ حُرْمًا، وَحَرَجَتْ عَلَيْهَا الصلاةَ تَحْرَجُ حَرَجًا، وهما واحد.

وقال أبو زيد: حَرَجَ فَلَانٌ يَحْرَجُ حَرَجًا، إذا هَابَ أن يتقدم على الأمر، أو قاتل فصبرًا وهو كاره.

من فتح الراء كان وصفًا بالمصدر، مثل: قَمِنَ^(١) وَحَرَى، وَدَنَبَ، ونحو ذلك من المصادر التي يوصف بها، ولا يكون كبطل، لأن اسم الفاعل في الأمر العام من فَعِلَ إنما يجيء على فَعِلَ. ومن قرأ: ﴿حَرَجًا﴾ فهو مثلُ دَنَبَ، وفَرِقَ، ومعنى الكلمة فيما فسَّر أبو زيد: الضيقُ والكراهة.

واختلفوا في تشديد العين وتخفيفها، وإدخال الألف وإخراجها من قوله عزَّ وجلَّ: ﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾^(٢) [الأنعام: ١٢٥].

فقرأ ابن كثيرٍ وحده: ﴿كَأَنَّمَا يَضَعُدُ فِي السَّمَاءِ﴾. ساكنة الصادِ بغير ألف خفيفة. وقرأ نافعٌ وأبو عمرو وابن عامرٍ وحمزةٌ والكسائي: ﴿يَصَّعَّدُ﴾ مشددة العين بغير ألف.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر: ﴿يَصَّاعِدُ﴾ بألفٍ مشددةٍ الصاد.

وروى حفصٌ عن عاصمٍ مشددةً بغير ألفٍ ﴿يَصَّعَّدُ﴾ مثل حمزة.

قراءة ابن كثيرٍ ﴿يَضَعُدُ فِي السَّمَاءِ﴾ من الصعود، والمعنى أنه في نفوره من الإسلام وثقله عليه بمنزلة من تكلف ما لا يطيقه، كما أن صعود السماء لا يستطاع.

ومن قال: يَصَّعُدُ، أراد: يتصعد، فأدغم، ومعنى يتصعدُ: أنه كأنه يتكلف ما يثقلُ عليه وكأنه يتكلف شيئاً بعد شيء، كقولهم: يتفوق ويتجرع ونحو ذلك مما يتعاطى فيه الفعل شيئاً بعد شيء، ويصاعدُ مثل: يتصعدُ في المعنى مثل: ضاعفَ وضعفَ وناعمَ ونعم.

فإن قلت: هل يجوز أن يكون فاعلُ ﴿يَشْرَحُ صَدْرَهُ﴾ الضمير، العائد إلى ﴿من﴾ كأنَّ المهديَّ يشرح صدر نفسه؟

(١) ابن سيده: هو قَمِنَ بكذا وقَمِنَ منه وقَمِنَ وقَمِينٌ أي خِرَ وخَلِيقٌ وجديرٌ، فمن فتح لم يُشْرَ ولا جمع ولا أثن، ومن كسر الميم أو أدخل الياء فقال: قَمِنْتُ وتي وجمع وأثن فقال: قَمِينَانٌ وقَمِينُونَ وقَمِينَةٌ وقَمِينَتَانِ وقَمِينَاتٌ وقَمِينَانِ وقَمِينُونَ وقَمِينَاءٌ وقَمِينَةٌ وقَمِينَتَانِ وقَمِينَاتٌ وقَمِينَاتٌ. (لسان العرب ١٣/٣٤٧ - ٣٤٨ مادة: قمن).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩١.

فإن ذلك صحيح في المعنى، والأشبه أن يكون الضمير الذي فيه عائداً إلى اسم الله عز وجل لقوله: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِإِسْلَامٍ﴾ [الزمر: ٢٢]، وقوله: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الإنشراح: ١] وكذلك يكون الضمير الذي في قوله: ﴿يَشْرَحُ صَدْرَهُ﴾ لاسم الله تعالى، والمعنى أن الفعل مسندٌ إلى اسم الله تعالى في اللفظ، وفي المعنى: للمشرح صدره، وإنما نسيه إلى ضمير اسم الله لأنه بقوته كان وتوفيقه كما قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]، ويدلُّ على أن المعنى لفاعل الإيمان إسنادُ هذا الفعل إلى الكافر في قوله: ﴿وَلَكِنَّ مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٦]، فكما أسند الفعل إلى فاعل الكفر كذلك يكون إسنادُهُ في المعنى إلى فاعل الإيمان. ومعنى شَرَحَ الصدر: اتساعُهُ للإيمان أو الكفر وانقيادُهُ له، وسهولته عليه، يدلُّك على ذلك وصفٌ خلاف المؤمن بخلاف الشرح الذي هو اتساعٌ وهو قوله: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُصَلِّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ صَبَقًا حَرَبًا﴾ [الأنعام: ١٢٥] كأنما يَفْعَلُ ما يَعْجِزُ عنه، ولا يستطيعه لثقله عليه وتكاوُده له.

فأما قوله: ﴿كَأَنَّمَا يَصَّاعِدُ فِي السَّمَاءِ﴾: فمن قال: يَصَّاعِدُ ويَصْعَدُ، فهو من المَشَقَّةِ وصعوبة الشيء ومن ذلك قوله: ﴿يَسْأَلُكَ عَذَابًا صَعَدًا﴾ [الجن: ١٧]. وقوله: ﴿سَأَرْفُقُهُمْ صَعُودًا﴾ [المدثر: ١٧]. أي: سأعْشِيهِ عَذَابًا صَعُودًا، أي عقوبةً صَعُودًا أي: شاقاً. ومن ذلك قول عمر: «ما تصعدني شيء كما تصعدتني خطبةُ النكاح»^(١)، أي: ما شق عليَّ شيءٌ مشقتُها، وكان ذلك لما يتكلفه الخطيبُ في مدحِهِ وإطرائهِ لِلْمُملِكِ، وربما لم يكن كذلك، فتحتاج إلى تَطَلُّبِ المَخْلَصِ؛ فلذلك شق. ومن ذلك قولُ الشاعر:

وإن سيادة الأقسامِ فاعلم لها صغداءً مطلبُها شديد^(٢)

فكأن معنى ﴿يَصْعَدُ﴾ يتكلفُ مشقةً في ارتقاءِ صُعُوداً، وعلى هذا قالوا: عَقَبَةٌ عَثُوتٌ وَعَثُوتُ^(٣)، وَعَقَبَةٌ كَثُودٌ، ولا تكون السماءُ في هذا القولِ الْمُظَلَّةُ للأرضِ،

(١) قال أبو عبيد في قول عمر، رضي الله عنه: ما تصعدني شيء ما تصعدتني خطبة النكاح أي ما تكاءدتني وما بلغت مني وما جهدتني، وأصله من الصعود وهي العقبة الشاقة. يقال: تصعد الأمر إذا شق عليه وصعب، قيل: إنما تصعب عليه لقرب الوجوه من الوجوه ونظر بعضهم إلى بعض، ولأنهم إذا كان جالساً معهم كانوا نظراً وأكفاء، وإذا كان على المنبر كانوا سُوقَةً ورعية. (لسان العرب ٣/ ٢٥٢ مادة: صعد).

(٢) رواية البيت في اللسان ٣/ ٢٥١ (صعد)، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/ ٣٥٧:

وإن سياسة الأقسامِ فاعلم لها صغداءً مطلعها طویل

البيت من الوافر، وهو للأعلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٣٢٣، وللهمذلي في تهذيب اللغة ٢/

١١، وأساس البلاغة (صعد)، وبلا نسبة في لسان العرب ٣/ ٢٥١ (صعد)، وجمهرة اللغة ص ٦٥٤.

(٣) أي طويلة شاقة المصعد (لسان العرب ٢/ ٦٢ مادة: عنت).

ولكن كما قال سيبويه: القيدودُ: الطويل في غير سماءٍ، يريد به في غير ارتفاع صُعداً، وعلى هذا قوله: ﴿قَدَّرَ نَى تَقَلَّبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤].

فأما قوله: ﴿يَجْعَلُ صَدْرَهُ ضَيْقًا حَرِيًّا﴾ فعلى تأويلين: أحدهما: التسمية في قوله: ﴿وَجَعَلُوا أَلَمَاتٍ لِّكَلِمَةِ الَّذِينَ هُمْ عِندَ الرَّحْمَنِ إِنَّتَاءً﴾ [الزخرف: ١٩]، أي: سمّوهم بذلك؛ فكذاك يسمى القلبُ ضيقاً بمحاولة الإيمان وحرّجاً عنه.

والآخر: الحُكْمُ كقولهم: اجْعَلِ البصرةَ بغداداً، وجَعَلْتَ حَسَنِي قَبِيحاً، أي: حكمت بذلك، ولا يكون هذا من الجَعْلِ الذي يراد به الخلقُ، ولا الذي يرادُ به الإلقاءُ كقولك: جَعَلْتُ متاعَكَ بعضُهُ على بعضٍ، وقوله: ﴿... وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٣٧].

قوله: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾^(١) [الأنعام: ١٢٨].

حفص عن عاصم ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾ بالياء.

وقرأ الباقون بالنون.

أما الياءُ فلقولهِ: ﴿لَهُمْ دَارُ السَّلْوِ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧]، ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾ والنون كالياء في المعنى، والذي يتعلق به اليَوْمُ: هو القول المضمَرُ. ويقوي النون قوله: ﴿وَحَشَرْتَهُمْ فَلَمْ تُغَاوِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٧]، وقوله: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٤].

اختلفوا في: الجمع والتوحيد في قوله تعالى: ﴿عَلَى مَكَاتِكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٥].

فقرأ الجميع: ﴿عَلَى مَكَاتِكُمْ﴾ على الواحدِ، واختلفَ عن عاصم؛ فروى أبو بكرٍ ﴿على مكاناتِكُمْ﴾ جماعاً في كلِّ القرآن.

وروى حفص عن عاصم، وشيبان النحوي عن عاصم: ﴿مَكَاتِكُمْ﴾ واحدةً في كلِّ القرآن. حدّثني موسى بنُ إسحاق قال: حدّثنا هارونُ بن حاتم قال: حدّثنا عبيدُ الله ابن موسى عن شيبان عن عاصم أنه قرأ: ﴿عَلَى مَكَاتِكُمْ﴾ واحدةً، وكذلك قرأ الباقون على التوحيد أيضاً^(٢).

قال أبو زيد: يقال: رجلٌ مكيّنٌ عند السلطان من قوم مُكَنَاء، وقد مَكَنَ مكانةً، وقال أبو عبيدة: على مَكَاتِكُمْ، أي: على حِيَالِكُمْ وناحيتِكُمْ، وما جاء في التنزيل من قوله: ﴿إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾ [يوسف: ٥٤]، وقوله: ﴿مَكَّنَهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ تُمَكِّنْ لَكُرْ﴾ [الأنعام: ٦]؛ يدلُّ على أن المكانة: المَنْزَلَةُ والتَّمَكُّنُ، كأنه: اعملوا على قَدْرِ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٩١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٩١، والسبعة لابن مجاهد ص ٢٦٩.

منزلتكم، وتمكينكم من دنياكم، فإنكم لن تضرونا بذلك شيئاً، كما قال: ﴿لَنْ يَضُرَّكُمْ إِلَّا أَذًى﴾ [آل عمران: ١١١]، ومثل هذا قوله: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنَّا عَمِلُونَ﴾ [هود: ١٢١].

وجه الإفراد: أنه مصدر، والمصادر في أكثر الأمر مفردة.

وجه الجمع أنها قد تُجمع كقولهم: الحُلوم والأحلام. قال:

فَأَمَّا إِذَا جَلَسُوا بِالْعَشِيِّ^(١) فَأَحْلَامٌ عَادٍ وَأَيْدٍ هُضْمٍ^(٢)
والأمر العام على الوجه الأول.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿مَنْ تَكْوُتُ لَهٗ عَنُقَبَةُ الدَّارِ﴾^(٣) [الأنعام: ١٣٥]، ها هنا وفي القصص [الآية: ٣٧].

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم وابن عامر ﴿مَنْ تَكْوُتُ لَهٗ﴾ بالتاء. وكذلك قراءتهم في سورة القصص.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿يَكُونُ لَهٗ﴾ في الموضعين بالياء.

العاقبة: مصدر كالعافية، وتأنيثه غير حقيقي؛ فمن أنت فكقوله: ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٩٤]، ومن ذكر فكقوله: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧].

وكقوله: ﴿قَدْ جَاءَ تَكْمُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [يونس: ٥٧]، ﴿ومن جاءه موعظة من ربه فانتهى﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وكلا الأمرين حسن كثير.

اختلفوا في فتح الزاي في قوله تعالى: ﴿بِرَّعِيهِمْ﴾^(٤) [الأنعام: ١٣٦] وضمها.

فقرأ الكسائي وحده: ﴿بِرَّعِيهِمْ﴾ مضمومة الزاي.

وقرأ الباقون: ﴿بِرَّعِيهِمْ﴾ مفتوحة الزاي.

القول فيه إنهما لغتان.

وقرأ ابن عامر وحده: ﴿وَمَا رَيْكَ يَعْزِلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٩٣] بالتاء، وقرأ الباقون

بالياء.

(١) رواية الشطر الأول في لسان العرب ٦١٤/١٢، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٣/٧:

فَأَمَّا إِذَا قَعَدُوا فِي النَّدِيِّ

(٢) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص ٩١، ولسان العرب ١٤٩/١٢ (حلم)، ٦١٤ (هضم)، وتهذيب اللغة ١٠٧/٥، وكتاب العين ٢٤٦/٣، وتاج العروس (هضم)، وبلا نسبة في المخصص ٤/ ١٢٤ يذ هضوم: تجود بما لديها تلقيه فما تبقيه والجمع كالجمع.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩١.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩١.

اختلفوا في قوله جل وعز: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧].

فقرأ ابن عامر وحده ﴿وكذلك زين﴾ برفع الزاي ﴿لكثير من المشركين قتل﴾ برفع اللام، ﴿أولادهم﴾ بنصب الدال، ﴿شركائهم﴾ بياء. وقرأ الباقر: ﴿زين﴾ بفتح الزاي ﴿لكثير من المشركين قتل﴾ بنصب اللام، ﴿أولادهم﴾ خفض ﴿شركائهم﴾^(١) رفع.

الشركاء على قول العامة فاعل ﴿زين﴾ وهو مثل: ﴿لا ينعق نقسا إينها﴾ [الأنعام: ١٥٨]، لما تقدم ذكر المشركين كنى عنهم في قوله: ﴿شركائهم﴾ كما أنه لما تقدم ذكر النفس وإبراهيم في قوله: ﴿لا ينعق نقسا إينها﴾ ﴿ولإذ ابتلى إبراهيم ربه﴾ [البقرة: ١٢٤] كنى عن الاسمين المتقدم ذكرهما. و﴿قتل أولادهم﴾ مفعول ﴿زين﴾، وفاعل ﴿شركائهم﴾، ولا يجوز أن يكون ﴿الشركاء﴾ فاعل المصدر الذي هو القتل كقوله: ﴿ولو لا دفع الله الناس﴾^(٢) [البقرة: ٢٥١]، لأن ﴿زين﴾ حيث يبقى بلا فاعل، ولأن الشركاء ليسوا قاتلين، إنما هم مزيئون القتل للمشركين، وأضيف المصدر الذي هو القتل إلى المفعولين الذين هم الأولاد، كقوله: ﴿لا يستم الإنسان من دعاء الخير﴾ [فصلت: ٤٩] ونحو ذلك مما يحذف معه الفاعلون والمعنى: قتلهم أولادهم، فحذف المضاف إليه الذي هو الفاعل، كما حذف ضمير الإنسان في قوله: ﴿من دعاء الخير﴾. والمعنى: من دعائه الخير. وأما قول ابن عامر: ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾، فإن الفعل المبني للمفعول به، أسند إلى القتل فاعمل المصدر عمل الفعل، وأضافه إلى الفاعل، ونظير ذلك قوله: ﴿لولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض﴾ فاسم الله فاعل، كما أن الشركاء فاعلون، والمصدر مضاف إلى الشركاء الذين هم فاعلون، والمعنى: قتل شركائهم أولادهم، ففصل بين المضاف والمضاف إليه، بالمفعول به، والمفعول به مفعول المصدر، وهذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى، ألا ترى أنه لم يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام وحال السعة، مع اتساعهم في الظروف حتى أوقعوها مواقع لا يقع فيها غيرها نحو: ﴿إن فيها قوما جبارين﴾ [المائدة: ٢٢].

ونحو:

... للهجر حولاً كمبلا^(٣)

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩١، وقد ذكر الداني وابن الجزري أنها رسمت بالياء في المصحف الشامي ورسمت بالواو في غيره. المقنع ١١١، والنشر ٢٦٣/٢ و٢٦٤.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٧٢.

(٣) قطعة من بيت. تمامه:

ونحو قوله:

فلا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلُهُ (١)
 ألا ترى أنه قد فَصَلَ بين أن وأسمها بما يتعلق بخبرها، ولو كان بغير الظرف لم
 يَجُزْ ذلك، ألا ترى أنهم لا يجيزون: إن زيداَ عَمراً ضارباً، إذا نَصَبْتَ زيداَ بضاربٍ؛
 فإذا لم يجيزوا الفصلَ بين المضافِ والمضافِ إليه بالظرف في الكلام، مع اتساعهم في
 الظرف في الكلام، وإنما جاز في الشعر كقوله:
 كما خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمَا يَهُودِيٍّ (٢)

كان لا يجوز في المفعول به الذي لم يتسع فيه بالفصل، به أجدز.
 ووجه ذلك على ضعفه وقلة الاستعمال أنه قد جاء في الشعرِ الفصلُ على حدِّ ما
 قرأه، قال الطرمّاحُ:

يُطْفَنَ بِحَوْزِي المِرَاتِعِ لَمْ يُرْعَ بُوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِيسِيِّ الكِنَائِنِ (٣)
 وزعموا أن أبا الحسن أنشد:

زَجَّ القَلْوَصَ أَبِي مَزَادَةَ (٤)

= البيت من المتقارب، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٣٦، وتهذيب اللغة ١٠/٢٦٦ وأساس
 البلاغة (كامل)، وكتاب العين ٥/٣٧٩، وبلا نسبة في لسان العرب ١١/٥٩٨ (كامل)، وتاج العروس
 (كامل).

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٢٣١، وخزانة الأدب ٨/٤٥٣، ٤٥٥، والدرر
 ٢/١٧٢، وشرح الأشموني ١/١٣٧، وشرح شواهد المغني ٢/٩٦٩، وشرح ابن عقيل ص ١٧٨،
 والكتاب ٢/١٣٣، ومغني اللبيب ٢/٦٩٣، والمقاصد النحوية ٢/٣٠٩، والمقرب ١/١٠٨، وهمع
 الهوامع ١/١٣٥.

(٢) تمام البيت:

كما خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمَا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أُوَيْزِيلَ
 البيت من الوافر، وهو لأبي حية النميري في ديوانه ص ١٦٣، والإنصاف ٢/٤٣٢، وخزانة الأدب ٤/
 ٢١٩، والدرر ٥/٤٥٥، وشرح التصريح ٢/٥٩، والكتاب ١/١٧٩، ولسان العرب ١٢/٣٩٠ (عجم)،
 والمقاصد النحوية ٣/٤٧٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١٨٩، والخصائص ٢/٤٠٥، وورصف
 الميباني ص ٦٥، وشرح الأشموني ٢/٣٢٨، وشرح ابن عقيل ص ٤٠٣، وشرح عمدة الحفاظ
 ص ٤٩٥، وشرح المفصل ١/١٠٣، ولسان العرب ٤/١٥٨ (حبر)، والمقتضب ٤/٣٧٧، وهمع
 الهوامع ٢/٥٢.

(٣) مرّ سابقاً.

(٤) عجز بيت. صدره:

فَزَجَّجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ

البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٢/٤٢٧، وتخليص الشواهد ص ٨٢، وخزانة =

وهذان البيتان مثل قراءة ابن عامر، ألا ترى أنه قد فصلَ فيهما بين المصدر والمضاف إليهما، كما فصل ابن عامر بين المصدر، وما حكمه أن يكون مضافاً إليه؟ وذكر سيبويه في هذه الآية قراءة أخرى، وهي: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾، وحمل الشركاء فيها على فعل مضمير غير هذا الظاهر.

كأنه لما قيل: وكذلك زين لكثير من المشركين. قيل: مَنْ زَيْنُهُ؟؛ فقال: زَيْنُهُ شركاؤُهُمْ. قال: ومثُل ذلك قوله:

لِيُبْنِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ وَمُخْتَبَطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ^(١)

كأنه لما قال: لِيُبْنِكَ يَزِيدُ، دلَّ على أن له باكياً، فقال: يبكيه ضارعٌ، ومثل هذه الآية على هذه القراءة قوله: ﴿يُسَبِّحُ لَهَا فِيهَا بِالْعُدُوِّ وَالْأَصَالِ رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦]، كأنه لما قال: ﴿يُسَبِّحُ﴾ فدلَّ على ﴿يَسْبُحُ﴾ فقيل له: من يسبحه؟ قال: يسبحه رجالٌ.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيَّةً﴾ في الرفع والنصب [الأنعام: ١٣٩].

فقرأ ابن كثير: ﴿وَإِنْ يَكُنْ﴾ بالياء، ﴿مَيَّةً﴾ رفعاً خفيفاً.

وقرأ ابن عامر: ﴿وَإِنْ تَكُنْ﴾ بالتاء، ﴿مَيَّةً﴾ رفعاً.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ ﴿وَإِنْ تَكُنْ﴾ بالتاء، ﴿مَيَّةً﴾ نصباً، وروى حفصٌ عنه بالياء ﴿مَيَّةً﴾ نصباً.

= الأدب ٤/٤١٥، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، والخصائص ٢/٤٠٦، وشرح الأشموني ٢/٣٢٧، وشرح المفصل ٣/١٨٩، والكتاب ١/١٧٦، ومجالس ثعلب ص ١٥٢، والمقاصد النحوية ٣/٤٦٨، والمقرب ١/٥٤.

(١) البيت من الطويل، وهو للحرث بن نهيك في خزاعة الأدب ١/٣٠٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٤، وشرح المفصل ١/٨٠، والكتاب ١/٢٨٨، وللبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٢، ولنهشل بن حرثي في خزاعة الأدب ١/٣٠٣، ولضرار بن نهشل في الدرر ٢/٢٨٦، ومعاهد التنصيص ١/٢٠٢، وللحرث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه ١/١١٠، ولنهشل، أو للحرث، أو لضرار، أو لمزرد بن ضرار، أو للمهلل في المقاصد النحوية ٢/٤٥٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٣٤٥، ٧/٢٤، وأمالي ابن الحاجب ص ٤٤٧ - ٧٨٩، وأوضح المسالك ٢/٩٣، وتخليص الشواهد ص ٤٧٨، وخزاعة الأدب ٨/١٣٩، والخصائص ٢/٣٥٣، ٤٢٤، وشرح الأشموني ١/١٧١، وشرح المفصل ١/٨٠، والشعر والشعراء ص ١٠٥، ١٠٦، والكتاب ١/٣٦٦، ٣٩٨، ولسان العرب ٢/٥٣٦ (طوح)، والمحنتب ١/٢٣٠، ومغني اللبيب ص ٦٢٠، والمقتضب ٣/٢٨٢، وجمع الهوامع ١/١٦٠.

قال: الطوائج، على حذف الزائد أو على النسب، قال ابن جني: أول البيت مبني على أطراح ذكر الفاعل فإن آخره قد عوودَ فيه الحديث على الفاعل لأن تقديره فيما بعد لِيُبْنِكَ مُخْتَبَطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ، فدلَّ قوله: لِيُبْنِكَ على ما أراد من قوله: لِيُبْنِكَ. والطائح: المشرف على الهلاك، وطاح الشيء طيحاً: فني وذهب. (اللسان ٢/٥٣٦ طوح).

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: ﴿يَكُنْ﴾ بالياء، ﴿مَيْتَةً﴾ نصباً^(١).
قراءة ابن كثير: ﴿وَإِنْ يَكُنْ﴾ بالياء، ﴿مَيْتَةً﴾ رفعا، أنه لم يُلْحَقِ الْفِعْلَ علامة التانيث لما كان الفاعل المسند إليه تانيثه غير حقيقي، ولم يجعل في ﴿يَكُنْ﴾ شيئا.
والمعنى: وإن وَقَعَ مَيْتَةً، أو حدث مَيْتَةً.

والحق ابنُ عامرِ الفعلَ علامة التانيث، لما كان الفاعل في اللفظ مؤنثاً، وأسند الفعلَ إلى المَيْتَةِ، كما فَعَلَ ذلك ابنُ كثيرِ.

وأما قراءةُ أبي عمرو ومن تبعه ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً﴾ فإنه ذَكَرَ الفعلَ لأنه مسندٌ إلى ضمير ما تقدم في قوله: ﴿مَا فِي بُطُونِهِمْ هَكَذَا أَتَمَّكَ﴾ [الأنعام: ١٣٩]، وهو مذكَّرٌ، وانتصب المَيْتَةَ لما كان الفعل مسنداً إلى الضمير، ولم يُسندْه إلى المَيْتَةِ، كما فعل ابنُ كثيرٍ وابن عامرٍ.

وأما قراءة عاصم في رواية أبي بكر، ﴿تَكُنْ﴾ بالتاء. ﴿مَيْتَةً﴾ فإنه أنث، وإن كان المتقدم مذكراً لأنه حملة على المعنى، وما في بطون الأنعام حورانٌ فحمل على المعنى كما قالوا: ما جاءت حاجتك، فأنث الضمير لما كان في المعنى حاجة.

ورواية حفصٍ ﴿يَكُنْ﴾ بالياء، ﴿مَيْتَةً﴾ على لفظ المتقدم الذي هو مذكر.
اختلفوا في التخفيف والتشديد في التاء في قوله جلَّ وعزَّ: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ﴾^(٢) [الأنعام: ١٤٠].

فقرأ ابن كثير وابن عامر ﴿قَتَلُوا﴾ مشددة التاء.

وقرأ الباقر ﴿قَتَلُوا﴾ خفيفة التاء.

التشديد للتكثير مثل: ﴿مُفَنِّعَةٌ لَّهُمُ الْآبُوتُ﴾ [ص: ٥٠]، والتخفيف يدلُّ على الكثرة.

اختلفوا في فتح الحاء وكسرها من قوله عزَّ وجلَّ: ﴿يَوْمَ حَصَادِهِ﴾^(٣) [الأنعام: ١٤١].

فقرأ ابن كثير، ونافع، وحمزة، والكسائي ﴿حِصَادِهِ﴾ بكسر الحاء.

وقرأ عاصم، وأبو عمرو، وابن عامر ﴿حِصَادِهِ﴾ مفتوحة الحاء.

قال سيبويه: جاؤوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال: فَعَالٍ وذلك

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٢، والسبعة لابن مجاهد ٢٧٠، ٢٧١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٢.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٢.

الصُّرَامُ، والجِرَامُ^(١)، والجِذَاذُ، والقِطَاعُ، والحِصَادُ، وربما دخلت اللغة في بعض هذا؛ فكان فيه فِعَالٌ، وَقَعَالٌ. فقد تَبَيَّنَتْ مما قال: إن الحِصَادَ والحِصَادَ لَعَتَانِ، فأما قول النابغة:

يَمْدُهُ كُلُّ وَاذٍ مُزِيدٍ لَجِبٍ فِيهِ رُكَامٌ مِنَ الْيَنْبُوتِ وَالْحَصَدِ^(٢)
فإن مُحَمَّدَ بْنَ السَّرِيِّ روى فيه: الحَصَدَ، وذكر أن بعضهم رواه: الخَضَدَ، وفسَّرَ الخَضَدَ: ما تكسَّر من الشجر.

قال أبو علي: ويجوز أن يكون الخَضَدُ الذي يفسره ابن السري: الحِصَادُ حَذَفَ الألف منه، كما يُقَصِّرُ الممدودُ، وكان المحصود سُمِّيَ الحِصَادَ باسم المصدر، كالخَلْقِ، والصيدِ، وضَرْبِ الأميرِ، ونَسِجِ اليَمَنِ، ونحو ذلك، ويدلُّك على ذلك قول الأعشى:

لَهُ زَجَلٌ كَحَفِيفِ الْحَصَا دِ صَادَفَ بِاللَّيْلِ رِيحاً دُبُوراً^(٣)
والحفيف إنما يكون للمحصود، ومثل ذلك قول العجاج:
هَذَا الْحِصَادِ بَغْرُوبِ الْمِنْجَلِ^(٤)
اختلفوا في فتح العَيْنِ وإسكانها ﴿مِنَ الْمَعَزِ﴾^(٥) [الأنعام: ١٤٣].

(١) الجرام: من الجزم: القطع. (اللسان ٩٠/١٢ مادة: جرم).

(٢) يُرَوَى «مترع» بدل «مزبد»، و«حطام» بدل «ركام». و«الخضد» بدل «الحصد» الرواية الأولى للبيت وهي:

يَمْدُهُ كُلُّ وَاذٍ مَتْرَعٍ لَجِبٍ فِيهِ حُطَامٌ مِنَ الْيَنْبُوتِ وَالْحَصَدِ

البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٧ وفيه «والخضد» مكان «والحصد» ولسان العرب ١٥١/٣ (حصد)، وتاج العروس ٣٨/٨ (حصد)، وبلا نسبة في لسان العرب ١٥٢/٣ (حصد)، وتهذيب اللغة ٢٢٩/٤.

والرواية الثانية وهي:

يَمْدُهُ كُلُّ وَاذٍ مَتْرَعٍ لَجِبٍ فِيهِ حُطَامٌ مِنَ الْيَنْبُوتِ وَالخَضَدِ

البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٧، ولسان العرب ٩٧/٢ (نبت) ١٦٢/٣ (خضد)، ومقاييس اللغة ١٩٤/٢، ومجمل اللغة ١٩٧/٢، والمخصص ١١/١٦٧، ١٥/٥٤ وتاج العروس ١١٤/٥ (نبت)، ٥٩/٨ (خضر)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٧٨.

الينبوت: ضربان أحدهما هذا الشوك القِصَارُ الذي يسمى الخُرُوبُ، له ثمرة كأنها تفاحة فيها حب أحمر، وهي عَفُولٌ للبطن يُتَدَاوَى بها. وهي التي ذكرها النابغة. والضرب الآخر شجر عظام.

(٣) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٤٩، وشرح أبيات سيبويه ٢٣٧/٢، ٢٥٦، والكتاب ٢٣٨/٣، ولسان العرب ٢٧٢/٤ (دبر)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٦.

الدبور: ريح تهب من جهة المغرب وتقابلها الصبا، وهي الريح الشرقية (ج) دُبُرٌ، ودبائر.

(٤) يروى «سوق» بدل «هذ».

الرجز للعجاج في ديوانه ٣١١/١، وتاج العروس ١٢٧/١٦ (رعس).

(٥) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٢.

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، ﴿من المَعَزِ﴾ بفتح العين.
 وقرأ نافع وعاصم وحمة والكسائي ﴿وَمِنَ الْمَعَزِ﴾ ساكنة العين.
 من قرأ: ﴿المَعَزِ﴾ فإن (المَعَزَ) جمع، يدلُّ على ذلك قوله: ﴿ومن المَعَزِ اثنين
 ومن الضَّانِ اثنين﴾ ولو كان واحداً لم يَسُغ فيه هذا، فأما انتصابُ اثنين فمحمولٌ على
 أنشأ، التقدير: أنشأ ثمانية أزواج؛ أنشأ من كذا اثنين.

فأما المَعَزُ في جمع ماعز؛ فهو: مثل خادم، وخَدَم، وطالب، وطَلَب،
 وحارس، وحَرَس، وحكى أحمد بن يحيى: رائح وروح، وقال أبو الحسن: هو جَمْعُ
 على غير واحد، وكذلك المغزى، وحكى أبو زيد: الأمعوز، وأنشد:

كالتيس في أمعوزه المتربل^(١)

وقال: المَعِيزُ، كالكلب والضئ، قال:

وَمِنْتُحُهَا بِنُو شَمَجِي بِن جَزْمٍ مَعِيزُهُم حَنَّاكَ ذَا الْحَنَانِ^(٢)
 فأما من قال: المعز بإسكان العين: فهو على هذا جمع أيضاً، كما كان في قول
 من فتح العين جمعاً أيضاً، وجمع ماعز عليه، كما قالوا: صاحبٌ وصخبٌ وتاجرٌ
 وتجرٌ، وراكبٌ وركبٌ.

وأبو الحسن يرى هذا الجمع مستمراً فيرده في التصغير إلى الواحد فيقول في
 تحقير ركب: رويكبون، وفي تجر: تُويجرُون، وسيبويه يراه اسماً من أسماء الجمع،
 وأنشد أبو عثمان في الاحتجاج لقول سيبويه:

بَنَيْتُهُ بِعُضْبَةٍ مِنْ مَالِيَا أَخْشَى رُكَيْباً أَوْ رُجَيْلَا عَادِيَا^(٣)

(١) الرُّبْل: ضروب من الشجر إذا برد الزمان عليها وأدير الصيف تفتّرت بورق أخضر من غير مطر، يقال
 منه: تربلت الأرض (اللسان ١١/٢٦٤ مادة: ربل).

الأمعوز: جماعة التيوس من الطباء خاصة، وقيل: الأمعوز الثلاثون من الطباء إلى ما بلغت، وقيل: هو
 القطيع منها. وقيل غير ذلك. (لسان العرب ٥/٤١١ مادة: معز).

(٢) البيت من الوافر، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٤٣، ولسان العرب ١٣/١٣٠ (حنن)، وبلا نسبة
 في مجالس ثعلب ٢/٥٤٣، والمقتضب ٣/٢٢٤.

فسره ابن الأعرابي فقال: معناه رحمتك يا رحمن فأعنتني عنهم، ورواه الأصمعي: ويمنتُها أي يعطيها
 وفسر حنانك برحمتك أيضاً أي أنزل عليهم رحمتك ورزقك، فرواية ابن الأعرابي تسخّط وذم، وكذلك
 تفسيره، ورواية الأصمعي تشكر وحمد ودعاء لهم، وكذلك تفسيره، والفعل من كل ذلك تحتن عليه،
 وهو التحتن. وتحتن عليه: ترخم. (لسان العرب ١٣/١٣٠ (حنن)).

(٣) الرجز لأحيحة بن الجلاح في الأغاني ١٥/٤٠، وشرح شواهد الشافية ص ١٥٠، وشرح المفصل ٥/
 ٧٧، وبلا نسبة في لسان العرب ١/٤٣ (جبا)، ١١/٢٦٨ (رجل)، وخزانة الأدب ٦/٢٥٤، وشرح
 شافية ابن الحاجب ٢/٢٠٢، والمقرب ٢/١٢٧، والمنصف ٢/١٠١، والمخصص ٢/٥٥، ١٤/١٢٢.

فتحقيقه له على لفظه من غير أن يَرُدَّهُ إلى الواحدِ الذي هو فاعل، ويُلحق الواو والنون أو الياء، يدل على أنه اسمٌ للجمع. وأُشَدُّ أبو زيد:

وَأَيِّنْ رُكَيْبٌ وَاضِعُونَ رِحَالَهُمْ إِلَى أَهْلِ بَعْلِ مِنْ مَقَامَةِ أَهْوَادًا^(١)

وقال أبو عثمان: البقرة عند العرب: نعجة، والظبية عندهم ماعزة، والدليل على أن ذلك كما ذكره قول ذي الرمة:

إِذَا مَا عَلَاهَا رَاكِبُ الصَّيْفِ لَمْ يَزَلْ يَرَى نَعْجَةً فِي مَرْتَعٍ وَيَشِيرُهَا^(٢)
مَوْلَعَةً خَنْسَاءَ لَيْسَتْ بِنَعْجَةٍ يُدْمَنُ أَجْوَابَ المِيَاهِ وَقَيْرُهَا^(٣)

فقوله: لم يزل يرى نعجةً يريد به بقرة ألا ترى أنه قال: مَوْلَعَةً خَنْسَاءَ، وَالْخَنْسُ والتوليعُ: إنما يكونان في البقرِ دون الظباء، وقوله: ليست بنعجة، معناه: أنه ليست بنعجة أهلية، يدلك على ذلك أنه لا يخلو من أن يريد أنه ليست بنعجة أهلية، أو ليست بنعجة، فلا يجوز أن يُحمل على أنها ليست بنعجة، لأنك إن حَمَلْتَهُ على هذا، نفيت ما أوجبه من قوله: لم يَزَلْ يَرَى نَعْجَةً؛ فإذا لم يَجُزْ ذلك، علمت أنه يريد بقوله: ليست بنعجة، ليست بنعجة أهلية.

والدلالة على أن الظبية ماعزةٌ أَيْ دُوَيْبٍ.

وعادية تلقي الثياب كأنها تيسوس ظباءٍ مَحْصُهَا وَاِبْتَارُهَا^(٤)

(١) لعجز البيت رواية أخرى هي:

إلى أهل نارٍ من أناسٍ بأَسْوَدَا

البيت من الطويل، وهو لعبد قيس بن خفاف في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٦٣، ونوادر أبي زيد ص ١١٤، وبلا نسبة في شرح المفصل ٧٧/٥.

(٢) رواية البيت في لسان العرب:

إذا ما رآها راكب الضيف لم يزل يرى نعجة في مرتع، فيشيرها

البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٢٣١ وفيه «أو يشيرها» مكان «فيشيرها»، ولسان العرب ٢/٣٨٠ (نعج)، ١٥٨/١٣ (دمن)، وتاج العروس ٦/٢٤٤ (نعج).

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٢٣٢، ولسان العرب ٢/٣٨٠ (نعج)، ٥/٢٩٢ (وقر)،

٣٥/٩ (جوف)، ١٥٨/١٣ (دمن)، وتاج العروس ٦/٢٤٤ (نعج)، ١٤/٣٧٩ (وقر)، (دمن) وتهذيب

اللغة ٩/٢٨١، والمخصص ٧/١٨٨، وديوان الأدب ٣/٢٣٦، وبلا نسبة في كتاب العين ٥/٢٠٨.

(٤) يُرَوَى «وانبتارها» بدل «وابتارها».

البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٨٦ وفيه «وانبتارها» مكان

«وانبتارها» وكذلك الرواية في سائر مصادر البيت ما عدا اللسان (محص)، ولعل الرواية في اللسان

مصحفة، ولسان العرب ٢/٣٨٠ (نعج)، ٧/٨٩ (محص)، وتاج العروس ٦/٢٤٤ (نعج)، ١٨/١٥٣

(محص)، وللهمذلي في تاج العروس ١٥/٤٨٧ (تيس)، ولسان العرب ٦/٣٤ (تيس)، وبلا نسبة في

المخصص ٣/١٠٥، ٧/١٨٧، ٨/٢٨.

محص الظبي في عذوه يحمص محصاً: أسرع وعدا وعدواً شديداً.

وقوله: تَبَسُّوا ظَبْيًا، كقوله: تَبَسُّوا مَغْرًا، ولو كانت عندهم ضائقة، ولم تكن ماعزة لقال: كأَنَّهَا كَبَّاشٌ ظَبْيًا.

ويدلُّ على أن نَعَجَةً في قوله: لَيْسَتْ بِنَعَجَةٍ، يريد به النعجة الأهلية قوله:

يُذَمَّنُ أَجْوَابَ الْمِيَاهِ وَقَبِيرُهَا^(١)

وَالْوَقِيرُ: الشَّاءُ يَكُونُ فِيهَا كَلْبٌ وَحَمَارٌ فِيمَا رُوِيَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ.

واختلفوا في الياء والتاء من قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيِّتَةً﴾ [الأنعام: ١٤٥].

فقرأ ابن كثير وحمزة: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ﴾ بالتاء، ﴿مَيِّتَةً﴾ نصباً.

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وعاصم، والكسائي: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ﴾ بالياء، ﴿مَيِّتَةً﴾

نصباً، وقد روى نصر بن علي عن أبيه قال: سمعت أبا عمرو يقرأ: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ﴾

و﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ﴾ بالياء والتاء.

وقرأ ابن عامر وحده: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ﴾ بالتاء، ﴿مَيِّتَةً﴾ رفعاً^(٢).

قول ابن كثير وحمزة محمولٌ على المعنى، كأنه قال: إلا أن تكون العينُ أو

النفسُ أو الجُثَّةُ مَيِّتَةً، ألا ترى أن المُحَرَّمَ لا يخلو من جواز العبارة عنه بأحد هذه

الأشياء؟، وليس قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ﴾ كقولك: ما جاءني القومُ لا يكون زيداً، وليس

زيداً؛ في أن الضمير الذي يتضمنه في الاستثناء، لا يظهر ولا يدخل الفعل علامةً

تأنيثٍ، لأنَّ الفعل إنما يكون عارياً من علامةٍ ومن أن يظهر معه الضمير، إذا لم يدخل

عليه أن، وأما إذا دخله أن فعلى حكم سائر الأفعال.

وقول أبي عمرو ومن معه: ﴿يَطْعُمُهُ﴾ إلا أن يَكُونَ مَيِّتَةً﴾ نصباً؛ فإنه جعل فيه

ضميراً مما تقدّم، وهو أقيس من الأول، كأنه قال: إلا أن يكون الموجودُ مَيِّتَةً، ويجوز

أن يكون أضمراً مؤنثاً، كما أضمره ابن كثير وحمزة، إلا أنه ذكر الفعل لما تقدّم.

ويؤكد ذلك ما روي عن أبي عمرو من أنه قرأ بالتاء والياء، وقول ابن عامر على:

إلا أن تقع مَيِّتَةً، أو تحدث مَيِّتَةً، فألحق علامة التانيث الفعل كما لحق في نحو: ﴿قَدْ

جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [يونس: ٥٧].

واختلفوا في تشديد الدال وتخفيفها من قوله تعالى: ﴿يَذَكَّرُونَ﴾^(٣) [الأنعام:

١٥٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿يَذَكَّرُونَ﴾، و﴿تَذَكَّرُونَ﴾، و﴿يَذَكَّرُ الْإِنْسَانَ﴾

(١) مرّ في الصفحة السابقة.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٢.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٢.

[مريم: ٦٧]، و﴿أَنْ يَذَّكَّرَ﴾ [الفرقان: ٦٢]، و﴿لِيَذْكُرُوا﴾ [الإسراء: ٤١] - الفرقان: [٥٠]، مشدداً ذلك كله.

وقرأ نافعٌ وعاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وابنِ عامرٍ: كلُّ ذلك بالتشديد إلا قولَه: ﴿أَوَّلًا يَذَّكَّرُ الْإِنْسَانَ﴾^(١) [مريم: ٦٧]؛ فإنهم خَفَّفوها.

وروى عليُّ بنُ نصرٍ بن علي عن أبيه عن أبانٍ عن عاصمٍ: ﴿تَذْكُرُونَ﴾ خفيفة الذال في كل القرآن، وكذلك روى حفصٌ عن عاصمٍ.

وقرأ حمزةٌ والكسائيُّ: ﴿يَذْكُرُونَ﴾ مشدداً إذا كان بالياء، و﴿تَذْكُرُونَ﴾ مخففاً إذا كان بالتاء.

واختلفوا في سورة الفرقان في قوله: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ﴾^(٢) [الآية: ٦٢]، فقرأ حمزةٌ وحده: ﴿أَنْ يَذَّكَّرَ﴾ مخففة، وقرأ الكسائيُّ: ﴿أَنْ يَذَّكَّرَ﴾ مشددة، واتفقا على تخفيف الذال في بني إسرائيل [٤١] والفرقان [٥٠] في قوله: ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ خفيفة، وشددها الباقون^(٣).

واتفقوا على تخفيف ذال قوله: ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ﴾ ورفع الكاف في المدثر [٥٦].

فقرأ نافعٌ: ﴿وَمَا تَذْكُرُونَ﴾ بالتاء ورفع الكاف. وقرأ الباقون بالياء^(٤).

قال سيبويه قالوا: ذَكَرْتُهُ ذِكْرًا، كَحَفِظْتُهُ حِفْظًا، وقالوا: ذُكِرًا مِثْلَ: شُرِبًا، وَذَكَرَ: فَعَلٌ مَتَعِدٍ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، قَالَ: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢] و﴿أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [الأحزاب: ٩]؛ فإِذَا ضَاعَفْتَ الْعَيْنَ تَعَدَى إِلَى مَفْعُولَيْنِ نَحْوِ: ذَكَرْتُ زَيْدًا أَمْرَهُ، قَالَ:

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعَجُولِ وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُوهُدِيلاً^(٥)

ونقله بالهمزة في القياس كتضعيف العين، وتقول: ذَكَرْتُهُ فَتَذَكَّرَ تَفَعَّلَ، لَأَنَّ تَذَكَّرَ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٩.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٩.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٣ و١٢٩.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٦٣.

(٥) البيت من المتقارب، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٣٦، وأساس البلاغة ص ٣٩٨ (كامل)

وخزانة الأدب ٢٩٩/٣، والدرر ٤٢/٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩٨، وشرح شواهد المغني ٢/

٩٠٨، والمقاصد النحوية ٤٨٩/٤، وبلا نسبة في الإنصاف ٣٠٨/١، وخزانة الأدب ٤٦٧/٦، ٤٧٠،

٢٥٥/٨، وشرح الأشموني ٥٧٥/٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٣٢، وشرح المفصل ٤/١٣٠،

والكتاب ١٥٨/٢، ومجالس ثعلب ٤٩٢/٢، ومغني اللبيب ٥٧٢/٢، والمقتضب ٥٥/٣، وهمع

الهوامع ٢٥٤/١، العجول: الثكلى (ج) عَجُلٌ. الهديل: صوت الحمام أو خاصر بالوحشي منه. و:

ذكر الحمام.

مطواع فَعَلَ، كما أن تفاعل مطواع فاعلًا، قال: ﴿إِذَا مَسَّهُمْ طَلِيفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا﴾ [الأعراف: ٢٠١]، وقد تعدى تفعَّلْتُ، قال:

تَذَكَّرْتُ أَرْضًا بِهَا أَهْلُهَا أَخْوَالَهَا فِيهَا وَأَعْمَامَهَا^(١)
وأشُد أبو زيد:

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى لَاتٍ حِينَ أَدَكَرَهَا وَقَدْ حُنِيَ الْأَصْلَابُ ضَلَابًا بِتَضْلَالٍ^(٢)
فقال: ادَكَرَها، كما قال: ﴿وَتَبَلَّ إِلَيْهِ تَبْيَلًا﴾ [المزمل: ٨]، ونحو ذلك مما لا يجيء المصدرُ فيه على فِعْلِهِ، وجاء المصدر على ذكري بألف التانيث، كما جاء على فَعَلَى، نحو: الدَّعْوَى والعَدْوَى، وتَثَرَى فيمن لم يَصْرِفْ، وعلى فَعَلَى، نحو: شورى، وقالوا في الجمع: الذُّكْرُ فجعلوه بمنزلة سِدْرَةٍ وسِدْرٍ، كما جعلوا العُلَى مثل الظَّلْمِ، وقالوا: الذُّكْرُ، بالبدال، حكاه سيبويه، والقياسُ: الذُّكْرُ بالذال المعجَّمة، وكذلك روي بيت ابن مُقْبِلٍ^(٣):

من بعض ما يَغْتَرِي قلبي من الذُّكْر

لما كثر تصرفُ الكلمة بالذالِ، نحو ﴿ادَكَرَ﴾ [يوسف: ٤٥]، و﴿هَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر: ١٥]، وقال:

وَبُدِّلْتُ شَوْقًا بِهَا وَاذَكَرًا

أشبهت تقوى، وتقيةً، وثقاةً، وهذا أتقى من هذا، وفي التنزيل: ﴿وَأَذَكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥]، وفيه: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾، ويجوز في القياس أن يكونَ ادَكَرْتُ متعدياً مثل: شويتُهُ، واشتويتُهُ، وحَفَرْتُهُ واحتفرتُهُ، وعَرَوْتُهُ، واعتريتُهُ، وفي التنزيل: ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا أَعْرَبْنَاكَ بَعْضَ الْهَيْبَتِ﴾ [هود: ٥٤]، وكذلك: عَرَهُ، واغترَهُ، ويقوي ذلك قولُ الشاعر:

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى لَاتٍ حِينَ أَدَكَرَهَا^(٤)

(١) البيت من السريع، وهو لعمر بن قميئة في خزانة الأدب ٤/٤٠٧، والكتاب ١/٢٨٥، وبلا نسبة في الخصائص ٢/٤٢٧، وشرح المفصل ١/١٢٦، والمحتسب ١/١١٦.

(٢) يروى «صلُّ» بدل «ضلاً» و«ضُلُّ» بدل «ضلاً».

البيت من الطويل، وهو لعمر بن شأس الأسدي في ديوانه ص ٩٧، ولسان العرب ١١/٣٩٤ (ضلل) وتاج العروس (ضلل).

يقال للباطل: ضلَّ بتضلال.

(٣) عجز بيت. صدره:

يا ليت لي سلوة تُشفي النفوس بها

البيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ص ٨١، والخصائص ١/٣٥١، وسر صناعة الإعراب ١/١٨٨، والمقرب ٢/١٦٧، والمتعم في التصريف ١/٣٥٩، والمنصف ٣/١٤٠.

(٤) مرّ في هذه الصفحة.

فأضاف المصدر إلى المفعول به .

فأما قوله: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٢٦]، فمن الذكر الذي يكون عن النسيان، والمعنى: قابلوا أحوالكم التي أنتم عليها الآن، بتلك الحال المتقدمة ليتبين لكم موضع النعمة فتشكروا عليه، وهذا قريب من قوله: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَذَرْتُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦]، فقوله: ﴿ذَلِكُمْ وَمَنْكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢]. أي: ذلك الذي تقدم ذكره في ذكر مال اليتيم، وأن لا يُقرب إلا بالتي هي أحسن، وإيفاء الكيل، واجتناب البخس، والتطيف فيهما، وتحري الحق على مقدار الطاقة والاجتهاد، ولذلك أتبع بقوله: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [الأنعام: ١٥٢]، والقول بالقسط والحق، ولو كان المقول فيه، والمشهود له، والمحكوم له، ذا قربي، والوفاء بالعهد، لينجز ما وعد عليه من قوله: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمَسِيئَتِهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١٠].

هذا كله مما وصى به، ليتذكروه، وبأخذوا به، ولا يطرحوه، فيتذكرون، هو الوجه والمعنى عليه، لأنه أمر نافذ بأخذٍ بعد أخذ، ووقت بعد وقت؛ فهو من باب التفوق والتجرع، وكذلك التذكر من قوله: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْتَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [مريم: ٦٧]، إنما هو حض على الشكر على خلقه وإحيائه وتعريضه للنعيم الدائم والخلود فيه .

فأما قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْكُرَ﴾ [الفرقان: ٦٢] أي أن يتفكر، فيتبين شكر الله، وموضع النعمة، وإتقان الصنعة، فيستدل منه على التوحيد، فيستوجب بذلك المنزلة الرفيعة، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِيهِمْ لِيَذَكَّرُوا﴾ [الفرقان: ٥٠]، أي: صرفنا هذا الماء المُنزَلَ بينهم في مراعيهم ومزارعهم وشربهم، ليتفكروا في ذلك في مكان النعمة به .

قال أحمد: وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وبنافع وابن عامر كل ذلك بالتشديد إلا قوله: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ﴾ [مريم: ٦٧]، فإنهم خففوها، كأنهم ذهبوا في تخفيف ذلك، إلى أن إيجاده وإنشاءه هو دفعة واحدة، فحضر على ذكر تلك النعمة، فلم يلزم عندهم أن يكون على لفظ الكثير، وما يحدث مرة بعد مرة، والباقون كأنهم ذهبوا إلى أنه ينبغي أن يتذكر ذلك مرة بعد مرة، وإن كان دفعة كما يتذكر الأشياء الأخر المتكررة، ليكون شكره للنعمة بمكان ذلك متتابعاً. كما يكون ذلك في الحال المتكررة .

قال أحمد: وروى نصر بن علي عن أبيه عن أبان عن عاصم ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ خفيفة الدال في كل القرآن، وكذلك روى حفص عن عاصم .

والقول في ذلك إن التخفيف مثل التشديد في المعنى، إنما هو ﴿تَذَكَّرُونَ﴾

فحذف لاجتماع المتقاربة بالحذف كما حَقَّفَهُ غيرُهُ بالإدغام، ويمكن أن يُقال: إنَّ الحذفَ أولى لأنه أَخَفُّ في اللفظ، والدلالة على المعنى قائمة.

قال أحمد: وقرأ حمزة والكسائي ﴿يَذْكُرُونَ﴾ مشدداً إذا كان بالياء، يَتَذَكَّرُونَ؛ مخففاً إذا كان بالتاء، هذا مثل رواية أبانٍ وحفص عن عاصم.

فأما تشديد حمزة والكسائي ﴿يَذْكُرُونَ﴾، إذا كان بالياء، وتخفيفها، إذا كان بالتاء؛ فإنهما ثقلاً ﴿يَذْكُرُونَ﴾ بالياء، لأنه لم تجتمع المتقاربة مع الياء، كما اجتمعت مع التاء، ألا ترى أن الياء ليست بمقاربة للتاء، كما أن التاء مثل له في ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾، فلما لم تجتمع المقاربة ولا الأمثال مع الياء، إنما ولم يخذفاً، وحذفاً في: ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾ لاجتماع التائين، وكون الدال معهما مقاربة لهما. وهذا اعتبار حسن، وهو كاعتبار عاصم في رواية أبانٍ وحفص عنه.

فأما اختلافهم في سورة الفرقان في قوله: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكَرَ﴾ [الفرقان: ٦٢]، وقرأ حمزة وحده ﴿أَنْ يَذْكَرَ﴾ مخففة، وقرأ الكسائي: ﴿أَنْ يَذْكَرَ﴾ مشددة، والتشديد على أن يتذكر نعم الله تعالى ويذكر ليدرك العلم بقدرته، ويستدل على توحيده كما قال: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الروم: ٨]، ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥] وتخفيف حمزة على أنه يذكر ما نسيه في أحد هذين الوقتين في الوقت الآخر، هو فيما زعموا قراءة الأعمش، ويجوز أن يكون على: يذكر تنزيه الله وتسيحته، أي: يذكر ما نُدِبَ إليه من قوله عز من قائل: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَبِيرًا وَسَخَّرُوا بَكَرًا وَأَصِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤١، ٤٢]، ويجوز أن يكون على: أراد أن يذكر نعم الله عليه، فيشكر لها، كما قال: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ أَنْ يَسْطُرُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ﴾ [المائدة: ١١]، ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَقَهُ﴾ [المائدة: ٧]، أي: تلقوها بالشكر.

قال أحمد: واتفقا على تخفيف الدال في بني إسرائيل وفي الفرقان في قوله: ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ خفيفة، وشددها الباقون.

أما في بني إسرائيل فقوله: ﴿وَلَقَدْ صَرَفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذْكُرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ [الإسراء: ٤١]؛ فمعنى ﴿صَرَفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ﴾: صرفنا ضروب القول فيه من الأمثال وغيرها مما يوجب الاعتبار به والتفكير فيه، كما قال: ﴿وَلَقَدْ وَصَلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [القصص: ٥١]، وقال: ﴿وَوَصَرَفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَنْقُونَ﴾ [طه: ١١٣]. وقال: ﴿وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ أي وما يزيدهم تصريف القول إلا نُفُورًا، أضمر الفاعل للدلالة ما تقدم عليه، كما قال: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ﴾ [فاطر: ٤٢]، أي: ما زادهم

مجيئته إلا نفوراً، ومعنى: ﴿مَا زَادَهُمْ إِلَّا نَفُورًا﴾ أراد: زادهم نفوراً عند مجيئه، فنسب ذلك إلى السورة، والنذير. أو الآية على الاتساع لما ازدادوا هم عند ذلك نفوراً وعناداً، كما قال: ﴿رَبِّ إِيْتَنَ أَضَلَّكَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، وإنما ضلَّ الناس، ولم تُضِلَّهُم الأصنام، وكذلك: ﴿زَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥]. وأما ما في الفرقان مما اتَّفَقَ حمزة والكسائي على تخفيفه، وشدَّدهما غيرهما فقوله: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفرقان: ٥٠]، أي: الماء المنزل من السماء سقياً لهم وغيثاً، ليدكروا موضع النعمة فيشكروه، ويتقبلوه بالشكر، فأبى أكثرُ الناس الشكرَ لمكانه، وكفروا بالنعمة به، وقد يُقال: إن كفر النعمة به قولهم: مُطْرِنَا بِنَوْءٍ كَذَا، وكذلك قوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢] فكأنه على هذا تجعلون شكرَ رزقكم التكذيب، ومثل ذلك ما أنشده أبو زيد:

فَكَانَ مَا رِيحَتْ تَحْتَ الْعَيْشِرَةِ وفي الزحَامِ أَنْ وُضِعَتْ عَشْرَهُ^(١)
قال أحمد واتفقوا على تخفيف ذال قوله: ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ﴾ ورفع الكاف في المدثر [٥٦]. فقرأ نافع: ﴿وَمَا تَذْكُرُونَ﴾ بالتاء ورفع الكاف. وقرأ الباقون بالياء.

وروي عن الحسن في قوله: ﴿كَلَّا إِنَّهُ تَذَكَّرٌ﴾ [المدثر: ٥٤]، قال: القرآن، فأما قوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَّرْهُ﴾ [المدثر: ٥٥]، فتقديره أن ذلك مُيسَّر له كما قال: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾ [القمر: ١٧]، أي: لأن يُحْفَظَ وَيُدْرَسَ؛ فيؤمن عليه التحريف والتبديل الذي جاز على غيره من الكتب لتيسيره للحفظ، ودرس الكثرة له وخروجه بذلك عن الحد الذي يجوز معه التبديل له، والتغيير، وقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، فأما قوله: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥]، فليس على ثقل الحفظ له، واعتيابه، ولكن كما قال الحسن: إنهم ليهدؤنه هدأً، ولكن العمل به ثَقِيلٌ.

ويجوز أن يكون المرادُ به ثَقِيلٌ على من عانده؛ فردّه ولم ينقذ له، كما قال: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيَرْتَلُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ﴾ [القلم: ٥١]، وقوله:

﴿وَإِذَا نُنزِلَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الضُّلُوكَ﴾ [الحج: ٧٢]، وكقوله: ﴿ثُمَّ عَسَ وَبَسَّ ثُمَّ أَذْبَرَ وَأَسْتَكْبَرَ فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٢ - ٢٥].

فأما وجه الياء فلأن قبله ما يدل عليه الياء، وهو قوله: ﴿كَلَّا بَلْ لَّا يَخَافُونَ الآخِرَةَ﴾

(١) يُروى «وسط العيشرة» بدل «تحت الغيرة».

الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٣٩٧/٨ (وضع)، وتاج العروس ٣٣٩/٢٢ (وضع) وضع في تجارته ضعةً وضعةً ووضعاً، فهو موضوع فيها، وأوضع ووضع وضعاً: غُبِنَ وخسر فيها العيشرة: الجماعة من الناس المختلطون من الناس الغوغاء.

[المدثر: ٥٣]، ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ﴾ [المدثر: ٥٦] ووجه آخر، وهو: أنه يجوز أن يكون فاعل ﴿يذكرون﴾ قوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ﴾ [المدثر: ٥٥]، وقوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ﴾، لا يخلو من أن يكون صلة أو جزاء، وكيف كان لم يمتنع أن يكون فاعل هذا الفعل.

ووجه التاء أنه يجوز أن يُعنى به الغيب، والمخاطبون، فغلب الخطاب، ويجوز أن يكون على: قل لهم: وما تذكرون مثل: وما تشاءون.

اختلفوا في فتح الألف وكسرها وتخفيف النون وتشديدها وتحريك الياء وإسكانها من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾^(١) [الأنعام: ١٥٣].

فقرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وأبو عمرو، ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾، مفتوحة الألف مشددة النون، ﴿صِرَاطِي﴾ ساكنة الياء.

وقرأ ابن عامر: ﴿وَأَنَّ هَذَا﴾ مفتوحة الألف ساكنة النون، ﴿صِرَاطِي﴾ مفتوحة الياء.

وقرأ حمزة والكسائي ﴿وَأَنَّ﴾ مكسورة الألف مشددة النون، ﴿صِرَاطِي﴾ ساكنة الياء.

وقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿صِرَاطِي﴾ بالسين.

وقرأ حمزة بين الصاد والزاي، واختلف عنه وقد ذُكر. وقرأ الباقون بالصاد.

من فتح ﴿أَنَّ﴾ فقياسه قول سيبويه: إنه حملة على ﴿فَاتَّبِعُون﴾ لأنه قال في قوله: ﴿لَا يَلْبِغُ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١]، وقوله: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّةٌ وَجِدَةٌ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُون﴾ [المؤمنون: ٥٢]، وقوله: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، أن المعنى: لهذا فليعبُدوا، ولأن هذه أمتكم، ولأن المساجد لله فلا تدعوا؛ فكذاك لأن هذا صراطي مستقيماً فاتَّبِعُون.

ومن خَفَّفَ فقال: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي﴾ فَإِنَّ المخففة في قوله يتعلَّق بما يتعلَّق به المشدَّد، وموضع ﴿هَذَا﴾ رفع بالابتداء، وخبره: ﴿صِرَاطِي﴾ وفي ﴿أَنَّ﴾ ضمير القصة، والحديث، وعلى هذه الشريطة يخفَّف، وليست المفتوحة كالمكسورة إذا خُفِّفَتْ، وعلى هذا قول الأعشى:

في فِتْيَةِ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَن هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيُنْتَعِلُ^(٢)

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٢.

(٢) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٠٩، والأزهية ص ٦٤، والإنصاف ص ١٩٩، وتلخيص الشواهد ص ٣٨٢، وخزانة الأدب ٤٢٦/٥، ٣٩٠/٨، ٣٩٣/١٠، ٣٥٣/١١، ٣٥٤، والدرر ٢/١٩٤، وشرح أبيات سيبويه ٧٦/٢، والكتاب ١٣٧/٢، ٧٤/٣، ١٦٤، ٤٥٤، والمحتسب ٣٠٨/١، ومغني اللبيب ٣١٤/١، والمقاصد النحوية ٢/٢٨٧، والمنصف ٣/١٢٩، وبلا نسبة في خزانة الأدب =

والفاء التي في قوله: ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾، مثل الفاء التي في قوله: بزيد فامرؤ. ومن كسر ﴿إِنْ﴾ استأنف بها، والفاء في قوله ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾ على قوله عاطفة جملة على جملة، وعلى القول الأول زيادة.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: ﴿تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾^(١) [الأنعام: ١٥٨].

فقرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿تَأْتِيَهُمُ﴾ بالتاء. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿يَأْتِيَهُمْ﴾ بالياء.

وقد تقدم هذا النحو في غير موضع.

اختلفوا في تشديد الراء وتخفيفها، وإدخال الألف وإخراجها من قوله تعالى: ﴿فَرَقُوا دِينَهُمْ﴾^(٢) [الأنعام: ١٥٩].

فقرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم: ﴿فَرَقُوا دِينَهُمْ﴾ مشددة وكذلك في الروم [٣٢].

وقرأ حمزة والكسائي بـ ﴿فَارَقُوا﴾ بـالف، وكذلك في الروم.

من قال: ﴿فَرَقُوا﴾ فتقديره: يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض، كما قال: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥]، فهم خلاف المسلمين الذين وصفوا بالإيمان به كله، في قوله: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾ [آل عمران: ١١٩]. وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ [النساء: ١٥٠].

ويجوز أن يكون المعنى في قوله: يُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَدِينِ اللَّهِ وَرُسُلِهِ: لا يؤمنون بجميعة كمن وصف بذلك في قوله: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾ [آل عمران: ١١٩].

ومن قرأ: ﴿فَارَقُوا﴾ فالمعنى: باينوه، وخرجوا عنه. وإلى معنى: فرقوا، يؤول، ألا ترى أنهم لما آمنوا ببعضه وكفروا ببعضه فرقوه كله، فخرجوا عنه ولم يتبعوه.

وأما قوله: ﴿بَوْمِذٍ بِفَرَقُونَ﴾ [الروم: ١٤] فالمعنى: يصيرون فرقة فرقة من قوله: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧].

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿وَيَبَايَعُكُمْ﴾^(٣) [الأنعام: ١٦١].

= ٣٩١/١٠، ووصف المباني ص ١١٥، وشرح المفصل ٧١/٨، والمقتضب ٩/٣، وهمع الهوامع/١
١٤٢

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٢.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٢.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٢.

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو: ﴿دِينًا قِيمًا﴾ مفتوحة القاف مشددة الياء .
وقرأ عاصمٌ وابنُ عامرٍ، وحمزةٌ والكسائيُّ ﴿دِينًا قِيمًا﴾ مكسورة القاف خفيفةً
الياء .

حجةٌ من قرأ: ﴿دِينًا قِيمًا﴾ قوله: ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: ٥]، كأنه دينُ الملة
القيِّمة؛ فعلى هذا يكون وصفاً للدين، إذا كانت نكرةً كما كان وصفاً للملَّة، لأنَّ المِلَّةَ
هي الدين، وزعموا أنه في قراءة أبيّ ﴿وهذا صراطي... دِينًا قِيمًا﴾ .

قال أبو الحسن: قال أهلُ المدينة: ﴿دِينًا قِيمًا﴾ وهي حسنة، ولم نسمِعها من
العرب، قال: وهي في معنى المستقيم .

فأما ﴿قِيمًا﴾ فهو مصدرٌ كالشَّيخ، ولم يصحَّح كما صُحِّحَ عوضٌ، وجولٌ، وقد
كان القياس، ولكنه شدُّ عن القياس، كما شدُّ أشياء من نحوه عن القياس نحو: ثيرةٌ،
ونحو قولهم: جِيادٌ في جمعِ جواد، وكان القياس الواو، كما قالوا: طويلٌ وطوالٌ، قال
الأعشى:

جِيادُكَ في الصَّنِيفِ في نَعْمَةٍ تُصانُ الجِلالِ وتُنطى الشعير^(١)
فأما انتصابُ دِينًا، فيَحْتَمِلُ نَصْبَهُ ثلاثةَ أَضْرِبٍ:

أحدها: أنه لما قال: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتُ رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٦١]، اسْتَعْنِي
بجري ذكر الفعل عن ذكره فقال: ﴿دِينًا قِيمًا﴾، أي: هداني دِينًا قِيمًا، كما قال: ﴿أَهْدِنَا
الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ . وإن شئتَ نصبته على: اعرفوا، لأن هدايتَهُم إليه تعريفٌ، فحمله
على: اعرفوا دِينًا قِيمًا . وإن شئتَ حملته على الاتِّباع كأنه قال: اتَّبِعُوا دِينًا قِيمًا،
والزموه، كما قال: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الزمر: ٥٥] .

قال: كُلُّهُم قرأ: ﴿مَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، مُحَرَّكَةً الياء ﴿وَمَمَاتِي﴾ ساكنة
الياء غير نافع، فإنه أسكَنَ الياءَ في ﴿مَحْيَايَ﴾ ونصبها في ﴿مَمَاتِي﴾ .

إسكانُ الياء في ﴿مَحْيَايَ﴾ شاذٌّ عن القياس والاستعمال، فشذوذه عن القياس أن
فيه التقاء ساكنين، لا يلتقيان على هذا الحد في محيائي، وأما شذوذه عن الاستعمال،
فإنك لا تكاد تجده في نثرٍ ولا نظمٍ، ووجهها مع ما وصفنا، وبعض البغداديين، قد
حكى أنه سمِع، أو حُكِيَ له:

التَّقَّتْ حَلَقَتَا البِطَانِ^(٢) بِإسكانِ الألفِ مع سكونِ لامِ المعرفة، وحكى غيره: له

(١) الجلال: (ج) الجُلّ: ما تُعْطَى به الدابة لثصاب. تُنطى: تُعطى .

(٢) يقال: التَّقَّتْ حلقَتَا البطانِ للأمر إذا اشتدَّ. فالبطان: الحزام الذي يلي البطن. وقيل: حزام الرجل
والقتب، وقيل: هو للبعير كالحزام للدابة، والجمع أبطنه وبُطُن. (لسان العرب ١٥٦/١٣ (بطن)).

ثلثا المال، وليس هذا مثل قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا آذَرَكُوا فِيهَا جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ٣٨] لأن هذا في المنفصل مثل دَابَّةٍ في المتصل، ومثل هذا ما جَوَّزَهُ يُونُسُ في قوله: اضربان زيدا، واضربان زيدا، وسيبويه ينكر هذا من قول يونس.

قرأ ابنُ عامرٍ وحده ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمُ﴾ [الأنعام: ٤٤]. مشددة، وقرأها الباقون مخففة^(١).

حجة التشديد ﴿مُنْفَعَةٌ لِّمَنَ الْأَبْوَابِ﴾ [ص: ٥٠]، وحجة التخفيف قوله:

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأَغْلِقُهَا

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٨٨.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عونك يا رب ذكر اختلافهم في سورة الأعراف

اختلفوا في تشديد الذال وتخفيفها وزيادة ياء في قوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذْكُرُونَ﴾ [الأعراف: ٣].

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع، وعاصم في رواية أبي بكر ﴿قَلِيلًا مَّا تَذْكُرُونَ﴾ مشددة الذال والكاف.

وقرأ حمزة، والكسائي، وعاصم في رواية حفص: ﴿تَذْكُرُونَ﴾ خفيفة الذال شديدة الكاف.

وقرأ ابن عامر: ﴿قَلِيلًا مَّا يَتَذَكَّرُونَ﴾ بياء وتاء. وقد روي عنه بتاءين^(١).

من قرأها: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ أراد: تتذكرون، فأدغم تاء تفعل في الذال، وإدغامها فيه حسن، لأن التاء مهموسة، والذال مجهورة، والمجهور أزيد صوتاً، وأقوى من المهموس، فحسن إدغام الأنقص في الأزيد، ولا يسوغ إدغام الأزيد في الأنقص ألا ترى أن الصاد وأختها لم يُدغمن في مقاربهن لما فيهن من زيادة الصفير.

و(ما) في قوله: ﴿مَا تَذَكَّرُونَ﴾ موصولة بالفعل، وهي معه بمنزلة المصدر، والمعنى: قليل تذكركم. ولا ذكر في الصلة يعود إليها كما لا يكون فيه صلة أن ذكر.

وقراءة عاصم وحمزة والكسائي في المعنى مثل قراءة من تقدم ذكره، إلا أنهم حذفوا التاء، التي أدغمها هؤلاء، وذلك حسن لاجتماع ثلاثة أحرف متقاربة. ويقوي ذلك قولهم: اسطاع يسطيع، فحذفوا أحد الثلاثة المتقاربة.

وقول ابن عامر: ﴿تَتَذَكَّرُونَ﴾ بتاءين كقراءة من قرأ: ﴿تَذَكَّرُونَ، وَتَذَكَّرُونَ﴾ إلا أنه أظهر ما أدغمه من قال: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ وما حذفه من قال: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٣.

وقول ابن عامر: ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾ بياءٍ وتاءٍ، وجُهِهُ أَنَّهُ مُخَاطَبَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَي: قَلِيلًا تَذَكَّرُوا هَؤُلَاءِ الَّذِينَ ذَكَّرُوا بِهَذَا الْخُطَابِ.

وكلُّهُم قَرَأُ: ﴿مَعَيْشٌ﴾ [الأعراف: ١٠] بغير همزٍ.
وروى خارِجَةٌ^(١) عن نافعٍ: ﴿مَعَائِشٌ﴾ ممدودٌ مهموزٌ، وهذا غَلَطٌ.
قوله: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَيْشٌ﴾.

معايشٌ فيه جمع معيشة، واعتل معيشة لأنه على وزن يعيش، وزيادته زيادة تختص الاسم دون الفعل، فلم يُخْتَجِ إلى الفصل بين الاسم والفعل، كما احتج إليه فيما كانت زيادته مشتركة نحو الهمزة في: أجاد، وهو أجود منك. وموافقة الاسم لبناء الفعل، يوجب في الاسم الاعتلال، ألا ترى أنهم أَعْلَوْا بآبًا ودارًا ويومٌ راحٌ لَمَّا كان على وزن الفعل، وَصَحَّحُوا نحو: جَوَلِ، وَعُيِّبَ وَلُومَةٌ لما لم يكن على مثالِ الفعل، فمعيشةٌ موافقةٌ للفعل في البناء، ألا ترى أنه مثل: يعيش، في الزنة، وتكسيرها يزيل مشابهته، في البناء؛ فقد عِلِمَتْ بذلك زوال المعنى الموجب للإعلال في الواحد في الجمع، فلزم التصحيح في التكسير لزوال المشابهة في اللفظ، ولأن التكسير معنى لا يكون في الفعل، إنما يختص به الاسم وإذا كانوا قد صححوا نحو الجَوْلَانِ والهِيمَانِ والغثيانِ، مع قيام بناء الفعل فيه لما لحقته من الزيادة التي يختص بها الاسم؛ فتصحيح قولهم ﴿مَعَيْشٌ﴾ الذي قد زال مشابهة الفعل عنه في اللفظ والمعنى لا إشكال في تصحيحه، وفي وجوب العَدْلِ عن إغلاله، ومن أَعْلَى فهِمَزٌ؛ فمجازة على وجه الغلط، وهو أن معيشة على وزن: سفينة، فتوهَّمَهَا: فعيلة؛ فهِمَزٌ كما يهِمَزُ مصابب، ومثل ذلك ممَّا يُحْمَلُ على الغلط قولهم في جمع مسيل: أمسيلة، وقد جاء ذلك في شعر هذيل. قال أبو ذؤيب:

وَأَمْسِلَةٌ مَدَافِعُهَا خَلِيفٌ^(٢)

فتوهموه فعيلة. وإنما هو مفعلة؛ فالميم في أمسيلة على هذا ميم مفعِل، وقد حكى يعقوبٌ وغيره مسيلٌ ومُسَلٌ، فالميم على هذا فاء، ومسيلٌ: فعيلٌ وليس بمفعِلٍ من سأل.

ومن همز: مَدَائِنٌ، لم يجعله: مَفْعِلَةٌ، من دَانَ وَلَكِنَّهُ فَعِيلَةٌ، يدل على ذلك: مُدُنٌ ولا يجوز أن يكون: مفعلة، من دَانَ يَدِينُ، ومن أَخَذَهُ من ذلك، كَانَ مَدِينَةً مَفْعِلَةٌ عنده، وَجَمَعَهَا: مَدَائِنٌ بتصحيح الياء.

(١) انظر ترجمته في الأعلام ٢/٢٩٣.

(٢) المدافع: المجاري والمسائل. الخليف: فرج بين قُتَيْنِ مُتَدَانٍ قليل العرض والطول وقيل: الطريق في أصل الجبل، وقيل: الطريق في الجبل أيًا كان، والجمع من كل ذلك خُلْفٌ.

واختلفوا في ضم التاء وفتحها من قوله: ﴿وَمِنهَا تُخْرَجُونَ﴾^(١) [الأعراف: ٢٥].
 فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، ونافع، وعاصم ﴿وَمِنهَا تُخْرَجُونَ﴾، بضم التاء وفتح الراء
 ها هنا، وفي الروم: ﴿وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ وَمِن آيَاتِهِ﴾ [الآيات: ١٩، ٢٠] مثله. وفي
 الزخرف [١١]: ﴿كَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾، مثله، وفي الجاثية [٣٥]: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا﴾،
 وقرأ في: سأل سائل: ﴿يَوْمَ يُخْرَجُونَ﴾، وفي الروم [٢٥]: ﴿إِذَا أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ﴾؛ ففتح التاء
 والياء في هذين، ولم يختلف الناس فيهما.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَمِنهَا تُخْرَجُونَ﴾ في الأعراف، بفتح التاء وضم الراء،
 وفي الروم: ﴿وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ مثله، وفي الجاثية: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا﴾ مثله
 وكذلك الزخرف [١١] ﴿يُخْرَجُونَ﴾.

وفتح ابن عامر التاء في الأعراف فقط. وضمها في الباقي. وأما قوله: ﴿يُخْرَجُ
 مِنْهَا لِللُّؤْلُؤِ﴾ [الرحمن: ٢٢]؛ فقرأ ابن كثير، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وابن
 عامر: ﴿يُخْرَجُ مِنْهَا﴾ بنصب الياء وضم الراء.

وقرأ نافع وأبو عمرو: ﴿يُخْرَجُ مِنْهَا﴾ بضم الياء وفتح الراء، وروى أبو هشام عن
 حسين الجعفي، عن أبي عمرو ﴿نُخْرَجُ مِنْهَا﴾ بنون مضمومة ﴿اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ نصبهما.
 حدثني محمد بن عيسى المقرئ، عن أبي هشام، عن حسين الجعفي، عن أبي
 عمرو: ﴿نُخْرَجُ﴾ بنون مضمومة.

ومن قرأ: ﴿يُخْرَجُونَ﴾ بضم الياء فَحَجَّتْهُ قَوْلُهُ: ﴿أَبْعِدْكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مُتُّمْ وَكُنْتُمْ تَرَابًا
 وَعِظَامًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥]. وقوله: ﴿كَذَلِكَ تُخْرَجُ الْمَوْتَى﴾ [الأعراف: ٥٧].
 وحجة من قال: ﴿تُخْرَجُونَ﴾ اتفاق الجميع في قوله: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ
 الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ﴾ [الروم: ٢٥] بفتح التاء.

ومن حَجَّتْهُ قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا رِيحَهُمْ يَسِيلُونَ﴾ [يس: ٥١]؛ فأسند الفعل إليهم.
 ومن حجته أنه أشبه بما قبله من قوله: ﴿قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا
 تُخْرَجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٥]، ومن حَجَّتْهُ قَوْلُهُ: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩].

فأما قوله: ﴿يُخْرَجُ مِنْهَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، فمن قال: ﴿نُخْرَجُ
 مِنْهُمَا﴾ فعلى أنه أسند الفعل إلى الله تعالى، كما قال: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾
 [الأعراف: ٥٧]، ومن قال: ﴿يُخْرَجُ﴾ جعله مطاوع أخرج، كما تقول: أخرجته فخرج،
 والأول أدخل في الحقيقة، وقال: ﴿يُخْرَجُ مِنْهَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾، واللؤلؤ يخرج من
 الملح.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٣.

وَزَعَمَ أَبُو الْحَسَنِ: أَنْ قَوْمًا قَالُوا: إِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْهُمَا جَمِيعًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا﴾ فِي الْمَعْنَى: يَخْرُجُ مِنَ الْمِلْحِ، فَقَالَ: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا﴾ عَلَى أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ أَحَدِهِمَا، فَحُذِفَ الْمِضَافُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي حَذْفِ الْمِضَافِ قَوْلُهُ: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقُرَيْتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١].

والرجل إنما يكون من قرية واحدة، كما أنَّ اللؤلؤ يخرج من الملح، وإنما المعنى: على رجلٍ من رجلَي القريتين العظيم، والقريتان: مكة والطائف.

اختلفوا في رفع السين ونصبها من قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى﴾ [الأعراف: ٢٦].

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى﴾ رفعاً.

وقرأ نافع وابن عامر والكسائي: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى﴾ نصباً^(١).

أما النصب: فعلى أنه حمل على ﴿أَنْزَلَ﴾ من قوله: ﴿قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى﴾ [الأعراف: ٢٦]، وأنزلنا هنا كقوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥]، وكقوله: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْفَالِ فَرَسًا مِّنْ أَوْلَادِ الْأَنْفَالِ﴾ [الزمر: ٦]، أي: خَلَقَ، وقوله: ﴿ذَلِكَ﴾ على هذا: مبتدأ، وخبره ﴿خَيْرٌ﴾.

ومن رَفَعَ فقال: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ قطع اللباس من الأول واستأنف به فجعله

مبتدأ.

وقوله: ﴿ذَلِكَ﴾ صفة أو بدل أو عطف بيان، ومن قال: إنَّ ﴿ذَلِكَ﴾ لغو، لم يكن على قوله دلالة، لأنه يجوز أن يكون على ما ذكرنا، و﴿خَيْرٌ﴾ خيرٌ للباس والمعنى: لباسُ التقوى خيرٌ لصاحبه إذا أخذ به وأقرب له إلى الله مما خلق له من اللباس والرياش الذي يتجمل به، وأضيف اللباس إلى التقوى، كما أضيف في قوله: ﴿فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ [النحل: ١١٢] إلى الجوع.

اختلفوا في رفع التاء ونصبها من قوله: ﴿خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

فقرأ نافع وحده ﴿خَالِصَةً﴾ رفعاً.

وقرأ الباقون: ﴿خَالِصَةً﴾ نصباً^(٢).

قال أبو الحسن: أخرج لعباده في الحياة الدنيا، قال أبو علي: لا يخلو القول في قوله: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الأعراف: ٣٢] من أن يتعلق بـ ﴿حَرَّمَ﴾ أو: بـ ﴿زِينَةَ﴾، أو: بـ ﴿أَخْرَجَ﴾، أو: بـ ﴿وَالطَّيِّبَاتِ﴾، أو: بـ ﴿الرِّزْقِ﴾ من قوله: ﴿مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢] أو بقوله: ﴿ءَامَنُوا﴾ [الأعراف: ٣٢]؛ فلا يمتنع من أن يتعلق بـ ﴿حَرَّمَ﴾ فيكون التقدير:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٣.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٣.

قُلْ من حَرَّمَ في الحياة الدنيا، ويكون المعنى: قل من حَرَّمَ ذلك وقت الحياة الدنيا زينة، ولا يجوز أن يتعلّق بزينة لأنّه مصدر، أو جار مجراه، وقد وَصَفَتْهَا، فإذا وصفتها، لم يَجُزْ أن يتعلّق بها شيء بعد الوصف، كما لا يتعلّق به بعد العطف عليه، ويجوز أن يتعلّق بأخرَج لعباده في الحياة الدنيا.

فإن قلت: فهلاً لم يَجُزْ تَعَلَّفُهُ بقوله: ﴿أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾ لأنّ فيه فصلاً بين الصلّة والموصول بقوله: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الأعراف: ٣٢]، وهو كلامٌ مستأنف ليس في الصلّة؟ قيل لا يمتنع الفصلُ به لأنّه ممّا يُسَدِّدُ القصة، وقد جاء: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَنْظِلُهَا رَبُّهُمْ ذَلَّةً﴾ [يونس: ٢٧] فقوله: وترهقهم معطوف على كسبوا، فكذلك: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾، ويجوز أيضاً أن يتعلّق بالطيبات، تقديره: والمباحات من الرزق. ويجوز أن يتعلّق بالرزق أيضاً، وإن كان موصولاً، ويجوز أن يتعلّق بآمنوا، الذي هو صلّة الذين أي: آمنوا في الحياة الدنيا، فكلُّ ما ذكرنا من هذه الأشياء يجوز أن يتعلّق به هذا الظرف.

فأمّا قوله: ﴿خَالِصَةً﴾ فمن رَفَعَهُ جعله خبراً للمبتدأ الذي هو هي، ويكون للذين آمنوا تبييناً للخلوص، ولا شيء فيه على هذا، ومن قال: هذا حُلُوٌّ حامضٌ، أمكن أن يكون ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ خبراً، و﴿خَالِصَةً﴾ خبر آخر، ويكون الذكرُ فيه على ما تقدّم وضمُّهُ في هذا الكتاب.

ومن نصب ﴿خَالِصَةً﴾ كان: حالاً ممّا في قوله: ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾، ألا ترى أن فيه ذكراً يعود إلى المبتدأ الذي هو هي؟ فخالصةٌ حالٌ عن ذلك الذكر، والعامل في الحال ما في اللام من معنى الفعل، وهي متعلّقةٌ بمحذوف، وفيه الذكرُ الذي كان يكون في المحذوف، ولو ذكر ولم يحذف، وليس متعلّقا بالخلوص، كما تعلق به في قول من رفع.

قال سيبويه: وقد قرؤوا هذا الحرف على وجهين: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ في الحياة الدنيا خالصةٌ يوم القيامة﴾ بالرفع والنصب، فجعل اللام الجازة لغواً في قول من رفع، ﴿خَالِصَةً﴾ ومستقراً في قول من نصب ﴿خَالِصَةً﴾.

والقول فيما ذهب إليه أبو الحسن من أن المعنى: التي أخرجَ لعباده في الحياة الدنيا، أنّه إن علّق ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾، بـ﴿حَرَّمَ﴾، أو ﴿أَخْرَجَ﴾، فلا يخلو من أن تنصب ﴿خَالِصَةً﴾ أو ترفعه، فإن رفعتَه فَصَلَّتْ بين الابتداء والخبر بالأجنبي، ألا ترى أن قوله: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ إذا لم يكن متصلاً بـ﴿آمَنُوا﴾ كان أجنبيّاً من الابتداء والخبر، وإن نصبت ﴿خَالِصَةً﴾، فصلت بين الحالِ وذي الحالِ بأجنبي منهما، كما فصلت بين الابتداء والخبر؟ فإذا كان كذلك لم يَحْسُنْ، وليس باعتراضٍ فيكون فيه تسديد.

ومن حجة أبي الحسن أن يقول: إن المفصولَ به في هذا الموضع بين ما لا يحسُنُ الفصلُ بينهما بالأجنبي، ظرفٌ، ولا يمتنع الفصلُ بالظرف، وإن كان أجنبيّاً مما

يُفْصَلُ بِهِ بَيْنَهُمَا. أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمْ يَجِيزُوا: كَانَتْ زَيْدًا الْحُمَى تَأْخُذُ؟ وَلَمْ يَفْصَلُوا بَيْنَ الْفَاعِلِ وَفِعْلِهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، وَلَوْ كَانَ مَكَانَ الْمَفْعُولِ بِهِ ظَرْفٌ، لِأَجَازُوا ذَلِكَ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا قَائِمًا، فَأَجَازُوا الْفَصْلَ بِالظَّرْفِ، وَإِنْ كَانَ أَجْنَبِيًّا مِنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ فِيهِ، وَعَلَى هَذَا جَاءَ^(١):

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابَ الْقَلْبِ جَمًّا بِلَابِلُهُ
وحجة من رفع ﴿خَالِصَةً﴾ أَنَّ الْمَعْنَى: هِيَ تَخْلُصُ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَإِنْ شَرِكُهُمْ فِيهَا غَيْرُهُمْ مِنَ الْكَافِرِينَ فِي الدُّنْيَا.

وَمَنْ نَصَبَ، فَالْمَعْنَى عِنْدَهُ: هِيَ ثَابِتَةٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي حَالِ خُلُوصِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَهُمْ. وَانْتِصَابُ ﴿خَالِصَةً﴾ عَلَى الْحَالِ، وَهُوَ أَشْبَهُ لِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ يَخْرُجُونَ﴾ [الذاريات: ١٥، ١٦]، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا انْتَصَبَ فِيهِ الْأَسْمَاءُ عَلَى الْحَالِ بَعْدَ الْإِبْتِدَاءِ وَخَبْرِهِ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ إِذَا كَانَ فِيهِ مَعْنَى فِعْلٍ.

اختلفوا في التاء والياء في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٨].

فقرأ عاصمٌ وحدهُ في رواية أبي بكرٍ ﴿لِكُلِّ ضِعْفٍ، وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ بالياء.

وروى حفصٌ عن عاصمٍ بالتاء. وكذلك قرأ الباقون بالتاء^(٢).

وجه القراءة بالتاء في قوله: ﴿وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ أَنَّ الْمَعْنَى: لِكُلِّ ضِعْفٍ، أَي: لِكُلِّ فَرِيقٍ مِنَ الْمُضْلِينَ وَالْمُضْلِينَ ضِعْفٌ وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ أَيُّهَا الْمُضِلُّونَ وَالْمُضْلُونَ. وَمَنْ قَرَأَ بِالْيَاءِ: حَمَلَ الْكَلَامَ عَلَى كُلِّ، لِأَنَّهُ، وَإِنْ كَانَ لِلْمُخَاطَبِينَ، فَهُوَ اسْمٌ ظَاهِرٌ مَوْضُوعٌ لِلْغَيْبَةِ، فَحُمِلَ عَلَى الْفِعْلِ دُونَ الْمَعْنَى، وَمِثْلُ هَذَا فِي الْمَعْنَى: ﴿قَالُوا رَبَّنَا مَنْ قَدَّمَ لَنَا هَذَا فَرَدُّهُ عَذَابًا ضِعْفًا فِي النَّارِ﴾ [ص: ٦١].

اختلفوا في التخفيف والتشديد في قوله تعالى: ﴿لَا تَفْتَحْ لَهُمْ﴾ [الأعراف: ٤٠].

فقرأ ابن كثيرٍ، ونافعٌ، وعاصمٌ، وابنُ عامرٍ: ﴿لَا تَفْتَحْ﴾ بالتاء مشددة التاء الثانية.

وقرأ أبو عمروٌ ﴿لَا تَفْتَحْ﴾ بالتاء خفيفة ساكنة الفاء.

وقرأ حمزةٌ والكسائيُّ: ﴿لَا يَفْتَحْ﴾ بالياء خفيفة^(٣).

حجة من قال: ﴿تَفْتَحْ﴾ قوله: ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُنْفَعَةً لِمَنْ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠]؛ فقياس مفتحةٌ: تَفْتَحُ، وقوله: ﴿وَفُتِّحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا﴾ [النبأ: ١٩]، لِأَنَّ الْمَعْنَى فِي فُتِّحَتِ السَّمَاءِ عَلَى أَبْوَابِهَا، وَالْمَعْنَى: فَكَانَتْ ذَاتَ أَبْوَابٍ.

(١) مرّ سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٣.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٣.

وحجّة من خفف قوله: ﴿فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُنْهَرٍ﴾ [القمر: ١١]، وقوله: ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمُ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤]، و﴿فَتَحْنَا﴾ قد يقع على التكرير كما يقع ﴿فَتَحْنَا﴾، ومن قال: ﴿لا يفتح﴾ بالياء، فلتقدم الفعل، ويشهد للتأنيث قوله: ﴿ثُمَّفَنَعَهُ لَمَّ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠]. ألا ترى أنّ اسم الفاعل يجري مجرى الفعل، وقد أنّت، وكذلك الفعل ينبغي أن يؤنث، وأما قوله: ﴿حَقَّ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ [الأنبياء: ٩٦] فإنما خفف؛ لأنّ المعنى: فتح سدُّ يأجوج ومأجوج^(١)؛ فأجرى التأنيث على لفظ يأجوج، وإن كان المعنى على السدِّ، أو يكون: فُتِحَتْ أرضُ يأجوج، لأنّ فتح سدّها فتح أرضهم؛ فهو فتح واحد لا تكرير فيه، فيحسن التشديد.

ومعنى: ﴿لا تُفْتَحْ لَهُمُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ﴾، أي: لا تصعد أعمالهم إليها.

وروي في تفسير قوله: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ [الدخان: ٢٩]، أنّ موضع المؤمن الذي كان يرتفع إليه عمله الصالح، يبكي عليه إذا مات، وقال الله عزّ وجلّ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَبِيرُ الْأَطْيَبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠].

كلُّهم قرأ: ﴿قَالُوا نَمْرًا﴾ [الأعراف: ٤٤] بفتح العين والنون في كلِّ القرآن غير الكسائي؛ فإنّه قرأ: ﴿نَعِمًا﴾ بفتح النون وكسر العين في كلِّ القرآن^(٢).

قال أبو الحسن: ﴿نَعِمًا، وَنَعِيمًا﴾ لغتان، قال: وفي القراءة: الفتح. قال سيبويه: نَعَم: عِدَّةٌ وتصديق، قال: وإذا استفهّمتُ أُجِبْتُ بنَعَم، ولم يحك سيبويه فيها الكسر.

والذي يريده بقوله: عِدَّةٌ وتصديق أنّه يستعمل عِدَّةً، ويستعمل تصديقاً، وليس يريد أن التصديق يجتمع مع العِدَّة، ألا ترى أنّه إذا قال: أتُعطيني؟، فقال: نَعَم، كان عِدَّةً، ولا تصديق في هذا، وإذا قال: قد كان كذا وكذا؛ فقلت: نعم، فقد صدّقته ولا عِدَّة في هذا.

فليس قوله في نعم أنّه عِدَّةٌ وتصديق؛ كقوله في إذا: إنّها جوابٌ وجزاء، لأنّ إذا، يكون جواباً في الموضع الذي يكون فيه جزء، يقول: أنا آتيك، فتقول: إذا أكرّمك، فيكون جواباً لكلامه.

(١) يأجوج ومأجوج: قبيلتان من خلق الله، جاءت القراءة فيهما بهمز وغير همز، قال: وجاء في الحديث: أن الخلق عشرة أجزاء: تسعة منها يأجوج ومأجوج، وهما اسمان أعجميان، واشتقاق مثلهما من كلام العرب يخرج من أجت النار، ومن الماء الأجاج وهو الشديد الملوحة، المُحْرَق من ملوحته، قال: ويكون التقدير في يأجوج يفعل، وفي مأجوج مفعول، كأنه من أجيح النار؛ قال: ويجوز أن يكون يأجوج فاعولاً وكذلك مأجوج؛ قال: وهذا لو كان الاسمان عربيين. لكان هذا استقامتهما فأما الأعجمية فلا تشق من العربية؛ ومن لم يهزم فجعل الألفين زائدتين يقول: يأجوج من يججت، ومأجوج من مججت، وهما غير مصروفين. (اللسان ٢/٢٠٧).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٣.

ويكون جزاء أيضاً في هذا الموضع؛ فقد علمت أن قوله في نعم عِدَّةً وتصديق ليس كقوله في إذا: إنها جوابٌ وجزاء، وقوله: إذا استفهمت أجبت بنعم، تريد: استفهمت عن موجبٍ أجبت بنعم، تقول: أيقوم زيد؟ فتقول: نعم، ولو كان مكان الإيجاب نفي لقلت: بلى، ولم تقل: نعم، كما تقول في جواب الإيجاب.

قال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] ولم يقل: نعم، وقال: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَهُ عَظَامَهُ بَلَىٰ﴾ [القيامة: ٣].

ويجوز في القياس على قول من قال: شهد، أن تُكسّر النون من نِعَم في لغة من كَسَرَ العين، كما كَسَرَت الفاء في شهد.

فإن قلت: إن ذلك إنما جاء في الأسماء والأفعال، فالقول أن نَعَم، وإن كان حرفاً، فإنه: إذا كان على لفظ الأسماء جاز أن تُجرى في القياس مجراها، ألا ترى أنهم أمالوا «بلى» وإن كان حرفاً لما كان على لفظ الأسماء؟

اختلفوا في تشديد النون وتخفيفها في قوله عز وجل: ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٤٤].
فقرأ ابن كثير في رواية قُتَيْبٍ، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم: ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ خفيفة النون ساكنة.

حدّثني نصر بن محمد القاضي عن البزّي^(١) عنهم ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ نصباً.
وقرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ نصباً، ﴿عَلَّ الظَّالِمِينَ﴾ مشددة النون.

حدّثني الحسين بن بشر الصوفي، عن رَوْح بن عَبْدِ الْمُؤْمِنِ، عن محمد بن صالح المرّي عن شبيل عن ابن كثير مثله ﴿أَنْ﴾ مشددة، وكذلك روى خلف والهيثم عن عبيد عن شبيل عن ابن كثير مثله ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ نصباً.

وكلّهم قرأ التي في سورة النور: ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ [الآية: ٧]، ﴿وَأَنْ غَضِبَ اللَّهُ﴾ [الآية: ٩] بالتشديد، غير نافع فإنه قرأ: ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾، و﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ﴾ مخففتين.
﴿أَذَنْ مُؤَدَّنْ﴾ [الأعراف: ٤٤]، بمنزلة أَعْلَمَ.

قال سيبويه: أدنّت: إعلامٌ بتصويت، فالتى تقع بعد العلم إنما هي المشددة أو المخففة عنها، والتقدير: أَعْلَمَ مُعْلِمٌ أَنْ لَعْنَةَ اللَّهِ. ومن خفّف ﴿أَنْ﴾ كان على إرادة إضمار القصة والحديث، تقديره: أنه لعنة الله، ومثل ذلك قوله: ﴿وَأَجْرُهُ دَعْوَاهُمْ أَنْ﴾

(١) أي عن ابن كثير. أما رواية قبل عن القواس عن ابن كثير فهي كقراءة الباقيين، وفي المبسوط ٢٠٩: قرأ ابن كثير وابن عامر وحمزة وخلف [من العشرة] ﴿أَنْ﴾ مشددة ﴿لعنة الله﴾ بالنصب. وانظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٣.

لَقَسَمْتُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿يونس: ١٠﴾، التقدير **«أَنَّهُ»**، ولا تخفف **«أَنَّ»** هذه إلا وإضمار القصة والحديث يراد معها، ومن ثقل نصب بأن ما بعدها، كما ينصب بالمشددة المكسورة، فالمكسورة إذا خففت لا يكون ما بعدها على إضمار القصة والحديث، كما تكون المفتوحة كذلك. والذي فصل بينهما أن المفتوحة، موصولة، والموصولة تقتضي صلتها، فصارت لافتضائها الصلة أشد اتصالاً بما بعدها من المكسورة، فقدّر بعدها الضمير الذي هو من جملة صلتها، وليست المكسورة كذلك. ومن المفتوحة قول الأعشى^(١):

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يخفى وينتعل
وأما قراءتهم في النور **«أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ»** فإن (أَنَّ) في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ؛ فأما تخفيف نافع **«أَنَّ لَعْنَةُ اللَّهِ»** فحسن، وهو بمنزلة قوله: **«وَأَخْرَجُوا دَعْوَتَهُمْ أَنْ لَقَسَمْتُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»** [يونس: ١٠].

وأما تخفيفه **«أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ»** فإن قال قائل: فهلا لم يستحسن هذا، لأن المخففة من المشددة لا يقع بعدها الفعل، حتى يدخل عوض من حذف أن، ومن أنها تؤلى ما لا يليه من الفعل، يدل على ذلك قوله: **«عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ»** [المزمل: ٢٠]، وقوله: **«أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا»** [طه: ٨٩] وقوله: **«لَشَلَّا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ»** [الحديد: ٢٩].

قيل: استجاز هذا، وإن لم يدخل معه شيء من هذه الحروف، لأنه دعاء، وليس شيء من هذه الحروف يحتمل الدخول معه، ونظير هذا في أنه لما كان دعاء لم يلزمه العوض. قوله: **«تُؤَيِّدُ أَنْ يُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا»** [النمل: ٨]؛ قولي قوله: **«نُودِي»** أن، وإن لم يدخل معها عوض، كما لم يدخل في قراءة نافع **«أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا»** [النور: ٩]. والدعاء قد استجيز معه ما لم يستجز مع غيره، ألا ترى أنهم قالوا: «أما إن جزاك الله خيراً» وحمله سيبويه على إضمار القصة في «إن» المكسورة، ولم يضمير القصة مع المكسورة إلا في هذا الموضع؟!

كلُّهُمْ قرأ: **«وَمَا كَأَنَّ لَيْتِي»** [الأعراف: ٤٣]. بواو غير ابن عامر؛ فإنه قرأ **«مَا كُنَّا»** بغير واو، وكذلك هي في مصاحف أهل الشام^(٢).

وجه الاستغناء عن حرف العطف في قوله: **«وَمَا كَأَنَّ لَيْتِي»** أن الجملة ملتبسة بما قبلها، فأغنى التباسها به عن حرف العطف. وقد تقدم ذكر ذلك، ومثل ذلك قوله:

(١) مر سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٣.

﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، فاستغنى عن الحرف العاطف بالتباس إحدى الجملتين بالأخرى.

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣] غير مُدْغَمَةٍ وكذلك في الزخرف [٧٢].

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ مدغمةً، وكذلك في الزخرف.

قال أبو علي من تَرَكَ الإِدْغَامَ فَلِتَبَايُنِ الْمَخْرَجِينَ، وأن الحرفين في حكم الانفصال، وإن كانا في كلمة واحدة.

الآ ترى أنهم لم يدغموا ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَتَلُوا﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وإن كانا مثلين لما لم يكونا لازمين، والآ ترى أن تاء «افْتَعَلَ» قد يقع بعدها غيرُ التاء؟، فكذلك «أورث» قد يقع بعدها غيرُ التاء فلا يجب الإِدْغَامَ.

ووجه الإِدْغَامِ أن التاء والتاء مهموستان متقاربتان فاستحسن الإِدْغَامَ من أَدْغَمَ. وقد جعل قومُ تاء المضممر بمنزلة غيرها، مما يتصل بالكلمة؛ لأنَّ الفِعْلَ لا يُقَدَّرُ منفصلاً من الفاعل، بل يُقَدَّرُ متصلاً بدلالة قولهم فَعَلْتُ، وإسكانهم اللام في قولهم: يَفْعَلَنَ ومجيئهم بالإعراب بعد الفاعل، وقد قال قوم: فحَضُّطُ برجلي، فأبدلوا تاء الضمير طاءً، وقالوا فَرُذُّ، فأبدلوا منها الدال كما أبدلوا في نحو: اذذكر ونحو اصطبر؛ فعلى هذا يَحْسُنُ الإِدْغَامُ في أورثتموها.

واختلفوا في تشديد الشين وتخفيفها في قوله جَلَّ وعزٌّ: ﴿يُعْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر ﴿يُعْشَى﴾ ساكنة الغين خفيفةً، وكذلك في الرعد [٣] (١).

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي ﴿يُعْشَى﴾ مفتوحة الغين مشددة، وكذلك في الرعد.

وروى حفص عن عاصم ﴿يُعْشَى﴾ ساكنة الغين خفيفة فيهما.

وأما قوله: ﴿إِذْ يَغْشَاكُمْ النُّعَاسُ﴾ [الأنفال: ١١]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿إِذْ يَغْشَاكُمْ النُّعَاسُ﴾ رفعاً، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي ﴿يُعْشِيكُمْ﴾ بضم الياء وفتح الغين وتشديد الشين، ﴿النُّعَاسُ﴾ نصباً.

وقرأ نافع: ﴿إِذْ يُغْشِيكُمْ﴾ من أغشى ﴿النُّعَاسُ﴾ نصباً (٢).

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٣.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٧.

قولهم: غشي، فغُلّ متعدٍ إلى مفعولٍ واحدٍ يدلُّ على ذلك قوله: ﴿وَتَشْنَىٰ وَجُوهُهُمْ
النَّارُ﴾ [إبراهيم: ٥٠]، و﴿عَشِيَّتَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا عَشِيَّتُهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، فإذا نَقَلْتَ الفعلَ
المتعدّي إلى المفعول الواحدِ بالهمزة أو بتضعيف العين تعدى إلى مفعولين.

وقد جاء التنزيلُ بالأمرين جميعاً؛ فمما جاء بتضعيف العين قوله: ﴿فَقَسَّنَاهَا
عَشْنَىٰ﴾ [النجم: ٥٤]، فما في موضع نصب بأنَّه المفعول الثاني، ومما جاء بنقل
الهمزة، قوله: ﴿فَاعَشِيَّتْنَهُمْ فَهُمْ لَا يَبْصُرُونَ﴾ [يس: ٩]، فهذا منقول بالهمزة، والمفعول
الثاني محذوف، والمعنى: فأغشيناهم العمى عنهم أو فقدت الرؤية. فإذا جاء التنزيلُ
بالأمرين؛ فكل واحدٍ من الفريقين ممن قرأ: ﴿يُغْشِي، وَيُغْشَىٰ﴾ أخذ بما جاء في
التنزيل، وكذلك إن أخذَ أخذَ بالوجهين جميعاً كما روي عن عاصم الأمرانِ جميعاً،
وكذلك من قرأ: ﴿إِذْ يُغَشِّكُمُ النُّعَاسُ﴾ [الأنفال: ١١]، ﴿وَيُغَشِّكُمُ النُّعَاسُ﴾ الكاف
والميم مفعول أول، وهذا كقولهم فرَحَتْهُ وأفرحَتْهُ، وعرَمَتْهُ وأغرمتْهُ، قال: ﴿يغشي
الليلُ النهارَ﴾ [الأعراف: ٥٤] ولم يقل: ويغشي النهارَ الليلَ، كما قال: ﴿سَرَّيْلُ
تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]، ولم يذكر تقيكم البردَ للعلم بذلك من الفحوى، ومثل
هذا لا يضيق، وكلُّ واحدٍ من الليل والنهار مُتَّصِبٌ بأنَّه مفعولٌ به.

والفعلُ قبل النقل: غشي الليلُ النهارَ، فإذا نَقَلْتَ قلت: أغشى الله الليلُ النهارَ
وغشَى الله، فصار ما كان فاعلاً قبلَ النقل مفعولاً أول.

وقرأ ابن عامرٍ وحده: ﴿والشمسُ والقمرُ والنجومُ مُسَخَّرَاتٌ بأمْرِه﴾ [الأعراف:
٥٤]. رفعاً كلها، ونصبَ الباقيون هذه الحروف كلها^(١).

حجّةٌ من نصب، قوله: ﴿وَيَوْمَ آيَاتِنَا إِلَيلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا سَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ
وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ﴾ [فصلت: ٣٧]، فكما أخبرَ في هذه أنه خلقَ
الشمس والقمر، كذلك يُحْمَلُ على خلق في قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِي خلقَ السمواتِ
والأرضِ والشمسِ والقمرِ والنجومِ مُسَخَّرَاتٍ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وحجّةٌ ابن عامرٍ قوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [البجائية: ١٣] ومما في
السماءِ: الشمسُ والقمرُ. فإذا أخبرَ بتسخيرها حسنَ الإخبار عنها به، كما أنك إذا
قلت: ضربتُ زيداً، استقام أن تقول: زيدٌ مضروبٌ.

قرأ عاصمٌ وحده في رواية أبي بكرٍ ﴿تَضْرَعُهَا وَخْفِيَّةٌ﴾ [الأعراف: ٥٥] بكسرِ
الخاءِ ها هنا وفي الأنعام [٦٣].

وقرأ الباقيون: ﴿خُفْيَةَ﴾ مضمومة الخاء جميعاً.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٣.

وروي حفص عن عاصم ﴿خَفِيَّةٌ﴾ مضمومة الخاءِ فيهما .
القول في ذلك: أن ﴿خَفِيَّةٌ﴾ و﴿خَفِيَّةٌ﴾ لغتان فيما حكاها أبو الحسن .
قال: والخَفِيَّةُ: الإخفاء، والخِيفَةُ: الخوفُ والرهبَةُ .
قال أبو علي: فالهمزةُ في الإخفاء منقلبةٌ عن الياء، بدلالةِ الخَفِيَّةِ، كما أن الألف
في الغِنَى منقلبةٌ عن الياء بدلالة ما حكاها أبو زيد من قولهم: أدام الله لك الغِنَى وفي
التنزيل ﴿مَا تَخْفَى وَمَا تَعْلَنُ﴾ [إبراهيم: ٣٨] فمقابلة الإخفاء له فيها بالإعلان، ويدل ذلك أن
الإخفاء والإعلان كالإسرار والإجهار. قال: ﴿وَأَسْرُوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ﴾ [الملك: ١٣]
قالوا: خَفَيْتُ الشيءَ إذا أَظْهَرْتَهُ، قال^(١):
يَخْفِي الترابَ بأَظْلَافٍ تَمَانِيَةٍ فِي أَرْبَعِ مَسْهُنٍ الأَرْضَ تَحْلِيلُ
فِيَمَكُنُ أَنْ يَكُونَ: أَخْفَيْتُ الشيءَ: أَزَلْتُ إِظْهَارَهُ، وَإِذَا أَزَلْتُ إِظْهَارَهُ، فَقَدْ كَتَمْتَهُ،
ومثل ذلك قولهم: أَشْكَيْتُهُ: إِذَا أَزَلْتُ شِكْوَاهُ، قال وأنشد أبو زيد:
تَمُدُّ بِالْأَغْنَاكِ أَوْ تَلُونَهَا
وَتَشْتَكِي لَوْ أَنَّ شَكِيهَا^(٢)
فأما قوله: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥] فمما يدل على أن رفع
الصوت بالدعاء، لا يُسْتَحَبُّ، والخوفُ لله مِمَّا أَمَرَ بِهِ، ومُدِّحٌ عليه من قوله:
﴿وَخَافُونَني﴾ [آل عمران: ١٧٥] وقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]،
والمعنى: خافوا عقابي، كما قال: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧].
اختلفوا في قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ نُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف: ٥٧]،
فقرأ ابن كثير: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ﴾ واحدة، ﴿نُشْرًا﴾ مضمومة النون والشين .

(١) يُرَوَى «تُخْفِي» بدل «يَخْفِي».

البيت من البسيط، وهو لعبد بن الطبيب في ديوانه ص ٧١، ولسان العرب ١٦٨/١١ (حلل). وشرح
اختيارات المفضل ص ٦٦٧، ونوادير أبي زيد ص ٩؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٦١٨ والخصائص
٨١/٣.

تحليل: أي قليل هين يسير. الأظلاف: جمع الظلف: الظفر المشقوق لكل حيوان مجتر كالبقرة والشاة
والظبي ونحوها. هو بمنزلة الحافر للفرس.

(٢) بعده: مس حوايا قلما نجفيها.

الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٤٨/١٤ (جفا)، ٤٤٠ (شكا)، وإصلاح المنطق ص ٢٣٨، وخرانة
الأدب ٣١٦/١١، والخصائص ٧٧/٣، ورسر صناعة الإعراب ٣٨/١، وتهذيب اللغة ٢٩٧/١٠،
والمخصص ٢٩٨/١٢، ٢٦٣/١٣، وأساس البلاغة (جفو)، (شكو)، وتاج العروس (جفا).
قال الراجز يصف إبلا قد أتعبها السير، فهي تلوي أعناقها تارة وتمدها أخرى وتشتكي إلينا فلا نشكيها،
وشكواها ما أغلبها من سوء الحال والهزال فيقوم مقام كلامها. (اللسان ٤٤٠/١٤ (شكا)).

وقرأ أبو عمرو، ونافع: ﴿الرياح﴾ جماعة ﴿نُشْرًا﴾ مضمومة النون والشين أيضاً.
 وقرأ ابن عامر: ﴿الرِّيَاحِ﴾ جماعة ﴿نُشْرًا﴾ مضمومة النون ساكنة الشين.
 وقرأ عاصم: ﴿الرياح﴾ جماعة. ﴿نُشْرًا﴾ بالياء. ساكنة الشين منونة.
 وقرأ حمزة والكسائي: الريح على التوحيد، ﴿نُشْرًا﴾ بفتح النون ساكنة الشين
 منونة^(١).

القول في إفراد الريح وجمعها:

اعلم أن الريح اسم على فعل، والعين منه واو، فانقلبت في الواحد للكسرة.
 فأما في الجمع القليل: أرواح، فصحت لأنه لا شيء فيه يوجبها الإعلال، ألا
 ترى أن الفتحة لا توجب إعلال هذه الواو في نحو قوم، وقول، وعون؟
 وأما في الجمع الكثير فرياح فانقلبت الواو ياء للكسرة التي قبلها، وإذا كانت قد
 انقلبت في نحو ديمة، وديم، وجيلة وجيل، فإن تنقلب في رباح أجدز لوقوع الألف
 بعدها، والألف تشبه الياء، والياء إذا تأخرت عن الواو أوجب فيها الإعلال؛ فكذلك
 الألف لشبهها بها، وقد يجوز أن يكون ﴿الريح﴾ على لفظ الواحد، ويراد بها الكثرة.
 كقولك: كثر الدينار والدرهم، والشاء والبعير، و﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، ثم
 قال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [العصر: ٣]، فكذلك من قرأ: ﴿الريح - نُشْرًا﴾، فأفرد،
 ووصفه بالجمع، فإنه حمل على المعنى وقد أجاز أبو الحسن. وقد قال:
 فيها اثنتان وأربعون حلوبة سوداً^(٢)

فمن نصب حملة على المعنى لأن المفرد يراد به الجمع، وهذا وجه قراءة ابن
 كثير. ألا ترى أنه أفرد الريح، ووصفه بالجمع في قوله: ﴿نُشْرًا بَيْنَ يَدَي رَحْمَتِهِ﴾
 [الأعراف: ٥٧]، فلا تكون الريح على هذا إلا اسم الجنس.

وقول من جمع الريح، إذا وصفها بالجمع الذي هو ﴿نُشْرًا﴾ أحسن، لأن الحمل
 على المعنى ليس بكثرة الحمل على اللفظ، ويؤكد ذلك قوله: ﴿الرِّيَاحِ مَبْشُرَاتٍ﴾ فلما
 وُصِفَتْ بِالْجَمْعِ جَمَعَ الْمَوْصُوفَ أَيْضاً.

(١) انظر تلخيص عبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٣ - ٩٤.

(٢) تمام البيت:

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سوداً كخافية العُرابِ الأسحم
 البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص ١٩٣، والحيوان ٤٢٥/٣، وخزانة الأدب ٣٩٠/٧،
 وشرح شذور الذهب ص ٣٢٥، والمقاصد النحوية ٤٨٧/٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٢٢٥،
 وشرح المفصل ٣/٥٥، ٦/٢٤.
 سَجَمَ الشَّيْءَ سَجَمًا وَسُحِمًا وَسُحْمًا: اسودَّ. فهو أسحم وهي سحماء (ج) سُحْمٌ.

ومما جاء فيه الجمع القليل بالواو قولُ ذي الرُّمة:

إذا هبَّت الأرواحُ من نحو جانبٍ به آلٌ مَيِّهاجٌ شوقي هبُّوبُها
وليس ذلك كعيدٍ وأعيادٍ، لأنَّ هذا بدلٌ لازم، وليس البدلُ في الريح كذلك. فأما ما
جاء في الحديث من أنَّ النبي ﷺ كان يقول إذا هبَّت ريحٌ: «اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها
ريحا»^(١)، فلأنَّ عامة ما جاء في التنزيل، على لفظ الرياح للسقيا والرحمة كقوله: عزٌّ من
قائل: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفِحَ﴾ [الحجر: ٢٢]. وكقوله: ﴿وَمِنَ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾
[الروم: ٤٦] وقوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيُبْسِطُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الروم: ٤٨].

وما جاء بخلاف ذلك جاء على الإفراد كقوله: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾
[الذاريات: ٤١]، وقوله: ﴿وَأَمَّا عَادُ فَاتَّبَعُوا يَرْيَبِيحَ صَرَصِرَ﴾ [الحاقة: ٦]، ﴿بَلْ هُوَ مَا
أَسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ تُدِيرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٤، ٢٥]، فجاءت في
هذه المواضع على لفظ الإفراد وفي خلافها على لفظ الجميع.

أبو عبيدة: ﴿نُشْرًا﴾ أي متفرقة من كلِّ جانب، وقال أبو زيد: قد أنشر الله الريحَ
إنشاراً، إذا بعثها، وقد أزلها نشراً بعد الموت.

قال أبو علي: أنشر الله الريحَ إنشاراً مثل أحيائها، فَتَشَرَّتْ هي، أي: حييت،
والدليل على أن إنشارَ الريحِ إحيائها قول المرارِ الفقعسي:

وهبَّت له رِيحُ الجنوبِ وأُخِييَتْ له رِيْدَةٌ يُحْيِي المِياةَ نَسِيْمُها^(٢)
وكما جاء أُخِييَتْ كذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم: أنشَرَ الله الريحَ، معناه:
الإحياء. ومما يدلُّ على ذلك أنَّ الريحَ قد وُصِفَتْ بالموتِ، كما وُصِفَتْ بالحياة. قال:
إنني لأرجو أن تموتَ الريحُ فأقعدُ اليومَ وأستريحُ^(٣)
فقال: تموتُ الريحُ. بخلاف ما قاله الآخر:

وأُخِييَتْ له رِيْدَةٌ...

(١) أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير ١١/٢١٤)، وابن حجر في (الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف ١٢٩)، (وأحكام ١/١٠٠).

(٢) روايته في لسان العرب ٣/١٩٢ (ريد)، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧/٢٤٤:
وهبت له ريح الجنوب وأنشرت له ريْدَةٌ يُحْيِي المُمات نَسِيْمُها
البيت من الطويل، وهو للمرار الفقعسي في المخصص ٩/٩١، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في لسان
العرب ٣/١٩٢ (ريد).

الريْدَةُ: الريح اللينة. وريح ريْدَةٌ وريْدَةٌ: لينة الهبوب.

(٣) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٢/٩٢ (موت)، ٥/٢٠٧ (نشر)، وتاج العروس ٥/٩٨ (موت) ١٤/
٢١٧ (نشر)، والمخصص ٩/٩١، يُروى في اللسان ٢/٩٢ (فأسكن اليوم).

والرَّيْدَةُ: الريح، قال:

أَوَدَتْ بِهِ رَيْدَانَةٌ صَرَصَرُ

وقراءة من قرأ ﴿نُشْرًا﴾ يحتمل ضربين: يجوز أن يكون جمع رِيح نُشُورٍ، وريح ناشر. ويكون: ناشرٌ على معنى النسب؛ فإذا جعلته جمع نُشُورٍ احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون النشور بمعنى المُنتَشِرِ، كما أن الركوب بمعنى المَرْكُوبِ. قال (١):

وما زِلْتُ خَيْرًا مِنْكَ مُذْ عَضَّ كَارَهَا بِلِحْيِكَ عَادِي الطَّرِيقِ رَكُوبٍ
وقال أوس:

تَضَمَّنَهَا وَهَمَّ رَكُوبٌ كَأَنَّهَا إِذَا ضَمَّ جَنْبِيهِ الْمَخَارِمُ رَزْدُقٌ (٢)
كأنَّ المعنى: رِيحٌ أَوْ رِيَاخٌ مُنْشَرَاتٌ. ويجوز أن يكون نُشْرًا: جمع نُشُورٍ يُرَادُ بِهِ الْفَاعِلُ، كَأَنَّهُ كَطَهُورٍ وَنَحْوِهِ مِنَ الصِّفَاتِ.

ويجوز أن يكون نُشْرًا: جمع ناشر، كشاهدٍ وشُهْدٍ، وبازلٍ وبُزْلٍ، وقاتلٍ وقُتْلٍ، وقال الأعشى (٣):

إِنَّا لَأَمْشَالِكُمْ يَا قَوْمَنَا قُتْلُ

وقول ابن عامر: ﴿نُشْرًا﴾ يحتمل الوجهين: أن يكون جمع فَعُولٍ وَفَاعِلٍ، فحَقَّفَ الْعَيْنَ، كَمَا يُقَالُ: كُتِبَ وَرُسِّلَ، وَيَكُونُ جَمْعُ فَاعِلٍ كِبَازِلٍ وَبُزْلٍ وَعَايِطٍ وَعَيْطٍ.

وأما قراءة حمزة والكسائي ﴿نُشْرًا﴾ فإنه يحتمل ضربين: يجوز أن يكون المصدر حالاً من الريح فإذا جعلته حالاً منها احتمل أمرين: أحدهما أن يكون التَّشْرُ الَّذِي هُوَ

(١) مرّ سابقاً.

(٢) يُرْوَى «كَانَهُ» بَدَلَ «كَانَهَا».

البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص ٧٧، وكتاب الجيم ٢٣/٢، وجمهرة اللغة ص ١٣٢٥ والمخصص ٩٢/٩، وأدب الكاتب ص ٥٠٠.

الوَهْمُ: الطَّرِيقُ الْوَاسِعُ، وَقِيلَ: الطَّرِيقُ الْوَاضِحُ الَّذِي يَرِدُ الْمَوَارِدُ وَيَصْدُرُ الْمَوَارِدُ.

المخارم: جمع المَخْرَمِ: الثَّيْبَةُ بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ، وَ: الطَّرِيقُ فِي الْجَبَلِ.

الرزدق: السطر من النخل والصف من الناس، وهو معرّب وأصله بالفارسية «رشته» (اللسان ١٠/١١٦) (رزدق).

(٣) عجز بيت. صدره:

كَلَّا زَعَمْتُمْ بَأْتَا لَا نَقَاتِلُكُمْ

البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٠٩، ولسان العرب ٢٣١/١٥ (كلا)، وتهذيب اللغة ٣٦٤/١٠، والمخصص ٩٢/٩.

خلاف الطي، كأنها كانت بانقطاعها كالمطوية، ويجوز على تأويل أبي عبيدة، أن تكون متفرقة في وجوها.

والآخر: أن يكون النَّشْرُ، الذي هو الحياة في قوله^(١):

يا عجباً للميتِ الناشر

فإذا حملته على ذلك وهو الوجه، كان المصدر يرادُ به الفاعل كما تقول: أتانا ركضاً، أي: راكضاً، ويجوز أن يكون المصدر يرادُ به المفعول، كأنه يُرْسِلُ الرِّيحَ إنشأراً، أي: مَحْيَاةً؛ فحذف الزوائد من المصدر كما قالوا: عَمَرَكَ اللهُ، وكما قال^(٢):

فإن يهلك فذلك كان قذري

أي: تقديري.

والضرب الآخر: أن يكون «نَشْرًا» على قراءتهما ينتصبُ انتصابَ المصادر من باب «صَنَّ اللهُ» [النمل: ٨٨].

لأنه إذا قال: «يُرْسِلُ الرِّيحَ» دلَّ هذا الكلام على: ينشُرُ الرِّيحَ نشراً أو تُنَشَّرُ نشراً، من قوله^(٣):

كما تُنَشَّرُ بعد الطية الكتبُ

ومن نشرتُ الرِّيحَ مثل نَشَرَ الميثُ.

وقراءة عاصم: «بُشْرًا»؛ فهو جمع بُشِيرٍ، وبُشِرَ من قوله: «يُرْسِلُ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ» [الروم: ٤٦]. أي تُبَشِّرُ بالمطرِ والرحمةِ، وَجَمَعَ بُشِيرًا على بُشِرٍ، ككتابٍ وَكُتِبَ.

(١) عجز بيت. صدره:

حتى يقول الناسُ مما رأوا

البيت من السريع، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٩١، ولسان العرب ٢٠٦/٥، (نشر)، وتهذيب اللغة ٣٣٨/١١، ومقاييس اللغة ٤٣٠/٥، وتاج العروس ٢١٥/١٤ (نشر)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٣٤، والمخصص ٩٢/٩.

(٢) مر سابقاً.

(٣) عجز بيت. صدره:

من دمنة نسفت عنها الضبا سفعا

ويروى: أم دمنه، أو دمنة.

البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٥، ولسان العرب ١٥٧/٨ (سفع)، ١٨/١٥ (طوى)، وتهذيب اللغة ١٠٩/٢، ٤٦/١٤، وكتاب العين ٣٤١/١، ٤٦٥/٧، وجمهرة أشعار العرب ص ٩٤٢، وتاج العروس ٢٠٣/٢١ (سفع)، وبلا نسبة في المخصص ١٢١/٥.

أراد سواد الدمن أن الرِّيحَ هبت به فنسفته وألبسته بياض الرمل.

اختلفوا في الرفع والخفض في قوله تعالى:

﴿مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩].

فقرأ الكسائي وحده ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ﴾ خفضاً، وقرأ الباقون: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ رفعاً في كل القرآن.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] خفضاً.

وقرأ الباقون: ﴿غَيْرِ اللَّهِ﴾ رفعاً^(١).

وجه قراءة الكسائي في: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ﴾ بالجرّ أنّه جعل غيراً صفة لإله على اللفظ، وجعل لكم مستقراً، أو جعله غير مستقر، وأضمر الخبر، والخبر: ما لكم في الوجود أو العالم، ونحو ذلك، لا بدّ من هذا الإضمار، إذا لم يُجعل لكم مستقراً لأنّ الصفة والموصوف، لا يستقلّ بهما كلام.

وحجة من قرأ ذلك رفعاً ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]، فكما أنّ قوله إلاّ الله بدّل من قوله: ﴿مَا مِنْ إِلَهٍ﴾ كذلك قوله: ﴿غَيْرُ اللَّهِ﴾ يكون بدلاً من قوله ﴿مِنْ إِلَهٍ﴾ و﴿غَيْرُهُ﴾ يكون بمنزلة الاسم الذي بعد إلاّ، وهذا الذي ذكرنا أولى أن يحمل عليه من أن يُجعل غيرُ صفة لإله على الموضع.

فإن قلت: ما تُتكرّر أن يكون ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ صفة لقوله: ﴿مِنْ إِلَهٍ﴾ على الموضع. كما كان قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. صفة لآلهة.

فالقول أنّ «إلاّ» بكونها استثناء أعرف، وأكثر من كونها صفة، وإنّما جعلت صفة على التشبيه بغير؛ فإذا كان بالاستثناء أولى حملنا: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ على الاستثناء من المنفي في المعنى، لأنّ قوله: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ بمنزلة: ما من خالق غير الله، ولا بدّ من إضمار الخبر، كأنّه: ما من خالق للعالم غير الله، ويؤكد ذلك قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] فهذا استثناء من منفي مثل: لا أحد في الدار إلاّ زيد.

فأمّا قراءة حمزة والكسائي: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ فعلى أن جعلاً ﴿غَيْرِ﴾ صفة للخالق، وأضمر الخبر كما تقدّم.

والباقون جعلوه استثناء بدلاً من المنفي، وهو الأولى عندنا لما تقدّم من الاستشهاد عليه من قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢].

واختلفوا في تشديد اللام وتخفيفها من قوله تعالى: ﴿أَبْلَغَكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٢].

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات القراءات السبع ص ٩٤.

فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾ ساكنة الباء خفيفة اللام مضمومة الغين في كل القرآن.

وقرأ الباقون: ﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾ بفتح الباء وتشديد اللام في كل القرآن^(١).

القول: إِنَّ ﴿بَلَّغٌ﴾ فعل يتعدى إلى مفعول واحد في نحو: بلغني خبرك، وبلغت أرضك جريباً^(٢).

فإذا نقلته تعدى إلى مفعولين. والنقل تارة يكون بالهمز وأخرى بتضعيف العين، وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل، قال: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبَلَّغْتُمْ﴾ [هود: ٥٧].

فهذا نقل بالهمزة، والنقل بالتضعيف، ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتِهِ﴾ [المائدة: ٦٧]، فكلا الأمرين في التنزيل، وكل واحد من اللغتين مثل الأخرى في مجيء التنزيل بهما، وفي الحديث: «اللهم هل بلغت»^(٣).

واختلفوا في الاستفهامين يجتمعان، فاستفهم فيها بغضهم، واكتفى بعضهم بالأول من الثاني.

فممن استفهم بهما جميعاً عبد الله بن كثير، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر، وحمزة كانوا يقرؤون: ﴿ولو طأ إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة... أئنكم لتأتون الرجال﴾ [الأعراف: ٨٠، ٨١]، ﴿أءذا ككأترباً﴾^(٤) [الرعد: ٥]، وما كان مثله في كل القرآن باستفهام.

وروي حفص عن عاصم: ﴿إئنكم﴾ في الأعراف: مثل نافع، وكذلك في العنكبوت [٢٨، ٢٩] غير أنهم اختلفوا في الهمز.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٤.

(٢) الجريب من الأرض مقدار معلوم الذراع والمساحة، وهو عشرة أقدح، كل قفيز منها عشرة أعشراء، فالعشيرة جزء من مائة جزء من الجريب. (لسان العرب ١/ ٢٦٠ مادة: جرب).

(٣) أخرجه البخاري في (الصحیح ١٦/٢، ٢٠٩/٣)، ومسلم في (الصحیح الصلاة ٢٠٨)، (الكسوف ٢) (الإمارة ٢٦، ٢٧)، (الفتن ١٣)، وأبو داود في (السنن ٢٩٤٥، ٣٣٣٤)، وأحمد بن حنبل في (المسند ١/ ٢٣٠، ٧٦/٤، ٤٨/٥)، والبيهقي في (السنن الكبرى ١/ ١١٠، ١٥٩/٤، ٣٥٩/٦، ١٩٠/٨)، والسيوطي في (الدر المنثور ٢/ ٢٧٥)، والهيثمي في (مجمع الزوائد ١/ ١٨٦)، والطبري في (التفسير ٤/ ١٠٥)، والمنذري في (الترغيب والترهيب ١/ ١٣٠)، والزبيدي في (إتحاف السادة المتقين ٦/ ١٦٣)، وابن الجوزي في (زاد المسير ٥/ ٢٧٧)، وابن عساكر في (تهذيب تاريخ دمشق ٥/ ٨٥)، والزليعي في (نصب الراية ١/ ٤٢٩)، والبغوي في (شرح السنة ٣/ ١٠٧، ٤٩٧/٥) وابن حجر في (فتح الباري ٥/ ٢٢٠، ١١/ ١٤٢)، والحميدي في (المسند ٨٤٠)، والطبراني في (المعجم الكبير ١٢/ ٢٥١، ١١/ ١٨، ٤٢/ ١٩)، وابن عبد البر في (التمهيد ٢/ ٧)، والبيهقي في (دلائل النبوة ٧/ ١٦).

(٤) انظر السبعة لابن مجاهد ص ٣٥٧.

وقرأ عاصمٌ بهمزتين، وكذلك حمزة، ولم يهزم ابنٌ كثير، وأبو عمرو إلا واحدةً.

ومِمَّن اكنفى بالاستفهام الأول من الثاني: نافعٌ والكسائيُّ؛ فكانا يقرآن: ﴿أَوِذَا كُنَّا تُرَابًا أَوْ نَأْتَىٰ خَلْقَٰ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥]، ﴿أَوِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَوْ نَأْتَىٰ لَعْنَتُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٢ والصافات: ١٦]، وما كان مثله في القرآن كله، إلا أن الكسائيَّ همزَ همزتين ونافعٌ لم يهزم إلا واحدةً.

وخالف نافعٌ الكسائي في قصة لوط، فكان نافعٌ يمضي على ما أصَّل، وكان الكسائيُّ يقرأ بالاستفهامين جميعاً في قصة لوط، ثم اختلفا في العنكبوت: ﴿أَيُّنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ [الآية: ٢٩]؛ فكان نافعٌ يستفهم بالثاني ولا يستفهم بالأول، وكان الكسائيُّ يستفهم بهما جميعاً.

اختلفوا في سورة النمل في قوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاءُنَا أَيْنًا﴾ [٦٧] باستفهام.

فقرأ الكسائيُّ ﴿أَوِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾ بهمزتين. و﴿وآبَاءُنَا إِنَّا﴾ بنونين من غير استفهام. وقرأ ابنُ عامرٍ ضد قراءة نافعٍ والكسائي في عامَّة ذلك، فكان لا يستفهم بالأول ويستفهم بالثاني، وهمزَ همزتين في كلِّ القرآن إلا في حرفين؛ فإنه خالف فيهما هذا الأصل؛ فقرأ في الواقعة: ﴿أَوِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَوْ نَأْتَىٰ﴾ [الآية: ٤٧]، جمع بين الاستفهامين. وفي النازعات: ﴿أَوِذَا لَمَرَّدُونَ فِي لَحَافِرِهِ﴾ [الآية: ١٠] بالاستفهام، ﴿إِذَا كُنَّا عِظْمًا﴾ [الآية: ١١] بغير استفهام، وقرأ في النمل غير ذلك: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاءُنَا إِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ [الآية: ٦٧] كقراءة الكسائي، ومضى في العنكبوت على الأصل الذي أصَّل من ترك الاستفهام في الأول.

قوله: ﴿أَتَأْتُونَ الفَنَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا﴾ [الأعراف: ٨٠] ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ [الأعراف: ٨١]. كل واحد من الاستفهامين كلامٌ مستقل لا حاجة بواحد من الكلامين إلى الآخر فيما يستقل به.

فلو قال: إنَّ قوله ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ تقريرٌ؛ فهو بمنزلة الإخبار، وإن كان على لفظ الاستفهام وإذا كان كذلك جعلت: ﴿أَيُّنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ تفسيراً للفَاحِشَةَ، كما أن قوله: ﴿لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الأنثيين﴾ [النساء: ١٧٦] تفسيرٌ للوصية؛ لكان قولاً.

فأمَّا قوله: ﴿أَوِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاءُنَا إِنَّا﴾ [النمل: ٦٧] فليس مثل قوله: ﴿أَتَأْتُونَ الفَنَاحِشَةَ﴾ [الأعراف: ٨٠] ﴿أَيُّنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ [الأعراف: ٨١]، لأنَّ الاستفهامين هنا قد استثنِيا وليس كذلك قوله: ﴿أَوِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاءُنَا أَيْنًا﴾، ألا ترى أنَّ قوله: ﴿إِذَا﴾

في قوله: ﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾، ظرف من الزمان يقتضي أن يكون متعلقاً بشيء، وليس في الكلام ما يتعلق به.

فإن قلت: فلم لا يتعلق ﴿إِذَا﴾ بقوله: ﴿كُنَّا﴾؟ قيل: لا يجوز ذلك، لأنَّ كُنَّا مضاف إليه، ألا ترى أنَّ إذا مضاف إلى كُنَّا، والمضاف والمضاف إليه لا يكون منهما كلامٌ مستقلٌّ، كما لا يكون من الصفة والموصوف.

فإن قلت: فاجعل الفعل في موضع جزم بإذا لتكون إذا معمولة. فإنَّ ذلك لم يجيء في الكلام، إنما يجيء في الشعر، فإذا كان كذلك، فلا بدَّ من تعليق إذا بشيء يكون معمولاً، ويستقلُّ به الكلام، وذلك نُبِعْتُ أو نُحْشِرُ، التقدير: أُنبِئْتُ إذا كنا تراباً. فحذف نُبِعْتُ في اللفظ لدلالة: ﴿أَنَا لمبعوثون﴾ عليه - ولا يجوز أن يتعلق إذا في قوله: ﴿أِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾ بقوله: ﴿مبعوثون﴾ لأنَّ ما قبل الاستفهام لا يَعْمَلُ فيه ما بعد الاستفهام، ولكن يتعلق بالمُضْمَرِ الذي ذكرنا.

ومثل ذلك قوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢]، فقوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ﴾ متعلق بما دلَّ عليه هذا الكلام من قوله: يجزنون، ولا يتعلق بشيء مما بعد ﴿لا﴾ من قوله: ﴿لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾.

قال: روى حفص عن عاصم ﴿إِنَّكُمْ﴾ في الأعراف مثل نافع؛ وكذلك في العنكبوت، غير أنهم اختلفوا في الهمز.

فقرأ عاصم بهمزتين، وكذلك حمزة، ولم يهمز ابن كثير، وأبو عمرو، إلا واحدة، يريد أحمد بن موسى بقوله: إلا واحدة، أنهم خففوا إحدى الهمزتين، ولم يحققوها كما حققهما عاصم وحمزة.

قال: وممن اكتفى بالاستفهام الأول من الثاني نافع والكسائي، وكانا يقرآن: ﴿أِذَا كُنَّا تُرَابًا، إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥] ﴿أِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا... إِنَّا لمبعوثون﴾ [الواقعة: ٤٧] وما كان مثله في القرآن كله، إلا أنَّ الكسائي همز همزتين ونافع لم يهمز إلا واحدة.

يريد أحمد بقوله: إلا أنَّ الكسائي همز همزتين، أنه حققهما كما يحققهما عاصم وحمزة، وخفف نافع إحداهما.

والقول في قوله: ﴿أِذَا كُنَّا تُرَابًا، إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾: أنَّ إذا متعلق بفعل مضمر يدلُّ عليه قوله: ﴿إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ تقديره: إذا كُنَّا تُرَابًا نُبِعْتُ أو نُحْشِرُ أو نُعَادُ، لأنَّ قوله: ﴿إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، يدلُّ على هذا الضرب من الفعل، ولا يجوز أن يتعلق إذا بجديد؛ لأنَّ ما بعد إن لا تعمل فيما قبلها، كما أنَّ ما بعد لام الابتداء، لا يعمل فيما قبلها، وكذلك القول في قوله: ﴿أِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا إِنَّا لمبعوثون﴾ [المؤمنون: ٨٢].

قال أحمدٌ: وخالفَ نافعاً الكسائيُّ في قصة لوطٍ، فكان نافعٌ يمضي على ما أصَّل، وكان الكسائيُّ يقرأ بالاستفهامين جميعاً في قصة لوط: وقد تقدم ذكر ذلك.

قال أحمد: واختلفا في قوله في العنكبوت: ﴿أَيِّنْكُمْ لَمَّا تَوَارَكَتِ الرَّجَالُ﴾، فكان نافعٌ يستفهم بالثاني ولا يَسْتَفْهِمُ بالأول، وكان الكسائيُّ يستفهمُ بهما جميعاً.

كل واحدٍ من الاستفهامين جُملةٌ مستقلةٌ لا تحتاجُ في تمامها إلى شيءٍ، فَمَنْ ألْحَقَ حرفَ الاستفهامِ جملةً نقلها به من الخبرِ إلى الاستخبار، ومن لم يُلْحِقْهَا بِقَاضِيهَا على الخَبَرِ.

واختلفا في سورة النمل في قوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاءُؤُنَا أَتِنَا﴾ [الآية:

[٦٧].

فقرأ نافع: ﴿وقال الذين كفروا إننا كنا تراباً وآباؤنا أننا﴾ باستفهام.

وقرأ الكسائيُّ: ﴿أَيُّدَا كُنَّا تُرَابًا﴾ بهمزتين، ﴿وَأَبَاؤُنَا إِنَّا﴾ بنونين من غير استفهام.

وجهُ قراءةِ نافع: ﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا أَتِنَا﴾ أن ﴿إِذَا﴾ لا بُدَّ من أن يحمل على فعل، يدلك على ذلك أنه لا يخلو من أن يُتْرَكَ الكلامُ على ظاهره؛ فلا يُضْمَرُ شيءٌ، أو يُضْمَرُ الفعل؛ ليحمل إذا عليه، فلا يجوز إن تُرِكَ على ظاهره، لأنَّ ما بعد الاستفهام. لا يَعْمَلُ فيما قبله، وكذلك ما بعد إن لا يعملُ فيما قبلها، وقد اجتمع الأمران في قوله: ﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا أَتِنَا﴾.

فإذا لم يجز حملُ إذا على شيءٍ من هذا الكلامِ ظاهرٌ، فلا بدَّ من إضمارِ الفعل وتقدير ذلك الفعل: أُنْبِعْتُ أو نُخْشِرُ، أو نُخْرِجُ، وذلك قوله: ﴿إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ على ذلك، وكذلك قراءةُ الكسائي: ﴿أَيُّدَا كُنَّا تُرَابًا، وَآبَاؤُنَا﴾ بهمزتين أيضاً، وينبغي أن يُقدَّر فعل في الكلام، يتعلق إذا به، يدلُّ على ذلك أنَّ إذا لا يجوز تعلُّقها بشيءٍ قبلها، لأنَّ ما في حَيِّزِ الاستفهام ينقطع مما قبله، فلا يتعلق به، ولا يجوز أن يتعلق ما بعد إنَّ من قوله: إِنَّا، لأنَّ إنَّ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كما أنَّ الاستفهام، ولام الابتداء، كذلك. ومثلهما في هذا ﴿لَا﴾ النافية التي تُبنى مع المفرد المنكورِ على الفتح، نحو: لا رجلٌ؛ فإذا لم يجز تعلُّقها بما قبلها، ولا بما بعدها فلا بدَّ من فعلٍ مضمَرٍ يتعلق به إذا، وهو الفعلُ الذي تقدَّم ذكرُهُ، ولا يجوز تعلُّق إذا بالفعل الذي بعدها، لأنَّها مضافة إليه، ولو جاز ذلك لجاز: القتالُ زِيداً حين يأتي، يريد: القتال حين يأتي زِيداً.

وأما قراءته: ﴿إِنَّا﴾ بنونين؛ فلأنَّه جاء به على الأصل، ومن قرأ: ﴿إِنَّا﴾ حذف من النوناتِ واحدةً كراهة اجتماع الأمثال والمحدوفة، وهي الوسطى، لأنَّ علامة الضمير لا تُحذفُ.

فإن قلت: إن التكريرَ إنما وقع بالتالي هي علامة الضمير، فهي لذلك أولى

بالحذف . قيل : ﴿ إِنَّهُ ﴾ وإن كان كذلك لم يُحذف ، لأنها لم تُحذف في موضع ، ونظير ذلك في أن الحذف وقع في غير الآخر قولهم : في تحقير ﴿ ذَا ﴾ ذياً حذف الأول من الأمثال ، وكان أصله : ذياً ، فلم تحذف الياء للتحقير ، ولم تحذف التي هي لام لما كان يلزم من تحريك ياء التحقير ، وهي لم تُحرك في موضع .

قال : وقرأ ابن عامر ضد قراءة نافع والكسائي في عامة ذلك ، فكان لا يستفهم بالأول ويستفهم بالثاني ، ويهمز همزتين في كل القرآن إلا في حرفين .

قال أبو علي : إلحاق حرف الاستفهام الأول نحو : ﴿ أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا . . إِنَّا لَمُبْعُوثُونَ ﴾ أحسن لأمرين :

أحدهما : أن قوله : ﴿ لَمُبْعُوثُونَ ﴾ ، لما كان يدل على بيعث ونحوه مما يتعلق (إذا) به صار كجزء من الكلام الذي دخل عليه حرف الاستفهام .

والآخر : أن الكلام الأول إذا دخل عليه الاستفهام قد ذُكر حرفه ، وأريد في الكلام الثاني كأن أحسن لأنه على الاستفهام أدل .

وجه قول ابن عامر : أن الدلالة مما تذكر بعد قد يكون كالدلالة فيما يُذكر قبل ، ألا ترى أن من قرأ : ﴿ وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنَاهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ [آل عمران : ١٨٠] إنما يريد : لا تحسبن بخل الذين يبخلون ؛ فأصمّر البخل للدلالة ما يجيء من بعد عليه في قوله : ﴿ يَبْخُلُونَ ﴾ فكذلك الاستفهام إذا ذكر حرفه بعد ، يدل على إرادته فيما تقدمه .

وجه قراءة ابن عامر في الواقعة : ﴿ إِذَا مُتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا أَئِنَّا ﴾ [الآية : ٤٧] . فعلق ﴿ إِذَا ﴾ بالمضمر على ما تقدم ، وقراءته في النازعات : ﴿ أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ ﴾ في الحافرة . إذا كُنَّا ﴾ [الآية : ١٠ ، ١١] فإن قوله ﴿ إِذَا ﴾ إذا لم يدخل عليه حرف الاستفهام ، جاز تعلقه بقوله : ﴿ مَرْدُودُونَ ﴾ ، وإذا ألحق إذا حرف الاستفهام ، لم يكن بد من إضمار فعل .

قال : وقرأ في النمل غير ذلك : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَيُّذَا كُنَّا تُرَابًا وَأَبَاؤُنَا إِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴾ [الآية : ٦٧] ، كقراءة الكسائي ، ومضى في العنكبوت على ما أصل من ترك الاستفهام في الأول .

قوله : ﴿ إِذَا كُنَّا تُرَابًا ﴾ ينبغي أن يتعلق بمضمر على نحو ما تقدم به القول في نحوه .

قرأ ابن عامر في الأعراف [٧٥] في قصة صالح : ﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا ﴾ بإثبات الواو ، وكذلك هي في مصاحفهم .

وقرأ الباقون بغيرِ واوٍ، وكذلك هي في مصاحفهم^(١).
 قد قلنا فيما تقدّم في نحو هذه الواو أن إثباتها حسنٌ وحذفها حسنٌ.
 كلُّهم قرأ: ﴿لَفَتَّحْنَا عَلَيْهِمُ﴾ [الأعراف: ٩٧] خفيفةً غير ابن عامرٍ، فإنّه قرأ:
 ﴿لَفَتَّحْنَا﴾ عليهم مشددة التاء.
 قد تقدّم القولُ في هذا.
 اختلفوا في فتح الواو وإسكانها من قوله تعالى: ﴿أَوْ آمِنَ﴾ [الأعراف: ٩٨].
 فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وابنُ عامرٍ: ﴿أَوْ آمِنَ﴾ بإسكان الواو.
 وروى وِزْشٌ عن نافعٍ ﴿أَوْ آمِنَ﴾ يفتح ويَدْعُ الهمزةَ، ويُلقي حركتها على الواو.
 وقرأ عاصمٌ وأبو عمروٍ وحمة والكسائي: ﴿أَوْ آمِنَ﴾ بتحريك الواو، غير أن ابن
 كثير كان ينصب الواو في الصافات [١٧] والواقعة [٤٨]^(٢).
 وكان نافعٌ وابنُ عامرٍ يَقفانها في الثلاثة المواضع^(٣).
 قال أبو علي: أو: حرفٌ استعمل على ضربين:
 أحدهما: أن يكون بمعنى أحدِ الشئتين أو الأشياء في الخبر والاستفهام.
 والآخر: أن يكون للإضراب عمّا قبلها في الخبر والاستفهام، كما أن «أم»
 المنقطعة في الاستفهام، والخبر كذلك.
 فأما «أو» التي تكون لأحدِ الشئتين أو الأشياء، فمثالُه في الخبر: زيدٌ أو عمروٌ
 جاء، وزيدٌ أو عمروٌ ضَرَبْتُهُ كما تقول: أحدهما جاء، وأحدهما ضربته، وهي إذا كانت
 للإباحة، كذلك أيضاً، وذلك قولك: جالسُ الحسنُ أو ابنُ سيرين، ويدلُّك على أنّها
 ليست بمعنى الواو أنّه إذا جالس أحدهما؛ فقد ائتمَرَ للأمر، ولم يخالفه، وإنّما جاز له
 الجمعُ بين مجالستهما من حيث كان كلُّ واحدٍ منهما مجالسته بمعنى مُجالسة الآخر،
 ليس من حيث كانت «أو» بمعنى الواو، وقولُ الشاعر:
 وكان سيّانٍ أن لا يسرّحووا نَعَمًا أو يسرّحوه بها واغْبَرَّتِ السُّوحُ^(٤)
 إنّما حسنٌ له استعمال أو، مع أنّه لا يجوز: سيّان أحدهما؛ أنّه رأى نحو:
 جالس الحسنُ أو ابن سيرين؛ فيجوز له أن يجمع بين مجالستهما.
 وأمّا «أو» التي تجيء للإضرابِ بعد الخبرِ والاستفهام، فكقولك: أنا أخْرُجُ، ثم

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٤.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٢.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٤.

(٤) مرّ سابقاً.

تقول: أو أقيم، أضرَبَ عن الخروج وأثبت الإقامة، كأنك قلت: لا بل أقيم، كما أنك في قولك: «إنها لإبل أم شاء» مُضَرَّبٌ عن الأول، ولا تقع بعد أو هذه إلا جملة، كما لا تقع بعد «أم» إذا كانت للإضراب إلا جملة.

ومن ثم قال سيبويه: في قوله: ﴿وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]، إنك لو قلت: أو لا تُطِيعُ كَفُورًا، انقلب المعنى، وإنما كان يتقلب المعنى لأنه إذا قال: لا تُطِيعُ آثِمًا أَوْ كَفُورًا، فكأنه قال: لا تُطِيعُ هذا الضَّرْبَ، ولا تُطِيعُ هؤلاء، وإنما لزمه أن لا يطيع أحداً منهما، لأن كل واحدٍ منهما في معنى الآخر في وجوب ترك الطاعة له، كما جاز له أن يجمع بين مجالسة الحسن وابن سيرين، لأن كل واحدٍ منهما أهلٌ للمجالسة، ومجالسة كل واحدٍ منهما كمجالسة الآخر، ولو قال: لا تُطِيعُ آثِمًا أَوْ لا تُطِيعُ كَفُورًا، كان بقوله: أو لا تُطِيعُ، قد أضرَبَ عن ترك طاعة الأول، فكان يجوز أن يطيعه، وفي جواز ذلك انقلاب المعنى.

فوجه قراءة من قرأ: ﴿أَوْ آمِنٌ﴾، أنه جعل أو للإضراب لا على أنه أبطل الأول، ولكن كقوله: ﴿الَّذِينَ تَزُولُ أَلْسِنَتُهُ لَرَبِّهِمْ فِيهِ﴾ [السجدة: ١، ٢]، ثم قال: ﴿أَمْرًا يَقُولُونَ﴾ [السجدة: ٣]، فجاء هذا ليُبَيِّنُوا ضَلَالَتَهُمْ، فكأن المعنى: أأمِنُوا هذه الضروب من معاقبتهم، والأخذ لهم، وإن شئت جعلته أو التي في قولك: ضربت زيدا أو عمرا، كأنك أردت: أفأمنوا إحدى هذه العقوبات؟

ووجه قراءة من قرأ: ﴿أَوْ آمِنٌ أَهْلُ الْقُرَى﴾ [الأعراف: ٩٨] أنه أدخل همزة الاستفهام على حرف العطف، كما دخل في نحو قوله: ﴿أَثَرًا إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس: ٥١] وقوله: ﴿أَوْ كَلِمًا عَهْدًا وَعَهْدًا تَبَدُّدٌ﴾ [البقرة: ١٠٠].

ومن حجة من قرأ ذلك: أنه أشبه بما قبله وما بعده، ألا ترى أن قبله: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا﴾ وبعده: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٩٩] ﴿أَوْ لَرَّ يَهُدَى لِلَّذِينَ يَرْتُوتُ الْأَرْضَ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، فكما أن هذه الأشياء، حروف عطف دخل عليها حرف الاستفهام، كذلك يكون قوله: ﴿أَوْ آمِنٌ﴾.

اختلفوا في تشديد الياء وتخفيفها من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ﴾ [الأعراف: ١٠٥].

فقرأ نافع وحده: ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ﴾ بتشديد الياء ونصبها.

وقرأ الباقون بتخفيف الياء وهي مُرْسَلَةٌ^(١).

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٤.

حجة نافع في قوله عز وجل: ﴿حَقِيقٌ عَلِيٌّ﴾ وإيصاله له بـ ﴿عَلِيٌّ﴾ أنه يسوغ من وجهين:

أحدهما: أن «حقاً» الذي هو فَعَلَ، قد تعدى بعلى، قال: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا﴾ [الصفات: ٣١]، وقال: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا الْقَوْلُ﴾ [الإسراء: ١٦]، ﴿فَحَقِيقٌ﴾ يتصل بعلى من هذا الوجه.

والوجه الآخر: أن حقيق بمعنى واجب، فكما أن وَجِبَ يتعدى بعلى، كذلك تعدى ﴿حَقِيقٌ﴾ به إذا أريد به ما أريد بواجب.

وأما من قرأ: ﴿حَقِيقٌ عَلِيٌّ﴾ فجاز تعديه بعلى من الوجهين اللذين ذكرنا.

وقد قالوا: هو حقيق بكذا، فيجوز على هذا أن يكون ﴿عَلِيٌّ﴾ بمنزلة الباء تقول: «حقيقٌ على أن». فتضع على موضع الباء.

قال أبو الحسن: قال: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ﴾ [الأعراف: ٨٦]، فكما وقعت الباء في قوله: ﴿بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ﴾ موقع على، كذلك وقعت على موقع الباء في قوله: ﴿حَقِيقٌ عَلِيٌّ﴾.

قال: والأول أحسنهما عندنا، يعني: ﴿حَقِيقٌ عَلِيٌّ﴾ بالألف غير مضاف إلى المتكلم.

قال: لأن حقيق على، معناها الباء، أي حقيقٌ بذا، قال: وليس ذلك بالمقيس لو قلت: ذَهَبْتُ على زيد، وأنت تريد بزويد؛ لم يَجُزْ، قال: وجاز في ﴿عَلِيٌّ﴾ لأن القراءة قد وَرَدَتْ به.

اختلفوا في الهمز وإسقاطه من قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١].

فقرأ ابن كثير: ﴿أَرْجِهْهُ وَأَخَاهُ﴾ مهموزٌ بواوٍ بعد الهاء في اللفظ، وقرأ أبو عمرو مثله، غير أنه كان يضمُّ الهاء ضمة من غير أن يبلغ بها الواو، وكانا يهمزان ﴿مُرْجُؤُونَ﴾ [التوبة: ١٠٦] و﴿تُرْجِيٌّ مِنْ تَشَاءُ﴾ [الأحزاب: ٥١].

وقرأ نافع وحده: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ بكسر الهاء، ولا يَبْلُغُ بها الياء، ولا يهمز. هذه رواية المسيبي وقالون.

وروى ورش عنه: ﴿أَرْجِهِي وَأَخَاهُ﴾ يصلها بياء، ولا يهمز بين الجيم والهاء، وكذلك قال إسماعيل بن جعفر عن نافع.

وقال خلف وابن سعدان عن إسحاق عن نافع أنه وصل الهاء بياء.

وقرأ ابن عامر: ﴿أَرْجِئْهُ وَأَخَاهُ﴾ في رواية هشام بن عمار مثل أبي عمرو.

وفي رواية ابن ذكوان: كسرهما بالهمز، وكسر الهاء ﴿أَرْجِئْهُ﴾، وهمز

﴿مَرْجُونَ﴾ و﴿تَرْجِي﴾، وهذا غلط، لا يجوز كسر الهاء مع الهمز، وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة.

واختلّف عن عاصم فروى هارون بن حاتم عن حسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ مثل أبي عمرو ﴿أَرْجِنَةٌ﴾ مهموزاً.

وقال خلف عن يحيى عن أبي بكر أنه ربما كان همزها ورفع الهاء.

وحدثني محمد بن الجهم عن ابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم ﴿أَرْجِنَةٌ﴾ مهموزاً ساكنة الهاء.

وقال محمد بن الجهم فيما نحسب - شك ابن الجهم -: بهمز الألف التي قبل

الراء.

وقال إبراهيم بن أحمد الوكيعي عن أبيه عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم:

﴿أَرْجِنَةٌ﴾ مهموزاً جزم. حدثني موسى بن إسحاق القاضي، عن أبي هشام عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿أَرْجِنَةٌ﴾ جزمٌ بغير همز.

وكذلك روى خلف عن يحيى عنه جزم.

وكذلك حدثني عبد الله بن شاكر عن يحيى عن أبي بكر: بجزم الهاء، والكسائي

عن أبي بكر عن عاصم: بجزم الهاء، ولم يذكر هو الهمز.

قال الأعشى عن أبي بكر عن عاصم ﴿أَرْجِنَةٌ﴾ بغير همز، ويهمز ﴿مَرْجُونَ﴾ ولا

يهمز ﴿تَرْجِي﴾ أبو البحتري عن يحيى عن أبي بكر عنه أنه لا يهمز ﴿تَرْجِي﴾ ولا مرجون.

وقال هبيرة عن حفص عن عاصم: أنه جزم الهاء في الأعراف، وجزها في

الشعراء [٣٦].

وقال غير هبيرة عن حفص: ﴿أَرْجِنَةٌ﴾ جزمٌ ولا يهمز ﴿مَرْجُونَ﴾ و﴿تَرْجِي﴾ وفي

الشعراء ﴿أَرْجِنَةٌ﴾ جزم، وكذلك قال وهيب بن عبد الله عن الحسن بن مبارك عن أبي حفص عمرو بن الصباح عن أبي عمر عن عاصم.

وقرأ حمزة والكسائي ﴿أَرْجِنَةٌ﴾ وأخاه.

واختلفا في الهاء؛ فأسكنها حمزة مثل عاصم، ووصلها الكسائي بياء فقال:

﴿أَرْجِينِي وَأَخَاهُ﴾^(١).

قال أبو زيد: أرجأت الأمر إرجاء: إذا أخرته، فقلوه: أَرْجِنُهُ. أفعلُهُ، من هذا،

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٤، والسبعة ٢٨٨ والنشر.

وضمَّ الهاء مع الهمزة لا يجوزُ غيرُه، وأن لا يبلغ الواو أحسنُ لأنَّ الهاءَ حَفِيَّةً، فلو بَلَغَ بها الواو لكان كأنَّه قد جَمَعَ بين ساكنين، ألا ترى أنَّ من قال: رُدُّ يا فتى، فضمَّ؛ فإنَّه إذا وصلَ بالدَّال الضمير المؤنث قال: رُدُّها، ففتح، كما تقول: رُدُّا، لخفاء الهاء، فكذلك ﴿أَرْجِنُهُ﴾ لا ينبغي أن يبلغَ بها الواو، فيصير كأنَّه جَمَعَ بين ساكنين.

ومن قال: ﴿أَرْجِنُهُو﴾ فألحق الواو، فلأنَّ الهاءَ متحركةٌ ولم يَلْتَقِ ساكنان، لأنَّ الهاءَ فاصلٌ، فقال: ﴿أَرْجِنُهُو﴾ كما تقول: اضربْهُو قبلُ، ولو كان مكانَ الباء حرفٌ لَيْنِ لكانَ وَضَلُّها بالواو أقبحَ، نحو: عليهو، لاجتماع حروفٍ متقاربةٍ مع أن الهاءَ، ليس بحاجزٍ قوي في الفصل، واجتماعُ المتقاربةِ في الكراهة كاجتماع الأمثال.

قال: وقرأ نافعٌ: ﴿أَرْجِه وأخاهُ﴾ بكسر الهاء، ولا يبلغُ بها الياء، ولا يهمزُ، هذه رواية المسيبي وقالون.

وروى ورشٌ: ﴿أَرْجِهِي﴾ يصلها يياء، ولا يهمز بين الجيم والهاء.

وكذلك قال إسماعيل بن جعفر.

قال أبو علي: وصل الهاء بياء إذا قال: ﴿أَرْجِهِي﴾ لأنَّ هذه الهاء توصل في الإدراج بواو أو ياء، نحو: بهو أو بهي وضربهو، ولا تقول في الوصل: به، ولا به، ولا ضربه حتى تشيع فتقول: بهو فاعلم، وبهي ذاء، أو: بهو ذاء، إلا في ضرورة شعرٍ كقوله^(١):

ومالهُ من مجدٍ تليدٍ

قال: وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿أَرْجِنُهُ وأخاهُ﴾ في رواية هشام بن عمار مثل أبي عمرو، وفي رواية ابن ذكوان كسرُها بالهمز.

قال أبو علي: كسُرُ الهاء مع الهمز غلطٌ، لا يجوزُ، وإنما يجوز إذا كان قبلها ياءً ساكنة أو كسرة، ولو حَفَفَ الهمزة فقلبها ياءً فقال: ﴿أَرْجِنِيهِ﴾، فكسَرَ الهاء؛ لم يستقم، لأنَّ هذه الياء في تقدير الهمزة؛ فكما لم يُدْغِم نحو: رؤيا، إذا حُفِّت الهمزة، لأنَّ الواو في تقدير الهمزة، كذلك لا يحسن تحريك الهاء بالكسر مع الياء المنقلبة عن الهمز.

وقياس من قال: رِيًّا، فأدغم، أن يحرك الهاء أيضاً بالكسر، وعلى هذا المسلك قول من قال: ﴿أَنْبِيَهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣] إذا كسر الهاء مع قلب الهمزة ياءً.

قال: واختلَفَ عن عاصمٍ، فروى هارونُ بنُ حاتمٍ عن حسين الجعفي عن أبي

(١) صدر بيت للأعشى مرَّ سابقاً.

بكرٍ عن عاصمٍ أنه قرأ مثل قراءة أبي عمرو ﴿أرجئه﴾ مهموز.

وقال خَلْفٌ عن يحيى عن أبي بكرٍ عن عاصمٍ أنه كان ربّما همزها ورفع الهاء.

وروى أبانٌ عن عاصمٍ: ﴿أرجه﴾ جزمٌ، قال أبو علي: وهذا لأنه قد جاء في ﴿أرجأت﴾ لغتان: أرجأت، وأزجيتُ، وإذا قال: ﴿أرجه﴾ كان من أَرَجَيْتُ.

اختلفوا في قوله جلّ وعزّ: ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سِحْرٍ عَلِيمٍ﴾ [الأعراف: ١١٢].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو، وعاصمٌ، وابنُ عامرٍ في الأعراف وفي يونس [٧٩]: ﴿بِكُلِّ سِحْرٍ عَلِيمٍ﴾ بالألف قبل الحاء. وقرأوا في [الشعراء: ٣٧] ﴿سَحَارٍ﴾ بألف بعد الحاء.

وقرأ حمزةٌ والكسائيُّ ثَلَاثَهُنَّ ﴿سَحَارٍ﴾ بألف بعد الحاء^(١).

قال أبو علي: من حجة من قال: ﴿ساحرٌ﴾ قوله: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ﴾ [يونس:

٨١]، والفاعل من السِّحْر، ساحرٌ يدلُّك على ذلك قوله: ﴿قَالَ قِيَّ السَّحْرَةَ سَاجِدِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٠]. و﴿لَمَلْنَا نَبِّحُ السَّحْرَةَ إِنْ كَانُوا . . . هُمْ﴾ [الشعراء: ٤٠].

والسَّحْرَةُ جمعُ ساحرٍ، ككاتبٍ وكتبةٍ، وفاجرٍ وفَجْرَةٍ.

ومن حُجَّتِهِمْ: ﴿سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ﴾ [الأعراف: ١١٦]، واسم الفاعل على سحرُوا: ساحرٌ.

ومن حُجَّةٍ من قال: ﴿سَحَارٍ﴾، أنه قد وُصِفَ بعليمٍ، ووضفهُ به يدلُّ على تناهيه

فيه، وحذيقه به؛ فحسُنَ لذلك أن يُذكروا بالاسم الدالُّ على المبالغة في السحر.

اختلفوا في الاستفهام والخبر في قوله: ﴿أَتِنَّا لَنَا لِأَجْرًا﴾ [الأعراف: ١١٣].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وعاصمٌ في رواية حفصٍ ههنا ﴿إِنَّ لَنَا لِأَجْرًا﴾ مكسورة الألف

على الخبر، وفي الشعراء: ﴿أَيْنَ لَنَا﴾ [الآية: ٤١] ممدودةٌ مفتوحة الألف غير أنَّ حفصاً روى عن عاصمٍ في الشعراء ﴿أَتِنَّا لَنَا لِأَجْرًا﴾ بهمزتين.

وقرأ أبو عمرو ﴿أَتِنَّا لَنَا﴾ ممدودةٌ في السورتين.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وابنِ عامرٍ فيما أرى وحمزةٌ والكسائيُّ بهمزتين. في الموضوعين جميعاً.

قال أبو علي: الاستفهام أشبه في هذا الموضع، لأنهم يستعلمون عن الأجر، وليس يقطعون على أن لهم الأجر.

ويقوي ذلك إجماعُهُم في الشعراء، وربّما حُدِّقَتْ همزة الاستفهام.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٤.

قال أبو الحسن في قوله عز وجل: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنَّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ٢٢]، أن من الناس من يذهب إلى أنه على الاستفهام، وقد جاء ذلك في الشعر قال: أفرح أن أزرأ الكرام وأن أوزت ذوداً شصائصاً نبلاً^(١) وهذا أقبح من قوله: وأصبخت فيهم آمناً لا كمعشِر أتوني فقالوا من ربيعة أم مضر^(٢) لأن أم قد تدل على الهمزة. كلهم قرأ: ﴿تَلَقَّفُ﴾ بتشديد القاف إلا عاصماً؛ فإنه قرأ: ﴿تَلَقَّفُ﴾^(٣) [الأعراف: ١١٧].

أبو عبيدة: ﴿تَلَقَّفُ، وتَلَقَّمُ﴾ واحد، قال: ﴿ما يَأْفِكُونَ﴾ ما يسحرون. وما روي عن عاصم من قراءته: ﴿تلقف﴾ ينبغي أن يكون مضارع (لِقَف) مثل لَقِمَ يَلْقِمُ.

وروي ابن أبي بزة وعبد الوهاب بن فليح، بإسنادهما عن ابن كثير ﴿فإذا هي تَلَقَّفُ﴾ مشددة التاء.

وكان قُتْبُل يروي عن القواس بإسناده عن ابن كثير أنه قرأ ﴿تَلَقَّفُ﴾ خفيفة التاء مشددة القاف في هذه وأحواتها، في كل القرآن.

كأنه لفظ بها بألفٍ ولام، ﴿هي تَلَقَّفُ﴾، فإذا ابتدأت ﴿تلقف﴾ ابتدأت بها خفيفة التاء، ولا يمكن غير ذلك.

قال أبو علي وجه ما روي عن ابن كثير: ﴿فإذا هي تَلَقَّفُ﴾ أنه أدغم بالتاء، فسكنت المدغمة ولو كان هذا في الماضي، لا جئتلبت له همزة الوصل مثل: ﴿فَأَذَرَتْهُمُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢]، و﴿وَأَزَيَّكَتْ﴾ [يونس: ٢٤]، ولكن همزة الوصل، لا تجتلب في المضارع لمشابتها اسم الفاعل، وإن آخزه مُعْرَبٌ.

(١) البيت من المنسرح، وهو لحضرمي بن عامر في لسان العرب ٤٧/١ (جزأ)، ٤٧/٧ (شخصص) ١١/٦٤١ (نبل)، وتاج العروس ١٧٤/١ (جزأ)، ١٣/١٨ (شخصص)، (نبل)، (زنن)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٧٩، وتهذيب اللغة ١١/٢٦٣، ١٥/٣٥٩، ٣٦٠، ومقاييس اللغة ٥/٣٨٣ وديوان الأدب ١٧٣/١، ٢٢٩، وكتاب العين ٨/٣٢٩. يريد أفرح، فحذف الهمزة، وهو على طريق الإنكار أي لا وجه للفرح بموت الكرام من أخوتي لإرث شصائص لا ألبان لها، وحدثها شخصص، ونبلاً: صفاراً.

(٢) يروى: «أو» بدل «أم». البيت من الطويل وهو لعمران بن حطان في ديوانه ص ١١١، وخزانة الأدب ٥/٣٥٩، وبلا نسبة في الخصائص ٢/٢٨١، والمحتسب ١/٥٠، ومغني اللبيب ٢/٥٦٩، ٦٧٠.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٤.

فإذا ابتدأ بها قال: ﴿تَلَقَّفْ﴾ يثبت التاء التي للمضارعة، ويحذف التاء التي للمطاوعة في تَفَعَّلَ، وليس القياس أن تجتلب في المعرب همزة الوصل، والأسماء التي جاء ذلك فيها وليست بجارية على الأفعال شاذة في القياس قليلة.

اختلفوا في قوله جَلَّ وعزَّ: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَأَمْنْتُمْ بِهِ﴾ [الأعراف: ١٢٣].

فقرأ نافعٌ وأبو عمرو وابن عامرٍ ﴿أَمْنْتُمْ بِهِ﴾ بهمزة ومدّة على الاستفهام^(١).

قياسُ قول أبي عمرو: ﴿أَمْنْتُمْ﴾ بهمزة مفتوحة بعدها ألف، والألف التي بعدها هي الألف التي تفصل بها بين الهمزتين، كما يفصل بين النونات في «إخشيَنَانٌ» والهمزة الثانية التي بعد هذه الألف هي همزة أفعل في قولك: أَمَّنْ، والألف بعدها هي المنقلبة عن الفاء التي هي همزة لاجتماع همزتين في: أَمَّنْ أوقعت الألف بعد الهمزة المخففة، كما وقعت بعد الهمزة. إذا قلت: اقرأ آيةً فحققت الهمزتين جميعاً، هذا قياسُ قوله، إلا أنه يُشبهه أن يكون ترك قياس قوله ها هنا؛ لِمَا كان يلزم من اجتماع المتشابهة؛ فترك الألف التي تدخل بين الهمزتين في نحو: «أَأَنْتَ». وخفف الهمزة الثانية، التي هي همزة أفعل من أَمَّنْ، وبعدها الألف المنقلبة عن الهمزة التي هي فاء، يدلُّ على ذلك قولهم فيما ترجموا عنه بهمزة ومدّة على الاستفهام، وكذلك ما ترجموا عنه من قولهم.

وكذلك في طه [٧١]، والشعراء [٤٩] في تقدير همزة بعدها ألفان.

فالهمزة همزة الاستفهام، والألفان الأولى منهما: الهمزة المخففة التي هي في أفعلتم والثانية المنقلبة عن الفاء.

قال: وقال البزِّيُّ عن أبي الإخريط عن ابن كثيرٍ ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَأَمْنْتُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣]. بواو بعد النون بغير همزة^(٢).

القول فيه: أنه أبدل من همزة الاستفهام اللاحقة لأفعلتُم، واواً لانضمام ما قبلها، وهي النون المضمومة في قوله: ﴿فِرْعَوْنُ﴾، وهذا في المنفصل كالم متصل في تُوَدَّة، فقوله: ... نٌ وَا... مثل تُوَد من تُوَدَّة، وقوله: بغير همزة يريد بغير همزة بعد الواو المنقلبة عن همزة الاستفهام، يريد أنه خفف همزة أفعلتُم، من أَمْنْتُمْ فجعلها بين الهمزة والألف، وهذا على قول أهل الحجاز؛ لأنهم يخففون الهمزتين إذا اجتمعتا، كما يخففون الواحدة.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٤ - ٩٥، والسبعة لابن مجاهد ص ٢٩٠.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٤ - ٩٥.

قال أحمد بن موسى: قال قُتُبُلٌ عن القواس مثل رواية البزي عن أبي الإخريط، غير أنه كان يَهْمَزُ بعد الواو^(١).

قال أبو علي: هَمَزَ بعد الواو لأنَّ هذه الواو هي منقلبة عن همزة الاستفهام وبعد همزة الاستفهام همزة أفعلتم، فحَقَّقَهَا ولم يخفَّفَهَا كما خَفَّفَ في القولِ الأولِ لَمَّا خَفَفَ الأولى حَقَّقَ الثانية.

ووجهه أن الأول لما زال عن لفظه الهمزة بانقلابها واوًا حَقَّقَ الهمزة بعدها، لأنه لم يجتمع همزتان.

وجه القول الأول أن الواو لَمَّا كان انقلابها عن الهمزة في تخفيف قياسي كان في حكم الهمزة، فلم تحَقَّقْ معها الثانية، كما لا تحقَّق مع الهمزة نفسها، لأنَّ الواو في حكمها، كما أنها لما كانت في حكمها في قولهم: ﴿رُؤْيَا﴾ في تخفيف ﴿رُؤْيَا﴾ لم يُدْغَموها في الياء، كما لم تُدْغَم الهمزة فيها، وكما جعلوا الواو في حكم الهمزة في رؤْيَا، فلم تُدْغَم كذلك جُعِلَ الواو في قوله ﴿نُؤَا﴾ من قوله: ﴿قال فرعون وامتنم﴾ في حكم الهمزة؛ فخفف الهمزة الثانية التي في أفعلتم.

قال أحمد: وقال قُتُبُلٌ في طه: ﴿ءَأَمْتُمْ﴾ [٧١] بلفظ الخبر من غير^(٢) مد.

قال أبو علي: وجه الخبر فيه أنه يخبرهم بإيمانهم على وجه التقرير لهم بإيمانهم والإنكار له عليهم.

وجه الاستفهام أنه استفهام على وجه التقرير، يوبِّخُهُم به وينكره عليهم.

قال قُتُبُلٌ في الشعراء: قال: ﴿أَأَمْتُمْ﴾ مثل أبي عمرو ويمد.

قال أبو علي: يريد أنه يزيد الاستفهام، فألحق همزة الاستفهام وخفف همزة ﴿أَأَمْتُمْ﴾ وهي الهمزة التي بعد همزة الاستفهام، وتخفيفها أن تُجْعَلَ بين بين. وقرأ حمزة والكسائي في المواضع الثلاثة: ﴿أَأَمْتُمْ﴾ بهمزتين، الثانية ممدودة^(٣).

قال أبو علي: حَقَّقَا الهمزتين على ما يريانه من تحقيقهما، والهمزة الثانية ممدودة لأنَّ الهمزة الثانية تتصل بها الألف المنقلبة عن الهمزة التي هي فاء في الأمر. وما بعد هذا روايات لا عمل فيها.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٤ - ٩٥.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٤ - ٩٥.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٥.

اختلفوا في التخفيف والتشديد من قوله عز وجل: ﴿سَنَقُولُ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٧] و﴿يُقْتَلُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٤١].

فقرأ ابن كثير: ﴿سَنَقْتُلُ﴾ خفيفة، و﴿يَقْتُلُونَ﴾ مشددة؛ وشددهما جميعاً أبو عمرو وعاصم وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخففهما جميعاً نافع، ﴿يَقْتُلُونَ﴾ و﴿سَنَقْتُلُ﴾ بالتخفيف.

قال أبو علي التثقيل حسن. لأنه يُرادُ به الكثير، والتثقيل لذا المعنى أخص، والتخفيف يقع على التكرير، وغيره؛ فمن خَفَفَ فلأنه يصلح للتكرير أيضاً، ومن جمع بين التخفيف والتثقيل كان آخذاً بالوجهين.

وقرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿يُورِثُهَا﴾ [١٢٨] ساكنة الواو خفيفة الراء، وكذلك في مريم [٦٣]. واختلف عن عاصم فروى أبو بكر عنه: ﴿يُورِثُهَا﴾ خفيفة مثل حمزة.

وأخبرني الخزاز - أحسبه أحمد بن علي - عن هبيرة عن حفص عن عاصم ﴿يُورِثُهَا﴾ مشددة الراء، ولم يروها عن عاصم عن حفص غير هبيرة، وهو غلط، والمعروف عن عاصم ﴿يُورِثُهَا﴾ خفيفة. وفي سورة مريم لم يختلفوا في قوله: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ﴾ [الآية: ٦٣]، أنها خفيفة.

قال أبو علي: حجة التخفيف قوله: ﴿وَأُورِثُكُمْ أَرْضَهُمْ وَيَدْرُحَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٧]، وقوله: ﴿كَذَلِكَ وَأُورِثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾ [الدخان: ٢٨]، ﴿وَأُورِثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضَعُونَ مَشْرِقَ الْأَرْضِ وَمَغْرِبَهَا الَّتِي بَدَرْنَا فِيهَا وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَرْنَا مَا كَانَتْ يَصْغُرُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧].

ووجه التشديد أنك تقول: ورث زيد مالا، وفي التنزيل: ﴿وَوَرِثُهُ آبَاؤُهُ﴾ [النساء: ١١]؛ فهو متعد فنقول في نقله بالهمزة وبتضعيف العين والتخفيف أولى لمجيء التنزيل عليه.

قال أبو زيد: ورث الرجل أباه يرثه وراثته، وميراثاً، وورثاً، وأورث الرجل ابنه مالا إیراثاً حسناً، وورث الرجل بني فلان ماله توريثاً، وذلك إذا أدخل في ماله على ورثته من ليس منهم، فجعل له نصيباً.

قال أبو علي: فالقراءة بالتثقيل على وجه ما حكاه أبو زيد، وحملها عليه بعيد، ولكنه يكون على قول الأعشى^(١):

(١) يروى «الحمد» بدل «الحي». صدر بيت. عجزه:

مُورَّثَةٌ مَالاً وَفِي الْحَيِّ رَفْعَةٌ

واختلفوا في ضمِّ الراء وكسرها من قوله تعالى: ﴿يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧] - [النحل: ٦٨].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وحفصٌ عن عاصمٍ ﴿يَعْرِشُونَ﴾ بكسر الراء، وفي النحل مثله.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وابنِ عامرٍ بضم الراء فيهما.

واختلفوا في ضم الكاف وكسرها من قوله عز وجل: ﴿يَعْكِفُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨] فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وعاصمٌ وابن عامرٍ ﴿يَعْكِفُونَ﴾ بضم الكاف. وروى عبد الوارث عن أبي عمرو ﴿يَعْكِفُونَ﴾ بكسر الكاف.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿يَعْكِفُونَ﴾^(١).

قال أبو علي: كل واحدٍ من الضمِّ والكسر؛ في عَيْنِي الكلمتين لغةً، ومثل: يَعْكِفُ، ويعْكِفُ، ويعْرِشُ، ويعْرِشُ، قولهم: يحشُرُ ويحشِرُ، ويفسُقُ، ويفسُقُ.

قال أبو عبيدة: ﴿يعْرِشُونَ﴾ أي يبنون، والعَرْشُ في هذا الموضع: البناء، ويقال: عَرْشُ مكة أي: بناؤه.

وقال أبو الحسن: يعْرِشُونَ ويعْرِشُونَ لغتان، وكذلك يَنْبِطُشُ وَيَنْبِطُشُ، ويحشِرُ ويحشِرُ، ويعْكِفُ ويعْكِفُ، وينفِرُ وينفِرُ.

واختلفوا في المدِّ والقصرِ في قوله جلَّ وعزَّ: ﴿دَكَّاءٌ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو، وابن عامرٍ: ﴿جَعَلَهُ دَكَّاءً﴾ منونةً مقصورةً ههنا وفي الكهف [٩٨] مثله.

وقرأ عاصمٌ في الأعراف: ﴿دَكَّاءٌ﴾ منونةً مقصورةً، وقرأ في الكهف [٩٨]: ﴿دَكَّاءٌ﴾ ممدودةً غير منونةً.

لما ضاع فيها من قروء نساءكا

البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٤١، والأضداد ص ٦، ١٦٥، وجمهرة اللغة ص ١٠٩٢ والدرر ٦/١٦١، ولسان العرب ١/١٣٠ (ثراً)، ١٣١ (قرأ)، والمحتسب ١/١٨٣، وتاج العروس ١/٣٦٨ (قرأ)، وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/١٤١.

القرء: الحيض، والطهر ضد. والقروء هنا الأطهار لا الحيض لأن النساء إنما يؤتین في أطهارهن لا في حضهن، فإنما ضاع بغيبته عنهن أطهارهن.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٥.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿دَكَّاءٌ﴾ في الموضعين ممدودة غير مُؤنّنة^(١).

قال أبو زيد: دَكَّكْتُ على الميت التراب أدكُّه دَكًّا: إذا دفنته، وهلَّكُ عليه التراب أهيلُه هَيْلاً، وهما واحدٌ، ودَكَّكْتُ الرَكِيَّةَ دَكًّا: إذا دَفَنْتُها، ودَكُّ الرجلُ فهو مدكوك: إذا مرض.

قال أبو عبيدة: جعله دكاً أي: مندكاً، والدكُّ الدكَّةُ مصدر، وناقاة دكَّاء ذاهبة السنام^(٢)، والدك: المستوي، وأنشد للأغلب^(٣):

هَلْ غَيْرُ غَارٍ دَكٌّ غَارًا فَانْهَدَمَ^(٤)

قال أبو الحسن: ﴿جَعَلَهُ دَكًّا﴾ لأنَّه لَمَّا قَالَ: جَعَلَهُ كَأَنَّهُ قَالَ: دَكَّهُ، أَوْ أَرَادَ جَعْلَهُ ذَا دَكٍّ، وَيُقَالُ: دَكَّاءٌ: جَعَلُوهَا كَالنَّاقَةِ الدَّكَّاءِ الَّتِي لَا سَنَامَ لَهَا؛ فَكَأَنَّهُ بَقِيَ أَكْثَرُهُ، قَالَ: وَالأَوَّلُ أَكْثَرُ القَرَاءَتَيْنِ.

قال أبو علي: والمضاف محذوف على قول أبي الحسن.

وفي التنزيل: ﴿وَجَمَلَتِ الأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَذُكِّتْ دَكَّةً وَنَحْدَةً﴾ [الحاقة: ١٤]، وفيه: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١].

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله تعالى: ﴿بَرِسَلْتَنِي﴾ [الأعراف: ١٤٤].

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٥.

(٢) السنام: خدبة في ظهر البعير والناقاة تتكون من كتل من الشحم، وتكون كبيرة الحجم في الإبل الصحيحة البنية ويصغر حجمها إذا ضعفت هذه الحيوانات. ولبعض الإبل سنام واحد، ولبعضها الآخر سنامان.

(٣) الأغلب العجلي (توفي ٢١هـ = ٦٤٢م) هو الأغلب بن عمرو بن عبيدة بن حارثة بن بني عجل بن لجيم، من ربيعة، شاعر راجز معمر. أدرك الجاهلية والإسلام وتوجه مع سعد بن أبي وقاص غازياً فنزل الكوفة، واستشهد في واقعة نهاوند. وهو أول من أطال الرجز. قال الأمدى: هو أرجز الرجاز وأرصنهم كلاماً وأصحهم معاني. وقال البكري في شرح نوادر القالي: الأغلب العجلي آخر من عمر في الجاهلية عمراً طويلاً.

الأعلام ١/ ٣٣٥، وخزانة الأدب للبغدادي ١/ ٣٣٣، والمؤتلف والمختلف ٢٢، وسمط اللآلي ٨٠١ وهو فيه: الأغلب بن جشم بن عمرو.

(٤) الرجز من أشطار هي:

كانت تميمٌ معشراً ذوي كرم

هل غير غارٍ هَدُّ غاراً فانهدم

وصبروا لو صبروا على أمم

الرجز للأغلب العجلي في ملحق ديوانه ص ١٧٧، ولسان العرب ٤/ ٣٣٧ (زور)، ١٢/ ٤٤١ (غلصم) ٤٤٨ (فحم)، وتهذيب اللغة ٥/ ١٢٢، ٨/ ٢٣١، وتاج العروس (فحم، غلصم)، وله أو ليحيى بن منصور في التنبية والإيضاح ٢/ ١٢٩، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٥٦.

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ ﴿برسالتني﴾ واحدة، وقرأ الباقون ﴿برسالاتني﴾ جماعة^(١).
الرسالة تجري مجرى المصدر، فتفرد في موضع الجمع، وإن لم يكن المصدر
من «أرسل» يدلُّك على أنه جارٍ مجراه قولُ الأعشى^(٢):
عَزَاتِكَ بِالْخَيْلِ أَرْضَ الْعَدُوِّ وَجُدَعَانَهَا كَلْفِيظِ الْعَجَمِ
فإعماله إياه إعمال المصدر، يدلُّك على ذلك أنه يجري مجراه، والمصدر قد يقع
لفظ الواحد منه، والمرادُ به الكثرة.

قال:

فقتلاً بتقتيلٍ وضرَباً بضرَبِكُمْ جَزَاءَ الْعُطَاسِ لَا يَنَامُ مَنْ أَتَاهُ^(٣)
فكان المعنى على الجميع لأنه مرسلٌ بضروبٍ من الرسالة، والمصادر قد تُجمع
مثل الحلوم والألباب.

وقال عز وجل: ﴿إِنَّ﴾ [لقمان: ١٩]، فجمع الأصوات لما أريد بها أجناسٌ مختلفة
صوت الحمار بعضها، وأفرد صوت الحمار، وإن كان المراد به الكثرة؛ لأنه ضربٌ واحدٌ.
اختلفوا في التخفيف والتثقيب من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وإن يروا سبيلاً للرُّشدِ﴾
[الأعراف: ١٤٦].

فقرأ ابن كثيرٍ، ونافعٌ، وأبو عمرو، وعاصمٌ، وابنُ عامرٍ ﴿سبيلاً للرُّشدِ﴾ بضم
الراء خفيفةً.

وقرأ حمزة والكسائيُّ: ﴿سبيلاً للرُّشدِ﴾ مثقلةً بفتح الراء والشين.

وقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وحمزةٌ والكسائيُّ في الكهف: ﴿مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾ [الآية:
٦٦] مضمومة الراء خفيفةً.

وقرأ أبو عمرو ﴿رُشْدًا﴾ مفتوحة الراء خفيفةً.

وقرأ ابن عامرٍ ﴿رُشْدًا﴾ مضمومة الراء والشين ثقيلةً.

هكذا في كتابي عن ابن ذكوان ﴿رُشْدًا﴾ بضم الراء والشين. ورأيت في رواية
غيره ﴿رُشْدًا﴾ خفيفة الشين موقوفةً أخبرني بذلك أحمد بن يوسف التغلبي عن عبد الله
ابن ذكوان عن أيوب بن تميم عن يحيى بن الحارث عنه.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٥.

(٢) يروى «مقادك» بدل «عزاتك»، «كلقيظ» بدل «كلفيظ».

البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص ٨٧، وبلا نسبة في جوهرة اللغة ص ٤٨٤، ٩٣٢.

العجم: التوى، نوى التمر والنوى، الواحدة عجمة.

(٣) مر سابقاً.

وروى هشام بن عمارٍ بإسناده عن ابن عامرٍ ﴿رُشْدًا﴾ بضم الراء موقوفة الشين خفيفة^(١).

قال أبو علي: الرُّشْدُ، والرَّشْدُ؛ حكي أنّ أبا عمرو فرّق بينهما، فقال الرَّشْدُ: الصّلاح، والرُّشْدُ: الدين، مثل قوله: ﴿مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦].

قال أبو علي: وقد جاء: ﴿فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رُشْدًا﴾ [الجن: ١٤]، فهذا في الدين وكذلك: ﴿هَلْ أَتَيْتَكَ عَلَيَّ أَنْ تَعْلِمَنَّ مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦]، ﴿وَهَيئَةَ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رُشْدًا﴾ [الكهف: ١٠]؛ فهذا كله في الدين، وهذه التي في الأعراف يجوز أن يكون يعني به الدين. كأنّ المعنى: وإن يروا سبيلَ الخير زاغوا عنه، وعدّلوا فلم يتخذوه سبيلاً، أي لم يأخذوا به. وإن يروا سبيلَ الغي يتخذوه سبيلاً، ألا تراه يقول: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾، ومقابلتُهُ بالغي يدلُّ على الضلالة والزيف عن طريق الدين والهدى.

وقال: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ إِلَّا مَنْ أَتَبَعَكَ مِنَ الْعَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢]، والتي في سورة النساء في قوله: ﴿فَإِنَّمَا أَنتُمْ مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [الآية: ٦] فمن إصلاح المال والحفظ له، وقد جاء الرَّشْدُ في غير الدين. قال:

حَثَّتْ إِلَى نَعَمِ الدَّهْنِ فَقَلَّتْ لَهَا أُمِّي هِلَالًا عَلَى التَّوْفِيقِ وَالرَّشْدِ^(٢)

ويدلُّ على تقوية قول أبي عمرو في فَضْلِهِ بين الرُّشْدِ والرَّشْدِ، وأنّه ليس بلغتين على حدِّ العُجْمِ والعَجَمِ، والغُزْبِ والعَرَبِ، ونحو ذلك: أن سيبويه قال: بعضهم يقول: البَخْلُ كالفَقْرِ، والبُخْلُ كالفَقْرِ، وبعضهم يقول: البَخْلُ كالكَرَمِ، فلم يحمل البُخْلُ والبَخْلُ على مثال: العُجْمِ والعَجَمِ والثُّكْلِ والثُّكْلِ، وكذلك الرُّشْدُ والرَّشْدُ.

واختلفوا في ضمِّ الحاء وكسرها من قوله تعالى: ﴿مِنْ حِلْيَتِهِمْ﴾ [الأعراف:

١٤٨].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامرٍ وعاصمٌ ﴿مِنْ حِلْيَتِهِمْ﴾ بضم الحاء.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿مِنْ حِلْيَتِهِمْ﴾ بكسر الحاء، وكلُّهُمُ شَدَّدَ الياء^(٣).

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٥.

(٢) الدهناء: موضع من بلاد بني تميم مسيرة ثلاثة أيام لا ماء فيه، يُمدُّ ويقصر. (اللسان ١٦٣/١٣ (دهنا) وهلال: هو هلال بن أحوز بن أربد المازني المالكي التميمي (توفي بعد ١٠٢هـ = بعد ٧٢٠م) قائد، من الشجعان القساة. عرّفه ابن حزم بقاتل آل المهلب بقنديل.

الأعلام ٩٠/٨، ورغبة الآمل ١٥٧/٧ - ١٥٩، وفتوح البلدان ٤٤٧، وجمهرة الأنساب ٢٠١، ومعجم البلدان ١٦٧/٧، ومعجم ما استعجم ١٠٩٧. والنقائض، طبعة ليدن ٩٩١ - ٩٩٣.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٥.

الوَاحِدُ مِنَ الْحُلِيِّ: حَلْيٌ، وَجَمْعُهُ: حُلْيٌ، وَمِثْلُهُ: تَذْيٌ وَتُدْيٌ، وَمِنَ الْوَاوِ: حَقْوٌ وَحَقِيٌّ قَالَ:

يُسَهِّدُ مِنْ نَوْمِ الْعَشِيِّ سَلِيمُهَا لِحَلِيِّ النِّسَاءِ فِي يَدَيْهِ قَعَاغِعُ^(١)
 قَالَ: لِحَلِيِّ النِّسَاءِ عَلَى أَحَدِ أَمْرَيْنِ: إِمَّا عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ:

كُلُّوْا فِي بَغْضٍ بَطْنِكُمْ تَعَقُّوْا^(٢)

وقوله:

قَدْ عَضَّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الْجَوَامِيسِ^(٣)

أَوْ يَكُونُ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤ - النحل: ١٨] فَيُرِيدُ بِهِ الْكَثْرَةَ، أَمَّا فُعُولٌ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَفْرَدًا، وَيَكُونُ جَمْعًا. فَإِذَا كَانَ مَفْرَدًا. جَاءَ عَلَى ضَرَبَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا وَهُوَ الْعَامُ الْكَثِيرُ، مِثْلُ: الْقُعُودُ وَالذُّخُولُ وَالْمُضِيَّ.

وَقَدْ جَاءَ اسْمًا فِي قَوْلِهِمْ: الْأَيْتِيُّ^(٤) وَالسُّدُوسُ^(٥).

(١) يُرْوَى الشَّطْرُ الْأَوَّلُ:

يُسَهِّدُ فِي نَوْمِ الْعِشَاءِ سَلِيمُهَا

وَيُرْوَى:

يُسَهِّدُ مِنْ لَيْلِ التَّمَامِ سَلِيمُهَا

الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلنَّبَاغَةِ الذَّبْيَانِي فِي دِيْوَانِهِ ص ٣٣، وَلِسَانِ الْعَرَبِ ٢٢٤/٣ (سَهْدٌ)، ٢٨٦/٨ (قَعَمٌ)، وَكِتَابِ الْعَيْنِ ٦٤/١، وَتَهْذِيبِ اللُّغَةِ ١١٥/٦، وَتَاجِ الْعُرُوسِ ٢٣٩/٨ (سَهْدٌ) ٥٣/٢٢ (قَعَمٌ)، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَخْصَصِ ٤١/٢، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَلْدُوغَ يَوْضَعُ فِي يَدَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْحَلِيِّ لَثْلًا يَنَامُ فَيَدْبُ السَّمُ فِي جَسَدِهِ فَيَقْتَلُهُ. فَلَانَ يُسَهِّدُ أَيَّ لَا يُتْرَكُ أَنْ يَنَامَ
 (٢) صَدْرُ بَيْتِ عَجْزِهِ:

فَلِإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنْ خَمِيصُ

الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي أَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ ص ٢٢٣، وَتَخْلِيصِ الشُّوَاهِدِ ص ١٥٧، وَخَزَائِنِ الْأَدَبِ ٥٣٧/٧، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٣، وَالدَّرَرِ ١٥٢/١، وَشَرْحِ أَبِياتِ سَيَّبِيهِ ٣٧٤/١، وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ ٥/٨، ٢١/٦، وَالْكِتَابِ ٢١٠/١، وَالْمَحْتَسَبِ ٨٧/٢، وَالْمَقْتَضِبِ ١٧٢/٢، وَهَمْعِ الْهَوَامِعِ ٥٠/١.
 (٣) عَجَزُ بَيْتِ صَدْرِهِ:

تَدْعُوكَ تَيْمٌ وَتَيْمٌ فِي قَرِيٍّ سَبَبُ

الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِحَرِيرِ فِي دِيْوَانِهِ ص ١٣٠، وَلِسَانِ الْعَرَبِ ١٢٠/٦ (خَبْسٌ)، وَالْمَخْصَصِ ١/٣١، ٤١/٤، ٨٦/١٣، ١٨٦/١٥، ٣٠/١٧.
 (٤) الْأَيْتِيُّ: النَّهْرُ يَسُوقُهُ الرَّجُلُ إِلَى أَرْضِهِ، وَقِيلَ: هُوَ الْمَفْتَحُ، وَكُلُّ مَسِيلٍ سَهْلَتِهِ الْمَاءُ أَيْتِيٌّ، وَهُوَ الْأَيْتِيُّ؛ حِكَاةُ سَيَّبِيهِ، وَقِيلَ: الْأَيْتِيُّ جَمْعٌ. (اللِّسَانُ ١٥/١٤ مَادَّةُ: أَيْتِيٌّ).
 (٥) السُّدُوسُ: الطَّلِيسَانُ، وَقِيلَ: هُوَ الْأَخْضَرُ مِنْهَا. وَالسُّدُوسُ: النَّيْلَجُ. (اللِّسَانُ ١٠٥/٦ مَادَّةُ: سُدُسٌ).

وإذا كان جمعاً كان على ضربين: أحدهما أن يكون جمعاً للثلاثة مثل: كَعْبٍ وكُعُوبٍ، والآخر أن يكون لما زاد على الثلاثة نحو: شاهدٍ وشهودٍ، وحاضرٍ وحضورٍ؛ فإذا كان جمعاً للثلاثة، فالثلاثة المجموع بها على ضربين: صحيح ومعتل، ومن المعتل: المجموع على فُعُولٍ ما كان لامُهُ حرفِ علةٍ وذلك نحو: ثدي وثُدَي، وَحَقْوٍ وَحَقَي، مما كان من الياء نحو قولهم: حُلَيّ في جمع حَلِي، فواو فُعُولٍ قلبت ياءً لوقوعها قبل الياء التي هي لامٌ، كما أبدلت واو مفعول من مَرْمِيٍّ لذلك، وأبدلت من ضمة عين فُعُولٍ كسرةً، كما أبدلت ضمة عين مفعولٍ في: مَرْمِيٍّ، وإن كانت اللام واواً أبدلت منها الياء وذلك نحو: حَقْوٍ وَحَقَي، وقال الشاعر^(١):

بَرِيحَانَةٍ مِنْ بَطْنِ حَلِيَّةٍ نَوَّرَتْ لَهَا أَرْجَ مَا حَوْلَهَا غَيْرُ مُسْنَتِ
فإن كان هذا المكان سُمِّيَ بواحدٍ حَلِيٍّ، كَتَمْرَةٍ، وَتَمْرٍ، كان حَلِيٍّ جمعاً،
ويكون قوله: لِحَلِيٍّ النساءِ جمعاً قد أضيف إلى جمع.

وقال: ﴿أَوْ مِنْ يُسْتَوُؤُ فِي الْحَلِيَّةِ وَهُوَ﴾ [الزخرف: ١٨]، وقال: ﴿وَسْتَخْرِجُونَ حَلِيَّةً
تَلْبَسُونَهَا﴾ [فاطر: ١٢]، فيجوز أن تكون الحَلِيَّةُ إنما كُسِرَتْ مع علامة التأنيث، وفتح
بلا هاء فقال: حَلِيٍّ، كما قالوا: البَرَكُ للصدر، والبركة قال:

وَلَوْحٌ ذِرَاعَيْنِ فِي بَرَكَةٍ^(٢)

وقالوا: كان زيادٌ أشعرَ بَرَكاً. فأما وجه قولٍ من ضمٍّ من حُلَيْهِمْ؛ فإن حُلِيّاً لا
يخلو من أن يكون جمعاً على حدِّ نخلٍ وتَمْرٍ، أو مفرداً فيكون: حَلِيٍّ وَحُلِيٍّ،
كقولهم: كَعْبٌ وَكُعُوبٌ وَفُلُسٌ وَفُلُوسٌ، إلا أنه لما جمع أبدل من الواو الياء؛
لإدغامها في الياء وأبدل من الضمة كسرة كما أبدلت في مَرْمِيٍّ وَمَخْشِيٍّ، ونحو
ذلك. فأما الحاء التي هي فاء في الحَلِيٍّ، فإنها بقيت مضمومةً كما كانت مضمومةً

(١) البيت لشنفرى مرّ سابقاً.

(٢) صدر بيت. عجزه:

إلى جُوْجُو رَهْلٍ المَنَكِبِ

البيت من المتقارب، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٢١، وأدب الكاتب ص ٥١٨،
والأزهية ص ٢٦٩، وجمهرة اللغة ص ١٣١٥، ولسان العرب ١٦٧/١٥ (فيا)، والمعاني
الكبير ١/١٣٧، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٧١، ولسان العرب ١٥٦/٣ (حمد) وفيه
«وَلَوْحِي» بدل «وَلَوْحٍ» جاءت في بمعنى مع. الجُوْجُو: الصدر، وقيل: عظامه والجمع
الجَاجِيءُ وقيل الجَاجِيءُ: مجتمع رؤوس عظام الصدر. رَهْلٌ: رَهْلٌ لحمه رَهلاً: اضطرب
واسترخى فهو رَهْلٌ وهي رهلة.

في: كُغُوبٍ وفلوس، ويجوز أن يكون جمعاً كَتَمَرٍ، وجمع على فعولٍ كما جمع صفاً على صُفِيٍّ في نحو^(١):

مواقِعُ الطَّنِيرِ على الصُّفِيِّ

ومما يحتمل أن تكون الضمة أبدلت فيه كسرة قولهم:

بَكَيْتَ، والمحتزنُ البَكِيُّ^(٢)

فالبَكِيُّ يجوز أن يكون فَعِيلًا، ويكون بَاكٍ وَبَكِيٍّ، كعالمٍ وعليمٍ، وشاهدٍ وشهيدٍ، فالكسرة من العين على هذا كسرة فعيل، ويجوز أن يكون فعولًا، أُبْدِلَتْ الواو منها ياءً، وأُبْدِلَتْ من ضَمَّتْهَا الكسرةُ كقولهم: أَدْحِي النَّعَامَ^(٣)، وَأَرِي الدَّابَّةَ^(٤) هما فاعول، إِلَّا أَنَّ اللامَ من أَدْحِي واو قلبت ياءً، ومن أَرِي ياءً والكسرة في البناء مبدلة ضمة.

ووجه قول حمزة والكسائي في كسرهما الحاء من ﴿حَلِيَّتِهِمْ﴾، هو أَنَّ المكسر من المجموع قد غُيِّرَ عَمَّا كان الواحد عليه في اللفظ والمعنى، كما أن الاسم المضاف إليه كذلك، ألا ترى أَنَّ الاسم المكسر في الجمع يدلُّ بالتكسير على الكثرة، وأن الفاء قد غُيِّرَ في التكسير كما أن الاسم المضاف إليه كذلك؟ وذلك أَنَّهُ بالنَّسَبِ صار صفة، وكان

(١) قبله:

كَأَنَّ مَتْنِيهِ مِنَ التَّنْفِيِّ مِنْ طَوْلِ إِشْرَافِي عَلَى الطَّوِيِّ

الرجز للأخيل الطائي في لسان العرب ٤٦٤/١٤ (صفا)، ٣٣٧/١٥ (نفي)، وتاج العروس ٢١٦/١٨ (هيص)، ٣٥٤/٢٢ (وقع)، (نفا)، ولرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٨، وتاج العروس (صفا)، وله أو للعجاج في لسان العرب ١٠٤/٧ (هيص)، وليس في ديوان العجاج، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٩٤٥، ٩٧٢ والخصائص ١١٢/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٥٠/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥١٤، وشرح المفصل ٢٢/٥، ولسان العرب ٢٤٩/٧ (حيض)، ٤٠٤/٨ (وقع)، وتاج العروس ١١٦/١٩ (حيض)، وكتاب العين ٧٠/٤، والمخصص ٤١/٤، ٩٠/١٠، وكتاب الجيم ٢٩٥/٣، وتهذيب اللغة ٣٧/٣، ٣٦٥/٦، ٤٧٥/١٥.

شبه ما انتشر من ماء الإستقاء بالدلو على متنيه بمواقع الطير على الصفا إذا زَرَقَتْ عليه وقية الطائر موقعته: موضع وقوعه الذي يقع عليه ويعتاد الطائر إتيانه وجمعها مواقع الصفاة: الحجر الصلد الضخم الذي لا يُنبت شيئاً، وجمع الصفاة صفوات وصفاً مقصور، وجمع الجمع أصفاء وصُفِيٍّ وصِفِيٍّ.

(٢) تمام الرجز:

بَكَيْتَ وَالمحتزنُ البَكِيُّ وَإِنَّمَا يَأْتِي الصُّبَا الصُّبِيُّ

الرجز للعجاج في ديوانه ٤٨٠/١، ولسان العرب ١١١/١٣ (حزن)، ومقاييس اللغة ٣٣٢/٣، وديوان الأدب ٤١٩/٢، وأساس البلاغة (حزن)، وتاج العروس (حزن)، وبلا نسبة في لسان العرب ٤٥١/١٤ (صبا)، وتهذيب اللغة ١٢/٢٥٦.

(٣) الأُدْحِي: هو الموضع الذي تبيض فيه النعامة وتُفْرَخُ (لسان العرب ٢٥٢/١٤ مادة: دحا).

(٤) الأَرِيُّ: الأَخِيَّةُ وقيل: محبس الدابة، وهي الأوارِي والأواخِي، واحداً أَخِيَّةٌ وَأَرِيٌّ إنما هو من الفعل فاعول. (لسان العرب ٢٩/١٤ مادة: أري).

قبل اسماً، وقد تغيّر في اللفظ بما لحقه من الزيادة؛ فلماً تغيّر الاسم تغييرين وهو: إبدال الواو ياءً وإبدال الضمة كسرةً كما غُيّر في الإضافة تغييرين، قوي هذا التغيير على تغيير الفاء، كما قوي النسب للتغييرين على حذف الياء من نحو: حنفي، وجدلي في النسب إلى حنيفة، وجديلة، وكذلك جليّ وعصي. فإن قلت: فهلاًّ لزم هذا التغيير في الجمع هنا، كما لزم في النسب؟.

قيل: إن النسب قد جاء منه ما لم يُغيّر، وترك على أصله، وذلك قولهم في الإضافة إلى سليقة: سليقي، وإلى عميرة كلب: عميري، فجاء غير مغيّر مع التغييرين اللاحقين للاسم في النسب؛ فكذلك جاء حليّ على الأصل مع هذين التغييرين اللاحقين للاسم.

وأما نحو: عصي وقني فقد لحقه مع هذين التغييرين اللذين ذكرنا تغيير ثالث، وهو إبدال الواو ياءً، وكذلك ما كان من ذلك جمعاً، الآخر منه واو، فإنه يلزم بدل الواو منه ياءً نحو عصي وحقي ودليّ؛ فهذا مستمر، إلا أن يشدّ منه شيء، فيجيء على الأصل نحو ما حكاه من قولهم: إنكم لتنظرون في نحو كثير، ونحو ما أنشده أحمد بن يحيى^(١):

وأصبحت من أدنى حُموتها حمّاً

فجاءت الواو في الحُموة مصححة، وكان القياس أن تنقلب ياءً من حيث كان جمعاً. فأما إلحاق تاء التانيث له فعلى حدّ عمومية وخيوطية، وليس لحاق هذه التاء ممّا يمنع القلب، ألا ترى أن الذي يوجب القلب فيه هو أنه جنّح، وما كان من هذا النحو واحداً كالمضّيّ والصلي، مصدر صليّ فإنّ الفاء منه، لا تكسر كما كسّر في الجموع، لأن الواحد لم يتغيّر فيه المعنى كما تغيّر في الجمع.

وحكى أبو عمر عن أبي زيد آوى إليه إويتا، وممّا يؤكد كسر الفاء في هذا النحو من الجمع قولهم: قسيّ في جمع قوس، ألا ترى أننا لا نعلم أحداً يُسكن إلى روايته حكى فيه غير الكسر في الفاء؛ فهذا ممّا يدل على تمكن الكسرة في هذا الباب الذي هو الجمع، وربما أبدلت اللامات إذا كانت واوٍ من الأسماء، وليس ذلك على حدّ الإبدال في عصي وحقي، لو كان على هذا الحدّ لزم هذا الضرب من الأحاد كما لزم

(١) عجز بيت. صدره:

لقد أصبحت أسماء حجراً محرّماً

البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن عجلان النهدي في الشعر والشعراء ص ٧٢٠، ولمسافر بن أبي عمرو في الأغاني ٦٣/٩؛ ولعبد الله أو لمسافر في الأغاني ٢٢/٢٤٤، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٥/٧٢٢، وكتاب العين ٣/٣١٢، وتاج العروس (حمو)، ولسان العرب ١٤/١٩٧ (حمو) قال رجل كانت له امرأة فطلقها وتزوجها أخوه هذا البيت. أي أصبحت أخت زوجها بعدما كنت زوجها.

الجموع، وإنما ألزمت الأحادُ التغيير، كما لزمت أذلِّ وأحقُّ وأجر، وذلك أنه لما قرُبَ من الطرفِ أبدلتُ كما أُبدِلَ هذا الضربُ، وعلى هذا قالوا: مَسْنِيَّةٌ^(١)، ومعدي، ومن ذلك قولهم: العتوُّ قال تعالى: ﴿وَعَتَوُا كِبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١]؛ فَصَحَّحْتُ، وأبدلتُ في قوله: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ [مريم: ٦٩]، ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٨]؛ فهذا مصدرٌ، ولو كان اسماً على حد: شاهد، وشهود، للزم فيه البديل كقولهم: الجُحِّي في جمع جاثٍ لأنه من يجثو، ولكنه أُبدِلَ على حدِّ مسنيٍّ ومُعديٍّ، وقالوا: أنا أجوؤك وأنبؤك، وهو مُنحدِرٌ من الجبلِ، فاتبعوا الحركَةَ الحركَةَ، فإن لم يَكُنْ في الكلمة تغييران، فهذا التغيير في الجمع على ما قرأه حمزة والكسائي أقوى.

وأما قولهم في جمع: الفتى فُتُو؛ فهو على قول أبي الحسن من باب نُحُو وحُمُوَّة، لأنه يرى أنه من الواو وفي قول غيره أذهب في باب الشذوذ.

ألا ترى أنه إذا قُلب ما كان من الواو إلى الياء نحو: حُقي وعُصي، فالذي من الياء أُجدرُ أن يتركَّ على ما هو عليه، فإذا أُبدِلَ منها الواو في الجمع مع أنها من الياء كان على خلاف ما جاء عليه الجمهور والكثرة.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٩]، وفي الرفع والنصب من قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا﴾.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر وعاصم: ﴿لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ بالياء والرفع، وقرأ حمزة والكسائي ﴿لئن لم ترحمنا ربنا وتغفر لنا﴾ بالتاء ونصب ﴿رَبَّنَا﴾^(٢).

القول في ذلك أن من قرأ: ﴿لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا﴾ جعل الفعل للغيبة، وارتفع ﴿رَبَّنَا﴾ به، وكذلك: ﴿وَيَغْفِرْ لَنَا﴾ فيه ضمير ﴿رَبَّنَا﴾ وهو مثل ﴿يَرْحَمْنَا﴾ في الإسناد إلى الغيبة.

ومن قرأ: ﴿لئن لم ترحمنا ربنا وتغفر لنا﴾ جعل ﴿تغفر لنا﴾ للخطاب، وفيه ضمير الخطاب و﴿رَبَّنَا﴾ نداء. والذي كان في قراءة من قدمنا قوله فاعلاً، وحذف حرف التنبيه معه لأن عامة ما في التنزيل من ذلك، يحذف حرف التنبيه منه، كقوله: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً... رَبَّنَا لِيضِلُّوا... رَبَّنَا اطْمِسْ﴾ [يونس: ٨٨]، ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ [إبراهيم: ٣٧]، ﴿رَبَّنَا وَإِنَّا مَأْمُونُونَ عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤].

(١) أرض مَسْنُوَّةٌ ومَسْنِيَّةٌ: مسقية، ولم يعرف سببويه سنيتها، وأما مسنية عنده فعلى سنوها، وإنما قلبوا الواو ياء لحقتها وقربها من الطرف، وشبهت بمسني كما جعلوا عطاءة بمنزلة عطاء. (لسان العرب ١٤/ ٤٠٥ مادة: سنا).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٥.

اختلفوا في كسر الميم وفتحها من قوله جلّ وعزّ: ﴿قَالَ ابْنُ أُمٍّ﴾ [الأعراف: ١٥٠].

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وحفص عن عاصم ﴿قَالَ ابْنُ أُمٍّ﴾ نصباً، وفي طه [٩٤] مثلها.

وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: ﴿قَالَ ابْنُ أُمٍّ﴾ بكسر الميم، فأما الهمزة فمضمومة^(١).

قال أبو علي من قال: يابن أمّ؛ فقال سيويه: قالوا: يابن أمّ، ويابن عمّ؛ فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد لأن هذا أكثر في كلامهم من يابن أبي، ويا غلام غلامي.

قال أبو علي: جعلوهما بمنزلة اسم واحد، ولم يرفضوا الأصل الذي هو إضافة الأول إلى الثاني كما رفضوا الأصل في خطايا، والتصحيح للعين، في: قال: وباع وخاف. ونحو ذلك مما يرفض فيه الأصل؛ فلا يستعمل، ألا ترى قول أبي زيد^(٢):

يَابِنَ أُمِّي وَيَا شَقِيْقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَيْتَنِي لِأَمْرِ شَدِيدِ^(٣)
فهذا بمنزلة القُضوى الذي استعمل فيه الأصل الذي رُفض في غيره، فكذلك قولهم: يابن أمي.

ومن قال: يابن أمّ، فبنى الاسم على الفتح، والفتحة في: ابن، ليست النسبة

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٥.

(٢) أبو زيد (توفي نحو ٦٢ هـ = نحو ٦٨٢ م) المنذر بن حرمة الطائي القحطاني أبو زيد، شاعر نديم معمر، من نصاري طيء. عاش زمناً في الجاهلية، وكان يزور الملوك ولا سيما ملوك العجم لعلمه بسيرهم وأدرك الإسلام ولم يسلم. وكان يدخل مكة متنكراً. واستعمله «عمر» على صدقات قومه. وانقطع إلى منامة الوليد بن عقبة أيام ولايته الكوفة، في عهد عثمان. وكان يفد على عثمان فيقرّبه ويدني مجلسه، لاطلاعه على أخبار من أدركهم من ملوك العرب والعجم. ومات في الكوفة أو في باديتها أو في زمن معاوية. جُمع ما بقي من شعره في ديوان ببغداد.

الأعلام ٢٩٣/٧، وخزانة الأدب للبغداد ١٥٥/٢، وكتاب المعمرين ٨٦، والشعر والشعراء ص ١٨٥ وهو في هذه المصادر «المنذر بن حرمة» وسماه ياقوت في إرشاد الأريب ١٠٧/٤ - ١١٥ «حرمة بن المنذر» ومثله في طبقات ابن سلام ١٣٢، وتهذيب ابن عساكر ١٠٨/٤.

(٣) يروى «خلفتني» بدل «خليتني»، و«الدهر» بدل «لأمر».

البيت من الخفيف، وهو لأبي زيد في ديوانه ص ٤٨، والدرر ٥٧/٥، وشرح التصريح ١٧٩/٢، والكتاب ٢١٣/٢، ولسان العرب ١٨٢/١٠ (شقق)، والمقاصد النحوية ٢٢٢/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٠/٤، وشرح الأشموني ٤٥٧/٢، وشرح قطر الندى ص ٢٠٧، وشرح المفصل ١٢/٢، والمقتضب ٢٥٠/٤، وجمع الهوامع ٥٤/٢.

يقال: هذا شقيق هذا إذا اشقّ بنصفين، فكل واحد منها شقيق الآخر أي أخوه، ومنه قيل: فلان شقيق فلان أي أخوه وهنا شقيق تصغير شقيق.

التي كانت تكون في الاسم المضاف المنادى، ولكن بُني على الحركة التي كانت تكون للإعراب، كما أن قولهم: لا رَجُلَ كذلك، وكما أن: مكانك، إذا أردت به الأمر لا تكون الفتحة فيه الفتحة التي كانت فيه وهو ظَرْفٌ، ولكنه على حد الفتحة التي كانت في رويدك.

فإن قلت: لم لا نقول: إنها نصبٌ؟ فالمرادُ يابنُ أمًا، فحذف الألف كما حذف ياء الإضافة في غلامي في النداء.

قيل: ليس مثله، ألا ترى أن من حذف الياء من: يا غلام، أثبتتها في يا غلام غلامي؟ فلو كانت الألف مقدرةً في: يابن أم، لم يكن يحذف، كما لم يحذف في قوله^(١):

يا بُنْتَ عمًا لا تلومي واهجعي

فالألف لا تحذف حيث تحذف الياء، ألا ترى أن من قال ﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا﴾ [الكهف: ٦٤]، ﴿وَأَلَيْلٍ إِذَا يَسِرُّ﴾ [الفجر: ٤]، فحذف الياء من الفواصل، وما أشبه الفواصل من الكلام التام، لم يكن عنده في نحو قوله: ﴿وَأَلَيْلٍ إِذَا يَسِرُّ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ [الليل: ١، ٢]، إلا الإثبات.

فإن قلت: فقد حذف الألف في نحو:

رهطٌ مرجوم، ورهطُ ابنِ المُعَلِّ^(٢)

وهو يريد المُعَلِّي، وقد أشد أبو الحسن:

فَلَسْتُ بِمُنْذِرِكَ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوَأْنِي^(٣)
يريد بلهفي فحذف الألف.

فالقول: إن ذلك في الشعر ولا يجوز في الاختيار وحال السعة؛ فلا ينبغي أن يحمل قوله: ﴿يَابْنَ أُمَّ﴾ على هذا.

(١) الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ١/٣٦٤، والدرر ٥/٥٨، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٤٠، وشرح التصريح ٢/١٧٩، وشرح المفصل ٢/١٢، والكتاب ٢/٢١٤، ولسان العرب ١٢/٤٢٤ (عمم) والمقاصد النحوية ٤/٢٢٤، ونوادر أبي زيد ص ١٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٤١، ووصف المباني ص ١٥٩، وشرح قطر الندى ص ٢٠٨، والمقتضب ٤/٢٥٢، وهمع الهوامع ٢/٥٤ أراد عماء بهاء الندية.

(٢) مر سابقاً.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٦٣، ١/١٧٩، والإنصاف ١/٣٩٠، وأوضح المسالك ٤/٣٧، وخزانة الأدب ١/١٣١، والخصائص ٣/١٣٥، ووصف المباني ص ٢٨٨، وسر صناعة الإعراب ١/٥٢١، ٢/٧٢٨، وشرح الأشموني ٢/٣٣٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٢١، وشرح قطر الندى ص ٢٠٥، ولسان العرب ٩/٣٢١ (لهف)، والمحتسب ١/٢٧٧، والمقاصد النحوية ٤/٢٤٨، والمقرب ١/١٨١، ٢/٢٠١، والمتع في التصريف ٢/٦٢٢.

وقياس من أجاز ذلك أن تكون فتحة الابن نصبةً، والفتحة في أمّ ليست كالتي في عَشَرَ من خمسة عشر، ولكن مثل الفتحة التي في الميم من: يا بنت عمّا.

وحجة من قال: ﴿يا بن أمّ لا تأخذ﴾ أن سيبويه قال: وقد قالوا أيضاً: يا بن أمّ ويا بن عمّ، كأنهم جعلوا الأول والآخر اسماً واحداً ثم أضافوه كقولك: يا أحد عشر أقبلوا. قال وإن شئت قلت: حذفوا هذه الياء لكثرة هذا في كلامهم وعلى ذا قال الشاعر:

يا بُنْت عمّا لا تلومي واهجعي^(١)

اختلفوا في كَسْرِ الألفِ وفتحها من قوله تعالى: ﴿إِصْرَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧].
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي ﴿إِصْرَهُمْ﴾ بكسر الألف.

وقرأ ابن عامر: ﴿أَصَارَهُمْ﴾ ممدودة الألف على الجمع^(٢).
قال أبو علي الإضرُ: مصدرٌ يقع على الكثرة مع إفراد لفظه، يدل ذلك على ذلك قوله: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، فأضيف وهو مفردٌ إلى الكثرة، ولم يجمع، وقال: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، وقال: ﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٣]، وقال: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ حَافِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥].

فالوجه الإفراد كما أفرد في غير هذا الموضع.
وجمع ابن عامر كأنه أراد ضرورياً من المآثم مختلفة، فجمع لاختلافها، والمصادر قد تُجمع إذا اختلفت ضرورها كما تجمع سائر الأجناس، وإذا كانوا قد جمعوا ما يكون ضرباً واحداً كقوله^(٣):

هَلْ مِنْ حُلُومٍ لِأَقْوَامٍ فَتُنْذِرُهُمْ مَا جَرَّبَ النَّاسُ مِنْ عَضِيٍّ وَتَضْرِيْسِي
فَأَنْ يَجْمَعُ مَا يَخْتَلِفُ مِنَ الْمَأْثِمِ أَجْدَرُ.

فجعل إضرأً وأصاراً، بمنزلة عدلٍ، وأعدالٍ، ويقوي ذلك قوله: ﴿وَلِيَحْمِلُوا أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت: ١٣] والنقل مصدر كالشبع والصغر والكبر.

اختلفوا في قوله جلّ وعزّ: ﴿نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾ [الأعراف: ١٦١].

فقرأ ابن كثير وعاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ﴾ بالياء مهموزة على الجمع.

(١) مرّ سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٥.

(٣) مرّ سابقاً.

وقرأ أبو عمرو: ﴿تَغْفِرَ لَكُمْ﴾ بالنون، ﴿خَطَايَاكُمْ﴾ من غير همز، مثل: قضاياكم، ولا تاء فيها.

وقرأ نافع: ﴿تَغْفِرَ لَكُمْ﴾ بالتاء مضمومة، ﴿خَطِيئَاتِكُمْ﴾ بالهمز، وضم التاء على الجمع، وكذلك روى محبوب عن أبي عمرو: ﴿تَغْفِرَ لَكُمْ﴾ بالتاء مضمومة ﴿خَطِيئَاتِكُمْ﴾ بالهمز، وضم التاء، وتابعه ابن عامر على التاء من ﴿تَغْفِرَ لَكُمْ﴾ وضمها، وقرأ: ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾ واحدة مهموزة مرفوعة^(١).

من قرأ: ﴿تَغْفِرَ لَكُمْ﴾، فهو على: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ... ادْخُلُوا... تَغْفِرَ لَكُمْ﴾. والتي في البقرة: ﴿تَغْفِرُ﴾ والنون هناك أحسن لقوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ [البقرة: ٥٨]. وفي الأعراف: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ﴾ [الآية: ١٦١]، والمعنى فيمن قرأ في الأعراف: ﴿تَغْفِرَ لَكُمْ﴾، كأنه قيل لهم: ادخلوا تغفروا أي: إن دخلتم غفرنا، فأما خطيئَاتِكُمْ فجمع خطيئة، صححها في الجمع، كما كسرت على خطايا، وكلا الأمرين شائع وحسن، فخطايا في اللفظ مثل قضايا إلا أن الألف في قضايا منقلبة عن ياء هي لام الفعل، والألف في خطايا منقلبة عن ياء منقلبة عن همزة وهي لام الفعل.

فإن قلت: فهلاً رددت الهمزة في خطايا، لأنك إنما كنت قلبتها ياء لاجتماع الهمزتين وقد زال اجتماعهما، فهلاً قلت: ﴿خطاياكم﴾؟.

فإن ذلك لا يستقيم لأن الياء في خطايا منقلبة عن همزة فعيلة، فحكمها حكم ما انقلب عنها، ألا ترى أن حكم الهمزة في حمراء حكم ما انقلب عنها من الألف، وحكم هرق، حكم أرق؟ فلو سميت بها لم تصرف كما لا تصرف أرق، وكذلك حكم الهمزة في علباء، حكم الياء في درحاية^(٢)، فكذلك حكم الياء في خطايا، حكم الهمزة التي انقلبت عنها، وإذا كان كذلك، فاجتماع الهمزتين في الحكم قائم، وإن لم يكن اللفظ عليه.

فأما قراءة نافع: تغفر بالتاء مضمومة فلائه أسند إليها خطيئَاتِكُمْ، وهو مؤنث، فأنت وبنى الفعل للمفعول فقال: ﴿تَغْفِرُ﴾، ولم يقل تغفر لأن بناءه للمفعول أشبه بما قبله، ألا ترى أن قبله: ﴿إِذْ قِيلَ لَهُمْ﴾ وليس هذا مثل ما في البقرة، لأن في البقرة: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾، فـ ﴿تَغْفِرَ لَكُمْ﴾ في البقرة، إنما هو على: قلنا.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٦، والسبعة ص ٢٩٥.

(٢) رجل درحاية: كثير اللحم قصير سمين ضخم البطن لثيم الخلقة، وهو فغلاية ملحق بجعظارة؛ قال الراجز:

إما تريني رجلاً دعكايه عكوكاً، إذا مشى درحاية
تسبني لا أخسِنُ الحدايه أيأيو أيأيو أيأيو

(لسان العرب ٢/٤٣٤ مادة: درح).

ومما يقوي قراءةً من قرأ: ﴿تَفَرَّ﴾ بالنون ما بعده من قوله: ﴿وَسَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾. اختلفوا في الرفع والنصب من قوله تعالى: ﴿مَعْدِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٤]. فقرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي ﴿مَعْدِرَةٌ﴾ رفعا. واختلف عن عاصم؛ فروى أبو بكر في رواية يحيى بن آدم عنه، وغيره ﴿مَعْدِرَةٌ﴾ رفعا مثل حمزة.

وروى الحسين بن علي الجعفي عن أبي بكر وحفص عن عاصم ﴿مَعْدِرَةٌ﴾ نصبا^(١).

قال أبو زيد: عَدَرْتُهُ. أَعَدَرْتُهُ عُدْرًا، وَمَعْدِرَةٌ وَعُدْرَى. فَعَلَى. حجة من رفع: أن سيويه قال: ومثله في قراءته على الابتداء ويريد مثل حنان في قوله: فقالت: حنان ما أتى بك ها هنا^(٢)

ومثله في أنه على الابتداء، وليس على فعل قوله: ﴿قالوا: معذرة إلى ربكم﴾ [الأعراف: ١٦٤] لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمر ليؤا عليه، ولكنهم قيل لهم: لم تعظون قوماً؟ فقالوا: معذرة. أي: مَوْعِظَتْنَا معذرة إلى ربكم. وحجة من نصب ﴿مَعْدِرَةٌ﴾: أن سيويه قال: لو قال رجل لرجل معذرة إلى الله، وإليك من كذا وكذا لنصب.

واختلفوا في قوله جلّ وعزّ: ﴿بِعَذَابٍ بَيِّنٍ﴾ [الأعراف: ١٦٥]. فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: ﴿بَيِّنٍ﴾ على وزن فعيل، الهمزة بين الباء والياء منون.

وقرأ نافع ﴿بِعَذَابٍ بَيِّنٍ بِمَا﴾ بكسر الباء من غير همزٍ وَيُؤْتُونَ. وروى أبو قرة عن نافع ﴿بَيِّنٍ﴾ على وزن فعيل مثل حمزة. وروى خارجة عن نافع ﴿بَيِّنٍ﴾ بفتح الباء من غير همزٍ منون على وزن فعيل.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٦.

(٢) صدر بيت عجزه:

أذو نسبٍ أم أنتَ بالسَّحْيِ عارفٌ

البيت من الطويل، وهو لمنذر بن درهم الكلبي في خزنة الأدب ١١٢/٢، وشرح أبيات سيويه ١/٢٣٥، وبلا نسبة في أمالي الزجاجي ص ١٣١، وأوضح المسالك ١/٢١٧، والدرر اللوامع ٣/٦٦ وشرح الأشموني ١/١٠٦، وشرح التصريح ١/١٧٧، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٩٠، وشرح المفصل ١/١١٨، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٥٥، والكتاب ١/٣٢٠، ٣٤٩، ولسان العرب ١٣/١٢٩ (حنن) والمقاصد النحوية ١/٥٣٩، والمقتضب ٣/٢٢٥، وجمع الهوامع ١/١٨٩. أي أمري حناناً أو ما يُصيّنا حناناً أي عطفٌ ورحمة، والذي يُزَعف عليه غير مستعمل إظهاره.

وقرأ ابن عامرٍ: ﴿بِعَذَابٍ بَيِّسٍ بِمَا﴾ على وزن فِعْلٍ مثل نافعٍ (غير أنه مهموزٌ)؛ فكَذَلِكَ ما روي عن نافعٍ من قوله: ﴿بِعَذَابٍ بَيِّسٍ﴾.

وروي حفصٌ عن عاصمٍ ﴿بَيِّسٍ﴾ مثل حمزة.

وروي حُسين الجُعْفِي عن أبي بكرٍ عن عاصمٍ ﴿بَيَّاسٍ﴾ على وزن فَيَعْلٍ بفتح الهمزة، أخبرني موسى بن إسحاق عن هارون بن حاتم عنه. وحدثني أبو البختري عن يحيى بن آدم عن أبي بكرٍ قال: كان جِفْطِي عن عاصمٍ ﴿بَيَّاسٍ بِمَا﴾ على وزن فَيَعْلٍ ثم دخلني منها شك، فتركت روايتها عن عاصمٍ وأخذتها عن الأعمشٍ ﴿بَيِّسٍ بِمَا﴾ مثل حمزة.

حدثني محمد بن الجهم قال: حدثني ابن أبي أمية عن أبي بكرٍ قال: كان حفصي عن عاصمٍ ﴿بَيِّسٍ﴾ على وزن فَيَعْلٍ ثم دخلني منها شك فتركت روايتها عن عاصمٍ، وأخذتها عن الأعمشٍ بعذابٍ بَيِّسٍ على وزن فَعِيلٍ^(١).

قال أبو زيد: قد بؤسَ الرَّجُلُ يَبُؤُسُ بَأْسًا، إذا كان شديد البأس، وقال في البؤس: قد بئسَ يَبُؤَسُ بؤسًا وبؤسًا وبأسًا، والبأساء الاسم.

قال أبو علي: يحتمل قولٌ من قال: بَيِّسٍ أمرين: أحدهما أن يكون فَعِيلًا من بؤسٍ يَبُؤَسُ، إذا كان شديد البأس مثل: ﴿مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، والآخر أن يكون من عذابٍ بَيِّسٍ، فوصف بالمصدر، والمصدر على فَعِيلٍ وقد جاء كثيرًا كالنذير، والنكير، والشحيح. وعذير الحي، والتقدير: من عذابٍ ذي بَيِّسٍ، أي عذابٍ ذي بؤس.

وأما ما روي عن نافعٍ من قوله: ﴿بِعَذَابٍ بَيِّسٍ﴾، فإنه جعل بَيِّسٍ الذي هو فَعْلٌ اسمًا فوصف به، ومثل ذلك قوله: «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَى عَنْ قِيلٍ وَقَالَ» و«عن قِيلٍ وَقَالَ»^(٢) وقال:

أَضْبَحَ الدَّهْرُ وَقَدْ أَلْوَى بِهِمْ غَيْرَ تَقْوَالِكَ مِنْ قِيلٍ وَقَالَ^(٣)
ومثل ذلك: «مِنْ شُبِّ إِلَى دُبِّ»، و«مِنْ شُبِّ إِلَى دُبِّ»^(٤)، فكما استعملت هذه

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٦.

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد ٨/١١١)، والشهاب في (المسند ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠).
(٣) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٥/٢٦٣ (لوي)، وتاج العروس (لوي) أَلْوَى بِهِم الدهر: أهلكهم.

(٤) مثل من أمثال العرب تمامه: أعييتني من شُبِّ إِلَى دُبِّ، ومن شُبِّ إِلَى دُبِّ؛ أي من لُدُنٍ شَبِيثٍ إِلَى أَنْ دَبِيثَ عَلَى الْعَصَا؛ يُجْعَلُ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْأَسْمِ، بِإِدْخَالِ مِنْ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ فِعْلًا. يُقَالُ ذَلِكَ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ. (لسان العرب ١/٤٨٠ مادة: شَبَب).

الألفاظ أسماء وأفعالاً، كذلك ﴿بَيْسٌ﴾ جعله اسماً بعد أن كان فعلاً فصار وصفاً. ونظيره من الصفة: نَقِضْ، وَنِضْوٌ، وَهَرِطٌ^(١).

وما روي عن نافع من قوله: ﴿بِعَذَابِ بَيْسٍ﴾ بفتح الباء من غير همزٍ، فهو أيضاً فَعْلٌ في الأصل، وَصِفٌ، كما أن بَيْسٌ كذلك.

وأما إبداله من الهمزة الياء، فإنَّ سيبويه حكى أنه سمع بعض العرب يقول: ﴿بَيْسٌ﴾ فلا يُحَقِّقُ الهمزة، ويدع الحرف على الأصل، يريد على الأصل الذي هو فَعْلٌ، كأنه يسكن العين، كما يسكن في عَلَمٍ، ويقلب الهمزة ياءً، لأنه لما أسكنها لم يَجُزْ فيها أن تجعل بين بينٍ، فأخلصها ياءً.

وقراءة ابن عامر: ﴿بِعَذَابِ بَيْسٍ﴾ بالهمز، فهي قراءة نافع ﴿بِعَذَابِ بَيْسٍ﴾ إلا أنَّ ابن عامر حَقَّقَ الهمزة. وما رواه أبو بكرٍ عن عاصم ﴿بِعَذَابِ بَيْسٍ﴾ فإنه يكون وصفاً مثل ضَيْعَمٌ^(٢)، وحيدرٍ^(٣)، وهو بناءٌ كثير في الصفة، ولا يجوز كسر العين في^(٤) بيأس، لأنَّ فَعْلٌ ببناءٍ اختصَّ به ما كان عينه ياءً، أو واواً، مثل: سيدٍ وميتٍ وطيبٍ ولينٍ، ولم يَجُزْ مثل ضَيْعَمٍ، وقد جاء في المعتل فِعْلٌ، حكى سيبويه عَيْنٌ، وأنشد لرؤبة:

ما بال عَيْني كالشَّعِيبِ العَيْنِ^(٥)

(١) الهِزْطُ: لحم مهزول كأنه مُخاط لا يُتَنَفَّعُ به لغثائه، والهزْطُ والهَرطَةُ: النعجة الكبيرة المهزولة، والجمع هِرْطٌ مثل قربة وقِرْبٌ. (لسان العرب ٤٢٣/٧ مادة: هرط).

(٢) الضَيْعَمُ الأسد وقيل: هو الواسع الشَّدق منها. (لسان العرب ٣٥٧/١٢ مادة: ضغم).

(٣) حيدرة: الأسد (اللسان ١٧٤/٤ مادة: حدر).

(٤) انظر لسان العرب ٢٣/٦ مادة: بأس: وأما قراءة من قرأ بعذاب بَيْسٍ فبنى الكلمة مع الهمزة على مثال فَعْلٍ، وإن لم يكن ذلك إلا في المعتل نحو سَيِّدٍ ومَيِّتٍ، وبأيهما يوجهان العلة وإن لم تكن حرف علة فإنها معرضة للعلة وكثيرة الانقلاب عن حرف العلة، فأجريت مجرى التعرية في باب الحذف والعوض...

(٥) تمام الرجز:

ما بال عيني كالشَّعِيبِ العَيْنِ وبعضُ أعراضِ الشَّجونِ الشُّجَيْنِ

دار كرقمِ الكاتِبِ المُرَقَّنِ بين نقي المُلقَى وبين الأجوُنِ

الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٦٠، ولسان العرب ١٠٤/١٣ (جون)، ٣٠٧ (عين)، وأدب الكاتب ص ٥٩٨، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٦/٢، وشرح شواهد الشافية ص ٦١، وجمهرة اللغة ص ٩٥٦، وأساس البلاغة (رقن)، وتهذيب اللغة ٩٥/٩، وتاج العروس (جون)، وبلا نسبة في لسان العرب ١٢/٢٤٩ (رقم)، ١٨٥/١٣ (رقن)، ٣٠٤ (عين)، والإنصاف ٨٠١/٢، والخصائص ٤٨٥/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ١/١٥٠، ١٧٦/٢، والكتاب ٤/٣٦٦، والمنصف ١٦/٢، وجمهرة اللغة ص ٣٤٣، ٧٩٣، وكتاب العين ٥/١٤٣، ومقاييس اللغة ٣/١٩٢، ٢٠١/٤، ومجمل اللغة ٣/٤٣١، والمخصص ١٣/٥، وتهذيب اللغة ٩/١٤٣، وتاج العروس (عين).

الشعيب: السقاء البالي، لأنه يُشعب، وجمع كل ذلك شُعْبٌ.

فينبغي أن يُحْمَلَ بِنَاسٍ عَلَى الْوَهْمِ مِمَّنْ رَوَاهُ عَنْ عَاصِمٍ وَالْأَعْمَشِ .
اختلفوا في التخفيف والتشديد في قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ﴾
[الأعراف: ١٧٠].

فقرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ﴾ خفيفاً، وكذلك قرأ:
﴿وَلَا تُنْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ﴾ [المتحنة: ١٠] خفيفاً.

وروى عنه حفص: ﴿يُمَسِّكُونَ﴾ مشددة، ﴿وَلَا تُنْسِكُوا﴾ خفيفاً.

وقرأ ابن كثير ونافع، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ﴾
مشددة ﴿وَلَا تُنْسِكُوا﴾ خفيفة.

وقرأ أبو عمرو: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ﴾ و﴿وَلَا تُنْسِكُوا﴾ مشدتين مضمومة التاء.

انفرد أبو عمرو بقوله: ﴿وَلَا تُنْسِكُوا﴾ أنها مشددة، والباقون يخففونها^(١).

قال أبو علي حجة من قرأ: ﴿يُمَسِّكُونَ﴾ بتخفيف السين قوله: ﴿فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ﴾
[البقرة: ٢٢٩].

وقوله: ﴿أَمْسَاكُ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ﴿وَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾
[المائدة: ٤].

وقول الجميع: ﴿يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ﴾ أولى من الرواية التي انفرد بها من قال:
﴿يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ﴾ عن عاصم، وذلك أَنَّ التشديد ها هنا إذا أُريدَ به الكثرة كان أولى
من التخفيف لقوله: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، أي لا تؤمنون ببعض
الكتاب وتكفرون ببعض، فأنتم خلاف من حكي عنهم: ﴿وَيَقُولُونَ نُوْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ
بِبَعْضٍ﴾ [النساء: ١٥٠] واتفاق الجماعة غير أبي عمرو في قوله: ﴿وَلَا تُنْسِكُوا﴾
بالتخفيف حسن، لأن ذلك في إمساك المرأة، وقد قال فيه: ﴿فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ﴾، وقال:
﴿أَمْسَاكُ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وقال: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ
بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٣١]. وقال: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ﴾ [النساء: ١٥]، وقال: ﴿وَلَا
تُشِيكُوهُنَّ ضَرَازًا﴾ [البقرة: ٢٣١]، فعلى هذا قول الجماعة: ﴿وَلَا تُنْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ﴾
[المتحنة: ١٠] وقول أبي عمرو: إِنَّ أَفْعَلَ، وَقَعَلَ قد يكونان بمعنى واحد.

اختلفوا في الجمع والتوحيد في قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتِهِمْ﴾
[الأعراف: ١٧٢].

فقرأ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتِهِمْ﴾ واحدة.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٦، والنشر ٢/٢٧٢.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ جماعة^(١).

قال أبو علي قولهم: الذرية تكون جمعاً وتكون واحداً، فمما جاء فيه ذرية يراد به الواحد قوله: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً، . . . فَنَادَاهُ الْمَلَكُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيحْيَى﴾ [آل عمران: ٣٨، ٣٩].

فهذا مثل قوله: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَابْنًا رِيثِي﴾ [مريم: ٥]، ﴿يَنْزَكِرْنَا إِنَّا نَبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى﴾ [مريم: ٧].

ومما جاء فيه جمعاً قوله: ﴿وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٣]، ومنه قوله: ﴿أَلَا تَنْجِدُوا مِنْ دُونِي وَكَيْلًا ذُرِّيَّةً مَنْ كَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ [الإسراء: ٢، ٣]، فمن أفرده جعله جمعاً؛ فاستغنى عن جمعه بوقوعه على الجميع. ومن جمع فمن حجه أن يقول: لا يخلو من أن يكون واحداً، أو جمعاً؛ فإن كان واحداً، فلا إشكال في جواز الجمع فيه، وإن كان جمعاً فجمعه أيضاً حسن، لأنك قد رأيت الجموع المكسرة قد جمعت نحو: الطرقات، والجزرات^(٢)، وصواحيب يوسف^(٣).

ومن حجة من أفرده فلم يجمع، أن الذرية قد وقع على الواحد والجميع بدلالة ما تقدم ذكره، كما أن قوله: ﴿بَشْرٌ﴾ تقع على الواحد والجميع، فالجميع كقوله: ﴿أَبَشْرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦]، و﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشْرٌ مِثْلَانَا﴾ [إبراهيم: ١٠]، والواحد كقوله: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا يَوسُفُ﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ . . . وَلَئِن أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمُ﴾ [المؤمنون: ٣٣، ٣٤]، فكما لم يجمع ﴿بَشْرٌ﴾ بتصحيح ولا تكسير، كذلك لا تجمع الذرية. فأما مثال ذرية من الفعل فيجوز أن يكون فعولولة من الذر، فأبدلت من الراء التي هي اللام الأخيرة ياءً كما أبدلت من دُهْدِيَّةٍ؛ يدلُّك على البدل فيه قوله: دُهْدُوهُ^(٤) ويحتمل أن يكون فعيلة منه، فأبدلت من الراء الياء، كما تبدل من هذه الحروف للتضعيف، وإن وقع فيها الفصل، ويحتمل أن يكون فعلية نسباً إلى الذر، إلا أن الفتحة أبدلت منها الضمة، كما أبدلوا في الإضافة إلى الدهر دُهْرِي، وإلى السهل: سُهْلِي، ويجوز أن تكون فعيلة من ذرأ الله الخلق، اجتمع على تخفيفها، كما اجتمع على

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٦.

(٢) الجُرُورُ: الناقة المجزورة، والجمع جزائر وجرُورٌ، وجرُرات جمع الجمع، كطرق وطرقات (لسان العرب ١٣٤/٤ مادة: جزر).

(٣) قالوا في النساء: هن صواحب يوسف. وحكى الفارسي عن أبي الحسن: هن صواحيب يوسف جمعوا صواحب جمع السلامة. (لسان العرب ١/٥٢٠ مادة: صحب).

(٤) الدُهْدُوهُ: كالدحرجة وهو ما يجمعه الجعل من الخراء. وفي الحديث: كما يُدهدهُ الجعل خير من الذين ماتوا في الجاهلية؛ هو ما يدرجه من السرجين. وفي الحديث الآخر: كما يُدهدهُ الجعل التنت بأنفه. (لسان العرب ١٣/٤٨٩ مادة: هده).

تخفيف ﴿البرية﴾. ويجوز أن تكون فُعيلة من قوله: ﴿نَذَرُوهُ الرِّيحَ﴾ [الكهف: ٤٥]، أبدلت من الواو الياء لوقوع ياء قبلها، ويقوي ذلك أن في بعض الحروف ﴿ذَرِيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا﴾ [الإسراء: ٣].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: ﴿أَنْ يَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ ﴿أَوْ نَقُولُوا﴾ [الأعراف: ١٧٢، ١٧٣].

فقرأ أبو عمرو وخدّه: ﴿أَنْ يَقُولُوا﴾ ﴿أَوْ يَقُولُوا﴾ بالياء جميعاً، وقرأ الباقرن جميعاً بالتاء^(١).

حجة أبي عمرو: أن الذي تقدّم من الكلام على الغيبة، وذلك قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] كراهة أن يقولوا أو لثلا يقولوا، ويؤكد ذلك ما جاء بعد من الإخبار عن الغيبة وهو قوله: ﴿قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

وحجة من قرأ بالتاء: أنه قد جرى في الكلام خطاب فقال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٢]، وكلا الوجهين حسن، لأن الغيب هم المخاطبون في المعنى.

واختلفوا في ضم الياء وفتحها من قوله تعالى: ﴿يَلْحَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿يَلْحَدُونَ﴾ بضم الياء، وكذلك في سورة النحل [١٠٣]، والسجدة [٤٠].

وقرأ حمزة الأحرف الثلاثة بفتح الياء والحاء. وقرأ الكسائي في النحل: ﴿لِسَانَ الَّذِي يَلْحَدُونَ إِلَيْهِ﴾ بفتح الياء والحاء وفي الأعراف والسجدة: ﴿يَلْحَدُونَ﴾ بضم الياء^(٢).

قال أبو علي حجة من قرأ: ﴿يَلْحَدُونَ﴾ قوله: ﴿وَمَنْ يَرِذْ فِيهِ بِالْحَادِ﴾ [الحج: ٢٥]، ويدل على أن الحَدُّ أَكْثَرُ، قولهم: ملحدٌ كما قال:

ليس الإمام بالشحيح الملحد^(٣)

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٦.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٦.

(٣) تمام الرجز:

قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الإمام بالشحيح الملحد

ولا بسويرٍ بالحجاز مُقرود

الرجز لحמיד بن مالك الأرقط في خزانة الأدب ٥/٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢، والدرر = ٢٠٧/١، وشرح شواهد المغني ١/٤٨٧، ولسان العرب ١/٣٤٤ (خبب)، والمقاصد النحوية ١/٣٥٧ =

وَلَا تَكَادُ تَسْمَعُ لِأَحَدٍ. وزعم أبو الحسن وغيره: أَنَّ أَحَدًا وَلِحَدِّ لَغْتَانِ: فَمَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي قِرَاءَتِهِ، فَكَأَنَّهُ أَرَادَ الْأَخْذَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ اللَّغَتَيْنِ، وَكَأَنَّ الْإِلْحَادَ: الْعُدُولَ عَنِ الْاسْتِقَامَةِ وَالْإِنْحِرَافَ عَنْهَا، وَمِنْهُ اللَّحْدُ: الَّذِي يُحْفَرُ فِي جَانِبِ الْقَبْرِ خِلَافَ الضَّرِيحِ الَّذِي يُحْفَرُ فِي وَسْطِهِ.

اختلفوا في الياء والنون. والرفع والجزم في قوله: ﴿وَيَذُرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]. فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر ﴿وَيَذُرُهُمْ﴾ بالنون والرفع. وقرأ أبو عمرو: ﴿وَيَذُرُهُمْ﴾ بالياء والرفع، وكذلك قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحفص عن عاصم: ﴿وَيَذُرُهُمْ﴾ بالياء والرفع.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَيَذُرُهُمْ﴾ بالياء مع الجزم خفيفة. وكذلك حدثني الخزاز عن هبيرة عن حفص عن عاصم ﴿وَيَذُرُهُمْ﴾ مثل حمزة^(١). قال أبو علي حجة من رفع أنه قطعه مما قبله؛ فإما أن يكون أضمر المبتدأ فصار ﴿وَيَذُرُهُمْ﴾ في موضع خبر المبتدأ المحذوف، وإما أن يكون استأنف الفعل فرفعه. وأما قول أبي عمرو: ﴿وَيَذُرُهُمْ﴾ بالياء على الغيبة، فلتقدم اسم الله تعالى، وهو على لفظ الغيبة.

ومن قال: ﴿وَيَذُرُهُمْ﴾ بالنون فالمعنى فيه مثل الياء. وأما قراءة حمزة والكسائي: ﴿وَيَذُرُهُمْ﴾ بجزم الفعل؛ فوجهها فيما يقول سيبويه أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ، وَمَا بَعْدَهَا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَكَلَاهِدِي لَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، لِأَنَّ مَوْضِعَ الْفَاءِ مَعَ مَا بَعْدَهَا جَزْمٌ؛ فَحَمَلُ ﴿وَيَذُرُهُمْ﴾ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَالْمَوْضِعُ جَزْمٌ. ومثل ذلك قول الشاعر^(٢):

أَتَى سَلَكْتَ فإِنِّي لَكَ كَاشِحٌ وَعَلَى انْتِقَاصِكَ فِي الْحَيَاةِ وَأَزْدَدِ
ومثله قول أبي دؤاد^(٣):

= والتنبية والإيضاح ٤٧/٢، ٥٣، وتاج العروس ٣٣٣/٢ (خب)، ٣٧/٨ (حك)، ولحميد بن ثور في لسان العرب ٣٨٩/٣ (لحد)، وليس في ديوانه، ولأبي بجدة في شرح المفصل ١٢٤/٣ وبلا نسبة في لسان العرب ١٥٥/٣ (حك)، والأشباه والنظائر ٢٤١/٤، وأوضح المسالك ١٢٠/١، وتخليص الشواهد ص ١٠٨، ورسف المباني ص ٣٦٢، وشرح ابن عقيل ص ٦٤، والكتاب ٣٧١/٢، ومغني اللبيب ١٧٠/١، ونوادر أبي زيد ص ٢٠٥، والتنبية والإيضاح ٤٦/٢، وتهذيب اللغة ١٢٤/١٤.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٦.

(٢) يُرَوَى فِي لِسَانِ الْعَرَبِ «أَيًّا فَعَلْتُ» بَدَلُ «أَنِّي سَلَكْتُ».

البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٥٦/١٤ (أيا)، وتهذيب اللغة ٦٥٣/١٥.

(٣) أبو دؤاد: هو جارية بن الحجاج الإيادي، المعروف بأبي دؤاد، شاعر جاهلي. كان من وُصَفِ الْخَيْلِ الْمَجِيدِينَ. لَهُ «دِيوان شعر».

فَأَبْلُونِي بِلِيئَتِكُمْ لِعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَذْرِجُ نَوِيًّا^(١)
حمل أستذرج على موضع الفاء المحذوفة من قوله: فلعلي أصالحكم. والموضع
جزم.

ومثله في الحمل على الموضع قوله: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ﴾ [المنافقون: ١٠].
ألا ترى أنه لو لم تُلحَقِ الفاء لقلت: لولا أخزنتني إلى أجل قريب... أَصْدَقُ؛
لأن معنى لولا أخزنتني: أخزني أَصْدَقُ، فحمل قوله: ﴿وَأَكُنْ﴾ على ذلك.
اختلفوا في ضم الشين والمد، والقصر والكسر في قوله جل وعز: ﴿جَعَلَا لَهُ
شُرَكَاءَ﴾ [الأعراف: ١٩٠].

فقرأ ابن كثير، وابن عامر، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾
جمع شريك بضم الشين والمد، وكذلك حفص عن عاصم.
وقرأ عاصم في رواية أبي بكرٍ ونافع: ﴿شِرْكَاءَ﴾ مكسورة الشين على المصدر لا
على الجمع^(٢).

قال أبو علي وجه قول من قال: ﴿جَعَلَا لَهُ شِرْكَاءَ﴾ أنه حذف المضاف كأنه أراد
جَعَلَا لَهُ ذَا شِرْكٍَ أَوْ ذَوِي شِرْكٍَ، فإذا جعل له ذوي شرك فيما آتاها كان في المعنى
كقوله: جعل له شركاء، فالقراءتان على هذا تؤولان إلى معنى واحد والضمير الذي في
﴿لَهُ﴾ يعود إلى اسم الله، كأنه جعل الله شركاء فيما آتاها.

قال أبو الحسن: وكان ينبغي لمن قرأ: ﴿جَعَلَا لَهُ شِرْكَاءَ﴾ أن يقول: جعل لاغيره شركاء،
وقول من قرأ: ﴿جَعَلَا لَهُ شِرْكَاءَ﴾ يجوز أن يريد: جعل لاغيره شركاء فحذف المضاف،
فالضمير على هذا أيضاً في ﴿لَهُ﴾: لاسم الله، ويجوز أن يكون الكلام على ظاهره، ولا يُقدَّر
حذف المضاف في قوله: ﴿جَعَلَا لَهُ﴾. وأنت تريد لغيره، ولكن تقدر حذف المضاف إلى
شِرْكٍَ، فيكون المعنى: جَعَلَا لَهُ ذَوِي شِرْكٍَ، وإذا جعل له ذوي شرك، كان في المعنى
مثل: جعل لاغيره شِرْكَاءَ، فلا يحتاج إلى تقدير جَعَلَا لغيره شِرْكَاءَ، لأنَّ تقدير حذف
المضاف من شرك بمنزلة جعل لاغيره شركاء، ومثل: ﴿جَعَلَا لَهُ شِرْكَاءَ﴾، قوله: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ
شِرْكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ﴾ [الرعد: ١٦]، لأنه تقرير بمنزلة: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفَرَبُّهُ﴾ [يونس: ٣٨].

= الأعلام ١٠٦/٢، وسمط اللالكى ٨٧٩، وانظر دراسات في الأدب العربي ٢٤٣ - ٣٥٣، والشعر
والشعراء ص ١٤٠.

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي دؤاد في ديوانه ص ٣٥٠، والخصائص ١٧٦/١، ٣٤١/٢، وسر صناعة
الإعراب ٧٠١/٢، وشرح شواهد المغني ٨٣٩/٢، وللهدلي في مغني اللبيب ٤٧٧/٢ وبلا نسبة في
لسان العرب ٤٧٤/١١ (علل)، ومغني اللبيب ٤٢٣/٢.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٧.

ويجوز في قوله: ﴿جَعَلَا لَهُ شِرْكَآ﴾ جعل أحدهما له شِرْكَآ، أو ذوي شِرْكَ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، كما حذف من قوله: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقُرَيْتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١]، والمعنى: على رجل من أحدِ رجلي القريتين.

وكذلك قوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَاتُ﴾ [الرحمن: ٢٢] عند من رأى أن اللؤلؤ يخرج من الماء المِلْح، تقديره عنده: يخرج من أحدهما، فيكون الذي جعل له شِرْكَآ، أحدهما، ويخرج آدم إلى هذا من أن يُنسب إليه ذلك. وذهب أحد أهل النظر إلى أن الضمير في ﴿جَعَلَا﴾ للوالدين، كأنه الذكر والأنثى.

فإن قلت: إنّه لم يجر لهما ذكرٌ فيُكنى عنهما، فإنّ جرى من الكلام دلالة على اسميهما؛ فجاز لذلك إضمارهما، كأشياء تُضمّر لدلالة الأحوال عليها، وإن لم يجر لهما في اللفظ ذكر. من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم: إذا كان غداً فأتيتني، فأضمر ما كانوا فيه من الرخاء والبلاء، ولم يجر لهما ذكرٌ.

اختلفوا في تشديد التاء وتخفيفها من قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّبِعُوكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٣].

فقرأ نافع وحده: ﴿لَا يَتَّبِعُوكُمْ﴾ ساكنة التاء وبفتح الباء.

وقرأ الباقون: ﴿لَا يَتَّبِعُوكُمْ﴾ مشدداً^(١).

قال أبو زيد: تقول: رأيت القوم فأتبعتهم إتباعاً، إذا سبقوك، فأسرعت نحوهم. ومروا عليّ فاتبعتهم إتباعاً، إذا ذهبت معهم، ولم يستتبعوك، قال: وتبعتم أتبعهم تبعاً، مثل ذلك.

قال أبو علي: معنى القراءتين على هذا واحد.

ألا ترى أن أبا زيد قال: إنَّ تَبِعْتَهُمْ مثل اتَّبَعْتَهُمْ، والمعنى على تركهم الانقياد للحق والإذعان للهدى، وما شرع لهم، ودعوا إليه، وكان اتَّبَعَ أكثر في استعمالهم من تبع، وإن كانا فيما حكاه أبو زيد بمعنى. ألا ترى أن قوله: ﴿وَاتَّبَعَهُ هَوْنَةً﴾ [الأعراف: ١٧٦] القراءة فيه على افتعل.

وقال أحمد: وقرأ ابن كثيرٍ وعاصمٌ وابن عامرٍ وحمزةٌ والكسائي: ﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ [الأعراف: ١٩٥] بغير ياء في الوصل والوقف.

وقرأ أبو عمرو ونافع في رواية ابن جَمَاز وإسماعيل بن جعفرٍ بالياء في الوصل وكذلك ابن عامر في رواية ورشٍ وقالون والمسيبي بغير ياء في وصلٍ ولا وقف.

وفي كتابي عن ابن ذكوان عن ابن عامرٍ: ﴿ثُمَّ كِيدُونِي﴾ بياء، وحفظي بغير ياء.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٧.

كذا حدثني أحمد بن يوسف بإسناده عن ابن ذكوان .

القول في ذلك أن الفواصل وما أشبه الفواصل من الكلام التام تجري مجرى القوافي لاجتماعهما في أن الفاصلة آخر الآية، كما أن القافية آخر البيت، وقد ألزموا الحذف هذه الياءات إذا كانت في القوافي في قوله^(١):

فَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَا دَمِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَن
والياء التي هي لامٌ كذلك نحو قوله^(٢):

يَلْمُسُ الْأَخْلَاسَ فِي مَنَزِلِهِ بِيَدَيْهِ كَأَلْيَيْهِ هُودِي الْمُصَلِّ
وقد تمّ الوزن دونهما. ومن أثبت فلأنّ الأصل الإثبات، وقد جاء الإثبات في هذا النحو في القوافي أيضاً كقوله:

وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمِ عَكَاظٍ إِنِّي^(٣)

وربّما أثبت هذا النحو في الغلو والغالي، وإن كان وزن البيت قد تمّ دونه.

واختلفوا في قوله جلّ وعزّ: ﴿إِنَّ وَلِيَّ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٩٦].

فقرأ ابن كثير، وعاصم، ونافع، وابن عامر، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: ﴿وَلِيَّ اللَّهِ﴾ بثلاث ياءات: الأولى ساكنة، والثانية مكسورة، والثالثة هي ياء الإضافة مفتوحة.

وقال ابن الزبيدي عن أبيه عن أبي عمرو أنه قال: لامُ الفعل مُشَمَّةٌ كسراً وياء الإضافة منصوبة.

وقال ابن سعدان عن الزبيدي عنه أنه قرأ: ﴿وَلِيَّ اللَّهِ﴾ يدغم الياء. قال أبو بكر: والترجمة التي قال ابن سعدان عن الزبيدي في إدغام الياء، ليست بشيء، لأنّ الياء الوسطى التي هي لام الفعل متحركة وقبلها ساكن، والياء الزائدة ساكنة ولا يجوز إسكانها وإدغامها، وقبلها ساكن، ولكنني أحسبه أراد حذف الياء الوسطى وإدغام الياء الزائدة في ياء الإضافة.

وقال أبو زيد عن أبي عمرو: ﴿إِنَّ وَلِيَّ اللَّهِ﴾ مدغمة، وإن شاء بالبيان قال: ﴿وَلِيَّ اللَّهِ﴾ مثقّلة.

(١) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص ٦٥ - ٦٩، والكتاب ٤/١٨٧، والدرر ٥/١٥١، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٤٦، وشرح المفصل ٩/٤٠، ٨٦، والمقاصد النحوية ٤/٣٢٤، والمحتسب ١/٣٤٩، وبلان نسبة في شرح الأشموني ٢/٤٩٥، وجمع الهوامع ٢/٧٨.

(٢) البيت من الرمل، وهو للبيد في ديوانه ص ١٨٢، ولسان العرب ٦/٢٠٩ (لمس)، وتهذيب اللغة ١٢/٤٥٦، وتاج العروس ١٦/٤٨٤ (لمس)، وأساس البلاغة (لمس).

(٣) عجز للنابعة مرّ سابقاً.

وروى العباس بن الفضل كذلك مثقلة عن أبي عمرو مثله .

قال أبو علي: لا يخلو ما رواه أبو زيد عن أبي عمرو من قوله: ﴿إِنَّ وَلِيََّ اللَّهُ﴾ من أن يدغم الياء التي هي لام الفعل في ياء الإضافة، أو يحذف الياء التي هي لام الفعل، فإذا حذفها أدغم ياء فعيل في الياء التي هي ياء الإضافة، فلا يجوز أن يدغم الياء التي هي لام في ياء الإضافة لأنه إذا فعل ذلك انفك الإدغام.

ويذهب سيبويه إلى أنك إذا قلت: هذا وليُّ يزيد وعدوُّ وليدٍ، لم يجز إدغام الياء التي هي لام في ياء يزيد، لأنك حيث أغدمت الياء في وليٍّ، والواو في عدوٍّ، ذهب المد للإدغام، فصارت الياء والواو بمنزلة غيرهما من الحروف التي لا تكون للمدِّ، واستدلَّ على ذلك بجواز لياً في القافية مع طياً ودوًّا مع عَزَوْا، فلو أدغمت شيئاً من ذلك عاد المدُّ إلى الحرف الذي كان ذاك المدُّ عنه بالإدغام، وعود المدِّ إليه بانفكاك الإدغام بمنزلة تحريك الساكن في نحو: قَرْمٌ^(١) مُوسَى، واسمُ مالكٍ، فكما لا يدغم هذا أحدٌ، كذلك لا ينبغي إدغام الياء التي هي لام في وليٍّ لعود المدِّ إليه بانفكاك الإدغام، وعود المدِّ بمنزلة تحريك الراء في قَرْمِ موسى، ألا ترى أن المدَّ قد قام مقام الحركة في دابةً، وتُمود الثوب وتضريبيٍّ، فكما لم يجز التحريك في راء قَرْمِ موسى، كذلك لا يجوز إدغام الياء التي هي لام في ياء الإضافة. فإن قلت: فليست ياء الإضافة منفصلة لأنها لا تنفرد.

قيل: إنَّها في حكم المنفصل كما أن اقتتلوا في حكم المنفصل لاجتماعهما جميعاً في أن كل واحدٍ من الحرفين، يجري في الكلام، ولا يلزمه به مثله، وإذا لم يجز هذا لما ذكرنا، ثبت أن اللام من وليٍّ حذفها حذفاً كما حذفت اللام من قوله^(٢): ما باليتُ به بالةً.

وكما حُذِفَتْ من قولهم: حانةً، وكما حذفت الهمزة التي هي لام في قول أبي الحسن من أشياء، وكما حُذِفَتِ الهمزة في قولهم: سواية إذا أردت به سوائية مثل الكراهية.

وكما استمر الحذف في التحقير في هذه اللامات نحو: عَطِيٌّ في تحقير: عطاءً،

(١) القَرْمُ: الفحل الذي يترك من الركوب والعمل ويودع للفحلة والجمع قروم، وقيل: هو البعير المكرم الذي لا يحمل عليه ولا يذلل، ولكن يكون للفحلة والضراب. قال: وإنما سمي السيد الرئيس من الرجال المقرم لأنه شبه بالمقرم من الإبل لعظم شأنه وكرمه عندهم. (لسان العرب ١٢/٤٧٣ مادة: قرم).

(٢) ربما يريد أو يشير إلى الحديث: «وتبقى حثالة لا يباليهم الله بالة»، وفي رواية: لا يبالي بهم بالة أي لا يرفع لهم قدراً ولا يقيم لهم وزناً، وأصل بالة بالة مثل عافاه عافيةً، فحذفوا الياء منها تخفيفاً كما حذفوا من لم أبَل. وإلى حديث ابن عباس: ما أباليه بالة. (لسان العرب ١٤/٨٧ مادة: بلا).

بدلالة قولهم: سُمِّيَ؛ فلما حُذِفَت اللَّامُ أُذْغِمَت ياءُ فِعِيلٍ في ياءِ الإِضافة، فقلت: وليُّ الله، فهذه الفتحةُ فتحةُ ياءِ الإِضافة.

فإن قلت: فأبو عمرو لا يرى حذف الياء الثالثة إذا اجتمعت ثلاثة ياءات، لأن سيبويه حُكِيَ عنه أنه يقول في تحقير أحوى فيمن قال: أُسَيْدٌ: أَحْيٍ. قيل: هذا لا يدل على ما ذكرت من أنه يرى الجمع بين ثلاث ياءات في نحو تحقير سماء، وذلك أنه استجاز أَحْيٍ، لأنَّ في أوَّلِ الكلمة الزيادة التي تكون في الفعل، وقد جرى هذا مجرى الفعل في أنه مُنِعَ الصِّرفَ، فكما جرى مجرى الفعل فيما ذكرنا، كذلك ما جرى مجراه في جواز اجتماع ثلاث ياءات في أَحْيٍ، كما اجتمع في الفعل نحو أَحْيِي، ورأيت أَحْيِي قبل وفي الاسم الجاري عليه نحو: مَحْيِي، فلا يدل هذا على جواز عَطْيٍ عنده، بل يفصل بينهما بما ذكرناه.

ألا ترى أن سيبويه ألزمه عَطْيِي على قوله: أَحْيِي، ولو كان يرى عَطْيِي، كما يرى أن يقول: أَحْيٍ لم يُلْزِمه سيبويه ذلك، فكأن أبا عمرو في قوله: ﴿إِنَّ وَلِيَّ اللَّهِ﴾ شَبَّه المنفصل بالمتصل، فحذف إحدى الياءات من وليٍّ، كما يحذف من عَطْيِي. وقرأ أبو عمرو أيضاً: ﴿إِنَّ وَلِيَّ اللَّهِ﴾ كما قرأ غيره، ولم يحذف الياء، فقصر حذف الياء إذا اجتمعت ثلاث ياءات على المتصل، ولم يُجْرِ المنفصل مجرى المتصل في هذا المذهب الآخر الذي وافق فيه الأكثر.

واختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله عز وجل: ﴿طَائِفٌ﴾ [الأعراف: ٢٠١].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: ﴿طَيْفٌ﴾ بغير ألف.

وقرأ نافع وابن عامر، وعاصم، وحمزة: ﴿طَائِفٌ﴾ بألف وهمز^(١).

أبو زيد: طاف الرجل يطوف طوفاً، إذا أقبل وأدبر، وأطاف يطيف إطفافاً، إذا جعل يستدير بالقوم ويأتيهم من نواحيهم، وطاف الخيال يطيف طيفاً، إذا ألمَّ في المنام.

أبو عبيدة: طيف من الشيطان: أي: يُلِمُّ به لَمًّا.

وأشَدُّ الأَعشى:

وَتَضْبِحُ عَنْ غِيبِ السُّرَى وَكَأَنَّما أَلَمَّ بِها مِنْ طائِفِ الجِنَّ أَوْلَسُ^(٢)
فقد ثبت مما قاله أبو زيد من قولهم: يطيفُ طيفاً، أن الطيف مصدر، فكأن المعنى: إذا مسَّهم وخطَّر لهم خطراً من الشيطان، ويكون: طائفٌ بمعناه، مثل العاقبة

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٧.

(٢) يروى «أطاف» بدل «ألم».

والعافية، ونحو ذلك مما جاء المصدر فيه على فاعلٍ وفاعلة.
والطيف أكثر لأنّ المصدر على هذا الوجه، أكثر منه على وزن فاعلٍ، فطيفٌ
كالخبرة والطائف كالخاطر، وقال:
ألا يا لقومٍ لطيفِ الخيا ل أرَّقَ مَنْ نـازحِ ذي دلال^(١)
وقال آخر^(٢):

فإذا بها وأبيك طيفُ جنونٍ

قال أبو الحسن: الطيف أكثر في كلام العرب.

اختلفوا في فتح الياء وضمها من قوله عزّ وجلّ: ﴿يَمُدُّوهُمْ فِي اللَّيْلِ﴾ [الأعراف: ٢٠٢].

فقرأ نافع وحده: ﴿يَمُدُّوهُمْ﴾ بضم الياء وكسر الميم.

وقرأ الباقون: ﴿يَمُدُّوهُمْ﴾ بفتح الياء وضمّ الميم^(٣).

قال أبو علي عامة ما جاء في التنزيل فيما يُخمدُ ويستحبُّ أمددت على أفعلتُ
كقوله: ﴿إِنَّمَا نَمُدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ﴾ [المؤمنون: ٥٥].

وقوله: ﴿وَأَمَدَدْنَاهُمْ بِفِكَهَمِهِ﴾ [الطور: ٢٢]، وقال: ﴿أَتَمِدُّونَنِي بِمَالٍ﴾

[النمل: ٣٦] وما كان خلافه يجيء على مددتُ قال: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾
[البقرة: ١٥].

وقال أبو زيد: أمددت القائد بالجنند، وأمددت الدواء، وأمددتُ القوم بمالٍ

= البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٧١، ولسان العرب ٢٢٥/٩ (طوف)، ٨/١٠ (ألق)،
٢٨٤ (ولق)، ومقاييس اللغة ٤٣٢/٣، وتاج العروس (ولق)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٣١١/٩،
وجمهرة اللغة ١٠٩٢، والمخصص ٥٤/٣.

الغُبّ: العاقبة. يقال: للأمر غُبٌّ؛ أي عاقبة. السرى: السير بالليل. الطائفُ: حارس الليل أو ما كان
كالخيال يُلْمُ بالشخص. ألقى فلان ألقاً، وألقاً: جُنٌّ. فهو مألوق.

(١) البيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في خزنة الأدب ٤٢٩/٢، ٤٣٥، وشرح أبيات
سيبويه ٤٦٧/١، وشرح أشعار الهذليين ٤٩٤/٢، والكتاب ٢١٦/٢ ولسان العرب ٧٨٩/١ (هيب)
وفيه «دلال» والبيت من قصيدة مكسورة الروي، ٢٢٨/٩ (طيف) ٧١٢/١١ (هول)، وتاج العروس
١١٠/٢٤ (طيف)، ولأبي أمية في المقاصد النحوية ٦٣/٤، وبلا نسبة في الصحابي في فقه اللغة
ص ١١٤.

(٢) عجز بيت. صدره:

ومنحتني جداء حين منحتني

البيت من الكامل، وهو لأبي العيال الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٤١٥، ولسان العرب ٢٢٦/٩
(طوف)، ٢٢٨ (طيف)، وللهمذلي في تهذيب اللغة ٣٤/١٤، وبلا نسبة في المخصص ٥٤/٣.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٦.

ورجالٍ، وقال أبو عبيدة: يمدونهم في الغي، أي: يزينون لهم الغي والكفر ويقال مدُّ له في غيه: زينه له وحسنه وتابعه عليه.

قال أبو عبيدة: هكذا يتكلمون بهذا، فهذا مما يدل أن الوجه فتح الياء، كما ذهب إليه الأكثر.

ووجه قول نافع أنه بمنزلة قوله: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١].

وقوله: ﴿فَسَنبِئُهُمُ بِالْمُعْتَرَى﴾ [الليل: ١٠].

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ

اختلفوا في فتح الدال وكسرها من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿مُرْدِفِينَ﴾ [الأنفال: ٩].
فقرأ نافع وحده: ﴿مُرْدَفِينَ﴾ بفتح الدال، وقرأ ابنُ كثير وأبو عمرو، وعاصم
وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿مُرْدِفِينَ﴾ بكسر الدال، وروى المُعَلَّى بن منصور^(١)
عن أبي بكر عن عاصم ﴿مُرْدَفِينَ﴾ بفتح الدال^(٢).
قال أبو علي: من قال: ﴿مُرْدِفِينَ﴾ احتمل وجهين: أحدهما أن يكونوا مُرْدِفِينَ
مثلهم. كما تقول: أزدفتُ زيدا دابتي، فيكون المفعول الثاني محذوفاً في الآية،
وحذف المفعول كثير.

والوجه الآخر في ﴿مُرْدِفِينَ﴾: أن يكونوا جاؤوا بعدهم.

قال أبو الحسن: تقول العرب: بنو فلان يُرْدِفُونَنَا، أي: يجيئون بعدنا.
قال أبو عبيدة: مُرْدَفِينَ: جاؤوا بعدُ، ورْدَفَنِي، وأرْدَفَنِي واحدٌ، وهذا الوجه كأنه
أبْسِنُ لقوله: ﴿إِذْ تَسْتَعِيضُونَ رَبِّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِالْفِ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾
[الأنفال: ٩] أي: جئنا بعدُ لاستغاثتكم ربكم، وإمداده إياكم بهم، فَمُرْدَفِينَ على هذا
صفة للألف الذين هم الملائكة.

وَمُرْدَفِينَ: على أَرْدَفُوا الناس أي: أنزلوا بعدهم، فيجوز على هذا أن يكون حالاً
من الضمير المنصوب في مُمِدُّكُمْ مُرْدَفِينَ بِالْفِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ.

(١) هو المُعَلَّى بن منصور الرازي (توفي ٢١١هـ = ٨٢٦م) أبو يعلى، من رجال الحديث، المصنفين فيه ثقة
نبيل، من أصحاب أبي يوسف ومحمد بن الحسن، صاحبي أبي حنيفة. حدث عنهما وعن غيرهما.
وأخذ عنه كثيرون. وطلب للقضاء غير مرة فأبى. أصله من الري. سكن بغداد. من كتبه «النوادر»
و«الأمالى» كلاهما في الفقه.

الأعلام ٧/٢٧١، وتهذيب التهذيب ١٠/٢٣٨، وميزان الاعتدال ٣/١٨٦، والجواهر المضية ٢/١٧٧
وهدية العارفين ٢/٤٦٦ وكنيته فيه «أبو يحيى» من خطأ الطبع.
(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٧.

اختلفوا في قوله جلّ وعزّ: ﴿إِذْ يَغشَاكُمُ النَّعَاسُ﴾ [الأنفال: ١١] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿إِذْ يَغشَاكُمُ النَّعَاسُ﴾ بفتح الياء وجزم الغين وفتح الشين، وألف بعدها ﴿النَّعَاسُ﴾ رفعاً.

وقرأ نافع: ﴿يُغشِيكُمُ﴾ بضم الياء وجزم الغين وكسر الشين ﴿النَّعَاسُ﴾ نصباً.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمره والكسائي: ﴿يُغشِيكُمُ﴾ بضم الياء وفتح الغين مشددة الشين مكسورة: ﴿النَّعَاسُ﴾ بنصب السين^(١).

قال أبو علي: حجة من قرأ ﴿يَغشَاكُمُ﴾ قوله سبحانه: ﴿أَمَنَّا نَعَسًا يَفشِي﴾ [آل عمران: ١٥٤]، فكما أسند الفعل إلى النعاس أو الأمة التي هي من النعاس، كذلك على هذا: ﴿إِذْ يَغشَاكُمُ النَّعَاسُ﴾.

وأما من قرأ: ﴿يُغشِيكُمُ﴾ و﴿يُغشِيكُمُ﴾ فالمعنى واحد، وقد جاء بهما التنزيل قال: ﴿فَأَغشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [يس: ٩]، وقال: ﴿فَنَشْنَاهَا مَا غَشِي﴾ [النجم: ٥٤] وقال: ﴿كَأَنَّمَا أَغشِيَّتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا﴾ [يونس: ٢٧].

ومن حجة من قرأ: ﴿إِذْ يَغشَاكُمُ﴾ أو ﴿يَغشِيكُمُ﴾ أنه أشبه بما بعده، ألا ترى أن بعده ﴿يُنزِلُ عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [الأنفال: ١١]، فكما أن ﴿يُنزِلُ﴾ مسنداً إلى اسم الله سبحانه، كذلك ﴿يُغشِيكُمُ﴾ و﴿يَغشَاكُمُ﴾.

اختلفوا في فتح الواو وإسكانها وتشديد الهاء وتخفيفها من قوله جلّ وعزّ: ﴿مُوهِنٌ كَيْدَ الْكَافِرِينَ﴾ [الأنفال: ١٨].

فقرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو: ﴿مُوهِنٌ﴾ بفتح الواو مشددة الهاء منونة، ﴿كَيْدَ الْكَافِرِينَ﴾ نصباً.

وقرأ ابن عامر وحمره والكسائي وأبو بكر عن عاصم، ﴿مُوهِنٌ﴾ ساكنة الواو منونة، ﴿كَيْدَ الْكَافِرِينَ﴾ نصباً.

وروى حفص عن عاصم ﴿مُوهِنٌ كَيْدٌ﴾ مضاف بتسكين الواو وكسر الهاء وضمّ النون من غير تنوين، وكسر الدال من ﴿كَيْدٌ﴾^(٢).

قال أبو علي: تقول: وَهَنَ الشَّيْءُ وَأَوْهِنْتُهُ أَنَا، كما تقول: فَرِحَ وَأَفْرِحْتُهُ وَخَرَجَ وَأَخْرَجْتُهُ، فمن قرأ ﴿مُوهِنٌ﴾ كان من أَوْهَنَ، مثل: مُخْرِجٌ من أَخْرَجَ أَي: جعلته واهناً.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٧، والمبسوط ٢٢٠.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٧.

فأما: ﴿مَوْهَنْ﴾ فهو من: وهنته، كما تقول: حَرَجَ وخرَجْتُهُ، وعَرَفَ وعَرَفْتُهُ وعَرَمَ وعَرَمْتُهُ.

وزعم أبو عثمان أن أبا زيد قال: سمعتُ من الأعراب من يقرأ: ﴿فَمَا وَهِنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، فوهن يهن، على هذا مثل: وَمِيقَ يَمِيقُ، وَوَلِي يَلِي وهو أيضاً يُنْقَلُ بالهمزة، وبتثقيب العين، فالأمران فيهما حَسَنٌ. قال أبو الحسن: الخفيفة قراءةُ الناس، وهو أجود في المعنى وبها نقرأ.

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ١٩].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وعاصمٌ في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: ﴿وإنَّ اللهَ معَ المؤمنِينَ﴾ بكسر الألف.

وقرأ نافع وابن عامرٍ: ﴿وَأَنَّ اللهَ معَ المؤمنِينَ﴾ بفتح الألف، وكذلك روى حفصٌ عن عاصم فتحاً^(١).

قال أبو علي: قولٌ من كسر الهمزة أنه منقطعٌ مما قبله، ويقوي ذلك أنهم زعموا أن في حرف عبد الله: ﴿واللهُ معَ المؤمنِينَ﴾.

ومن فتح فوجهه: ﴿وَلَنْ تُغْنِيَ عَنْكُمْ فِئَتِكُمْ شَيْئًا وَلَوْ كَثُرَتْ﴾ [الأنفال: ١٩]، ولأن اللهَ معَ المؤمنِينَ. أي: لذلك لن تغني عنكم فئتكم شيئاً.

اختلفوا في كسر العين وضمتها من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿بِالْعُدْوَةِ﴾ [الأنفال: ٤٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿بِالْعُدْوَةِ﴾، و﴿بِالْعُدْوَةِ﴾ العين فيهما مكسورة.

وقرأ نافع وعاصمٌ وابن عامرٍ وحمزة والكسائي بضم العين فيهما^(٢).

قال أبو الحسن: تقرأ بالكسر، وهو كلام العرب لم يسمع منهم غير ذلك، وقال: وهي قراءة أبي عمرو وعيسى، قال: وبها قرأ يونس، وزعم يونس أنه سمعها من العرب. قال أحمد بن يحيى: الضم في ﴿العُدْوَةِ﴾ أكثر اللغتين، وقال أبو عبيدة: هما لغتان، وأكثر القراءة بالضم.

اختلفوا في الإدغام والإظهار من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَيَحْيَىٰ مَن حَىٰ عَن بَيْنَتِهِ﴾

[الأنفال: ٤٢].

فقرأ ابن كثير في رواية قُنبِل، وأبو عمرو وابن عامرٍ وحمزة والكسائي: ﴿وَيَحْيَىٰ مَن

حَىٰ عَن بَيْنَتِهِ﴾ بياءٍ واحدةٍ مشددةٍ.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٨.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٨.

حفص عن عاصم بياء واحدة أيضاً: ﴿حَيٍّ﴾ .
وقال البزري عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿حَيٍّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ بياءين، الأولى مكسورة
والثانية مفتوحة .

وحدثني الحسين بن بشر الصوفي قال: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ قَالَ: حَدَّثَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ شَيْبَلٍ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ أَنَّهُ قَرَأَ ﴿مَنْ حَيٍّ﴾ بياءين، ظاهرة مثل رواية
البزري .

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع بياءين: الأولى مكسورة والثانية مفتوحة
﴿حَيٍّ﴾^(١) .

قال أبو عبيدة: الحياةُ والحَيَوَانُ، والحَيُّ واحد، فهذه على ما حكاه أبو عبيدة،
مصادر، فالحياة كالجلبة، والحَدَمَةُ^(٢)، والحيوان كالعَلْيَانِ والنَّزْوَانِ^(٣)، والحَيُّ،
كالحَيِّ، قالوا: حَيٍّ يَحْيَا حَيًّا، كما قالوا: عَيِّيَ يَعْيَا عَيًّا، فمن ذلك قوله^(٤) .

كُنَّا بِهَا إِذِ الْحَيَاءُ حَيٌّ

فهذا كقوله: إِذِ الْحَيَاءُ حَيًّا .

ومن زعم أَنَّ حَيٍّ، جمعُ حياةٍ، كَبَدَنَةٌ وَبُدْنٌ، فإن قوله غير مُتَّجِهٍ لأن باب
المصادر الأعمُّ فيها أن لا تُجمع، ولأنه لو كان جمعاً لَفَعَلَ لَجاء فيه الضم، والكسر،
كما جاء في قولهم: قرئَ أَلْوَى، وقرؤنَ لِيٍّ، فأن لم يُسمع في الحَيِّ إلا الكسر، ولم
نعلم أحداً حكاها، ولا ادعى أنه جَمْعُ فَعَلَ؛ دَلَالَةً على أنه لا مجاز له .

وذكر محمد بن السريُّ أن بعض أهل اللغة قال في قول أمية:

يَأْتِي بِهَا حَيَّةٌ تَهْدِيكَ رُؤْيُهَا مِنْ صُلْبٍ أَعْمَى أَصَمِّ الصُّلْبِ مَنْقَصِمْ

أن المعنى: يأتي بها حياة، وهذا على ما قاله هذا القائل مثل قولهم: عَيْبٌ،
وعَابٌ، وَذَيْمٌ، وَذَامٌ، ونحو ذلك مما جاء على فَعَلَ وَفَعَلَ، ولم يكن كآية، وغاية،
لأنَّ باب غاية وآية نادرٌ، ألا ترى أن الأول من المعتلِّين، يُصَحِّحُ وَيُعَلُّ الثاني، مثل نَوَاةٍ
وَضَوَاةٍ، وَحَيًّا وَحَيَاةٍ. وباب آية على غير القياس .

ويمكن أن يكون قوله: «يأتي بها حية» يعني بها خلاف الميِّتة، لأنها قد وُصِفَتْ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٨ .

(٢) الخدمة: يقال: للنار خدمة وحمدة وهو صوت الإلتهاب، وخدمَةُ النار: صوت التهابها والخدمة:
صوت جوف الأسود من الحيات . (لسان العرب ١١٧/١٢ مادة: حدم) .

(٣) النزوان: التفتت والسورة . والنزاء الوثب، وقيل: هو النزوان في الوثب، وخص بعضهم به الوثب إلى
فوق، نزا ينزو نزواً ونزأاً ونزواً ونزواناً . (لسان العرب ٣١٩/١٥ - ٣٢٠ مادة: نزا) .

(٤) رجز للعجاج مرَّ سابقاً .

بالحياة، فيكونُ صفةً كَسَهْلَةً، وَعَدَلَةً، لأنَّ النارَ قد وُصِفَتْ بالحياة في نحوِ قوله:
فَبَعَثْنَاهَا تَقْصُ الْمَقَاصِرَ بَعْدَمَا كَرَبَتْ حَيَاةَ النَّارِ لِلْمُتَنَوِّرِ^(١)
إذا جعل لها حياةً جاز أن يكون قوله: حَيَّةً وصفاً غير مصدرٍ، ويقوي ذلك
قولهم في وصفها: حَمَدَتْ وَهَمَدَتْ، فهذا خلاف الحياة. ويقوي ذلك قوله^(٢):

... يَهْدِيكَ رُؤْيَتَهَا

فإنما يريد: يَهْدِي ضيأؤها الضالَّ لِتُعَرَّفَهُ قصده. ومن ذلك ما أنشده أبو زيد:
وَنَارٍ قُبَيْلَ الصُّبْحِ بَادَزَتْ قَدَحَهَا حَيَا النَّارِ قَدْ أَوْقَدَتْهَا لِلْمَسَافِرِ^(٣)
وقال أبو زيد: الحيوان لما فيه رُوح، والمَوْتَانُ والمواتُ لما لا روح فيه.
فالحَيَوَانُ في روايتي أبي زيد وأبي عبيدة على ضربين: أحدهما: أن يكون
مصدراً، كما حكاه أبو عبيدة، والآخر: أن يكون وصفاً كما حكاه أبو زيد، والحيوان
مثل الحي الذي هو صفةٌ يراد به خِلاف المَيِّتِ.
وقد جاء من الصفة على هذا المثال نحو قولهم: رَجُلٌ صَمِيانٌ للسريع الخفيف
والزَّفِيانُ، قال:

وَتَحْتَ رَخْلِي زَفِيانٌ مَيْلِعٌ^(٤)

فهذا أظهر من أن يُقال: إنه وُصِفَ بالمصدر.
فأما قوله: ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الآخِرَةَ لَهِىَ الْحَيَوَانِ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، فيحتملُ أن يكون
المعنى: وإن حياة الدار هي الحياة، لأنه لا تنغيص فيها ولا نَفَادَ لها، أي: فتلك الحياة هي
الحياة، لا التي يشوبها ما يشوب الحياة في هذه الدار، فيكون الحيوان مصدراً على هذا.
ويجوز أن يكون الحيوان الذي هو خِلاف المَوْتَانِ، وقيل لها: الحيوانُ، لأنها لا

(١) البيت من الكامل، وهو لابن مقبل في ديوانه ص١٢٦، ولسان العرب ٩٨/٥، ١٠٣ (قصر) ٢٤٤ (نور)، ١٠٦/٧ (وقص)، وتهذيب اللغة ٨/٣٥٩، ٩/٢٢١، ١٥/٢٣٤، وتاج العروس ١٤/٣٠٩ (نور)، ١٨/٢٠٤ (وقص)، وأساس البلاغة (وقص)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ١/٢٦٦، ٥/٩٨، ٦/١٣٣، ومجمل اللغة ٤/٥٤٥.

المقاصر: العشايا وقيل: أصول النخل والشجر، الواحد مقصور، وقصر الظلام: اختلاطه وهذا البيت ذكره الأزهرى في لسان العرب مادة (وقص) شاهداً على وقصت الشيء إذا كسرته تقص المقاصر أي تدق وتكسر. كرب الشيء: دنا.

(٢) هنا إشارة إلى بيت لأمية مرَّ سابقاً.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص٣٦، والمعاني الكبير ١/٤٣١ ورواية المعجز فيه: أخوا كلف يغري بحب كما أغري، ولسان العرب ١٤/٢١٣ (حيا)، وبلا نسبة في الحيوان ٤/٤٨٩، وشرح عمدة الحفاظ ص٤٨٦.

(٤) مرَّ سابقاً.

تزول ولا تبديد، كما تبديد هذه الدار، وتزول، فتكون الدار قد وصفت بالحياة لهذا المعنى، والمراد أهلها.

ويجوز أن يكون التقدير في قوله: ﴿لَيْسَ الْحَيَّوانُ﴾ هي ذات الحيوان، أي: الدار الآخرة هي ذات الحياة، كأنه لم يُعْتَدَّ بحياة هذه الدار حَيَاةً.

فأما القول في حروف الحيوان، فهو أن العين واللام منه مثلان في أصل الكلمة، أُبْدِلَتْ من الثانية الواو لَمَّا لم يَسْخُ الإِدْغَامُ في هذا المثال، ألا ترى أن مثل طَلَلٍ، وشرَرٍ يصح، ولا يُدْعَمُ؟ فكذلك الحيوان لم يجز فيه الإِدْغَامُ، فيتوصَّل منه إلى إزالة المِثْلين بالبدل. ووجِبَ ذلك في الثاني منهما وهو الكثير العام في كلامهم لأن التكرير به وقع.

ومن زعم أن الحيوان ليس على هذا النحو الذي سلكه الخليل، ولكنه بمنزلة قولهم: فاظ الميِّثُ فيظاً وِقوْظاً^(١)، ولم يُستعمل من الفوظِ فِعْلٌ. فإنَّ قوله غير متَّجه لأنَّ الحيوان لا يكون كالفيظِ، والفوظ، ألا ترى أنه كثيراً ما تكون العَيْنُ منه مرةً ياءً وأخرى واواً، وليس في كلامهم في الاسم والفعل ما عينه ياءً ولا مُمهً واوً، فإذا جَعَلَ هذا مثل الفُوظِ والفيظِ، بناه على شيء لا يصح ولا نظير له.

وأما قولهم: الحَيَّةُ، فالعين واللام فيه مثلان، والدليل على ذلك ما حكاه من أنهم يقولون في الإضافة إلى حَيَّةِ بن بَهْدَلَةَ: حَيَوِيٌّ، فلو كانت واواً لقالوا: حَوَوِيٌّ، كما قالوا في النسب إلى لَيَّةَ: لَوَوِيٌّ، وإذا ثبتت أن العين ياءً بهذه الدلالة، علمت أن اللام ياءً أيضاً، ولا يصح أن تكون واواً.

فأما قولهم: الحَوَاءُ في صاحب الحَيَّاتِ، فليس من الحَيَّةِ، ولكنه من: حويث لجمعه لها في جُورِنِه وأوعيته. وعلى هذا قالوا: أرضٌ مَحْيَاةٌ للتي بها الحَيَّاتُ.

ومثل قولهم: الحَوَاءُ، لمُعَالِجِ الحَيَّاتِ، قولهم: اللألُّ لبائع اللؤلؤ، وليس اللألُّ من اللؤلؤِ وكذلك الحَوَاءُ ليس من الحَيَّةِ.

ومن هذا الباب قولهم: حَيَا الغَيْثِ، فالحيا مثل المطر. ومنه أيضاً قولهم: حياءُ الناقَةِ في أن حروفه حروف الحي، وقالوا في جمعه: أَحِيَّةٌ وَأَحِيَّةٌ.

(١) فاظت نفسه فيظاً وفيظوظة إذا خرجت، والفاعل فائظ، وزعم أبو عبيدة أنها لغة بعض تميم يعني فاظت نفسه وفاظت. قيل: ويقال: فاظ الميت ولا يقال: فاض بته. ابن السكيت: يقال: فاظ الميت فيظ فيظاً ويفوظ فوظاً. كذا رواه الأصمعي؛ قال ابن بري: ومثل فاظ الميت قول قطري: فلم أَرِ يوماً كان أكثر مقعصاً يُبِيح دماً، من فائظ وكليم (لسان العرب ٧/٤٥٣ مادة: فيظ).

وقال أبو زيد في جمع حياء الناقة: حياءٌ وأحياءٌ، وهو فَعَالٌ وأفعالٌ، وحكى أيضاً: جَوَادٌ، وأجواد.

فأما ما حكاه بعضُ البغداديين من قولهم: فلان يبيع الحيوان والحيوات، فلا وجه للحيوات هنا، إلا أن يكون جمع حياةٍ، وحياةٌ لم نعلمه جُمِعَ في موضع، ولا وجه له غيرُ الجمع، ألا ترى أنه لا يحمل على فَعَلَالٍ، ولا فَعَوَالٍ، ولا غير ذلك من أبنية الأحاد ولا تكون التاء بدلاً من النون في الحيوان كما كان اللام بدلاً منها في أصيلاً، ألا ترى أن النون تبدلُ منها اللام في غير هذا الموضع، وهما حرفان متقاربان، والتاء لا تقارب النون فتجعله في الحيوات بدلاً، وأما ما روي من قوله:

ويأكلُ الحَيَّةَ والحيُّوتَا^(١)

فأظن البيت أيضاً بغدادياً، وينبغي أن يكون الحيوثُ مثلَ سفودٍ وكلوب، ألا ترى أنه ليس في الكلام فَعَلوت، فيكون فيه بعض حروف الحي، وليس منه والتاء لام الفعل. فإن قلت: فقد جاء المرثوثُ في قوله:

وما خَلِيحٌ مِنَ المَرثُوتِ ذُو حَدْبٍ يرمي الضريرَ بعُودِ الأيِّكِ والضَّالِ^(٢)
ويروى: يخشب الأيِّك، فإنه أيضاً فعولٌ من المَرثِ، ولا يكون: فَعْلُوتَا من المرور، لأن هذا الوزن لم يجئ في شيء.

فإن قلت: فهذا التأليف الذي هو: ح ي ت لم نعلمه في موضع.
فإن ذلك أسهل من أن يدخل في الأبنية ما ليس منها.

(١) انظر لسان العرب ٢٢٠/١٤ مادة: حيا.

رجز تمامه:

ويأكلُ الحَيَّةَ والحيُّوتَا وَيَدْمُقُ الأَقْفَالَ والتابوتا
الرجز بلا نسبة في لسان ٢٥٧/٧ (أقط)، ١٠٣/١٠ (دمق)، ١٣٧ (زبق)، ٢٢٠/١٤ (حيا) وتاج
العروس ٣٠٧/٢٥ (دمق)، ٣٩٢ (زبق)، ١٣٤/١٩ (أقط)، (حيي)، وجمهرة اللغة ص ٢٣١، ٥٧٦،
١٢١٤، والمخصص ١٠٧/١٦. الحيوت: الحية الذكر.

(٢) رواية البيت في لسان العرب ٨٩/٢، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤٠٢/٦:

وما خَلِيحٌ مِنَ المَرثُوتِ ذُو شَعْبٍ يرمي الضريرَ بخُشبِ الطلح والضالِ
البيت من البسيط، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص ١٠٥، ولسان العرب ٨٩/٢ (مرت)، ٤٨٥/٤
(ضرر)، وتهذيب اللغة ٤٥٩/١١، وجمهرة اللغة ص ١٢٢؛ وتاج العروس ٩٣/٥ (مرت) ٣٨٦/١٢
(ضرر)، وبلا نسبة في المخصص ١٣/١٠، ١٠٥.

المَرثُوت: اسم وإِد. الحَدْبُ: من الأرض: ما ارتفع وغلظ. الأيِّك: جمع الأيكة: الشجر الكثير
الملتف. الضال: السدر البري وقيل: شجرة من الدق تكون بأطراف اليمن ترتفع قدر الذراع تنبت نبات
السرو، ولها برمة صفراء ذكية جداً تأتيك ريحها من قبل أن تصل إليها.

وإن قلت: فما تنكر أن يكون حَيُّوتٌ فَعَلُوتٌ كالرَّغَبُوتِ^(١)، فالتاء فيه زيادة، وإنما أُسْكِنَ لكرهه المثلين، كما أُبْدِل في الحيوان لكرهه المثلين، ومع ذلك فلو لم يُدْغَم ويثبت للزمك أن تجري اللام التي هي ياء بالضم، وإذا لزم تحريكها لزم إسكانها، فإذا لزم إسكانها لزم حذفها لالتقاء الساكنين. فأُسْكِنْتَ العينَ من فَعَلُوتٍ لِتَحْتَمِلَ الياء الحركة لسكون ما قبلها، كما قُلِبَتِ اللام من طاعوتٍ وحانوتٍ وجالوتٍ، لَمَّا لزم حركتها بالضم في فعلوتٍ، فلَمَّا قُلِبَتِ الكلمتان انقلب حرف العلةَ فيهما، فإسكان العين من فعلوتٍ في الحيوتِ كقلب اللام من طاعوتٍ وحانوتٍ، فذلك إن قاله قائلٌ أمكن أن يقول.

وتقول: إن المعتل يختص بأبنية لا تكون في الصحيح، فكذلك فَعَلُوتٌ جاء حَيُّوتٌ عليه لِمَا قَدَمْنَا، وإن لم يجيء في غير المعتل. فأما قول الشاعر:

إِذَا شِئْتُ أَدَانِي صَرُومٌ مُشَيِّعٌ مَعِي وَعَقَامٌ يَتَّقِي الْفَحْلَ مُقْبِلٌ
يَطُوفُ بِهَا مِنْ جَانِبَيْهَا وَيَتَّقِي بِهَا الشَّمْسَ حَيٌّ فِي الْأَكَارِعِ مَيِّتٌ^(٢)

من أعمل الآخر من الفعلين، أضمر في الأول على شريطة التفسير، ومن أعمل الأول لم يُضْمَرْ وكان التقدير: يطوف بها حَيٌّ من جانبيها. وفي يتقي ذكرٌ من حَيٌّ.

ومعنى حَيٌّ في الأَكَارِعِ: حَيٌّ في أسفل الأَكَارِعِ، وأسفل الأَكَارِعِ: الخُفُّ ومعنى مَيِّتٌ، أي: ميتٌ في غير هذا المكان، لأنه لا يثبت إلا في أسفل الأَكَارِعِ في ذلك الوقت، فجعل عدمه في هذه المواضع موتاً له فيها.

وقد يقولون: حَيٌّ فلان، يريدون فلاناً، وأنشد أبو زيد^(٣):

يَا قُرَّ إِنَّ أَبَاكَ حَيٌّ خُوَيْلِدٍ قَدْ كُنْتُ خَائِفُهُ عَلَى الْإِحْمَاقِ
وَأَنْشَدَ أَبُو الْحَسَنِ^(٤):

أَبُو بَخْرٍ أَشَدُّ النَّاسِ مَنًّا عَلَيْنَا بَعْدَ حَيِّ أَبِي الْمُغْيِرَةِ

(١) الرُّغْبُ والرُّغْبُ والرُّغْبُ والرُّغْبُ، والرُّغْبَةُ والرُّغْبُوتُ، والرُّغْبِيُّ والرُّغْبِيُّ، والرُّغْبَاءُ: الضَّرَاءُ والمسألة ورجل رغبوت: من الرغبة. (لسان العرب ٤٢٢/١ مادة: رغب).

(٢) يُروى «نجاني» بدل «أداني»، و«جانبيه» بدل «جانبيها». البيتان من الطويل، وهما بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٤٣.

(٣) البيت من الكامل، وهو لجبار بن سلمى في خزنة الأدب ٣٣٤/٤، وذيل سمط اللآلي ص ٥٤ ونوادير أبي زيد ص ١٦١، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤٤٣/١، والخصائص ٢٨/٣ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٥٣، وشرح المفصل ١٣/٣، والمقرب ٢١٣/١ الإحماق: مصدر أحقق. وأحقق الرجل والمرأة: وُلِّدَا الحَمَقَيْنِ.

(٤) البيت من الوافر، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٦٥، ٤٣٥، ولسان العرب ٢١٣/١٤ (حيا)، وتاج العروس (حيا).

أي بعد أبي المغيرة.

وزُوي عن أحمد بن إبراهيم^(١):

وَحَيِّ بَكَرٍ طَعَنًا طِعْنَةً نَجْرًا

يريد: بَكَرًا.

وسئِلَ أعرابيٌّ عن قائل أبيات أنشدها فقال: قالهِنَّ حَيِّ رِيَّاحٍ، يريد: رِيَّاحًا. فأما قول من أدغم، فقال: ﴿حَيِّ عَنْ بَيْنَتِهِ﴾ [الأنفال: ٤٢]، فلأن الياء قد لزمها الحركة وصارت بلزوم الحركة لها مشابهة للصحيح، ألا ترى أن من حَذَفَ الياء من قوله: جَوَّارٍ، وَعَدَّارٍ في الجَزِّ والرَّفْعِ، لم يَحْذِفْها إذا تَحَرَّكَتْ بالفتح لمشابتها بالحركة سائر الحروف الصحيحة، وقال في الوقف: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ النَّارَ﴾ [القيامة: ٢٦] فلم تُحْذَفْ، كما حذفت الياء من نحو قوله: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩].

ومن جعلها وصلًا في نحو:

.....وبعد ضُ القوم يَخْلُقُ ثم لا يَفْري^(٢)
و:

... مَا يَمُرُّ وَمَا يَحْلُو^(٣)

قد يَحْذِفْها في الوقف، ولو تحركت لم يَحْذِفْها، فهذا ونحوه يدلُّك على أنها بالحركة قد صارت في حكم الصحيح، وإذا صارت كذلك، جاز الإدغام فيها، كما جاز في الصحيح، وعلى هذا جاء ما أنشده من قوله:
عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَةَ^(٤)

(١) الشطر في لسان العرب ٢١٥/١٤ وهو بلا نسبة وفيه «فجرى» بدل «نجرأ» قيل فيه: فليس الحي هنا البطن من بطون العرب كما ظنه قوم، وإنما أراد الشخص الحي المسمى بَكَرًا أي بَكَرًا طَعَنًا، فحي هنا مُذَكَّرٌ حَيَّةٌ حتَّى كأنه قال: وشخص بَكَرٍ طَعَنًا، فهذا من باب إضافة المسمى إلى نفسه.

(٢) انظره مرَّ سابقاً.

(٣) قطعة من بيت تمامه:

وقد كنتُ من ليلى سنينَ ثمانياً على صيرٍ أمرٍ ما يُمرُّ وما يَحْلُو
البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٩٦، وإصلاح المنطق ص ٢٧، وشرح شواهد الشافية ص ٢٣٢، ولسان العرب ٤٧٧/٤ (صير)، وبلا نسبة في الإنصاف ٦٥٥/٢، ووصف المباني ص ٤٣٦.

صير الأمر: منتهاه ومصيره وعاقبته وما يصير إليه. وأنا على صيرٍ من أمر كذا أي على ناحية منه.
(٤) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٣٨، وأدب الكاتب ص ٦٨، والحيوان ١٨٩/٣، وشرح أبيات سيويه ٤٣٠/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٣٣، وشرح المفصل ١١٥/١٠، وعيون الأخبار ٨٥/٢، ولسان العرب ٢١٨/١٤ (حيا)، ١١٣/١٥ (عيا)، ولا بن مفرغ الحميري في ملحق ديوانه ص ٢٤٤، ولسلامة بن جندل في ملحق ديوانه ص ٢٤٦، وبلا نسبة في الكتاب ٣٩٦/٤، والمقتضب ١٨٢/١، والمقرب ١٥٤/٢، والممتع في التصريف ٥٧٨/٢، والمنصف ١٩١/٢ (وفيه «النعامة» مكان «الحمامة»).

وقال^(١):

فهذا أو أن العِرضَ حَيَّ ذُبَابُهُ زَنَابِيرُهُ والأَزْرَقُ المِتلَمُّسُ
وقال:

سَأَلْتَنِي جَارَتِي عَنِ أُمَّتِي وَإِذَا مَا عَيِّي ذُو اللَّئِبِ سَأَلْ^(٢)
فجعلوا هذه الأشياء في الإدغام بمنزلة شَمُوا وَعَضُوا. وَعِبْرَةٌ هَذَا أَنْ كُلَّ مَوْضِعٍ يَلْزَمُ يَاءٌ
يَخْشَى فِيهِ الْحَرَكَةُ، جَازَ الإِدْغَامَ فِي اللَّامِ مِنْ حَيِّي... فَأَمَّا قَوْلُهُ جَلُّ وَعَزٌّ: ﴿عَلَى أَنْ يُحْيَى
الْمَوْتُ﴾ [الأحقاف: ٣٣]، فَلَا يَجُوزُ فِيهِ الإِدْغَامُ، لِأَنَّ حَرَكَةَ النِّصْبِ غَيْرُ لَازِمَةٍ، أَلَا
تَرَى أَنَّهَا تَزُولُ فِي الرِّفْعِ، وَتَذْهَبُ فِي الْجَزْمِ مَعَ الْحَرْفِ! وَإِذَا لَمْ تَلْزَمْ لَمْ يَجْزِ الاعْتِدَادُ
بِهَا، كَأَشْيَاءٍ لَمْ يُعْتَدَّ بِهَا لَمَّا لَمْ تَلْزَمْ، نَحْوَ الْوَاوِ الثَّانِيَةِ فِي: وَوَرِي، وَنَحْوِ ضَمَّةِ الرِّفْعِ،
فِي: عَزَّوْ، لَزْوَالِهَا فِي النِّصْبِ وَالْجَزْمِ، وَنَحْوِ اِحْتِمَالِهِمُ الضَّمَّةَ فِي: هَذِهِ فَخِذْ، وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ فِي الْكَلَامِ ضَمَّةٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ، لَمَّا كَانَتْ غَيْرَ لَازِمَةٍ، وَهَذَا نَحْوُ كَثِيرٍ.
وَقَدْ أَجَازَ نَاسٌ الإِدْغَامَ فِي لَامِ يَغِيَا، وَأَنشَدُوا بَيْتًا فِيهِ^(٣):

تَمْشِي بِسُدَّةٍ بَيْتِهَا فَتُعِي

وهذا لا يتجه في القياس، ولم يأت في نُثْرِ ولا نَظْمٍ معروف، وما كان كذلك
وجب اطراحه.

وقد كُنَّا بَيْتًا فَسَادَ ذَلِكَ فِي الْمَسَائِلِ الْمُضْلِحَةِ مِنْ كِتَابِ أَبِي إِسْحَاقَ^(٤).

(١) العي: الجهل.

البيت من الطويل، وهو للمتلمس في ديوانه ص ١٢٣، والاشتقاق ص ٣١٧، وجمهرة اللغة ص ٧٤٧،
وخزانة الأدب ٤/ ١٨٥، ١٨٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٦٢، ولسان العرب ٦/ ٢١٠
(لمس)، ٧/ ١٧٢ (عرض)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٥٤٦، والخصائص ٢/ ٣٧٧، وسر صناعة
الإعراب ٢/ ٥١٠.

الأزرق: الذباب، وقيل: كلّ وادٍ عِزْضٌ وجمعه أعراض. المتلمس: اسم شاعر، سمي به لقوله هذا
البيت.

(٢) رواية الشطر الأول في لسان العرب ١/ ٥٥٧ (طرب)، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/ ٤:

سَأَلْتَنِي أُمَّتِي عَنِ جَارَتِي

البيت من الرمل، وهو للناطقة الجعدي في ديوانه ص ٩٢، ٩٨، ولسان العرب ١/ ٥٥٧ (طرب) وتاج
العروس ٣/ ٢٦٨ (طرب).

(٣) عجز بيت. صدره:

وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيكَةٌ

البيت من الكامل. وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ١٧٢، وشرح الأشموني ٣/ ٨٩٣، ولسان العرب ١٥/
١١٢ (عيا)، والمحتسب ٢/ ٢٦٩، والممتع في التصريف ٢/ ٥٨٥، ٥٨٧، والمنصف ٢/ ٢٠٦،
وهمع الهوامع ١/ ٥٣.

(٤) هو إبراهيم بن السري بن سهل (٢٤١ - ٣١١ هـ = ٨٥٥ - ٩٢٣ م) أبو إسحاق الزجاج، عالم بالنحو =

فأما قول من قال: ﴿حَيِّي﴾ فبيّن ولم يُدغم؛ قال سيبويه: أخبرنا بهذه اللغة يونس قال: وسمعتنا بعض العرب يقول: أحياءٌ وأحييَّةٌ، فبيّن. ومما يقوّي البيان فيه أن مثال الماضي قد أُجْرِي حركتهُ مُجرى حركة المعرب، فلم تلحقه الهاء في الوقف، كما لم يلحق المعربة، فكما أُجْرِيَتْ مجرى المعربة في هذا، كذلك تجري مجراها في ترك الإدغام فيها، ومما يقوّي ذلك أن حركة اللام في حيي - فيمن بيّن يزولُ لاتصالها بالضمير، فصار زوال الحركة عن اللام في هذا البناء بمنزلة زوال حركة النصب عن المعرب لحدوث إعرابٍ آخر فيه، ويقوّي ذلك قولهم: أحياءٌ، فبيّنوا مع أنّ الحركة غير مفارقة، فإذا لم يدغموا ما لم تفارقه الحركة، فإن لا يدغموا ما تفارقه الحركة أولى. ومثل ذلك قولهم: أئيناءٌ جمع بين، والإخفاء في هذا النحو في قول من أظهر ولم يُدغم حسن، وهو بزنة المتحرك.

كُلُّهُمْ قَرَأَ: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ﴾ رفعا، ﴿عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مَكَاءً وَتَضِيدَةً﴾ نصبا [الأنفال: ٣٥]، إلا ما حدّثني به موسى بن إسحاق الأنصاري. عن هارون بن حاتم عن حسين بن أبي بكر، ورواه أيضاً خلاّد عن حسين بن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ﴾ نصبا، ﴿عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مَكَاءً وَتَضِيدَةً﴾ رفعا جميعاً.

حدّثنا محمد بن الحسين قال: حدّثنا حسين بن الأسود، قال: حدّثنا عبيد الله بن موسى قال: حدّثنا سُفيانُ الثوري^(١) عن الأعمش: أن عاصماً قرأ: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ﴾ نصبا، ﴿عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مَكَاءً وَتَضِيدَةً﴾ رفعا، قال الأعمش: وإن لحن عاصمٌ تَلَحَّنَ أنت؟!

= واللغة. ولد ومات في بغداد. كان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد، وطلب عبيد الله بن سليمان (وزير المعتضد العباسي) مؤدباً لابنه القاسم، فدلّه المبرد على الزجاج فطلبه الوزير، فأدب له ابنه إلى أن ولي الوزارة مكان أبيه، فجعله القاسم من كتبه، فأصاب في أيامه ثروة كبيرة. وكانت للزجاج مناقشات مع ثعلب وغيره. من كتبه «معاني القرآن» و«الاشتقاق» و«خلق الإنسان» و«الأمالي» وغير ذلك.

الأعلام ٤٠/١، ومعجم الأدباء ٤٧/١، ونزهة الألبا ٣٠٨، وإنباه الرواة ١٥٩/١، وآداب اللغة ٢/١٨١ وتاريخ بغداد ٨٩/٦، وابن خلكان ١١/١ وهو فيه «إبراهيم بن محمد».

(١) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (٩٧ - ١٦٦ هـ = ٧١٦ - ٧٧٨ م) من بني ثور بن عبد مناة من مضر، أبو عبد الله، أمير المؤمنين في الحديث. كان سيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى. ولد ونشأ في الكوفة. وراوده المنصور العباسي على أن يلي الحكم فأبى. وخرج من الكوفة (سنة ١٤٤ هـ) فسكن مكة والمدينة. ثم طلبه المهدي، فتوارى. وانتقل إلى البصرة فمات فيها مستخفياً. له من الكتب «الجامع الكبير» و«الجامع الصغير» كلاهما في الحديث، وكتاب في «الفرائض».

الأعلام ٣/١٠٤، ١٠٥، ودول الإسلام ٨٤/١، وابن النديم ٢٢٥/١، وابن خلكان ١/٢١٠، والجواهر المضية ١/٢٥٠، وطبقات ابن سعد ٦/٢٥٧، وحلية ٦/٣٥٦ ثم ٣/٧، وتهذيب التهذيب ٤/١١١ - ١١٥، وتاريخ بغداد ٩/١٥١.

قال أبو علي: الوجه: الرفعُ في قوله جل وعزَّ: ﴿صَلَاتِهِمْ﴾ لأنه معرفة، والمعرفة أولى بأن يكون المحدَّث عنها من النكرة، لأن النكرة شائعة غير مختصة، فتلتبسُ، ولا تختص لما فيها من الشيع، فكروها أن يقربوا باب لبس، ويشبه أن يكون القارئ إنما أخذ به، لما رأى الصلاة مؤنثة في اللفظ، ولم يلحق الفعل علامة للتأنيث، فلما لم ير فيه علامة التأنيث، أسنده إلى المذكر الذي هو المكاء ولم يكن ينبغي هذا، لأن الفعل الذي لم تلحقه علامة التأنيث قد أسند إلى المؤنث كقوله: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧]، وقوله: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ﴾ [الحشر: ١٧] ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسْتَوُوا﴾ [الروم: ١٠] ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ [النمل: ٥١]، ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٣] وليس هذا كقول من قال: ﴿أَوْلَىٰ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَن يَكْفُرُوا بِآيَةِ اللَّهِ أَن يَكْفُرُوا بِاللَّهِ﴾ [الشعراء: ١٩٧]، لأنه قد يجوز أن يكون جعل في ﴿يَكُنْ﴾ ضمير القصة، فلا يكون ﴿آيَةٌ﴾ مرتفعة بيكن، ولكن بخبر الابتداء، ألا ترى أنه إذا جعل في الجملة اسم المؤنث، جاز أن يؤنث الضمير الذي يضم، على شريطة التفسير، وعلى ذلك جاء قوله جل وعزَّ: ﴿فَاتَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [الحج: ٤٦]، وقوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧].

وقال أبو عبيدة وغيره: المكاء: الصغير والتصدية: التصفيق. وقال أبو زيد: مكَّتْ أسْتُ الدَّابَّةِ، فهي تمكو مكاءً، إذا نَفَخَتْ بالريح، قال: ولا تمكو إلا أسْتُ مفتوحة مكشوفة.

وقال أبو الحسن: المكاء: الصغير، والتصدية: التصفيق، ولم أسمع فيه بفعل.

قال أبو علي: قوله جل وعزَّ: ﴿إِلَّا مَكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ الهمزة في المكاء منقلبة عن الواو، بدلالة ما حكاه أبو زيد من قوله: تمكو، وكذلك ما جاء من قوله^(١):

تمكو فريصته

والمكاء: مصدرٌ على فُعال، وجاء على فُعال، لأن الأصوات تجيء عليه كثيراً، كقولهم: الثُّبَاحُ والصُّرَاخُ، والعُوَاءُ والدُّعَاءُ، وأما المكاءُ: المغرَّدُ في الروض، فهو من هذا الباب أيضاً، ولكنه كالحطَّاف، وليس كالحُسنان والكُرَّام، كما أن الجاهل والباقر ليس كالضارب والشاتيم.

(١) قطعة من بيت تمامه:

وحليل غانية تركتُ مُجدلاً تمكو فريصته كشدق الأعلم
البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص ٢٠٧، ولسان العرب ١١/١٦٤ (حليل)، ١٥/٢٩٠ (مكا)
وكتاب الجيم ٣/٢٤٣، وتهذيب اللغة ١٠/٤١١، ومجمل اللغة ٤/٣٤٢، ومقاييس اللغة ٥/٣٤٤،
وكتاب العين ٢/١٥٢، وتاج العروس (مكا) (حليل)، وأساس البلاغة (مكو)، وبلا نسبة في تهذيب
اللغة ص ٩٨٤.

فأما التصدية: فمن أحد شيئين: قالوا: صدَّ زَيْدٌ عن الشيء وصدَّدْتُهُ عنه قال:

صَدَّتْ خُلَيْدَةٌ عَنَا مَا تَكَلَّمْنَا

وقال^(١):

صَدَدَتِ الْكَأْسَ عَنَا أُمَّ عَمْرٍو

فيمكن أن تكون التَّصْدِيَةُ مصدرًا من صَدَّ، بُني الفعل منه على فَعَّلٍ للتكثير، على حَدِّ ﴿غَلَقَتِ الْأَبْوَابَ﴾ ليس على حَدِّ غَرَمْتُهُ، وَفَرَّخْتُهُ، لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي هُوَ عَلَى فَعَّلٍ مُتَعَدٌّ، فَإِنَّمَا يَكُونُ عَلَى فَعَّلٍ عَلَى حَدِّ غَلَقْتُ لِلتَّكْثِيرِ، فَبِنَاءِ الْفِعْلِ عَلَى فَعَّلٍ، وَالْمَصْدَرُ مِنْ فَعَّلٍ عَلَى تَفْعِيلٍ وَتَفْعَلَةٍ، إِلَّا أَنَّ تَفْعِيلَةَ فِي هَذَا كَالْمَرْفُوضِ مِنْ مَصْدَرِ التَّضْعِيفِ، كَأَنَّهُمْ عَدَلُوا عَنْهُ إِلَى التَّفْعِيلِ، نَحْوُ: التَّحْقِيقِ، وَالتَّشْدِيدِ، وَالتَّخْفِيفِ، لَمَّا يَكُونُ فِيهِ مِنْ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمِثْلَيْنِ بِالْحَرْفِ الَّذِي بَيْنَهُمَا. كَمَا لَمْ يَجْعَلُوا شَدِيدَةً فِي النِّسْبِ كَحَنِيفَةٍ وَفَرِيضَةٍ، وَكَمَا لَمْ يَجْعَلُوا شَدِيدًا، وَشَحِيحًا، كَقَفِيهِ وَعَلِيمِ، لَمَّا كَانَ يَلْتَقِي فِي التَّضْعِيفِ، فَعَدَلُوا عَنْهُ إِلَى أَفْعَاءٍ وَأَفْعَلَةٍ نَحْوُ: أَشِدَّاءٍ وَأَشِحَّةٍ لَمَّا لَمْ يَظْهَرِ الْمِثْلَانِ فِي ذَلِكَ، فَلَمَّا خَرَجَ الْمَصْدَرُ عَلَى مَا هُوَ مَرْفُوضٌ فِي هَذَا النِّحْوِ أُبْدِلَ مِنَ الْمِثْلِ الثَّانِي الْيَاءَ، وَكَأَنَّ التَّصْفِيقَ مَنَعٌ مِنَ الْمُصَفَّقِ لِلْمُصَفَّقِ بِهِ، وَزَجَرَ لَهُ. وَفِي الْحَدِيثِ «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ»^(٢).

وقوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿رَأَيْتَ الْمُنْتَفِقِينَ يُصَدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]، يَحْتَمَلُ

(١) صدر بيت عجزه:

وكان الكأس مجراها اليميننا

البيت من الوافر، وهو لعمر بن كلثوم في ديوانه ص ٦٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٧٢، والكتاب ٢٢٢/١، ٤٠٥، ولسان العرب ١٣/٥٤٤ (صبن)، ولعمر بن معديكرب في ملحق ديوانه ص ٢١٣ ولعمر بن عددي أو لعمر بن كلثوم في خزنة الأدب ٨/٢٧٢، والدرر ٣/٨٧، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٣٠٢، وجمع الهوامع ١/٢٠١.

(٢) أخرجه البخاري في (الصحيح ٨٠/٢)، ومسلم في الصحيح (الصلاة ١٠٦، ١٠٧)، والترمذي في (السنن ٣٦٩)، وأبو داود في (السنن ٩٣٩، ٩٤٤)، والنسائي في السنن (السهوب ١٥) وابن ماجه في (السنن ١٠٣٤، ١٠٣٥)، وأحمد بن حنبل في (المسند ٢/٢٦١، ٣٧٦، ٤٣٢، ٤٤٠، ٤٧٣، ٤٩٢، ٥٠٧، ٥٢٩، ٣٣٨/٥)، والبيهقي في (السنن الكبرى ٢/٢٤٦، ٢٤٧، ٢٦٢) والساعاتي في (منحة المعبود ٤٩٩)، والزيلعي في (نصب الراية ٢/٧٦)، وأبو نعيم في (حلية الأولياء ٩/٢٥٢)، وابن خزيمة في (الصحيح ٨٩٤)، والطبراني في (المعجم الكبير ٦/٢٣٦) والمتقي الهندي في (كنز العمال ٤٠٦٨، ٤٠٦٩، ١٩٨٣٨)، والساعاتي في (بدائع المنن ٢٩٤) وصاحب (الأذكار النووية ٦٦)، والقرطبي في (التفسير ٣/٢١٧)، والخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد ٨/٩٧، ٢٧/١٤)، وابن عددي في (الكامل في الضعفاء ٢/٦٦٠، ٤/١٥٧٠، ٥/١٧٣٤، ٦/٢١٢١، ٧/٢٧٠١)، والدارقطني في (السنن ٢/٨٣)، والعجلوني في (كشف الخفاء ١/٣٦٢).

أنهم يمتنعون في أنفسهم عن اتباعك وتُضرتك كما وُصِفُوا بذلك في قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَفِيزْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوْ أُرْسِلُوا وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾ [المنافقون: ٥]. ويجوز أن يكون المعنى على أنهم يمتنعون غيرهم ويشبطونهم عنكم، كما قال جل وعز: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيُبَدِلَ﴾ [النساء: ٧٢]. ويجوز أن يكون التقدير في قوله تعالى: ﴿صَادِ الْقُرْآنِ﴾ [ص: ١] أي: صَادِ بِالْقُرْآنِ عَمَلَكَ وَأَمْرَكَ. ومن ذلك الصدى، وهو انعكاس الصوت إذا فُعِلَ في موضع صقيل كثيف، وكأنتهم جعلوا ذلك معارضةً للصوت لما كان يَتَّبِعُهُ، كما أن المُصَفَّقَ بِمَعَارَضَتِهِ الْمُصَفَّقُ بِهِ يَمْنَعُهُ مِمَّا يَأْخُذُ فِيهِ، وَالْفَاعِلُ عَلَى هَذَا مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ.

ومن ذلك قولهم: فلانٌ صدا مالٍ، إذا كان حسنَ القيام به والتعاهد له، فكأن المراد به: أنه يقابل بإصلاحه ما رأى فيه من فسادٍ، وكذلك قولهم: هو إزاء مالٍ، معناه: أنه يمنع من أن يشيع فيه الفسادُ لِحُسْنِ قِيَامِهِ وَتَعَاهُدِهِ.

قال: حدَّثنا علي بن سليمان قال: يقال: فلانٌ صدا مالٍ، وإزاء مالٍ، وخال مالٍ وخايلُ مالٍ. وسُوبانٌ^(١) مالٍ.

وقال^(٢):

هَذَا الزَّمَانُ مُوَلُّ خَيْرُهُ آزِي

أَي: مَمْتَنٌّ لَيْسَ بِمَتَّصِلٍ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

ظَلَّ مِنَ الشِّعْرَى لَنَا يَوْمَ آزِي

يَعُودُ مِنْهُ بَزْرَانِيْقُ الرَّكِي^(٣)

(١) يقال: إنه لو بَانَ مالٌ أَي حَسَنُ الرُّغِيَةِ وَالْجَفْظُ لَهُ وَالْقِيَامُ عَلَيْهِ؛ هَكَذَا حَكَاهُ ابْنُ جَنِي.

قال: وهو فُعْلانٌ، مِنَ السُّبَابِ الَّذِي هُوَ الزُّقُّ، لِأَنَّ الزُّقَّ إِنَّمَا وَضِعَ لِحِفْظِ مَا فِيهِ. (لسان العرب ١/ ٤٥٥ مادة: سَاب).

(٢) صدر بيت لعمارة في لسان العرب ٣٢/١٤ (أزا) وقال فيه:

يقال: يوم آزٍ وأزٍ مثل آسنٍ وأسنٍ أَي ضيقٌ قليلٌ الخير. وأزى ماله: نقص، وأزى له أزياً أَناه ليختله. الليث: أزيت لفلان آزى له أزياً إِذَا أَتَيْتَهُ مِنْ وَجْهِ مَأْمَنِهِ لِتَخْتَلُهُ.

(٣) رواية الرجز في لسان العرب ٣٢/١٤ (أزا)، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٦٢/١٢:

ظَلَّ لَهَا يَوْمَ مِنَ الشِّعْرَى آزِي

نَعُودُ مِنْهُ بَزْرَانِيْقُ الرَّكِي

الرجز للباهلي في لسان العرب ٣٢/١٤ (أزا)؛ وتاج العروس (أزا).

الشعري: اسم لنجمين نيزين، وهما شعريان: الشعري العبور، والشعري الغميصاء.

الركي: (ج) الركية: البئر. الزرنوقان أو الزرانيق: حائطان، وفي المحكم: منارتان تُبْنِيانِ عَلَى رَأْسِ الْبَيْتِ مِنْ جَانِبَيْهَا فَتُوضَعُ عَلَيْهِمَا النِّعَامَةُ، وَهِيَ خَشْبَةٌ تُعْرَضُ عَلَيْهِمَا ثُمَّ تَعْلَقُ فِيهَا الْبِكْرَةُ فَيَسْتَقِي بِهَا وَهِيَ =

فَأَزِي وَأَزِي، كَأَسِينِ وَأَسِينِ، وهذا في المعنى كقوله:

ويومٍ من الشُّعْرَى تَظَلُّ ظِبَاؤُهُ بِسُوقِ الْعِضَاءِ عُوذًا مَا تَبَرَّخُ^(١)
وتقدير بسوق، أي: بظلال سوقه، كما أن قوله: بزرائيق الركي، أي: بظلالها
من حره، وكذلك العوذ منه، أي من حره. ومثله:

وَقَدَّتْ لَهَا الشُّعْرَى فَآ لَفَّتِ الْخُدُورَ بِهَا الْجَاذِرُ^(٢)

فوصف اليوم بأن يكون ذلك فيه، كقولهم: ليل نائم، ويجوز في قياس قول
سيبويه: أن يكون الهمزة في إزاء من نفس الكلمة غير منقلبة عن شيء، ولو كان على
ثلاثة أحرف، لم يكن من نفس الكلمة، ألا ترى أن نحو: أجا، قليل!

اختلفوا في فتح الياء وضمها من قوله جلّ وعزّ: ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٧]
بفتح الياء خفيفة.

وقرأ حمزة والكسائي ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ﴾ بضم الياء والتشديد.

فقرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ﴾ بضم الياء
والتشديد.

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿لِيَمِيزَ﴾ أنهم قد قالوا: ميزته فلم ينمّر، حكاه
يعقوب، ومما يثبت ذلك ما أنشده أبو زيد:

لَمَّا نَسَى اللَّهُ عَنِّي شَرَّ عَذْوَتِهِ وَأَنْمَزْتُ لَامُسْتَيْبًا دُغْرًا وَلَا وَجِلًا^(٣)

وقال أبو الحسن: خففها بعضهم، فجعلها من ماز يميز، قال: وبها نقرأ. وحجة
من قال: ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ﴾ أنه قد جاء في التنزيل: ﴿تَمَيِّزُ﴾، و﴿تَمَيِّزُ﴾، مطاوع ميزته تقول:
مِيزْتُهُ فَتَمَيِّزُ، كما تقول: قَطَعْتُهُ فَتَقْطَعُ وذلك قوله جلّ وعزّ: ﴿وَهِيَ تَقُورُ تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنْ
الْعَيْطِ﴾ [الملك: ٧، ٨]، وقوله: ﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ﴾ دليل على شدة التفور، ولأن التميز
انفصال بعض الأشياء من بعض، وذلك إنما يكون بكثرة التقلب والتزعزع، ودلّ قوله
جلّ وعزّ: ﴿مِنْ الْعَيْطِ﴾ على شدة الفوران والتقلب، لأن المعتاظ قد يكون منه التزعزع.
وقد قال قوم في الغيظ والغضب: إنه غليان دم القلب لإرادة الانتقام.

= الزرائيق. (اللسان ١٠/١٤٠ مادة: زرنق).

(١) العضاء: كل شجر له شوك صغر أو كبر. الواحدة: عضاهة.

(٢) الجاذر: جمع الجؤذر: ولد البقرة الوحشية.

(٣) البيت لمالك بن الربيع في الأغاني ٢٢/٢٩٤ مع اختلاف بالعجز فرواياته فيه:

لَمَّا نَسَى اللَّهُ عَنِّي شَرَّ عَذْوَتِهِ رَقَدْتُ لَامُسْتَيْبًا دُغْرًا وَلَا بَعْلًا
بعلاً: خائفاً.

وقد يُراد التشبيه فتحذف حروفه كقوله:

حَلْبَانَةٌ رُكْبَانَةٌ صَفُوفٌ تَخْلِطُ بَيْنَ وَبَرٍ وَصُوفٍ^(١)
وقال في صفة غَلِيَانِ الْقِدْرِ:

لَهُنَّ نَشِيْجٌ بِالنَّشِيْلِ كَأَنَّهَا ضَرَائِرُ حِزْمِيٍّ تَفَاحَشَ غَارُهَا^(٢)
وقد تقدّم القول في هذا الحرف في سورة آل عمران.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله جَلٌّ وَعَزٌّ: ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا﴾ [الأنفال: ٥٩].

فقرأ ابنُ كثير ونافعٌ وأبو عمرو وعاصم، وفي رواية أبي بكر، والكسائي: ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بالتاء وكسر السين، غير عاصم فإنه فتح السين، وفي النور أيضاً [٥٧] بالتاء.

وروى حفصٌ عن عاصم، وابنُ عامرٍ وحمزة: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ﴾ بالياء وفتح السين. وقرأ عاصم في رواية حفص بالياء هنا، وفي النور بالتاء. والباقون غير حمزة وابن عامر في السورتين بالتاء، وقرأهما حمزة بالياء^(٣).

قال أبو علي: من قرأ: ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا﴾ بالتاء، فـ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: المفعول الأوّل، و﴿سَبَقُوا﴾ المفعول الثاني، وموضعُه نصبٌ، ووجهه بَيِّنٌ.

ومن قرأ: ﴿يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بالياء، فلا يخلو القول فيه من أن يكون أسند ﴿يَحْسِبَنَّ﴾ إلى الذين كفروا، فجعل ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الفاعل، فإن جعل ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ رفعاً لإسناد الفعل إليهم، لم يحسن، لأنه لم يُعْمَلْ ﴿يَحْسِبَنَّ﴾ في المفعولين، فلا يَحْمَلُهُ على هذا، ولكن يحمله على أحد ثلاثة أشياء:

(١) مرّ سابقاً.

(٢) يُرَوَى «جرمي» بدل «حرمي».

البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٧٩، ولسان العرب ٣٧٨/٢ (نشج)، ٤٨٦/٤ (ضرر)، ٣٨/٥ (غور)، ٤٢ (غير)، ١٢١/١٢ (حرم)، والتنبيه والإيضاح ١٧٩/٢، وتاج العروس ٣٩٠/١٢ (ضرر)، ٢٧٣/١٣ (غور)، وديوان الأدب ٢٠٢/١، وأساس البلاغة (فحش)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٤٠٨/٤، والمخصص ١٤١/٢، ومجمل اللغة ٢٩/٤، وكتاب العين ٤٤٢/٤.

نشجت القِدْر ونحوها: غلى ما فيها حتى سُمع صوت غليانها. النشيل: الشيء المُتَشَلِّ. حرمي: أظنه عنى به قريشاً، وذلك لأن أهل الحرم أول من اتخذ الضرائر، وقالوا في الثوب المنسوب إليه حرمي، وذلك للفرق الذي يحافظون عليه كثيراً ويعتادونه في مثل هذا.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٨.

إما أن تجعل فاعله النبي ﷺ، كأنه: ولا يحسبن النبي الذين كفروا، وهو قول أبي الحسن.

ويجوز أن يكون أضم المفعول الأول، التقدير: ولا يحسبن الذين كفروا أنفسهم سبقوا، أو إياهم سبقوا.

ويجوز أيضاً أن تقدره على حذف «أن» كأنه: ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا؛ فحذفت أن كما حذفها في تأويل سيبويه، في قوله: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]، كأنه: أغير عبادة الله تأمروني، وحذف أن قد جاء في شيء من كلامهم. قال:

وَإِنْ لَكُنِزًا لَمْ تَكُنْ رَبًّا عَلِيًّا لَدُنْ صَرَخْتَ حَجَّاجُهُمْ فَتَفَرَّقُوا^(١)
فحذف أن، والتقدير: لَدُنْ أَنْ صَرَخْتَ، وأثبته الأعشى في قوله:

أَرَانِي لَدُنْ أَنْ غَابَ رَهْطِي كَأَنَّمَا يَرِي بِي فِيكُمْ طَالِبُ الضَّمِيمِ أَرْنَبًا^(٢)
وقد حذفت من الفعل وهي مع صلتها في موضع الفاعل، أنشد أحمد بن يحيى:

وَمَا رَاعِنَا إِلَّا يَسِيرُ بِشُرْطَةٍ وَعَهْدِي بِهِ قَيْنَا يَفُشُّ بِكَبِيرِ^(٣)
فإذا وجهته على هذا، سَدَّ: أن سبقوا، سَدَّ المفعولين، كما أن قوله جَلَّ وعزَّ:
﴿أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَتَزَكَّوْا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا﴾ [العنكبوت: ٢] كذلك.

قال: وكلهم قرأ: ﴿سَبَقُوا إِيَّاهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ [الأنفال: ٥٩] بكسر الألف، إلا ابن عامر فإنه قرأ: ﴿أَنَّهُمْ لَا يَعْجِزُونَ﴾ بفتح الألف^(٤).

قال أبو عبيدة: ﴿سبقوا﴾ معناها: فاتوا، و﴿إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ لا يفوتون. ومثل ما فسره أبو عبيدة بفاتوا قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا﴾ [العنكبوت: ٤٤]، وكما أن ما بعد هذه الآية من قوله: ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ منقطعة من الجملة التي

(١) لكيز: هو لكيز بن أنصلي بن عبد القيس بن أنصلي بن دُعمي بن جديلة. (لسان العرب ٥/٤٠٦ لكز).

(٢) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/١٣٣:

أراني لَدُنْ أَنْ غَابَ قَوْمِي كَأَنَّمَا يَرَانِي فِيهِمْ طَالِبُ الْحَقِّ أَرْنَبًا
البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٦٥، وأساس البلاغة ص ١٨٠ (رنب).

(٣) يُروى «وما راعنا» بدل «وما راعنا».

البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/٤٣٤، وشرح المفصل ٤/٢٧، ومغني اللبيب ٢/٤٢٨ القَيْنِ: الحداد، ثم أطلق على كل صانع (ج) قيون وأقيان. الكيز: جهاز من جلد أو نحوه يستخدمه الحداد وغيره للنفخ في النار لإشغالها (ج) أكيار وكيرة.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٨.

قبلها، كذلك يكون ما بعد هذه، فتكون إن مكسورة على أنها استئناف كلام، كما كان ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ كذلك.

ووجه قول ابن عامر أنه جعله متعلقاً بالجملة الأولى، فيكون التقدير: لا تَحْسَبْنَهُمْ سَبَقُوا، لأنهم لا يفوتون، فهم يُجْزَوْنَ على كفرهم.
قرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر: ﴿وإن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ﴾ [الأنفال: ٦١] بكسر السين.

وقرأ الباقر ﴿لِلْسَلْمِ﴾ بفتح السين. وروى حفص عن عاصم ﴿لِلْسَلْمِ﴾ أيضاً بالفتح^(١).

قال أبو زيد: فيما رَوَى عَنْهُ الأَثَرُ: جَنَحَ الرجلُ يَجْنَحُ جُنوحاً: إذا أعطى بيده، أو عدل إلى ما يحب القوم، وجَنَحَ الليلُ يَجْنَحُ جُنوحاً: إذا أقبل، وجنحت الإبل تجنح جنوحاً: إذا خفضت سوافها في السير.

وقال أبو عبيدة: ﴿وإن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ﴾ أي: رجعوا وطلبوا المسالمة، قال: والسَّلْمُ والسَّلْمُ والسَّلْمُ واحدٌ، قال رجلٌ جاهلي:

أَنَائِلَ إِنْنِي سَلَّمٌ لأهلك فأقبلي سَلْمِي^(٢)

أنشده أبو زيد بالفتح فيما رواه التوزي عنه، وقال أبو الحسن: الصَّلْحُ: فيه الكسر والفتح لغتان، يعني: السَّلْمُ والسَّلْمُ، وقد تقدم القول في ذلك في سورة البقرة.

قال: كلهم قرأ: ﴿إِذْ يَتَوَقَّى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنفال: ٥٠] بالياء غير ابن عامر، فإنه قرأ: ﴿إِذْ تَتَوَقَّى﴾ بتائين^(٣).

قال أبو علي: قول ابن عامر: ﴿إِذْ تَتَوَقَّى﴾ مثل قوله: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾، ومثل قوله: ﴿تَوَقَّتْ رُسُلَنَا﴾ [الأنعام: ٦١] [آل عمران: ٤٥]، ونحو ذلك من الفعل المسند إلى المؤنث، ألحقت به علامة التأنيث.

و﴿إِذْ يَتَوَقَّى﴾ مثل قوله: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٤]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠] ونحو ذلك.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وإن يَكُنْ مِنْكُمْ مائةٌ يَغْلِبُوا... فإن تَكُنْ مِنْكُمْ مائةٌ صابرةٌ﴾ [الأنفال: ٦٥، ٦٦].

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٨.

(٢) يُرَوَى «سَلْمٌ» بدل «سَلْمٌ»، و«سَلْمِي» بدل «سَلْمِي».

البيت من مجزوء الوافر، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٢٩٣/١٢ (سلم)، وتاج العروس (سلم).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٨.

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا﴾ و﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ﴾ بالياء فيهما.

وقرأ أبو عمرو: ﴿وَأِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ﴾ بالتاء والأخرى بالياء.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي الحرفين جميعاً بالياء.

وليس عن نافع خلافٌ أنهما بالتاء، إلا ما رواه خارجة عن نافع أنهما بالياء^(١).

قال أبو علي: قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر بالياء ﴿إِنْ يَكُنْ﴾، لأنه يراد به المذكر ويدل على ذلك قوله: ﴿يَغْلِبُوا﴾ وكذلك ما وصف فيه المائة بقوله: ﴿صَابِرَةٌ﴾ لأنهم رجالٌ في المعنى، فحملوا الكلام على أنهم مُذَكَّرُونَ في المعنى كما جاء: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]. فَأُنْتُ الأمثال على المعنى لما كانت حسناتٍ.

وقراءة أبي عمرو: ﴿فَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ﴾ لأنه كما أُنتَ صفةُ المائة، وهي قوله: ﴿صَابِرَةٌ﴾، كذلك أُنتَ الفعل، وكان التأييث في قوله سبحانه: ﴿إِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ﴾ أشدَّ مُشَاكَلَةً لقوله: ﴿صَابِرَةٌ﴾ من التذكير، وفي الأخرى بالياء لأنه أخبر عنه بقوله: ﴿يَغْلِبُوا﴾ فكان التذكيرُ أشدَّ مُشَاكَلَةً ليغلبوا، كما كان التأييث في ﴿تَكُنْ﴾ أشدَّ مُشَاكَلَةً لقوله: ﴿صَابِرَةٌ﴾. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي الحرفين جميعاً بالياء، حملوا ذلك على المعنى، لأنهم في الموضوعين جميعاً رجال، فكان ذلك في الحمل على المعنى في قراءتهم كقوله: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠].

وقرأ نافع جميعاً بالتاء، فحملة على اللفظ، واللفظ مؤنث، ورواه خارجة بالياء، وذلك للحمل على المعنى دون اللفظ، وكلّ ذلك حسنٌ.

اختلفوا في ضمّ الضاد وفتحها من قوله جلّ وعزّ: ﴿وَعَلِمَ أَنْتَ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال: ٦٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: ﴿ضَعْفًا﴾ و﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾ [الروم: ٥٤] كل ذلك بضمّ الضاد.

وقرأ عاصم وحمزة بفتح الضاد ﴿ضَعْفًا﴾ في كلّ ذلك، وكذلك في سورة الروم.

وخالف حفص عاصماً، فقرأ عن نفسه لا عن عاصم في الروم: ﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾ و﴿ضَعْفًا﴾ بالضم جميعاً^(٢).

قال أبو علي: قال سيويه: قالوا: ضَعَفَ ضَعْفًا، وهو ضَعِيفٌ، وقال أيضاً: قالوا الفَقْرُ، كما قالوا: الضَّعْفُ، وقالوا: الفُقْرُ، كما قالوا: الضُّعْفُ: فعلمنا بذلك أنّ كل

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٨.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٨.

واحدٍ من الضَّعْفِ والضَّعْفِ لَغَةً، كما كان الْفَقْرُ وَالْفُقْرُ كذلك .

اختلفوا في الباء والتاء من قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى﴾ [الأنفال: ٦٧].
فقرأ أبو عمرو وحده ﴿أَنْ تَكُونَ لَهُ﴾ بالتاء. وقرأ الباقون: ﴿يَكُونَ﴾ بالياء^(١).

قال أبو علي: أنث أبو عمرو ﴿تكون﴾ على لفظ الأسرى، لأن الأسرى وإن كان المراد به التذكير والرجال فهو مؤنث اللفظ.

ومن قال: ﴿يَكُونَ﴾، فلأن الفعل متقدّم، والأسرى مُذَكَّرُونَ في المعنى، وقد وقع الفصل بين الفعل والفاعل، وكلّ واحدٍ من ذلك إذا انفرد يُذَكَّرُ الفعل معه، يقال: جاء الرجال، وحضّر قبيلتكَ، وحضر القاضي امرأةً، فإذا اجتمعت هذه الأشياء كان التذكير أولى.

وقال أبو الحسن: التذكير أحبُّ إليّ، لأنَّ الأسرى فعلٌ للرجال وليس للنساء، تقول: النساء يَفْعَلْنَ، ولا تقول: الأسرى يَفْعَلْنَ، فتذكير فعلهم أحسن والتأنيث على المجاز.

واختلفوا في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسَارَى﴾ [الأنفال: ٧٠].
فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسَارَى﴾ بالألف. وقرأ الباقون: ﴿مِنَ الْأَسْرَى﴾ بغير ألف^(٢).

قال أبو علي: ﴿أسرى﴾: أقيسُ من ﴿الأسارى﴾ وذلك أن أسيرَ فَعِيلٌ بمعنى مفعول، وما كان من باب فَعِيلٍ الذي بمعنى مفعول، لا يجمع بالواو والنون ولا بالألف والتاء، كما أن فعولاً كذلك، لكنّه يجمع على فَعْلَى نحو جريح وجرحى، وقتيل، وقتلى، وقال جَلَّ وَعَزَّ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وعقير وعقرى، ولديغ ولدغى، وكثر هذا الجمع في هذا الباب، واستمر حتى شبه به غيره مما ليس منه، وذلك لموافقته إياه في المعنى، وذلك مثل: مَرَضَى، وموتى، وهلكى، ووج وجياً^(٣) فهذا أشبه بفعيل الذي بمعنى مفعول، لمقاربتة له في المعنى، وذلك أن هذا أمرٌ ابتلوا به، وأدخلوا فيه، وأصيبوا به، وهم له كارهون فصار لذلك في قول الخليل مشبهاً لفعيل الذي بمعنى مفعول وليس مثله، يدلّ على ذلك أنهم قالوا: هالكون، وهلاكٌ، فجاؤوا به على القياس، ولم يحملوه على المعنى، وكذلك قالوا: دامرون

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٨.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٨.

(٣) الوجى: أن يشتكي البعير باطن خُفّه، والفرس باطن حافره. والوجى: الحفا وقيل: شدة الحفا (لسان العرب ٣٧٨/١٥ مادة: وجا).

وَدُمَارٌ^(١)، وضامرٌ وضَمَّرٌ، فلم يجيئوا به على فَعَلَى، وإنما قالوا: أُسَارَى على التشبيه بكَسَالَى، قال سيويه: قالوا: أُسَارَى شُبَّهوه بكَسَالَى، وقالوا: كَسَلَى فشَبَّهوه بأسرى.

وأَسَارَى في جمع أُسِيرٍ، ليس على بابه، وما عليه قياسه، كما أن أُسْرَاءَ، وقُتْلَاءَ في جمع أُسِيرٍ، ليس على بابه، وإنما شُبَّه بظُرْفَاءٍ حيث كان على وزنه، فأَسَارَى في جمع أُسِيرٍ على التشبيه بغير بابه، وبابه أُسْرَى، فكما شُبَّه أُسِيرٌ بكَسَلَانٍ، فقالوا: أُسَارَى كما قالوا: كَسَالَى، كذلك شُبَّه كَسَلَانٌ بِأُسِيرٍ.

وقالوا في جمعه: كَسَلَى، كما قالوا: أُسْرَى. فعلى هذا يُوجَّه قولٌ من قال: ﴿أَسَارَى﴾. فأما أُسْرَى فهو على الباب المستمر الكثير.

وقال أبو الحسن: الأُسْرَى ما لم يكن مُوثَقاً، والأَسَارَى: الموثقون، قال: والعرب لا تعرف ذلك، كلاهما عندهم سواء.

اختلفوا في فتح الواو وكسرها من قوله جَلَّ وعَزَّ: ﴿مِنَ وَلِيَّتِهِمْ﴾ [الأنفال: ٧٢]. فقرأ ابنُ كثير وأبو عمرو ونافع وعاصمُ وابنُ عامرٍ: ﴿مِنَ وَلِيَّتِهِمْ﴾ و﴿الْوَالِيَّةُ﴾ [الكهف: ٤٤] بفتح الواو فيهما.

وقرأ حمزة: ﴿وَالِيَّتِهِمْ﴾ و﴿الْوَالِيَّةُ﴾ بالكسر فيهما.

وقرأ الكسائي: ﴿مِنَ وَلِيَّتِهِمْ﴾ بفتح الواو، و﴿الْوَالِيَّةُ﴾ بكسر الواو^(٢).

قال أبو عبيدة: ﴿مِنَ وَلِيَّتِهِمْ﴾: مصدر المولى، يقال: مولى بَيْنَ الْوَالِيَّةِ إِذَا فَتَحَتْ، فإذا كَسَرَتْ فهو من وليت الشيء.

وقال أبو الحسن: ﴿مَالِكٌ مِّنَ وَلِيَّتِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ﴾، وهذا من الْوَالِيَّةِ فهو مفتوح، وأما في السلطان، فالْوَالِيَّةُ بالكسر، وكسرُ الْوَاوِ في الأخرى لغة.

قال: وقرأ الأعمش: ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ مكسورة.

قال أبو علي: الْوَالِيَّةُ هنا من الدين، فالفتح أجود. قال أبو الحسن: وهي قراءة الناس، إلا أن الأعمش كسر الواو وهي لغة، وليست بذلك.

وحكى محمد بن يزيد عن الأصمعي: أن الأعمش لحن في كسره لذلك، وليس قوله هذا بشيء، لأنه إذا كانت لغة فيما حكاها أبو الحسن فليس بلحن.

(١) رجل دامر: هالك لا خير فيه. يقال: رجلٌ خاسر دامر، عن يعقوب، كدابر. (لسان العرب ٤/٢٩١ مادة: دمر).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٨.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ

اختلفوا في الهمزتين، وإسقاط إحداهما من قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿أَيْمَةً﴾ [التوبة: ١٢].
فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: ﴿أَيْمَةً﴾ بهمز الألف، وبعدها ياء ساكنة،
على أن نافعاً يُخْتَلَفُ عنه في ذلك، فروى المُسَيَّبِيُّ، وأبو بكر بن أبي أُوَيْسٍ: ﴿أَيْمَةً﴾
ممدودة الهمزة، وياءٌ بعدها كالساكنة، وقال أحمد بن صالح عن أبي بكر بن أبي
أويس: أحفظ عن نافع: ﴿أَيْمَةً﴾ بهمزتين. وقال أبو عُمَارَةَ عن يعقوب بن جعفر
وإسحاق المسيبي عن أهل المدينة: ﴿أَيْمَةً﴾ همزوا الألف بفتحة شبه الاستفهام،
أخبرني بذلك إسماعيل بن أحمد عن أبي عمر الدُّورِيِّ، عن أبي عمارة عن يعقوب.
وقال القاضي إسماعيل، عن قالونَ بهمزة واحدة.
وقرأ عاصمٌ وابن عامرٍ وحمزةٌ والكسائي: ﴿أَيْمَةً﴾ بهمزتين^(١).

قال أبو علي: المِثْلَانِ إذا اجتمعا في كلمة، ولم يكن الثاني منهما للإلحاق، ولم
يكن على فَعَلٍ نَحْوٍ: طَلَّلَ وشرَّرَ؛ فَحَرَكَةُ الأَوَّلِ منهما مرفوضة غير مُسْتَعْمَلَةٍ، إلا فيما
لا اعتدادَ به من حَرْفٍ شَادَّ نحو: أَلْبَبٌ، وَلِحِثٌ عَيْنُهُ. وما يجيء في الشعر من نحو
ذلك، فهو من الأصول المرفوضة التي لا تستعمل في حال السَّعَةِ والاختيار. وإذا كان
كذلك، فالحركة المقدرّة في أول المثليين من مَوْذٌ لم تخرُجْ إلى اللفظ في هذا البناء،
وإذا لم تخرُجْ إليه كان ساكناً، وإذا سَكَنَ كانت الواو في مَوْذٌ في تقدير الحركة من غير
أن تنقل إليه، كما أن الحركة في زَوْجٍ وزَوْجَةٍ وَعَوْدٍ وَعَوْدَةٍ كذلك. وإذا كانت الحركة
في حُكْمِ الثبَاتِ في الواو، لم يكن سَبِيلٌ إلى قلبها، كما لم يكن لها إلى ذلك سبيل في
زَوْجَةٍ، وَلِوَاذٍ، وَعَوْضٍ وَجَوْلٍ، ونحو ذلك، ولو كان الأمر فيه على غير هذا المسلك،
لكان مَبِيدٌ لأنَّ الحركة لو كانت مقدرّة على العين لَنَقَلَتْهَا إلى الياء، وقد قَلَبَتْهَا الكسرة،

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٩.

ومثل هذا قولهم: إَوْزٌ، ألا ترى أنه إِفْعَلٌ، فصَحَّحُوا الواو، ولم تُقْلِبْهَا الكسرة كما قَلَبْتَ نحو: ميزان، أنشد أبو عثمان:

كَأَنَّ خَزًّا تَحْتَهُ وَقَرًّا
أَوْ قُرْشًا مَخْشُوءَةً إَوْزًا^(١)

وقال آخر:

يُلْقَى الإَوْزُونَ فِي أَكْنَافِ دَارَتِهَا^(٢)

وأما قولهم: «أَيْمَةٌ» فهو في الأصل أَفْعَلَةٌ، وواحدُها إِمَامٌ، فإذا جَمَعْتَهُ على أَفْعَلَةٍ ففيه همزةٌ، هي فاءُ الفِعْلِ، وتزيد عليها همزةُ أفْعلةِ الزائدة، فتجتمع همزتان، واجتماع الهمزتين في كلمة لا يستعمل تخقيقهما، ولا تخلو الهمزة التي هي فاءُ الفعل في «أَيْمَةٌ» من أن تكون الحركة نُقِلَتْ إليها بعد أن كانت ساكنةً، أو وقعت في أول حالها متحركة من غير تقدير سكون فيها، ونُقِلَ الحَرَكَةُ إليها بعدُ، فلو ثبتت ساكنةً، ونُقِلَتْ إليها الحركة بعدُ لوجبَ أن تُبَدَلَ ألفاً كما أُبْدِلَتْ في آنيةٍ، وأزيرةٍ، ونحو ذلك، ولو أُبْدِلَتْ ألفاً لجاز وقوعُ المُدْغَمِ بعدها، ولم يحتج مع وقوع المدغم بعدها إلى القلب فيها، فلما لم تُقْلِبْ ألفاً وقعت متحركةً، ولم تحركها على أن الفتحة في الهمزة، صادفت الهمزة التي هي فاء متحركةً بالكسر، ولو صادفتها ساكنة لَقَلَبَتْهَا ألفاً، فالحركة في «أَيْمَةٌ» كالحركة في مَوْدٌ، ودلَّ على هذا قولهم: إَوْزٌ فلما لم تنقل الحركة إلى الفاء من العين، صارتِ الفاء كأنها لم تزل مكسورة، فانقلبت ياء، لأن الهمزتين لما لم تجتمعا في كلمة واحدة لزم الثانية منهما البَدَلُ.

وإذا لزم الثانية البديل كان بمنزلة ما لم يزل حرف لين، يدلُّك على ذلك قولهم: أَوادِمٌ، ونحو ذلك: جاء، في قول عامة النحويين. وعلى هذا قاس النحويون، فقالوا:

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٤٢٩/٥ (وزز)، والمخصص ١٦٦/٨، وكتاب الجيم ٣٠٢/٣ إما أن يكون أراد محشوة ريش إوز، وإما أن يكون أراد الإوز بأعيانها وجماعة شخصها والأول أولى.

الخز: ما يُسجج من الصوف والحرير، أو من الحرير وحده (ج) خزوز.
الفز: الحرير.

(٢) صدر بيت عجزه:

فوضئى وبين يديها التين منشور

ورواية أخرى «التين» بدل «التين» البيت من البسيط، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص ٤٦، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣٣٥، وشرح المفصل ٥/٥، ولسان العرب ٢٩٦/٤ (دور)، ٤٢٩/٥ (وزز) وفيه «تلقى الإوزين» بدل «تلقى الإوزون». الإوزون: جمع الإوزة. يريد: أن هذه المرأة تحضرت فالإوز في دارتها تأكل التين، وإنما جعل ذلك علامة التحضر لأن التين إنما يكون بالأرياف وهناك تأكله الإوز.

لو بَنِيَتْ مِنْ جَاءٍ مِثْلَ: فَعَلَّلَ ، لَقُلَّتْ: جَبِيَتْ، وقد علمت أن الحركات تَنْزُلُ منزلة الحروف، فكما تعتلّ بعض الحروف لمجاورة بعضها للتقريب نحو: ﴿حَتَّى يَضُدَّ الرَّعَاءُ﴾ [القصص: ٢٣] اعتلت الصاد لمجاورة الدال، ونحو: اصطَبَّرَ اعتلت التاء لمجاورة المطبق، كذلك انقلبت الهمزة من ﴿أَيْمَةٌ﴾ ياءً لمجاورة الكسرة التي بعدها، كما انقلبت ياءً لمجاورة الحركة التي قبلها في ذيب. وأيضاً فإن الهمزة تشبه الألف لأنها من مخرجها وتَقَارِبُهَا، لأن كلَّ واحدة منهما تنقلب إلى صاحبتهما في نحو: هو يَضْرِبُهَا، وَحُبْلًا، في وَقَفَ بعضهم، كما قَلِبَتْ أَلْفًا في الوقف عند أهل التخفيف في: لم يَقْرَأْ، وكما قَلِبَتْ هي أيضاً إليها في آدم، وَرَأْسٍ، والألف تعتلّ وَتُعَيَّرُ لما قبلها ولما بعدها في نحو: كتاب وعالم، كذلك قَلِبَتْ الهمزة للحركة التي قبلها والتي بعدها في نحو: ذيب وأيْمَةٌ.

وكذلك الواو تُعَلُّ للياء التي بعدها في نحو طَوِيَّ طَيًّا، ولياء التي قبلها في مثل. دِيَارٍ وَقِيَامٍ ونحوه، ولو كَسَّرَتْ قولهم: ﴿أَيْمَةٌ﴾ أو حَقَّرَتْه، كما قلت: أسقيةٌ وأساقٍ، لزم أن تقول: ﴿أَوَيْمَةٌ﴾ فتقلبها واواً لتحركها أيضاً بالفتح، كما قلبتها واواً في أَوَادِمٍ وَآخَرَ وَأَوَاخِرَ.

فإن كَسَّرَتْ قُلَّتْ: أَوَامٌ، ولا تقول: ﴿أَيْمَةٌ﴾، فتقرر الياء في التحقير على ما كانت عليه في التكبير، لزوال الكسرة الموجبة لانقلاب الهمزة إلى الياء، كما لا يجوز أن تُقَرَّرَ الياء في ميزان ونحوه، إذا كَسَّرَتْ أو حَقَّرَتْ لزوال المعنى الموجب للياء وهو الكسر الذي في الميم، وكذلك الياء المنقلبة عن الهمزة في ﴿أَيْمَةٌ﴾ ولا يجوز تقريرها في التحقير والتكسير، لزوال الكسرة، كما لا يجوز أن تُقَرَّرَ الياء إذا حَقَّفَتْ ذئباً وبثراً في التحقير والتكسير، لزوال الكسرة الموجبة لقلبها، وكذلك في: هذا أفعلٌ من هذا مِن: أَمَمْتُ، تقول: هذا أَوَمٌ من هذا لتحركها بالفتح، وهذا قول أبي الحسن.

وقول أحمد بن موسى: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿أَيْمَةٌ﴾ بهمز الألف وبعدها ياء ساكنة، غير أن نافعاً يُخْتَلَفُ عنه إلى آخر الفصل.

فالقول فيه: أن هذه التراجم مضطربة، وفي هذه الكلمة همزتان: الأولى منهما همزة أفعلة، والثانية: فاء الفعل، فمن لم ير الجمع بينهما من النحويين، وهو أبو عمرو والخليل وسيبويه وأصحابهم، قال: ﴿أَيْمَةٌ﴾ فأبدل من الهمزة التي هي فاء، الياء لانكسارها، فلم يجتمع همزتان، ومن لم ير الجمع بين الهمزتين لم يجعل الثانية بينَ بَيْنَ، لأنها إذا كانت كذلك كانت في حُكْمِ الهمزة، ألا ترى أن العرب قالوا في فاعلٍ مِن جَاءٍ وشاءٍ وناءٍ، جاءٍ، وشاءٍ وناءٍ؟ فقلبوا الثانية ياءً محضةً لانكسار ما قبلها، ولم يخففوا، ولو حَقَّفُوهَا لزم أن تكونَ بين الياء والهمزة في قول الخليل وسيبويه، وقول

أبي عمرو والعرب فيما ذكر سيبويه، أو تُقَلَّبُ ياءً في قول أبي الحسن؛ فإذا كان كذلك فما ذكره من أن نافعا وابن كثير وأبا عمرو قرؤوا بهمز الألف، وبعدها ياء ساكنة غير مستقيم، لأن الياء التي بعد ألف أَفْعَلَةٍ متحركة بالكسر، فكيف تكون ساكنة، ولا يجوز أن يكون المراد بقوله: بعدها ياء ساكنة. أنها همزة بينَ بين، لأنها لو كانت كذلك كانت في حكم **«أئمة»** المحققة، يدلك على ذلك أن أبا عمرو إذا فصل بين الهمزتين بالألف في نحو:

أَأَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ ^(١)

جعل الثانية بين بين، فلو لم يكن في حكم الهمزة في هذه الحال، لم يفصل بينهما بالألف، كما يفصل بينهما من يفصل، إذا حَقَّق الهمزتين، وشيء آخر يدل على أن المخففة في حكم المتحركة، وهو أنها لو كانت إذا خُفِّفَت ساكنة لم يستقم قوله:

أَأَنَّ رَأَتْ رَجُلًا أَعَشَى ^(٢)

إذا خُفِّفَت الثانية، كما لم يستقم الشعر إذا أسكن، وكذلك قول الشاعر:

كُلُّ غَرَاءٍ إِذَا مَا بَرَزَتْ ^(٢)

لو كان إذا خفف الثانية كانت ساكنة لم يستقم، كما لم يستقم البيت الآخر.

فإذا لم يخل قوله: بعدها ياء ساكنة، من أن يريد به: السكون الذي هو خلاف الحركة، أو يعني به: الهمزة التي تجعل بين بين، أو يعني به: إخفاء الحركة، ولم يجز واحد من الوجهين الأولين؛ ثبت أنه إخفاء الحركة، والإخفاء تضعيف الصوت

(١) قطعة من بيت تمامه:

فيا ظبية الوعاء بين جلاليل وبين النقا أنت أم أم سالم
البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٧٦٧، وأدب الكاتب ص ٢٢٤، والأزمية ص ٣٦
والأغاني ٣٠٩/١٧، والخصائص ٤٥٨/٢، والدرر ١٧/٣، وسر صناعة الإعراب ٧٢٣/٢، وشرح
أبيات سيبويه ٢٥٧/٢، وشرح شواهد الشافية ص ٣٤٧، وشرح المفصل ٩٤/١، ١١٩/٩، والكتاب
٥٥١/٣، ولسان العرب ١٢٣/١١ (جلل)، ٤٣٠/١٥ (أ)، ٤٩١ (يا)، واللمع ص ١٩٣، ٢٧٧،
ومعجم ما استعجم ص ٣٨٨ (جلاجل)، والمقتضب ١٦٣/١، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/
٤٥٧، ٦٧٧/٢، والإنصاف ٤٨٢/٢، وجمهرة اللغة ص ١٢١٠، والجنى الداني ص ١٧٨، ٤١٩،
وخزانة الأدب ٢٤٧/٥، ٦٧/١١، ورتب المباني ص ٢٦، ١٣٦، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/
٦٤، وهمع الهوامع ١/١٧٢.

جلاجل: موضع وقيل: جبل من جبال الدهناء. الوعاء: الأرض اللينة ذات الرمل تُنبت البقول الجيدة
و:

الرمل السَّيْنِ تَغِيْب فِيهِ الْأَرْجُلِ

(٢) مرّ سابقاً.

بالحركة، فهو يضارع السكون من جهة الإخفاء، وإن كان المَخْفِيُّ في وزن المتحرك.
وأما ما ذكره من قوله أن نافعاً يُخْتَلَفُ عنه في ذلك، فروى المسيبي وأبو بكر بن
أبي أويس: ﴿أئمة﴾ ممدودة الهمزة مختل، ألا ترى أنه لا مدَّ في هذه الهمزة، كما لا
مدَّ في همزة أبد، وأجل، وأميد؟

وقوله: وياء بعدها كالساكنة، يحتمل وجهين: أحدهما: تخفيف الهمزة، والآخر
إخفاء الحركة، وذلك أن الهمزة إذا خففت، صارت مضارعةً للساكن، وإن كانت في
الوزن متحركة، ولذلك لم تُخَفَّفْ مبتدأة، فهذا إن أريد أن كان صحيحاً في العبارة، إلا أنه
يفسُدُ في هذا الموضع لخروجه عن المذهبين، ألا ترى أن خِلافَهُم فيها على ضَرَبَيْنِ،
أحدهما: إبدال الياء من الهمزة الثانية من ﴿أئمة﴾، والآخر: تحقيقهما، وهو قراءة
حمزة والكسائي وعاصم وابن عامر، فيفسد لخروجه عن المذهبين، وإن كان قد يستقيم
في اللفظ؛ فإذا لم يجز ذلك لخروجه عن المذهبين، فينبغي أن يُحْمَلْ ذلك على إخفاء
حركة الياء المنقلبة عن الهمزة التي هي فاء الفعل.

وما حكاه من قوله: قال أبو عُمارة عن يعقوب بن جعفر وإسحاق المسيبي، عن
أهل المدينة: همزوا الألف بفتحة شبه الاستفهام، فإنه يفهم منه أنهم أثبتوا في ﴿أئمة﴾
همزة مفتوحة كفتحة همزة الاستفهام، ولم يذكر في الذي بعد الهمزة شيئاً، وكذلك قال
القاضي إسماعيل عن قالون بهمزة واحدة، فهذا مستقيم لا اختلاف فيه، إلا أنه لا يفهم
من ذلك حكم الثانية.

قال: وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿أئمة﴾ بهمزتين، فالقول
فيه أن تحقيق الهمزتين فيها ليس بالوجه، ومما يُضَعَّفُ الهمزتين أنه لا نعلم
أحداً حكى التحقيق فيهما في آدم، وأدر، وآخر، ونحو هذا، فكذلك ينبغي في
القياس أن يكون ﴿أئمة﴾. فإن قلت: إن الثانية التي في آدم ساكنة، والثانية في
﴿أئمة﴾ متحركة، والمتحرك أقوى من الساكن. قيل: المتحرك في هذا ليس
بأقوى من الساكن، لأنك قد رأيت الكسرة توجب فيها الاعتلال والقلب، مع
أنها متحركة في: مِثْرٍ، وذئِبٍ، فلم تكن الحركة لها مانعة من الاعتلال، كما
كان جُوْنٌ، وتَوْدَةٌ كذلك.

وحجتهم في الجمع بين الهمزتين في ﴿أئمة﴾ أن سيبويه زعم أن ابن أبي إسحاق
كان يحقق الهمزتين وناسٍ معه.

قال سيبويه: وقد يتكلمُ ببعضه العرب، وهو رديء، وقد تقدم القول في أوائل
هذا الكتاب.

والدلالة على ضعف اجتماع الهمزتين، ووجهه من القياس، أن يقول: الهمزة

حرف من حروف الحلق، كالعين وغيرها، وقد جُمع بينهما في نحو: لعاعة^(١)، وكع^(٢)، وكعة، والفهة^(٣)، وكذلك في غير هذه الحروف، فكما جاء أن اجتماع العينين كذلك، يجوز اجتماع الهمزتين.

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله جلّ وعزّ: ﴿إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٢].

فقرأ ابن عامر وحده: ﴿لَا إِيمَانَ لَهُمْ﴾ بكسر الألف.

وقرأ الباقون: ﴿لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ بفتح الألف^(٤).

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾، ففتح أن يقول: قد قال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ﴾ [التوبة: ٤] والمعاهدة يقع فيها ﴿إِيمَانٌ﴾ فإذا كان كذلك ففتح الهمزة أشبه بالموضع واليقن وأيضاً، فقد قال: ﴿أَلَا تَقْبَلُونَ قَوْمًا نَكَثَرُوا أَيْمَنَتَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣]، ويقوي ذلك أن المتقدم ذكره، إنّما هو إيمانٌ نكثوها. ومما يقوي ﴿أَيْمَنَ﴾ بفتح الهمزة أن قوله: ﴿فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ﴾ يُعلم منه أنه لا إيمانَ لهم؛ فإذا كان كذلك فالفتح في قوله جلّ وعزّ: ﴿لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ أولى، لأنه لا يكون تكريراً، ولم يقع عليه دلالة من الكلام الذي تقدمه.

فإن قلت: فكيف قال: ﴿إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ فنفي إيمانهم؟ ثم قال: ﴿أَلَا تَقْبَلُونَ قَوْمًا نَكَثَرُوا أَيْمَنَتَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣] فأوجبها، فإنما ذلك لأنّ المعنى لا إيمانَ لهم يُقَوَّنَ بها، ولا إيمانَ لهم صادقة، كما أن قوله: ﴿وَقَدْ خَلَقْتَكُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ [مریم: ٩] معناه: شيئاً مذكوراً، ويبين ذلك في الأخرى بقوله: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١] وقد قالوا: إنّك ولا شيئاً سواها، فلو كان الكلام يراد به النفي، كان محالاً، لأن لا شيء لا يساوي شيئاً، وإنما جاز لما يراد بهذا الكلام من النقص المراد بهذا الكلام، فكذلك قوله: ﴿لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ على هذا الحد.

ووجه قول ابن عامر أنه ذكر أن الكسر قراءة الحسن، ووجه: ﴿لَا إِيمَانَ لَهُمْ﴾ أن يجعله مصدراً من أيمنته إيماناً، يريد به خلاف التخويف، ولا يريد به مصدر آمن الذي هو صدق، أي: ليس لأئمة الكفر من المشركين إيماناً، كما يكون الإيمان الذي هو مصدر أيمنته لذوي الذمة من أهل الكتاب، لأنّ المشركين لا يُقَرَّوْنَ ولا يُؤْمَنُونَ إلا أن يُسَلِّمُوا، فإن لم يسلموا فالسيف، ولا يؤْمَنُونَ بتقرير بقبول جزية، كما يُقَرُّ أهل

(١) امرأة لعة: مليحة عفيفة، وقيل: خفيفة تُعَاذِلُكُ ولا تمكّنك. ورجل لعاعة: يتكلف الألحان من غير صواب. (لسان العرب ٣١٩/٨ مادة: لعع).

(٢) الكع والكعّ: الضعيف العاجز وزنه فَعَلٌ، ورجل كعّ الوجه: رقيقه (لسان العرب ٣١٢/٨ مادة: كعع).

(٣) الفه: الكليل اللسان العمي عن حاجته، والأنثى فهة. (لسان العرب ٥٢٥/١٣ مادة: فهه).

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٩.

الكتاب، ولا يكون على هذا الإيمان الذي هو خلاف الكفر، فيكون تكريراً لدلالة ما تقدم من قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ﴾ على أن أهل الكفر لا إيمان لهم، لأن الإيمان على هذا إنما هو مصدر. أمثُ المنقول من أمن الذي هو خلاف خَوَّفْتُ.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿أَنْ يَغْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٧].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿أَنْ يَغْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ على واحدٍ، ﴿إِنَّمَا يَغْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٨] على الجمع. أخبرني أبو حمزة الأنسي، قال: حدثنا حجاج بن المنهال عن حماد بن سلمة عن ابن كثير أنه قرأ: ﴿مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ ﴿إِنَّمَا يَغْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ بغير ألف على التوحيد.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر، وحمزة، والكسائي على الجمع فيهما^(١).

قال أبو علي: حجة من أفرد فقال: ﴿مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ أنه يعني به ما تأخر من قوله تعالى: ﴿وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [التوبة: ١٩]، فقال: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَغْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ واستغنى عن وصفه بالحرام بما تقدم من ذكره، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يَغْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ يعني به: المسجد الحرام وغيره.

ويدل على أنهم ليس لهم عمارته كالمسلمين: قوله في الأخرى: ﴿وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَائِهِمْ إِلَّا الْمُتَّقُونَ﴾ [الأنفال: ٣٤].

ووجه من قرأ: ﴿أَنْ يَغْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ ﴿إِنَّمَا يَغْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ أنه عنى بالمسجد الثاني الأول في قوله: ﴿أَنْ يَغْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ فكرره، وسائر المساجد حكمه حكم المسجد الحرام، في أنه ينبغي أن يكون عمارة أهله الذين هم أولى به.

ومن جمع فقال: ﴿مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ بعد قوله: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَغْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾. فلأن الجمع يشمل المسجد الحرام وغيره.

ووجه قول من جمع في الموضوعين: أن المشركين ليسوا بأولياء لمساجد المسلمين، لا المسجد الحرام ولا غيره، فإذا لم يكونوا أولياءها لم تكن لهم عمارتها، وإنما عمارتها للمسلمين الذين هم أولياؤه، فدخل في ذلك المسجد الحرام وغيره.

واختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَعَشِيرَتَكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤].

فقرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر: ﴿وَعَشِيرَاتِكُمْ﴾ على الجمع. وقرأ الباقون: ﴿وَعَشِيرَتَكُمْ﴾ واحدة، وقال حفص عن عاصم: واحدة^(٢).

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٩.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٩.

قال أبو علي: وجه الجمع: أن كل واحدٍ من المخاطبين له عشيرة، فإذا جُمِعَتْ قال: ﴿عَشِيرَاتِكُمْ﴾ من حيث كان المراد بهم الجمع.

وقول من أفرد: أن العشيرة واقعة على الجمع، فاستغني بذلك فيها عن جمعها، ويقوي ترك الجمع بالتاء أن أبا الحسن قال: لا تكاد العرب تجمع عشيرةً عشيراتٍ، إنما يجمعونها على: عشائر.

اختلفوا في التنوين وتركه من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ وابن عامرٍ وحمزة: ﴿عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ﴾ بغير تنوين. وروى عبد الوهاب عن أبي عمروٍ منوناً، حدَّثني ابنُ أبي خيثمة قال: حدَّثني القسبي عن عبد الوارثٍ عن أبي عمروٍ بذلك.

وقرأ عاصمٌ والكسائي: ﴿عَزِيزٌ﴾ منوناً^(١).

قال أبو علي: من نَوَّنَ عَزِيزاً، جعله مبتدأ، وجعل: ابناً خبره، وإذا كان كذلك فلا بد من إثبات التنوين في حال السَّعة والاختيار، لأن عَزِيزاً ونحوه ينصرف؛ عجمياً كان أو عربياً.

فأما من حذف التنوين، فإنَّ حذفه على وجهين:

أحدهما: أنه جعل الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد، كما جعلهما كذلك في قولهم: لا رجلٌ ظريفٌ، وحذف التنوين ولم يُحْرَكْ لالتقاء الساكنين، كما يُحْرَكُ في: زيدٌ العاقل، لأن الساكنين كأنهما التَّقْيَا في تضاعيف كلمة واحدة، فحذف الأول منهما، ولم يُحْرَكْ لكثرة الاستعمال، فصار آخرُ الاسم في إتياعه حركة ما قبله بمنزلة إتياع الآخر ما قبله فيما حكاه أبو عثمان عن ابن إسحاق من قولهم: هذا مُرٌّ، ورأيت مُرّاً، ومررت بمُرٍّ.

فإن قلت: فقد تخالف الحركة الأولى الحركة الآخرة في المرء، وقولهم: امرؤٌ، وامرأٌ، وامرئٌ في نحو: مررتُ بعُمَرَ بنِ زيدٍ، وإبراهيمَ بنِ عمروٍ، فلا تَتَّبِعُ الحركة الأولى الآخرة.

قيل: الفتح في هذا الموضع بمنزلة الكسر وفي حكمه، كما كان في قولهم: بمُسَلِّماتٍ ورأيت مسلماتٍ، كذلك فكما اتفقا في هذا الموضع، وإن اختلف لفظاهما. كذلك اتفقا في نحو: عُمَرَ بنِ زيدٍ، وعُمَرُ بنِ بشرٍ. ولا يجوز إثبات التنوين في هذا الباب إذا كان صفة، وإن كان الأصل، لأنهم جعلوه من الأصول المرفوضة، كما أن إظهار الأول من المثليين في نحو: ضُنِّتُوا، لا يجوز في الكلام، وإن كانا بمنزلة اسم

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٩.

مفرد، والاسم المفرد لا يكون جملة مستقلة مفيدة في هذا النحو، فلا بد من إضمار جزء آخر يقدر انضمامه إليه ليتمَّ جُمْلَةً، وتجعل الظاهر إما مبتدأ وإما خبر مبتدأ، فيكون التقدير: صاحبنا، ونسيبنا أو نبيتنا عزير بن الله، إن قدّرت المضمّر المبتدأ، وإن قدّرتَه بعكس ذلك جاز، فهذا أحد الوجهين.

والوجه الآخر: أن لا تجعلهما اسماً واحداً، ولكن تجعل الأول من الاسمين المبتدأ والآخر الخبر، فيكون المعنى فيه على هذا كالمعنى في إثبات التنوين، وتكون القراءتان متفتحتين، إلا أنك حذف التنوين لالتقاء الساكنين، كما تحذف حروف اللين لذلك، ألا ترى أنه قد جرى مجراها في نحو: لم يكُ زيدٌ منطلقاً، وفي نحو: صنّعاني^(١)، وبهراني^(٢)، وقد أدغمت في الواو والياء كما أدغم كل واحد من الواو والياء في الأخرى بعد قلب الحرف إلى ما يُدغم فيه، وقد وقعت زيادة لمعاقبة الألف في: جَرْنَفْسٍ، وجرّافس^(٣)، وحذفوها في «عزير» كما حذفوا الألف من «عَلِيط^(٤)»، وأبدلوا الألف من النون في نحو: رأيت زيدا، و«لنُسْفَعاً» [العلق: ١٥]، فلما اجتمعت مع حروف اللين في هذه المواضع، وشابهتها كذلك يجوز أن تتفق معها في الحذف لالتقاء الساكنين، وعلى هذا ما يُروى من قراءة بعضهم: «أحدُ الله» [الإخلاق: ١، ٢]، فحذف النون لالتقاء الساكنين وقد جاء ذلك في الشعر كثيراً، قال:

حُمَيْدُ الَّذِي أَمْجَجَ دَارُهُ أَخُو الْحَمْرُ ذُو الشَّيْبَةِ الْأَصْلَحِ^(٥)
وقال:

إِذَا غَطِيفُ السُّلَمِيِّ فَرًّا^(٦)

(١) صنعاني: منسوب إلى صنعاء: بلدة، وقيل: هي قصبه اليمن. (اللسان ٢١٢/٨ صنع).

(٢) بهراني: منسوب إلى بهراء: حي من اليمن. (اللسان ٨٥/٤ مادة: بهر).

(٣) الجرّافس والجرّافس من الإبل: الغليظ العظيم، وقيل: العظيم الرأس. والجرّافس والجرّافس: الضخم الشديد من الرجال، وكذلك الجرّنفس. (لسان العرب ٣٧/٦ مادة: جرفس).

(٤) رجل عُليطٌ وغلبيطٌ: ضخم عظيم. وناقاة عُليطة: عظيمة. وصدر عُليطٌ: عريض. ولبن عُليط رائب متكبد خائر جداً، وقيل: كل غليظ عُليط، وكل ذلك محذوف من فعّاليل، وليس بأصل لأنه لا تتوالى أربع حركات في كلمة واحدة. (لسان العرب ٣٥٥/٧ مادة: عليط).

(٥) ضبطت «الأصلح» بالضم.

البيت من المتقارب وهو لحميد الأمجي في معجم ما استعجم ١/١٩١، ولابن عم حميد في العقد الفريد ٦/٣٥٢، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٦٦٤، وخزانة الأدب ١١/٣٧٦، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٣٥، والمقتضب ٢/٣١٣، ونوادر أبي زيد ص ١١٧، ولسان العرب ٢/٢٠٩ (أمج) موضع بين مكة والمدينة.

(٦) قبله:

لتجدني بالأمير برّاً وبالقناة بذعساً مكرّاً
الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٣/٤٣٨ (هند)، ٦/٨٤ (دعس)، ٧/٣٦ (دعص)، ٩/٢٦٩ (غطف)، =

وقال:

وحاتم الطائي وهاب المئني^(١)

وقال:

تذهل الشيخ عن بنيهِ وتُبدي عن خدام العَقيلة العَذراء^(٢)
وهذا النحو في الشعر كثير، والوجه فيه الحمل على الوجه الآخر، لأنه لم يستقر
حذفه في الكلام، وإن حَصَلت المُشابهات بين النون وحروف اللين فيما رأيت.

اختلفوا في الهمز وإسقاطه من قوله جلّ وعزّ: ﴿يُضَاهُونَ﴾ [التوبة: ٣٠].

فقرأ عاصم وحده: ﴿يُضَهِّثُونَ﴾ بالهمز. وقرأ الباقون: ﴿يُضَاهُونَ﴾ بغير
همز^(٣).

قال أبو عبيدة: المضاهاة: التشبيه، ولم يحك الهمزة، وقال أحمد بن يحيى: لم
يتابع عاصماً أحد على الهمزة.

و﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: ٣٠] يشبه أن يكونوا المشركين الذين لا كتاب لهم،

= وتاج العروس ٧٧/١٦ (دعس)، ٥٨١/١٧ (دعص)، ٢٢٢/٢٤ (غطف)، وجمهرة اللغة ص ٦٤٤،
والمخصص ٨٩/٦، والإنصاف ٦٦٥/٢، وسر صناعة الإعراب ٥٣٤/٢، وشرح المفصل ٩/٢،
والمقرب ٦٧/٢، ونوادير أبي زيد ص ٩١.
غظيف: اسم رجل.

(١) شطر من أرجوزة مطلعها:

حيدة خالي ولقيط وعلي وحاتم الطائي وهاب المئني

الرجز لامرأة من بني عقيل في خزانة الأدب ٣٧٥/٧، ٣٧٦، ٣٧٧، ولسان العرب ١١٥/١٢ (حتم)
٢٧٠/١٥ (مأي)، ونوادير أبي زيد ص ٩١، وشرح شواهد الشافية ص ١٦٣، ولقصي بن كلاب في
المقاصد النحوية ٥٦٥/٤، ولسان العرب ٤٧٢/١٣ (أمه)، وبلا نسبة في لسان العرب ١٦٠/٣
(حيد)، والمخصص ٣/٩، ١٠٧/١٧، والإنصاف ٦٦٣/٢، وخزانة الأدب ٣٠/٨، ٣٧٤/١١، ٣٧٦
والخصائص ٣١١/١، وسر صناعة الإعراب ٥٣٤/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٣٤/٢، والمنصف
٦٨/٢، وتاج العروس (سنا).

حاتم الطائي: يُضرب به المثل في الجود، وهو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٩٦، والأغاني ٦٩/٥ وخزانة الأدب
٢٨٧/٧، ٣٧٧/١١، وسر صناعة الإعراب ص ٥٣٥، وشرح المفصل ٣٧/٩، ولسان العرب ١٤/
٤٣٥ (شعا)، والمنصف ٢٣١/٢، ولمحمد بن الجهم بن هارون في معجم الشعراء ص ٤٥٠، وبلا
نسبة في الإنصاف ص ٦٦١، وتذكرة النحاة ص ٤٤٤، ولسان العرب ١٦٧/١٢ (خدم)، ومجالس ثعلب
ص ١٥٠ الخدم: (ج) الخدمة: الخلخال. العقيلة: الزوجة الكريمة. العذراء: البكر.
أراد وتبدي عن خدام العقيلة، وخدام ههنا في نية عن خدامها، وعدّي تبدي بعن لأن فيه معنى
تكشف.

(٣) انظر تلخيص عبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٩.

لأنهم ادَّعَوْا في الملائكة أنها بناتٌ، قال: ﴿وَجَعَلُونَ لَّهُ الْبَنَاتِ﴾ [النحل: ٥٧] وقال: ﴿الْكُمُ الذَّكْرُ وَالْأُنثَى﴾ [النجم: ٢١]، وقال: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا صَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ [الزخرف: ١٧] وقال: ﴿وَحَرِّقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٠].

وليس ﴿يُضْهِتُونَ﴾ فيمن همز من لفظ: ضَهِيَاءٍ، لأن الهمزة في ضَهِيَاءٍ زائدة بدلالة ضَهِيَاءٍ^(١)، والياء أصلٌ ألا ترى أنها لو كانت الياء فيها زائدة لكانت مكسورة الصدر؟ وأشبه أن يكون ما قرأ به عاصم من الهمز في ﴿يُضْهِتُونَ﴾ لغة وهي فيما زعم الفراء عنه لغة الطائف، فيكون في الكلمة لغتان مثل: أرجيت وأرجأت، ولا يجوز أن يكون من قولهم: امرأةٌ ضَهِيَاءٍ، وذلك أن الهمزة في ضَهِيَاءٍ قد قامت الدلالة على زيادتها، ألا ترى أنهم قالوا: ضهياً؟ فاشتقوا من الكلمة ما سقطت فيه هذه الهمزة، فاشتقاقهم ضَهِيَاءٍ من ضَهِيَاءٍ وهو بمنزلة اشتقاقهم جرَواضٍ من جُرَائِضٍ^(٢)، وشِنْدَارَةٍ^(٣) من شِنْدَارَةٍ، وزَوْبَرٍ من زَوْبَرٍ^(٤)، وزعموا أنهم يقولون: زوبر الثوب إذا خرج زَبْرُهُ؛ فكذلك يعلم من ضَهِيَاءٍ زيادة الهمزة في ضَهِيَاءٍ وأمرٌ آخر يعلم منه زيادة الهمزة في ضَهِيَاءٍ، وذلك أنه لا يخلو من أن يكون فعلاً مقصوراً أو فعِيلاً، فلا يجوز أن يكون فعِيلاً لأن ذلك بناءٌ لم يجئ في كلامهم، وما كان من هذا النحو الياء زائدة فيه، كان مكسوراً الصدر، نحو: جَدِيمٍ^(٥)، وَعَثِيرٍ^(٦)، وَجَمِيرٍ، وَطَرِيمٍ^(٧) وقالوا في مَرِيمٍ، وَمَرْيَدٍ، وَمَدِينٍ: إنها مَفْعَلٌ جاءت على الأصل وليس بفعِيلٍ، لأن ذلك لو كان إياه، لكان مكسوراً الصدر، ومن ثم قالوا في يَهْيَرِيٍّ^(٨): إن الياء الأولى زائدة، ولو خَفَّت

(١) امرأة ضهياً: وهي التي لا يظهر لها ثدي، وقيل: التي لا تحيض، فكانها الرجل شهباً، قال: وضهياً فعلاً، الهمزة زائدة كما زيدت في شمال وفي غرقىء البيض، وقيل: الضهيا: شجر عساهي له برمة وعُلفه، وهي كثيرة الشوك، وعُلفها أحمر شديد الحمرة وورقها مثل ورق السمر. وقالوا أيضاً ضهياً. (لسان العرب ٤٨٧/١٤ - ٤٨٨ مادة: ضها).

(٢) الجرواض: الضخم العظيم البطن، وجمل جُرَائِضٍ: أكول، وقيل: عظيم. همزته زائدة لقولهم في معناه جرواض. التهذيب: جمل جُرَائِضٍ وهو الأكل الشديد القصل بأنيابه الشجر. (لسان العرب ٧/١٣٠ - ١٣١ مادة: جرض).

(٣) رجل شِنْدَارَةٍ أي غيور، وقيل: رجل شنديرة إذا كان سيء الخلق (اللسان ٤/٤٣١ مادة: شندر).

(٤) الزُّبَيْرُ: ما يعلو الثوب الجديد مثل ما يعلو الخَزْرُ. ابن سيده: الزُّبَيْرُ والزُّبَيْرُ، ما يظهر من درز الثوب، وقد زأبر الثوب وزأبره: أخرج زبیره. (لسان العرب ٤/٣١٤ مادة: زأبر).

(٥) الجَدِيمُ: الحاذق بالشيء (لسان العرب ١٢/١١٩ مادة: حذم).

(٦) العثير: الغبار (لسان العرب ٤/٥٤٢ مادة: عثر).

(٧) الطريم: السحاب الكثيف، والعسل، والظويل. حكاه سيبويه. (لسان العرب ١٢/٣٦١ طرم).

(٨) اليَهْيَرِيُّ واليَهْيَرِيُّ: الماء الكثير. وذهب ماله في اليهيري أي الباطل. أبو الهيثم: ذهب صاحبك في اليهيري أي في الباطل. شمر: ذهب في اليهيري أي في الريح، ويقال للرجل إذا سألته عن شيء فأخطأ: ذهب في اليهيري، وأين تذهب تذهب في اليهيري. (لسان العرب ٥/٢٦٩ هير).

فقلت: يَهَيَّرُ كانت الأولى أيضاً هي الزائدة، دون الثانية، لأنك لو حكمت بزيادة الثانية، لوجب أن يكون فَعِيلًا، وذلك بناء قد رفضوه فلم يستعملوه.

وأما من قال: يجوز أن يكون فَعِيلًا و﴿يُضْهِثُونَ﴾ مشتق منه؛ فقول لم يذهب إليه أحد عِلْمَتَاهُ، وهو ظاهرُ الفساد، لإتيانه ببناء لم يجرى في كلامهم. فإن قال: فقد جاء أبنية في كلامهم لا نظير لها، مثل: كَنُهْبُلٍ، فأجوز فَعِيلٌ، وإن لم يجرى كما جاء: كَنُهْبُلٌ ونحوه.

قيل له: فأجز في غِرْوَيْتٍ أن يكون: فَعِيلًا أو فِعْلِيًا، وإن كان فَعْوِيلٌ لم يجرى واستدِلَّ على ذلك بمجيء كَنُهْبُلٍ، كما استدلت على جواز فَعِيلٍ: بِقَرْنُفُلٍ وَكَنُهْبُلٍ، وجوز أن يكون فَعْوِيلٌ، وإن لم يجرى ذلك في كلامهم، كما جاء قَرْنُفُلٌ وَكَنُهْبُلٌ، وجوز أيضاً أن يكون فِعْلِيًا، وإن كان حروف اللين لم تجيء أصولاً في بنات الأربعة، واستدل عليه كما جاز أن يكون: رَتُونَاةٌ، فَعَوَعَلَةٌ، من الرنا مثل: غَدَوْدَن، وكما جاز أن يكون فَعَلَعَلٌ مثل: حَبْرَبْر^(١). وكما جاز أن يكون فَعَلْنَا مثل: عَفْرْنَا، وَعَرْضْنَا، وهذا نقض للأصول التي عليها عمل العلماء، وهدم لها، وإنما أدخله في هذا ما رآه من اشتقاق ﴿يُضْهِثُونَ﴾، وقد يجوز أن تجيء الكلمة غير مشتقة، وذلك أكثر من أن يحصى.

وأما ما ذهب إليه من أن الهمزة زائدة في: غِرْقِي^(٢) فخطأً قد قامت الدلالة على فساده، وذلك أن أبا زيد قد حكى أنهم يقولون: غِرْقَاتِ الدجاجة بيضها، والبيضة مُعْرَقَاةٌ به وليس في الكلام شيء على فَعَلَاتٍ، إلا أن يَزْعُمُ أنه يثبت هذا أو يجيزه، كما جاء: كَنُهْبُلٍ، فإن رُكِبَ هذا قيل له: فجوز في مَنْجِنِيْق^(٣) أن يكون: مَنْفَعِيلًا، وإن كان لم يجرى هذا النحو، على أن هذا أشبه مما ارتكبه، لأنه يكون في توالي الزائدين في أولها مثل: إنْقَحَل^(٤). وليس هذا بقول يُعْرَجُ عليه، ولا يُصغى إليه، ويلزمه أن يكون حماطة^(٥): فَعَلَّةٌ، وقد انقلبت الألف عن حرف علة.

فإن قال: هذا بناء لم يجرى؛ قيل له: جَوُزٌ مجيئه، واجعَلُهُ بمنزلة كَنُهْبُلٍ، وما ذكرته.

- (١) يقال: ما أصبت منه حَبْرَبْرًا أي شيئاً، لا يستعمل إلا في النفي؛ التمثيل لسبويه والتفسير للسيرافي. وما أغنى فلانٌ عني حبربراً أي شيئاً (لسان العرب ١٦١/٤ مادة: حبر).
- (٢) الغرقىء: قشر البيض الذي تحت القَيْض. قال الفراء: همزته زائدة لأنه من الغَرَق، وكذلك الهمزة في الكرفنة والطلهنة زائدتان. (لسان العرب ١١٩/١ مادة: غرقاً).
- (٣) المنجنيق: آلة قديمة من آلات الحرب وحصار المدن، كانت تُرمى بها الحجارة على الأسوار فتهدمها (ج) منجنيقات ومجانق ومجانيق.
- (٤) رجل إنقحل وامرأة إنقحله، بكسر الهمزة: مُخْلَقَانٌ من الكبر والهرم. (لسان العرب ٥٥٣/١١ (قحل)).
- (٥) الحماطة: حُرقة وخشونة يجدها الرجل في حلقه. وجماطة القلب: سواده. (لسان العرب ٢٧٧/٧ مادة: حمط).

واتفقوا على همز ﴿النَّسِيءِ﴾ [التوبة: ٣٧] وحده، وكسر سينه، إلا ما حدَّثني به محمد بن أحمد بن واصل قال: حدَّثنا محمد بن سعدان، عن عُبَيْد بن عقل عن شَيْبِلٍ عن ابن كثير أنه قرأ: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ﴾ على وزن النَّسْعِ.

حدَّثني ابن أبي خَيْثَمَةَ، وإدريس، عن خلف، عن عبيد، عن شبل، أنه قرأ: ﴿النَّسِيءِ﴾ مشددة الياء بغير همز. وقد روي عن ابن كثير: ﴿النَّسِيءِ﴾ بفتح النون وسكون السين وضم الياء مخففة، قال أبو بكر: والذي قرأت به على قنبل ﴿النَّسِيءِ﴾ بالمد والهمز مثل أبي عمرو، وكذلك الناس عليه بمكة^(١).

قال أبو عبيدة فيما روى عنه التَّوْزِيءُ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧]: كانوا قد وكلوا قوماً من بني كِنَانَةَ يقال لهم: بنو فُقَيْمٍ، فكانوا يؤخرون المحرّم، وذلك نَسِيءُ الشَّهْرِ، ولا يفعلون ذلك إلا في ذي الحجة إذا اجتمعت العرب للموسم، فينادي مناد: أَنْ افعلوا ذلك لحرب أو لحاجة وليس كل سنة يفعلون ذلك؛ فإذا أرادوا أن يُحَلِّتُوا الْمُحَرَّمَ، نادوا: هذا صَفَرٌ، وإن المحرم الأكبر صفر، وربما جعلوا صفرًا محرّمًا مع ذي القعدة، حتى يذهب الناس إلى منازلهم، إذا نادى المنادي بذلك، وكانوا يسمّون المحرم وصَفَرًا: الصَّفَرَيْنِ، ويقدمون صفرًا سنة ويؤخرونه، والذي كان يَنْسُوها، حتى جاء الإسلام: جُنَادَةُ بْنُ عَوْفٍ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ^(٢)، وكان في بني عَدَوَانَ^(٣) قبل بني كِنَانَةَ^(٤).

قال أبو علي: ووجه قراءة ابن كثير: ﴿النَّسِيءُ﴾ أن هذا تأخير، وقد جاء النَّسِيءُ في أشياء معناها التأخير. قال أبو زيد: نَسَأْتُ الإِبِلَ في ظَمِيئِهَا، فأنا أنسؤها نَسَاءً: إذا زدتها في ظمئها يوماً أو يومين، أو أكثر من ذلك، والمصدر: النَّسَاءُ. قال أبو زيد: ويقال: نَسَأْتُ الإِبِلَ عن الحوض فأنا أنسؤها نَسَاءً إذا أخزتها عنه.

وحجة من قرأ: ﴿النَّسِيءِ﴾ أنه كأنه أكثر في هذا المعنى، قال أبو زيد: أنسأته الدِّينَ إنسَاءً إذا أخزته عنه. واسم ذلك النسيئة، والنساء؛ فكأن النسيء في الشهر: تأخير حرمة شهر إلى شهر آخر ليست له تلك الحرمة، فيحرمون بهذا التأخير ما أحل الله، ويحلون ما حرم الله، كما قال تعالى: ﴿يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِيُؤْطِقُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيَحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٣٧] ألا ترى أن المحرم عَيْنُ الشهر لا ما يوافق في

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٩.

(٢) انظر ترجمته في الأعلام ١٤٠/٢.

(٣) عَدَوَانَ، بالتسكين: قبيلة، وهو عدوان بن عمرو بن قيس عيلان. (لسان العرب ٤٣/١٥ مادة: عدا).

(٤) كِنَانَةَ: قبيلة من مضر، وهو كِنَانَةُ بن خزيمة بن مُدْرِكَةَ بن الياس بن مضر، وبنو كِنَانَةَ أيضاً: من تغلب بن وائل وهم بنو عَكْبٍ يقال لهم: قريش تغلب. (اللسان ٣٦٢/١٣ مادة: كَنَن).

العدة، كما أن المحرّم فيه الإفطارُ على غير المريض والمسافر عَيْنُ رمضان.

﴿النَّسِيءُ﴾: مصدرٌ كالنذير والتكبير، وعذير الحي، ولا يجوز أن يكون فعيلًا بمعنى مفعول، كما قال بعض الناس لأنه إن حُمِلَ على ذلك، كان معناه: إنَّما المؤخَّرُ زيادةً في الكفر، والمؤخَّرُ الشهر وليس الشهر نفسه بزيادةً في الكفر، وإنَّما الزيادةُ في الكفر تأخيرُ حرمةِ الشهر إلى شهرٍ آخر ليست له تلك الحرمة؛ فأما نفسُ الشهر فلا.

وأما ما روي عن ابنِ كثيرٍ ﴿إنَّما النَّسِيءُ﴾ بالياء، فذلك يكون على إبدال الياء من الهمزة، ولا أعلمها لغةً في التأخير، كما أن أرجيئتُ: لغةٌ في أرجأتُ.

وما روي عنه من قوله: ﴿النَّسِيءُ﴾ بتشديد الياء، فعلى تخفيف الهمزة، وليس هذا القلبُ مثلَ القلبِ في النَّسِيءِ لأنَّ النَّسِيءَ بتشديد الياء: على وزن فعيل، تخفيفٌ قياسيٌّ، وليس النَّسِيءُ كذلك، كما أن مَفْرُوءَةً في مَفْرُوءةٍ: تخفيفٌ قياسيٌّ، وسيبويه لا يجيز نحو هذا القلب الذي في ﴿النَّسِيءِ﴾ إلا في ضرورة الشعر، وأبو زيد يراه ويروي كثيراً منه عن العرب.

اختلفوا في فتح الياء وكسر الضاد وضمُّ الياء وفتح الضاد من قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: ٣٧].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ وعاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وابنِ عامرٍ ﴿يُضِلُّ بِهِ﴾ بفتح الياء وكسر الضاد.

وقرأ عاصمٌ في رواية حفصٍ وحمزة والكسائي: ﴿يُضِلُّ بِهِ﴾ بضم الياء وفتح الضاد^(١).

قال أبو علي: وجه من قرأ: ﴿يُضِلُّ﴾ أن ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ لا يخلون من أن يكونوا مُضِلِّينَ لغيرهم، أو ضالِّينَ هم في أنفسهم، وإذا كان كذلك، لم يكن في إسناد الضلال إليهم في قوله: ﴿يُضِلُّ﴾ إشكالٌ ألا ترى أن المضلَّ لغيره ضالٌّ بفعله إضلالٌ غيره؟ كما أن الضالَّ في نفسه الذي لم يضلَّ غيره لا يمتنعُ إسنادُ الضلال إليه.

وأما ﴿يُضِلُّ﴾ فالمعنى فيه أن كُبراءهم أو أتباعهم يُضِلُّونهم بأمرهم إياهم بحملهم على هذا التأخير في الشهور، وزعموا أن في التفسير: أن رجلاً من كنانة يقال له: أبو ثمامة، كان يقول للناس في منصرفهم من الحج: إن آلِهَتِكُمْ قد أَقْسَمَتِ لِتَحْرَمُنَّ، وربما قال: لِتَحِلَّنَّ، هذا الشهر، يعني: المحرم، فيحِلُّونَه ويحرمون صفرًا، وإن حرّموه أحلُّوا صفرًا، وكانوا يسمونهما الصَّفَرَيْنِ، فهذا إضلالٌ من هذا المنادي لهم، يحملهم بِبِنْدائِهِ على ذلك، وقوله تعالى: ﴿يُضِلُّ﴾ يُفَعِّلُ من هذا.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٩.

وزعموا أن في حرف ابن مسعود ﴿إِنَّمَا السَّبْتُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، ويقوي ذلك: ما أتبع هذا من الفعل المسند إلى المفعول، وهو قوله: ﴿زَيْنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ﴾ [التوبة: ٣٧]. أي: زَيْنَ لَهُمْ ذَلِكَ حَامِلُوهُمْ عَلَيْهِ، ودَاعُوهُمْ إِلَيْهِ. ولو قُرئ: ﴿يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ لَكَانَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، بأنهم الفاعلون، والمفعول به محذوف تقديره: يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا تَابِعِهِمْ وَالْآخِذِينَ بِذَلِكَ، ومعنى: ﴿يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ يُضِلُّ بِنَسْءِ الشُّهُورِ.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿أَنْ يُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ﴾ [التوبة: ٥٤] فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿أَنْ تُقْبَلَ﴾ بالتاء. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿أَنْ يُقْبَلَ﴾ بالياء^(١).

قال أبو علي: وجه القراءة بالتاء أنَّ الفعل مسند إلى مؤنث في اللفظ، فَأَنْتَ لِيُعْلَمَ أَنَّ الْمَسْنَدَ إِلَيْهِ مُؤنثٌ.

ووجه الياء أنَّ التأنيت ليس بتأنيت حقيقي، فجاز أن يُذكَرَ كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥] ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧].

قال أحمد: كلُّهم قرأ ﴿يَلْمُزُكَ﴾ [التوبة: ٥٨] بكسر الميم: إلا ما روى حمادُ بنُ سلمة عن ابن كثيرٍ فإنه روى عنه: ﴿يَلَامُزُكَ﴾ حَدَّثَنِي بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ الْجَهْمِ عَنْ ابْنِ أَبِي أُمِيَّةَ الْبَصْرِيِّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلْمَةَ، وَحَدَّثَنِي الصُّوفِيُّ، عَنْ رُوحِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ وَأَهْلِ مَكَّةَ: ﴿يَلْمُزُكَ﴾ و﴿يَلْمُزُونَ﴾ [التوبة: ٧٩] برفع الميم فيهما. وحَدَّثَنِي أَبُو حَمزة الأَنْسِيُّ قال: حَدَّثَنَا حجاجُ بنُ الْمُنْهَالِ قال: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلْمَةَ قال: سمعت ابن كثير يقول: ﴿يَلْمُزُكَ﴾ بضم الميم.

أبو عبيدة: ﴿يَلْمُزُكَ﴾ أي: يعيبك، قال زياد الأعجم^(٢):

إِذَا لَقَيْتُكَ تُبَدِّي لِي مَكَاشِرَةً وَإِنْ تَغَيَّبْتُ كُنْتَ الْهَامِزَ اللَّمَزَةَ^(٣)

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٩.

(٢) زياد الأعجم (توفي نحو ١٠٠هـ = نحو ٧١٨م) زياد بن سليمان - أو سليم - الأعجم، أبو أمانة العبدي، مولى بني عبد القيس، من شعراء الدولة الأموية. جزل الشعر، فصيح الألفاظ. كانت في لسانه عجمة فلقب بالأعجم. ولد ونشأ في أصفهان، وانتقل إلى خراسان. فسكنها وطال عمره، ومات فيها. عاصر المهلب بن أبي صفرة، وله فيه مدائح ومراث. وكان هجاءاً.

الأعلام ٥٤/٣، والأغاني ٩٨/١٤ - ١٠٥، وإرشاد الأريب ٢٢١/٤، والشعر والشعراء ١٦٥، وخزانة الأدب للبغدادي ١٩٣/٤.

(٣) رواية الشطر الأول في لسان العرب ٤٢٦/٥ (همز) وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٥/٤.

إذا لقيتكَ عن شحط تكاشرنسي

البيت من البسيط، وهو لزياد الأعجم في ديوانه ص ٧٨، وبهجة المجالس ٤٠٤/١، وبلا نسبة في =

وقال قتادة: يلمزك: يطعن عليك، والعيبُ والطنع يشملانِ ما يكونُ فيهما في المغيب، وما يكون في المشهد. وفي الشعرِ دلالةٌ على قَدْحِهِ^(١) فيه، وطَعْنِهِ عليه في المغيب، لقوله: تَعَيَّنْتُ، فيكون الهمز الغيبة، وكذلك قوله تعالى: ﴿هَمَزًا مَشَامًا بِنَيْبِيرٍ﴾ [القلم: ١١] يجوز أن يُعنى الغيبة.

وحكى بعضُ الرواةِ أنَّ أعرابياً قيلَ له: أتَهْمِزُ الفارَةَ؟ قال: تَهْمِزُها الهِرَّةُ، فأوقع الهمز على الأكل. فالهمز كاللمز. وقال عز وجل: ﴿أَيُّجِبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢].

وكانَّ الهمزُ أَوْقِعَ على الأكلِ لَمَّا كان غيبةً، وقال الأصمعي: فلان ذو وقية في الناس إذا كان يأكلُهُم، فلَمَّا أوقع الأكلُ عليه حَسَنَ أن يُسْتَعْمَلَ في خلافِهِ: العَرْتُ، فلذلك قال:

وَتُضْبِحُ عَرَّتِي مِنْ لُحُومِ الْعَوَافِلِ^(٢)

والذي جاء في الآية من اللمز، عُني به المشهدُ فيما دلَّ عليه الأثرُ، والمعنى على حذف المضاف التقدير: يعيبُك في تفريق الصدقات.

ومن قرأ: ﴿يَلْمِزُكَ﴾ فينبغي أن يكون فاعلُ فيه من واحدٍ نحو: طارقتُ النعل، وعافاهُ الله، لأنَّ هذا لا يكون من النبي ﷺ. فأما يلمزُك ويلمزُك، فلغتان مثل: يعكفُ ويعكفُ، ويحشُرُ ويحشُرُ، ويفسُقُ ويفسُقُ.

اختلفوا في التثقيب والتخفيف من قوله عز وجل: ﴿هُوَ أَذُنٌ قُلُّ أذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [التوبة: ٦١]. فقرأ نافع وحده: ﴿هُوَ أَذُنٌ قُلُّ أذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ بإسكان الذال فيهما. وقرأ الباقون: بتثقيب الأذن، وكلهم يضيف ﴿أذنٌ﴾ إلى ﴿خير﴾.

= لسان العرب ٤٢٦/٥ (همز)، وجمهرة اللغة ص ٧٢٧، ومقاييس اللغة ٦/٦٦، ومجمل اللغة ٤/٤٨٨ وديوان الأدب ١/٢٥٦، وأساس البلاغة ص ٤١٤ (لمز)، وإصلاح المنطق ص ٤٢٨، وتاج العروس ٣٨٩/١٥ (همز)، وكتاب العين ٤/١٧.

(١) القدح: الطعن والذم.

(٢) عجز بيت صدره:

حَصَانُ رِزَانٌ مَا تُرْزَنُ بِرِيبَةِ

البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٢٨، والإنصاف ٢/٧٥٩، ولسان العرب ١٣/١٢٠ (حصن)، وتاج العروس (حصن)، (رزن)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٢٨٩، ولسان العرب ٢/١٧٢ (غرث).

حَصَانُ: كل امرأة عفيفة محصنة، وكل امرأة متزوجة محصنة.

غرثي: الأنثى من الغرث: أيسر الجوع وقيل: شدته، وقيل: هو الجوع عامة.

قال أبو علي: من قال: ﴿أَذْنٌ﴾ فهو تخفيف من أذِن، مثل: عُنُقٍ، وَطُنْبٍ، وَظَفْرٍ. وكل ذلك يجيء على التخفيف، ويذلك على اجتماع الجميع في الوزن الاتفاق في التكرير، تقول: أذْنٌ، وَأَذَانٌ، كما تقول: طُنْبٌ وأطنابٌ، وَعُنُقٌ وأعناقٌ، وَظَفْرٌ وأظفارٌ.

فأما القول في أذن في الآية إذا خففت أو ثقلت، فإنه يجوز أن يطلق على الجملة، وإن كانت عبارة عن جارحةٍ منها. كما قال الخليل في الناب من الإبل: إِنَّهُ سُمِّيَتْ به لمكان الناب البازلِ، فَسُمِّيَتْ الجماعة كُلُّها به، وقريبٌ من هذا قولُهُم للمرأة: ما أنتِ إلا رُجَيْلٌ، وللرجل: ما أنتِ إلا مُرَيَّةٌ، ويدل على أنهم أرادوا النَّاب قولهم، في التصغير: نُيَّبٌ، فلم يُلحقوا الهاء ولو كُنْتَ مُصَغَّرًا لها على حدِّ تصغير الجملة لألحقتُ الهاء في التحقير، كما تُلجق في تحقير قَدَمٍ ونحوها، وعلى هذا قالوا للمرأة: إنما أنتِ بَطْرٌ، فلم يؤثروا حيث أرادوا الجارحة دون الجملة، وقالوا للربيثة: هو عين القوم، وهذا عينُهُم.

ويجوز فيه شيء آخر، وهو أن الاسم يجري عليه كالوصف له لوجود معنى ذلك الاسم فيه وذلك كقول جرير:

تَبْدُو فُتَيْدِي جَمالاً زانَهُ خَفَرٌ إِذا تَرَازاتِ السُّودُ العِناكِيْبُ^(١)
فأجري العناكيبَ وصفاً عليهن، يريدُ به: أَنَّهُنَّ في الحِقارةِ والدِّمامَةِ، كالعناكيبِ.
وأشَدُّ أبو عثمان:

مِثْبَرَةُ العُرْقُوبِ إِشْفَى المِرْفَقِ^(٢)

فوصف المِرْفَقُ بالإشْفَى، لِمَا أراد من الدقَّةِ والهزالِ، وخلافِ الدَّرَمِ^(٣)، وقال آخر:

فَلَوْلَا اللُّهُ وَالْمُهْرُ الْمُقَدَّى لِأُبْتِ وَأَنْتِ غِرْبَالُ الإِهَابِ^(٤)

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ٣٤٧، ولسان العرب ٩٠/١ (زازاً)، ٣٥٨/٥ (زاز)، وتهذيب اللغة ٢٨٠/١٣، والمخصص ٨٠/١، وتاج العروس ٢٥٧/١ (زازاً)، الخَفَرُ: شدة الحياء. زانه: جملةٌ وحسنه. زازاً زازاةً: عدا.

(٢) الرجز بلا نسبة في الخصائص ٢٢١/٢، ١٩٥/٣، والممتع في التصريف ٧٤/١، والمخصص ٨١/١، ١٠٦/١٥، وتاج العروس (شفي)، ولسان العرب ١١/١٣ (أذن)، ٤٣٨/١٤ (شفي).

الإشْفَى: المثقب. عنى أن مرفقها حديدٌ كالإشْفَى، وإن كان الجوهر يقتضي وصفاً ما فإن العرب ربما أقامت ذلك الجوهر مقام تلك الصفة.

(٣) الدَّرَمُ: استواء الكعب وعظم الحاجب ونحوه إذا لم يَثْبُرْ فهو أدرم، والفعل دَرِمَ يدرم فهو درم. (لسان العرب ١٩٧/١٢ مادة: درم).

(٤) يروى «الرخت» بدل «الابت»..

فجعله غربالاً لكثرة الخروق فيه من آثار الطعن، وكذلك قوله:

حَضَجْرُ كَأَمِّ التَّوَامِينِ تَوَكَّأَتْ عَلَى مِرْفَقَيْهَا مُسْتَهْلَةً عَاشِرًا^(١)
لَمَّا أَرَادَ وَصْفَهُ بِالانتِفَاحِ وَالضَّخْمِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِضَرْبِ خَفِيفٍ، فَيَكُونُ مَتَوَقِّدًا مُتَّبِعًا
لَمَّا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ، فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿هُوَ أَدْنُ﴾ أُجْرِي عَلَى الْجُمْلَةِ اسْمُ الْجَارِحَةِ لِإِرَادَتِهِ كَثْرَةَ
اسْتِعْمَالِهِ لَهَا فِي الْإِصْغَاءِ بِهَا.

ويجوز أن يكون فُعلاً من أَدْنُ يَأْدُنُ، إذا استمع، والمعنى أنه كثير الاستماع
مثل شُلُّ وأَدْنُ وسُجِّح، ويقوي ذلك أن أبا زيد قال: قالوا رجلٌ أَدْنُ، وَيَقَنَّ، إذا
كان يُصَدِّقُ بِكُلِّ مَا يَسْمَعُ، وكما أن يَقَنَّ صفة، كبطل، كذلك: أَدْنُ كَشُلُّ، وقالوا:
أَدْنُ يَأْدُنُ: إذا استمع وفي التنزيل: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا﴾ [الأنشاق: ٢] أي: استمعت،
وقالوا: إيذن لكلامي، أي: استمع له، وفي الحديث: «ما أذن الله لشيءٍ كَأَذْنِهِ
لنبيٍّ»^(٢)، وقال الشاعر:

فِي سَمَاعِ يَأْدُنُ الشَّيْخِ لَهُ وَحَدِيثِ مِثْلِ مَاذِي مُشَارِ^(٣)

= البيت من الوافر، وهو لمنذر بن حسان في المقاصد النحوية ٣/١٤٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر
٢/٤١١، والخصائص ٢/٢٢١، ٣/١٩٥، وديوان المعاني ٢/٢٤٩، وشرح الأشموني ٢/٣٦٢،
والدرر ٥/٢٩١، ولسان العرب ١/٦٣٢ (عنكب)، ٣/٣٧٢ (قيد)، ١١/٤٩١ (غريل)، والممتع في
التصريف ص ٧٤.

غريل الشيء: نخله. والغريال: ما غريل به. وهنا وضع الغريال مكان مُخْرَقٍ، ولولا ذلك لما جاز أن
يجعل الغريال في موضع المُغْرَبِلِ. الإهاب: الجلد المغلف لجسم الحيوان، أو ما لم يُدْبَغ منه (ج)
أُهْب .

(١) قبله:

مَتَى تَرَ عَيْنِي مَالِكٍ وَجِرَانَهُ وَجَنَبِيهِ تَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ ثَائِرٍ
البيتان من الطويل، وهما لسماعة النعماني في شرح أبيات سيبويه ١/٥٩٢، وبلا نسبة في الكتاب ٢/
٧١، ولسان العرب ٤/٢٠٢ (حضر) (البيت الثاني).
الحَضَجْرُ: العَظِيمُ البَطْنِ الوَاسِعَةُ.

(٢) أخرجه البخاري في (الصحيح ٦/٢٣٦، ٩/١٧٣، ١٩٣)، ومسلم في الصحيح (صلاة المسافرين
ب ٣٤ رقم ٢٣٢، ٢٣٣ مكرر ٢٣٤)، وأحمد بن حنبل في (المسند ٢/٢٧١)، والزبيدي في
(إتحاف السادة المتقين ٤/٤٩٧)، والحاكم في (المستدرک ١/٥٧٠)، والتبريزي في (مشكاة المصابيح
٢١٩٢، ٢١٩٣) والحميدي في (المسند ٩٤٩)، وابن حجر في (فتح الباري ٩/٦٨)، والعراقي في
(المغني عن حمل الأسفار ١/٢٨٠)، والخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد ١/٣٩٥)، والذهبي في
(الطب النبوي ١٤٨)، والكحال في (الأحكام النبوية في الصناعة الطبية ٢/٢٨).

(٣) البيت من الرمل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ٩٥، ولسان العرب ٣/٥١١ (موذ)، ٤/٤٣٤
(شور)، ١٠/١٣ (أذن)، والتنبية والإيضاح ٢/٧٢، ١٤٢، وتهذيب اللغة ١١/٤٠٤، وجمهرة اللغة
ص ٧٣٥، ١٢٦٣، ومقاييس اللغة ١/٧٦، ٣/٢٢٦، ومجمل اللغة ١/١٧٧، ٣/١٨٥، والمخصص =

وقول الشاعر:

إِنْ هَمِّي فِي سَمَاعٍ وَأَذُنٌ^(١)

تقدير سماع فيه: المسموع، فوضع المصدر موضع المفعول، ألا ترى أنك إن لم تخمله علي هذا كان المعنى: إن همي في سماع وسماع، وليس كذلك! ولكن المعنى: إن همي في مسموع واستماعه، فحذف كما يُحذفُ المفعولُ في الكلام، وهو كثير، وخاصةً مع المصدر.

قال أحمد: وكلهم يضيف، أي: يضيف أذناً إلي خير، ولا يصفون أذناً بخير، كما روي، من قراءة مَنْ وَصَفَ الْأَذُنَّ بِالْخَيْرِ، فقال: ﴿أَذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ﴾.

والمعنى في الإضافة: مُسْتَمِعٌ خَيْرٍ وَصَلَحٍ، وَمُضْعٌ إِلَيْهِ وَلَا مُسْتَمِعٌ شَرٌّ وَفَسَادٍ. قال أحمد: وكلهم قرأ: ﴿وَرَحْمَةً﴾ [التوبة: ٦١] رفعاً لإلا حمزة، فإنه قرأ: ﴿أَذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ وَرَحْمَةً﴾ حَفْضاً، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْكَسَائِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عُمَارَةَ حَمْزَةً بِنُ الْقَاسِمِ عَنِ يَعْقُوبِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنِ نَافِعٍ: ﴿وَرَحْمَةً﴾ مِثْلُ حَمْزَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَهُوَ غَلَطٌ^(٢).

قال أبو علي: من رفع فقال: ﴿وَرَحْمَةً﴾ كان المعنى: أذُنٌ خَيْرٍ، وَرَحْمَةً، أي: مُسْتَمِعٌ خَيْرٍ وَرَحْمَةً، فَجَعَلَهُ الرَّحْمَةَ لِكَثْرَةِ هَذَا فِيهِ. وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧] كما قال: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رِءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨] ويجوز أن يقدر حذف المضاف من المصدر.

فأما الجر في رحمة فعلى العطف على خير، كأنه: أذُنٌ خَيْرٍ وَرَحْمَةٍ.

فإن قلت: أفيكون أذُنٌ رحمة؟

فإن هذا لا يمتنع، لأن الأذُنَّ في معنى: مُسْتَمِعٌ فِي الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ، وَكَأَنَّهُ مُسْتَمِعٌ رَحْمَةٍ، فَجَازَ هَذَا كَمَا كَانَ مُسْتَمِعٌ خَيْرٍ، أَلَا تَرَى أَنَّ الرَّحْمَةَ مِنَ الْخَيْرِ؟

= ١٦/٥ ٢٤١/١٤، وتاج العروس ٤٧٨/٩ (موذ)، ٢٥٤/١٢ (شور)، (أذن)، وبلا نسبة في كتاب العين ٢٨٠/٦، وديوان الأدب ٣/٣٤٢. الماذي: العسل الأبيض. مشار: من أشرت العسل إذا جنيته. (١) عجز بيت. صدره:

أَيُّهَا الْقَلْبُ تَعَلَّلْ بَدَدْنِ.

البيت من الرمل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٧٢، ولسان العرب ١٠/١٣ (أذن)، ١٥٢ (ددن) وتهذيب اللغة ٦٩/١٤، ١٦/١٥، ومقاييس اللغة ٧٦/١، ٢٦٦/٢، ٣٣٦، وتاج العروس (أذن) (ددن)، وبلا نسبة في مجمل اللغة ١٧٧/١.

الددن: اللهو. أذن إليه أذناً: استمع.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٩.

فإن قلت: فهلاً استغني بشمول الخير للرحمة وغيرها عن تقدير عطف الرحمة عليه؟ فالقول: إن ذلك لا يمتنع، كما لم يمتنع: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمَاءِ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١] ثم خُصَّصَ فقال: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾، وإن كان قوله: ﴿خَلَقَ﴾ يعم الإنسان وغيره فكذلك الرحمة، إذا كانت من الخير لم يمتنع أن يُعْطَفَ، فُتَخَصَّصَ الرحمة بالذكر من بين ضروب الخير، لَعَلَبَةِ ذلك في وصفه وكثرتيه، كما خُصَّصَ الإنسان بالذكر، وإن كان الخلق قد عمه وغيره، والبعد بين الجار وما عُطِفَ عليه لا يمنع من العطف، ألا ترى أن مَنْ قَرَأَ: ﴿وَتَمِيلُهُ بِكُرْبٍ﴾ [الزخرف: ٨٨] إِنَّمَا يَحْمِلُهُ عَلَى: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥] وعلم قيله.

فإن قلت: أيكون الجز في ﴿رحمة﴾ على اللام في قوله: ﴿وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١]، فإن ذلك ليس وجهاً، لأن اللام في قوله: ﴿وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ على حد اللام في قوله: ﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾ أو على المعنى، لأن معنى يؤمن: يُصَدِّقُ، فَعُدِّي باللام، كما عُدِّي مصدق به في نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ﴾ [آل عمران: ٥٠] ولا يكون يؤمن للرحمة، والمعنى: يؤمن الرحمة، لأن هذا الفعل لا يقع عليه في المعنى، ألا ترى أنك لا تقول: يُصَدِّقُ الرحمة؟ وزعموا أن الأعمش قرأ: ﴿قُلْ أَذُنٌ خَيْرٌ وَرَحْمَةٌ لَكُمْ﴾ وكذلك هو في حرف أبي وعبد الله زعموا.

اختلفوا في الياء والنون من قوله جلّ وعزّ: ﴿إِن تَعَفَّ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ تَعَدَّتْ طَائِفَةٌ﴾ [التوبة: ٦٦].

فقرأ عاصم وحده: ﴿إِن تَعَفَّ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ تَعَدَّتْ طَائِفَةٌ﴾ بالثون جميعاً. وقرأ الباقون: ﴿إِن يُعْفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ﴾ بالياء ﴿تَعَدَّتْ طَائِفَةٌ﴾ بالتاء^(١).

قال أبو علي: حدّثنا أحمد بن محمد البصري قال: حدّثنا المؤمّل بن هشام قال: حدّثنا إسماعيل بن عليّ عن ابن أبي نجیح، عن مُجَاهِدٍ في قوله سبحانه: ﴿وَلَيْسَ هَدًى عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢] قال: أَقْلَهُ رَجُلٌ، وقال عطاء: أَقْلَهُ رَجُلَانِ. حجة من قال: ﴿إِن تَعَفَّ﴾ قوله: ﴿تَمَّ عَفْوَانَا عَنْكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٥٢].

ومن قال: ﴿إِن يُعْفَ﴾ فالمعنى: معنى تَعَفَّ، وَأَمَّا تَعَدَّتْ: بالتاء، فلأن الفعل في اللفظ مُسْتَدٌّ إِلَى مؤنث.

اختلفوا في ضمّ السين وفتحها من قوله تعالى: ﴿دَائِرَةُ السُّوءِ﴾ [التوبة: ٩٨] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿دَائِرَةُ السُّوءِ﴾ بِضَمِّ السِّينِ، وكذلك في سورة الفتح [الآية: ٦].

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٩.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿السُّوءُ﴾ بفتح السين فيهما، ولم يُخْتَلَفَ في غيرهما.

حدثني الصوفي عن رُوح بن عبد المؤمن عن مُحَمَّد بن صالح عن شَيْبَلِ بنِ ابْنِ كثير: ﴿دَائِرَةُ السُّوءِ﴾ بفتح السين، وكذلك في سورة الفتح بالنصب.

وقرأ ابن مُحَيِّصِن: ﴿السُّوءُ﴾ بضم السين^(١).

قال أبو علي: الدائرة لا تخلو من أحد أمرين: إما أن تكون صفة قد غَلَبَتْ، أو تكون بمنزلة العافية، والعاقبة، والصفة أكثر في الكلام، وينبغي أن يكون يُحْمَلُ عليها؛ فالمعنى فيها أنها حَلَّةٌ تحيط بالإنسان حتى لا يكون له عنها مخلص، يبين ذلك أن ما جاء في التنزيل منه يدل على هذا المعنى، فمن ذلك قوله سبحانه: ﴿تَخَشَّيْ أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ﴾ [المائدة: ٥٢] وقال تعالى: ﴿الظَّالِمَاتُ بِاللَّهِ ظَرَنَ السُّوءَ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوءِ﴾ [الفتح: ٦] وقال: ﴿وَيَتَرَبَّصُّ بِكُرِّ الدَّوَابِّ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوءِ﴾ [التوبة: ٩٨].

فإن قلت: فما معنى إضافته إلى السُّوءِ أو إلى السُّوءِ؟ فإنه على وجه التأكيد، والزيادة في التبيين، ولو لم يضاف لعلم هذا المعنى منها، كما أن نحو قوله: لَخَيِّ رَأْسِهِ، وشمس النهار، كذلك، ولو لم يضافا عُرِفَ مِنْهُمَا هذا المعنى الذي فهم بالإضافة.

وأما إضافتهما إلى السُّوءِ أو إلى السُّوءِ، فالقول فيه: إن السُّوءَ يُرَادُ به الرداءةُ والفسادُ، فهو خلاف الصدق الذي في قولك: ثوبٌ صدق، وليس الصدق من صدق اللسان الذي هو خلاف الكذب، كما أن السُّوءَ ليس من سؤته في المعنى، وإن كان اللفظ واحداً يدلُّك على ذلك أنك تقول: ثوبٌ صدق، فتضيفه إلى ما لا يجوزُ عليه الصدق والكذب في الأخبار. فأما دائرهة السُّوءِ بالضم فكقولك: دائرة الهزيمة ودائرة البلاء، فاجتمعا في جواز إضافة الدائرة إليهما من حيث أريدَ بكل واحدٍ منهما الرداءة والفساد، فمن قال: ﴿دَائِرَةُ السُّوءِ﴾ فتقديره الإضافة إلى الرداءة والفساد.

فمن قال: دائرة السُّوءِ فتقديره دائرة الضرر والمكروه، من ذلك: سؤته مَسَاءةٌ ومسائيةٌ، والمعنيان يتقاربان.

قال أبو زيد: قال العدوي: ﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوءِ﴾ [الفتح: ٦]، و﴿أَمْطَرَتْ مَطَرِ السُّوءِ﴾ [الفرقان: ٤٠] فَضَمَّ أَوَائِلَهُمَا، وقال: رَجُلٌ سَوْءٌ، ففتح أولها.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٩.

وقال أبو الحسن: ﴿دَائِرَةُ السُّوءِ﴾، كما تقول: رَجُلٌ السُّوءِ، وأنشد:

وَكُنْتُ كَذِئِبِ السُّوءِ لَمَّا رَأَيْتُ دَمًا بِصَاحِبِهِ يَوْمًا أَحَالَ عَلَى الدَّمِ^(١)

قال: وَفُرِئَتْ ﴿دَائِرَةُ السُّوءِ﴾ وفي ذا القياس تقول: رجل السُّوءِ، قال: وذا ضَعِيفٌ إِلَّا أَنْكَ إِذَا قَلْتَ: كانت عليهم دائرة السُّوءِ كان أحسن من رَجُلِ السُّوءِ، أَلَا ترى أَنْكَ تقول: كانت عليهم دائرة الهزيمة؟ قال: والرجل لا يُضَافُ إلى السُّوءِ، كما يُضَافُ هذا، لأن هذا تفسيره: الخَيْرُ والشَّرُّ، كما يقول: سَلَكْتُ طَرِيقَ الشَّرِّ، وتركتُ طَرِيقَ الخَيْرِ.

اختلفوا في التخفيف والتثقيل من قوله جَلُّ وَعَزٌّ: ﴿أَلَا إِنِّهَا قُرْبَةٌ لَهْمٌ﴾ [التوبة: ٩٩] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصمُ وابنُ عامرٍ، وحمزةُ، والكسائي: ﴿قُرْبَةٌ لَهْمٌ﴾ خفيفةً.

واختلفَ عن نافع، فروى ابنُ جَمَّازٍ، وإسماعيلُ بنُ جعفرٍ، عنه في رواية الهاشمي سليمان بن داود وغيره، وورشٌ، والأصمعيُّ، ويعقوبُ بن جعفرٍ: ﴿قُرْبَةٌ﴾ مثقلٌ، وروى قالون والمسيبيُّ وأبو بكر بن أبي أويس: ﴿قُرْبَةٌ﴾ خفيفةً، ولم يختلفوا في ﴿قُرْبَاتٍ﴾ أنها مثقلة^(٢).

قال أبو علي: لا تخلو ﴿قُرْبَةٌ﴾ من أن يكون الأصل فيه التخفيف أو التثقيل، ولا يجوز أن يكون التخفيف في الواحد الأصل ثم يثقل، لأن ذلك يجيء على ضربين: أحدهما في الوقف، والآخر أن يتبع الحركة التي قبلها، فما كان من ذلك في الوقف فَتَحُوْ قَوْلُهُ.

أنا ابنُ مَاورِيَةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ^(٣)

وإنما هو النَّقْرُ، فحرك القاف بالحركة التي كانت تكون للآم في الإدراج، وما كان من إتباع ما قبلها، فنحو قول الشاعر:

إِذَا تَجَرَّدَ نَوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ ضَرِباً أَلِيماً بِسَبْتِ يَلْعَجُ الْجِلْدَا^(٤)

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١٨٧/٢، ولسان العرب ٩٨/١ (سوأ)، ١٩٢/١١ (حول) والتنبيه والإيضاح ٢٠/١، وتهذيب اللغة ٢٤٦/٥، وتاج العروس ٢٧٣/١ (سوأ)، (حول)، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٦٩/١٤ (دمي)، وتاج العروس (دمي).

يقال: رجل سَوْءٌ: يعمل عمل سَوْءٍ، وإذا عَزَفْتَهُ وصفت به وتقول: هذا رجل سَوْءٌ، بالإضافة، وتدخل عليه الألف واللام فتقول: هذا رجل السُّوءِ.

أحال الذئب على الدم: أقبل عليه.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٩.

(٣) مرّاً سابقاً.

(٤) يُروى «تأوب» بدل «تجرد».

فالكسر في اللام إنما هو لإتباع فاء الفعل، ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون كالبيت الأول، لأن حرف الإعراب الذي هو في هذا البيت قد تحرك بحركته التي يستحقها، فظهر ذلك في اللفظ، والحركة التي حركت بها اللام التي هي عين في الجلد من قوله: الجِلْدَا ليست كالضمة في الثَّقْر، وعلى هذا يكون قوله:

فَئِيْدُ أُوْرَكَكْ^(١)

أتبع العين حركة الفاء التي هي فتحة الراء. فأما قول الأعشى:

أَذَاقَتْهُمُ الْحَرْبُ أَنْفَاسَهَا وَقَدْ تُكْرَهُ الْحَرْبُ بَعْدَ السَّلَامِ^(٢)

فيجوز فيه أن يكون أتبع حركة العين الفاء حرك العين على حد ما حرك الجِلْدَا. ويجوز أن يكون ألقى حركة الإعراب التي كانت تستحقها اللام على العين، وهذا أولى. وعلى قولهم: الجِلْدَا، قالوا: رأيت الحُجْرَ، فحَرَكُوا العين إتباعاً لحركة ما قبلها في الوقف، وليس قوله: ﴿قُرْبَةٌ﴾ في الآية موقوفاً عليه، ولا ينبغي أن يحمَلَ على التحريك إتباعاً لحركة ما قبلها، لأن ذلك أيضاً يكون في الوقف، أو في الضرورة؛ فإذا لم يجز حملها على واحدٍ من الأمرين، علمت أن الحركة هي الأصلُ في ﴿قُرْبَةٌ﴾ وأنَّ الإسْكَانَ تخفيفٌ، كما أسكنوا الرُّسْلَ، والكَتْبَ، والطُّنْبَ، والأذُنَ، ونحو ذلك.

فأما إذا جُمِعَتْ فينبغي أن يكون ﴿قُرْبَاتٌ﴾ لأنه لا يخلو من أن يكون: كَعُرْفَةٍ، أو كَبُسْرَةٍ ومن أي الوجهين كان، فينبغي أن يُثَقَّلَ في الجمع، ألا ترى أنه إذا ثقل ما أصله التخفيف نحو: الظلمات، والعُرْفَاتِ، فاجْتَلِبَتْ في الجمع الضمة، فأن تُقَرَّ الحركة

= البيت من البسيط، وهو لعبد مناف بن ربح الهذلي في جمهرة اللغة ص ٤٨٣، والدرر ٦/٢٣٢، وشرح أشعار الهذليين ٢/٦٧٢، ولسان العرب ٢/٣٥٧ (لعج)، ٣/١٢٤ (جلد)، ١١/٤٣٠ (عجل)، ونوادير أبي زيد ص ٣٠، وبلا نسبة في الخصائص ٢/٣٣٣، والمنصف ٢/٣٠٨ تجرد للأمر: جد فيه، وتفريغ له. النوح أو المناحة: النساء يجتمعن للحزن.

يلعج: يحرق. السَّبْت: كل جلد مدبوغ، وجلد البقر.

(١) جزء من بيت تمامه:

ثم استمروا وقالوا إن مشربكم ماء بشرقي سلمى فيدُ أُوْرَكَكْ

البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٦٧، والعقد الفريد ٥/٣٥٥، ولسان العرب ٣/٣٤١ (فيد)، ١٠/٤٣٤ (ركك)، وتاج العروس ٨/٥١٥ (فيد)، (ركك)، والمحتسب ١/٨٧، ٢/٢٧، ومعجم البلدان ٣/٦٤ (ركك)، والمنصف ٢/٣٠٩، وبلا نسبة في معجم ما استعجم ص ١٠٣٣ والمقتضب ١/٢٠٠، والمقرب ٢/١٥٦، والممتع في التصريف ٢/٦٤٣.

فيد: ماء، وقيل: موضع بالبادية. رَكَك: ماء، وزعم الأصمعي أنه رَكَ وَأَن زهيراً لم تستقم له القافية بِرَكَ فقال: رَكَك. سلمى: جبل لطى شرقي المدينة.

(٢) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص ٨٩، وسر صناعة الإعراب ١/٨٠، ولسان العرب ١٢٣/١٢ (حرم)، ٢٩٢ (سلم).

الثابتة في الكلمة أجدر، وينبغي في قول من خفف فقال في الواحد: ﴿قُرْبَةً﴾ إذا جَمَعَ أن يعيد الضمة التي هي الأصل، ووقع التخفيف فيها، لأنها أولى من المجتلبة، كما رَدَدَتِ الضمة في نحو ضَرَبْتَهُمُ الآن، ومُدُّ اليوم الذي كان لها في الأضل، ولم تَجْتَلِبْ حركة غريبة في الكلمة لالتقاء الساكنين.

والقُرْبَةُ: ما تُقَرَّبُ به إلى الله تعالى من فعل خير، أو إسداء عُرْفٍ، ومثل قولهم: قُرْبَةٌ، وقُرْبَةٌ، بُسْرَةٌ وبُسْرَةٌ، وهُدْبَةٌ وهُدْبَةٌ. حكاها محمد بن يزيد.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله جل وعز: ﴿إِنَّ صَلَاتَكَ﴾^(١) [التوبة: ١٠٣] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر ونافع وابن عامر: ﴿إِنْ صَلَوَاتِكَ﴾ جماعة. وفي سورة هود: ﴿أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [الآية: ٨٧] وفي سورة المؤمنين: ﴿عَلَى صَلَوَاتِهِمْ﴾ [الآية: ٩] جماعة كلهم.

وروى حفص عن عاصم: ﴿إِنْ صَلَاتِكَ﴾ على التوحيد، وفي سورة هود على التوحيد أيضاً: ﴿أَصَلَاتِكَ﴾ فيهما، وفي سورة المؤمنين: ﴿عَلَى صَلَوَاتِهِمْ﴾ هذه جماعٌ وحدها.

وقرأ حمزة والكسائي في الثلاثة المواضع في سورة التوبة وهود والمؤمنين على التوحيد، ولم يختلفوا في سورة الأنعام [الآية: ٩٢]، وسأل سائل [٢٣ - ٣٤].

قال أبو علي: الصلاة في اللغة: الدعاء، قال الأعشى في الخمر:

وَقَابَلَهَا الرِّيحُ فِي ذَنْهَا وَصَلَّى عَلَى ذَنْهَا وَارْتَسَمَ^(٢)
فكان معنى: ﴿وَصَلَّى عَلَيْهِمْ﴾ أَدْعُ لَهُمْ، فَإِنَّ دَعَاءَكَ لَهُمْ تَسْكُنُ إِلَيْهِ نَفْسُهُمْ، وتطيب به، فأما قولهم: صلى الله على رسوله وعلى أهله وملائكته، فلا يقال فيه: إنه دعاء لهم من الله. كما لا يقال في نحو: ﴿وَنِلُّ لِلْمُكَدَّبِينَ﴾ [الطور: ١١] إنه دعا عَلَيْهِمْ، ولكن المعنى فيه: أن هؤلاء ممن يستحق عندكم أن يقال فيهم هذا النحو من الكلام، وكذلك قوله سبحانه: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصفات: ١٢] فيمن ضمّ التاء، وهذا مذهب سيبويه. وإذا كان الصلاة مصدراً وقع على الجميع والمفرد على لفظ واحد، كقوله: ﴿لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩] فإذا اختلف جاز أن يُجْمَعَ لاختلاف ضروريه، كما قال: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ﴾ ومن المفرد الذي يُراد به الجمع قوله سبحانه:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ٩٩.

(٢) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص ٨٥، ولسان العرب ٢٤٢/١٢ (رسم)، ٤٦٤/١٤ (صلا)، والمخصص ٨٥/١٣، ومقاييس اللغة ٣/٣٠٠، وتهذيب اللغة ١٦٦/٩، ٢٣٧/١٢، وجمهرة اللغة ص ١١٥، ٧٢٠، وفيه «وارتسم» مكان «وارتسم»، وتاج العروس (رسم)، وبلا نسبة في لسان العرب ١٥٩/١٣ (دتن)؛ وتاج العروس (دتن).

﴿وَادْعُوا تَتَابِعَاتِكُمْ﴾ [الفرقان: ١٤] ومما جاء من الصلاة مُفرداً يراد به الجمع قوله: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ آيَاتِ إِلَّا مُكَاءً﴾ [الأنفال: ٣٥] وقال: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] والزكاة في هذا كالصلاة، وكان الرُّكْعَاتِ المفروضة والمنتفل بها سُميت صلاةً لما فيها من الدعاء إلا أنه اسم شرعي، فلا يكون الدعاء على الانفراد، حتى ينضم إليها خلال آخر جاء بها الشرع، كما أن الحج: القصد في اللغة، فإذا أريد به التُّسُكُ، لم يتم بالقصد وحده دون خصال أخرى تنضم إلى القصد، وكما أن الاعتكاف لَبْتُ وإقامة، والشرعي ينضم إليه معنى آخر، وكذلك الصوم، وحسَنَ ذلك جمعها حيث جمعت لأنه صار بالتسمية بها وكثرة الاستعمال لها كالخارجة عن حكم المصادر، وإذا جَمَعَتِ المصادر إذا اختلفت في قوله: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْرَاتِ﴾ [لقمان: ١٩] فَأَنْ تَجْمَعُ ما صارَ بالتسمية كالخارج عن حُكْمِ المصادر أجدَر، ألا ترى أن سيبويه جعل دَرًّا مِنْ قَوْلِهِمْ: لِلَّهِ دَرُّكَ، بمنزلة: لِلَّهِ بِلَادُكَ، وجعله خارجاً من حُكْمِ المصادر، فلم يُعْمَلْهُ إعمالها، مع أنه لم يختص بالتسمية به شيء. وجعله بكثرة الاستعمال خارجاً عن حكم المصادر، ولم يَجْزُ أَنْ نُضِيفَ دَرًّا إِلَى الْيَوْمِ في قوله:

لله دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَأْمَهَا^(١)

على حدِّ قوله: ﴿بَلْ مَكْرُ الْإِيلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] فهذا يقوي قول من جمع في نحو ﴿حَفِظُوا عَلَيَّ الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

فإن قلت: هَلَّا جُعِلَ بمنزلة دَرٍّ، فلم يَجْزِ فيه إلا الإفراد، إلا أن تختلف ضروبه، كما لم يَجْزِ في دَرِّ الإعمال؟

قيل له: ليس كلُّ شيء كثر استعماله يُغَيَّرُ عن أحوال نظائره، فلم تُغَيَّرِ الصلاةُ عما كان عليه في الأصل من كونه مصدرًا، وإن كان قد سُمِّيَ به لَأَنَّهُ وإن كان قد انضَمَّ إلى كونه دعاءً غَيْرَهُ، فلم يخرج عن أن يكون الدعاء مراداً بها.

ومثل ذلك في كلامهم قولهم: أَرَأَيْتَ زَيْدًا ما فعل، لم يخرجهُ عما كان عليه دخول معنى آخر فيه، فالتسمية به مما يقوي الجَمْعُ فيه إذا عَنَى به الرُّكْعَاتِ، لأنَّها

(١) عجز بيت صدره:

لما رأيت ساتيديما استعبرت

البيت من السريع، وهو لعمرو بن قميئة في ديوانه ص ١٨٢، والإنصاف ٤٣٢/٢، وخزانة الأدب ٤/٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١١، ٤١٩، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٦٧، وشرح المفصل ٣/٢٠، ٧٧، والكتاب ١/١٧٨، ومعجم البلدان ٣/١٦٨ (ساتيديما)، ولسان العرب ١٤/٢٧١ (دمي)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٢٣٢، والكتاب ١٩٤، واللامات ص ١٠٧، ومجالس ثعلب ص ١٥٢، والمقتضب ٤/٣٧٧ ساتيديما: اسم جبل يقال: سمي بذلك لأنه ليس من يوم إلا ويسفك عليه دم كأنهما اسمان جعلتا اسماً واحداً.

جَارِيَةٌ مَجْرَى الْأَسْمَاءِ وَالْإِفْرَادِ لَهُ فِي نَحْوِ: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ﴾ يُجَوِّزُهُ أَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مُصَدَّرٌ، فَلَمْ يُجْعَلِ التَّسْمِيَةُ مُزِيلَةً لَهُ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ.

وَمِنْ أَفْرَدَ فِيمَا يُرَادُ بِهِ الرِّكَعَاتُ كَانَ جَوَازُهُ عَلَى ضَرْتَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: عَلَى أَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مُصَدَّرٌ، وَجِنْسٌ، وَالْمَصَادِرُ لِأَنَّهَا أَجْنَاسٌ مِمَّا تَفْرُدُ فِي مَوْضِعِ الْجَمِيعِ، إِلَّا أَنْ تَخْتَلَفَ فَتَجْمَعُ مِنْ أَجْلِ اخْتِلَافِهَا.

وَالْآخَرُ: أَنَّ الْوَاحِدَ قَدْ يَقَعُ فِي مَوْضِعِ الْجَمْعِ، كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾

[غافر: ٦٧] وَقَوْلِ جَرِيرٍ:

الْوَارِدُونَ وَتَيْمٌ فِي ذُرَى سَبَبٍ قَدْ عَضَّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الْجَوَامِيسِ^(١)

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ الَّتِي فِي التَّوْبَةِ، وَالَّتِي فِي هُودٍ، وَفِي الْمُؤْمِنِينَ، مَكْتُوبَاتٌ فِي الْمَصْحَفِ بِالْوَاوِ، وَالَّتِي فِي سَأَلِ سَائِلٍ، مَكْتُوبَةٌ بِغَيْرِ وَاوٍ وَإِذَا اتَّجَعُ الْإِفْرَادُ وَالْجَمْعُ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَرَجَّحَ أَحَدَ الْوَجْهَيْنِ الْمَوَافَقَةَ لِخَطِّ الْمُضْحَفِ؛ كَانَ ذَلِكَ تَرْجِيحًا يَجْعَلُهُ أَوْلَى بِالْأَخْذِ بِهِ.

فَأَمَّا مَنْ زَعَمَ أَنَّ الصَّلَاةَ أَوْلَى لِأَنَّ الصَّلَاةَ لِلْكَثْرَةِ، وَصَلَوَاتٌ لِلْقَلَّةِ، فَلَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ مَتَّجِهًا، لِأَنَّ الْجَمْعَ بِالتَّاءِ قَدْ يَقَعُ عَلَى الْكَثِيرِ كَمَا يَقَعُ عَلَى الْقَلِيلِ، كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَهُمْ فِي الْعُرْفَتِ ءَامُونٌ﴾ [سبأ: ٣٧] وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] و﴿إِنَّ الْمَصْدِقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾ [الحديد: ١٨] فَقَدْ وَقَعَ هَذَا الْجَمْعُ عَلَى الْكَثِيرِ كَمَا وَقَعَ عَلَى الْقَلِيلِ، وَإِذَا كَانَ لِلشَّيْءِ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَجْهَانِ، فَأَخَذَ أَحَدُ بَأَحَدِ الْوَجْهَيْنِ وَآخَرَ بِالْوَجْهِ الْآخَرَ كَانَ سَائِعًا، وَكَذَلِكَ: إِنْ أَخَذَ بَأَحَدِ الْوَجْهَيْنِ فِي مَوْضِعٍ، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ بِالْوَجْهِ الْآخَرَ وَقَالَ: ﴿إِلَّا الْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ﴾ [المعارج: ٢٢، ٢٣] و﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ١، ٢] وَقَالَ: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٣٨] فَأَفْرَدَ فِي مَوْضِعٍ وَجُمِعَ فِي آخَرَ.

اِخْتَلَفُوا فِي ضَمِّ الْأَلِفِ وَفَتْحِهَا مِنْ قَوْلِهِ جَلٌّ وَعَزٌّ: ﴿أَفَمَنْ أَسَسَ بُنْيَانَهُ﴾

[التوبة: ١٠٩].

فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ: بِفَتْحِ الْأَلِفِ فِي الْحَرْفَيْنِ جَمِيعًا، وَفَتْحِ النُّونِ فِيهِمَا.

وَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ ﴿أَسَسَ﴾ بِضَمِّ الْأَلِفِ ﴿بُنْيَانَهُ﴾ بِرَفْعِ النُّونِ^(٢).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: الْبِنْيَانُ: مُصَدَّرٌ، وَهُوَ جَمْعٌ عَلَى حَدِّ شَعِيرَةٍ وَشَعِيرٍ لِأَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا:

(١) مرٌّ سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٠.

بُنْيَانَهُ فِي الْوَاحِدِ، قَالَ أَوْسٌ:

كَبُنْيَانَةِ الْقَرْيَةِ مَوْضِعُ رَحْلِهَا وَأَثَارُ نِسْعَيْهَا مِنَ الدَّفِّ أَبْلَقُ^(١)
وجاء بناء المصاير على هذا المثال في غير هذا الحرف، وذلك نحو: الغفران،
وليس بنيان جمع بناء، لأن فعلاً إذا كان جمعاً نحو كُثبان، وقُضبان، لم تلحقه تاء
التأنيث، وقد يكون ذلك في المصاير نحو ضَرْبِ ضَرْبَةٍ وَأَكْلَ أَكْلَةٍ، ونحو ذلك مما
يكثر.

قال أبو زيد: يقال: بَنَيْتُ ابْنِي بِنْيًا، وَبِنَاءً وَبِنِيَّةً، وَجَمَاعَهَا: الْبُنَى، وَأَنْشَدَ:

بَنَى السَّمَاءَ فَسَوَّاهَا بِبِنْيَتَيْهَا وَلَمْ تَمْدَّ بِأَطْنَابٍ وَلَا عَمَدٍ^(٢)
فالبناء والبنية مصدران، ومن ثمَّ قوبل به الفراشُ في قوله: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ
الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾ [البقرة: ٢٢]. فالبناء لما كان رفعاً للمبني قوبل به الفراشُ
الذي هو خلاف البناء.

ومن ثمَّ وَقَعَ عَلَى مَا كَانَ فِيهِ ارْتِفَاعٌ فِي نِصْبَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُصَدَّرًا كَقَوْلِ
الشاعر:

لَوْ وَصَلَ الْعَيْثُ أَبْنَيْنَ أَمْرًا كَانَتْ لَهُ قُبَّةٌ سَخِقَ بِجَاذٍ^(٣)
أي: جعلت بناءه بَعْدَ الْقُبَّةِ خَلَقَ كِسَاءً، كَأَنَّهُ كَانَ يَسْتَبَدِّلُ بِالْقَبَابِ خِبَاءً مِنْ سَحِقِ
كِسَاءٍ لِإِغَارَةِ هَذِهِ الْخَيْلِ عَلَيْهِنَ.

فأما قراءة من قرأ: ﴿أَمَّنْ أَسَسَ بَيْنَكُمْ﴾ [التوبة: ١٠٩] فبنى الفعل للفاعل،
فلأنه الباني والمؤسس فأستند الفعل إليه، وبناه له، كما أضاف البنيان إليه في قوله:
﴿بَيْنَكُمْ﴾ فكما أن المصدر مضاف إلى الفاعل كذلك يكون الفعل مبنياً له. ويدل على
ترجيح هذا الوجه اتفاقهم على قوله: ﴿أَمَّنْ أَسَسَ بِنْيَانَهُ عَلَيَّ﴾.

ومن بنى الفعل للمفعول به لم يَبْعُدْ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَعْنَى كَالْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ إِذَا أُسَسَ

(١) الرَّحْلُ: مَا يَوْضَعُ عَلَى ظَهْرِ الْبَعِيرِ أَوْ النَّاقَةِ لِرُكُوبِ الرِّجَالِ. أَوْ مَا يَسْتَصْحَبُهُ الرَّكَّابُ مِنْ مَتَاعٍ.
النُّسْعُ: سَيْرٌ مَضْفُورٌ تُشَدُّ بِهِ الْحَقَائِبُ أَوْ الرِّجَالُ. الْقِطْعَةُ مِنْهُ نِسْعَةٌ. وَقَدْ تُجْعَلُ النُّسْعَةُ زَمَامًا لِلْبَعِيرِ
وغيره، أَوْ تُنْسَجُ عَرِيضَةٌ، وَتُجْعَلُ عَلَى صَدْرِ الْبَعِيرِ (ج) نُسُوعٌ، وَأَنْسَاعٌ.
الدَّفُّ: مِنْ كُلِّ شَيْءٍ جَنْبُهُ أَوْ صَفْحَةُ جَنْبِهِ. بَلَقَ بِلِقَاءِ بَلْقَةٍ: كَانَ فِي لَوْنِهِ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ فَهُوَ أَبْلَقٌ، وَهِيَ
بِلْقَاءُ (ج) بُلُقٌ.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْبَيْسِطِ، وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَخْصُصِ ١٢٢/٥.

(٣) الْبَيْتُ مِنْ مَجْزُوءِ الْبَيْسِطِ، وَهُوَ لِأَبِي مَارِدٍ الشَّيْبَانِيِّ فِي تَاجِ الْعُرُوسِ (بَنِي)، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ
١٤٥/٧ (خَضْرُوعٌ)، ٩٤/١٤ (بَنِي)، وَالْمَخْصُصُ ١٢٢/٥، وَتَهْذِيبُ اللُّغَةِ ٤٩٣/١٥، وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ
ص ٣١ (بَنِي)، وَالْحَيَوَانَ ٤٦١/٥، وَالْخِصَائِلُ ٣٦/١.

بنيانه فتولى ذلك غيره بأمره كان كبنياه هُوَ له، وكان القول الأول أرجح لما قلنا.
 اختلفوا في التثقيل والتخفيف من قوله جَلَّ وعَزَّ: ﴿جُرْفِي هَارِي﴾ [التوبة: ١٠٩].
 فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: ﴿شَفَا جُرْفِي﴾ مثقل.
 وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة ﴿جُرْف﴾ ساكنة الراء.
 وروى حفص عن عاصم ﴿جُرْفِي﴾ مثقل مثل أبي عمرو^(١).
 قال أبو عبيدة: الشَّفَا هو: الشَّفِيرُ. والجرف: ما تَجَرَّفَ من السيول من الأودية.
 قال أبو علي: الجُرْفُ: بضم العين الأصل، والإسكان تخفيف، ومثله: الشُّغْلُ
 والشُّغْلُ وقال: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمِ فِي شُغْلٍ﴾ [يس: ٥٥] وقال البعيث^(٢):
 غداة لَقِينَا من لُوَيْ بن غالب هجانَ الشنايا واللقاء على شُغْلٍ
 ومثله: الطُّنْبُ والطُّنْبُ، والعُنُقُ والعُنُقُ، وكلا الوجهين حسنٌ.
 وقال أبو عبيدة: ﴿عَلَى شَفَا جُرْفِي هَارِي﴾ مثقل، قال: لأن ما يُبنى على التقوى فهو
 أثبتُ أساساً من بناء يُبنى على شَفَا جُرْفِي.

والقول في ذلك أنه يجوز أن تكون المعادلة وقعت بين البناءين، ويجوز أن يكون
 بين البانيين، فإذا عادت بين البانيين، كان المعنى: المؤسس بنيانه متقياً خيراً أم
 المؤسس بنيانه غير متقٍ؟ لأن قوله: ﴿عَلَى شَفَا جُرْفِي﴾ يدل على أن بانيه غير متقٍ لله ولا
 خاشٍ له، ويجوز أن يقدَّرَ حَذَفَ المضافِ كأنه أبنَاء من أسس بنيانه متقياً خيراً أم بناء من
 أسس بنيانه على شَفَا جُرْفِي؟ والبنيان: مصدرٌ وَقَعَ على المبني مثل الخَلْقِ إذا عَنَيْتَ به
 المخلوق، ووضربَ الأمير: إذا أردت به المضروب، وكذلك نَسُجُ اليمَن. يدلُّك على
 ذلك أنه لا يخلو من أن يراد به اسمُ الحَدَثِ، أو اسمُ العَيْنِ، فلا يجوز أن يكون
 الحدث، لأنه إنما يؤسس المبني الذي هو عين.

وبين ذلك أيضاً قوله ﴿عَلَى شَفَا جُرْفِي﴾ والحدث لا يعلو شفا جُرْفِي.

والجار في قوله: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنْ رَبِّهِ﴾ في موضع نصب على
 الحال تقديره: أفمن أسس بنيانه متقياً خيراً، أم من أسس بنيانه على شفا جُرْفِي هَارِي؟
 والمعنى: أفمن أسس بنيانه غير متقٍ، أو: من أسس بنيانه معاقباً على بنايته؟ وفاعل

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٠.

(٢) البعيث المجاشعي (توفي ١٣٤هـ = ٧٥١م) خدش بن بشر بن خالد، أبو زيد التميمي، المعروف
 بالبعيث، خطيب، شاعر، من أهل البصرة. قال فيه الجاحظ: أخطب بني تميم إذا أخذ القناة. كانت
 بينه وبين جرير مهاجاة دامت نحو أربعين سنة. توفي بالبصرة.

الأعلام ٣٠٢/٢، والبيان والتبيين ١/١٩٩، والشعر والشعراء ١٩٥، وإرشاد الأريب ٤/١٧٣.

انهار: البنيان، أي: انهار البنيان بالباني في نار جهنم، لأنه معصية، وفعل لما كرهه الله سبحانه من الضرار، والكفر، والتفريق بين المؤمنين، و﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ﴾: حال كما كان قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ﴾ حالاً.

اختلفوا في الإمالة والفتح من قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿هَكَارٍ فَاتَّهَارَ﴾ [التوبة: ١٠٩].

فقرأ ابن كثير، وعاصمٌ في رواية هبيرة عن حفص وحزمة: ﴿هَكَارٍ﴾ بفتح الهاء. الأعمش عن أبي بكرٍ ﴿هَكَارٍ﴾ مفخّمة.

وأمال الهاء نافع وأبو عمرو وعاصم في رواية يحيى عن أبي بكر، والكسائي، بالإمالة وليس عندي عن ابن عامر في هذا شيء.

وقال غير أحمد بن موسى: قراءة ابن عامر مفخّمة.

قال أبو علي: أما حجّة من لم يُمِلْ؛ فإنّ كثيراً من العرب لا يميلون هذه الألفات، وتزكُ الإمالة هو الأصل.

والإمالة في ﴿هَكَارٍ﴾ حسنة لما في الراء من التكرير، فكأنك قد لفظت براءين مكسورتين، وبحسب كثرة الكسرات تحسن الإمالة، وكذلك لو أملتها في الوقف كان أحسن من إمالتك نحو: هذا ماشٍ وداع، لأنك لم تلفظ هنا بكسرة، وفي الراء كأنك قد لفظت بها لما فيها من التكرير بحرفٍ مكسور إذا وقفت عليها.

وقد يجوز أن تميل نحو: هذا ماشٍ في الوقف، وإن زالت الكسرة التي لها كنت تميل الألف كما جاز أن تميل الفتحة من نحو ﴿أَلْقَلِّ أَلْقُرُ﴾ [البقرة: ١٧٨] مع ذهاب ما أملت الفتحة من أجله وهو الألف من القلّ.

ومثل هذا قولهم: صَعَقِي، تركت الفاء التي كان كسرُها لكسرة العين مع زوال كسرتها. وأما الهمزة من ﴿هَكَارٍ﴾ فمنقلبة عن الواو لأنهم قد قالوا تهور البناء: إذا تساقط وتداعى، وفي الحديث: «حتى تهور الليل»^(١) فهذا في الليل كالمثل والتشبيه بالبناء.

ويجوز في العين إذا قلبت همزة في هذا النحو ضربان:

أحدهما: أن تُعَلَّ بالحذف كما أعلت بالقلب، فيقال: هَارٌ وشاكٌ السلاح. ويجوز في قولهم: يومٌ راحٌ، أن يكون فاعلاً على الحذف وقِعِلاً على غير الحذف.

والآخر: أن يُعَلَّ بِقَلْبِهَا إلى موضع اللام فيصير في التقدير: فالع.

(١) أخرجه مسلم (مساجد ٣١١)، وأحمد بن حنبل ٢، ٥٣٧.

ويجوز في قولهم:

ضَرَبْتُ عَلَى شُزْنٍ فَهُنَّ شَوَاعِي^(١)

أن تكون فواعلٌ من الشيء الشائع، ويكون المعنى: إنها متفرقة، ويكون فواعلٌ من قولهم: غارة شعواء، وكذلك يجوز في قوله:

خَفَضُوا أَسِنَّتَهُمْ فَكَلَّ نَاعِي^(٢)

ضربان: أحدهما: أن يكون مقلوباً من النائع الذي يراد به العطشان في قوله:

وَالْأَسَلُ النَّيَّاعَا^(٣)

أي: العطاش إلى دماء من يغزون.

ويجوز أن يكون ناعٍ من قولك: نعى ينعي، أي يقول: يا لثاراتِ فلان.

ويجوز في ﴿هَكَارٍ﴾ التي في الآية أن يكون على قول من حذف. ويجوز أن تكون في قول من قلب.

فأما جوازه على الحذف؛ فلأن هذه الهمزة قد حذفت من نحو هذه الكلم. وجوازه على القلب أن يكون مثل: قاضٍ، وداعٍ، وقد سقطت اللام لالتقاء الساكنين.

وقال أبو الحسن: يقال: هزرت تهازراً، مثل: خِفْتُ تخاف، قال: وجعله بعضهم من الياء، وبعضهم من الواو، فقال: يتهير، فإنه كان التجويز في عين يتهور أنه ياء من أجل قولهم: يتهير، فإنه يمكن أن يكون: يتهير، مثل: يتحير، فلا دلالة

(١) عجز بيت صدره:

وَكأنْ أُولَاهَا كَعَابُ مِقَامِرٍ

البيت من الكامل، وهو للأجدع بن مالك في لسان العرب ١٩١/٨ (شيع)، ٢٣٦/١٣ (شزن) ١٤/٤٣٥ (شعا)، والمؤتلف والمختلف ص ٤٩، وتاج العروس ٣١١/٢١ (شيع)، (شزن)، (شعى) والمعاني الكبير ص ٥٤، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨١١، وسر صناعة الإعراب ٧٤٣/٢ والمقتضب ١/١٤٠، والمقرب ٢/١٩٨، والممتع في التصريف ٢/٦١٥، والمنصف ٢/٥٧ الشُّزْنُ: الكعب الذي يلعب به.

(٢) عجز بيت. صدره:

خِيلَانٍ مِنْ قَوْمِي وَمِنْ أَعْدَائِهِمْ.

البيت من الكامل، وهو للأجدع بن مالك الهمداني في الأصمعيات ص ٦٩، ولسان العرب ٨/٣٦٥ (نوع)، ١٥/٣٣٥ (نعا)، وتاج العروس ٢٨٩/٢٢ (نوع)، (نعا)، وبلا نسبة في المخصص ١٤/٩٣.

(٣) قطعة من بيت تمامه:

لِعَمْرُ بَنِي شِهَابٍ مَا أَقَامُوا صَدُورَ الْخَيْلِ وَالْأَسَلُ النَّيَّاعَا

البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ص ١٨٢، ولسان العرب ٨/٣٦٥ (نوع)، والمخصص ١٤/٣٥، ١٤٣، وتاج العروس ٢٨٩/٢٢ (نوع)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٣/٢٢٠، وديوان الأدب ٣/٣٧٦.

حينئذ في ذلك على كونها من الياء، ولعله سمع شيئاً غير هذا يُعَلَّمُ به أنه من الياء، فإن لم يسمع شيئاً غير هذا، فإنه يجوز أن يقول: إن يتهيّر: يتفعل مثل يتبيع، لأن باب التفعل أكثر من باب التفعيل، فيُخَمَلُ على الأكثر فيجوز على هذا فيما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

خَلِيلِي لَا يَبْقَى عَلَى الدَّهْرِ فَادِرٌ بِتَيْهُورَةٍ بَيْنَ الطُّخَافِ العَصَائِبِ^(١)
يجوز أن يكون تيهورة: تفعولة، مثل: تعضوضه، إلا أنه قلبه ولو كان من الواو كان توهورة.. ويجوز أن يكون نيهورة في الأصل فيُعْوَلًا، مثل: سيهوب، وعيثوم^(٢)، إلا أنه قلبت الواو التي هي عينٌ إلى موضع الفاء، ثم أبدل منها التاء، كما أبدل في قولهم: تَقْوَى وَتَقِيَّةً، ونحو ذلك، فيكون على هذا: عيفولة. ويدل ذلك على أن الكلمة من هذا الباب قول العجاج:

إلى أراطٍ ونقاً تنيهور^(٣)

فإنما وصفه بالانهيار، كما وصفه الآخرُ به في قوله:

كَمِثْلِ هَيْلِ النَّقَا طَافَ الْوَلِيدُ بِهِ يَنْهَارُ حِيناً وَيَنْهَاهُ الشَّرَى حِيناً^(٤)
والانهيار، والانهيال، يتقاربان في المعنى كما يتقاربان في اللفظ، ومثل ذلك في المعنى قول العجاج في صفة رمل:

شَدَدٌ مِنْهُ وَهُوَ مُغْطِي الإِسْهَالِ ضَرْبُ السَّوَارِي مَثَنَةٌ بِالشَّهْتَالِ^(٥)

(١) يُرْوَى «أَعْيَبِي» بدل «خَلِيلِي».

البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في لسان العرب ٦٥٥/١ (عصب)، وتاج العروس ٣٧٨/٣ (عصب)، وهو لصخر الغني في لسان العرب ٢١٢/٩ (طخف)، وتاج العروس ٦٨/٢٤ (طخف) وهو في شرح أشعار الهذليين ص ٢٤٦، من قصيدة تُنسب لأبي ذؤيب، ولصخر الغني، ولأخي صخر الغني، وفيه أن من يروها لأخي صخر الغني أكثر.
الطخاف: السخاب المرتفع الرقيق.

(٢) العَيْثُومُ: الضخم الشديد من كل شيء. وجمل عيثوم: ضخم شديد (لسان العرب ٣٨٤/١٢ (عثم).

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه ٣٥٦/١، ولسان العرب ٩٦/٤ (تهر)، ٢٧٠/٥ (هير)، والتنبية والإيضاح ٢/٢٢٩، وتاج العروس ٢٩٩/١٠ (تهر)، ٤٤٨/١٤ (هور)، وتهذيب اللغة ٤١٢/٦ والمخصص ١٠/١٣٥، وكتاب العين ٨٣/٤.

الأزطى: شجر ثمره كالغُثَّابِ، مُؤٌ، منبته التربة الرملية، عروقه حُمْرٌ، واحدته أرطاة.

النَّقَا: الكثيب من الرمل (ج) أنقاء وتقي.

(٤) رواية البيت في الشعر والشعراء ص ٢٩٩، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦٣/٨:

يمشيين هَيْلَ النَّقَا مالت جوانبه ينهالُ حيناً وينهاهُ الشرى حيناً

البيت من البسيط، وهو لابن مقبل في ديوانه ص ٣٢٦، وأساس البلاغة (نهي)، والشعر والشعراء ص ٢٩٩.

(٥) الرجز للعجاج في ديوانه ٣١٨/٢ - ٣١٩، ولسان العرب ٢٦٢/١٠ (ضنك) وفيه «عزز» بدل «شدد»، =

اختلفوا في فتح التاء وضمّها من قوله جلّ وعزّ: ﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ١١٠] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي ﴿تَقَطَّعَ﴾ بضم التاء.

وقرأ ابن عامر وحمزة: ﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ﴾ بفتح التاء.

واختلّف عن عاصم، فروى أبو بكر عنه مثل أبي عمرو، وروى حفص عنه مثل حمزة ﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ﴾ بفتح التاء^(١).

قال أبو علي: قوله: ﴿لَا يَزَالُ بُنِئُهُمُ الَّذِي بَنَوْا﴾ [التوبة: ١١٠] البنيان: مصدر واقع على المبني، وإذا كان كذلك كان المضاف محذوفاً تقديره: لا يزال بناء المبني الذي بنوا ربيّة، أي: شكاً في قلوبهم فيما كان من إظهار إسلامهم، وثباتاً على النفاق إلا أن تقطع قلوبهم بالموت والبلاء، لا يخلص لهم إيمان ولا يترعون عن النفاق.

فأما قراءة من قرأ: ﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ﴾ فلأنه يريد: حتى تبلى وتقطع بالبلى، أي: لا تلتج قلوبهم بالإيمان أبداً، ولا يندمون على الخطيئة التي كانت منهم في بناء المسجد.

فأما قراءة من قرأ: ﴿تَقَطَّعَ﴾ فهو في المعنى مثل الأول؛ لأن الفعل أضيف إلى المقطع المبلي للقلوب بالموت في المعنى. وفي الوجه الأول أسند إلى القلوب لما كانت هي البالية، وهذا مثل: مات زيد ومرض عمرو، وسقط الحائط، ونحو ذلك مما يُسند فيه الفعل إلى من حدث فيه، وإن لم يكن له، و﴿تَقَطَّعَ﴾ نُسب الفعل فيه إلى المقطع المبلي، وإن لم يذكر في اللفظ؛ فأسند الفعل الذي هو لغير القلوب في الحقيقة إلى القلوب. وزعموا أنّ في حرف أبي: ﴿حتى الممات﴾ وهذا يدلّ أنهم يموتون على نفاقهم، فإذا ماتوا عرفوا بالموت ما كانوا تركوا من الإيمان وأخذوا من الكفر.

اختلفوا في قوله جلّ وعزّ: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة: ١١١].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ فاعل ومفعول. وقرأ حمزة والكسائي ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ مفعول وفاعل^(٢).

قال أبو علي: من قال: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ فقدّم الفعل المسند إلى الفاعل على الفعل المسند إلى المفعول، فلأنهم يقتلون أولاً في سبيل الله، ويقتلون، ولا يقتلون إذا قتلوا.

= ٦٨٩/١١ (هتل)، وتهذيب اللغة ٢٣٦/٦، ٤١/١٠، وتاج العروس ٢٢٦/١٥ (عزز)، (ضنك)، (هتل)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٨٣/١، ولسان العرب ٣٧٧/٥ (عزز) عزز منه أي سدّد من الكتيب، ضرب السواري أي أمطار الليل فلزم بعضه بعضاً، شبه خلقها بالكتيب وقد أصابه المطر، وهو معطي الإسهال أي يعطيك سهولة ما شئت.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٠.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٠.

ومن قدّم الفعل المسند إلى المفعول به على المسند إلى الفاعل، جاز أن يكون في المعنى مثل الذي تقدم لأن المعطوف بالواو يجوز أن يراد به التقديم؛ فإن لم يقدر به التقديم كان المعنى في قوله: ﴿فَيَقْتُلُونَ﴾ بعد قوله: ﴿فَيُقْتَلُونَ﴾ يقتل من بقي منهم بعد قتل من قتل، كما أن قوله سبحانه: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٤٦]: ما وهن من بقي منهم لقتل من قتل من الرّبيّن.

قال أحمد: قرأ حمزة وحده: ﴿أَوَّلًا تَرَوْنَ﴾ [التوبة: ١٢٦] بالتاء، وقرأ الباقون ﴿يَرَوْنَ﴾ بالياء^(١).

قال أبو علي: ﴿أَوَّلًا تَرَوْنَ﴾: تنبيه، قال سيبويه عن الخليل: في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَرَأَتْهُ أَكْثَرُ اللَّهِ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾ [الحج: ٦٣] المعنى: انتبه أنزل الله من السماء ماء، فكان كذا وكذا، وليس قوله: ﴿فَتُصْبِحُ﴾ جواباً بالفاء.

ووجه قراءة حمزة: أن المؤمنين نُبهوا على إعراض المنافقين عن النظر، والتدبير لما ينبغي أن ينظروا فيه ويتدبروه، وذلك أنهم يمتحنون بالأمراض، والأسباب التي لا يؤمن معها الموت، فلا يرتدعون عن كفرهم، ولا ينزجرون عما هم عليه من النفاق، ولا يقدمون عملاً صالحاً يقدمون عليه إذا ماتوا؛ فنبّه المسلمون على قلة اعتبارهم واتعاضهم.

ومن قال: ﴿أَوَّلًا يَرَوْنَ﴾ كان هذا التقرّيع بالإعراض عما يجب ألا يعرضوا عنه من التوبة والإقلاع عما هم عليه من النفاق لاحقاً لهم من غير أن يُضَرَفَ التنبيه إلى المسلمين في الخطاب، لأن المسلمين قد عَرَفُوا ذلك من أمرهم، وكان الأولى أن يلحق التنبيه فعل من يُراد تنبيهه وتقرّيعه بتركه ما ينبغي أن يأخذ به.

وما قال: ﴿يَرَوْنَ﴾ و﴿تَرَوْنَ﴾ جميعاً احتمل أن يكون من رؤية العين، وأن تكون المتعدية إلى مفعولين، فإذا جعلتها المتعدية إلى مفعولين سَدَّ أَنْ، مسدّهما، وأن يكون من رؤية العين أولى، لأنهم يُسْتَبْطِئُونَ في مشاهدة ذلك، والإعراض عنه على ترك الاعتبار به وهذا أبلغ في هذا الباب من المتعدية إلى مفعولين، ألا ترى أن تارك الاستدلال أعذر من المُضْرِبِ عما يشاهد ويحس.

ولو قرأ قارئ: ﴿أَوَّلًا يَرَوْنَ﴾ فبنى الفعل للمفعول به، كان ﴿أَنْ﴾ في موضع نصب بأنه مفعول الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وذلك أنك تقول: رأى عمرو كذا، وتقول: أزيثُ عمراً كذا، فتعدّيه إلى مفعولين بالنقل، فإذا بنيت الفعل للمفعول به تعدى إلى مفعول واحد، كالدرهم في قولك: أعطي زيداً درهماً. ولا يكون ﴿يَرَوْنَ﴾ هنا التي في قولك: أرى زيداً منطلقاً، لأن المعنى ليس على: يظنون أنهم يفتنون في

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٠.

كل عام، إنّما المعنى على أنهم يشاهدون ذلك فيعلمونه علم مشاهدة، وليس المعنى أنهم يظنون الفتنة في كل عام، لأن ظنَّ الفِتْنَةَ ليس بموضع اعتبار، وإنما قرّعوا على تركِ الاعتبارِ بالمُشَاهِدِ، وأنهم مع ذلك لا يتوبون ولا هم يتذكرون، فيعتبروا به، وينتهوا عما يلزمهم الانتهاء عنه والإقلاع فبهذا كان يكون وجه من ضمّ الياء في ترونه، ولا أدري أقرئ به أم لم يُقرأ.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله جلّ وعزّ: ﴿كَادَ تَزِينُ﴾ [التوبة: ١١٧].

فقرأ حمزة وحفص عن عاصم: ﴿كَادَ يَزِينُ﴾ بالياء.

وقرأ الباقون وعاصم في رواية أبي بكر: بالتاء^(١).

قال أبو علي: يجوز أن يكون فاعل كاد أحد ثلاثة أشياء: أحدها: أن يُضمِرَ فيه القصة أو الحديث، وتكون ﴿تَزِينُ﴾ الخبر.

فإن قلت: إن أصل إضمار القصة أو الحديث إنما هو في الابتداء، نحو ﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ونحو قوله سبحانه: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، ثم تدخل على الاسم المبتدأ الذي هو ضمير الحديث أو القصة العوامل التي تدخل على المبتدأ، وليس كاد من العوامل التي تدخل على المبتدأ.

قيل: جاز ذلك فيها للزوم الخبر لها، فأشبهت العوامل الداخلة على المبتدأ للزوم الخبر لها. فإن قلت: فهل يجوز أن يُضمَرَ في عسى ضمير القصة أو الحديث، لأن عسى أيضاً يلزمها الخبر كما يلزم كاد.

قيل: لا يجوز ذلك لأن عسى يكون فاعله المفرد في كثير من الأمر فلا يلزمه الخبر كقوله: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] فإذا كان فاعله المفرد في كثير من الأمر لم يحتمل الضمير الذي احتمله كاد، كما لم يحتمله سائر الأفعال التي تسند إلى فاعليها مما لا يدخل على المبتدأ.

فأما ما يجيء في الشعر من كاد أن يفعل وعسى يفعل، فليس به اعتداد لأن هذه الأشياء التي تجيء في الضرورة غير مأخوذ بها في حال السعة، ألا ترى أنهم قالوا: إوزٌ، وموذٌ، فجعلوا الأصل الإدغام ولم يُقدِّروا نقل الحركة فيها إلى ما قبلها، وإنما وقعت في أول أحوالها مُدْغَمَةً، فذلك هذا أن الإظهار في هذا النحو في الشعر لا اعتداد به، وكل ما أشبهه فهو على هذا الحكم، وإضمار القصة أو الحديث فيها قولٌ سيويه.

والوجه الثاني في فاعل كاد أن يضمَّنهُ ذُكْرًا مما تقدّم لما كان النبي ﷺ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٠.

والمهاجرون والأنصارُ قبيلاً واحداً وفريقاً جاز أن يضمّر في كاد ما دل عليه مما تقدم ذكره من القبيل، والحزب، والفريق، ونحو ذلك من الأسماء المفردة الدالة على الجمع، وقال: منهم، فحمّله على المعنى كقوله سبحانه: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ثم قال: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٦٩] فكذلك فاعل كاد على هذا الوجه.

والثالث في فاعل كاد: أن يكون فاعلها القلوب، كأنه: من بعدما كاد قلوبُ فريقٍ منهم تزيغ، ولكنه قدم ﴿تزيغ﴾ كما يقدم خبر كان في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وجاز تقديمه، وإن كان فيه ذكر من القلوب، ولم يمتنع من حيث يمتنع الإضمار قبل الذكر، لما كان النية به التأخير، كما لم يمتنع: ضَرَبَ غَلَامَهُ زَيْدًا، لَمَّا كَانَ التَّقْدِيرُ بِهِ التَّأخِيرَ، أَلَا تَرَى أَنَّ حُكْمَ الْخَبَرِ أَنَّ يَكُونُ بَعْدَ الْاسْمِ، كَمَا أَنَّ حُكْمَ الْمَفْعُولِ بِهِ أَنَّ يَكُونُ بَعْدَ الْفَاعِلِ؟

فأما من قرأ ﴿يَزِيغُ﴾ بالياء فيجوز أن يكون ذهب إلى أن في كاد ضمير الحديث، فإذا اشتغل كاد بهذا الضمير ارتفع القلوب بيزيغ؛ فذكر، وإن كان فاعله مؤنثاً لتقدم الفعل.

ومن قرأ بالياء ﴿تزيغ﴾ جاز أن يكون ذهب إلى أن القلوب مرتفعة بكاد، فلا يكون ﴿تزيغ﴾ فعلاً مقدماً كما كان عند الآخرين كذلك، فإذا لم يكن مقدماً فبح التذكير لتقدم ذكر الفاعل كما قبح:

ولا أرض أبقل إبقالها^(١)

ولم يقبح: أبقل أرض، ويجوز أن يكون الفعل المسند إلى القصة والحديث يؤنث، إذا كان في الجملة التي يفسرها مؤنث، كقوله جلّ وعزّ: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧] وقوله: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ﴾ [الحج: ٤٦] ألا ترى

(١) عجز بيت. صدره:

فلا مُزْنَةً وَذَقَّتْ وَذَقَّهَا

البيت من المتقارب، وهو لعامر بن جوين في تخلص الشواهد ص ٤٨٣، وخزانة الأدب ٤٥/١، ٤٩، ٥٠ والدرر ٢٦٨/٦، وشرح التصريح ٢٧٨/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٩، ٤٦٠، وشرح شواهد المغني ٩٤٣/٢، والكتاب ٤٦/٢، ولسان العرب ١١١/٧ (أرض)، ٦٠/١١ (بقل)، والمقاصد النحوية ٤٦٤/٢، وتاج العروس (ودق)، (بقل)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٥٢/١، وأوضح المسالك ١٠٨/٢، وجواهر الأدب ص ١١٣، والخصائص ٤١١/٢، وشرح الأشموني ١٧٤/١، والرد على النحاة ص ٩١، ووصف المباني ص ١٦٦، وشرح أبيات سيبويه ٥٥٧/١، وشرح ابن عقيل ص ٢٤٤، وشرح المفصل ٩٤/٥، ولسان العرب ٣٥٧/١ (خضب)، والمحتسب ١١٢/٢، ومغني اللبيب ٦٥٦/٢، والمقرب ٣٠٣/١، وهمع الهوامع ١٧١/٢. أبقلت: أنبت البقل، وأبقلت الأرض: خرج بقلها. ولم يقل الشاعر أبقلت لأن تأنيث الأرض ليس بتأنيث حقيقي.

أن هي من قوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾ ضمير القصة، كما أن قوله سُبْحَانَهُ: ﴿هُوَ اللَّهُ﴾ في قوله: ﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] مذكر وجاز تأنيث (هي) التي هي ضمير القصة لذكر الأبصار المؤنثة في الجملة التي هي التفسير، وكذلك أُثِّثْتُ في قوله: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ وكذلك يُؤْتُّ الضمير الذي في كادَ لذكر المؤنث في الجملة المفسرة فتقول: ﴿كَادَتْ﴾ وتدغم التاء التي هي علامة التأنيث في: تاء ﴿تَزِيغُ﴾ وتزيغ على هذا للقلوب، وهي مُرْتَفِعَةٌ بِهِ.

ويجوزُ إلحاقُ التاءِ في كادَ من وَجِهٍ آخَرَ، وهو أن ترفع ﴿قُلُوبُ فَرِيقٍ﴾ بكادَ، فيلحقه علامة التأنيث من حيث كان مسنداً إلى مؤنث كقوله سبحانه: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤] وتكون على هذا في ﴿تَزِيغُ﴾ ضمير القلوب لأن النية بتزيغ التأخير. اختلفوا في إدخال الواو وإخراجها في قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا﴾ [التوبة: ١٠٧].

فقرأ نافع وابنُ عامرٍ: ﴿الَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا﴾ بغير واو، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة والشام.

وقرأ الباقون: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾ وكذلك هي في مصاحفهم^(١).

قال أبو علي: وجه قول من ألحق الواو: أنه معطوف على ما قبله من نحو قوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَن عَاهَدَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٧٥] ﴿وَمِنْهُمْ مَن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ٥٨] ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤَدُّونَ النَّفَى﴾ [التوبة: ٦١] ﴿وَالْآخَرُونَ مُرْجُونَ لَأَمْرِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٠٦] أي: منهم آخرون، ومنهم الَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا.

ومن لم يلحق الواو لم يجز أن يكون ﴿الذين﴾ بدلاً من قوله: ﴿وَالْآخَرُونَ مُرْجُونَ﴾ كما تُبَدَّلُ المعرفة مِنَ التَّكْرَةِ، لأنَّ الْمُرْجِيَيْنِ لِأَمْرِ اللَّهِ هُمُ الْغَيْرُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْمَسْجِدَ ضِرَارًا وَكُفْرًا، أَلَا تَرَى أَن مَتَّخِذِي الْمَسْجِدِ قَدْ أُخْبِرَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، وَلَا تَتَلَجُّ قُلُوبُهُمْ بِالْإِيمَانِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا يَزَالُ يُبَشِّرُهُمُ الَّذِي بَوَّأْتَهُمُ الْبَوَّاءَ فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ١١٠] وإذا وقع الخبر بتاتاً على أنهم لا يؤمنون حتى الممات، والمُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ، قَدْ جُوزَ عَلَيْهِمُ الْإِيمَانُ، عَلِمْتَ أَنَّهُمْ لَيْسُوا بِإِيَّاهُمْ، فَإِذَا لَمْ يَكُونُوا هُمْ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يُبَدَّلُوا مِنْهُمْ.

ولكن من لم يلحق الواو جاز قوله على أمرين: على أن يضمير: ومنهم الذين اتخذوا، كما أضمزت المبتدأ مع الحرف الداخل عليه في قولهم: لاها لله ذا، والمعنى: للامر ذا، وكما أضمزت الحرف مع الفعل في قوله سبحانه: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٠.

أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴿١٠٦﴾ [آل عمران: ١٠٦] أي: فيقال لهم: أكفرتم، وكذلك حذف الخبر مع الحرف اللاحق له في قول من قرأ: ﴿الَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾ بغير واو، ويجوز أن يكون أضمر الخبر بعد، كما أضمر بعد في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الحج: ٢٥] إلى قوله: ﴿وَالْبَادِي﴾ [الحج: ٤٥] والمعنى فيه: يُنْتَقَمُ مِنْهُمْ، أو: يُعَذَّبُونَ، ونحو ذلك مما يليق بهذا المبتدأ، وحسن الحذف في الموضوعين جميعاً لطول الكلام بالمبتدأ وصلته.

قال أحمد: حدثني أحمد بن علي الخزاز قال: حدثني محمد بن يحيى القطعي قال: حدثنا سعيد ابن أوس عن المفضل عن عاصم: أنه قرأ: ﴿غَلْظَةً﴾ [التوبة: ١٢٣] بفتح الغين.

وقرأ الباقر: ﴿غَلْظَةً﴾ بكسر الغين.

قال أبو علي قوله: ﴿وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غَلْظَةً﴾ في المعنى مثل قوله سبحانه: ﴿جَهْدِ الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ وَأَغْلَظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣] وقوله: ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءَ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] وقوله: ﴿أَذَلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤] أي: لا ينقادون لهم ولا يخفصون لهم جناحاً وأذلة على المؤمنين، أي: يذلون لهم ذل الخضوع، فيتركون الترفع عليهم؛ فهذا قريب من قوله: ﴿رُحَمَاءَ بَيْنَهُمْ﴾، ولم يرد بقوله: ﴿أَذَلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ ذل الهوان، ولكن الذل الذي يقتضيه الدين من الإلانة الجانب له، وتسويبه به.

قال أبو الحسن: ﴿غَلْظَةً﴾: قراءة الناس بالكسر، وهي العربية، وبها تُقرأ.

قال: ولا أعلم غَلْظَةً إلا لغة، وقال غيره: هي لغة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكر اختلافهم في سورة يونس

اختلفوا في إمالة الراءِ وتفخيمها. فقرأ ابن كثير: ﴿الرَّءِ﴾ مفتوحة الراء. وقال حفص عن عاصم: الراء خفيفة تام لا تُمدُّ الراء في كلِّ القرآن غيرُ مكسورة.

وقال هُبيرة عن حفص عن عاصم: الراء مكسورة.
وقال نافع في رواية المسيبي: الرَّاء مفتوحة وليست بممدودة.
وقال أحمد بن صالح عن ورشٍ وقالون: لا تُفخِّمُ الراء.
وقال ابن جَمَّاز عن نافع: بكسر الراء.
وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وابن عامر: ﴿الرَّءِ﴾ الراء على الهجاء مكسورة.
أبو بكر عن عاصم في رواية خلف عن يحيى بن آدم: الراء مكسورة مثل أبي عمرو^(١).

قال أبو علي: من قال: ﴿الرَّءِ﴾ فلم يُملِّ فتحة الرَّاء، فلأن الكثير من العرب لا يميل ما يجوز فيه الإمالة عند غيرهم.
وحسَنَ تَرَكَ الإمالة هنا، أن معه حرفاً يمنع الإمالة كما يمنعها المستعلي. فأما من أمال فقال: رايًا. فلأنها أسماء لما يلفظ به من الأصوات المتقطعة في مخارج الحروف، كما أن غاق اسمٌ للصوت الذي يصوته الغراب، وكما أن طيخ اسمٌ للصوت الذي يفعله الضاحك، فجازت الإمالة فيها من حيث كانت أسماء، ولم تكن كالحروف التي تمتنع فيها الإمالة نحو: ما، ولا، وما أشبههما من الحروف.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٠ وفي الحاشية: وردت الرواية عن ابن عامر بين الكسر والفتح وكذلك نافع إلا أنهم إلى الفتح أقرب، وقرأ ابن مهران لابن عامر وحماد عن عاصم. المبسوط ٢٣١.

فإن قلت: فهلاً امتنعت الإمالة في رَا، لِشَبهِ الرَاءِ بالمستعلي في منعها الإمالة؟ فالقول: إنه لم تمتنع الإمالة فيها لما أريد من تبين أنه اسمٌ، كما أنه لم تمتنع الإمالة من خاف وطاب وصار مع المستعلي، لما أريد من طلب الكسرة في خفت وطبت وصرت، وكذلك جازت الإمالة في (رَا) لما قُصدَ بها من إعلام أنه اسمٌ ليس بحرف. فإن قلت: فإن الأسماء لا تكون على حرفين أحدهما حرف لين، وإنما تكون على هذه الصفة الحروفُ نحو: ما ولا.

فالقول: إن هذه الأسماء لم يمتنع أن تكون على حرفين أحدهما حرف لين، لأن التنوين لا يلحقها، فيؤمن لامتناع التنوين من اللحاق لها، أن تبقى على حرف واحد، وإذا أمِنَ ذلك، لم يمتنع أن يكون الاسم على حرفين، أحدهما حرف لين، ألا ترى أنهم قالوا: هذه شاةٌ، فجاء على حرفين، أحدهما حرف لين، لَمَّا أمِنَ لحاقُ التنوين له، لاتصال علامة التأنيث به، وكذلك قولك: رأيت رجلاً ذا مالٍ، لاتصال المضاف إليه به، وكذلك قولهم: كسرتُ فازيدَ، ومثلُ شاةٍ في كونها على حرفين: أحدهما حرف لين، لما دخلت عليه علامة التأنيث قولهم في الباءة: باءٌ كأنه أراد الباءة، فأبدل من الهمزة الألف، كما أبدل في قوله^(١):

لا هـنالك المـرتعُ

فاجتمعت ألفان، فحذف إحداهما لاتقاء الساكنين، فبقي الاسم على حرفين: أحدهما حرف لين، أنشدنا محمد بن السري عن أبي محمد اليزيدي:

فيا شَرَّ مُلْكٍ مُلْكٍ قيسِ بنِ عاصمٍ على أن قيساً لم يطأ بآءٍ مَحْرَمٍ^(٢)
ومثلُ باءٍ في القياس ما رواه محمد بن السري عن أحمد بن يحيى عن سلمة قال:
سمعت الفراءَ يحكي عن الكسائي أنه سمع من يقول: اسقني شربة ماءً يا هذا، يريد:
شربة ماءً، فَقَصَرَ، وأخرجه على لفظ من التي للاستفهام، هذا إذا مضى، فإذا وقف
قال: شَرْبَةٌ ماءً.

والقول فيه: كالقول في باءٍ إلا أن باهاً، أحسن من ما، لتكثُرَها بعلامة التأنيث، وليس هذا كذلك، ووجه أنه جعل الهمزة التي قَلِبَتْ على غير القياس في حكم المخففة

(١) مرّ سابقاً.

(٢) قيس بن عاصم (توفي نحو ٢٠هـ = نحو ٦٤٠م) بن سنان المنقري السعدي التميمي، أبو علي، أحد أمراء العرب وعقلائهم والموصوفين بالحلم والشجاعة فيهم، كان شاعراً، اشتهر وساد في الجاهلية وهو ممن حرم على نفسه الخمر فيها، ووفد على النبي ﷺ في وفد تميم (سنة ٩هـ) فأسلم، واستعمله على صدقات قومه. ثم نزل البصرة في أواخر أيامه. وروى أحاديث، وتوفي بها.
الأعلام ٢٠٦/٥، والإصابة ت٧١٩٤، وإمتاع الأسماع ٤٣٤/١.

على القياس، وحذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، فلحق التنوين الباقية، وحذفت كما حذفت من نحو: رحاً وعصاً.

وقد قيل في قولهم: مُ اللّهِ، إنه محذوف من: أَيْمُنُ اللّهِ، وليس هذا بالكثير، ولا مما ينبغي أن يقاس عليه.

ومن ذلك: اللّا في معنى: اللّائي، هو على حرفين، أحدهما حرف لين، لأن التنوين لا يلحقه، من حيث لم يلحق ذا، لا من حيث كانت فيه الألف واللام، وينشد البغداديون في ذلك:

فدومي على العَهْدِ الَّذِي كَانَ بَيْنَنَا أَمْ أَنْتِ مِنَ اللَّامِ الْهُنَّ عَهْدُ^(١)؟
ومن ذلك قولهم: أَيُّشُ تَقُولُ؟ حكاه أبو الحسن والقراء.

والقول فيه: أَنَّهُ كَانَ أَيُّ شَيْءٍ؟، فخففت الهمزة، وألقت كسرتها على الياء، وكثر الكلام بها، فكرهت حركة الياء بالكسرة، كما كرهت في قاضين، وغازين ونحوه، فَأَسْكِنَتْ والتقت مع التنوين، وكل واحدٍ منهما ساكن، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فإذا وقفت عليها قلت: أَيُّشُ فَأَسْكِنْتَ.

ومن قال: بَرَجُلِي، فأبدل من التنوين الياء، قال: أَيُّشِي.

فهذه الأسماء ما لم يلحق بها التنوين، لم يمنع أن تكون على حرفين، أحدهما حرف لين، وإنما لم يلحقها التنوين، ولم تُعرب كما لم تعرب، ولم يُنَوَّنْ ما كان منها زائداً على حرفين نحو: لَامَ أَيْفِ عَيْنِ جِيمٍ، فكما أَنَّ هذه الحروف على الوقف، ولا تُنَوَّنْ، كذلك ما كان منها نحو: رَا، يَا، تَا، ثَا. كما أن أسماء العَدَدِ كذلك، فَإِنْ أُخْبِرَ عن شيءٍ منها فتمكّن لذلك، وَأُعْرِبَ، ولحقه التنوين؛ زِيدَ على ما كان على حرفين أحدهما حرف لين، حرفٌ مثل ما هو فيه، حتى يصير بالمزيد على ثلاثة أحرف، ومُدَّ إن كان الآخرُ الياء فقليل: بَاءٌ، وَيَاءٌ، وراءٌ، كما تقول: ثلاثةٌ أكثر من اثنين، فعلى هذا مجرى هذه الحروف.

فإن قلت: فهل يستدلُّ بجواز الإمالة في رَا، ويا، ونحوهما على أن الألف منقلبة عن الياء، كما تقول في ذا: إن الألف فيه منقلبة عن الياء.

فالقول: إن الاستدلال بجواز الإمالة في رَا ونحوها، أن الألف فيه منقلبة عن الياء: لا يصح، لأنه إنما أميلٌ عندهم لما قدمنا من ذكره، فليس بمنزلة قولهم: ذا، لأن رَا ونحوها أسماءٌ للأصوات، والأصوات لا تشتق كما لا تشتق الحروف، فأما قولهم: ذا، فليس من الأصوات ولكنه من الأسماء المُنْظَهَرَةِ، ألا ترى أنه قد وُصِفَ،

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأزهية ص ٣٠٥، ولسان العرب ٢٦٧/١٥ (لوى).

ووصفَ به، وحُقِرَ في نحو: مررت بذا الرجل، وبزيدِ ذا. وحقروه فقالوا: ذَيَّا، من حيث كان اسماً على الوصف الذي ذكرنا، فصار بمنزلة سائر المظهرة، وساغ الاستدلال على حروفها، كما ساغ في غيره من الأسماء، فلذلك قال أبو الحسن: إن قولهم ذا من مُضَاعَفِ الياء، وذلك أن سبويه حكى فيه الإمالة، فإذا جازت فيه الإمالة حمل على انقلاب الألف فيه عن الياء في الأمر الأكثر، فإذا ثبت أن ألفه ياء، لم يجوز أن تكون اللام واواً، لأنه ليس مثل حَيَوْتُ، وإذا لم يجوز أن يكون واواً: ثبت أنه ياء، وأنه من باب حَيِّت، وَعَيِّتُ.

فإن قلت: إنه قال فيه: إذا سُمِّيَ به رجلاً: ذاءً، كما تقول في لا: لاءً، وفي لو: لوً، ولو كان كما ذكرت، لوجب أن يكون: ذَيَّا، كما قالوا: حَيًّا وَحَيَّيَانِ، أو ذَيِّي، قيل: الذي قاله عن الخليل ويونس إذا سُمِّيَ به رجلاً: ذاءً، قياسٌ، وذلك أن هذا الاسم قد ضَارَعَ با ويا وتا، ألا ترى أنه غير مُعَرَّبٍ، كما أن هذه الأسماء التي أريدت بها الأصوات غير معربة، فلما ساوتها في البناء جعلها بمنزلتها إذا أعربها.

ومما يدلُّك على مشابهتها لها أن الألف ليست في موضع حركة، فيلزمها الانقلاب، كما أنها في (را) ونحوها ليست في موضع حركة، فإذا كان كذلك كانت الألف في ذا بمنزلتها في هذه الأسماء التي هي نحو را، با، تا، والأول الذي قدمناه، وقلنا: إنه من باب حَيِّت وَعَيِّتُ، قد قاله أبو الحسن.

ومن حيث قال الخليل في ذا: إنك إذا سميت به قلت: ذاءً، قال في ذو، من قولهم: هذا رجلٌ ذو مالٍ، إذا سميت به رجلاً، قلت: ذوٌّ، وقياسٌ قول يونس عندي في ذو إذا سُمِّيَ به رجلٌ أن يكون بمنزلة قول الخليل، إلا أنه حكى ذوٌّ عن الخليل، ولم يحكه عن يونس.

ولم نعلمهم نَوَّنوا من هذه الكلم شيئاً، كما نَوَّنوا غاقٍ، وكما نَوَّنوا صِه^(١)، لأنهم ليس ينوّنون جميع هذه الأصوات، وإن كانوا قد نَوَّنوا بعضها، ألا ترى أنا لا نعلمهم نَوَّنوا «طخ» الذي يُحكى به الضحك، ولا «قَبَّ» الذي يحكي به وقع السيف، وإن كانوا قد نَوَّنوا «غاقٍ» وغيره من الأصوات، وكذلك هذه الحروف التي هي: را، يا، تا.

ولا يقاس هذا، وإنما يحكى منه ما سُمع، فلا يُنَوَّن ما لم يُنَوَّن، كما لا يترك تنوين ما نُون، وإنما كان كذلك، لأن ما لم ينون جعل بمنزلة العَلَم معرفة، وليس

(١) صِه: اسم فعل أمر، بمعنى اسكُت. وهو بلفظ واحد للجميع في المذكر والمؤنث. وقد يُنَوَّن فإن قلت: صِه بلا تنوين فمعناه: دع حديثك هذا لا تمض فيه، وإذا نُون كان معناه دَع كُلَّ حديثٍ ولا تتكلم. كما يُنَوَّن في الأصل عندما تقول: صِه صِه.

يضعون هذه الأسماء التي للأعلام، وجارية مجراها على كل شيء، ألا ترى أنهم قالوا للبحر: خُصَّارَةٌ؟ ولم نعلمهم خُصُّوا البرّ باسم على هذا النحو، وقالوا: غُدُوَّةٌ، فجعلوه بمنزلة طلحة، ولم يفعلوا ذلك في الطُّهر، وقالوا: لقيته فينة^(١)، فجعلوه كالعلم، ولم يفعلوا ذلك ببرهة، وقالوا للغراب: ابن دأية، ولم يفعلوا ذلك بالرخم. وقالوا في ضرب من الحيات: ابن قتره، ولم يفعلوا ذلك في كل الأحناس^(٢)، وكذلك هذا الباب.

ومن ثمَّ عاب الأصمعيّ على ذي الرمة قوله:

وَقَفْنَا فَعُلْنَا: إِيَّهِ عَنِ أُمِّ سَالِمٍ^(٣)

وَزَعِمَ أَنَّ الْمَسْمُوعَ فِيهِ التَّنْوِينُ، وَكَأَنَّ ذَا الرُّمَّةِ أَجْرَى ذَلِكَ مَجْرَى غَاقٍ وَغَاقٍ وَصَهٍ وَصَهٍ، فَأَجْرَاهُ مَجْرَى بَعْضِ مَا يَشْبَهُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ سَمِعَ فِيهِ مَا قَالَهُ.

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿لَسَحْرٌ مُبِينٌ﴾ [يونس: ٢].

فقرأ ابن كثير وعاصمٌ وحمزة والكسائي: ﴿لَسَاحِرٌ مُبِينٌ﴾ بألف، وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامرٍ ﴿لَسِخْرٌ﴾ بغير ألف^(٤).

قال أبو علي: يدلُّ على قول من قال: ﴿سِخْرٌ﴾ قوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ قَالُوا هَذَا سِخْرٌ وَإِنَّا بِهِ كَافِرُونَ﴾ [الزخرف: ٣٠]. ويدلُّ على ساحر قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْكٰفِرُونَ هٰذَا سِحْرٌ كَذٰبٌ﴾ [ص: ٤]. والقول في الوجهين جميعاً قد تقدم ومن قال: ﴿سَاحِرٌ﴾ أراد الرجل، ومن قال: ﴿سِحْرٌ﴾ أراد: الذي أوحى سِخْرٌ، أي: الذي تقولون أنتم فيه: إنه أوحى: سحرٌ، وليس كما تقولون: إنه وحيٌّ.

(١) الفَيْتَةُ: الساعة والحين. يقال: أزوره الفينة بعد الفينة، وفينة بعد فينة (ج) فينات.

(٢) الأحناس: (ج) الحنث: الحية، والأفعى العظيمة. و: الأسود من الحيات.

(٣) صدر بيت. عجزه:

وما بال تكليم الرسوم البلاقع

البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٧٧٨، والأشباه والنظائر ٢٠١/٦، وإصلاح المنطق ص ٢٩١، ٣٠١، وتذكرة النحاة ص ٦٥٨، وخزانة الأدب ٢٠٨/٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٣٧، ١١٣/١٠، ١١٤، ووصف المباني ص ٣٤٤، وسر صناعة الإعراب ٤٩٤/٢، وشرح المفصل ٣١/٤، ٧١، ٩/٣٠، ولسان العرب ٤٧٤/١٣ (أيه)، وتاج العروس (أيه)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٩، ومجالس ثعلب ص ٢٧٥، وكتاب العين ١٠٤/٤، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢٣٧/٦، والمقتضب ١٧٩/٣، والمخصص ٨١/١٤.

إيه: كلمة استزادة واستنطاق، وهي مبنية على الكسر، وقد تُنون. تقول للرجل إذا استزده من حديث أو عمل: إيه، بكسر الهاء. وإيه: كلمة زجر بمعنى حسبك.

أراد هنا حدثنا عن أم سالم فترك التنوين في الوصل واكتفى بالوقف.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٠.

اختلفوا في الياء والنون من قوله جلّ وعزّ: ﴿يُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾ [يونس: ٥].
 فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية حفص: ﴿يُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾ بالياء.
 وروى محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير بالنون. حدّثني مضر بن محمد عن
 البرزّي بإسناده عن ابن كثير بالنون. وحدّثني الحسن بن مخلد عن البرزّي بالياء.
 وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿نفصل﴾
 بالنون^(١).

قال أبو علي: من قال: ﴿يُفَصِّلُ﴾ فلاّته قد تقدم ذكر الله تعالى، فأضمر الاسم في
 الفعل. ومن قال: ﴿نُفِصِّلُ﴾ بالنون؛ فهذا المعنى يُريد، ويقوّيه: ﴿تَكَءِ آيَاتُ اللَّهِ
 تَتْلُوهَا﴾ [البقرة: ٢٥٢، آل عمران: ١٠٨، الجاثية: ٦] وقد تقدم ﴿أَوْحَيْنَا﴾ فيكون
 ﴿نفصل﴾ محمولاً على ﴿أَوْحَيْنَا﴾ إلا أن الياء أولى، لأنّ الاسم الذي يعود إليه أقرب
 إليه من ﴿أَوْحَيْنَا﴾.

اختلفوا في فتح القاف وضمّها من قوله جلّ وعزّ: ﴿لَقَضَىٰ إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ﴾ [يونس: ١١].
 فقرأ ابن عامر وحده: ﴿لَقَضَىٰ إِلَيْهِمْ﴾ بفتح القاف، ﴿أَجَلَهُمْ﴾ نصباً.
 وقرأ الباقون: ﴿لَقَضَىٰ إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ﴾ بضمّ القاف، ﴿أَجَلَهُمْ﴾ رفعاً^(٢).

قال أبو علي: اللام في قوله سبحانه: ﴿لَقَضَىٰ﴾ جواب ﴿لو﴾ من قوله: ﴿وَلَوْ
 يُعِجِلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتَعْجَلَهُمْ بِالْخَيْرِ لَقَضَىٰ﴾ [يونس: ١١]، فالمعنى والله أعلم: ولو
 يعجل الله للناس دعاء الشرّ، أي ما يدعون به من الشرّ على أنفسهم في حال ضجّر
 وبطّر استعجالهم إياه بدعاء الخير، فأضيف المصدر إلى المفعول، وحذف الفاعل
 كقوله: ﴿مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] في حذف ضمير الفاعل والتقدير: ولو يعجل
 الله للناس الشرّ استعجالاً مثل استعجالهم بالخير، لقضي إليهم أجلهم.

قال أبو عبيدة: ﴿لَقَضَىٰ إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ فَذَرُّهُ﴾: لفرغ من أجلهم، وأنشد لأبي ذؤيب:
 وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قِضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ تَبَعُ^(٣)

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠١.

(٣) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب في سر صناعة الإعراب ٢/٧٦٠، وشرح أشعار الهذليين ١/٣٩
 وشرح المفصل ٣/٥٩، ولسان العرب ٨/٣١ (تبع)، ٨/٢٠٩ (صنع)، ١٥/١٨٦ (قضى)، والمعاني
 الكبير ص ١٠٣٩، وتاج العروس ٢١/٣٦٧ (صنع)، (قضى)، وبلا نسبة في شرح المفصل ٣/٥٨.
 في اللسان ٨/٣١ (تبع): سمع أن داود، على نبينا وعليه الصلاة والسلام، كان سُخَّر له الحديد فكان
 يصنع منه ما أراد، وسمع أن تَبَعاً عملها وكان تبع أمر بعملها ولم يصنعها بيده لأنه كان أعظم شأنًا من
 أن يصنع بيده. المسرودة: الدرع المثقوبة.

ومثل ما أنشده أبو عبيدة من قوله: قضاهما داود، قول الآخر:

قَضَيْتَ أَمْوَارًا ثُمَّ غَادَرْتِ بَعْدَهَا بَوَائِقَ فِي أَكْمَاهَا لَمْ تُفْتَقِ^(١)
فالتقدير في قوله: ﴿لَقَضَى إِلَيْهِمْ أَجْلَهُمْ فَنَذَرُ﴾ أي: لفرغ من أجلهم ومدتهم
المضروبة للحياة، وإذا انتهت مدتهم المضروبة للحياة، هلكوا. وهذا قريب من قوله
تعالى: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ مُجُولًا﴾ [الإسراء: ١١].
وقالوا للميت: مَقْضٌ، كأنه قضى إذا مات، وقضى: فعلٌ، التقدير فيه: استوفى
أجله، وفرغ منه؛ قال ذو الرمة:

إذا الشخْصُ فيها هَزَهُ الْآلُ أَعْمَضَتْ عَلَيْهِ كإِغْمَاضِ الْمُقْضِي هُجُولُهَا^(٢)
المعنى: أَعْمَضَتْ هُجُولُ هذه البلاد على الشخص الذي فيها، فلم ير لغرقه في
الآل، كإغماض المُقْضِي، وهو الميت، لعينه، وهذا في المعنى كقوله:

تَرَى قُورَهَا يَغْرَقْنَ فِي الْآلِ مَرَّةً وَأَوْنَةً يَخْرُجْنَ مِنْ غَامِرٍ ضَحْلٍ^(٣)
فأما قوله سبحانه: ﴿لَقَضَى إِلَيْهِمْ أَجْلَهُمْ فَنَذَرُ﴾ [يونس: ١١] وما يتعلق به هذا الجار،
فإنه لما كان معنى قَضَى: فَرَّغَ، وكان قولهم: فرغ، قد يتعدى بهذا الحرف في قوله:

أَلَانَ فَقَدْ فَرَّغْتُ إِلَى نُمَيْرٍ فَهَذَا حِينَ صِرْتُ لَهُمْ عَذَابًا^(٤)

(١) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ديوانه ص ٤٤٩، ولسان العرب ٢/٢١٨ (بوج)، ٥٢٦/١٢ (كم) وفيه «بوائج» بدل «بوائق»، وتهذيب اللغة ١١/٢٢١، وجمهرة اللغة ص ١٨١٧، وتاج العروس ٥/٤٣٥ (بوج)، (كم)، وبلا نسبة في ديوان الأدب ٢/٣٧٠، وجمهرة ص ٢٧٢.

قال الشماخ يرثي عمر بن الخطاب. انباجت عليهم بوائج منكرا إذا انفتحت عليهم دواه الأكام: (ج) الكيم: وعاء الطلع وغطاء النور. تفتق الشيء: تشقق.

(٢) يروى «المُقْضِي» بدل «المقضي».

البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٩٢٦، ولسان العرب ٧/٢٠٠ (غمض)، ١٨٧/١٥ (قضي)، وتهذيب اللغة ٨/٢١، وأساس البلاغة (غمض)، والمخصص ١٠/١٢٣؛ وتاج العروس ١٨/٤٧٠ (غمض)، (قضى). الهجول: جمع الهَجْل من الأرض.

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٤٨، ولسان العرب ٥/٣٢ (غمر)، وتهذيب اللغة ٨/١٣١، وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/٥٠ (أني).

القور: (ج) القارة: الجبل الصغير المتقطع عن الجبال. الآونة: جمع الأوان: الوقت والحين الغامر من الأرض: الخراب. ورحل غامر: كثير. الضحل: الماء القليل على الأرض لا عمق له (ج) أضحال.

(٤) رواية الشطر الأول في لسان العرب ١٣/٤٢، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/٩٦:

أَلَانَ وَقَدْ نَزَعْتَ إِلَى نُمَيْرٍ

البيت من الوافر، وهو لجرير في لسان العرب ١٣/٤٢ (أين)، ولم أتع عليه في ديوانه ألان أصلها الآن: ظرف للوقت الذي أنت فيه، مبني على الفتح (الخليل)، أو منصوب على الظرفية (الجلال السيوطي).

وفي التنزيل: ﴿سَفَرُكُمْ إِلَيْهِ أَتَقْلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١] أمكن أن يكون الفعل يَتَعَدَى باللام كما تعدى ببالى، كما أن أوحى في قوله: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ١٥] قد تعدى ببالى، واللام في قوله: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]، فلما كان معنى قُضِيَ فُرِعَ، وُقِرَغَ تُعَلَّقُ بها إلى، كذلك تُعَلَّقُ بقضى.

ووجه قراءة ابن عامرٍ: ﴿لَقَضَى إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ﴾ على إسناد الفعل إلى الفاعل؛ فلأن الذكر قد تقدم في قوله: ﴿وَلَوْ يَعْلَمُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَلْسُرَ﴾ [يونس: ١٠] فقال: ﴿لَقَضَى﴾ على هذا، ومن حجته في ذلك قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢]، فهذا الأجل الذي في هذه الآية هو الأجل المضروب للمخيا، كما أن الأجل في قوله: ﴿لَقَضَى إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ﴾ كذلك.

فكما أُسِنِدَ الفعل بالأجل المضروب للحياة إلى الفاعل في قوله: ﴿ثُمَّ قَضَى أَجَلًا﴾ عند الجميع؛ كذلك أسنده ابن عامرٍ في قوله: ﴿لَقَضَى إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ﴾ إلى الفاعل، ولم يُسِنِدْهُ إلى الفعل المبني للمفعول، ويدل على أن الأجل في قوله: ﴿ثُمَّ قَضَى أَجَلًا﴾ أجل المخيا، وأن قوله: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ أجل البعث، يبين ذلك قوله: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ تَمُرُّونَ﴾ [الأنعام: ٢]، أي: أنتم أيها المشركون تَشْكُونَ في البعث، فلا تصدقون به، وقوله: ﴿أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢] في المعنى كقوله: ﴿فَأَخْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ [الحج: ٦٦].

ومن قرأ ﴿لَقَضَى﴾ فَبَتَى الفعل للمفعول به، فلائه في المعنى كقول من بنى الفعل للفاعل.

قال: وقرأ ابن كثيرٍ وحده: ﴿ضِيَاءَ وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥] بهمزتين في كل القرآن، الهمزة الأولى قبل الألف، والثانية بعدها، كذلك قرأت على قُتْبِلٍ، وهو غلط.

وقرأ الباقون بهمزة واحدة في كل القرآن.

وكان أصحاب البزّي، وابنُ فُلَيْحٍ ينكرون هذا، ويقرؤون مثل قراءة الناس ﴿ضِيَاءَ﴾.

وأخبرني الخزاعي عن عبد الوهاب بن فُلَيْحٍ عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿ضِيَاءَ﴾ بهمزة بعد الألف في كل القرآن، ولا يعرفون الأخرى^(١).

قال أبو علي: الضياء لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون جمع ضوء، كسَوَاطِ، وسِيَاطٍ وَحَوَاضٍ، وَحِيَاضٍ، أو مصدر ضاء يضيء ضياءً، كقولك: عاذ عياداً، وقام قياماً

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠١.

وعادَ عيادةً وعلى أيّ الوجهين حملتُهُ، فالمضاف محذوفٌ. المعنى: جعل الشمس ذات ضياءٍ، والقمر ذا نُورٍ.

أو يكون: جُعِلَا النورَ والضياءَ لكثرة ذلك منهما.

فأما الهمزة في موضع العين من ضياءٍ، فيكونُ على القلب، كأنه قدم اللام التي هي همزة إلى موضع العين، وأخزرتِ العين التي هي واوٌ إلى موضع اللام، فلما وقعت طرفاً بعد ألف زائدة، انقلبت همزة، كما انقلبت في: شقاءً وغلاءً. وهذا إذا قدّرتُهُ جمعاً كان أسوِغ، ألا ترى أنهم قالوا: قوسٌ وقسيّ، فصَحّحوا الواحد، وقلبوا في الجميع.

وإذا قدّرتَه مصدرراً كان أبعدَ، لأن المصدر يجري على فعله في الصحة والاعتلال، والقلب ضربٌ من الاعتلال، فإذا لم يكن في الفعل لم يَنْبَغ أن يكون في المصدر أيضاً، ألا ترى أنهم قالوا: لاوَدَّ ليوادّاً، وبايَع بباعاً، فَصَحّحوهما في المصدر لصحتهما في الفعل، وقالوا: قام قياماً؛ فأعلّوه ونحوه لاعتلاله في الفعل.

اختلفوا في فتح الراء وكسرها من قوله جل وعز: ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ﴾ [يونس: ١٦].

فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية حفصٍ ونافع: ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ﴾ بفتح الراء، والألف.

وقرأ أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ﴾ بكسر الراء وبألف^(١).

قال أبو علي قوله: ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ﴾ حكى سيبويه: دَرَيْتُهُ، وَدَرَيْتُ بِهِ، قال: والأكثر في الاستعمال بالباء، ويبيّن ما قاله من ذلك قوله سبحانه: ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ﴾، ولو جاء على اللغة الأخرى لكان: ولا أدراكُموه، وقالوا: الدَّرِيَّةُ، فجاء على فِعْلَةٍ، كما قالوا: الشُّعْرَةُ، والدَّرِيَّةُ، والفِطْنَةُ، وهي مصادر يُراد بها ضروب من العلم.

وجاء هذا البناء في غير هذا النحو كقولهم: الرِدَّةُ قال:

قَلِيلٌ رَدَّتِي إِلَّا أَمَامِي

فأما الدرايةُ فكالهداية والدلالة، وكان الدراية التأتّي والتعمّل لعلم الشيء، وعلى

هذا المعنى ما تَصَرَّفَ، ومن هذه الكلمة أنشد أبو زيد:

فَإِنَّ غَزَالَكَ الَّذِي كُنْتُ تَدْرِي إِذَا شِئْتُ لَيْتَ خَاوِزٍ بَيْنَ أَشْبُلٍ^(٢)

قال أبو زيد: تدري: تختل، ومنه الدَّرِيَّةُ في قول أكثر الناس في الحَجَل الذي

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠١، والمبسوط ٢٣١.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المخصص ٣١/٣.

يستتر به الصائد من الوحش، كأنه يختل به، فيأتي الوحش من حيث لا تعلم.
وقالوا: داريت الرجل: إذا لايتته وختلته.

وإذا كان هذا الحرف على هذا، فالداري في وصف القديم لا يسوغ، فأما قول
الراجز:

لا هُمَّ لا أدري وأنت الداري^(١)

فلا يكون حجة في جواز ذلك لأمرين: أحدهما: أنه لما تقدم لا أدري، استجاز
أن يذكر الداري بعدما تقدم لا أدري، كما جاء: ﴿فَمِنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٩٤]
ونحو ذلك، ولو لم يتقدم ذكر الاعتداء، لم يحسن في الابتداء الأمر بالاعتداء،
وكذلك: ﴿إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ﴾ [هود: ٣٨]، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ
اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤، ١٥].

والأمر الآخر: أن العرب ربما ذكروا أشياء لا مساع لجوازاها كقوله:

لا هُمَّ إِنْ كُنْتَ الَّذِي بَعَّهْدِي وَلَمْ تُغَيِّرْكَ الْأُمُورُ بَعْدِي^(٢)
وقول الآخر:

لو خافك الله عليه حرمة^(٣)

فأما الهمز في ﴿أَذْرَيْنَكُم﴾ على ما يروى عن الحسن، فلا وجه له لأن الذرء
الدفع، على ما جاء في قوله سبحانه: ﴿فَأَذْرَهُ وَأَعَنَ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٦٨]،
وقوله: ﴿فَأَذْرَةٌ لَكُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢]، وما روي من قوله ﷺ: «أذروا الحدود
بالشبهات»^(٤).

وقولهم لما طعن^(٥) من الجبل فاندفع عن سائر الصفيحة: ذرء وذروء^(٦)، وقال:

وترمي ذروء دونه بالأجادل^(٧)

(١) الرجز للعجاج مر سابقاً.

(٢) مر سابقاً.

(٣) مر سابقاً.

(٤) أخرجه الزيلعي في (نصب الراية ٣/٣٣٣)، والخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد ٩/٣٠٣) والعجلوني
في (كشف الخفاء ١/٧٣)، وابن حجر في (تلخيص الحبير ٤/٥٦)، والمتقي الهندي في (كنز العمال
١٢٩٥٧ و ١٢٩٧٢).

(٥) قال الأزهري: طعن غصن من أغصان هذه الشجرة في دار فلان إذا مال فيها شاخصاً. (اللسان ٣/٢٦٧
طعن).

(٦) الذرئ: نادر. يندر من الجبل وجمعه دروء. (اللسان ١/٧٥ مادة: درأ).

(٧) عجز بيت. صدره:

فأما ما حكى من الهمز في الدَّرِيثَةِ للجمل الذي يختلُّ به الوحش، فمن همز جَعَلَهُ من صفة يليق وضفُّه بها، وقال: إنه يدفع به نحو الوحش، ولا يستقيم هذا المعنى في الآية.

فأما إمالة الفتحة من الراء في ﴿أَذْرَبَكُمْ بِهَاءٍ﴾ وإمالة الألف عنها، فلأن الألف تنقلب إلى الياء في أَذْرَبْتُهُ، وهما مُذْرَبَانِ، وأما من لم يُعْمَلْ؛ فلأن هذه الألفات كثيرٌ من العرب لا يميلونها، وهو الأصل، وعليه ناسٌ كثير من العرب الفصحاء.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله سبحانه: ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨] في خمسة مواضع:

فقرأ ابن كثير ونافع ها هنا بالياء، وحرفين في النحل [الآية: ١ - ٣] وحرفاً في سورة الروم، [الآية: ٤٠]، وحرفاً في النمل بالتاء، ﴿خَيْرٌ أَمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [٥٩].

وقرأ أبو عمرو وعاصم وابنُ عامرٍ خمسة الأحرف بالياء، كذا في كتابي عن أحمد ابن يوسف التغلبي عن ابن ذكوان عن ابن عامرٍ: خمسة الأحرف بالياء، ورأيت في كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان بإسناده في سورة النمل بالتاء، وكذلك حدثني أحمد بن محمد بن بكرٍ عن هشام بن عمارٍ بإسناده عن ابن عامرٍ: خمسة الأحرف بالتاء، وقرأ حمزة والكسائي: خمسة الأحرف بالتاء.

ولم يختلفوا في غير هذه الخمسة^(١).

قال أبو علي: من قرأ في يونسَ: ﴿وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ بالتاء، فلقوله: ﴿قُلْ أَتُبۡوُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي السَّمٰوٰتِ وَلَا فِي الْأَرۡضِ سُبۡحٰنَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

ومن قرأ بالياء احتمل وجهين:

أحدهما على: قُلْ، كأنه قيل له: قل أنت: سبحانه وتعالى عما يشركون.

والوجه الآخر: على أنه يكون هو سبحانه نزه نفسه عما افتروه فقال: ﴿سُبۡحٰنَهُ

وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

ومن قرأ في النحل: ﴿سُبۡحٰنَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الآية: ١]، فعلى أن النبي

ﷺ، أمر بأن يخاطبهم بذلك كأنه: قل لهم: تعالى عما تشركون.

ومن قرأ هذا بالياء، فعلى أنه نزه نفسه فقال: ﴿سُبۡحٰنَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، وفي

النمل: من قرأ: ﴿اللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [٥٩] فهو على: قل لهم: ﴿اللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا

= البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٤٢، وكتاب الجيم ٤١/٢ الأجادل: جمع الأجدل: الصقر.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠١.

تُشْرِكُونَ؟ فهذا بالتاء لأنهم مخاطبون. ومن قرأ بالياء لم يصرف الخطاب إليهم، فقليل: ﴿الله خيرٌ أم ما يشركون﴾ على وجه التبكيت والتفريع لهم، كما قالوا. السعادة أحب إليك أم الشقاء؟! وعلى هذا النحو يُحْمَلُ هذا الضرب.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [يونس: ٢٢]، فقرأ ابن عامر وحده: ﴿هو الذي يَنْشُرُكُمْ﴾ بالنون والشين، من النَّشْر.

وقرأ الباقون: ﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾ بضم الياء وفتح السين من السَّيْرِ^(١).

قال أبو علي: قالوا: سار الدابة، وسرته. قال^(٢):

فلا تجزَعَنَّ من سُنَّةِ أنت سِرَّتْهَا

وقالوا أيضاً: سَيْرَتْهُ... قال لبيد:

لَسِيَّانِ حَرْبٌ أَوْ تَبَوُّؤُوا بِحَزْبِيَّةِ^(٣) وَقَدْ يَقْبَلُ الضَّيْمُ الدَّلِيلُ الْمُسَيِّرُ^(٤)

فهذا يدل على قراءة من قرأ: ﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾. ويقوي هذا الوجه قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَأَمْسُوا فِي مَنَاكِبِهَا﴾ [الملك: ١٥]، و﴿انثيروا في الأرض﴾ [الجمعة: ١٠] ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١١]، النمل: ٦٩، العنكبوت: ٢٠، الروم: ٤٢].

وحجة ابن عامر: أن ﴿يَنْشُرُكُمْ﴾ في المعنى مثل قوله: ﴿وَبَيْتٌ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ [النساء: ١]، ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ [الشورى: ٢٩]، فالبتّ تفريق ونشر في المعنى.

قال: كلُّهُم قرأ: ﴿إِنَّمَا بِغِيْكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [يونس: ٢٣] رفعاً إلا ما رواه حفص عن عاصم فإنه روى عنه ﴿مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ نصباً، حدّثني

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠١.

(٢) صدر بيت عجزه:

فأؤل راضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُهَا

والمصدر رواية أخرى هي:

فلا تغضبين من سيرة أنت سرتها

البيت من الطويل، وهو لخالد بن زهير في شرح أشعار الهذليين ص ٢١٣، وجمهرة اللغة ص ٧٢٥، وخزانة الأدب ٨٤/٥، ٥١٥/٨، ٥٩/٩، والخصائص ٢١٢/٢، ولسان العرب ٣٩٠/٤ (سير) ولخالد بن عتبة الهذلي في لسان العرب ١٣/٢٢٥ (سنن)، ولزهير في الأشباه والنظائر ٢/٣٩٩، وليس في ديوان زهير بن أبي سلمى، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٥٢٤/٢.

(٣) رواية الشطر الأول في لسان العرب ١٤/٤١٢، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/٣٦٥:

فسيان حرب أو تبوء بمثله

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٨/٩١، ولسان العرب ١٤/٤١٢ (سوا) أي فسيان حرب وبواؤكم بمثله.

عبيد الله بن علي عن نصر بن علي عن أبيه عن هارون عن ابن كثير **﴿مَتَّعٌ﴾** نصباً^(١). قال أبو علي: قوله: **﴿عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾** يحتمل تأويلين: أحدهما: أن يكون متعلقاً بالمصدر لأن فعله متعدُّ بهذا الحرف، يدلك على ذلك قوله سبحانه: **﴿بَغِيٌّ بَعْضًا عَلَىٰ بَعْضٍ﴾** [ص: ٢٢] و**﴿ثُمَّ بَغِيَ عَلَيْهِ لِيَنْصُرْتَهُ اللَّهُ﴾** [الحج: ٦٠]، فإذا جعلت الجارَّ من صلة المصدر كان الخبر: **﴿متاع الحياة الدنيا﴾**، والمعنى: **﴿بَغِيٌّ بَعْضِكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾** متاع الحياة الدنيا، وليس مما يقرب إلى الله، وإنما تأتونه لحبكم العاجلة، وإيثارها على ما يقرب إلى الله من الطاعات.

ويجوز أن تجعل (على) متعلقاً بمحذوف، ولا تجلعه من صلة المصدر؛ فإذا جعلته كذلك كان خبراً للمصدر، وفيه ذكْرٌ يعود إلى المصدر، كما أنك إذا قلت: الصلاة في المسجد، كان كذلك، والمعنى: أن المصدر مضاف إلى الفاعل، ومفعول المصدر محذوف، المعنى: **﴿إِنَّمَا بَغِيٌّ بَعْضِكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ عَائِدٌ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾** ف«على» هذا متعلق بمحذوف دون المصدر المبتدأ، وهذا في المعنى كقوله: **﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾** [فاطر: ٤٣]، **﴿وَمَنْ نَكَتْ فَإِنَّمَا يَنْكُثْ عَلَىٰ نَفْسِهِ﴾** [الفتح: ١٠]، وفي قوله سبحانه: **﴿ثُمَّ بَغِيَ عَلَيْهِ لِيَنْصُرْتَهُ اللَّهُ﴾** [الحج: ٦٠] إيابة عن هذا المعنى، ألا ترى أن المبغي عليه إذا نصره الله لم ينفذ فيه بغِيُّ الباغي عليه ولا كيده، فإذا لم ينفذ ذلك فيه صار كالعائد على الباغي.

فإذا رَفَعْتَ **﴿متاع الحياة الدنيا﴾** على هذا التأويل، كان خبر مبتدأ محذوف، كأنك قلت:

ذلك متاع الحياة الدنيا، أو هو متاع الحياة الدنيا. ومن نصب **﴿مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾** احتتمل النصب فيه وجهين: أحدهما: أن تجعل (على) من صلة المصدر، فيكون الناصب للمتع هو المصدر الذي هو البغي، ويكون خبر المبتدأ محذوفاً، وحسن حذفه لطول الكلام، ولأن **﴿بَغِيَّتِكُمْ﴾** يدل على تبغون، فيحسن الحذف لذلك، وهذا الخبر المقدر، لو أظهرته لكان يكون مذموم أو مكروه منهي عنه، أو نحو ذلك.

والآخر: أن تجعل **﴿عَلَىٰ﴾** من قوله: **﴿عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾** خبر المبتدأ، فإذا جعلته على هذا احتمال نصب متاع وجهين:

أحدهما: **﴿تُمَتَّعُونَ متاعاً﴾**، فيدل انتصاب المصدر عليه. والآخر: أن تضمّر تبغون، وما يجري مجرى ذكره قد تقدم، كأنه لو أظهره،

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠١.

لكان: تبغون متاع الحياة الدنيا، فيكون مفعولاً له. ومثل هذا قوله تعالى: ﴿إِذْ نَادَعَوْكَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكَفَّرُونَ﴾ [غافر: ١٠] تقديره: مَقْتَكِم إِذْ تَدْعُونَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكَفَّرُونَ، ألا ترى أن قوله: ﴿إِذْ نَادَعَوْكَ﴾ لا يجوز أن يتعلّق بالمصدر للفصل بين الصلّة والموصول، وكذلك لا يجوز أن يتعلّق المنسوب بالمصدر في قوله: ﴿إِنَّمَا بَغَيْكُمُ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ مَتَّعٌ﴾ وقد جَعَلْتَ ﴿عَلَىٰ﴾ خبراً لقوله: ﴿إِنَّمَا بَغَيْكُمُ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾ لفصلك بين الصلّة والموصول.

اختلفوا في فتح الطاء وإسكانها من قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿قَطَعَا مِنَ اللَّيْلِ﴾ [يونس: ٢٧].
فقرأ ابن كثير والكسائي: ﴿قَطَعَا﴾ ساكنة الطاء، وقرأ الباقون: ﴿قَطَعَا﴾ مفتوحة الطاء^(١).

قال أبو عبيدة: ﴿قَطَعَا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا﴾ جَمَاعَةٌ قِطْعَةٌ مِنَ اللَّيْلِ، وهو بعض الليل، وَأَيْتُهُ بِقِطْعٍ: أي بساعةٍ من الليل، وَقِطْعٌ وَأَقْطَاعٌ.

قال أبو علي: القِطْعُ: الجزء من الليل الذي فيه ظُلْمَةٌ يدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَلَيْهِمْ مُّصِيبَةٌ وَبِالْآيَاتِ﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨]، فقول: ﴿وَبِالْآيَاتِ﴾ خلافُ الإِصْبَاحِ الذي هو الوَضْحُ، فقوله: ﴿وَبِالْآيَاتِ﴾ يُرَادُ بِهِ الظُّلْمَةُ، والمعنيان في اللفظتين يتقاربان، وإن اختلفا، وذلك أن المراد وصفُ وجوههم بالسواد، كقوله سبحانه: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]. وقيل في قوله: ﴿يَعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ سِيبَتَهُمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَصِي وَالْأُقْدَامِ﴾ [الرحمن: ٤١]: إنه سوادُ الوجوه، وزرقةُ العين في قوله: ﴿وَيَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه: ١٠٢]، فإذا أُغْشِيَتْ وَجُوهُهُمُ قِطْعًا مِنَ اللَّيْلِ اسْوَدَّتْ وَجُوهُهُمُ مِنْهُ، كما أنها إذا أُغْشِيَتْ قِطْعًا - التي هي جمع قِطْعَةٍ - اسْوَدَّتْ مِنْهَا.

فأما قوله سبحانه: ﴿مُظْلِمًا﴾ إذا أُجْرِيَتْهُ عَلَى قِطْعٍ فيحتملُ نصبه وجهين: أحدهما: أن يكون صفةً للقِطْعِ، وهو أحسن، لأنه على قياس قوله: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢ - ١٥٥] وَصِفَ الْكِتَابُ بِالْمَفْرَدِ بَعْدَمَا وَصِفَ بِالْجُمْلَةِ، وَأُجْرِيَ عَلَى التَّكْرَرِ. ويجوز أن تجعله حالاً من الذِّكْرِ الذي في الظَّرْفِ في قوله: ﴿مِنَ اللَّيْلِ﴾، ولكن يكون ﴿مُظْلِمًا﴾ صفةً للقِطْعِ، ولا يكون حالاً من الذِّكْرِ الذي في الظرف.

ومن قرأ: ﴿قَطَعَا﴾ لم يكن ﴿مُظْلِمًا﴾ صفةً للقِطْعِ، ولا حالاً من الذِّكْرِ الذي في قوله: ﴿مِنَ اللَّيْلِ﴾، ولكن يكون حالاً من الليل، والعامل في الحال ما يتعلّق به ﴿مِنَ اللَّيْلِ﴾ وهو الفعل المختزل.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠١.

ومثل ذلك في إرادة الوصف بالسواد قوله :

أَلَا طَرَقْتُ لَيْلِي بَنِيَّانَ بَعْدَمَا طَلَى اللَّيْلُ بِيَدًا، فَاسْتَوَتْ، وَإِكَامًا^(١)
أي: اسودت لظلمة الليل، وقال الآخر:

وَدَوِّيَّةٌ مِثْلَ السَّمَاءِ اعْتَسَفَتْهَا وَقَدْ صَبَغَ اللَّيْلُ الْحَصَى بِسَوَادٍ^(٢)
أي: سودتها الظلمة.

اختلفوا في التاء والباء من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿هَذَاكَ تَبَلَّوْا كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿تَبَلَّوْا﴾ بالباء.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿تتلو﴾ بالتاء^(٣).

قال أبو علي: أمَّا من قال: ﴿تَبَلَّوْا﴾ فمعناه: تختبر من قوله سبحانه: ﴿وَيَبْلُوْنَهُمْ بِالْمُحَسَّنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ﴾ [الأعراف: ١٦٨] أي: اختبرناهم، ومنه قولهم: البلاء ثم الشناء. أي: الاختبار للمشي عليه، ينبغي أن يكون قبل الشناء، ليكون الشناء عن علم بما يوجهه. ومعنى اختبارها ما أسلفت: أنه إن قدم خيراً أو شراً جوزي عليه، كما قال: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨]، وقوله: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ، وَمَنْ أَسَاءَ فَلَعَلَّهَا﴾ [فصلت: ٤٦] ونحوها من الآية التي تدل على هذا المعنى.

ومن قال: ﴿تتلو﴾ فإنه يكون من التلاوة التي هي القراءة، ودليله قوله: ﴿أُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ﴾ [الإسراء: ٧١]، وقوله: ﴿أَقْرَأْ كِتَابَكَ﴾ [الإسراء: ١٤]، وقوله: ﴿وَرُسُلَنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠]، وقوله: ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف: ٤٩]، فإنما يتلون ذكر ما كانوا قدّموه من صالح أعمالهم وسيئها مما أحصاه الله ونسوه، ويكون: تتلو: تتبع. من قولهم: تلاً بعد الفريضة: إذا أتبعها النفل.
قال:

عَلَى ظَهْرِ عَادِيٍّ كَأَنَّ أَرْوَمَهُ رَجَالٌ يُتَلُّونَ الصَّلَاةَ قِيَامًا^(٤)

(١) يروى «كسا» بدل «طلى».

البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تاج العروس (نون)، ومعجم البلدان ٣٢٩/٥ (نيان). نيان: جبل في بلاد قيس (معجم البلدان ٣٢٩/٥).

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٦٨٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٨٢، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٤١٥.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠١.

(٤) البيت من الطويل، وهو للبعيث في لسان العرب ٧٩/١١ (تتل)، ١٠٣/١٤ (تلا)، وتاج العروس (تلا) =

فيكون المعنى في: ﴿تَلَوْا كُلَّ نَفْسٍ﴾: تتبع كل نفس ما أسلفت من حسنة وسيئة، فمن أحسنَ جوزي بالحسنات، ومن أساء جوزي به، فيكون على هذا في المعنى كمن قرأ: ﴿تَبَلَّوْا﴾ بالباء.

اختلفوا في قوله سبحانه: ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [يونس: ٣٣] في الجمع والتوحيد. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمره والكسائي: ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ واحدة وفي آخر السورة [٩٦] كذلك.

وقرأ نافع وابن عامر: الحرفين ﴿كَلِمَاتُ﴾ جماعة^(١).

قال أبو علي: من قرأ: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ على الأفراد احتمل وجهين: يجوز أن يكون جعل ما أوعده به الفاسقون كلمة، وإن كانت في الحقيقة كلمة، لأنهم قد يُسمون القصيدة والخطبة كلمة، وكذلك سُمِّي ما تُوعَد به الفاسقون من نحو قوله سبحانه: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ، كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ﴾ [السجدة: ٢٠، الحج: ٢٢] كلمة، كما أن قوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [الأعراف: ١٣٧] يعني به: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا فِي الْأَرْضِ﴾ إلى قوله: ﴿يَحْذَرُونَ﴾ [القصص: ٦] كلمة.

ويجوز أن يكون ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ التي يرادُ به الجنس، وقد أُوْقِعَتْ على بعض الجنس، كما أُوْقِعَ الجنسُ على بعضه في قوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ مَصِيبٌ وَبِأَيْتِلٍ﴾ [الصفات: ١٣٨]، وقول بعض الهذليين:

بِبَطْنِ شَرْيَانَ يَغْوِي عِنْدَهُ الذِّيبُ^(٢)

فأما من جَمَعَ فقال: ﴿كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾ على الذين فسقوا، فإنه جَعَلَ الكَلِمَ التي تُوعَدُوا بها كل كلمة منها كلمة، ثم جمع فقال: كلمات، وكلاهما وجه. فأما قوله سبحانه: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠]، فيجوز أن يعني بها نحو قوله:

= وبلا نسبة في لسان العرب ٧٩/١١ (تتل)، وكتاب العين ١٠٧/٨، وتاج العروس (تتل).
الأرومة: أصل الشجرة وما يبقى منها في الأرض بعد قطعها، وأطلقت الأرومة على الحساب.
تلاه: تبعه.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠١.

(٢) عجز بيت. صدره:

بأن ذا الكلب عمراً خيرهم حسباً

البيت من البسيط، وهو لجنوب أخت عمرو ذي الكلب في تخلص الشواهد ص ١١٨، والدرر ١/٢٢٥، ولسان العرب ٤٣١/١٤ (شري)، ومعجم ما استعجم ص ٧٣٩، والمقاصد النحوية ١/٣٩٥، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٥٩، وشرح ابن عقيل ص ٦٦، وهمع الهوامع ٧١/١.
شريان: وإد.

﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١]، كما فُسِّرَ قَوْلُهُ: ﴿وَأَرْزَمَهُمْ كَلِمَةً الْقَوْرَى﴾ [الفتح: ٢٦] أنه: لا إله إلا الله، أخبرنا يوسف بن يعقوب بإسنادٍ ذكره عن مجاهدٍ بهذا التأويل.

اختلفوا في قوله سبحانه: ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥].

فقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿يَهْدِي﴾ مفتوحة الياء والهاء، مشددة الدال.

وقرأ نافع وأبو عمرو: ﴿يَهْدِي﴾ بإسكان الهاء وتشديد الدال، غير أن أبا عمرو كان يُشَمُّ الهاء شيئاً من الفتح وروى ورش عن نافع: ﴿يَهْدِي﴾ بفتح الهاء مثل ابن كثير.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿يَهْدِي﴾ ساكنة الهاء خفيفة الدال.

وقرأ عاصمٌ في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم: ﴿يَهْدِي﴾ مكسورة الياء والهاء، مشددة الدال.

وروى حفص عن عاصم والكسائي عن أبي بكر عنه، وحسين عن أبي بكر عنه:

﴿يَهْدِي﴾ بفتح الياء وكسر الهاء^(١).

قال أبو علي: من قرأ: ﴿لَا يَهْدِي﴾ فقد نسبهم إلى غاية الذهاب عن الحق والزيغ عنه في معادلتهم الآلهة بالقديم سبحانه، ألا ترى أن المعنى: أفمن يَهْدِي غيره إلى طريق التوحيد والحق أحق أن يُتَّبَعَ، أم مَنْ لا يهتدي هو، إلا أن يُهْدَى؟ والمعنى: أفمن يهدي غيره، فحذف المفعول الثابت في نحو قوله: ﴿فَهْدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢١٣].

فإن قلت: إن هذه التي اتخذوها لا تهتدي، وإن هُدِيَتْ، لأنها مَوَاتٌ من حجارة وأوثانٍ ونحو ذلك.

قيل: إنه كذلك، ولكن الكلام نُزِّلَ على أنها إن هُدِيَتْ اهْتَدَتْ، وإن لم تكن في الحقيقة كذلك، لأنهم لما اتخذوها آلهة عَبَّرَ عنها كما يُعَبَّرُ عن الذي تجب له العبادة، ألا ترى أنه من قال: ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [النحل: ٧٣]، وكما قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أُنثَالِكُم﴾ [الأعراف: ١٩٤، ١٩٥].

وإنما هي مَوَاتٌ، ألا ترى أنه قال: ﴿فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِلَهُمَّ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ

بِهَاتٍ...﴾ [الأعراف: ١٩٤، ١٩٥].

وكذلك قوله: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دَعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤]

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠١.

فأجري عليها اللفظ بحسب ما أجري على من يعلم ف(إلا) على هذا بمنزلة حتى، كأنه قال: أم من لا يهتدي حتى يَهْدَى، أي: أم من لا يعلم حتى يُعَلِّم، ومن لا يستدل على شيء حتى يدل عليه، وإن كان لو ذُلُّ أو اغلِمَ لم يَعَلِّم ولم يستدل.

وقراءة حمزة والكسائي: ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدَى﴾ فإن المعنى فيه: أم من لا يهتدي غيره، لكن يهتدي، أي: لا يعلم شيئاً ولا يعرفه، لكن يهتدي، أي: لا هداية له، ولو هُدِيَ أيضاً لم يهتد، إلا أن اللفظ جرى عليه، كما ذكرناه فيما تقدم.

فأما يَهْدَى وَيَهْدِي وَيَهْدِي وتَهْدِي، فمعانيها كلها: يَفْتَعِلُ، وإن اختلفت ألفاظها، فالجميع أدغموا التاء في الدال لمقاربتها لها. ألا ترى أن التاء والدال والطاء من حيز واحد. واختلفوا في تحريك الهاء، فمن قال: ﴿يَهْدِي﴾ ألقى حركة الحرف المدغم وهي الفتحة على الهاء، كما ألقاها على ما قبل المدغم في: مُعِدُّ ومُؤَمِّدٌ، وفي عُدُّ وفِرٌّ وعَضُّ، ألا ترى أن الفاءات متحركة بحركة العينات، وكذلك ﴿يَهْدِي﴾، لأنها في كلمة كما أن مُمِدُّ ونحوه في كلمة، فمن قال: ﴿يَهْدَى﴾ فحرك الهاء بالكسر، فلأن الكلمة عنده أشبهت المنفصلة، نحو: ضَرَبَ بَكَرٌ، فإذا أشبهت المنفصلة، بدلالة الإظهار في نحو: اقتتلوا، لم تُلَقَّ الحركة على ما قبل المُدْغَم، كما أن المنفصل من نحو: قَرَمَ مالك، واسم موسى، لا يُلَقَّى على الساكن منه حركة المدغم، فلما لم يَجْزِ إلقاء الحركة على الساكن ترك الهاء على ساكنها، فالتقت مع الحرف المدغم وهما ساكنان فحرك الأول من الساكنين بالكسر لالتقاء الساكنين.

فإن قلت: فقد قالوا: عَبْشُمْسِ، فألقوا حركة المدغم في المنفصل على الأول منهما، وأجري المنفصل مجرى المتصل.

فذلك إنما جاء في هذا الحرف وحده، ولم يُعَلِّم غيره، وشذ ذلك، لأن الأعلام قد جاء فيها، وجاز ما لم يجز في غيرها، ولم يجئ، ألا ترى أن فيها مثل: مَوْهَبٍ، وَمَوْزِقٍ وتَهْلُلٍ وَحَيَوَةٍ، فكذلك جاء هذا في عبشمس. ويدل ذلك على أن إلقاء الحركة ليس بأصل في هذا الباب تحريكهم الساكن فيه بالضم، وإتباعهم الحرف الساكن ما قبله من الحركة، وذلك ما حكاه عن الخليل وهارون أن ناساً من العرب يقولون: ﴿مُرَوِّفِيْنَ﴾ [الأنفال: ٩]، ولست تجد هذا في مُمِدُّ ونحوه.

فأما من قال: ﴿يَهْدِي﴾ بسكون الهاء، فقد قلنا في الجواز في جمع الساكنين في هذا النحو فيما تقدم، ويقويه ما أنشده من قوله:

وَمَسْحِي مَرُّ عُقَابٍ كَاسِيرٍ^(١)

وأما من أشمَّ في هذا ولم يُسكن، فالإشمام في حكم التحريك.
وأما من قال: ﴿يَهْدَى﴾ بكسر الياء، فإنه يَفْتَعِلُ وأتبع الياء ما بعدها من الكسر.
فإن قلت: إن الياء التي للمضارعة لا تكسر، ألا ترى أن من قال: تَعْلَمُ، لم
يقُل: يَعلَمُ.

قيل: لم تكسر الياء في يَهْدِي من حيث كُسِرَتِ النون من نَعْلَمُ والتاء في تَعْلَمُ،
ولا كما كُسِرَتِ حروف المضارعة فيما لحقت أوله همزة الوصل، ولا ما كان ينبغي أن
تلحقه همزة الوصل نحو: تَتَغافلُ، ولكن لِمَعْنَى آخر، كما لم تكسر الياء في يَنجَلُ من
حيث كُسِرَتِ التاء في تَعْلَمُ، ولو كُسِرَتِ في يَنجَلُ من حيث كُسِرَتِ النون في نَعْلَمُ، لم
تكسر في يَنجَلُ لأن من يقول نَعْلَمُ: لا يقول: يَعلَمُ، ولكن كُسِرَتِ الياء من يَنجَلُ،
لتنقلب الواو ياءً، فكَذَلِكَ كُسِرَتِ في قوله: ﴿يَهْدِي﴾ للإتباع، لا من حيث كسر: أنت
تهتدي، وأنت تَعْلَمُ، كما كُسِرَتِ في يَنجَلُ لتنقلب الواو إلى الياء.

وقد كسروا الياء في يَبَيَّا، فقالوا: أنتَ تَبَيَّا وهو يَبَيَّا، فحَرَكُوا بالكسر، والحركة
في أنت تَبَيَّا، والكسرة فيه من حيث كُسِرَ أنت تَعْلَمُ، وذلك أَنَّ المضارع لما كان على
وزن يَفْعَلُ نُزِلَ الماضي كأنه على فَعِلَ، فقالوا: أنت تَبَيَّا، كما قالوا: أنت تَعْلَمُ وكما
قالوا: هما يَشَأَيانِ بالياء، وهو من الشَأْوِ^(١)، لما كان المضارع على يَفْعَلُ، نُزِلَ
الماضي كأنه على فَعِلَ، وإذا كان على فَعِلَ لزم انقلاب الواو التي هي لامٌ إلى الياء،
فجاء المضارع بالياء في يَشَأَيانِ على هذا التنزيل، كما جاء تَبَيَّا، على أن الماضي منه
على فَعِلَ، وكُسِرَتِ الياء في يَبَيَّا كما كُسِرَتِ الحروف الأخرى التي للمضارعة على وجه
الشدوذ، وإن لم يكسروا الياء في غير هذا الحرف، ففي هذا بعض الإيناس بقول من
قال: ﴿يَهْدَى﴾ فكسر الياء، وإن كانت جهتا إيجاب الكسر فيهما مختلفتين.

قال: كلهم قرأ: ﴿فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨] بالياء، غير ابن
عامر فإنه قرأ: ﴿خَيْرٌ مِّمَّا تَجْمَعُونَ﴾ بالتاء.

ولم يُذكر عنه في: ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ شيء، هذه رواية ابن ذكوان وهشام جميعاً.

وقال غيرُ أحمد بن موسى: قراءة ابن عامر: ﴿فَلَيْدَلِكُ فَلْيَفْرَحُوا﴾ بالياء ﴿هُوَ خَيْرٌ
مِّمَّا تَجْمَعُونَ﴾ بالتاء^(٢).

قال أبو علي: قوله سبحانه: ﴿قُلْ يَفْضَلُ اللَّهُ وَرَحْمَتِهِ﴾ [يونس: ٥٨] الجار فيه متعلق

(١) الشأو: الغاية والأمد، والشأو: السبق، شأوت القوم شأواً: سبقتهم، وشأيت القوم شأياً: سبقتهم.
(لسان العرب ٤١٧/١٤ مادة: شأى).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٢.

بمضمّر استغني عن ذكره، لدلالة ما تقدّم من قوله سبحانه: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ﴾ عليه كما أنّ قوله: ﴿ءَأَلْتَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [يونس: ٩١] يتعلّق الظرف فيه بمضمّر، يدلّ عليه ما تقدّم ذكره من الفعل، وكذلك قوله: ﴿ءَأَلْتَنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ سَمْعًا لُونَ﴾ [يونس: ٥١]، فأما قوله: ﴿فِي ذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ فإنّ الجارّ في قوله: ﴿فِي ذَلِكَ﴾ يتعلّق بقوله: ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ لأنّ هذا الفعل يصلّ به، قال: ﴿وَفِرْحُوا بِهَا﴾ [آل عمران: ١٢٠] وقال:

فَرِحْتُ بِمَا قَدْ كَانَ مِنْ سَيِّدَيْكُمَا

فأما الفاء في قوله: ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ فزيادة يدلّ على ذلك أن المعنى: ما فرحوا بذلك، ومثل الآية في زيادة الفاء قول الشاعر:

وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي^(١)

فالفاء في فاجزعي، زيادة، كما كانت التي في قوله: ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ كذلك، ولا تكون إلا وبها الزيادة، لأنّ الظرف إنّما يتعلّق باجزعي، والجار في ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ فيما قبل الفاء فكذلك يتعلّق بما قبل الفاء.

وقرؤوا: ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ لأنّهم جعلوه أمراً للغائب، واللام إنّما تدخل على فعل الغائب، لأنّ المواجهة استغني فيه عن اللام بقولهم: افعل، فصار شبيهاً بالماضي من يدع الذي استغني عنه بترك.

ولو قلت، ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾ فالحقّ التاء لكنت مستعملاً لما هو كالمفروض، وإن كان الأصل، فلا تُرَجِّح القراءة بالتاء، فإنّ ذلك هو الأصل، لما قد ترى كثيراً من الأصول المرفوضة.

فأما قراءة من قرأ من سواهم: ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾ فلأنه اعتبر الخطاب الذي قبل، وهو قوله سبحانه: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ... فَلْتَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٧، ٥٨]، وزعموا أنها في حرف أبي: ﴿فَأَفْرَحُوا﴾.

قال أبو الحسن: وزعموا أنها لغة، قال: وهي قليلة، يعني، نحو: لَتَضْرِبْ، وأنت تخاطب.

فأما قراءة ابن عامر: ﴿هُوَ خَيْرٌ مِمَّا تَجَمَعُونَ﴾ بالتاء، فعلى أنّه عنى المخاطبين، والغيب جميعاً، إلا أنّك غلبت المخاطب على الغيبة، كما غلبت التذكير على التأنيث، فكأنه أراد به المؤمنين وغيرهم.

ومن قرأ بالياء كان المعنى: فافرحوا بذلك أيها المؤمنون، أي: افرحوا بفضل الله ورحمته، فإن ما آتاكموه من الموعظة، وشفاء ما في الصدور، وثلج اليقين بالإيمان

(١) عجز بيت مرّ سابقاً وهو للنمر بن تولب.

وسكون النفس إليه، خير مما يجمعه غيركم من أعراض الدنيا، ممن فقد هذه الخلال التي حزتموها.

فإن قلت: فكيف جاء الأمر للمؤمنين بالفرح وقد ذم ذلك في غير موضع من التنزيل؟ من ذلك قوله سبحانه: ﴿لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾ [القصص: ٧٦] وقال: ﴿إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ﴾ [هود: ١٠]، قيل: إن عامة ما جاء مقترناً بالذم من هذه اللفظة إذا جاءت مُطلقةً، فإذا قُيدت لم يكن ذمًا، كقوله سبحانه: ﴿... يُرْزَقُونَ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [آل عمران: ١٧٠]، وقد قُيدت في الآية بقوله ﴿فبذلك﴾.

فإن قلت: فقد جاء قوله تعالى: ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٨١] وهو مُقَيّد، وهو مع التقييد موضع ذم. فإن التقييد لا يمتنع أن يجيء في الذم، لأنه يبيّنه كما يبيّن ما كان غير ذم، فأما الذي يختص بالذم فهو أن يجيء على الإطلاق.

فأما قوله سبحانه: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [غافر: ٨٣]، وقوله سبحانه: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٤، ٥]، فالفرح بنصر الله المؤمنين محمودٌ كما كان القعود عن رسول الله ﷺ مذموم، فالتقييد في الموضوعين تبيين وتخصيص.

اختلفوا في فتح الراء وضمتها من قوله جلّ وعزّ: ﴿وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ﴾ [يونس: ٦١].

فقرأ حمزةٌ وحده: ﴿وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ﴾ بضمّ الراء فيهما، وقرأ الباقون: ﴿وَلَا أَصْغَرَ، وَلَا أَكْبَرَ﴾ بفتح الراء فيهما^(١).

قال أبو علي: من فتح الراء في: ﴿وَلَا أَصْغَرَ، وَلَا أَكْبَرَ﴾ من أَكْبَرَ وَأَصْغَرَ فَلَانَ أَفْعَلَ في الموضوعين، في موضع جرٍّ لأنه صفةٌ للمجرور الذي هو قوله: ﴿مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ [يونس: ٦١] وإنما فتح لأن أَفْعَلَ إذا اتصل به منك كان صفة، وإذا كان صفة لم ينصرف في النكرة.

ومن رفع فقال: ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾ حملة على موضع الموصوف، وذلك أن الموصوف الذي هو ﴿مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ الجار والمجرور فيه في موضع رَفِعٍ، كما كانا في موضعه في قوله: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨] وقوله:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَمِي بِمَمَالِقِنَا...^(٢)

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٢.

(٢) مرّ سابقاً.

فحمل الصفة على الموضع، ومما يجوز أن يكون محمولاً على الموضع قوله: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]. يجوز أن يكون صفةً بمنزلة مثل، ويجوز أن يكون استثناءً كما تقول: ما لكم من إله إلا الله.

ومما جاء من الحمل على الموضع قوله سبحانه: ﴿فَأَصْدَقَ وَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]، وقوله: ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٦].
وقال:

فلسنا بالجبال ولا الحديد^(١)

وقد يجوز أن يُعْطَفَ قوله: ﴿وَلَا أَصْفَرُ مِنْ ذَلِكَ﴾ على ﴿ذَرَوْهُ﴾ فيكون التقدير: ما يعزبُ عن ربك مثقالُ ذرةٍ ولا مثقالُ أصغرٍ، فإذا حُمِلَ على هذا لم يُجز فيه إلا الجز، لأنه لا موضعٌ للذرةٍ غير لفظها، كما كان لقوله: ﴿مِنْ ثِقَالِ ذَرَوُ﴾ موضعٌ غير لفظه، ولا يجوز على قراءة حمزة أن يكون معطوفاً على ﴿ذَرَوْهُ﴾، كما جاز في قول الباقيين، لأنه إذا عطف على ﴿ذَرَوْهُ﴾ وجب أن يكون ﴿أصغرُ﴾ مجروراً، وإنما فُتِحَ لأنه لا ينصرف، وكذلك يكون على قول مَنْ عَطَفَهُ على الجار الذي هو ﴿مِنْ﴾.

قال: وروى نصر بنُ علي عن الأصمعي قال: سمعت نافعاً يقرأ: ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ﴾ [٧١]، مفتوحة الميم من جمع. وروى غير الأصمعي عن نافعٍ مثل سائر القراء.

وكُلُّهُم قَرَأَ: ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ﴾ بالهمز وكسر الميم من: أجمعت.

قال أبو علي: ما رواه الأصمعي عن نافعٍ من قراءته: ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ﴾ من جمعت، فالأكثر في الأمر أن يقال: أجمعت، كما قال: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ﴾ [يوسف: ١٠٢]. وقال:

هَلْ أَغْدُونَ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعٌ^(٢)

(١) عجر بيت صدره:

معاوي إننا بشر فأسجح

البيت من الوافر، وهو لعقبة أو لعقبة الأسد في الإنصاف ١/٣٣٢، وخزانة الأدب ٢/٢٦٠، وسر صناعة الإعراب ١/١٣١، ٢٩٤، وسمط اللآلي ص ١٤٨، ١٤٩، وشرح أبيات سيبويه ص ٣٠٠، وشرح شواهد المغني ٢/٨٧٠، والكتاب ١/٦٧، ولسان العرب ٥/٣٨٩ (غمز)، ولعمر بن أبي ربيعة في الأزمنة والأمكنة ٢/٣١٧، ويلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/٣١٣، وأمالي ابن الحاجب ص ١٦٠، وروصف المباني ص ١٢٢، ١٤٨، والشعر والشعراء ١/١٥٠، والكتاب ٢/٢٩٢، ٣٤٤، ٩١/٣ ومغني اللبيب ٢/٤٧٧، والمقتضب ٢/٣٣٨، ٤/١١٢، ٣٧١.

أسجح الحاكم: أحسن العفو، يقال: ملكت فأسجح؛ أي: ظفرت فأحسن.

(٢) مر سابقاً.

وقال:

أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ بَلِيلٍ فَلَمَّا أَصْبَحُوا أَصْبَحَتْ لَهُمْ ضَوْضَاءٌ^(١)
 فيمكن أن يكون أراد: فاجمعوا ذوي الأمر منكم. أي: رؤساءكم ووجهكم،
 كما قال سبحانه: ﴿وَالَّتِ أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، فحذف المضاف، وجرى على
 المضاف إليه، ما كان يجري على المضاف، لو ثبت، ويجوز أن يكون جعل الأمر ما
 كانوا يجمعونه من كيدهم الذي كانوا يكيدونه به، فيكون بمنزلة قوله: ﴿فَأَجْمَعُوا كَيْدَكُمْ
 ثُمَّ اتَّوَصَّفُوا﴾ [طه: ٦٤]، على أن أبا الحسن زعم أن وصل الألف في ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ
 وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ أكثر في كلام العرب، قال: وإنما يقطعونها إذا قالوا: أجمعوا على كذا
 وكذا، قال: والقراءة بالقطع عريية. ومن قرأ: اجمعوا، من: جمعت، حمل الشركاء
 على هذا الفعل الظاهر، لأنك جمعت الشركاء، وجمعت القوم، وعلى هذا جاء:
 ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ يَجْمَعُ لَهُ النَّاسُ﴾ [هود: ١٠٣].

ومن قال: ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ﴾ على أفعل، أضمر للشركاء فعلاً آخر كأنه: فأجمعوا
 أمركم، واجمعوا شركاءكم، فدل المنصوب على الناصب، كقول الشاعر:
 عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةَ عَيْنَاهَا^(٢)
 وكقول الآخر:

شَرَابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَأَقِطٍ

وكقوله:

مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا^(٣)

لما لم يجز أن يحمل الرمح على التقليد، أضمر له فعلاً كما أضمر لنصب
 الشركاء لما لم يجز الحمل على: أجمعوا.
 وزعموا أن في حرف أبي: ﴿وَادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ﴾ فحمل الكلام على الذي يُراد به
 الانتصار، كقوله: ﴿وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [هود: ١٣] ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ
 اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣].

(١) يُروى «عشاء» بدل «بليل».

البيت من الخفيف، وهو للحارث بن حلزة في ديوانه ص ٢٤، ولسان العرب ٤٨٨/١٤ (ضوا)،
 ومقاييس اللغة ٤٨٠/١، وتهذيب اللغة ٩٧/١٢، وخاص الخاص ص ٩٨، وشرح القصائد السبع
 ص ٤٥٢، وشرح القصائد العشر ص ٣٨٠، وشرح المعلقات السبع ص ٢٢١، وشرح المعلقات العشر
 ص ١٢٠ وتاج العروس (غوى)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٤٢، وهو مع نسبه في لسان العرب
 ١٤٣/١٥ (غوى) برواية «غوغاء» مكان «ضوضاء».

الضوضاء: أصوات الناس وجلبتهم أو الأصوات المختلطة والجلبة.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) مرّ سابقاً.

ويجوزُ أن يكون انتصابُ الشركاءِ على أنه مفعول معه، أي: أجمعوا أمرَكُمْ مع شركائكم، كقولهم: استوى الماءُ والخشبةُ، وجاء البردُ والطيايسَةُ. ويدلُّك على جوازه أن الشركاءِ فاعلُهُ في المعنى، كما أن الطيايسَةَ كذلك، ومن ثمَّ قرأ الحسن فيما زعموا ﴿فاجمعوا أمرَكُمْ وشركاؤكُمْ﴾.

وزعم أبو الحسن أن قوماً يقيسون هذا الباب، ويجعلونه مستمراً، وأن قوماً يقضونه على ما سُمع، والقولُ الأولُ عندي أقيس.

اختلفوا في مدِّ الألف وترك المدِّ من قوله سبحانه: ﴿السَّحْرُ﴾ [٨١].

فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿السَّحْرُ﴾ ممدودة الألف.

وكلُّهم قرأها بغير مدِّ، على لفظ الخبر^(١).

قال أبو علي: قول أبي عمرو: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ﴾، ﴿مَا﴾: ترتفع فيه بالابتداء، و﴿جِئْتُمْ بِهِ﴾ في موضع الخبر، والكلام استفهام يدلُّك على ذلك استقلال الكلام بقوله: ﴿جِئْتُمْ بِهِ﴾، ولو كانت موصولة احتاجت إلى جزءٍ آخر.

فأما وجه الاستفهام مع علم موسى أنه سحرٌ، فإنه على وجه التقرير، كما قال: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦] وهذا كثير، ولا يلتبسُ بالشرطِ وإن كان الشرطُ لا صلةً له، لأنه لا جزاءَ ها هنا، والشرطُ يلزمه الجزاءُ، ومن قال: زيداً مرثٌ به، كان (ما) في قوله: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ﴾ في موضع نصب بمضمر يفسره ﴿جِئْتُمْ بِهِ﴾، وعلى هذا قوله: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعْتُمْهَا﴾ [الحديد: ٢٧] فمن قال: ﴿السَّحْرُ﴾؟، فألحق حرفَ الاستفهام، كان ﴿السَّحْرُ﴾ بدلاً من ﴿مَا﴾ المبتدأ، ولزم إن يَلْحَقَ السَّحْرَ الاستفهام ليساويَ المُبْدَل منه، في أنه استفهام، ألا ترى أنه ليس في قولك: ﴿السَّحْرُ﴾ استفهام، وعلى هذا قالوا: كم مالك: أعشرون أم ثلاثون؟ فجعَلت العَشْرُونَ بدلاً من كم، وألحقت أم، لأنك في قولك: كم درهماً مالك؟ مدَّع أن له مالاً كما أنك في قولك: أعشرون أم ثلاثون، مالك؟ مدَّع أنه أحد الشيتين، ولا يلزم أن تُضمَر للسَّحْرِ خَبِراً على هذا لأنك إذا أبدلت من المبتدأ، صار في موضعه، وصار ما كان خبِراً لما أبدلت منه في موضع خبر المبتدأ، فأما قول الشاعر:

وكأنه لَهَقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ^(٢)

فإنه أبدلَ الحاجيين من الضمير على حدِّ قولك: ضربتُ زيداً رأسه، فإن قلت:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٢.

(٢) البيت من الكامل، وهو للأعشى في الدرر ٦/٢٥٤، والكتاب ١/١٦١، ويلا نسبة في خزنة الأدب ٥/

١٩٧، ١٩٨، وشرح المفصل ٣/٦٧، ولسان العرب ١٣/٣٠٢ (عين)، وجمع الهوامع ٢/١٥٨.

ثور معين: بين عينيه سواد. السَّرَاةُ من الفرس: أعلى ظهره. لهق: أبيض.

أبدل من الأول، وقَدَّر الخبر عن الأول، لأن المبدل منه قد لا يكون في نيّة الإسقاط بدلالة إجازتهم: الذي مررتُ به زيد أبو عبد الله، ولو كان البدل في تقدير الإسقاط، وما لا يعتد به، لم يجز هذا الكلام فهو قول، وإن قلت: حُمِلَ الكلام على المعنى، فلما كان حاجباه بعضه حُمِلَ الكلام عليه كأنه قال: كأنَّهُ بعضُهُ مُعَيَّن بسواد، فأفرد لذلك؛ فهو قول. وزعموا أن إلحاق الهمز في السحر قراءة مجاهد وأصحابه.

ومن قال: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ﴾ كان (ما) في قوله: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ﴾ موصولاً، ﴿وَجِئْتُمْ بِهِ﴾ الصلة والهاء المجرورة عائدة على الموصول، وخبر المبتدأ الذي هو الموصول السحر، ومما يقوي هذا الوجه ما زعموا أنه في حرف عبد الله: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ سِحْرٌ﴾.

قال: وقرأ ابن عامر وحده: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩] ساكنة التاء مخففة، مشددة التون، وفي رواية الحُلواني عن هشام بن عمار: بالنون والتشديد، قال: وأحسبُ ابنَ ذكوان عَنَى بروايته خفيفةً يعني التاء من تَبِعَ، قال: وإن كان كذلك فقد اتفق هو وهشام في النون، وخالفه هشام في التاء^(١)، وقال غير أحمد بن موسى: رواية الأخفش الدمشقي عن أصحابه عن ابن عامر: ﴿تَتَّبِعَانِ﴾ خفيفة التاء والنون.

قال أبو علي: من قرأ: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ فالنون فيها النون الشديدة، وهي إذا دخلت على يفعل فُتِيحٌ لدخولها، وبُني الفعل معها على الفتح نحو: لتفعلن، ويحذف التي تثبت في نحو: يفعلان، في الرفع مع النون الشديدة، كحذف الضمة في (لِيفَعَلْنَ) وإنما كسرت الشديدة بعد ألف التثنية في نحو: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ لوقوعها بعد ألف التثنية، فأشبهت التي تلحق الألف في رجلان، ويفعلان لما كانت زائدة مثلها، وداخلة لمعنى كدخولها، فإن قلت: إن قبلها نوناً، وليست التي للتثنية، كذلك فإن النون لما كانت ساكنة وجمعت إلى السكون الخفاء، لم يُعْتَدَّ بها فصارت المكسورة كأنها وَلِيَتِ الألف، ومثلُهُ في أَنَّهُ لم يعتد فيه بالحاجز لسكونه قولهم: هو ابنُ عمي^(٢) دُنِيَاً، وهو من الدُنُو، وفتية، وهي من الواو فيما زعم سيبويه، ومنه قولهم إن كان جمع عليٍّ، وصبيٍّ: عَلِيَّةٌ وصبيَّةٌ وقالوا: عَلِيَّانَ، وقد لا يعتدون بالحاجز لخفائه، وإن كان متحركاً، كما أجمعوا فيما زعم سيبويه على رَدِّها لخفاء الهاء وكما كرهوا - كثيرٌ منهم - : وَضَعُ عصاهو قبل، وخذوهو يا قوم، لأن الحرف لما كان خفياً كان كأنه التقى ساكنان، فإذا جاء ذلك في المتحرك فالساكن أولى.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٢.

(٢) قالوا: هو ابن عمي دُنِيَّةً، ودُنِيَاً، منون، ودُنِيَاً، غير منون، ودُنِيَاً، مقصور إذا كان ابن عمه لَحَاً. قال اللحياني: وتقال هذه الحروف أيضاً في ابن الخال والخالة وتقال في ابن العمّة أيضاً. (لسان العرب ٢٧٣/١٤ مادة: دنا).

فأما من قرأ: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ بتخفيف النون، فإنه يمكن أن يكون خَفَّفَ الثقيلة للتضعيف، كما حذفوا: رُبَّ، وإنَّ ونحوهما من المضاعف، إلا أنه حَذَفَ الأول من المثليين، كما أبدلوا الأول من المثليين في نحو قيراطٍ ودينارٍ^(١)، ولزم ذلك في هذا الموضع، لأن الحذف لو لحق الثانية للزم التقاء ساكنين على غير ما يُسْتَعْمَلُ في الأمر العام الشائع. ألا ترى أن اجتماع الساكنين على هذا الحد غير مأخوذ به عند العامة، وإن شئت كان على لفظ الخبر، والمعنى: الأمر، كقوله: ﴿يَرْبِصَنَّ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و﴿لَا تُضَكَّرْ وَوَالِدَةٌ بِوَالِدِهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣]، أي لا ينبغي ذلك، وإن شئت جعلته حالاً من: استقيماً، وتقديره: استقيماً غير متبعين، ويدل على ذلك قول الشاعر:

وَلَا أَسْقِي وَلَا يَسْقِي شَرِيبِي وَيُزَوِّيه إِذَا أُرْذْتُ مَائِي
وقول الآخر:

أَصَاحِ الَّذِي لَوْ أَنَّ مَا بِي مِنَ الْهَوَى بِهِ لَمْ أَرْغُهُ لَا يُعَزِّي وَيَنْظُرُهُ
وكقول الفرزدق:

بِأَيْدِي رَجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوقَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُئِلْتُ^(٢)
اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله: ﴿ءَأَمَنْتُ أَنَّهُ﴾ [يونس: ٩٠].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿أَنَّهُ﴾ بفتح الألف.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿أَمَنْتُ إِنَّهُ﴾ بكسر الألف^(٣).

قال أبو علي: من قال: ﴿ءَأَمَنْتُ أَنَّهُ﴾ فلأن هذا الفعل يصل بحرف الجر، في نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، و﴿يُؤْمِنُونَ بِالْحَبِيبِ﴾ [النساء: ٥١]، فلما حذف الحرف وصل الفعل إلى أن، فصار في موضع نصبٍ أو خفضٍ على الخلاف في ذلك.

ومن قال: ﴿أَمَنْتُ إِنَّهُ﴾ حمله على القول المضمر، كأنه آمنت فقلت: إنه. وإضمار القول في هذا النحو كثير، وإيضمار القول من المزية هنا، أن قلت: إنه لا إله

(١) القيراط: من الوزن معروف، وهو نصف داتق، وأصله قِرَاطٌ بالتشديد لأن جمعه قراريط فأبدل من إحدى حرفي تضعيفه ياء على ما ذكر في دينار كما قالوا ديباج وجمعه ديباج، فالقيراط: جزء من أجزاء الدينار وهو نصف عُشره في أكثر البلاد، وأهل الشام يجعلونه جزءاً من أربعة وعشرين والياء فيه بدل من الراء وأصله قِرَاط. (لسان العرب ٧/٣٧٥ مادة: قرط).

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ص ١٣٩ (طبعة الصاوي)، وشرح ديوان الحماسة للرزوقي ص ١٢٢، وشرح شواهد المغني ص ٧٧٨، ولسان العرب ١٢/٣٣٠ (شيم)، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٦٦٧ وتذكرة النحاة ص ٦٢٠، وشرح المفصل ٦٧/٢، ومغني اللبيب ص ٣٦٠، ولسان العرب ٤/٢٣٥ (جزر) شمت السيف: أغمدته. قال: الواو في قوله: ولم واو الحال أي لم يغمدها والقتلى بها لم تكثر وإنما يغمدها بعد أن تكثر القتلى بها.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٢.

إلا الله في المعنى إيمان، فإذا قال: ﴿أمنت﴾ فكأنه قد ذكر ذلك.

اختلفوا في قوله: ﴿الْكَفَىٰ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس: ٩١]، فروى المسيبي وقالون عن نافع أنه قرأ: ﴿الآن﴾ مستفهمَةً: جدًّا، وكذلك قال ابن أُويس عن نافع بهمزة واحدة، وقال ورشٌ أيضًا: إنه كان يقرأ بفتح اللام، ومدَّ الهمزة الأولى، ولا يهمز بعد اللام، والباقون يهزمون بعد اللام واللام ساكنة ﴿الآن﴾.

وقال أحمد بن صالح عن قالون بهمزة واحدة بعدها مدَّة.

وقال أبو خُلَيْدٍ عن نافع: ﴿الآن﴾ ليس بعد اللام همزة.

وأصل قول ورش عن نافع، أنه إذا كانت الهمزة قبلها ساكن، ألقى حركة الهمزة على الساكن، وترك الهمز مثل: الأَرْضِ، بفتح اللام، والأَسْمَاءِ، بفتح اللام بحركة الهمزة، ﴿وَالآن﴾: لا يهمز بعد اللام، ويفتح اللام بحركة الهمزة.

وقال ابن جبير: عن الكسائي عن إسماعيل عن نافع، وعن حجاج بن منهال الأعور، عن ابن أبي الزناد عن نافع: ﴿الآن﴾ لا يهمز بعد اللام.

قال أبو علي: إن لَامَ المعرفة إذا دخلت على كلمة أولها الهمزة، فَخُفِّفَتِ الهمزة فإن في تخفيفها وجهين: أحدهما: أن تحذف وتلقى حركتها على اللام وتقرَّ همزة الوصل فيقال: أَلْخَمَرُ: وقد حكى ذلك سيويه.

وحكى أبو عثمان عن أبي الحسن أن ناساً يقولون: لَحْمَرُ. فيحذفون الهمزة التي للوصل، فالذين أثبتوا الوصل أثبتوها لأن التقدير باللام السكون، وإن كانت في اللفظ متحركة، كما كان التقدير فيها السكون في قولهم في التذكُّر، ألى إذا تذكر نحو القليل والقوم فكما لم تحذف الهمزة هنا، كذلك لم تحذف في نحو أَلْخَمَرِ، ومثل ذلك في أن التقدير لما كان بالحركة السكون، قد جرى مجرى الساكن وإن كان متحركاً في اللفظ قولهم: أزدُدِ الرجلَ، وآلى التحريك في المثليين لما كان الثاني فيهما في تقدير السكون، وإنما تحرك بحركة لا تلزم، فكذلك أَلْخَمَرِ، وأما اللغة الأخرى فمن الدليل عليها ما أنشدنيه أحمد بن موسى عن الكسائي:

فقد كنت تُخفي حُبَّ سمرَاءِ حِقْبَةً فَبُخِ لَانَ منها بالذي أنت بائِحٌ^(١)

فأسكن الحاء لما كانت اللام متحركة، ولو لم يعتدَّ بالحركة، كما لم يعتدَّ بها في الوجه الأول، فحرَّك الحاء بالكسر، كما تحرك به إذا قال: بح اليوم، لكن لما أسكن

(١) البيت من الطويل، وهو لعنترة في ديوانه ص ٢٩٨، والمقاصد النحوية ٤٧٨/١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥٦/١، ٦٧/٥، وتذكرة النحاة ص ٣١، والخصائص ٣/٣٥، وشرح الأشموني ٨١/١، وشرح التصريح ١٤٧/١، وشرح ابن عقيل ص ٩٢، ولسان العرب ٤٢/١٣ (أين).

كان بمنزلة: بُخ بِسْرُك، وبُخ بِأَمْرِك، فنقول على قياس اللغة الأولى: ﴿قَالَ لَانَ﴾ [البقرة: ٧١] فتحذف واو الضمير، لأن اللام في تقدير السكون، كما تحذفه في بح اليوم، وعلى قياس اللغة الأخرى: ﴿قَالُوا لَانَ﴾ فتثبت واو الضمير، لأن اللام لم تُنزل تنزيل السكون، ألا ترى أنه حذَفَ الهمزة التي تُجَلِّب لسكون الحرف الذي تدخل عليه، وتقول على قياس اللغة الأولى: مِلَانَ، إذا أردت: من الآن، فحذفت النون لالتقاء الساكنين، كما حذفته من قول الشاعر:

أُبْلِغُ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَأْلَكَةَ غيرَ الذي قد يُقال مِلْكَزِبِ^(١)

وتقول على قياس اللغة الأخرى: مِنْ لَانَ، فلا تحذف النون، لأنه لم يلتق ساكنان، كما لم تُحَرِّك الحاء من قوله: «فَبُخْ لَانَ» فعلى هذا مجرى هذا الباب.

أما ما ذكره من رواية المسيبي وقالون عن نافع أنه قرأ: ﴿الآن﴾ مستفهماً جداً، وكذلك قال ابن أبي أويس، عن نافع: بهمزة واحدة، فقوله: مستفهماً جداً لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يريد أنه كان يُمَدُّ، فإن أراد ذلك كان على لغة من قال: أَلْخَمْرُ، فلما ألحق همزة الاستفهام مدّ، ويريد أنه كان يقطع الهمزة، فلا يصلها كما يصل، ولا يقطع إذا لم تكن للاستفهام، فإذا كان كذلك فهو على قول من قال: لَخَمْرٌ، ولا همزة فيه، فتقلب ألفاً مع همزة الاستفهام، ويمدّ، فهو كقوله: ﴿أَلْكُمْ الذِّكْرُ وَهُوَ الْأَنْثَى﴾ [النجم: ٢١] في أنه لا يجوز أن يُمَدَّ. ويقوي هذا الوجه ما قاله أحمد، وكذلك قال ابن أبي أويس عن نافع بهمزة واحدة. قال: وقال أحمد بن صالح عن قالون همزة واحدة بعدها مدة، فهذا قد فُسِّرَ، ولا يكون هذا إلا على قول من قال: أَلْخَمْرُ ﴿ءالآن﴾.

فأما ما روى ورش عن نافع من قوله: ﴿الآن﴾، إنه كان يقرأ بفتح اللام ومدّ الهمزة الأولى ولا يهزم بعد اللام، فإن ذلك على قول من قال: أَلْخَمْرُ، كأنه قال: الآن، فأثبت همزة الوصل مع تحريك اللام، كما أثبتنا في قولهم: أَلْخَمْرُ، فإذا دخلت همزة الاستفهام قلبت همزة الوصل ألفاً، قلت: ﴿الآن﴾، كما تقول: أَلرَّجُلُ قال ذاك؟ ومن فصل بين الهمزتين إذا التقتا بالألف فقال: ﴿أأنت﴾ ﴿أأندرتهم﴾ لم يفصل هنا

(١) البيت من المنسرح، وهو للقيط بن زرارة في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٨، ويلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٣/٢، وخزانة الأدب ٣٠٥/٩، والخصائص ٣١١/١، ووصف المباني ص ٣٢٥، وسر صناعة الإعراب ص ٥٣٩، ٥٤٠، وشرح المفصل ٣٥/٨، ١٠/٩، ١١٦، ولسان العرب ٣٩٢/١٠ (الك)، ٣٩١/١٣ (لكن)، ٤٢٣ (متن).

أبو دختنوس: هو لقيط بن زرارة، ودختنوس ابنته، سماها باسم بنت كسرى.
المالكة: الرسالة لأنها تُؤلِّك في الفم.

بها، لأنه لا تثبت هنا همزتان، ألا ترى أن الثانية التي للوصل تقلب ألفاً؟ فلا يحتاج إذن إلى الألف التي تفصل بين الهمزتين، كما تفصل بينه النونين إذا قلت: إضرنا إن زيدا، فعلى هذا وجه قراءة نافع هذه التي حكاها ورش، وعلى هذا أيضاً ما حكاه أحمد ابن صالح عن قالون بهمزة واحدة بعدها مدة.

قال: وكلهم قرأ: ﴿وَيَوْمَ نَخْشِرُهُمْ﴾، بالنون غير عاصم، فإن حفصاً روى عنه: ﴿وَيَوْمَ يَخْشِرُهُمْ﴾ بالياء. عند الخمس والأربعين منها.

قال أبو علي: يحتمل قوله: ﴿كَانَ لَرَّ يَلْبَثُوا﴾ ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون صفة لليوم، والآخر: أن يكون صفة للمصدر المحذوف، والثالث أن يكون حالاً من الضمير في ﴿نَخْشِرُهُمْ﴾.

فإذا جعلته صفة لليوم، احتمل ضربين من التأويل: أحدهما: أن يكون التقدير: كأن لم يلبثوا قبله إلا ساعة، فحذفت الكلمة بدلالة المعنى عليها، ومثل ذلك في حذف هذا النحو منه قوله: ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْإِنْسَانُ فَأَنسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢] أي: أمسكوهن قبله. وكذلك: ﴿فَإِن فَاءُ وَإِنَّ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٦] أي قبل انقضاء الأربعة الأشهر، وكذلك قوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، قال أبو الحسن: يتربصن بعدتهم.

ويجوز أن يكون المعنى: كأن لم يلبثوا قبله، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ثم حذفت الهاء من الصفة، كقولك: الناس رجلا ن: رجلٌ أكرمت، ورجلٌ أهنت. ومثل هذا في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قوله: ﴿تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ [الشورى: ٢٢]، التقدير: وجزاؤه واقع بهم، فحذف المضاف.

وإن جعلته صفة للمصدر كان على هذا التقدير الذي وصفنا، وتمثيلاً: ﴿كَانَ لَرَّ يَلْبَثُوا﴾ قبله، فحذف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ثم حذفت العائد من الصفة، كما تحذفه من الصلة في نحو: ﴿أَهْلَذَا الَّذِي بَكَتَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، وإن جعلته حالاً من الضمير المنصوب، لم تحتج إلى حذف شيء في اللفظ لأن الذكر من الحال قد عاد إلى ذي الحال، والمعنى: نخشروهم مشابهة أحوالهم أحوال من لم يلبث إلا ساعة.

فأما ﴿يَوْمَ نَخْشِرُهُمْ﴾ فإنه يصلح أن يكون معمولاً لأحد شيئين، أحدهما: أن يكون معمول: ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾، والآخر: أن يكون معمولاً لِمَا دَلَّ عليه قوله: ﴿كَانَ لَرَّ يَلْبَثُوا﴾، فإذا جعلته معمولاً لقوله: ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾ انتصب ﴿يوم﴾ على وجهين: أحدهما:

أن يكون ظرفاً معناه: يتعارفون في هذا اليوم، والآخر: أن يكون مفعولاً على السعة على:

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار^(١)

ومعنى ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾ يحتمل أمرين. أحدهما: أن يكون المعنى: يتعارفون مدة إمامتهم التي وقع حشرهم بعدها وحُذِفَ المفعول للدلالة عليه، كما حذف في مواضع كثيرة، وعُدِّي تفاعل، كما عُدِّي في قول ذي الرمة:

.... تَحَاسَنَنْتُ بِهِ الْوَشِيِّ قَرَأْتُ الرِّيَّاحَ وَخَوَّزَهَا^(٢)
وأنشد أبو عبيدة:

تَخَاطَأْتُ التَّنْبُلَ أَحْشَاءَهُ^(٣)

أو يكون أعمل الفعل الذي دلَّ عليه يتعارفون، ألا ترى أنه قد دلَّ على يستعملون ويتعارفون، وَمِنْ حَذْفِ الْمَفْعُولِ قَوْلُهُ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ﴾ [يس: ٩]، التقدير: فأغشيناهم السدَّ، أو مثل السدِّ فهم لا يُبْصِرُونَ لما أغشيناهم من ذلك. وتعرَّفُوا مدة اللَّبثِ هَا هُنَا، كما تعرَّفُوا فِي قَوْلِهِ: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِئْتُمْ قَالَُوا لَيْسَ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِئْتُمْ﴾ [الكهف: ١٩]، وكقوله: ﴿قَالَ كَمْ لَبِئْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ قَالَوا لَيْسَ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [المؤمنون: ١١٢، ١١٣]، فتعارفهم مُدَّةً لَبِئْتُمْ كَمَا ذَكَرْتَ لَكَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ.

والآخر في التعارف ما جاء من قوله: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ قَالَ قَائِلٌ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ﴾ [الصفات: ٥٠، ٥١] ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَسْأَلُونَ قَالَوا إِنَّا كُنَّا قَبْلَ فِي أَهْلِنَا مُشْفِقِينَ﴾ [الطور: ٢٥، ٢٦]، وتعرَّفُهُمْ يَكُونُ عَلَى أَحَدِ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ. فعلى هذا يكون قوله: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ﴾ معمول يتعارفون، والآخر: أن يكون ﴿يَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾

(١) مرّ سابقاً.

(٢) تمام البيت:

ومن جَزْدَةِ عُفْلِ بَسَاطِ تَحَاسَنَتْ بِهَا الْوَشِيِّ قَرَأْتُ الرِّيَّاحَ وَخَوَّزَهَا
البيت من الطويل، وهو لذى الرمة في ديوانه ص ٢٣٢، وبلا نسبة في المخصص ١٦١/١٠ الجردة
بمعنى الجرداء: من الأرض ما لا نبات فيها. يوم قرّ: بارد.
العُفْلُ: ما لا علامة فيه ولا أثر يميزه.

(٣) صدر بيت عجزه:

وَأَخْرَى يَوْمِي، فَلَمْ يَعَجَلْ

البيت من المتقارب، وهو لأوفى بن مطر المازني في لسان العرب ٦٦/١ (خطأ) وفيه «تخَطَّات» بدل «تخاطات»، ٢١٧/١١ (خلل)، وبلا نسبة في ديوان الأدب ٤٧٣/٢.
تخطأه: أخطأه. والخطأ: ما لم يتعمد.

معمولٌ ما دلّ عليه قوله: ﴿كَانَ لَوْ يَلْبَثُوا﴾، ألا ترى أن المعنى: تشابه أحوالهم أحوال من لم يلبث، فيعمل في الظرف هذا المعنى، ولا يمنع المعنى من أن يعمل في الظرف، وإن تقدم الظرف عليه، كقولهم: أكل يوم لك ثوب، ومثل ذلك في الحمل على المعنى قوله: ﴿يَوْمَ بَرَزَ الْمَلَكُ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢] وقول أبي ذؤاد:

قَرَّبْنَاهُ وَلَا تَقِيلَنَّ وَاعْلَمْ أَنَّهُ الْيَوْمَ إِنَّمَا هُوَ نَادٍ
فإذا حملته على هذا، لم يجوز أن يكون صفة للمصدر، لأن الموصوف الذي هو المصدر موضعه بعد الفعل، تقديره: يوم نحشروهم حشراً كان لم يلبثوا، أو لم يلبثوا قبله، والصفة لا يتقدّم عليها ما تعمل فيه، ولا يجوز أيضاً أن تجعله صفة لليوم على هذا، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، ألا ترى الصفة إيضاحاً للموصوف وتبيين له، كما أن الصلة كذلك، وإذا كان على هذا لم يسغ عمل واحد منهما فيما يوضحه وبينه، لئنزله منزلة بعضه، فإن قلت: فإذا قدرت ﴿كَانَ لَوْ يَلْبَثُوا﴾ تقدير الحال من الضمير هل يجوز أن يكون ﴿يَوْمٌ﴾ معمولاً له؟ فإن ذلك لا يجوز لأن العامل في الحال نحشروهم ونحشروهم قد أضيف اليوم إليه، فلا يجوز أن يعمل في المضاف المضاف إليه، ولا ما يتعلق بالمضاف إليه، لأن ذلك يوجب تقديمه على المضاف ألا ترى أنه لم يجز: القتال زيداً حين تأتي.

وإذا جعلت ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾ العامل في ﴿يَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ لم يجوز أن يكون صفة لليوم على أنك كأنك وصفت اليوم بقوله: ﴿كَانَ لَوْ يَلْبَثُوا﴾، و﴿يَتَعَارَفُونَ﴾، فوصفت ﴿يَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ بجملتين، لم يجوز أن يكون معمولاً لقوله: ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، وجاز وصف اليوم بالجملة، وإن أضيف لأن الإضافة ليست بمحضة فلم تُعرفه.

ويدل على النون في ﴿يَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ قوله: ﴿وَحَشَرْتَهُمْ فَلَمْ تُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٧] وقوله: ﴿جَمَعْتَهُمْ جَمَاعًا﴾ [الكهف: ٩٩]، وقال: ﴿وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٤].

ويدل على الياء قوله: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [النساء: ٨٧] ويدل على مقاربة الياء والنون في ذا النحو قوله: ﴿وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ﴾ [طه: ١٢٧]، فنعلم من هذا أن كل واحد منهما يجري مجرى الآخر.

قال: كلهم قرأ: ﴿نُنَجِّي رُسُلَنَا﴾ [١٠٣] مشددة الجيم غير الكسائي وحفص عن عاصم فإثما قرأ: ﴿نُنَجِّي رُسُلَنَا﴾ خفيفة، وقرأ الكسائي وحده في سورة مريم: ﴿ثم نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [٧٢] ساكنة النون.

وقرأ الباقون: ﴿نُنَجِّي﴾ بفتح النون الثانية وتشديد الجيم^(١).

قال أبو علي: قالوا نجا زيد، قال:

نجا سالم والروح منه بشدقه ولم ينح إلا جفن سيف ومشرراً^(٢)
فإذا عديته، فإن شئت قلت: أنجيتُهُ، وإن شئت قلت: نَجَّيْتُهُ، كما تقول فَرَحَ،
وأفرخته وفرخته.

ومن حجة من قال: ﴿نُنَجِّي﴾: ﴿فَأَنْجَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ﴾ [العنكبوت: ٢٤]،
وحجة من قال: ﴿نُنَجِّي﴾ ﴿وَنَجَّيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [فصلت: ١٨]، وكلاهما حسن، قال
الشاعر:

وَنَجَّى ابْنَ هِنْدٍ سَابِحٌ ذُو عُلَّالَةٍ أَجَشُّ هَزِيمٌ وَالرَّمَاخُ دَوَانِي^(٣)
أبو بكر عن عاصم ﴿وَنَجْعَلُ الرَّجْسَ﴾ [يونس: ١٠٠] بالنون، وروى حفص عن
عاصم بالياء، وكذلك الباقون^(٤).

حجة من قال: ﴿يَجْعَلُ﴾ بالياء قوله: ﴿كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا
يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقد تقدم ذكر اسم الله في قوله: ﴿وَمَا كَانَتْ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ
إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٠٠]، والنون في هذا النحو مثل الياء، وقد تقدم ذكر ذلك.

فأما قوله: ﴿الرَّجْسَ﴾ فقال أبو عبيدة: الرُّجْزُ: العذاب. قال: والرجز والرجس
واحد، والدلالة على أن الرُّجْزَ العذاب. قوله: ﴿لَيْنٌ كَشَفَتْ عَنَّا الرُّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾
[الأعراف: ١٣٤] وقوله: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرُّجْزَ﴾ [الأعراف: ١٣٥]، ومنه:
﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٥٩]، وقال: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المدثر:
٥]، وكأن المعنى - والله أعلم - وذا الرجز، أي: الذي يؤدي عبادته إلى العذاب. قال
أبو الحسن: وقال بعضهم: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ قال: وذكروا أنه صنم كانوا يعبدونه، قال:
وأما الرُّجْزُ فهو الرَّجْسُ، قال، وقال: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨]، قال:
والتَّجْسُ: القَدْرُ.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٢. وفيه «النجي المؤمنين».

(٢) البيت لحذيفة بن أسد مر سابقاً.

(٣) في لسان العرب ٦/٢٧٤، ١٢/٦٠٩، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/٢٠٠: ابن
حرب البيت من الطويل، وهو للنجاشي الحارثي في ديوانه ص ١٠٧، ولسان العرب ٦/٢٧٤ (جشش)،
١٢/٦٠٩ (هزم)، وجمهرة اللغة ص ٨٩، وتاج العروس ١٧/١٠٨ (جشش).

فرس أجش: هو الغليظ الصهيل وهو مما يُحمد في الخيل. الهزيم من الخيل: الشديد الصوت.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٢.

وقال الكسائي فيما أخبرنا أبو بكر: الرَّجْسُ: التَّن:

قال أبو علي: فكأنَّ الرَّجْسَ على ضربين: أحدهما: أن يكون في معنى الرجس، وهو العذاب، والآخر: أن يُعنى به النجس والقَدْر، ومن ذلك قوله: ﴿أَوْ لَحْمَ خنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥] فقوله: ﴿وَيَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٥] يجوز أن يراد به أنهم يعدَّبون، كما قال: ﴿وَيُعَذِّبُ الْمُتَفِقِينَ وَالْمُتَفَقِّتِينَ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ﴾ [الفتح: ٦]، ويجوز أن يكون المعنى فيه أنه يحكمُ بأنهم رجس، كما قال: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨]، أي: ليسوا من أهل الطهارة، فذمُّوا على خروجهم، وإن لم تكن عليهم نجاسة من نحو البول والدم والخمر، والمعنى: أن الطهارة الثابتة للمسلمين هم خارجون عنها، ومباينون لها، وهذه الطهارة هي ما ثبت لهم من قوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣].

فقوله: ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾، لا يخلو من أحد أمرين: إمَّا أن يكون المعنى: تطهَّروهم أنت أيها الآخذ بأخذها منهم، أو: الصدقة تطهَّروهم، فقوله: ﴿وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ يقوي الوجه الأوَّل، لأن «تزكي» للآخذ، فكذلك يكون ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ له، ويجوز أن يكون منقطعاً، أي: وأنت تزكيهم بها، فهذه طهارة من جهة الحكم، وإن لم تُزل شيئاً نجساً عن أبدانهم.

وقد ثبت للمسلمين أيضاً الطهارة بقوله: ﴿يُحِبُّونَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى اللَّهِ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨] فأما قوله: ﴿طَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦] فيجوز أن يُراد به: أخرج عنه ما يُعبَد من وثن من دون الله، حتى يَطهَّرَ، لأنَّ الأوثان قد أُطلق عليها الرجس في قوله: ﴿فَأَجْتَبَأُوا الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠] وقوله: ﴿وَالرَّجَزَ فَاهْبِزْ﴾ [المدثر: ٥].

حفص عن عاصم يقف ﴿تَبَوَّأًا﴾ [يونس: ٨٧] بياء من غير همز، ذكر لي ذلك عبيد الله بن عبد الرحمن بن أبي مسلم عن أبيه عن حفص عن عاصم.

قال: وكان حمزة يقف ﴿تَبَوَّأًا﴾ غير أنه يُلَيِّنُ الهمزة، يشير إليها بصدده. والباقون يقفون بهمزة بعدها ألف في وزن تَبَوَّعًا.

قال أبو علي: حدثنا محمد بن السري أن أبا زيد قال: بوأت فلاناً منزلاً تبويئاً، والاسم البيئة: فقوله: ﴿تَبَوَّأًا﴾ في قوله: ﴿أَنْ تَبَوَّأَ﴾ فعل يتعدى إلى مفعولين، يدل على ذلك قوله: ﴿لَتَبَوَّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ [العنكبوت: ٥٨]، فأما اللام من قوله: ﴿لِقَوِيكُمْ﴾ فكالتي في قوله: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢]، والمفعول الأوَّل لعلامة الضمير في قوله: ﴿لَتَبَوَّئَنَّهُمْ﴾، ألا ترى أن المطاوع من الأفعال على ضربين: أحدهما:

أن لا يتعدى نحو: انشوى وانثأى^(١)، في مطاوع شويته وثأيته. والآخر: أن يتعدى كما تعدى ما هو مطاوع له، وذلك نحو: تعلقتُه، وتقطعتُه، فتعلقتُه يتعدى كما تعدى علقته، وليس فيه أن ينقص مفعول المطاوع عما كان يتعدى إليه ما هو مطاوع له. فإذا كان كذلك، كان اللام على الحد الذي ذكرنا، ويقوي ذلك قوله: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾ [الحج: ٢٦]، فدخلت اللام على غير المطاوع كما دخل على المطاوع في قوله: ﴿أَنْ بَوَّأْنَا لِقَوْمِكُمْ﴾.

فأما قوله: ﴿مَكَانَ الْبَيْتِ﴾ فيحتمل ضربين: أحدهما: أن يكون ظرفاً، والآخر: أن يكون مفعولاً ثانياً، فأما الظرف فيدل عليه قوله:

وَيُؤْتَتْ فِي صَمِيمٍ مَعْشَرَهَا فَصَحَّ فِي قَوْمِهَا مَبَوُّوْهَا^(٢)
فكما أن قوله: «في صميم معشرها» ظرف كذلك يكون ﴿مَكَانَ الْبَيْتِ﴾.

والمفعول الثاني الذي ذكر في قوله: ﴿لَبَّوْتَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ [العنكبوت: ٥٨]، ولم يذكر في هذه لأن الفعل من باب أعطيت، فيجوز أن لا يذكر، ويقتصر على الأول، ويجوز أن يكون مكان البيت مفعولاً ثانياً، وكذلك قوله: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مَبَوِّأً صِدْقٍ﴾ [يونس: ٩٣]، ويجوز أن يكون مكاناً مثل مكان البيت، والمفعول الثاني فيه محذوف، وهو (القرية) التي ذكرت في قوله: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا﴾ [الأعراف: ١٦١]، ويجوز أن يكون مصدراً، أي تبوؤ صديق، ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً من وجهين: أحدهما: أن تجعله اسماً غير ظرف كما قال:

وَأَنْتَ مَكَانُكَ مِنْ وَاثِلٍ مَكَانُ الْقُرَادِ مِنْ اسْتِ الْجَمَلِ^(٣)

(١) من الثأى والثأى جميعاً: الإفساد كله، وقيل: هي المجرحات والقتل ونحوه من الإفساد. والثأى خرم خرز الأديم، وقال ابن جني: هو أن تغلظ الإشفى ويدق السير. وثأيت الخرز إذا خرمته. (لسان العرب ١٠٦/١٤ - ١٠٧ مادة: ثأى).

(٢) البيت من المنسرح، وهو لابن هرمة في ديوانه ص ٥٧، ومقاييس اللغة ٣١٢/١، وبلا نسبة في لسان العرب ٣٩/١ (بوا) وفيه «وتم» بدل «فصح»، وكتاب العين ٤١١/٨ أي نزلت من الكلام في صميم النسب.

(٣) البيت من المتقارب، وهو للأخطل في الأغاني ٢٨/٨، وخزانة الأدب ٤٦٠/١، وسمط اللآلي ص ٨٥٤، والعقد الفريد ٣/٣٦٠، ولم أقع عليه في ديوانه، وهو لكعب بن جعيل في خزانة الأدب ١/٤٦٠، ولعبة بن الوعل في المؤلف والمختلف ص ٨٤. وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣٣٦، وشرح أبيات سيبويه ٣٧٨/١، والكتاب ٤١٧/١، والشعر والشعراء ٦٥٣/٢، والمقتضب ٣٥٠/٤.

القراد: ذؤبية متطفلة ذات أرجل كثيرة، تلتصق بجلد الدواب والطيور (ج) قردان الاست: الأصل والأساس والمؤخرة.

والآخر: أن تجعله بعد أن تستعمله ظرفاً اسماً، كما قال:

وَسَطُهَا قَدْ تَمَلَّقَا^(١)

وفي التنزيل: ﴿هُم دَرَجَتْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٣]. ويجوز فيه وجه ثالث: وهو أن يتسع فيقدر نصبه، وإن كان مصدراً، تقدير انتصاب المفعول به، فأما قوله:

لَهَا حُكْمُهَا حَتَّى إِذَا مَا تَبَوَّاتِ بِأَخْفَافِهَا مَأْوَى تَبَوَّأَ مَضْجَعًا^(٢)
فعلى حذف أحد المفعولين، أي: تبوأَتْ مرعاها مأوى، وتبوأَ الراعي بقعةً مضجعاً، وكذلك قوله: ﴿وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ٧٤] بَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ
منازل أو بلاداً.

وأما قوله: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مَبْوَأَ صِدْقٍ﴾ [يونس: ٩٣]، فالمَبْوَأَ يجوز أن يكون مصدراً، ويجوز أن يكون مكاناً، والمفعول الثاني على هذا محذوف كما حذف من قوله: ﴿وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾، ويجوز أن ينصب المَبْوَأَ على الاتساع، وإن كان مصدراً نصب المفعول به، ألا ترى أنه أجاز ذلك في قوله: أما الضَّرْبُ فأنْت ضارِبٌ، وأما البيوت من قوله: ﴿بِعَصْرٍ يُبْوَأُ﴾ فمفعول به، وليست البيوت بظرف لاختصاصها فالببوت كالغرف من قوله: ﴿لَتَبْوَأَنَّهِنَّ مِنَ الْجَنَّةِ عُرُفًا﴾ [العنكبوت: ٥٨].

فأما قوله: ﴿تَبَوَّأُوا مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ﴾ [الزمر: ٧٤]، فيجوز في قياس قول أبي الحسن أن يكون قوله: ﴿مِنَ الْجَنَّةِ﴾ كقولك: نتبأُ الجنة. فأما قوله: ﴿حَيْثُ نَشَاءُ﴾ فيحتمل أن يكون ظرفاً، فإذا جعلته ظرفاً كان المفعول الثاني محذوفاً، كأنه: نتبأُ الجنة منازلها حيث نشاء، ويجوز أن يكون: ﴿حَيْثُ نَشَاءُ﴾ في موضع نصب، بأنه المفعول الثاني، يدل على ذلك قول الشماخ:

وَحَلَّاهَا عَنِ الْأَرَاكِةِ عَامِرٌ أَخُو الْخُضْرِ يَرْمِي حَيْثُ تَكْوَى النَّوَاجِزُ^(٣)

(١) مرَّ سابقاً.

(٢) البيت من الطويل، وهو للراعي النميري في ديوانه ص ١٦٤، والاشتقاق ص ٢٩٥، وأمالى القالي ٢/ ١٤٠، والمزهر ٢/ ٤٤٢، وأمالى المرتضى ١/ ٣٢٢، والخصائص ٢/ ١٧٨، ٤٦٨، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٣١، وتاج العروس ٢٥/ ٤٩٦ (شرق)، ولسان العرب ١٠/ ١٧٨ (شرق) وفيه «أمرها» بدل «حكماها» وفيه: الضمير في لها للإبل يُهملها الراعي حتى إذا جاءت إلى الموضع الذي أعجبها فأقامت فيه مال الراعي إلى مضجعه.

(٣) يروى «النواجز» بدل «النواجز».

البيت من الطويل، وهو للشماخ في ديوانه ص ١٨٢، ولسان العرب ٤/ ٢٤٤ (خضر)، وتهذيب اللغة ٧/ ١٠٢، وجمهرة أشعار العرب ص ٨٢٨، والمعاني الكبير ص ٧٨٣، والأزمنة والأمكنة ١/ ١٠٦ وتاج العروس ١١/ ١٨٩ (خضر).

فأما قولك: بَوَّأْتُ فلاناً منزلاً، وتعديبه إلى مفعولين، فكأنه مفعول من قولك: بَاءَ فلانٌ منزله، أي: لزمه، وإن كنا لا نروي ذلك. ولكن يدل على ذلك قولهم: المباءة، وقالوا: الإبل في المباءة، وهي المراح الذي تبيت فيه، فالمباءة اسم المكان، وإذا كان اسم المكان مفعلاً، أو مفعلةً، فالفعل منه قد يكون: فَعَلَ يَفْعُلُ، فكأنه: بَاءَ المنزل، وبوَّأته أنا المنزل.

فأما وقف عاصم في قوله: ﴿تَبَوَّأْنَا﴾، وقلبه الهمزة ياءً في الوقف، وإن كان من بَوَّأْتُ؛ فلأن الهمزة قد تُبدل منها في الوقف حروف اللين، ألا ترى أنهم قالوا: هو الكَلْوُ، في الوقف، وقالوا: من الكَلْيِ، وإنما فَعَلَ ذلك بالهمزة عند الوقف لأنها تَخْفَى فيه كما تخفى الألف، فأبدل منها حرف ليين، كما أبدل من الألف في قولهم: أفعَوْ وأفعِي، لأن هذين الحرفين أظهر من الألف والهمزة وأبين للسمع. فإن قلت: فإنما يفعل ذلك بالهمزة إذا كان آخر الكلمة، وليست الهمزة آخرًا في ﴿تَبَوَّأْنَا﴾ قيل: يجوز أن يكون لم يُعْتَدَ بالألف لما كانت للتثنية، والتثنية غير لازمة للكلمة، فلما لم تلزم لم يعتد بها، فصار الوقف كأنه على الهمزة، لأن كثيراً من الحروف التي لا تلزم لا يُعْتَدَ بها، ومن ثم لم تقع حرف روي، كما لم تقع ألف النُّصْبِ رويًا لاجتماعها معها في أنها لا تلزم، لأن من العرب من يقول: رأيتُ زيدَ، فلا يبدل ويحذف، وعلى هذا قوله:

وَأَخَذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ^(١)

ولا تثبت أيضاً في موضع الرفع والجبر، فصار الوقف لذلك كأنه على نفس الهمزة.

فأما وقف حمزة ﴿تَبَوَّأْنَا﴾ فهذا على أنه خَفَّفَ الهمزة، وتخفيف هذه الهمزة أن تجعل بين بين، ولا تلحقه ألف التثنية. على هذا يتأوله ناسٌ من القراء وهو الصحيح. فأما قول أحمد: يشير إليها بصدره، فهو من ترجمة القراء، وصحَّته على ما ذكرت لك، وهذا في قول حمزة على وزن: تبوَّعا، إلا أن الهمزة إذا خَفَّفَتْ نَقَصَ الصوت بحركتها، فأشبهت الساكن، وهي متحركة في الحقيقة. فأما قوله: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر: ٩]، فيكون على: تبوَّؤوا الدارَ، أي: تبوَّؤوا دار الهجرة واعتقدوا الإيمان، لأن الإيمان ليس بمكان فيَتَبَوَّأُ، فيكون كقوله: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، ويجوز على: تبوَّؤوا الدارَ ومواضع الإيمان،

= حلاه عن الماء: منعه وطرده. الحُضْرُ: قبيلة من العرب، سموا بذلك لخضرة ألوانهم النواحر: المصابة بالنعاس: سُعال الإبل إذا اشتد.
(١) عجز بيت للأعشى مر سابقاً.

ويجوز أن يكون: تَبَوَّؤُوا الإِيمانَ، على طريق المثل كما تقول: تَبَوَّؤُوا من بني فلان الصَّمِيمَ، وعلى ذلك قول الشاعر:

وَيُوتَتْ فِي صَمِيمٍ مَعَشَرِهَا فَصَحَّ فِي قَوْمِهَا مُبَوَّؤُهَا^(١)
 كَلَّ هَذِهِ الْوَجُوهَ مَمَكُنَّ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة هود

اختلفوا في فتح الألف وكسرها في قوله: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [٢٥].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: ﴿أَنِّي لَكُمْ﴾ بفتح الألف.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة: ﴿إِنِّي﴾ بكسر الألف^(١).

وجه قول من فتح: أَنَّهُمْ يَحْمِلُونَهَا عَلَى ﴿أَرْسَلْنَا﴾، أَي: أَرْسَلْنَا بِأَنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ،

فإن قيل: لو كان محمولاً على الأول لَكَانَ أَنَّهُ، لِأَنَّ نَوْحاً اسْمٌ لِلْغَيْبَةِ فَالرَّاجِعُ إِلَيْهِ يَنْبَغِي

أَنْ يَكُونَ عَلَى لَفْظِ الْغَيْبَةِ دُونَ لَفْظِ الْخَطَابِ؛ قِيلَ: هَذَا لَا يَمْنَعُ مِنْ حَمَلِهِ عَلَى

﴿أَرْسَلْنَا﴾ وَذَلِكَ أَنَّ الْخَطَابَ بَعْدَ الْغَيْبَةِ فِي نَحْوِ هَذَا سَائِعٌ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ:

﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٤٥] ثُمَّ قَالَ: ﴿فَخَذَهَا بِقُوَّةٍ﴾،

فكَذَلِكَ الْآيَةُ الَّتِي اخْتَلَفَ فِي قِرَاءَتِهَا.

قال أبو علي: ووجه قول من كسر ﴿إِنِّي﴾ أَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى الْقَوْلِ الْمَضْمَرِ، لِأَنَّهُ

مِمَّا قَدْ أَضْمَرَ كَثِيراً فِي الْقُرْآنِ، وَسَائِرِ الْكَلَامِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ

عَلَيْكُمْ﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤] أَي: يَقُولُونَ، وَقَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ أَخَذُوا مِنَ ذُنُوبِهِمْ أُولَئِكَ مَا

نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ﴾ [الزمر: ٣]، فَهُوَ عَلَى: قَالُوا مَا نَعْبُدُهُمْ. فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ:

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ لَهُمْ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾. فَالْكَلَامُ فِي هَذَا عَلَى

وَجْهِهِ، وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى الْخَطَابِ بَعْدَ الْغَيْبَةِ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي قَوْلٍ مِنْ فَتْحٍ ﴿أَنْ﴾.

فإن قلت: فَهَلَّا رَجَّحْتَ قِرَاءَةَ مَنْ فَتَحَ أَنَّ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ كَسَرَهَا، لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿أَنْ

لَا نَعْبُدُوا﴾ [هود: ٦٢] مَحْمُولٌ عَلَى الْإِرْسَالِ، فَإِذَا فَتَحْتَ أَنَّ كَانَ أَشْكَلَ بِمَا بَعْدَهَا

لِحَمَلِهَا جَمِيعاً عَلَى الْإِرْسَالِ؟ قِيلَ: لَا يَرْجِعُ مَا ذَكَرْتَ الْفَتْحَ وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿إِنِّي﴾

مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنِّي لَكُمْ﴾ فِي قَوْلٍ مِنْ كَسْرٍ، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولاً وَمَا بَعْدَهُ عَلَى

الاعتراض بين المفعول، وما يتصل به مما بعده، كما كان قوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ﴾

اعتراضاً بينهما في قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا

أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣]، فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٢.

اختلفوا في الهمز وتركه من قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿بَادِي الرَّأْيِ﴾ [هود: ٢٧].
فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿بَادِي الرَّأْيِ﴾. فهمز بعد الدالِ ﴿الرَّأْيِ﴾ لا يهملُه،
وكلّهم قرأ: ﴿الرَّأْيِ﴾ مهموزة غيره.

وقرأ الباقون: ﴿بَادِي﴾ بغير همز، وروى علي بن نصر عن أبي عمرو أنّه لا يهمل
﴿الرَّأْيِ﴾. اليزيدي عن أبي عمرو لا يهمل ﴿الرَّاي﴾ إذا أدرج القراءة، أو قرأ في
الصلاة ويهمل إذا حقّق^(١).

قال أبو علي: حدثنا محمد بن السري أن اللحياني قال^(٢): يقال: أنت بادِي
الرأي تريد ظلمنا، لا يهمل، وبادِي الرَّأْيِ مهموز، فمن لم يهمل أراد: أنت فيما أنت
فيما بدا في الرأي وظهر، أي: ظاهر الرأي، ومن همز أراد: أنت أول الرأي ومبتدأه،
وهما في القرآن: ﴿أَرَادُنَا بَادِي الرَّأْيِ﴾ و﴿بَادِي الرَّأْيِ﴾ بهمز وبغير همز.

قال أبو علي: المعنى فيمن قال: ﴿بَادِي الرَّأْيِ﴾ فجعله من بدا الشيء إذا ظهر،
وما اتبعك إلا الأراذل فيما ظهر لهم من الرأي، أي لم يتعقبوه بنظر فيه ولا تبين له.
ومن همز أراد: اتبعوك في أول الأمر من غير أن يتبعوا الرأي بفكر وروية فيه، وهاتان
الكلمتان تتقاربان في المعنى، لأن الهمز في اللام فيها ابتداء للشيء وأوله، واللام إذا
كانت واوًا كان المعنى الظهور قال:

يُقَرَّبُهُ النَّهْضُ التَّجِيحُ لِصَيْدِهِ فَمِنْهُ بُدْوٌ مَرَّةً وَمُثُولٌ^(٣)
أي: يظهر مرّةً ويخفى أخرى، وابتداء الشيء يكون ظهوراً، وإن كان الظهور قد
يكون ابتداءً وغير ابتداءً، فلذلك تستعمل كل واحدٍ من الكلمتين في موضع الأخرى
كقولهم: أما بادي بدٍ فإني أحمد الله، وأما بادِي بَدءٍ فإني أحمد الله^(٤)، وقيل في واحد
الأبداء التي هي المفاصل من الإنسان وغيره: بَدءٌ وِبَدأٌ مقصوَرٌ غير مهموز. وجزا في
اسم الفاعل أن يكون ظرفاً كما جزا في فاعيل، نحو: قريب، ومَلِيٌّ، لأن فاعلاً وفعيلاً
يتعاقبان على المعنى، نحو: عالمٍ وعليم، وشاهدٍ وشهيدٍ، ووَالٍ ووليٍّ، وحَسَنٌ ذلك
أيضاً إضافته إلى الرأي. وقد أجزوا المصدر أيضاً في إضافته إليه في قولهم: إما جهْدٌ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٢.

(٢) للتوسع انظر لسان العرب ٢٧/١ مادة: (بدأ).

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١١٩٤، ولسان العرب ١١/٦١٤
(مثل)، وتاج العروس ٧/١٦٥ (نجح)، (مثل)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٣٢. في لسان العرب ١١/
٦١٤ «لما يرى» بدل «لصيده»، وفيه ٢/٦١٢ «لما به» بدل «لصيده» و«تارةً ومثيل» بدل «مرةً ومثول».

نهض نجح: مُجَدَّد.

(٤) وقال اللحياني: أما بادي بَدءٍ بَدءٍ فإني أحمد الله، وبادي بدأةً وبادِي بَدءٍ وبادِي بدأةً وبادِي بَدوٍ
وبادي بَدءٍ أي أَمَا بَدءٍ فإني أحمد الله. (لسان العرب ٢٧/١ مادة: بدأ).

رأى فإنك منطلق، فهذا لا يكون إلا ظرفاً وفَعْلٌ إذا كان مصدرًا، وفاعلٌ قد يتفقان في أشياء، وقد يجوز في قول من هَمَزَ فقال: ﴿بَادِي الرَّأْيِ﴾ إذا خفف الهمز أن يقول: ﴿بَادِي﴾ فيقلب الهمزة ياءً لانكسار ما قبلها، فيكون كقولهم: مِيرٌ في جمع مِثْرَةٍ، وَذَيْبٌ في جمع ذَيْبَةٍ، والعامل في هذا الظرف هو قوله: ﴿أَتَّبَعَكَ﴾ من قوله: ﴿وَمَا زَنَّاكَ أَتَّبَعَكَ﴾ [هود: ٢٧]، التقدير: ما أَتَّبَعَكَ في أول رأيهم، أو فيما ظَهَرَ من رأيهم، إلا أَرَادْنَا، فَأَخْرَجْنَا الظرف وأوقع بعد إلا، ولو كان بدل الظرف غيره لم يجز، ألا ترى أنك لو قلت: ما أعطيتُ أحداً إلا زيدا درهماً، فأوقعت بعد إلا اسمين لم يجز، لأن الفعل أو معنى الفعل في الاستثناء يصل إلى ما انتصب به بتوسط الحرف، ولا يصل الفعل بتوسط الحرف إلى أكثر من مفعولٍ، ألا ترى أنك لو قلت: استوى الماء والخشبة، فنصبت الخشبة؛ لم يجز أن تتبعه اسماً آخر فتنصبه: فكذلك المستثنى إذا ألحقته إلا، وأوقعت بعدها اسماً مفرداً، لم يجز أن تتبعه آخر، وقد جاز ذلك في الظرف، لأن الظرف قد اتَّسَعَ فيه في مواضع، ألا ترى أنهم قد قالوا: كم في الدار رجلاً، ففصلوا بينهما في الكلام، وقالوا: إن بالزعفران^(١) ثوبك مضبوغٌ، ولو قلت: إن زيدا عمراً ضاربٌ، تريد: إن عمراً ضاربٌ زيدا، لم يجز، وقال الشاعر:

فلا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنِ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مِصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلُهُ^(٢)

وقياس الحال في هذا قياس الظرف في الجواز، وإن لم يجز غيرها في ذلك. فإن قلت: فهلا يجوز أن يكون قوله: ﴿مَا زَنَّاكَ﴾ من قوله: ﴿وَمَا زَنَّاكَ أَتَّبَعَكَ﴾ اعتراضاً، بمنزلتها في قول الأعشى:

وَمَا خَلْتُ أَبْقَى بَيْنَنَا مِنْ مَوَدَّةٍ عِرَاضُ الْمَذَاكِي الْمُسْنِفَاتِ الْقَلَائِصَا^(٣)

والمعنى: وما أبقى بيننا من مودة، ألا ترى أن قوله: أبقى، لا يجوز أن يكون مفعولَ خَلْتُ، وإنما المعنى: وما أبقى بيننا من مودة، فكذلك يكون قوله: ﴿وَمَا زَنَّاكَ أَتَّبَعَكَ﴾ كأنه: وما أتبعك ويكون: ﴿زَنَّاكَ﴾ اعتراضاً؛ فالقول: إن الآية لا تكون كالبيت، لأنَّ الفعل قد تعدى إلى المفعول، ولم يتعدَّ في البيت إلى المفعول، فحسن الاعتراض به لَمَّا لم يتعدَّ، كما جاز إلغاؤه في قولهم: زيدٌ ظننت منطلق، ولو ألغيت

(١) الزعفران: نبات بصلي عطري معمر من الفصيلة السوسنية، منه أنواع برية ونوع زراعي صبغي طبي مشهور، زهره أحمر إلى الصفرة (ج) زعافر.

(٢) مر سابقاً.

(٣) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٠١، ولسان العرب ١٦٣/٩ (سنف)، ٢٢٦/١١

(خيل) المسنف: المتقدم. القلائص: (ج) القلوص من الإبل: الفتية المجتمعة الخلق.

المذاكي: الخيل التي أتى عليها بعد قروحها سنة أو سنتان، الواحد مُذَكُّ.

وقد عدّيته إلى مفعول، لم يجز، وكذلك إذا اعترضت به، فلا يكون قوله: ﴿أَبْعَكَ﴾ بمنزلة خَلْتُ في بيت الأعشى. فإن قلت: فقد قال آخر:

وما أراها تزال ظالمة تُخَدِّثُ لِي قَرْحَةً وَتُنْكُؤُهَا^(١)

فعدّى أرى إلى الضمير، وجعل أراها اعتراضاً، قيل: لا يكون قوله: ﴿نَزَلْتُكَ﴾ بمنزلة قوله: وما أراها، وذلك أن الضمير في أراها يكون كناية عن المصدر فلا يقتضي مفعولاً ثانياً، وفي قوله: ﴿وَمَا نَزَلْتُكَ﴾ المفعول فيه للخطاب، والخطاب لا يكون كناية عن المصدر فلا تكون الآية في قياس البيت، فلو قلت: ما ضرب القوم إلا بعضهم بعضاً، لم يجز، وتصحيحها: ما ضرب القوم أحداً إلا بعضهم بعضاً، تبدل الاسمين بعد إلا من الاسمين قبلها، فإن قلت: فكيف تقدير قول الأعشى:

وَلَيْسَ مُجِيرًا إِنْ أَتَى الْحَيَّ خَائِفًا وَلَا قَائِلًا إِلَّا هُوَ الْمُتَعَيِّبُ^(٢)

فإن المتعيب يكون على مضمّر تقديره: يقول المتعيب، تحمل: «إلا هو» على المعنى لأن المعنى: ولا يقول أحد إلا هو، فحملته في هذا على المعنى، كما حملته عليه في قولهم: ما قام إلا هند. فإن قلت: أحمد المتعيب على المعنى، لأن المعنى يقول: هو المتعيب، فهو قول.

فأما تحقيق الهمزة وتخفيفها في ﴿الرأي﴾، فأهل تحقيق الهمز يحققونها، وأهل التخفيف يبدلون منها الألف، وكذلك ما أشبه هذا من نحو: الباس والراس والفاص.

اختلفوا في فتح العين وتخفيف الميم، وضمّ العين وتشديد الميم من قوله عز وجل: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [هود: ٢٨].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر ﴿فَعُمِّيَتْ﴾ بتخفيف الميم وفتح العين.

وقرأ حمزة والكسائي ﴿فَعُمِّيَتْ﴾ بضم العين وتشديد الميم، وكذلك حفص عن عاصم ﴿فَعُمِّيَتْ﴾ مثل حمزة^(٣).

(١) يُرْوَى «ولا» بدل «وما» و«بي» بدل «لي».

البيت من المنسرح، وهو لابن هرمة في ديوانه ص ٥٦، خزنة الأدب ٢٣٧/٩، والدرر ٤٧/٢ وشرح شواهد المغني ص ٨٢٠، ٨٢٦، وبلا نسبة في مغني اللبيب ص ٣٩٣، وجمع الهوامع ١/١١١، ٢٤٨ القرحة: الجرح المتقادم الذي فسد واجتمع فيه القيح (ج) قَرْحٌ، وقروح نكأ القَرْحَةَ نكأً: قشرها قبل أن تبرا فندبت.

(٢) يُرْوَى «خائف» وليس «خائفاً».

البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٦٣، ولسان العرب ١/٦٣٣ (عيب)، وتاج العروس ٤٥٠/٣ (عيب).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٢.

قال أبو علي: يدل على قوله: ﴿فَعَمِيَّتْ﴾ اجتماعهم في قوله: ﴿فَعَمِيَّتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ﴾ [القصص: ٦٦]، وهذه مثلها، ويجوز في قوله: ﴿فَعَمِيَّتْ عَلَيْكُمْ﴾ أمران: أحدهما أن يكون عَمُوا هم عنها، ألا ترى أن الرحمة لا تعمى وإنما تعمى عنها، فيكون هذا كقولهم: أَدَخَلْتُ الْقَلَنْسُوَةَ^(١) في رأسي، ونحو ذلك مما يقلب إذا لم يكن فيه إشكال، وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مُخْلِيفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾ [إبراهيم: ٤٧] وقال الشاعر:

تَرَى الشُّورَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعَ^(٢)
والآخر: أن يكون معنى عميت: خفيت. كقوله:

وَمَاءٍ صَرِيٍّ عَافِي الثَّنَائِيَا كَأَنَّهُ مِنْ الْأَجْنِ أَبْوَالِ الْمَخَاضِ الضُّوَارِبِ^(٣)
عم شَرِكِ الْأَقْطَارِ بَيْنِي وَبَيْنَهُ^(٤) ...
أي: خفي. وقال آخر:

وَمَهْمِهِ أَطْرَافُهُ فِي مَهْمِهِ
أَعْمَى الْهَدَى فِي الْحَائِرِينَ الْعُمَّةِ^(٥)

أي خفي الهدى، ألا ترى أن الهدى ليس بذئ جارحة تلحقها هذه الآفة. ومن هذا قيل
للسحاب: العماء، لإخفائه ما يخفيه، كما قيل له الغمام، ومن هذا قول زهير:
وَلَكِنِّي عَنِّ عِلْمٍ مَا فِي غِدِّ عَمٍ^(٦)

(١) القلنسوة: لباس للرأس مختلف الأنواع والأشكال (ج) قلانس.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أمالي المرتضى ٢١٦/١، وخزانة الأدب ٣٣٥/٤، والدرر ٣٧/٦ والكتاب ١٨١/١، وجمع الهوامع ١٣٢/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٩٨، ولسان العرب ٤٥٧/١٤ (صري)، وبلا نسبة في لسان العرب ٥٤٥/١ (ضرب)، ٩٨/١٥ (عمى)، وتهذيب اللغة ٢٤٧/٣، ١٨/١٢.

الصّري: الماء الذي طال استنقاعه. أجن الماء: تغير لونه وطعمه ورائحته فهو أجن وأجن.

المخاض: وجع الولادة، وهو الطلق. عفى الأثر: درس وامحى.

(٤) صدر بيت عجزه:

مَرَارِيٍّ مَخْشِيٍّ بِهِ الْمَوْتُ نَاضِبٍ

البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٩٩، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٢٤٧/٣.

(٥) يُروى «بالجاهلين» بدل «في الحائرين».

الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٦٦، ولسان العرب ٧٠/١١ (بلل)، ٥١٩/١٣ (عمه)، وخزانة الأدب ٧/

٥٤٩، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٨٩، وتهذيب اللغة ١٥٠/١، وديوان الأدب ٢٥٤/٢، وتاج

العروس (عمه)، وشرح شواهد الشافية ص ٢٠٢، وله أو للعجاج في المقاصد النحوية ٣٤٥/٣، وبلا

نسبة في لسان العرب ٨٨/١٤ (بلا)، وأوضح المسالك ٧٧/٣، وتاج العروس (بلل) المهمة: المفازة

البعيدة (ج) مهامه. العمه: التحير والتردد وعدم الإهتمام إلى وجه الصواب.

(٦) عجز بيت صدره:

وَأَعْلَمُ مَا فِي السُّيُومِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ

وقولهم: أتانا صَكَّةَ عُمَيٍّ^(١): إذا أتى في الهاجرة وشدة الحر؛ يحتمل عندنا تأويلين: أحدهما أن يكون المصدر أضيف إلى العمى كما قالوا: ضَرَبُ التَّلْفِ، أي: الضرب الذي يحدث عنه التلف، ويقوي ذلك أنه قد جاء في الشعر:

وَيَهْجُمُهَا بَارِحٌ ذُو عُمَيٍّ^(٢)

أي: بارح يكون عنه العمى لشدة حره.

ويمكن أن يكون العُمَيُّ تصغير أعمى على وجه الترخيم، وأضيف المصدر إلى المفعول به كقوله: ﴿مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، ولم يذكر الفاعل الذي هو الحر والتقدير: صكُّ الحرِّ الأعمى، والمعنى: أن الحرَّ من شدته، كأنه يعمى من أصابه، والمصدر في الوجهين ظرف، نحو مَقْدِمِ الحاج، وخفوق النجم. ومن قال: ﴿عُمَيْتٌ﴾ اعتبر قراءة أَبِي والأعمش: ﴿فَعَمَاهَا عَلَيْكُمْ﴾، وإسناد الفعل إلى المفعول به في ﴿عُمَيْتٌ﴾ من ﴿عَمَاهَا﴾ في المعنى.

قال: وكلهم قرأ: ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [هود: ٤٠] مضافاً، غير حفص، فإنه روى عن عاصم: ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ منوناً، وكذلك في المؤمنين [٢٧]. أبو بكر عن عاصم: ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ﴾ مضاف^(٣).

قال أبو الحسن: تقول للثنتين: هما زوجان، وقال ﴿وَمِنْ كُلِّ نَحْوٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ [الذاريات: ٤٩]، وتقول للمرأة: هي زوج، وهو زوجها، وقال: ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: ١]، يعني المرأة. وقال: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، قال: وقال بعضهم: الزوجة، قال الأخطل:

زَوْجَةٌ أَشْمَطٌ مَرهُوبٌ بِوَادِرُهُ قَدْ صَارَ فِي رَأْسِهِ التَّخْوِيضُ وَالتَّنَزُّعُ^(٤)

= البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٩، ولسان العرب ٩٦/١٥ (عمى) وتهذيب اللغة ٢٤٥/٣.

رجل عم في أمره: لا يبصره.

(١) الصَّكَّةُ: شدة الهاجرة، يقال: لقيته صَكَّةَ عُمَيٍّ وَصَكَّةَ أَعْمَى، وهو أشد الهاجرة حرأ. قال بعضهم: عُمَيٌّ اسم رجل من العماليق أغار على قوم في وقت الظهيرة فاجتاحهم، مجرئ به المثل، أنشد ابن الأعرابي: صَكَّ بِهَا عَيْنَ الظَّهْيِرَةِ غَائِرًا عُمَيٍّ، ولم ينعلن إلا ظلالها ويقال: هو تصغير أعمى مرخماً. (لسان العرب ٤٥٧/١٠ مادة: صكك).

(٢) البارح: الريح الحارة في الصيف (لسان العرب ٤١١/٢ مادة: برح).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٣.

(٤) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه ص ١١١، ولسان العرب ٣٤/٧ (خوص) وفيه «كان» بدل «صار»، وجمهرة اللغة ص ٦٠٦، وتهذيب اللغة ٤٧٥/٧، وبلا نسبة في المخصص ٢٦/٤. خوصه الشيب وخوص فيه إذا بدا فيه. شمط شعره: اختلط سواده ببياضه. فهو أشمط وهي شمطاء. البوادر: جمع البادرة: وهي الغضبية السريعة. نزع نزعاً: انحسر شعره عن جانبي الجبهة فهو أنزع.

قال أبو الحسن: وقد يقال للثنين هما زوج، قال لبيد:

من كل محفوفٍ يُظَلُّ عِصِيَهُ زَوْجٌ عَلَيْهِ كِلَّةٌ وَقِرَامُهَا^(١)
انتهى كلام أبي الحسن.

قال أبو علي: ويدل على أن الزوج يقع على الواحد قوله: ﴿ثَمَنِيَّةَ أَرْوَجٍ مِثْرَ
الضَّكَّانِ اثْنَيْنِ وَمِثْرَ الْمَعْرَ اثْنَيْنِ وَمِثْرَ الْإِلِيلِ اثْنَيْنِ وَمِثْرَ الْبَقْرِ اثْنَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤]،
قال: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَنِيَّةَ أَرْوَجٍ﴾ [الزمر: ٦].

قال الكسائي: فيما حدثنا محمد بن السري أن أكثر كلام العرب بالهاء يعني في
قولهم: هي زوجته، قال الكسائي: وزعم القاسم مَعْنُ أنه سمعها من الأزْدِ أزدِ شَنْوَةَ.
قال أبو علي: فأما ما كان من هذا في التنزيل، فليس فيه هاء، قال: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ
الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، ومما يدل على أنه بغير هاء قول الشاعر:

وأراكم لدى المحاماة عندي مثل صون الرجال للأزواج^(٢)

فالأزواج: جمع زوج بلا هاء، ولو كان في الواحد الهاء لكان كروضة ورياض،
فلما قال: أزواج، علمت أنه جعله مثل ثوبٍ وأثواب، وحوضٍ وأحواض. ويمكن أن
يقول الكسائي: إن هذا جمعٌ على تقدير حذف التاء كما قيل: نعمةٌ وأنعمُ، فجمع على
حذف التاء مثل: قطعٌ وأقطع وجروٌ وأجر، ويمكن أن يقول: إنه على قول من قال:
زَوْجٌ فلم يلحِفْهُ الهاء، ويقال: لكل زوجين قرينان، وقيل في قوله: ﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ
عِينٍ﴾ [الدخان: ٥٤] أي: قرأهنم بهن، وليس من عقد التزويج على ما روينا عن ابن
سلام عن يونس، وذاك أنه حكى عن يونس أن العرب لا تقول: تزوجتُ بها، إنما
يقولون: تزوجتها، وحمل يونس، قوله: ﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾ على: قرناهم، والتنزيل
يدل على ما قال يونس وذلك قوله: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧]
ولو كان على تزوجتُ بها لكان زوَّجْنَاكَ بها، وقال ابن سلام، وقال أبو البيداء: تميمٌ

(١) البيت من الكامل، وهو للبيد في ديوانه ص ٣٠٠، ولسان العرب ٢/٢٩٣ (زوج)، ١٢/٤٧٤ (قرم)،
وتهذيب اللغة ٩/١٤١، ٤٤٩، ١١/١٥٣، وجمهرة اللغة ص ٤٧٣، ٧٩٢، وتاج العروس ٦/٢١
(زوج)، (قرم)، ومقاييس اللغة ٣/٣٥، ومجمل اللغة ٣/٣١، وكتاب الجيم ٢/٧٢، وبلا نسبة في
لسان العرب ١١/٥٩٥ (كلل).

المحفوف: شبه المحفة: مركب للمرأة كالهودج لاقية له. الزوج: النمط وقيل: الديقاق وقيل: الزوج
هنا النمط يطرح على الهودج، ويشبه أن يكون سمي بذلك لاشتماله على لاشتماله ما تحته اشتمال
الرجل على المرأة. وهذا ليس بقوي (اللسان ٢/٢٩٣ (زوج)).

الكِلَّة: الستر الرقيق يُخاط كالبيت يتوقى فيه من البق، وقيل: الستر الرقيق. القِرَام: ثوب من صوف
غليظ جداً يُفرش في الهودج ثم يجعل في قواعد الهودج أو الغيظ.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في المخصص ٤/٢٦.

تقول: تزوجت امرأة، وتزوجت بامرأة، ولا يبعد أن يكون قوله: ﴿رَوَّحْنَاكُمَا﴾ على أنه حذف الحرف فوصل الفعل، فأما قوله: ﴿أَوْ يُرَوِّجُهُمْ ذَكَرَانَا وَإِنثَانَا﴾ [الشورى: ٥٠] فعلى معنى يقرنهم في هَيْبَةٍ ذَكَرَانَا وَإِنثَانَا، وكذلك قوله: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الواقعة: ٧]، فأصْحَابُ الميمنة زوج، وأصْحَابُ المشأمة زوج، والسابقون كذلك. وأما قوله: ﴿وَأَخْرَجْنَا مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجًا﴾ [ص: ٥٨] فإنه يُذَكَّرُ في مكانه من هذا الكتاب إن شاء الله.

من قال: ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ كان قوله: ﴿اثْنَيْنِ﴾ مفعول الحمل، والمعنى: أحمل من الأزواج إذا كانت اثنين اثنين زوجين، فالزوجان في قوله: ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ﴾ يراد بهما الشيتاع، وليس يرادُ بذلك الناقصُ عن الثلاثة، ومثل ذلك قوله:

... فمالك بالذي لا تستطيع من الأمور يدان^(١)

إنما يريد تشديد انتفاء قوته عنه، وتكثيره، ويبين هذا المعنى قول الفرزدق:

وكل رَفِيقِي كُلِّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا تَعَاطَى الْقِنَا قَوْمَاهُمَا أَخْوَانِ^(٢)
فرفيقان اثنان لا يكونان رَفِيقِي كُلِّ رَحْلٍ، وإنما يريد الرفقاء إذا كانوا رَفِيقَيْنِ رَفِيقَيْنِ.

ومن نَوَّنَ فقال: ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ فحذف المضاف من كل، ونَوَّنَ، فالمعنى: من كل شيء ومن كل زوج زوجين اثنين، فيكون انتصاب اثنين على أنه صفة لزوجين. فإن قلت: فالزوجان قد فهم أتهما اثنان، فكيف جاز وصفهما بقوله: ﴿اثْنَيْنِ﴾، فإن ذلك إنما جاء للتأكيد والتشديد كما قال: ﴿لَا نَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ إِتْمَاهُ وَإِلَهُ وَحْدٌ فَإِنِّي فَارَهُبُونَ﴾ [النحل: ٥١]، وقد جاء في غير هذا من الصفات ما مَضَّرَهِ إِلَى التأكيد، كمن قرأ: نَعَجَّةٌ أَنْثَى، وكقولهم: أمس الدابر، وأمس المدبر، وقوله: ﴿نَفْخَةٌ وَحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، وقد عَلِمَ من النفخة أنها واحدة. وقال: ﴿وَمِنَؤُةٍ ثَالِثَةٍ الْآخِرَى﴾ [النجم: ٢٠].

ومثل هذا في آتة حمل مرة على الإضافة، وأخرى على التنوين قوله: ﴿وَأَتَاكُمْ

(١) تمام البيت:

اعمد لما تعلقو فما لك بالذي لا تستطيع من الأمور، يدان
البيت من الكامل، وهو لكعب بن سعد الغنوي في لسان العرب ٤٢٢/١٥ (يدي)، وتاج العروس (يدي). ولعلي بن الغدير الغنوي في لسان العرب ٩١/١٥ (علا) وفيه «العلي بن عدي الغنوي المعروف بابن العريز»، وتاج العروس (علا)، ولسويد بن الصامت في أساس البلاغة (علو). مالي بفلان يدان أي طاقة.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٢٩/٢، وخزانة الأدب ٥٧٢/٧، ٥٧٣، ٥٧٩، والدرر ١٣٢/٥، وشرح شواهد المغني ٥٣٦/٢، ولسان العرب ٤٢٤/١٥ (يدي)، ومغني اللبيب ١٩٦/١.

مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴿إبراهيم: ٣٤﴾ «ومن كل ما سألتموه». فمن أضاف كان المفعول محذوفاً تقديره: من كل مسؤول شيئاً، أو مسؤولاً ونحو ذلك، ومثل ذلك: «يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُثَبِّتُ الْأَرْضُ» [البقرة: ٦١] أي: شيئاً، فحذف المفعول، ويجوز في قياس قول أبي الحسن أن يكون الجار والمجرور في موضع نصب، وتكون من زائدة في الإيجاب كما تكون زائدة في غير الإيجاب.

اختلفوا في ضم الميم وفتحها من قوله عز وجل: «مَجْرَاهَا» [هود: ٤١]. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: «مَجْرَاهَا» بضم الميم.

وقرأ حمزة والكسائي: «مَجْرَاهَا» بفتح الميم وكسر الراء، وكذلك حفص عن عاصم: «مَجْرَاهَا» بفتح الميم، وكسر الراء من غير إضافة. قال: وليس يكسر في القرآن غير هذا الحرف، يعني الراء في: «مَجْرَاهَا».

وكلهم قرأ: «وَمُرْسَاهَا» [٤٠] بضم الميم.

وكان ابن كثير وابن عامر يفتحان الراء والسين.

وكان نافع وعاصم في رواية أبي بكر يقرآنها بين الكسر والتفخيم.

وكان أبو عمرو وحمزة والكسائي يميلون الراء من «مَجْرَاهَا» ويفتح أبو عمرو وحفص عن عاصم السين من «مُرْسَاهَا»، وأمالها حمزة والكسائي. وليس فيهم أحد جعلها نعتاً^(١).

قال أبو علي: يجوز في قوله: «بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا» أن يكون حالاً من شيئين: من الضمير الذي في قوله: «ارْكَبُوا» ومن الضمير الذي في «فيها»، فإن جعلت قوله: «بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا» خبر مبتدأ مقدم في قول من لم يرفع بالظرف، أو جعلته مرتفعاً بالظرف، لم يكن قوله: «بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا» إلا جملة في موضع الحال من الضمير الذي في «فيها»، ولا يجوز أن يكون من الضمير في قوله: «ارْكَبُوا» لا ذكر فيها يرجع إلى الضمير، ألا ترى أن الظرف في قول من رفع بالظرف قد ارتفع به الظاهر، وفي قول من رفع في هذا النحو بالابتداء، قد حَمَلَ في الظرف ضمير المبتدأ! فإذا كان كذلك، خلت الجملة من ذكر يعود من الحال إلى ذي الحال، وإذا خلا من ذلك، لم يكن إلا حالاً من الضمير الذي في «فيها» ويجوز أن يكون قوله: «بِسْمِ اللَّهِ» حالاً من الضمير الذي في «ارْكَبُوا»، على أن لا يكون الظرف خبراً عن الاسم الذي هو «مَجْرَاهَا» على ما كان في الوجه الأول، ولا يكون حالاً عن الضمير على حد قولك: خرج بشيابه، وركب في سلاحه، والمعنى: ركب مستعداً بسلاحه، أو

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٣.

متلبساً بشيابه، وفي التنزيل: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَثْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا﴾ [المائدة: ٦١]، فكانَ المعنى: اركبوا متبركينَ باسم الله، و متمسكين بذكر اسم الله. فيكون في ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ ذكرٌ يعود إلى المأمورين، فإن قلت: فكيف اتصال المصدر الذي هو: ﴿مَجْرَاهَا﴾ بالكلام على هذا، فإنه يكون متعلقاً بما في ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ من معنى الفعل، وجاز تعلقه به لأنه يكون ظرفاً على نحو: من مقدّم الحاج، وحقوق النجم، كأنه: متبركين، أو متمسكين في وقت الجزى، أو الإجراء، أو الرسو، أو الإرساء، على حسب الخلاف بين القراء ولا يكون الظرف متعلقاً بـ ﴿ارْكَبُوا﴾ لأن المعنى ليس عليه، ألا ترى أنه لا يُراد: اركبوا فيها في وقت الجري والثبات، إنما المعنى: اركبوا الآن متبركين باسم الله في الوقتين اللذين لا ينفك الراكبون فيها من الإرساء والإجراء، ليس يراد: اركبوا وقت الجري والرسو، فموضع ﴿مَجْرَاهَا﴾ نَصَبٌ على هذا الوجه بأنه ظرف عمل فيه المعنى، وفي الوجه الأوّل رفعٌ بالابتداء أو بالظرف، يدلّ على أنه في الوجه الأوّل رفعٌ، وأن ذلك الفعل الذي كان يتعلق به، لا مُعْتَبَرٌ الآن قول الشاعر:

وَأَبَايَ أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ كَأَمَّا ذُرٌّ عَلَيْهِ زَزْنَبُ^(١)
وأما قوله: ﴿مَجْرَاهَا﴾ فحجة من فتح قوله: ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ﴾ [هود: ٤٢]، ولو كان ﴿مَجْرَاهَا﴾ لَكَانَ: وهي تُجْرِيهِمْ.

وحجّة من ضمّ: أن جَرَتْ بهم، وأجرتهُم يتقاربان في المعنى، فإذا قال: ﴿تَجْرِي بِهِمْ﴾ فكأنه قال: تُجْرِيهِمْ، ويقال: جَرَى الشيءَ وَجَرَيْتُ به، وأجريتَه، مثل: ذهب وذهبْتُ به، وأذهبتهُ. فمن قرأ: ﴿مَجْرَاهَا﴾ فهو مصدر من: جرى الشيء يجري، ويدلّ على ﴿مَجْرَاهَا﴾ قوله: ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ﴾، ويقال: رسا الشيء يرسو، قال:
فَصَبَرْتُ عَارِفَةَ لِذَلِكَ حُرَّةً تَرْسُو إِذَا نَفْسُ الْجِبَانِ تَطْلَعُ^(٢)

(١) يُروى «الزرنب» في اللسان ٤٤٨/١.

الرجز لراجز من بني تميم في الدرر ٣٠٤/٥، وشرح شواهد المغني ٧٨٦/٢؛ والمقاصد النحوية ٤/٣١٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٨٣/٤، وجمهرة اللغة ص ٣٤٥، ١٢١٨، والجنى الداني ص ٤٩٨ وجواهر الأدب ص ٢٨٧، وشرح الأشموني ٤٨٦/٢، وشرح التصريح ١٩٧/٢، وشرح قطر الندى ص ٢٥٧، ولسان العرب ٤٤٨/١ (زرنب)، ومغني اللبيب ٣٦٩/٢، وهمع الهوامع ١٠٦/٢، وتهذيب اللغة ٣٨٦/١٣، ومقاييس اللغة ٢١٧/٣، ومجمل اللغة ٣٩٦/٣، وتاج العروس ١٥/٣ (زرنب)، (وا).

الزرنب: ضرب من النبات طيب الرائحة وهو فعلل.

(٢) البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص ٢٦٤، ولسان العرب ٤٣٨/٤ (صبر)، ٢٣٩/٩ (عرف)، ومقاييس اللغة ٣٢٩/٣، وتهذيب اللغة ٣٤٤/٢، ١٧٢/١٢، وتاج العروس ٢٧١/١٢ (صبر)، ٢٤/١٥١ (عرف)، ولأبي ذؤيب في أساس البلاغة (عرف)، وليس في شرح أشعار الهذليين. ترسو: تثبت ولا تطلع إلى الخلق كنفس الجبان، يقول: حبست نفساً عارفة أي صابرة.

وقال: ﴿وَالْجِبَالُ أَرْسُنَهَا﴾ [النازعات: ٣٢]، ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوْسًا﴾ [النحل: ١٥] فهذا يدل على رسا.

وقوله: ﴿إِنَّا نُرْسِنَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧] يدل على أُرْسَى.

وأما إمالة الألف مِنْ ﴿مُرْسَاهَا﴾ وتفخيمها فكلاهما حسن.

وقول أحمد بن موسى: وليس منهم أحد جعلها اسماً. يريد: ليس منهم أحد جعله اسم الفاعل وأجراها على اسم الله، فيقول: ﴿مُجْرِنُهَا وَمُرْسِنُهَا﴾. وهي قراءة قد قرأ بها غيرهم، وليس ذلك بالوجه، لأنها لم تُجْرِبْ بعدُ، ولو جرت لكان فعلٌ حالٍ، فلا يكون صفة للمعرفة، فإذا لم يحسن على هذا الوجه حُمِلَ على البديل، بدل النكرة من المعرفة، كقوله: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَذِبِيَّةٍ﴾ [العلق: ١٥، ١٦].

اختلفوا في كسر الياء وفتحها من قوله: ﴿يَبْنِي أَرْكَبَ مَعْنًا﴾ [هود: ٤٢].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿يَا بَنِي أَرْكَبَ مَعْنًا﴾ مضافةً بكسر الياء. وكذلك كل ما أضافه المتكلم إلى نفسه، فالياء فيه مكسورة، إذا كان الابن واحداً إلا أن ابن كثير زوي عنه في سورة لقمان أنه قرأ الأحرف الثلاثة [١٣، ١٦، ١٧] مختلفة الألفاظ فكان يقرأ: ﴿يَا بَنِي لَا تَشْرِكْ﴾ [١٣] بحذف ياء الإضافة، ولا يشدد ويسكن الياء، وقرأ الثانية: ﴿يَا بَنِي إِنَّهَا﴾ [١٦] مشددة الياء مكسورة. وقرأ الثالثة: ﴿يَا بَنِي أقم﴾ [١٧] مثل الأولى ساكنة الياء، هكذا قرأت على قنبل عن القواس وتابع البزي القواس في الأوليين، وخالفه في الثالثة فقرأ: ﴿يَا بَنِي أقم﴾ بفتح الياء.

وزوي أبو بكر عن عاصم ﴿يَا بَنِي أركب معنًا﴾ مفتوحة الياء في هذا الموضع، وسائر القرآن مكسورة الياء مثل حمزة وروى حفص عنه بالفتح في كل القرآن ﴿يَا بَنِي﴾ إذا كان واحداً^(١).

قال أبو علي: الكسر في الياء الوجه في قوله ﴿يَا بَنِي﴾ وذلك أن اللام في ابن ياء أو واوٍ حذفت من ابن، كما حذفت من اسم واثنين، وإذا حُزِرَتْ ألحقت ياء التحقير، فلزم أن تُرَدَّ اللام التي حذفت، لأنك لو لم تُرَدَّها لوجب أن تحرك ياء التحقير بحركات الإعراب، وتعاقبها عليها، وهي لا تُحْرَكُ أبداً بحركة الإعراب ولا غيرها، ألا ترى أن من خَفَّفَ الهمزة الساكن ما قبلها نحو: ﴿الْحَبَّةُ﴾ [النمل: ٢٥] لم يفعل ذلك في الهمزة في نحو: أفياء، إنما تبدل من الهمزة ياءً، ويدغم فيها ياء التحقير كما يفعل ذلك مع ياء خطيئة، وواو مقروءة، ونحو ذلك من حروف المد التي لا تحرك. فإذا قلت: إن ياء

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٣.

التصغير أجريت هذا المجرى، علمت أنها لا تُحَرِّكُ، كما لا تتحرك حروف المد التي أجريت ياء التحقير مجراها. ومما يدلُّ على امتناع إلقاء حركة الإعراب على ياء التحقير أن حروف اللين إذا كانت حرف الإعراب، انقلبت ألفاً نحو: عصاً وقفاً، فإن قلت: كيف انقلبت وحركة الإعراب غير لازمة؟ هلاً لم تنقلب كما لم تنقلب الواو المضمومة همزة في نحو: ﴿لَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] حيث كانت غير لازمة. قيل: إن الحركة من حركات الإعراب، وإن كانت لا تلزم بعينها الحرف، فلا بد من لزوم حركة لغير عينها، فصارت حرف الإعراب لذلك، كأنه قد لزمته حركة واحدة، وهذا المعنى يوجب القلب، ألا ترى أن مثال الماضي من نحو: دعا، ورمى، قد لزم حرف الإعراب فيه الانقلاب، وكذلك لزم انقلاب لام نحو: عصاً، ورحاً، لأنه لا يخلو من أن تلزمه حركة ما. فصار لذلك بمنزلة دعا، وقضى، ولم يكن بمنزلة قولهم: هذا فَعِذْ، إذا وقعت ضمّة الإعراب فيها بعد كسرة العين من فَعِذْ، لأنها لا تلزم، فالحركة التي ليست بعينها في إيجاب القلب، ليست كالحركة المعيّنة، فلو لم ترد اللام مع ياء التحقير وجعلتها محذوفة في التحقير، كما حذفها في التكسير، للزم الياء التي للتحقير الانقلاب، كما لزم سائر حروف الإعراب، فتبطل دلالتها على التحقير، كما أن الألف في التكسير لو حَرَكْتَهَا لبطلت دلالتها على التكسير، فلذلك رددت اللام، فإذا رددتها، وأضفت إلى نفسك، اجتمعت ثلاث ياءات. الأولى منها التي للتحقير، والثانية لام الفعل والثالثة التي للإضافة، تقول: هذا بُنْي، فإذا ناديت جاز فيه وجهان: إثبات الياء وحذفها، فمن قال: ﴿يا عبّادي﴾ فأثبت، فقياسُ قوله أن يقول: يا بُنْيي. ومن قال: ﴿يا عبّاد﴾ قال: ﴿يا بُنْيي﴾، فحذف التي للإضافة وأبقى الكسرة دلالة عليها. وهذا الوجه هو الجيد عندهم، وذاك أن الياء ينبغي أن تحذف في هذا الموضع لمشابهتها التنوين، وذاك من أجل ما بينهما من المقاربة، ومن ثمّ أُدْغِمَ في الياء والواو وهي على حرف كما أن التنوين كذلك، ولا تنفصل من المضاف كما لا ينفصل التنوين لما شابهها من هذه الوجوه، ومن غيرها أجريت الياء مجرى التنوين في حذفها من المنادى، كحذف التنوين منه، فقالوا: يا بُنْيي، كما تقول: يا غلام، فتحذف الياء، وتُبقَى الكسرة دلالة عليها، فنقول على هذا: يا بُنْيي أقبل. فإن قلت: فهلاً أثبت أبو عمرو الياء هنا، فقال: ﴿يا بُنْيي﴾ كما حكاه سيبويه عنه أنه قرأ: ﴿يَعْبَادِ فَأَقْتُونَ﴾ [الزمر: ١٦] بإثبات الياء في ﴿يَا عَبّادي﴾ فإنه يجوز أن يحذفها هنا، وإن أثبتها في قوله: ﴿يا عبّادي﴾ لاجتماع الأمثال، ويجوز أن يكون أخذ بالوجهين جميعاً، لأن إثبات الياء في المفرد وجه، فجعله بمنزلة الهاء في غلامه، وبمنزلة الندبة في: ﴿واغلامك﴾.

قال أحمد: إلا أن ابن كثير زوّي عنه في سورة لقمان أنه قرأ الثلاثة الأحرف مختلفة الألفاظ، فكان يقرأ: ﴿يا بُنْيي﴾ بحذف ياء الإضافة، ولا يشدد، ويسكن الياء.

قال أبو علي: إذا قُرِئَتْ على هذا، فقد حُذِفَتْ ياءُ الإضافة، وحذفت الياء التي هي لام الفعل وبقيت الياء التي للتصغير. ووجه ذلك أنه على قوله على: ﴿يا بُنَيَّ أَقْبِلْ﴾ في الوصل، فإذا وقف قال: يا بُنَيَّ، بيايين، مدغمة الأولى منهما في الأخرى، وخفف في الوقف، كما يخفف في ضُرٍّ وسُرٍّ، فالراء من ضُرٍّ مشددة، وكما خفف في قول عمران:

قَدْ كُنْتُ جَارَكَ حَوْلًا مَا تُرَوِّعُنِي فِيهِ رَوَائِعُ مِنْ إِنْسٍ وَلَا جَانٍ^(١)
فخفف النون للوقف، وأطلقها كما شدَّدَ للوقف، وأطلقها في نحو «سَبَسَبًا»^(٢)
و«عَيْهَلِي»^(٣). فلما حذفت الياء المدغمة فيها بقيت الياء ساكنة، والموقوف عليها ياء التصغير، وكان ينبغي أن يكون ذلك في الوقف، فإن وصلها ساكنة فهو قياسٌ «من إنسٍ وَلَا جَانٍ» في أنه خفف، وأدرجه بحرف الإطلاق، وكذلك وصله بقوله: ﴿إِنِّهَا﴾ [لقمان: ١٦]. وغير هذا الوجه في القراءة أولى، وقياس هذا على ما ذكرت لك، ولو كان هذا في فاصلة كان أحسن، لأن الفاصلة في حكم القافية. فإن قلت: فهلاً امتنع ذلك في الوقف على ياء التصغير، وياء التصغير لا يوقف عليها، ولا يلحق آخر الكلمة؛ قيل: إنها ليست في حكم الآخرة، وإن كان اللفظ على ذلك من حيث كان الحرف المحذوف للتخفيف في الوقف في حكم المثبت، لأن الحذف ليس بلازم له، يدلك على ذلك قول الشاعر:

إِنْ عَدِيًّا رَكِبَتْ إِلَى عَدِيٍّ وَجَعَلَتْ أَسْوَالَهَا فِي الْخُطْمِي^(٤)
أَزْهَنْ بَنِيكَ عَنْهُمْ أَرْهَنْ بَنِي^(٥)

فالياء من بني مخففة للوقف، والتقدير: ازهن بني يا هذا، فلما وقف عليه أسكن

(١) رواية الشطر الأول في لسان العرب ٤١٨/١١ (ظلل)، ٩٦/١٣ (جنن)، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٥٣/٨:

قد كنت عندك حولاً لا يروعنني

البيت من البسيط، وهو لعمران بن حطان في لسان العرب ٤١٨/١١ (ظلل)، ٩٦/١٣ (جنن) وفيه «جاني» بدل «جان» وقيل فيه: إنما أراد من إنسٍ ولا جاناً فأبدل النون الثانية ياءً؛ وقال ابن جني بل حذف النون الثانية تخفيفاً.

(٢) مرّ سابقاً ضمن بيت لرؤبة:

وهبت الريح بمور هبا تترك ما أبقي الدبي سبسبا

(٣) مرّ سابقاً ضمن بيت لمنظور بن مرثد الأسدي:

فسلّ همّ الوامق المعتلّ ببازلٍ وجنّاءٍ أو عيهلّ

(٤) مرّ سابقاً.

(٥) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٨٨/١٣ (رهن).

وَحَقَّفَ، والياء المحذوفة في نية الثبات وحكمِهِ، يدلُّك على ذلك أنه لو كان على خلاف هذا لردَّ النون في بنين، فلمَّا لم يردَّ النون، ولم يَجُزْ أن يردَّها للخروج عن القافية، علمت أنها في حكم الثبات.

ومثل هذا ممَّا هو في حكم الثبات في اللفظ، وإن كان محذوفًا منه قوله:

وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ^(١)

فلولا أن الحرف في حكم الثبات، لهمزت كما همزت أوائل ونحوه.

ومثل هذا الحرف المحذوف للتخفيف، الحذف في قولهم: ضَوْءٌ، وشَيْءٌ، ومثله الحركة المحذوفة في قولهم: لَقَضَوْا الرَّجُلَ، وقولهم: رضي. كلُّ هذا وإن كان محذوفًا في اللفظ فهو في حكم الثبات فيه، كما كان المحذوف فيه بعد ياء التحقير من: يا بَنِي، في حكم الثبات.

وأما مخالفة البزيِّ القواس في الثالثة، وقراءته لها: ﴿يَا بُنَيَّ أِقِم﴾ بفتح الياء، ورواية أبي بكر عن عاصم في هذا الموضع كذلك؛ فالقول فيه أنه أراد به الإضافة، كما أرادها في قوله: ﴿يَا بُنَيَّ﴾ إذا كسر الياء التي هي لام الفعل، كأنه قال: ﴿يَا بُنَيَّ﴾ ثم أبدل من الكسرة الفتحة، ومن الياء الألف، فصار: يا بُنَيَّا، كما قال:

يَا بِنْتَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي^(٢)

ثم حذف الألف، كما كان يحذف الياء في: ﴿يَا بُنَيَّ إِنِّهَا﴾ وقد حذفت الياء التي للإضافة، إذا أُبدِلت الألف منها، أنشد أبو الحسن:

فَلَسْتُ بِمُذْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بَلَيْنَتٍ وَلَا لَوَائِي^(٣)
قال: كذا سمعناه من العرب، فقوله: بِلَهْفٍ، إنَّما هو بِلَهْفِي، فحذف الألف،

(١) الرجز للعجاج في الخصائص ٣/٣٢٦، وليس في ديوانه، ولجندل بن المثنى الطهوي في شرح أبيات سيويه ٢/٤٢٩، وشرح التصريح ٢/٣٦٩، وشرح شواهد الشافية ص ٣٧٤، والمقاصد النحوية ٤/٥٧١، ويلا نسبة في الإيضاح ٢/٧٨٥، وأوضح المسالك ٤/٣٧٤، والخصائص ١/١٩٥ ٣/١٦٤، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٧١، وشرح الأشموني ٣/٨٢٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/١٣١، وشرح المفصل ٥/٧، ١٠/٩١، ٩٢، والكتاب ٤/٣٧٠، ولسان العرب ٤/٦١٥ (عور)، والمحتسب ١/١٠٧، ١٢٤، والمتعم في التصريف ١/٣٢٩، والمنصف ٢/٤٩، ٣/٥٠، وتاج العروس ١٣/١٥٦ (عور)، والمختصص ١/١٠٩.

قيل في لسان العرب ٤/٦١٥ (عور): العَوَّار بالتشديد كالعائر، والجمع عواوير: القذى في العين. يقال: بعينه عَوَّار أي قذئ، فأما قوله هنا إنما حذف الياء للضرورة ولذلك لم يهمز لأن الياء في نية الثبات، فكما كان لا يهمزها والياء ثابتة كذلك لم يهمزها والياء في نية الثبات.

(٢) مرٌّ سابقاً.

(٣) مرٌّ سابقاً.

وقد أُجريت الألف مُجرى الياء في الحذف في هذا النحو في الشعر وغيره، وإن لم يكثر فقالوا: أصاب الناس جهْدٌ، ولو تَرَ ما أهل مكة، فحذفت الألف من ترى. كما حذفت الياء من ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُنَّ نَفْسٌ﴾ [هود: ١٠٥] ونحوه، وحذفت في الشعر من القافية، كما حذفت الياء قال:

وَرَهْطِ ابْنِ الْمُعَمَّلِ^(١)

وكذلك حذفت الألف في بُنيّ، كما حذفت في النداء نحو: يا بُنيّ، ولا يجوز أن يكون الحذف فيه على إرادة الندبة، قال أبو عثمان: ومن قال ذلك فقد أخطأ، قال: وذلك أن من كان من العرب لا يلحق في الندبة الألف فإنه يجعله نداء، فلو حذفتها صار نداء على غير جهة الندبة، قال أبو عثمان: ووضع الألف مكان الياء في الإضافة مطردٌ، وأجاز: يا زَيْدٌ أقبل. إذا أردت الإضافة، قال: وعلى هذا قراءة من قرأ: ﴿يَتَأْتِي لِمَ تَعْبُدُ﴾ [مريم: ٤٢] ﴿وَيَقُولُ لَا أَسْأَلُكُمْ﴾ [هود: ٢٩]، وأنشد أبو عثمان:

وقد زَعَمُوا أَنِّي جَزَعْتُ عَلَيْهِمَا وَهَلْ جَزَعُ إِنْ قُلْتُ وَإِسَابُهُمَا^(٢)
فهذا الوجه أوجه من الإسكان، وقد أجازه أبو عثمان ورآه مطرداً، فعلى رأي أبي عثمان يكون ما رواه حفص عن عاصم أنه قرأ في كل القرآن: ﴿يا بُنيّ﴾ إذا كان واحداً.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [٤٦] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ﴾ رفع منون. ﴿غَيْرُ صَالِحٍ﴾ برفع الراء. وقرأ الكسائي وحده: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ بفتح العين وكسر الميم، وفتح اللام، ﴿غَيْرُ صَالِحٍ﴾ بنصب الراء^(٣).

قال أبو علي: قول من قال: ﴿عَمَلٌ﴾ فَنَوَّنَ عملاً، أن الضمير في ﴿إِنَّهُ﴾ قد قيل فيه أن المراد به أن سؤالك ما ليس لك به علم غير صالح، ويحتمل أن يكون الضمير لما دلَّ عليه: ﴿أَرْكَبَ مَعْنًا وَلَا تُكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ﴾ [هود: ٤٢]، فيكون التقدير: إن كونك مع الكافرين وانحيازك إليهم، وتركك الركوب معنا والدخول في جملتنا عمل غير صالح، ويجوز أن يكون الضمير لابن نوح كأنه جعل عملاً غير صالح كما يجعل الشيء الشيء لكثرة ذلك منه كقولهم: الشعر زهير، أو يكون المراد أنه ذو عمل غير صالح، فحذف المضاف.

(١) مرّ سابقاً.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمرة الخثعمية في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٨٢، ولسان العرب ١٠/١٤ (أبي)، ولها أو لدرنا بنت عبعة في المقاصد النحوية ٣/٤٧٢، ولامرأة من بني سعد في نوادر

أبي زيد ص ١١٥، وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٤، وشرح المفصل ١٢/٢.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٣.

فأما قول نوح: ﴿إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ [هود: ٤٥]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦]، فيجوز أن يكون نوح قال ذلك على ظاهر ما شاهد من ابنه من متابعتة له، وتصديقه إياه. فقال له: ليس من أهلك أي: من أهل دينك، فحذف المضاف، ويجوز أن يكون المعنى: ليس من أهلك الذين وعدتهم أن أنجيهم من الغرق، لمخالفته لك في الدين، فبعد المخالفة في الدين قرب النسب الذي بينكما للمباينة في الإيمان، كما تقرب الموالاتة فيه مع البعد في النسب، قال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠].

ويجوز أن يكون الله تبارك وتعالى أطلع نوحاً على باطن أمره، كما أطلع محمداً رسوله عليه السلام على ما استبطنه المنافقون.

ومن قرأ: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرٌ صَالِحٌ﴾ فقد زعموا أن ذلك روي عن النبي ﷺ^(١)، فيكون هذا في المعنى كقراءة من قرأ: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرٌ صَالِحٌ﴾ وهو يجعل الضمير لابن نوح، فتكون القراءتان متفتحتين في المعنى، وإن اختلفتا في اللفظ.

فأما قوله: ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ فيحتمل قوله: ﴿به﴾ في الآية وجهين: أحدهما أن يكون كقوله:

كان جزائي بالعصا أن أجلداً^(٢)

إذا قدمت بالعصا للتبيين، وكقوله: ﴿وَكَاثُرًا فِيهِ مِنَ الرَّهِيدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]، ﴿إِنِّي لَكَاالِمِينَ النَّصِيحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١]، ﴿وَأَنَا عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٦] وزعم أبو الحسن أن ذلك إنما يجوز في حروف الجر، والتقدير فيه التعليق بمضمرة يفسره هذا الذي ظهر بعد، وإن كان يجوز تسلطه عليه، ومثل ذلك قوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢]، وقوله: ﴿يُنشِئُكُمْ إِذَا مُرَقَّتْ كُلُّ مَرْقَةٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧]، فانتصب ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ﴾ بما دل عليه ﴿لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ﴾ ولا يجوز لما بعد ﴿لَا﴾ هذه أن تتسلط على ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ﴾ وكذلك قوله: ﴿أَوَ ذَا مِثْنًا وَكُنَّا تَرَابًا وَعِظًا أَوَ أَنَا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٢]، ف﴿إِذَا﴾ يتعلق بما دل عليه ﴿أَوَ أَنَا لَمَبْعُوثُونَ﴾ ولا

(١) أخرجه أحمد بن حنبل في (المسند ٦/٢٩٤، ٣٢٢، ٤٥٤، ٤٥٩، ٤٦٠).

(٢) قبله:

ربييته حتى إذا تمعددا

الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/٢٨١، وخزانة الأدب ٨/٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢، والدرر ١/٢٩٢، ٥٠/٢ والمحتسب ٢/٣١٠، وبلا نسبة في تاج العروس ٨/٣٥٩ (عدد)، ٩/١٨٠ (معد)، وأساس البلاغة (معد)، والأشباه والنظائر ٨/١٤٢، والدرر ٤/٥٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٣٦، وشرح المفصل ٩/١٥١، واللامات ص ٥٩، والمنصف ١/١٢٩، وجمع الهوامع ١/٨٨، ١١٢، ٢/٣، ولسان العرب ٣/٢٨٧ (عدد)، ٤٠٤، ٤٠٧ (معد)، وتهذيب اللغة ٢/٢٦٠، وجمهرة اللغة ص ٦٦٥، والمخصص ١٤/١٧٥.

يجوز أن يتسلط عليه، وكذلك ﴿إِنِّي لَكُمْ لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾ يتعلق بما يدل عليه النصح المظهر، وإن لم يتسلط عليه، والتقدير: إني ناصح لكما من الناصحين.

وكذلك: ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [هود: ٤٦] يتعلق بما يدل عليه قوله: ﴿عِلْمٌ﴾ الظاهر وإن لم يجز أن يعمل فيه، ويجوز في قوله: ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ وجه آخر وهو أن يكون متعلقاً بالمستتر، وهو العامل فيه كتعلق الظرف بالمعاني كما نقول: ليس لك فيه رضاء، فيكون ﴿به﴾ في الآية بمنزلة: فيه، والعلم يراد به العلم المتيقن الذي يُعلم به الشيء على حقيقته، ليس العلم الذي يعلم به الشيء على ظاهره، كالذي في قوله: ﴿فَإِنِ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [المتحنة: ١٠] ونحو ما يعلمه الحاكم من شهادة الشاهدين، وإقرار المقر بما يدعى عليه، ونحو ذلك مما يُعلم به العلم الظاهر الذي يسع الحاكم الحكم بالشيء معه.

اختلفوا في قوله: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعْطَكُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦].

فقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِ﴾ مفتوحة اللام مشددة النون غير واقعة. هكذا روى أبو عبيد عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر. وروى ابن ذكوان ﴿فَلَا تَسْأَلْنِ﴾ مفتوحة اللام مشددة النون مكسورة النون، فهذا يدل على أنها واقعة خلاف ما روى أبو عبيد.

وقرأ نافع: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِ﴾ كما قرأ ابن كثير وابن عامر، غير أنه كسر النون. واختلف عنه في إثبات الياء في الوصل وحذفها، فروى ابن جَمَاز وورش والكسائي عن إسماعيل بن جعفر، وأبو بكر بن أبي أويس عن نافع: مشددة بالياء في الوصل. وقال المسيبي وقالون في رواية القاضي عنه، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وسليمان بن داود الهاشمي، عن إسماعيل بن جعفر وأبو بكر بن أبي أويس عن نافع ﴿فَلَا تَسْأَلْنِ﴾ مكسورة من غير ياء في الوصل.

وقال أحمد بن صالح عن ورش: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِ﴾ السين ساكنة والهمزة قبل اللام واللام ساكنة، والياء مثبتة في الوصل. وقال أحمد بن صالح عن قالون: اللام ساكنة والسين ساكنة، والنون مكسورة بغير ياء في وصل ولا وقف.

وقرأ أبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ﴾ خفيفة النون ساكنة اللام. وكان أبو عمرو يثبت الياء في الوصل مثل نافع في رواية من روى عنه ذلك. وكان عاصم وحمزة والكسائي لا يثبتون الياء في الوصل والوقف^(١).

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٣، وابن القاصح ٢٥٠ وغيث النفع

قال أبو علي: سألت: فعل يتعدى إلى مفعولين، وليس مما يدخل على المبتدأ وخبره، فيمتنع أن يتعدى إلى مفعول واحد، فمن قرأ: ﴿تَسَالُنٌ﴾ بفتح اللام، ولم يكسر النون، عدى السؤال إلى مفعول واحد في اللفظ، والمعنى على التعدي إلى ثان.

قال: وروى ابنُ ذكوان مفتوحة اللام مشددة النون مكسورة، فهذا يدلّ على أنها واقعة، يريد أن كسر نون ﴿فلا تسألن﴾ يدلّ على أنه قد عدى السؤال إلى مفعولين أحدهما اسم المتكلم، والآخر الاسم الموصول، وحذفت النون المتصلة بياء المتكلم لاجتماع النونات، كما حذفت النون من قولهم: «إني» لذلك، وكما حذف من قوله:

يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي^(١)

فأما إثبات الياء في الوصل فهو الأصل، وحذفها أخفّ والكسرة تدلّ عليها ويعلم أن المفعول مراد في المعنى.

اختلفوا في فتح الميم وكسرها من قوله: ﴿يَوْمِيذٍ﴾ في ثلاثة مواضع في هود [٦٦]، والنمل [٨٩] و﴿سَأَلَسَائِلٌ﴾ [المعارج: ١].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِيذٍ﴾ و﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِيذٍ﴾ و﴿وَهُمْ مِنْ فَرَجِ يَوْمِيذٍ أَمْتُونَ﴾ [النمل: ٨٩] مضافاً ثلاثهن بكسر الميم.

وقرأ عاصم وحمزة: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِيذٍ﴾ و﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِيذٍ﴾ مثل أبي عمرو وأصحابه، وخالفوهم في قوله: ﴿مِنْ فَرَجِ يَوْمِيذٍ﴾، فنون عاصم وحمزة، وفتح الميم في ﴿يَوْمِيذٍ﴾.

وقرأ الكسائي: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِيذٍ﴾ و﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِيذٍ﴾ بفتح الميم فيهما مع الإضافة، قرأ: ﴿وَهُمْ مِنْ فَرَجٍ﴾ منوناً، ﴿يَوْمِيذٍ﴾ نصباً.

واختلف عن نافع، فروى ابن جَمَازٍ وأبو بكر بن أبي أُوَيْسٍ، والمسيبي وقالون، وورش، ويعقوب بن جعفر، كلُّ هؤلاء عن نافع بالإضافة في الأحرف الثلاثة وفتح الميم، وقال إسماعيل بن جعفر عنه: بالإضافة في الثلاثة، وكسر الميم، ولا يجوز كسر الميم إذا نَوْنَتْ ﴿مِنْ فَرَجٍ﴾، ويجوز فتحها وكسرها إذا لم تُنَوَّنْ^(٢).

قال أبو علي: قوله: ﴿مِنْ خِزْيِ يَوْمِيذٍ﴾ يوم: من قوله: ﴿يَوْمِيذٍ﴾ ظرف كَسَرَتْ أو فتحت في المعنى إلا أنه أُنْسِخَ فيه، فَجُعِلَ اسماً، كما أُنْسِخَ في قوله: ﴿بَلْ مَكْرٌ أَلِيلٌ وَالنَّهَارُ﴾ [سبأ: ٣٣]، فأضيف المكر إليهما، وإنما هو فيهما، وكذلك العذاب

(١) مرّ سابقاً. عجز بيت لعمرو بن معديكرب. صدره:

تراه كالشغام يُعلُّ مسكاً

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٣.

والخزي والفرع، أضفن إلى اليوم، والمعنى على أن ذلك كله في اليوم، كما أن المكر في الليل والنهار، يدلّك على ذلك قوله: ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَقُّ﴾ [الرعد: ٣٤]، ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْرَىٰ﴾ [فصلت: ١٦]، وقوله: ﴿لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] وقوله: ﴿فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النمل: ٨٧]، وقوله: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَيْتَهُ﴾ [آل عمران: ١٩٢].

فأما العذاب عذاب الدنيا فعلى ضرب، قال: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، والمعنى، والله أعلم: ما كنا معذِّبين عذاب الاستئصال، ومثلها: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ فِي أُمَّهَاتِهِمْ رَسُولًا يَلْقَوْنَ عَلَيْهِمُ آيَاتِنَا﴾ [القصص: ٥٩] كأن حجة العقل لا يستأصل بها إذا انفردت، ولم يؤخذ بها حتى يقع التنبيه عليها بالرسول، فإذا جاءت الرسل، فاقترحت عليهم الآيات، فلم يقع الإيمان عند مجيئها؛ عذب حينئذ عذاب الاستئصال، قال: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ﴾ [الإسراء: ٥٩]، فأخذوا بالاستئصال، فلو أتيناكم أنتم بالآيات التي اقترحتوها من نحو أن ننزل عليكم كتاباً مِنَ السَّمَاءِ، أو نُفَجِّرَ مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعاً، ونحو ذلك مما اقترحوا، فلم يؤمنوا؛ لمضى فيكم سنة الأولين في امتناعهم من الإيمان، عند مجيء تلك الآيات، ومن ذلك قوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الأنفال: ٣٣]، أي: ليعذبهم عذاب الاستئصال، لأن أمم الأنبياء إذا أهلكوا، لم يكن أنبياءهم فيهم، وعلى هذا قال: ﴿وَإِنْ لَرَأْيُكُمْ لِي فَاغْوِيكُمْ﴾ [الدخان: ٢١]، وقال: ﴿فَأَثَرٌ بِأَحْثَرٍ يَلْقَىٰ مِنْ الْآيَاتِ﴾ [هود: ٨١]، ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الأنفال: ٣٣] أي: ومؤمنوهم يستغفرون ويصلون، ﴿وَمَا لَهُمْ آلَاءٌ يَعِدُهُمُ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٤] أي: بالسيف في صددهم عن المسجد الحرام المسلمين من غير أن تكون لهم عليهم ولاية، وذلك لما منعوا عنه، فقال: ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الفتح: ٢٥].

فأما قراءة من قرأ: ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ﴾ فكسر الميم فلأن يوماً اسمٌ معربٌ، أضيف إليه ما أضيف من العذاب، والخزي والفرع، فانجزت بالإضافة، ولم يفتح اليوم فينبه لإضافته إلى المبني، لأن المضاف منفصل من المضاف إليه، ولا تزلمه الإضافة، فلما لم تلزم الإضافة المضاف لم يلزم فيه البناء، يدلّ على ذلك أنك تقول: ثوبٌ خزٌ، ودارٌ زيد، فلا يجوز فيه إلا إعرابه، وإن كان الاسمان قد عملا بمعنى الحرف، ولا يلزمهما البناء، كما يلزم ما لا ينفك منه معنى الحرف في نحو أين، وكيف، ومتى، فكما لم يُبَيَّن المضاف، وإن كان قد عملَ عَمَلَ الحرف من حيث كان غير لازم، كذلك لم يُبَيَّن يومٌ للإضافة إلى «إذ» لأن إضافته لا تلزم كما لم يُبَيَّن المضاف، وإن كان قد عمل في المضاف إليه بمعنى اللام ومعنى «من» لما لم تلزم الإضافة.

ومن فتح فقال: ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ﴾ ففتح، مع أنه في موضع جرٍ، فلأن المضاف يكتسي من المضاف إليه التعريف والتنكير، ومعنى الاستفهام والجزاء في نحو: غلامٌ من تضرِبُ؟ وغلامٌ من تضرِبُ أضربنه. والنفي في نحو قولهم: ما أخذت باب دارٍ أحدٍ، فلما كان يكتسي من المضاف إليه هذه الأشياء اكتسى منه الإعراب والبناء أيضاً، إذا كان المضاف من الأسماء الشائعة نحو: يوم، وحين، ومثِل، وشبية بهذا الشيع الأسماء الشائعة المبنية نحو: أين وكيف، ولو كان المضاف مخصوصاً نحو: رجلٍ وغلامٍ، لم يكتس منه البناء كما اكتسى من الأسماء الشائعة، فمما جاء من ذلك:

على حينٍ عاتبتُ المشيبَ على الصبا^(١)

وقوله:

لم يمتنع الشربُ منها غيرَ أن هتفت^(٢)

ومن ذلك قوله: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مَثَلٍ مَا أَنْكُمُ نَطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]. و﴿مثل﴾ في موضع رفع في قول سيبويه، وقد جرى وصفاً على النكرة إلا أنه فتح للإضافة إلى أن ومن ذلك:

وتداعى مئخره بدمٍ ... مثل ما أتمر حماض الجبل^(٣)

(١) صدر بيت . عجزه:

وقلتُ المأ أصحُ والشيبُ وازعُ

البيت من الطويل، وهو للنابعة الذبياني في ديوانه ص ٣٢، والأضداد ص ١٥١، وجمهرة اللغة ص ١٣١٥، وخرزانة الأدب ٤٥٦/٢، ٤٥٧/٣، ٥٥٠/٦، ٥٥٣، والدرر ١٤٤/٣، وسر صناعة الإعراب ٥٠٦/٢، وشرح أبيات سيبويه ٥٣/٢، وشرح التصريح ٤٢/٢، وشرح شواهد المغني ٢/١٦، ٨٨٣، والكتاب ٣٣٠/٢، ولسان العرب ٣٩٠/٨ (وزع)، ٧٠/٩ (خشف) والمقاصد النحوية ٤٠٦/٣، ٣٥٧/٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١١/٢، والإنصاف ٢٩٢/١، وأوضح المسالك ١٣٣/٣، ورفص المباني ص ٣٤٩، وشرح الأشموني ٣١٥/٢، ٥٧٨/٣، وشرح شذور الذهب ص ١٠٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٨٧، وشرح المفصل ١٦/٣، ٥٩١/٤، ١٣٧/٨، ومغني اللبيب ص ٥٧١، والمقرب ٢٩٠/١، ٥١٦/٢، والمنصف ٥٨/١، وجمع الهوامع ٢١٨/١.

(٢) البيت من البسيط، وهو لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٨٥، وجمهرة اللغة ص ١٣١٦ وخرزانة الأدب ٤٠٦/٣، ٤٠٧، والدرر ١٥٠/٣، ولأبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه ١٨٠/٢، وشرح شواهد المغني ٤٥٨/١، وشرح المفصل ٨٠/٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦٥/٤، ٢١٤، ٢٩٦/٥، والإنصاف ٢٨٧/١، وخرزانة الأدب ٥٣٢/٦، ٥٥٢، ٥٥٣، وسر صناعة الإعراب ٥٠٧/٢، وشرح التصريح ١٥/١، وشرح المفصل ٨١/٣، ١٣٥/٨، والكتاب ٣٢٩/٢، ولسان العرب ٣٥٤/١٠ (نطق)، وفيه «نطقت» بدل «هتفت»، ٧٣٤/١١ (وقل) ومغني اللبيب ١٥٩/١، وجمع الهوامع ٢١٩/١. هنا استعمل المنطق في غير الإنسان. لما أن أضاف غيراً، إلى أن بناها معها وموضعها الرفع. السحوق: ما طال من الدوم (الدوم شجر المقل)، وأوقاله: ثماره.

(٣) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٩٦/٥، ورفص المباني ص ٣١٢، وشرح

المفصل ١٣٥/٨، ولسان العرب ١٤٠/٧ (حمض)، والمقرب ١٠٢/١.

لما أضاف مثلاً إلى المبني وكان اسماً شائعاً بناه ولم يُعربهُ، وأبو عثمان يذهب إلى أنه جعل مثلاً مع ما بمنزلة اسم واحد، فبنى مثلاً على الفتح، ولا دلالة قاطعة على هذا القول من هذا البيت، وإن كان ما ذهب إليه مستقيماً لما نذكره في هذه المسألة إن شاء الله، فأما الكسر في ﴿إِذْ﴾ فلالتقاء الساكنين، وذلك أن إذ من حكمها أن تضاف إلى الجملة من الابتداء والخبر، فلما اقتطعت عنها الإضافة نونت ليدل التنوين على أن المضاف إليه قد حذف فصار التنوين هنا ليدل على قطع الإضافة من المضاف كما صار يدل على انقضاء البيت في قول من نَوَّن في الإنشاد أو آخر الآيات. فقال:

يا صاح ما هاجَ الدموعَ الدُرَّقَن^(١)

و:

أَقْلِيَّ اللومَ عاذلَ والعتابن^(٢)

و:

يا أَبْتَا عَلكَ أو عساكن^(٣)

فكما دلّ التنوين في هذه الأواخر على انقطاع الإضافة عن المضاف إليه، كذلك يدل في يومئذٍ وحيثئذٍ على ذلك، فكسرت الذال لسكونها وسكون التنوين. والتنوين يجيء على غير ضرب في كلامهم، منه هذا الذي ذكرناه، ومنه ما يدخل على كلم مبنية؛ فيفصل بين المعرفة منها والنكرة مثل، غاقٍ وغاقٍ، ولا يجوز أن يكون هذا التنوين الذي في نحو رجل و فرس، لأن هذا التنوين لا يدخل إلا الأسماء المتمكنة، وقد يمتنع من الدخول على بعض المتمكن نحو ما لا ينصرف، فتعلم بهذا أن الذي في «إيه» ليس الذي يدخل المتمكن ومن ذلك التنوين الذي يدخل في مسلماتٍ ونحوه في جمع المؤنث، ليس ذلك على الحد الذي في رَجُلٍ، ونحوه لو كان كذلك لسقط من قوله: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ١٢٨]، فأما قول من أضاف ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ﴾ و﴿مِنْ فَرَجٍ﴾ و﴿وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمِيذٍ﴾ فلأنها معارف تعرفت بالإضافة إلى اليوم، يدل ذلك على ذلك قوله: ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَقُّ﴾ [الرعد: ٣٤]، وقوله: ﴿فَفَرَجَ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [النمل: ٨٧]، وقوله: ﴿فَقَدَّ أَخْرِيَّتَهُ﴾ [آل عمران: ١٩٢]، فهذه أمور قد تعرفت بالإضافة إلى اليوم، فالوجه فيها الإضافة إليه. فأما تنوين الكسائي ﴿وَهُمْ مِنْ فَرَجٍ﴾

= الحُمَاضُ: بقلة برية تنبت أيام الربيع في مسابيل الماء ولها ثمرة حمراء وهي من ذكور البقول.

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ٢/٢١٩، وتخليص الشواهد ص ٤٧، وخزانة الأدب ٣/٤٤٣، وشرح أبيات سيويه ٢/٣٥٢، والكتاب ٤/٢٠٧، والمقاصد النحوية ١/٢٦، وتاج العروس ٢٣/٣٨٠ (زخف).

(٢) صدر بيت لجرير مرّ سابقاً.

(٣) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٤/٣٤٩ (روى).

يَوْمِيذٍ، وتنكيره الفزع، فهو في التخصيص مثل العذاب والخزي، فحقه الإضافة، كالأخرين، وكأنه فصل فنون، ولم يصف، لأنه لما جاء الفزع الأكبر دل ذلك على ضروب منه. فإذا نون فقد وقع الأمن من جميع ذلك، أكبره وأوسطه وأدونه، والفتحة في قوله: ﴿مِنْ فَرَجٍ يَوْمِيذٍ﴾ ينبغي أن تكون فتحة لا نصب، لأنه قد فتح ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ﴾ و﴿مِنْ خِزْيٍ يَوْمِيذٍ﴾، فبنى يوماً لما أضافه إلى غير متمكن، فكذلك يبنيه إذا نون المصدر. ويجوز في قوله: ﴿يَوْمِيذٍ﴾ على هذه القراءة أن يكون معمول المصدر، ويجوز أيضاً أن يكون معمول اسم الفاعل.

اختلفوا في صرف ﴿ثَمُودَ﴾ وترك إجرائه في خمسة مواضع، في هود: ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُوداً كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْداً لَثَمُودَ﴾ [٦٨]، وفي الفرقان: ﴿وَعَاداً وَثَمُوداً وَأَصْحَابَ الرَّسِّ﴾ [٣٨]، وفي العنكبوت: ﴿وَعَاداً وَثَمُوداً وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ﴾ [٣٨]، وفي النجم: ﴿وَتَمُوداً فَمَا أَتَى﴾ [٥١].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر بالتنوين في أربعة مواضع: في هود: ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُوداً﴾ وفي الفرقان: ﴿وَعَاداً وَثَمُوداً وَأَصْحَابَ الرَّسِّ﴾ وفي العنكبوت: ﴿وَعَاداً وَثَمُوداً وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ﴾ وفي النجم: ﴿وَتَمُوداً فَمَا أَتَى﴾، ولم يصرفوا: ﴿أَلَا بُعْداً لَثَمُودَ﴾ [هود: ٦٨].

وقرأ حمزة بترك صرف هذه الخمسة الأحرف.

وقرأ الكسائي بصرفهن جُمَع.

واختلف عن عاصم في التي في سورة النجم فروى يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم أنه أجرى ثموداً في ثلاثة مواضع: في هود والفرقان، والعنكبوت ولم يُجره في النجم. وروى الكسائي عن أبي بكر وحسين الجعفي أيضاً عن أبي بكر عن عاصم أنه أجرى الأربعة الأحرف، وروى حفص عن عاصم أنه لم يُجر ثمود في شيء من القرآن مثل حمزة^(١).

قال أبو علي: هذه الأسماء التي تجري على القبائل والأحياء على ضرب:

أحدها: أن يكون اسماً للحي أو للأب، والآخر: أن يكون اسماً للقبيلة. والثالث: أن يكون الغالب عليه الأب، أو الحي، أو القبيلة. والرابع: أن يستوي ذلك في الاسم، فيجاء على الوجهين، ولا يكون لأحد الوجهين مزية على الآخر في الكثرة.

فمما جاء على أنه اسم الحي قولهم: ثقيف وقريش، وكل ما لا يقال فيه بنو فلان، وأما ما جاء اسماً للقبيلة، فنحو: تميم، قالوا: تميم بن قُرٍّ، قال سيبويه:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٣، والسبعة لابن مجاهد ص ٣٣٧.

وسمعناهم يقولون: قيس ابنة عيلان، وتميم صاحبة ذلك وقالوا: تغلب ابنة وائل، قال:

لَوْلَا قَوَارِسُ تَغْلِبَ بِنَّةِ وَائِلٍ نَزَلَ الْعَدُوُّ عَلَيْكَ كُلَّ مَكَانٍ^(١)
وأما ما غلب اسماً للحي أو القبيلة فقد قالوا: باهلة بن أعصر، وقالوا: يَغْضُرُ، وباهلة اسم امرأة، قال سيبويه: ولكنه جُعِلَ اسْمَ الْحَيِّ ومجوس لم تجعل إلا اسم القبيلة، وسدوس أكثرهم يجعله اسم القبيلة وتميم أكثرهم يجعله اسم القبيلة، ومنهم من يجعله اسم الأب.

وأما ما استوى فيه أن يكون اسماً للقبيلة، وأن يكون اسماً للحي فقال سيبويه: ثمود وسبأ هما مَرَّةً للقبيلتين، ومَرَّةً للحيين، وكثرتهما سواء، قال: ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا﴾ [الفرقان: ٣٨] وقال: ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾ [هود: ٦٨]، وقال: ﴿وَأَيْنَانُ ثَمُودَ الْتَأَقَّةَ﴾ [الإسراء: ٥٩]، فإذا استوى في ثمود أن يكون مرة للقبيلة، ومرة للحي، ولم يكن يحمله على أحد الوجهين مزية في الكثرة، فمن صرف في جميع المواضع كَانَ حسناً، ومن لم يصرف في جميع المواضع فكذلك.

وكذلك إن صَرَفَ في موضع ولم يصرف في موضع آخر، إلا أنه لا ينبغي أن يخرج عما قرأت به القراء، لأنَّ القراءة سَنَةٌ، فلا ينبغي أن تُحْمَلَ على ما تجوزُه العريية حتى ينضم إلى ذلك الأثر من قراءة القراء.

ومثل ثمود في أنه يكون مرة مذكراً اسماً للأب أو الحي، فيصرف، ومرة يؤنث فيكون اسماً للقبيلة فلا يصرف قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا﴾ [النمل: ٩١]، وفي الأخرى: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾ [التين: ٣]، فعبر عن مكان عينه مرة بلفظ التذكير، وأخرى بلفظ التأنيث، والبلدة المحرمة يعني بها مكة وكذلك ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾ فوصف بالأمن مثل قوله: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فجرى الوصف على البلد في اللفظ، والمعنى على من فيه من طاريء وقاطن، وهذا آمن في حكم الشرع لا يهاج فيه، ولا يَفْعَلُ به ما يكون يفعله به غير آمن، ومن ذلك قول الشاعر:

كَسَا اللَّهُ حَيِّي تَغْلِبَ بِنَّةِ وَائِلٍ مِنْ اللَّؤْمِ أَظْفَاراً بَطِيئاً نُصُولُهَا^(٢)
أضاف إلى نفسه فقال: حيي، ثم قال: تغلب بنة وائل، فجمع بين الحي

(١) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٤٥/٢، ولسان العرب ٥٩٨/٢ (نصح)، وبلا نسبة في المقتضب ٣/٣٦٠.

(٢) البيت لعميرة بن جُعيل في الشعر والشعراء ص ٤٣٣.

والقبيلة، وجعلهما بمنزلة، ومن هذا الباب ما أنشده سيبويه:

سَادُوا الْبِلَادَ وَأَصْبَحُوا فِي آدَمٍ بَلَّغُوا بِهَا بِيضَ الْوُجُوهِ فَحَوْلًا^(١)
القول في آدم أنه لا يخلو أن يكون الاسم المخصوص، أو يراد به الحي أو القبيلة
كتميم وتغلب وقريش، فلا يجوز أن يكون الاسم العلم لقوله: وأصبحوا في آدم، لو
قلت: أصبحوا في زيد، وأنت تريد الاسم العلم، لم يجز كما يجوز ذلك إذا أردت به
الاسم العام، كقوله:

أَوْ تُصْبِحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلِّي^(٢)

فإذا لم يجز أن يكون العلم، ثبت أنه لا يخلو من أن يراد به الحي أو القبيلة أو
يجوز الأمران فيه، ولا دلالة على إرادته واحداً منهما، ألا ترى أنه لو لم يصرف آدم لم
تكن فيه دلالة على أحد هذه الأمور من اللفظ، لأنك إن أردت الحي لم تصرف كما
تصرف أفكل اسم رجل، وإن أردت القبيلة، لم يجز أن ينصرف. كما أنك إذا سميت
امرأة أفكل لم ينصرف، وكذلك لو استعمل فيه الأمران، فكذلك إذا صرفته في الشعر
للضرورة، لم يكن فيه دليل على أحد الأمرين دون الآخر.

فإذا لم ينفصل ذلك ولم يتميز في اللفظ، علمت أنه لا يخلو من واحدٍ من ذلك،
ولا سبيل إلى أن يقطع على شيء مما يحتمله من جهة اللفظ، فأما قوله:

أَوْلِيكَ أَوْلَى مِنْ يَهُودٍ بِمُدْحَةٍ إِذَا أَنْتَ يَوْمًا قُلْتَهَا لَمْ تُؤْتَبِ^(٣)

فقد قامت الدلالة على أن يهود استعملت على أنها للقبيلة ليس للحي من قوله:
«أولئك أولى من يهود» لأن يهود لو كان الحي لم ينصرف، ولم يذكره سيبويه ليستشهد
به على أن الاسم وضع للقبيلة، إنما أخبر أنه في البيت للقبيلة، ويُعلم ذلك في
استعمالهم، ونحو ما أنشدناه أبو الحسن علي بن سليمان:

فَرَّتْ يَهُودٌ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا صَمِّي لِمَا فَعَلْتَ يَهُودُ صَمَامَ^(٤)

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/١٠٠، والكتاب ٣/٢٥٢، ولسان العرب ٦/١٠ (أنس)،
١٢/١٢ (أدم)، وجمع الهوامع ١/٣٥، وتاج العروس (أدم).

يُروى في اللسان ١٢/١٢ «الملوك» بدل «البلاد».

جعل آدم اسماً للقبيلة لأنه قال بلغوا بها، فأنت وجمع وصرف آدم ضرورة.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) البيت من الطويل، وهو لرجل من الأنصار في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٠، وبلا نسبة في الكتاب
٢٥٤/٣، ولسان العرب ٣/٤٣٩ (هود).

يهود: اسم للقبيلة، وقيل: إنما اسم هذه القبيلة يَهُودُ فعرب بقلب الذال دالاً.

(٤) مرّ سابقاً.

وكذلك في الحديث: «تقسم يهود»^(١)، فهذا النحو علم أن هذا الاسم أريد به القبيلة. ومثل يهود في هذا مجوس ويدل على ذلك ما أنشده من قوله:

كَنَارِ مَجُوسٍ تَسْتَعِرِ اسْتِعَارًا^(٢)

ألا ترى أنه لو كان للحي دون القبيلة، لا نصرف، ولم يكن فيه مانع من الصرف.

اختلفوا في قوله: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [هود: ٦٩]، فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ بألف في السورتين جميعاً.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ بكسر السين وتسكين اللام في السورتين جميعاً، ها هنا وفي سورة الذاريات [٢٥]^(٣).

قال أبو علي: أخبرنا أبو إسحاق: قال سمعت محمد بن يزيد يقول: السلام في اللغة أربعة أشياء: فمنها مصدر سَلَمْتُ، ومنها: السلام جمع سلامة، ومنها السلام: اسم من أسماء الله تعالى، ومنها السلام: شجرة، ومنه قول الأخطل:

إِلَّا سَلَامٌ وَحَزْمَةٌ^(٤)

قال أبو علي: فقوله: دار السلام، يجوز أن يكون أضيفت إلى الله سبحانه تعظيماً لها. ويجوز أن يكون: دار السلامة من العذاب، فمن جعل فيها كان على خلاف من وُصف بقوله: ﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ﴾ [إبراهيم: ١٧].

فأما انتصاب قوله: ﴿سَلَامًا﴾ فلائنه لم يُحَكَّ شيءٌ تكلّموا به، فيحكى كما تحكى الجمل، ولكن هو معنى ما تكلّمت به الرسل، كما أن القائل إذا قال: لا إله إلا الله، فقلت: حقاً، أو قلت: إخلاصاً، اختلف القول في المصدرين لأنك ذكرت معنى ما قال، ولم تحك نفس الكلام الذي هو جملة تُحكى، فكذلك نصب سلاماً في قوله: ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾ لما كان معنى ما قيل، ولم يكن نفس المقول بعينه.

(١) سبق تخريجه.

(٢) عجز بيت. صدره:

أحَارِ أَرِيكَ بِرِقَابٍ هَبِّ وَهِنًا

البيت من الوافر، وهو مملط، صدره لامرئ القيس، وعجزه للتوأم اليشكري في ديوان امرئ القيس ص ١٤٧، ولسان العرب ٦/٢١٣ (مجس)، وتاج العروس ٢٠/١٢٣ (ملط)، ولامرئ القيس في شرح شواهد الإيضاح ص ٤٣٨، والكتاب ٣/٢٥٤، وبلا نسبة في لسان العرب ٦/٢١٤، ٢١٥ (مجس)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٠، والمقرب ٢/٨١ مجوس: اسم للقبيلة.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٣.

(٤) السّلام: ضرب من الشجر. الحزمل: نبات عشبي طبي يزي مداد من الفصيلة السّديّة، أنواعه المعروفة من نباتات المناطق الحارة الرملية الفاحلة.

وأما قوله: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَمًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، فقال سيبويه: زَعَمَ أبو الخطّاب أن مثله يريد: مثل قولك: سبحان الله، تفسيره: براءة الله من السوء - قولك للرجل: سلاماً تريد: تسليماً منك، لا ألتبس بشيء من أمرك. فعلى هذا المعنى وجه ما في الآية، قال: وَزَعَمَ أن قول أمية:

سَلَامَكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ بَرِيئاً مَا تَغْنَثُكَ الذُّمُومُ^(١)
على قوله: براءتك ربنا من كل سوء.

فزعم سيبويه أن من العرب من يرفع سلاماً إذا أراد معنى المبارأة، كما رفعوا حناناً. قال: سمعنا بعض العرب يقول لرجل: لا تكوننّ متي في شيء إلا سلاماً بسلام، أي: أمري وأمرك المبارأة والمشاركة، يريد أن حناناً في أكثر الأمر منصوب كما أن سلاماً كذلك، فمن ذلك قوله:

حَنَانُكَ رَبَّنَا وَلَهُ عَنُونَا

وقد رفع في قوله:

فَقَالَتْ: حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهْنَا^(٢)

فإذا نصب سلاماً بعد إلا، فانتصابه على ما كان ينتصب عليه قبل، وقوله: بسلام، صفة لسلام المنصوب، فإذا رُفِعَ كانت الجملة بعد إلا كقوله: ما أفعلُ كذا إلا حلّ ذاك أن أفعل، وتركوا إظهار الرفع. كما تُرِكَ إظهارُهُ في قوله: حنانٌ والمعنى: أمرنا حناناً وشأننا سلاماً.

وأما قوله: ﴿قَالَ سَلَمٌ فَمَا لَيْكَ﴾ [هود: ٦٩] فقوله: ﴿سَلَامٌ﴾ مرفوعٌ لأنه من جملة الجملة المحكيّة، والتقدير فيه: سلامٌ عليكم، فحذف الخبر كما حذف من قوله: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨] أي: صبرٌ جميلٌ أمثل، أو يكون المعنى، أمري سلام، وشأني سلام كما أن قوله: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ يصلح أن يكون المحذوف منه المبتدأ، ومثل ذلك قوله: ﴿فَأَصْفَحَ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَمٌ﴾ [الزخرف: ٨٩] على حذف الخبر أو المبتدأ الذي سلامٌ خبره.

وأكثر ما يستعمل سلامٌ بغير ألفٍ ولام، وذاك أنه في معنى الدعاء، فهو مثل قولهم: «خَيْرٌ بَيْنَ يَدَيْكَ، وَأُمَّتٌ فِي حَجْرٍ لَا فِيكَ»^(٣) لما كان في معنى المنصوب

(١) مرّ سابقاً. (٢) مرّ سابقاً.

(٣) الأمت: الطريقة الحسنة. والأمت: العوج. قال سيبويه: وقالوا: أمتٌ في الحجر لا فيك أي ليكن الأمت في الحجارة لا فيك؛ ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة، وهي مما يوصف بالخلود والبقاء. (لسان العرب ٥/٢ مادة: أمت).

استجيز فيه الابتداء بالنكرة، فمن ذلك قوله: ﴿قَالَ سَلِّمْ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي﴾ [مريم: ٤٧]، وقال: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلِّمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤].

وقال: ﴿سَلِّمْ عَلَى نُوحٍ فِي الْمُنَاجَاتِ﴾ [الصافات: ٧٩]، ﴿سَلِّمْ عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ [الصافات: ١٠٩] ﴿وَسَلِّمْ عَلَى عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [النمل: ٥٩]، ومما جاء في الشعر من ذلك:

... لا سَلامَ على عَمِرو^(١)

وقد جاء بالألف واللام، قال: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى﴾ [طه: ٤٧]، ﴿وَالسَّلَامُ عَلَى يَوْمٍ وُلِدْتُ﴾ [مريم: ٣٣]. وزعم أبو الحسن أن من العرب من يقول: سلام عليكم، ومنهم من يقول: السلام عليكم، فالذين ألحقوا الألف واللام حملوه على المعهود، والذين لم يلحقوه حملوه على غير المعهود، وزعم أن منهم من يقول: سلام عليكم، فلا يتون، وحمل ذلك على وجهين: أحدهما: أنه حذف الزيادة من الكلمة كما يحذف الأصل من نحو: لم يك، ولا أذر، و﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ﴾ [هود: ١٠٥]، والآخر: أنه لما كثر استعمال هذه الكلمة وفيها الألف واللام، حذف منه لكثرة الاستعمال كما حذف من: اللهم، فقالوا:

لا هُمَّ إنَّ عامِرَ الفُجُورِ

قد حَبَسَ الخَيْلَ على معمورِ

وأما من قرأ: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلِّمْ﴾ [هود: ٦٩] فإن سلماً، يحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون بمعنى سلام، فيكون المعنى: أمرنا سلِّمْ، أو سلِّمْ عليكم، ويكون ﴿سَلِّمْ﴾ في أنه بمعنى سلام، لقولهم: جَلُّ وَحَلَالٌ وَحِرْزٌ وَحَرَامٌ، فيكون على هذا قراءة من قرأ: ﴿قال سلِّمْ﴾ و﴿سلام﴾ بمعنى واحد وإن اختلف اللفظان.

والآخر: أن يكون سلِّمْ خلاف العدو والحرب، كأنهم لما كفوا عن تناول ما قدمه إليهم، ﴿فَنَكَرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾ [هود: ٧٠] قال: أنا سلِّمْ ولست بحرب ولا عدو، فلا تمتنعوا من تناول طعامي، كما يُمتنع من تناول طعام العدو.

وقرأ حمزة والكسائي في الذاريات أيضاً ﴿سَلِّمْ﴾ والقول فيه كما ذكرناه في هذا الموضع سواء. ألا ترى أن ثم إيجاس خيفة وامتناعاً من تناول ما قدم إليهم مثل ما ههنا.

(١) قطعة من بيت تمامه:

وُنُبِئْتُ جَوَاباً وَسَكَنَّا يَسْبُنِي وعمرو بن عفرا لا سلام على عمرو

البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص ٤٢٥، والكتاب ٣٠١/٢، ولسان العرب ٢١٨/١٣

(سكن) وللرزق في خزنة الأدب ٢٣٨/٥، وبلا نسبة في المقتضب ٣٨١/٤.

سكن وجواب وعمرو: أسماء.

اختلفوا في فتح الباء وضمتها من قوله: ﴿يَعْقُوبُ﴾ [٧١].
 فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾ رفعاً.
 وقرأ ابن عامرٍ وحمزة: ﴿يَعْقُوبُ﴾ نصباً.
 واختلف عن عاصم، فروى عنه أبو بكر بالرفع، وروى حفص عنه بالنصب^(١).
 قال أبو علي: من رفع فقال: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾ كان رفعه بالابتداء أو
 بالظرف في قول من رفع به، وكان يبين الوجه.

ومن فتح فقال ﴿يَعْقُوبُ﴾: احتمال ثلاثة أضرب. أحدها: أن يكون يعقوب في
 موضع جرٍّ، المعنى: فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ، قال أبو الحسن: وهو أقوى في
 المعنى، لأنها قد بَشَّرَتْ به، قال: وفي إعمالها ضعف، لأنك فصلت بين الجار
 والمجرور بالظرف. والآخر: أن تحمله على موضع الجار والمجرور كقوله:

إِذَا مَا تَلَّاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا^(٢)

وبقراءة مَنْ قرأ: ﴿وَحَوْزًا عَيْنًا﴾ [الواقعة: ٢٢] بعد: يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَذَا، ومثله:

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(٣)

والثالث: أن تحمله على فعلٍ مضمَر، كأنه فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ، وهبنا له يعقوبَ،
 فأما الأول فقد نصَّ سيبويه على قبح مثله نحو: مررتُ بزيدٍ أول من أمس، وأمسِ
 عمرو، وكذلك قال أبو الحسن. قال: لو قلت: مررتُ بزيدٍ اليوم، وأمسِ عمرو؛ لم
 يحسن، فأما الحملُ على الموضع على حدٍّ: مررتُ بزيدٍ وعمراً، فالفصل فيه أيضاً
 قبيحٌ، كما قُبِحَ الحَمْلُ على الجرِّ، وغيرُ الجرِّ في هذا في القياس مثل الجرِّ في القبح،
 وذلك أن الفعل يصل بحرف العطف، وحرف العطف هو الذي يُشرك في الفعل، وبه
 يصل الفعل إلى المفعول به، كما يصل بحرف الجرِّ، ولو قال: مررتُ بزيدٍ قائماً،
 فجعل الحال من المجرور، لم يجز التقديم عند سيبويه، لأن الجارَّ هو الموصِلُ
 للفعل، فكما قُبِحَ التقديم عنده لضعف الجارِّ والعامل، كذلك الحرف العاطف مثل
 الجار في أنه يُشرك في الفعل، كما يوصل الجارُّ الفعل، وليس نفسُ الفعل العامل في
 الموضوعين جميعاً، وإذا كان كذلك قُبِحَ الفصل بالظرف في العطف على الموضع،
 وقُبِحَ أيضاً الفصل في حروف الرفع والنصب، كما قُبِحَ^(٤) إن العاطف فيهما مثله في
 الجار، وليس العامل نفسُ الرفع والنصب، كما أن العامل فيما بعد حرف العطف ليس

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٣.

(٢) مرٌّ سابقاً.

(٣) مرٌّ سابقاً.

(٤) بياض في الأصل.

الجارِّ، إنّما يشركه فيه العاطف، وقد جاء ذلك في الشعر. قال ابنُ أحمَر: **أَبُو حَنْشٍ يُوْرُقْنَا وَطَلَّقَ وَعَبَّادٌ وَأَوْنَةُ أَثَالَا**^(١) **فَفَصَلَ بِالظَّرْفِ فِي الْعَطْفِ عَلَى الرَّافِعِ، وَقَالَ الْأَعَشَى:**

يَوْمًا تَرَاهَا كَشِبْهِه أَزْدِيَّةِ الْعِصْبِ وَيَوْمًا أَدِيمَهَا نِعْلًا^(٢) **فَفَصَلَ بِالظَّرْفِ بَيْنَ الْمَشْتَرِكِ فِي النَّصْبِ، وَمَا أَشْرَكَ فِيهِ، فَإِذَا قُبِحَ الْفَصْلُ فِي الْحَمْلِ عَلَى الْمَوْضِعِ كَمَا قُبِحَ الْفَصْلُ فِي الْحَمْلِ عَلَى الْجَارِ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ تُحْمَلَ قِرَاءَةٌ مِنْ قَرَأَ: ﴿يَعْقُوبُ﴾ بِالنَّصْبِ عَلَى فِعْلِ آخِرِ مَضْمَرٍ، يَدُلُّ عَلَيْهِ بَشْرُنَا كَمَا تَقَدَّمَ، وَلَا يُحْمَلُ عَلَى الْوَجْهِينِ الْآخَرَيْنِ لِاسْتَوَائِهِمَا فِي الْقُبْحِ.**

اختلفوا في همز الألف وإسقاطها في الوصل في قوله: ﴿فَأَنْتَرِ بِأَهْلِكَ﴾ [هود: ٨١].

فقرأ ابن كثير ونافع: ﴿فَأَنْسِرِ بِأَهْلِكَ﴾ من سريت بغير همز.

وقرأ أبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿فَأَنْسِرِ﴾ من: أسريت^(٣).

قال أبو علي: حجة من قرأ بوضّل الهمزة قوله:

سَرَتْ عَلَيْنِهِ مِنَ الْجَوَزَاءِ سَارِيَّةٌ^(٤)

فسارية تدل على سرت، وقول الآخر:

أَقْلُّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَائِيَّةٌ وَأَخَوْفَ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا^(٥)

(١) مرّ سابقاً.

(٢) البيت من المنسرح، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٨٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٤، ولسان العرب ٧٠/٦ (خمسة)، ٦٧٠/١١ (نفل)، ١٠/١٢ (أدم)، وتاج العروس ٢٥/١٦ (خمسة)، (نفل) (أدم)، وبلا نسبة في الخصائص ٣٩٥/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٣٦.

نفل الأديم: فسد في الدباغ وقيل: نفل الأديم إذا عفّن وتهرّى في الدباغ فيفسد ويهلك واستشهد الأزهري بهذا البيت على قوله: نفل وجه الأرض إذا تهشم من الجدوبة.

العصْبُ: ضرب من برود اليمن، سمي عصباً لأن غزله يُعصب، أي يُدرج، ثم يُصبغ، ثم يُحاك وليس من برود الرقم، ولا يُجمع.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٣.

(٤) صدر بيت. عجزه:

تزجي الشمال عليه جامد البرد

البيت من البسيط، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ص ١٨، ولسان العرب ٢٢٢/١٤ (حيا)، ٣٥٥ (زجا)، ٣٨١، ٣٨٢ (سرا)، ومجمل اللغة ٤٧٩/٣، وتاج العروس (بهن).

السارية: السحابة التي تسري ليلاً، وجمعها السواري.

زجي الشيء وأزجاه: ساقه ودفعه. الجوزاء: أحد بروج السماء.

(٥) قبله:

مررت على وادي السباع ولا أرى كوادي السباع حين يُظلم وادي =

وقول الآخر:

سَرَى بَعْدَمَا غَارَ الثَّرِيَا وَبَعْدَمَا كَأَنَّ الثَّرِيَا حَلَّةَ الْعَوْرِ مُنْخَلٌ^(١)
وحجّة من قطع: ما في التنزيل من قوله: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾
[الإسراء: ١].

اختلفوا في نصب التاء ورفعها من قوله: ﴿إِلَّا أَمْرًا تَكُّ﴾ [هود: ٨١].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿إِلَّا أَمْرًا تَكُّ﴾ برفع التاء.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿إِلَّا أَمْرًا تَكُّ﴾ نصباً^(٢).

قال أبو علي: الوجه في قولهم: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، الرفع على البدل من أحد، وهو الأشيع في استعمالهم، والأقيس، وقوته من جهة القياس أن معنى: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ ومعنى: ما أتاني إلا زيدٌ، فكما اتفقوا في: ما أتاني إلا زيدٌ، على الرفع، وكان: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، بمنزلة وبمعناه؛ اختاروا الرفع مع ذكر أحد، وأجروا ذلك مجرى: يَذُرُّ، وَيَدْعُ، في أن يذُرُّ لما كان في معنى يدع، فُتِحَ كما فتح يدع، وإن كان لم يكن في يَذُرُّ حرفٌ من حروف الحلق، ومما يقوي ذلك، أنهم في الكلام وأكثر الاستعمال يقولون: ما جاءني إلا امرأةٌ، فيذكرون حملاً على المعنى، ولا يكادون يؤثنون ذلك فيما زعم أبو الحسن إلا في الشعر كقوله:

بَرَى التَّحْزُ وَالْأَجْرَالُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ^(٣)
وقال:

.....وما بقيت إلا التَّحِيْزَةُ وَالْأَلْوَاخُ وَالْعَصْبُ^(٤)

= البيتان من الطويل، وهما لسحيم بن وثيل في ديوانه ص ١٩، والأشبه والنظائر ١٤٦/٨، ١٤٧ وخزانة الأدب ٣٢٧/٨، والكتاب ٣٢/٢، ٣٣، والمقاصد النحوية ٤٨/٤، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٤٧١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٧٤، ٧٧٥.

(١) البيت من الطويل، وهو لبشر بن عمرو بن مرثد في تاج العروس (حلل)، وبلا نسبة في الأزمنة والأمكنة ٣٠٦/١، والكتاب ٤٠٥/١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٤.

(٣) مرّ سابقاً.

(٤) تمام البيت:

كأنها جملٌ وهَمٌّ وما بقيت إلا لِنَحِيْزَةِ وَالْأَلْوَاخِ وَالْعَصْبِ

البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٤٣، ولسان العرب ٦٤٥/١٢ (وهم)، وتهذيب اللغة ٤٦٥/٦، وكتاب العين ١٠٠/٤، وجمهرة اللغة ص ٩٩٤، وجمهرة أشعار العرب ص ٩٤٧ وأمالي القالي ٥٢/١، وسمط اللآلي ص ٢٠١، وتاج العروس (وهم)، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣٩٢. أراد بالوهم جملاً ضخماً، والأثنى وهمة. النحيزة: الطيبة (ج) نحائز.

فكما أُجْرَوُهُ على المعنى في هذا الموضع، فلم يُلحقوا الفعل علامة التانيث، كذلك أُجْرَوُهُ عليه في نحو: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، فرفعوا الاسم الواقع بعد الاستثناء.

وأما من نصب فقال: ما جاءني أحدٌ إلا زيداً، فإنه جعل النفي بمنزلة الإيجاب، وذلك أن قوله: ما جاءني أحدٌ، كلام مستقل، كما أن: جاءني القوم، كذلك، فنصب مع النفي كما نصب مع الإيجاب من حيث اجتماعهما في أن كل واحد منهما كلام مستقل، فأما قوله: ﴿وَلَا يَلْتَقِثُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾ فإذا جعلت قوله: ﴿إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾ مستثنى من ﴿لَا يَلْتَقِثُ﴾ كان الوجهان: الرفع، والنصب، والوجه الرفع، وإن جعلت الاستثناء في هذه من قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ لم يكن إلا النصب. وزعموا أن في حرف عبد الله أو أبي: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾ وليس فيه: ﴿وَلَا يَلْتَقِثُ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ فهذا تقوية لقول من نصب، لأنه في هذه القراءة استثناء من قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ فكما أن الاستثناء من قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ دون أحدٍ، كذلك إذا ذكرت أحداً يكون منه، ولا يكون على البديل من أحد.

قال سيبويه: ومن قال: أقول: ما أتاني القومُ إلا أباك، لأنه بمنزلة قول: أتاني القومُ إلا أباك، فإنه ينبغي له أن يقول: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]. وحديثي يونس أن أبا عمرو كان يقول: الوجه: ما أتاني القومُ إلا عبدُ الله، ولو كان هذا بمنزلة قوله: أتاني القومُ، لما جاز أن تقول: ما أتاني أحدٌ، كما لا يجوز: أتاني أحدٌ، ولكن المستثنى بدلٌ من الاسم الأول. فهذا الكلام يُعلم منه قدحه على قول من سوى بين الإيجاب والنفي، واعتذر استقلال الكلام في الموضعين، وقد تقدم ذكر الحجة على ذلك. فقول من رفع في الآية: ﴿إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾ أنه جعله بدلاً من ﴿أَحَدٍ﴾ الثابت في قراءة العامة، وإذا ثبت ﴿أَحَدٌ﴾ لم يمتنع البديل منه، ولم يكن في ذلك كقراءة من لم يثبت في قراءته: ﴿وَلَا يَلْتَقِثُ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾، ومما يقوي الرفع في قوله: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، أنه يحمل على المعنى، والمعنى: ما جاءني إلا زيدٌ، كما حمل سيبويه قولهم: ما جاءني أحدٌ إلا قد قال ذاك إلا زيداً، وعلى المعنى فلم يجز فيه إلا النصب في زيد، لما كان المعنى على: قال ذاك كلُّ من جاءني إلا زيداً، فكما تُحمَلُ هذه المسألة على المعنى، ولم يجز فيه إلا النصب، كذلك قوله: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، ينبغي أن يحمل على المعنى، فَيُضَعَفُ النصب فيه، كما لم يجز إلا النصب في: ما جاءني أحدٌ إلا قد قال ذاك إلا زيداً، لأن الاستثناء فيه من القائلين لا من أحدٍ عنده.

قال أبو عمرو: وقد أجاز غير سيبويه فيها الرفع، قال: وهو يجوز ضعيفاً أو على بعد، ألا ترى أنك تقول: ما رأيت أحداً ضرباً أحداً، يريد أن الرفع يجوز، لأن الكلام في تقدير النفي، بدلالة جواز وقوع أحدٍ فيه، وأحد إنما يقع في النفي، فكما جاز وقوع

أحد فيه بعد الصفة، كذلك يجوز فيه الرفع، وكان ذلك أيضاً للحمل على المعنى، لأن الصفة هي الموصوف، فإذا نُفي الموصوف، فكأنَّ الصفة أيضاً قد نُفِيَتْ من حيث كان هو هو، ومن ثَمَّ جاز البديل من الضمير الذي في الصفة، لما كان الموصوف في المعنى في نحو قول عَدِيٍّ:

فِي لَيْلَةٍ لَا تَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا^(١)
فأبدل من الضمير الذي في صفة المنفي وإن كان الكلام الذي فيه هذا الضمير موجبا في المعنى.

اختلفوا في إثبات الياء وإسقاطها في الوصل والوقف من قوله عزَّ وجلَّ: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [هود: ١٠٥].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: ﴿يَوْمَ يَأْتِي﴾ بياء في الوصل، ويحذفونها في الوقف، غير ابن كثير فإنه كان يقف بالياء ويصل بالياء فيما أحسب.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة بغير ياء في وصلٍ ولا وقف.

قال أبو علي: اعلم أن فاعل يأتي في قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ لا يخلو من أن يكون اليوم الذي أضيف إلى يأتي، أو اليوم المتقدم ذكره، فلا يجوز أن يكون فاعله ضمير اليوم الذي أضيف إلى يأتي، وذلك أنك لو قلت: أزيداً يومَ يوافقك توافقه؛ لم يجز، لأنه لا يجوز أن تضيف يوم إلى يوافقك، لأن اليوم هو الفاعل، فلا يجوز أن يُضاف إلى فعل نفسه، ألا ترى أنك لا تقول: جئتُك يومَ يسرك، وذلك أنك إذا قلت: جئتُك يومَ يخرج زيد، فإنما المعنى يومَ خروج زيد، فإنما تضيف المصدر إلى الفاعل فإذا قال: يومَ يسرك، فمعناه يوم سروره إياك، فإنما حدُّ هذا أن يكون اليوم مُعَرَّفاً بفعل مسندٍ إلى فاعل مُعَرَّفٍ بذلك الفاعل، فإذا كان الفعل مضافاً إلى اليوم فكأنك إنَّما عرَّفت اليوم بنفسه، لأن الفعل يعرفه الفاعل، واليوم مضاف إلى الفعل المعروف باليوم، فصار هذا نظير قولك: هذا يوم حرّه ويوم بزده، والهاء لليوم، وليس هذا مثل: سيد قومه، وهذا مولى أخيه، فتضيفه إلى ما هو مضاف إليه، لأن أخاه وقومه وما أشبه ذلك شيء معروف، يقصد إليه، وقولك: يوم سروره زيدا، ويوم يسرك، إنَّما هو مضاف إلى فعل، وإنَّما يقوم الفعل بفاعله، ليس أن الفعل شيء منفصل يقصد إليه في نفسه،

(١) يَرَوِي «لا ترى» بدل «لا ترى».

البيت من المنسرح، وهو لعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص ١٩٤، والدرر ٣/١٦٤، وشرح أبيات سيبويه ١٧٦/٢، ١٧٧، والكتاب ٣١٢/٢، ولعدي بن زيد أو لبعض الأنصار في شرح شواهد المغني ص ٤١٧ ولأحيحة بن الجلاح في الأغاني ٣١/١٥، وخزانة الأدب ٣/٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٣، وبلا نسبة في الكتاب ٣١٨/٢، ومغني اللبيب ص ١٤٣، والمقتضب ٤/٤٠٢، وهمع الهوامع ١/٢٢٥.

وواحد أمه، وعَبَدَ بَطْنُهُ مضافان إلى الأم والبطن، وكلّ واحدٍ منهما ظاهر يقوم بنفسه، وكذلك لا يجوز أن تضيف الظرف إلى جملة معرفة بضميره، وإن كان ابتداءً وخبراً، لا يجوز أن تقول: آتِيكَ يَوْمَ صَحْوَتُهُ باردةً، ولا: ليلة أولها مطيرٌ. فإن نَوْنَتْ في هذا وفي الأوّل حتى يخرج من حدّ الإضافة جاز فقلت: آتِيْتُكَ يَوْمًا بُكْرَتُهُ حَارَّةً، وآتِيْتُكَ يَوْمًا يَسْرُكٌ وَيَوْمًا يُوَافِقُكَ. وهذا قول أبي عثمان، فإذا لم يجوز أن يكون قوله: ﴿يَوْمٌ﴾ في قوله: ﴿يَوْمٌ يَأْتِي لَا تَكَلِّمْ﴾ مضافاً إلى ﴿يَأْتِي﴾ وفيه ضميره، ثبت أن في ﴿يَأْتِي﴾ ضمير اليوم المتقدم ذكره في قوله: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ. وَمَا تُؤَخِّرُهُ﴾ أي: ما تؤخر أحداثه ﴿إِلَّا لِأَجَلٍ مَعْدُودٍ. يَوْمٌ يَأْتِي﴾ هذا اليوم الذي تقدّم ذكره ﴿لَا تَكَلِّمْ نَفْسٌ﴾، فالיום في قوله: ﴿يَوْمٌ يَأْتِي﴾ يراد به الحين والبرهة، وليس على وضوح النهار.

فأمّا قوله: ﴿لَا تَكَلِّمْ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ فإنه يحتمل ضربين، يجوز أن يكون حالاً من الذكر الذي في ﴿يَأْتِي﴾، ويحتمل أن يكون صفة لليوم المضاف إلى ﴿يَأْتِي﴾ لأن اليوم في ﴿يَوْمٌ يَأْتِي﴾ مضاف إلى الفعل، والفعل نكرة، فإذا كان كذلك لم يمتنع أن يوصف به اليوم كما توصف النكرات بالجملة من الفعل والفاعل، والمعنى: لا تَكَلِّمْ فيه نفس، فحذف فيه، أو حذف الحرف، وأوصل الفعل إلى المفعول به، ثم حذف الضمير من الفعل الذي هو صفة كما يُحذف من الصلّة، ومثل ذلك قولهم: الناس رجلان: رجلٌ أكرمٌ، ورجلٌ أهنتٌ. فإذا جعلته حالاً من الضمير الذي في يَأْتِي، وجب أن تقدّر فيه أيضاً ضميراً يرجع إلى ذي الحال، وتقديره: يوم يَأْتِي لا تَكَلِّمْ نفس، أي: غيرٌ مُتَكَلِّمٌ فيه نفس، فيكون الضمير المقدر المحذوف يرجع إلى الضمير الذي في ﴿يَأْتِي﴾ لأنّ الحال لا بدّ فيه من ذكر يعود إلى ذي الحال متى كانت جملة، كما لا بدّ من ذلك في الصفة، ومن قدره حالاً كان أجدر بأن تحذف الياء من يَأْتِي لأنه كلام مستقلّ، فيشبهه من أجل ذلك الفواصل، وإن لم يكن فاصلةً، كما أنّ حذف الياء من قوله: ﴿ذَلِكَ مَا كَتَابَتْ﴾ [الكهف: ٦٤]، لما كان كلاماً تاماً فأشبهه الفاصلة، فحسن الحذف له، كما يحسن الحذف من الفواصل، وإن جعلته صفة لم يمتنع ذلك معها أيضاً، لأن الصفة قد يستغني عنها الموصوف، كما أن الحال كذلك، إلا أنّ من الصفات ما لا يحسن أن يحذف منه، فذلك أشبه بغير الكلام التام.

فأمّا إثبات الياء وإسقاطها في الوصل والوقف، فمن أثبتها في الوصل فهو القياس البين، لأنّه لا شيء ههنا يوجب حذف الياء إذا وصل، فأمّا حذفها في الوقف إذا قال: ﴿يَوْمٌ يَأْتِي﴾ فلائها، وإن لم تكن في فاصلة، أمكن أن تشبّهها بالفاصلة، ومن الحجة في حذفها في الوقف أن هذه الياء تشبه الحركات المحذوفة في الوصل، بدلالة أنّهم قد حذفوها كما حذفوا الحركة، فكما أن الحركة تحذف في الوقف، فكذلك ما أشبهها من هذه الحروف، فكان في حكمها.

فإن قلت: فقد حذفوا الألف في نحو: لم يخش، كما حذفوا الياء من: لم يرم، فهلاً حذفت الألف، قيل: إن الألف قد حذفت كما حذفت الياء، وإن كان حذفهم لها أقل منه في الياء لاستخفافهم لها، وذلك في قولهم: أصاب الناس جهْدٌ، ولو ترما أهل مكة، وقولهم: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١ و٥١] وقوله:

وَرَهْطِ ابْنِ الْمُعَلِّ^(١)

فحذفها في الوقف للقافية كما حذفت الياء.

وأما وقف ابن كثير بالياء فهو حسن، لأنها أكثر من الحركة في الصوت، فلا ينبغي إذا حذفت الحركة للوقف أن تحذف الياء له، كما لا تحذف سائر الحروف. ويقوِّي ترك الحذف للياء في الوقف أن الكلام لم يتم في قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾، ويدل على أنها تنزل عندهم منزلة سائر الحروف تقديرهم إياه في نحو:

ألم يأتيك، والأنباء تنمي^(٢)

وفي نحو قوله:

هجوت زبآن ثم جئت معتذراً من هجوزبان لم تهجو ولم تدع^(٣)
وتحريكهم لها في الشعر نحو:

لا بارك الله في الغواني هل..^(٤)

وقال:

فيوماً يوافيني الهوى غير ماضي^(٥)

وأما حذف عاصم لها في الوصل والوقف فلائه جعلها في الوصل والوقف بمنزلة ما استعمل محذوفاً ممّا لم يكن ينبغي في القياس أن يحذف نحو: لم يك، ولا أدري،

(١) مرّ سابقاً.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) مرّ سابقاً.

(٤) تمام البيت:

لا بارك الله في الغواني هل يُصبحن إلا لهنّ مُطَلَبُ

البيت من المنسرح، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص٣، والأزهية ص٢٠٩، والدرر ١/١٦٨، وشرح أبيات سيبويه ١/٥٦٩، وشرح شواهد المغني ص٦٢، وشرح المفصل ١٠/١٠١، والكتاب ٣/٣١٤، ولسان العرب ١٥/١٣٨ (غنا)، والمقتضب ١/١٤٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٣٣٦، ووصف المباني ص٢٧٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ص١١٥، والمحتسب ١/١١١، والمنصف ٢/٦٧، ٨١، ومغني اللبيب ص٢٤٣، والمقتضب ٣/٣٥٤، وهمع الهوامع ١/٥٣.

(٥) مرّ سابقاً.

فلما حذفوا هذا ونحوه في الوصل والوقف، فكذلك حذفوا الياء من ﴿يَات﴾ فيهما.

اختلفوا في ضم السين وفتحها من قوله: ﴿سَعِدُوا﴾ [هود: ١٠٨].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: ﴿سَعِدُوا﴾ بفتح السين.

وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿سُعِدُوا﴾ بضم السين^(١).

قال أبو علي: حكى سيبويه: سَعِدَ يَسْعُدُ سَعَادَةٌ فهو سَعِيدٌ، وينبغي أن يكون غير متعد، كما أن خلافه الذي هو شقي كذلك، وإذا لم يكن متعدياً لم يُجْزَ أن يُبْنَى للمفعول به، لأنك إنما تبني الفعل للمفعول به إذا تعلق به مفعول به، فأما إذا لم يكن له مفعول فلا يجوز أن تبنيه له، وإذا كان كذلك كان ضم السين من ﴿سَعِدُوا﴾ مستثقلاً إلا أن يكون سمع فيه لغة خارجة عن القياس، أو يكون من باب فَعَلَ وفعلته، نحو: غاض الماءً وغضته، وحزن وحزنته، ولعلمهم استشهدوا فيه بقولهم: مسعودٌ، وأن مسعوداً على سعدوا، ولا دلالة قاطعة على هذا، لأنه يجوز أن يكون مثل: أجنه الله فهو مجنون، فالمفعول جاء في هذا على أنه حذفت الزيادة منه كما حذف من اسم الفاعل من نحو قوله:

يَكشِفُ عن جَمَاتِهِ ذَلَوَ الدَّالِ^(٢)

إنما هو: ذلُّ المدلي.

وكذلك:

وَمَهْمِهِ هَالِكٍ من تَعَرَّجَا^(٣)

في أحد القولين، والقول الآخر: أنهم زعموا أنهم يقولون: هلكني زيدٌ، وأنه من لغة تميم. ومن الحذف قوله:

يَخْرُجْنَ من أجوازٍ ليلٍ غاضٍ^(٤)

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٤.

(٢) للعجاج مرّ سابقاً.

(٣) بعده:

هَائِلَةٌ أهواله من أدلجا

الرجز للعجاج في ديوانه ٤٣/٢، ٤٥، ولسان العرب ٥٠٤/١٠ (هلك)، وجمهرة اللغة ص ٩٨٣ وديوان الأدب ١٧٨/٢، وكتاب العين ٣٧٨/٣، وتاج العروس (هلك)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١٥/٦، والمخصص ١٢٧/٦.

يعني مهلك، لغة تميم، كما يقال: ليل غاضٍ أي مُغضٍ. وقال الأصمعي في قوله هالك من تعرجا أي هالك المتعرجين إن لم يهدبوا في السير أي من تعرّض فيه هلك. (اللسان ٥٠٤/١٠) (هلك).

(٤) بعده:

نضو قداح النابيل النواضي

يريد: مغض، وكذلك: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفِحَ﴾ [الحجر: ٢٢]، وهي تلتحح الشجر، فإذا ألقحتها وجب أن يكون في الجمع: ملاقح، فجاء على حذف الزيادة، فأما قول الطرماح:

قَلْبِقُ لَأَقْنَانِ الرِّيَا حِ لِإَلَاقِحِ مِنْهَا وَحَائِلٌ^(١)
فإن قوله للاقح ليس على: ألقحتها الريح، فحذفت منها الزيادة كما حُذف من قوله:

يَخْرُجْنَ مِنْ أَجْوَا زِ لَيْبِلِ غَاضِ

ولكنه على معنى النسب تقديره: ذات لقاح منها، وكذلك: حائل ذات حيال، ولذلك حذفت منه التاء لأنها لم تجر على الفعل. ولو كانت الجارية على الفعل لثبتت العلاقة، كما ثبتت في قوله: ﴿وَلَسُلَيْمَنَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١] والنسب كقوله: ﴿جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس: ٢٢] والريح الجنوب تثير السحاب فينبسط ثم ينحل، والشمال بعكس هذا، وكذلك مسعودٌ يجوز أن يكون على حذف الزيادة.

اختلفوا في تشديد الميم والنون من قوله: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا﴾ [هود: ١١١].

فقرأ ابن كثير ونافع: ﴿وَإِنْ﴾ خفيفة، ﴿كَلَّا لَمَّا﴾ مخفقتان.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع: ﴿وَإِنْ كَلَّا﴾ خفيفة، ﴿لَمَّا﴾ مشددة.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَإِنْ﴾ مشددة النون، واختلفا في الميم من ﴿لَمَّا﴾، فشددها حمزة، وخففها الكسائي.

وقرأ أبو عمرو مثل قراءة الكسائي، حفص عن عاصم ﴿وَإِنْ﴾ مشددة النون. ﴿لَمَّا﴾ مشددة أيضاً.

وقرى ابن عامر مثل قراءة حمزة^(٢).

قال أبو علي: قال سيبويه: هذه كلمة تكلم بها العرب في حال اليمين، وليس كل العرب يتكلم بها، تقول: لَهَتْكَ لِرَجُلٍ صَدِيقٍ، يريدون: إن، ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف لقولهم: هرقت، ولحقت هذه اللام إن كما لحقت ما حين قلت: إن زيدا لما لينطلقن^(٣).

= الرجز لرؤية في ديوان ص ٨٢، ولسان العرب ٢٦٥/١٤ (دلا)، ١٢٨/١٥ (غضا)، وأدب الكاتب ص ٦١٢، وإصلاح المنطق ص ٢٧٥، وسمط اللآلي ص ١٠٢، وتهذيب اللغة ٧١/١٢، وتاج العروس ٩٨/١٩ (نوض)، (غضى)، وكتاب العين ٥٨/٧، وبلا نسبة في المحتسب ٢٤٢/٢، والمقتضب ٤/١٧٩، وتهذيب اللغة ١٥٧/٨، والمخصص ١٠٩/١١، وتاج العروس (نضو)، ولسان العرب ٢١١/٩ (ضيف)، ٣٣٠/١٥ (نضا).

(١) مرّ سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٤، والتيسير للداني ص ١٢٦.

(٣) انظر لسان العرب ٢٨/١٣ - ٣٨ مادة (أنن).

قال أبو علي: اعلم أن أبا زيد قوله في ذلك خلاف ما ذهب إليه سيويه، وذلك أنه قال: قال أبو أدهم الكلابي: «لَه رَبِّي لَا أَقُولُ» فتح اللام وكسر الهاء في الإدراج، قال أبو زيد: ومعناه: والله ربي لا أقول. وأنشد أبو زيد:

لَهْنِي لِأَشَقَى النَّاسِ إِنْ كُنْتُ غَارِمًا
لِدُومَةَ بَكَرَ أَضِيْعَةُ الْأَرَاقِمُ
وَأُنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ أَيْضًا:

أَبَائِنَّةٌ حُبِّي نَعَمَ وَتُمْاضِرٌ لَهْنًا لَمَقْضِي عَلَيْنَا التَّهَاجِرُ^(١)
قال: يقول الله أنا، وأنشد:

وَأَمَّا لَهْنُكَ مِنْ تَذْكَرِ عَهْدِهَا لَعَلَى شَفَايَاسٍ وَإِنْ لَمْ تَيَاسِ
انتهى كلام أبي زيد. فاللام في له على قول أبي زيد، هي اللام التي هي عين الفعل، من إلاه. وكان الأصل لله فحذفت الجارة التي للتعريف فبقيت: له يا هذا.

فأما ألف فعال، فحذفت كما حذفت في الممدود إذا قصر، وقد قالوا: الحصد والحصاد وقد حذفت من هذا الاسم في غير هذا الموضع، قال:

أَلَا لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي سُهَيْلٍ إِذَا مَا اللَّهُ بَارَكَ فِي الرِّجَالِ^(٢)

وقد وافق سيويه أبا زيد في حذف هاتين اللامين، فذهب في قولهم: «لاه أبوك» إلى أن الألف واللام التي للتعريف حذفتا، ومما يرجح قول أبي زيد في المسألة أنه لو كانت الهاء في لهنك بدلاً من همزة إن لكان اللفظ: لإنك، فجمع بين إن واللام، ولم يُجمع بينهما، ألا ترى أنهما إذا اجتمعتا فصل بينهما بأن تؤخر اللام في الخبر في نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٌ﴾ [العلق: ٦]، أو إلى الاسم في نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾ [الحجر: ٧٧] والنحل: ١١، ١٣، ٦٥، ٦٧، ٦٩] فإن قلت: يكون قلبها هاء بمنزلة الفصل بينهما فيما ذكرت، فإذا قلبت لم يمتنع الجمع بينهما، كما أنه إذا فصل لم يمتنع؛ قيل: هذا لا يسوغ تقديره، ألا ترى أن سيويه جعل الهاء إذا كانت بدلاً من الهمزة في حكم الهمزة، فذهب إلى أنك لو سميت رجلاً بهرق، كان بمنزلة أن تسميه: بأرق، فجعل الهاء إذا أبدلت من الهمزة في حكم الهمزة، وكذلك يكون في لهنك لو كانت بدلاً من الهمزة، لم يجز دخول اللام عليها، كما لم يجز دخول اللام قبل أن تبدل، وكذلك

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/٣٣٥، ٣٤٠، ٣٤٤، ولسان العرب ١٣/٤٦٧ (أله) وفيه «سعدى» بدل «حُتي».

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/٣٤١، ٣٥٥، ٣٥٦، والخصائص ٣/١٣٥، ووصف المباني ص ٢٧٠، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٢١، ولسان العرب ١٣/٤٧١ (أله)، والمحتسب ١/١٨١، والممتع في التصريف ٢/٦١١، وتاج العروس (أله).

فعلت العرب في هذا النحو فلم يصرفوا صحراء و طرفاء لما أبدلوا الهمزة من ألف التانيث، كما لم يصرفوا نحو: رضوى وتثرى^(١)، وكذلك قال أبو الحسن: لو أبدلت اللام من النون في أصيلان، فقلت: أصيلا ل ثم سميت به لم تصرف كما لم تصرف أصيلاً في التسمية، فكذاك تمتنع اللام من أن تدخل على الراء إذا أبدلت همزتها هاء، كما تمتنع من الدخول قبل أن تبدل، وشيء آخر يرجح له قول أبي زيد: وهو أن اللام في لهنك إذا حمل على أنه لإنك، كما قال سيبويه، لم يخل من أن تكون متلقة قسماً أو غير متلقة له، فلا يجوز أن تكون متلقة لقسم، وإن تغني عنها، كما تغني هي عن إن فلا يجوز إذا أن تكون لتلقي قسم، ولا يجوز أن تكون غير متلقة له لأنها حينئذ تكون زائدة ولم تجيء اللام زائدة في هذا الموضع، وإنما جاءت زائدة في غير هذا، وهو فيما أنشده أحمد بن يحيى:

مرؤا سِراعاً^(٢) فقالوا كيف صاحبكم قال^(٣) الذي سألوا أمسى لمجهوداً^(٤)

وهي قليلة وليس يدخل هذا على قول أبي زيد، فأما قول سيبويه: ولحقت هذه اللام إن كما لحقت ما حين قلت: إن زيدا لما لينطلقن؛ فالقول فيه أن اللام التي في: لما لينطلقن، ليست كاللام في: لهنك، على قول سيبويه، ألا ترى أن اللام التي في: لما لينطلقن، هي اللام التي تقتضيه إن، واللام الأخرى هي التي لتلقي القسم، ودخلت ما لتفصل بين اللامين، لأنه إذا كره أن تجتمع اللام وإن، مع اختلاف لفظيهما لاتفاقهما في بعض المعنى، ففصل بينهما، فأفصل بين اللامين مع اتفاق اللفظين وبعض المعنيين أجدر، فليس اللام في لما لينطلقن وفق اللام في لهنك، لأنها في: لما لينطلقن لام إن والثانية لام القسم، ولا تكون في قوله: لهنك، لام يمين لأن إن يستغني بها عن اللام، كما يستغني باللام عن إن فتحصل اللام زائدة، والحكم بزيادتها ليس بالمتجه، وليست كذلك التي في: لما لينطلقن، والتي في قوله: ﴿وإن كلاً لما ليوفيتهم﴾.

(١) تترى: يقال: جاؤوا تترى وتثراً أي متواترين، التاء مبدلة من الواو، قال ابن سيده: وليس هذا البديل قياساً إنما هو في أشياء معلومة، وقوله تعالى: ﴿ثم أرسلنا رسلنا تترى﴾ من تتابع الأشياء وبينها فجوات وفترات لأن بين كل رسولين فترة، ومن العرب من ينونها فيجعل ألفها للإلحاق بمنزلة أرطى ومعزى، ومنهم من لا يصرف، يجعل ألفها للتانيث بمنزلة ألف سكرى وغضبي ومن قرأ تترى فهو ألف للتانيث، وتترى من المواترة... (للتوسع انظر لسان العرب ٥/ ٢٧٥ - ٢٧٦ مادة: وتر).

(٢) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/ ٢١٥: عجلاً.

(٣) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/ ٢١٥: فقال.

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٢٩، وجواهر الأدب ص ٨٧، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٢٧، ١١/ ٣٣٢، والخصائص ١/ ٣١٦، ٢/ ٢٨٣، والدرر ٢/ ١٨٨، ووصف المباني ص ٢٣٨ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٩، وشرح ابن عقيل ص ١٨٥، وشرح المفصل ٨/ ٦٤، ٨٧، ومجالس ثعلب ص ١٥٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٣١٠، وهمع الهوامع ١/ ١٤١.

ومن قرأ: ﴿وَإِنَّ كَلَامًا﴾ بتشديد ﴿إِنَّ﴾، وتخفيف ﴿لَمَّا﴾، وهي قراءة أبي عمرو والكسائي، فوجهه بَيِّنٌ، وهو أنه نصب كلاً بَيِّنًا، وإن تقتضي أن يدخل على خبرها أو اسمها لَمْ كما مثلتها قبلها في ذلك هذه اللام وهي لام الابتداء على الخبر في قوله: ﴿وَإِنَّ كَلَامًا﴾ وقد دخلت في الخبر لَمْ أُخْرَى وهي التي يُتَلَقَى بها القسم، وتختص بالدخول على الفعل، ويلزمها في أكثر الأمر إحدى النونين، فلما اجتمعت اللامان، واتفقا في تلقي القسم، واتفقا في اللفظ، فصل بينهما بما، كما فصل بين إن واللام، فدخلت ما لهذا المعنى، وإن كانت زائدة لتفصل، وكما جلبت النون، وإن كانت زائدة في نحو: ﴿فَأَيَّمَا لَدِينٍ مِنَ النَّاسِ﴾ [مريم: ٢٦]، وكما صارت عوضاً من الفعل في قولهم: إمالي، وفي قوله:

أبا خراشة إمأنت ذا نفر^(١)

فهذا بَيِّنٌ. ويلى هذا الوجه في البيان قول من خفف ﴿إِنَّ﴾ ونصب ﴿كَلَامًا﴾ وخفف ﴿لَمَّا﴾، وهي قراءة ابن كثير ونافع، قال سيبويه: حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إن عَمْرًا لمنطلق، قال: وأهل المدينة يقرؤون: ﴿وَإِنَّ كَلَامًا لَبُوفِيئَهُمْ رَبِّكَ﴾ يخفون وينصبون، كما قالوا:

كَأَنَّ لَدَيْهِ حَقَان^(٢)

(١) صدر بيت. عجزه:

فإن قومي لم تأكلهم الضُّبُعُ

البيت من البسيط، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٢٨، والأشباه والنظائر ١١٣/٢، والاشتقاق ص ٣١٣، وخزانة الأدب ١٣/٤، ١٤، ١٧، ٢٠٠، ٤٤٥/٥، ٥٣٢/٦، ٦٢/١١، وشرح شذور الذهب ص ٢٤٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٧٩، وشرح شواهد المغني ١١٦/١، ١٧٩، وشرح قطر الندى ص ١٤٠، ولجربير في ديوانه ٣٤٩/١، والخصائص ٣٨١/٢، وشرح المفصل ٩٩/٢، ٨/ ١٣٢، والشعر والشعراء ٣٤١/١، والكتاب ٢٩٣/١، ولسان العرب ٢٩٤/٦ (خرش) ٢١٧/٨ (ضبع)، والمقاصد النحوية ٥٥/٢، وبلا نسبة في الأزهية ص ١٤٧، وأمالي ابن الحاجب ٤١١/١، ٤٤٢، والإنصاف ٧١/١، وأوضح المسالك ٢٦٥/١، وتاج العروس (ما)، وتخليص الشواهد ص ٢٦٠، والجنى الداني ص ٥٢٨، وجواهر الأدب ١٩٨، ٤١٦، ٤٢١، ووصف المباني ص ٩٩، ١٠١، وشرح الأشموني ١١٩/١، وشرح ابن عقيل ص ١٤٩، ولسان العرب ٤٧/١٤ (أما)، ومغني اللبيب ٣٥/١، والمنصف ١١٦/٣، وهمع الهوامع ٢٣/١.

أبو خراشة: كنية حُفَّاف بن نُدْبَةَ، ونُدْبَةَ أمه، فقال يخاطبه: إن كنت ذا نفر وعدد قليل فإن قومي عدد كثير لم تأكلهم الضبع، وهي السنة المُجْدِبَةِ، وروى هذا البيت سيبويه أما أنت ذا نفرم فجعل أنت اسم كان المحذوفة وأما عوض منها وذا نفر خبرها وأن مصدرية (اللسان) ٢٩٤/٦ (خرش).

(٢) عجز بيت. صدره:

ووجه مُشْرِقِ السُّخْرِ

ويروى «نُدْبَاه» بدل «نُدْبِيه». البيت من الهزج، وهو بلا نسبة في الإنصاف ١٩٧/١، وأوضح المسالك =

ووجه النصب بها مع التخفيف من القياس أن إنَّ مشبهة في نصبها بالفعل، والفعل يعمل محذوفاً، كما يعمل غير محذوف، وذلك في نحو: لم يَكُ زيدٌ منطلقاً و: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ﴾ [هود: ١٠٩] وكذلك: لا أدر.

فأما من خفف ﴿إنَّ﴾ ونصب ﴿كلاً﴾ وثقل ﴿لَمَّا﴾ فقراءته مشكلة، وذلك أن ﴿إنَّ﴾ إذا نصب بها وإن كانت مخففة، كانت بمنزلة مثقلة، و﴿لَمَّا﴾ إذا شددت كانت بمنزلة إلا.

وكذلك قراءة من شدد ﴿لَمَّا﴾ وثقل ﴿إنَّ﴾ مُشكله، وهي قراءة حمزة وابن عامر وحفص عن عاصم، وذلك أن ﴿إنَّ﴾ إذا ثقلت وإذا خففت ونصبت، فهي في معنى الثقيلة، فكما لا يحسنُ: إنَّ زيداً إلا منطلق، فكذلك لا يحسن تثقيب ﴿إنَّ﴾ وتثقيب ﴿لَمَّا﴾، فأما مجيء لما في قولهم: نشدتك الله لما فعلت، وإلا فَعَلتَ، فقال الخليل: الوجه: لتفعلنَ، كما تقول: أقسمت عليك، لتفعلنَ، وأما دخول ﴿إلا﴾، و﴿لَمَّا﴾، فلأن المعنى الطلب، فكأنه أراد: ما أسألك إلا فعل كذا، فلم يذكر حرف النفي في اللفظ، وإن كان مراداً، كما كان مراداً في: قولهم: «أهرّ ذا نابٍ»^(١) أي ما أهرّ إلا شرّاً، وليس في الآية معنى نفي ولا طلب.

فإن قال قائل: يكون المعنى: لَمَنْ ما، فأدغم النون في الميم بعدما قلبها ميماً؛ فإن ذلك لا يسوغ، ألا ترى أن الحرف المدغم إذا كان قبله ساكن نحو: قرم مالك، لم يقوَ الإدغام فيه على أن يحرك الساكن الذي قبل الحرف المدغم، فإذا لم يجز ذلك فيه، وكان تغييراً أسهل الحذف؛ فإن لا يجوز الحذف الذي هو أذهب في باب التغيير من تحريك الساكن أجدر. على أن في هذه السورة ميمات اجتمعت في الإدغام، أكثر مما كان يجتمع في: لَمَنْ ما، ولم يُحذف منها شيء، وذلك قوله: ﴿على أَمِّ مِمَّنْ مَعَكَ﴾ [هود: ٤٨]، فإذا لم يحذف شيء من هذا، فإن لا يُحذف ثم أجدر.

وقد روي أنه قد قرئ: ﴿وإن كلاً لَمَّا﴾ مُنوناً، كما قال: ﴿وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْثَلًا﴾

= ٣٧٨/١، وتخليص الشواهد ص ٣٨٩، والجنى الداني ص ٥٧٥، وخزانة الأدب ٣٩٢/١٠، ٣٩٤، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٤٠، والدرر ١٩٩/٢، وشرح الأشموني ١٤٧/١، وشرح التصريح ١٣٤/١، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٩، وشرح ابن عقيل ص ١٩٧، وشرح قطر الندى ص ١٥٨، وشرح المفصل ٨٢/٨، والكتاب ١٣٥/٢، ١٤٠، ولسان العرب ٣٠/١٣، ٣٢ (أنن)، والمقاصد النحوية ٣٠٥/٢، والمنصف ١٢٨/٣، وجمع الهوامع ١٤٣/١.

(١) قال سيبويه: وفي المثل: شرُّ أهرّ ذا نابٍ، وحسن الابتداء بالنكرة لأنه في معنى ما أهرّ ذا نابٍ إلا شرّاً، أعني أن الكلام عائد إلى معنى النفي وإنما كان المعنى هذا لأن الخبرية عليه أقوى، ألا ترى أنك لو قلت: أهرّ ذا نابٍ شرّاً، لكن على طرف من الإخبار غير مؤكد؟
فإذا قلت: ما أهرّ ذا نابٍ إلا شرّاً، كان أوكد. (لسان العرب ٢٦١/٥ مادة: هرر).

لَمَّا ﴿الفجر: ١٩﴾، فوصف بالمصدر، فإن قال: **إِنَّ ﴿لَمَّا﴾** فيمن ثقل إنَّما هي لَمَّا هذه وقف عليها بالألف ثم أجرى الوصل مجرى الوقف، فذلك ممَّا يجوز في الشعر، ووجه الإشكال فيه أبين من هذا الوجه.

وحكي عن الكسائي. أنه قال: لا أعرف وجه التثقيب في لَمَّا. ولم يُعَد في ما قال، ولو خَفَّفَ مُخَفَّفٌ ﴿إِنَّ﴾ ورفع ﴿كَلَامًا﴾ بعدها، لجاز تثقيب ﴿لَمَّا﴾ مع ذلك، علي أن يكون المعنى: ما كلُّ: إلا لَيُؤَيِّئُهُمْ، فيكون ذلك كقوله: ﴿كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَعَ الْحَيَوةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ﴾ [الزخرف: ٣٥]، لكان ذلك أبين من النصب في كلِّ والتثقيب لِلَمَّا، وينبغي أن يقدر المضاف إليه كلُّ نكرة، ليحسنَ وصفه بالنكرة، ولا يقدر إضافته إلى معرفة فيمتنع أن يكون لَمَّا وصفاً له، ولا يجوز أن يكون حالاً لآته لا شيء في الكلام عاملاً في الحال. قرأ نافع وعاصم في رواية حفص: ﴿وَالَّذِي يُرْجِعُ الْأَمْرَ كُلَّهُ﴾ [هود: ١٢٣] بضم الياء.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿يَرْجِعُ﴾ بفتح الياء^(١).

قال أبو علي: حجة من ضم قوله: ﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٦٢] لأن المعنى ثم رُدُّ أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ.

وهذا يدل على الاستسلام منهم كقوله: ﴿بَلْ هُمْ آيَوْمَ مُسْتَسْلِمُونَ﴾ [الصفات: ٢٦]، ويقوي ذلك قوله: ﴿أَلَا لَهُ الْحُكْمُ﴾ [الأنعام: ٦٢] أي: له الحكم في أمرهم، ويقوي ذلك قوله: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَةٍ مِنْ أَعْمَامِهَا﴾ [فصلت: ٤٧]، فهذه من الأمور المردودة إليه تعالى.

ومن قرأ: ﴿وَالَّذِي يُرْجِعُ الْأَمْرَ﴾ بفتح الياء، فلقوله: ﴿وَالْأَمْرُ يُؤَيِّدُ اللَّهَ﴾ [الانفطار: ١٩] فكونه له رجوعٌ إليه وانفراداً به من غير أن يَشْرَكَهُ أحد. كما تحكم في هذه الدار الفقهاء والسُلطان، ويقوي ذلك: ﴿وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾ [الأنعام: ٧٣].

قال: قرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿يَغْفِلُ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٢٣] بالياء. وقرأ الباقون: ﴿بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء، وكذلك أبو بكر عن عاصم^(٢).

قال أبو علي: حجة التاء أن الخطاب يكون للنبي، عليه السلام، ولجميع الناس، والمعنى أنه يجزي المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته، والخطاب يتوجه إلى جميع الناس، مؤمنهم وكافرهم، وهذا أعم من الياء.

وحجة الياء على: قل لهم: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٤.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٤.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة يوسف عليه السلام

اختلفوا في كسر التاء وفتحها من قوله: ﴿يَتَأْتِ﴾ [يوسف: ٤].
فقرأ ابن عامر وحده: ﴿يَأْتِ﴾ بفتح التاء في جميع القرآن.
وقرأ الباقر: بكسر التاء.

وابن كثير يقف على الهاء بـ ﴿يَا أَبُ﴾ وكذلك ابن عامر فيما أرى. والباقر يقفون
بالتاء وهم يكسرون^(١).

قال أبو علي: من فتح ﴿يَا أَبُ﴾ فله وجهان: أحدهما: أن يكون مثل: يا طلحة
أقبل. ووجه قول من قال: يا طُلْحَة، أن هذا النحو من الأسماء التي فيها تاء التانيث
أكثر ما يُدعى مرخماً، فلما كان كذلك رَدَّ التاء المحذوفة في الترخيم إليه، وتَرَكَ الآخر
يجري على ما كان عليه في الترخيم من الفتح، فلم يعتدَّ بالهاء، وأقحمها، كما أن أكثر
ما تقول: اجتمعت اليمامة، وهو يريد أهل اليمامة، فردَّ الأهل ولم يعتدَّ به، فقال:
اجتمعت أهلُ اليمامة، فجعله على ما كان يكون عليه من الكثرة.

والوجه الآخر: أن يكون أراد: ﴿يَا أَبْتَا﴾ فحذف الألف كما يحذف التاء، فتبقى
الفتحة دالة على الألف، كما أن الكسرة تبقى دالة على الياء، والدليل على قوة هذا
الوجه كثرة ما جاء من هذه الكلمة على هذا الوجه كقول الشاعر:
وقد زعموا أنني جَزِغْتُ عَلَيْنِهُمَا وهل جَزَعُ أن قلتُ وإبأهُمَا^(٢)
وكقول رؤبة:

وهي تُرَّتِي يَا أَبَا وإِنِنِمَا^(٣)

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٥، وشرح الشاطبية لابن القاصح ٢٥٤.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) قبله:

بكاء ثكلى فقدت حميما

ورواية الشطر في لسان العرب ٩٠/١٤:

فهي تُرَّتِي يَا أَبَا وإِنِنِمَا

وروايته في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٩٤/١٢:

وقال الأعشى :

وَيَا أَبَتَا لَا تَنْزِلْ عِنْدَنَا فَإِنَّا نَخَافُ بِأَنْ تُخْتَرَمَ

وقال رؤبة :

يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ^(١)

وقال آخر :

يَا أَبَتَا وَيَا أَبُةَ حَسُنْتَ إِلَّا الرَّقَبَةَ^(٢)

فلما كثرت هذه الكلمة في كلامهم هذه الكثرة ألزموها القلب والحذف على أن أبا عثمان قد رأى أن ذلك مطرداً في جميع هذا الباب .

وأما وقف ابن كثير على الهاء وقوله : يا أبة ، فإنما وقف بالهاء لأن التاء التي للتأنيث يبدل منها الهاء في الوقف ، فيتغير الحرف في الوقف ولذلك كما غيّر التنوين فانفتح ما قبله بأن أبدل منه الألف ، وكما غيّر الألف بأن أبدل منها قوم الهمزة في الوقف ، وتغييرات الوقف كثيرة ، فإن قلت : هلا أبدلت التاء ياء في الوقف ، ولم تبدل منها الهاء ، لأنه ممن يكسّر ، فيقرأ : ﴿ يَا أَبَتِ ﴾ وإذا كان كذلك ، فالإضافة في الاسم مرادة ، كما أنه لو أضاف صحح التاء ولم يبدل منها الهاء ، كذلك إذا وقف ، وهو يريد بها ؛ قيل له : لا يلزم اعتبار الإضافة ، لأنه إذا وقف عليها سكنت للوقف ، وإذا سكنت كانت بمنزلة ما لا يراد فيه الإضافة ، فتبدل منها الهاء ، كما أنه إذا قال : يَا طَلْحَةَ أقبل ، ففتح التاء ووقف عليها ، أبدل التاء ، فقد ساوى ما يراد به الإضافة ما لا يراد به الإضافة في الوقف ، وبدل على صحة هذا أن سيبويه قال : لو رَحِمْتَ اسم رجل يسمّى خمسة عشر ، فحذفت الاسم الآخر للترخيم لقلت : يَا حَمْسَةَ ، فأبدلت من التاء الهاء ، ولم تُصَحَّح التاء ، وإن كان الاسم الآخر المضموم إلى الصدر مُراداً فيه ، بدلالة تَرْكِ الآخر من الاسم الأول على الحركة التي كانت تكون عليها قبل أن تحذف الاسم الآخر

فهي ترقي بأبي وابنيما

البيت لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٥ ، وشرح المفصل ١٢/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٦٠٩/١ والكتاب ٢٢٣/٢ ، ولسان العرب ٩٠/١٤ (بني) ، ٣٠٩ (رثا) ، وتاج العروس (رثا) ، (بني) وبلا نسبة في اللعم ١٩٧ ، والمقتضب ، ٢٧٢/٤ ، وكتاب العين ٢٣٥/٨ .

قيل في اللسان ٩٠/١٤ : إنما أراد : وابنيما ، لكن حكى نُدْبَتَهَا ، واحتمل الجمع بين الياء والألف ههنا لأنه أراد الحكاية ، كان النادبة آثرت وابتنا على وابني . لأن الألف ههنا أمتع ندباً وأمد للصوت ، إذ في الألف من ذلك ما ليس في الياء ، ولذلك قال : بأبا لوم يقل بأبي .

(١) مرّ سابقاً .

(٢) الرجز لجارية من العرب تخاطب أباها في جمهرة اللغة ص ١٧٦ ، ومقاييس اللغة ٢٧/٢ ، ولسان العرب

٢٥٣/١ (جيب) ، ٣٤٤ (خبب) .

للترخيم، فكذلك تُبدل من التاء في يا أبتِ الهاء في الوقف، كما تُبدل من سائر تاءات التأنيث الهاء في أكثر الاستعمال.

وأما ابن عامر، فإنه إن أراد بقوله: ﴿يا أبتِ﴾ غير الإضافة وقف بالهاء، كما أنه لو نادى مثل طَلْحَة وحمزة فوقف، وقف بالهاء، وإن أراد به الإضافة قال: ﴿يا أبتِ﴾ فحذف الألف، كما حذف الباقون الياء في: ﴿يَعْبَادِ فَأَتَقُونَ﴾ [الزمر: ١٦]، فوقف بالهاء كان كوقف ابن كثير بالهاء، وإن كان يريد الإضافة لكسر التاء في ﴿يا أبتِ﴾.

قال أحمد: والباقون يقفون بالتاء، وهم يكسرون، ووقف الباقون بالتاء في: ﴿يا أبتِ﴾ وفصلوا بين هذا وبين رجل يُسَمَّى: خمسة عَشْرَ، ثم يُرَخِّمُ، وبين: يا طَلْحَةَ زَيْدِ، لأن المضاف إليه على حرفٍ واحدٍ، فهو لذلك بمنزلة الحركة، من حيث كان حرفاً واحداً، والحرف قد يكون بمنزلة الحركة، والدال على الاسم المضممر هنا حركة، والحركة لا تكون في تقدير الانفصال من الكلمة، كما أن الحرف الواحد كذلك، كما يكون الاسم الثاني في نحو: خمسة عشرَ، والمضاف إلى المظهر نحو: طلحة زيد، لأن المضاف إليه هنا في الأصل على حرف واحد قد حُذِفَ، وتركت الحركة تدل عليه، والحركة لا تكون في تقدير الانفصال من الكلمة، كما يكون الاسم الثاني في نحو خمسة عشر، وطلحة زيد في تقدير الانفصال ألا ترى أن المضاف إلى الظاهر يفصل بينهما في نحو:

لله دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا^(١)

ولا يجوز ذلك في الضمير إذا كان على حرف واحد، ولا في الحركة. فجعلوا الياء المحذوفة في تقدير الثبات كما جعلوا الحركة كذلك، ويدل على أن الحركة في تقدير الثبات تحريكهم الساكن الذي قبل الحرف الموقوف عليه بالحركة التي تجب للحرف الموقوف عليه في الإدراج نحو:

إِذْ جَدَّ السُّقْرُ^(٢)

فكذلك تكون الحركة فيمن قرأ: ﴿يا أبتِ﴾، إذا وقف، وقف بالتاء، كما أن الحركة إذا كانت ثابتة كالحرف، وقد جرت الحركة المحذوفة في غير هذا الموضع مجرى المثبتة، ألا ترى أنهم قالوا: لقضو الرجل، فكانت الحركة المحذوفة بمنزلة المثبتة وكذلك الحركة، في قولهم: رَضِي وَغُزِي وَشُقِي، وقد حكى أن قوماً يقفون على التاء في الوقف ولا يبدلون منها الهاء. وأنشد أبو الحسن:

مَا بِالْ عَيْنِ عَنْ كَرَاهَا قَدْ جَعَلَتْ
مُسْبَلَةً تَسْتَنْ لِمَا عَرَفَتْ

بَلْ جَوَزْتِنِهَاءَ كظهر الْحَجَفَتْ^(١)

أما ما أنشده أبو زيد وأبو الحسن من قول الشاعر:

تقول ابنتي لَمَّا رَأْتَنِي شَاحِبًا كَأَنَّكَ فِينَا يَا أَبَاتِ عَرِيبُ^(٢)

فالقول فيه: أنه ردّ المحذوف من الأب، وزاد عليها التاء كما تزايد إذا كان اللام ساقطاً، كما ردّ اللام الأخرى في إنشاد من أنشد:

.....تَحَيَّرْتُ ثُبَاتًا عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَاكْتِثَابُهَا^(٣)

لا يكون إلا كذلك، لأن أحداً لا يقول: رأيت مسلماتاً، قال سيوييه: من حذف التنوين من نحو:

تَخَيَّرَهَا أَخُو عَانَاتِ شَهْرًا^(٤)

(١) الرجز لسؤر الذئب في لسان العرب ٣٩/٩ (حجف)، والثالث فقط في لسان العرب ٧٠/١١ (بلل)، وتاج العروس ١١٩/٢٣ (حجف)، ولبعض الطائنين في شرح شواهد الإيضاح ص ٣٨٦، وبلا نسبة في الإنصاف ٣٧٩/١، وجمهرة اللغة ص ١١٣٥، والخصائص ٣٠٤/١، ٩٨/٢، ووصف المباني ص ١٥٦، ١٦٢، ٢١٧، وسر صناعة الإعراب ١٥٩/١، ٥٦٣/٢، ٦٣٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٧٧/٢، وشرح شواهد الشافية ص ١٩٨، وشرح المفصل ١١٨/٢، ٦٧/٤، ٨٩/٥، ١٠٥/٨، ٨١/٩، ١٠/٤٥، والمحتسب ٩٢/٢، ولسان العرب ٨٩/١٤ (بلا)، وجمهرة اللغة ص ١١٣٥، والمخصص ٧/٩، ٨٤/١٦، ٩٦، ١٢٠.

الحجف: ضرب من الترسة، واحدها حجفة، وقيل: هي من جلود الإبل مقورة.

(٢) يُرَوَى «يا أبأت».

البيت من الطويل، وهو لأبي الحدرجان في نوادر أبي زيد ص ٢٣٩، وبلا نسبة في الخصائص ١/٣٣٩، والدرر ١/٢٣٣، ولسان العرب ٨/١٤، ١٠ (أبي)، والمقاصد النحوية ٤/٢٥٣، وهمع الهوامع ١٥٧/٢.

(٣) تمام البيت:

فلما جلاها بالأيام تحيَّرت ثُبَاتًا عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَاكْتِثَابُهَا

البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في أدب الكاتب ص ٤٤١، وجمهرة اللغة ص ٢٤٨، ١٣٣٤، وشرح أشعار الهذليين ١/٥٣، وشرح المفصل ٨/٥، ولسان العرب ٤١/١٢ (أيم)، ١٤٩/١٤ (جلا) والمحتسب ١١٨/١، والمنصف ٦٣/٣، وبلا نسبة في الخصائص ٣٠٤/٣، ووصف المباني ص ١٦٥، وشرح المفصل ٤/٥، والمنصف ١/٢٦٢.

الأيام: الدخان وجمعه أيمٌ. وأم الدخان يثيم إياماً: دخن، وأم الرجل إياماً إذا دخن على النحل ليخرج من الخلية فيأخذ ما فيها من العسل. ويُروى اجتلاها، يعني العاسل جلا النحل عن مواضعها بالأيام، وهو الدخان، ورواه بعضهم تحيرت النحل بما عراها من الدخان. وجلا النحل يجلوها جلاء إذا دخن عليها لاشتيتار العسل.

(٤) صدر بيت. عجزه:

ورجى أزلها عاماً فعاماً

لم يقل: حَلَلْتُ عاناتٍ فيفتح إنَّما يكسر التاء، وقد رُدُّوا هذا المحذوف مع التاء، كما رذوه مع غير التاء في قولهم: غَدَّ وَغَدَّوْ، وقالوا سُمًّا، في قولهم اسم، فردَّ اللام. حكاؤه أحمد بن يحيى.

اختلفوا في التوحيد والجمع من قوله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنِّتُ لِّلسَّائِلِينَ﴾ [يوسف: ٧].

فقرأ ابن كثير: ﴿آيَةٌ لِّلسَّائِلِينَ﴾ واحدة.

وقرأ الباقون: ﴿آيَاتُ لِّلسَّائِلِينَ﴾ جماعة^(١).

وجه الأفراد أنه جَعَلَ شأنه كله آيةً، ويقوي ذلك قوله: ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً﴾ [المؤمنون: ٥٠]، فأفردَ وكلُّ واحدٍ منهم على انفرادِهِ يجوز أن يقال فيه. ﴿آيَةٌ﴾ فأفرد مع ذلك.

ومن جمع جعل كلَّ حالٍ من أحواله آية، وجمع على ذلك، على أن المفرد المذكور في الإيجاب يقع على الكثرة، كما يكون ذلك في غير الإيجاب. قال:

فَقَتَّلَا بِتَقْتِيلِ وَضَرْبِ أَوْ بِضَرْبِكُمْ جزاء العُطَّاسِ لَا يَسْنَامُ مِنْ أَتَأَزُّ^(٢)

قال. وقرأ ابن كثير ونافع والكسائي: ﴿مُبِينٌ أَقْتُلُوا﴾ [يوسف: ٩٨] بضم

التنوين.

وقرأ أبو عمرو وعاصم وابن عامرٍ وحمزة بكسر التنوين.

وجه قول من ضمَّ التنوين: أن تحريكه يلزم لالتقاء الساكنين وهما التنوين والقاف في

﴿اقتُلُوا﴾ فلما التقيا لزم تحريك الأول منهما، وحركه بالضم ليُتَّبِعَ الضمَّةَ الضمَّةَ، كما قالوا:

مُدُّ، وكما قالوا: «ظَلَمَاتٌ» فأتبعوا الضمة الضمة، وكذلك: ﴿أَنْ اقتُلُوا﴾ [النساء: ٦٦]. فإذا

كانوا قد أبدلوا من غير الضمة لتتبع. ضمة الإعراب في نحو: أجورُك وأنبؤُك، وهو مُنَحَدَّرٌ

من الجبل، مع أن ضمة الإعراب، ليست لازمةً، ولم يُعْتَدَّ بها في نحو: هذه كِتْفٌ، ثابتةً،

فإن يُتَّبِعُوا الضمة الثانية في عين: ﴿اقتُلُوا﴾ اللازمة أولى.

ومن قال: ﴿مُبِينٌ اقتُلُوا﴾، لم يُتَّبِعِ الضمَّ. كما أن من قال: مُدُّ وظَلَمَاتٍ، لم

= ويروى «دهراً» بدل «شهرأ». البيت من الوافر، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٤٧، وخزانة الأدب ٥٦١، وسر صناعة الإعراب ٤٩٧/٢، ولسان العرب ٥٣/٤ (برر)، ٣٠٠/١٣ (عون)، وأساس البلاغة (برر)، وبلا نسبة في المقتضب ٣/٣٣٣.

عانة: قرية من قرى الجزيرة، وفي الصحاح: قرية على الفرات، وتصغير كل ذلك عُوبنة. وأما قولهم

فيها عانات فعلى قولهم رامتان، جمعوا كما ثنوا. والعانية: الخمر، منسوبة إليها. الليث: عانات

موضع بالجزيرة تُنسب إليها الخمر العانية. (اللسان ٣٠٠/١٣ (عون)).

برَّت سلعتها إذا نفقت.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٥.

(٢) مرَّ سابقاً.

يُتَّبَعُ، وكسَرَ الساكن على ما يجري عليه أمرُ تحريك الأول من الساكنين المنفصلين في الأمر الشائع.

قال أحمد: كان الكسائي يميل قوله: ﴿رُؤْيَاكَ﴾ [١٠٠] و﴿رُؤْيَاكَ﴾ [٥] و﴿الرُّؤْيَا﴾ [٢٧] في كل القرآن. وروى أبو الحارث الليث بن خالد عن الكسائي أنه لم يمل هذا الحرف، ﴿لَا تَقْصُرْ رُؤْيَاكَ﴾ وحده، وأمال سائر القرآن. أبو عمر الدوري عن الكسائي الإمالة في ذلك كله، ولا يستثنى.

وكان حمزة يفتح ﴿رُؤْيَاكَ﴾ و﴿الرُّؤْيَا﴾، في كل القرآن، وكذلك الباقون. قال أبو علي: الرؤيا مصدر كالبشرى والسقيا، والبُفيا، والشورى، إلا أنه لما صار اسماً لهذا المُتَخَيَّل في المنام جرى مجرى الأسماء، كما أن ذرّاً لما كثر في كلامهم في قولهم: لله ذرّك، جرى مجرى الأسماء، وخرج من حكم الأعمال، فلا يعمل واحد منهما أعمال المصادر.

ومما يقوي خروجه عن أحكام المصادر تكسيرهم رؤى. فصار بمنزلة ظلم، والمصادر في أكثر الأمر لا تكسر، والرؤيا على تحقيق الهمز، فإن خَفَّتْ الرؤيا فقلبتُها في اللفظ، ولم تُدْغَمِ الواو في الياء وإن كانت قد تقدمتها ساكنة، كما تقلب نحو طيٍّ وليٍّ، لأن الواو في تقدير الهمزة، فهي لذلك غير لازمة، فإذا لم تلزم لم يقع الاعتداد فلم تدغم، كما لم تقلب الأولى من ﴿وُورِيَّ عَنْهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٠] لما كانت الثانية غير لازمة، ومن ثم جاز: ضَوْ وِشْيٍ في تخفيف ضوءٍ وشيءٍ، فبقي الاسم على حرفين أحدهما حرف لين، وجاز تحرك حرف اللين، وتصحيحه مع انفتاح ما قبله، لأن الهمزة في تقدير الثبات، وقد كسر أولها قومٌ فقالوا: «رِيّاً» فهؤلاء قلبوا الواو قلباً على غير وجه التخفيف، ومن ثم كسروا الفاء، كما كسروه من قولهم: قُرْنُ أُلُوِي، وقرون ليٍّ.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله عزَّ وجلَّ في: ﴿غَيْبَتِ الْجَبِّ يَلْقَظُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾ [يوسف: ١٠].

فقرأ نافع وحده: ﴿غِيَابَاتٍ﴾ جماعة.

وقرأ الباقون: ﴿غِيَابَةٍ﴾ واحدة^(١).

قال أبو عبيدة: كلُّ شيءٍ غُيِبَ عنك فهو غيابةٌ. قال مُنْخَلٌ بن سُبَيْعٍ وفي أخرى سُمَيْعٍ:

فَلِإِنْ أَنَا يَوْمًا غَيْبَتْنِي غِيَابَتِي فَسِيرُوا بِسِيرِي فِي الْعَشِيرَةِ وَالْأَهْلِ^(٢)

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٥.

(٢) البيت للمنخل بن سبيع العبدي في معجم الشعراء للمرزباني ص ٢٧٢ ورواية الشطر الثاني فيه:

فسيروا كسيري في العشيرة أو فعلي

وقال ابن أحرمر:

أَلَا قَالِبَا شَهْرَيْنِ أَوْ نَصْفَ ثَالِثٍ إِلَى ذَاكُمَا مَا غَيَّبْتَنِي غَيَابِيَا^(١)
جمع غيابة.

قال: وَالْجَبُّ: الرَكِيَّةُ الَّتِي لَمْ تُطَوِّ.

وجه قول من أفرد: أن الجب لا يخلو من أن يكون له غيابة واحدة، أو غيابات، فغيابة المفرد يجوز أن يُعني به الجمع، كما يُعني به الواحد، ووجه قول من جمع: أنه يجوز أن تكون له غيابة واحدة فجعل كل جزء منه غيابة، فجمع على ذلك، كقولهم: شابت مفارقه، وبغير ذو عثانين، ويجوز أن يكون للجب عدة غيابات، فجمع لذلك، والدليل على جواز الجمع فيه قوله:

إِلَى ذَاكُمَا مَا غَيَّبْتَنِي غَيَابِيَا

فجعل له غيابات مع أن ذا الغيابة واحد، كذلك الجب المذكور في التنزيل، يجوز أن يكون له غيابات.

قال: وكلهم قرأ: ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]، بفتح الميم وإدغام النون الأولى في الثانية والإشارة إلى إعراب النون المدغمة بالضم اتفاقاً^(٢).

وجهه: أن الحرف المدغم بمنزلة الحرف الموقوف عليه من حيث جمعها السكون، فمن حيث أشموا الحرف الموقوف عليه إذا كان مرفوعاً في الإدراج أشموا النون المدغمة في ﴿تَأْمَنَّا﴾ وليس ذلك بصوت خارج إلى اللفظ، إنما تهئية العضو لإخراج ذلك الصوت به، ليعلم بالتهئية أنه يريد ذلك المتهياً له، ويدل ذلك على أنه يجري مجرى الوقف أن الهمزة إذا كان قبلها ساكن حذفت حذفاً، ولم تُخفف بأن تُجعل بين بين كما أنها إذا ابتدئت لا تخفف، لأن التخفيف تقريب من الساكن، فكما لا يبدأ بالساكن، كذلك لا يبدأ بالمقرب منه، ولو رام الحركة فيها لم يجز مع الإدغام، كما جاز الإشمام مع الإدغام لأن روم الحركة حركة، وإن كان الصوت قد أضعف بها، إلا ترى أنهم قالوا: إن روم الحركة يُفصل به بين المذكر والمؤنث، نحو: رأيتك، ورأيتك، وإذا كان كذلك، فالحركة تفصل بين المدغم والمدغم فيه، فلا يجوز الإدغام مع الحركة، وإن كانت قد أضعفت، لأن اللسان لا يرتفع عن الحرفين ارتفاعاً واحدة، كما لا يرتفع إذا فصل بينهما حرف لانفكاك الإدغام بالحركة إذا دخلت بين المثلين أو المتقاربين كانفكاكه بالحرف إذا دخل بينهما، وتضعيف الصوت بالحركة لا يمنع أن

(١) البيت من الطويل، وهو لابن أحرمر في ديوانه ص ١٧١، والأزهية ص ١١٥، وخزانة الأدب ٩/٥، وبلا

نسبة في الإنصاف ٤٨٣/٢، والخصائص ٤٦٠/٢، والمحتسب ٢٢٧/٢.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٥.

تكون الحركة مع تضعيفها في الفصل، كما أن الفصل بالحرف الضعيف القليل الجزس يجري مجرى الفصل بالحرف الزائد الصوت، ألا ترى أن الفصل بالنون التي هي من الخياشيم كالفصل بالصاد في منع المثلين من الإدغام، فكذلك الحركة التي قد أُضِعِفَتْ الصوتُ بها تَفْصِلُ كما تَفْصِلُ الحركة أشبعت ومططت، فهذا وجه الإدغام، والإشارة بالضم إلى الحرف المدغم.

وقد يجوز في ذلك وجه آخر في العربية؛ وهو أن تُبَيَّنَ ولا تدغم، ولكنك تخفي الحركة، وإخفاؤها هو أن لا تشبعا بالتمطيط، ولكنك تختلسها اختلاسا، وجاز الإدغام والبيان جميعاً، لأن الحرفين ليسا يلزمان، فلما لم يلزما صار بمنزلة: ﴿أَفَنَتَلَّوْا﴾ في جواز البيان فيه والإدغام جميعاً، ومثل ذلك: ﴿فِيمَا يُوَظَّرُ بِهِ﴾ [النساء: ٥٨]، فيمن أسكن العين، فالذي أسكن العين لم يُدْغَمَ، كما يجوز أن يدغم من كسر العين، والذي كسر العين لم يحرك الساكن من أجل الإدغام، لأن تحريك ما قبل الحرف المدغم لا يجوز في الإدغام، إذا كان المدغم منفصلاً من المُدْغَمِ فيه، ولكن: ﴿نِعْمَ﴾ على لغة من حرك العين قبل الإدغام، ولو حرَّكه وألقى حركة المدغم عليه لوجب أن يكون مفتوحاً أو يجوز فيه التحريك بالفتح، لأن حركة المدغم الفتحة من حيث كان آخر المثال الماضي.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿نَرْتَعِ وَيَلْعَبُ﴾ [يوسف: ١٢].

قرأ ابن كثير: ﴿نَرْتَعِ وَيَلْعَبُ﴾ بفتح النون فيهما وكسر العين في ﴿نَرْتَعِ﴾ من ارتعيت. وحدثني عبيد الله بن علي قال: حدثنا نصر بن علي قال: حدثنا أبو بكر البكراوي عن إسماعيل المكي قال: سمعت ابن كثير يقرأ: ﴿نَرْتَعِ وَيَلْعَبُ﴾ ﴿نَرْتَعِ﴾ بالنون وكسر العين، ﴿ويَلْعَبُ﴾ بالياء وجزم الباء.

وقرأ أبو عمرو وابنُ عامرٍ: ﴿نَرْتَعِ وَيَلْعَبُ﴾ بالنون فيهما وتسكين الباء والعين.

وقرأ نافع: ﴿يَرْتَعِ وَيَلْعَبُ﴾ مثل ابن كثير في كسر العين وهي بياء، و﴿يلعبُ﴾ بالياء وجزم الباء.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿يَرْتَعِ وَيَلْعَبُ﴾ بالياء فيهما وجزم العين والياء^(١).

قراءة ابن كثير: ﴿نَرْتَعِ وَيَلْعَبُ﴾ بالياء أحسن، لأنه جعل الارتعاء والقيام على المال لمن بلغ وجاوز الصغر، وأسند اللعب إلى يوسف لصغره، ولا لوم على الصغير

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٥.

في اللعب ولا ذم، والدليل على صغر يوسف، قول إخوته: ﴿وَأِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [يوسف: ١٢]، ولو كان كبيراً لم يحتج إلى حفظهم، ويدل على ذلك أيضاً قول يعقوب: ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾ [يوسف: ١٣]، ولو لم يكن صغيراً قاوم الذئب، وإنما يخاف الذئب على من لا دفاع فيه ولا ممانعة عنده من شيخ فإن وصبي صغير، وعلى هذا قال:

أضْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السُّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إِنْ نَفَرًا^(١)
والذئب أخشاه إن مررت به وخدي وأخشى الرياح والمطرا^(٢)
وفي المثل: «بما لا أخشى الذئب»^(٣).

وأما اللعب فمما لا ينبغي أن يُنسب إلى أهل النسك والصلاح، ألا ترى قوله: ﴿أَجِئْنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٥] فقول اللعب بالحق، فدل أنه خلافه، وقال: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ [التوبة: ٦٥]، وقال: ﴿وَدَرَّ الذِّئْبُ أَخْذُوا دِينَهُمْ لِعِبَادٍ وَلَهُوًّا﴾ [الأنعام: ٧٠].

(١) البيت من المنسرح، وهو للربيع بن ضبع في أمالي المرتضى ٢٥٥/١، وحماسة البحرى ص ٢٠١، وخزانة الأدب ٣٨٤/٧، وشرح التصريح ٣٦/٢، والكتاب ٨٩/١، ولسان العرب ٢٥٩/١٣ (ضمن) والمقاصد النحوية ٣٩٨/٣، وبلا نسبة في الرد على النحاة ص ١١٤، وشرح المفصل ١٠٥/٧، والمحتسب ٩٩/٢.

(٢) البيت من المنسرح، وهو للربيع بن ضبع الفزاري في أمالي المرتضى ٢٥٦/١، وحماسة البحرى ص ٢٠١، وخزانة الأدب ٣٨٤/٧، والدرر ٢٢/٥، وشرح التصريح ٣٦/٢، والكتاب ٩٠/١، ولسان العرب ٢٥٩/١٣ (ضمن)، والمقاصد النحوية ٣٩٧/٣، ونوادر أبي زيد ص ١٥٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٧٣/٧، وأوضح المسالك ١١٤/٣، والرد على النحاة ص ١١٥، والمحتسب ٩٩/٢.

قيل في لسان العرب ٢٥٩/١٣ (ضمن): فنصب العرب الذئب هنا، واختيارُ النحويين له من حيث كانت قبله جملة مركبة من فعل وفاعل، وهي قوله لا أملك، يدل على جريه عند العرب والنحويين جميعاً مجرى قولهم: ضربت زيدا وعمراً لقيته، فكأنه قال: ولقيت عمراً لتجانس الجملتان في التركيب، فلولا أن البيتين جميعاً عند العرب يجريان مجرى الجملة الواحدة لما اختارت العرب والنحويون جميعاً نصب الذئب، ولكن دل على اتصال أحد البيتين بصاحبه وكونهما معاً كالجملة المعطوف بعضها على بعض، وحكم المعطوف والمعطوف عليه أن يجريا مجرى العقدة الواحدة، هذا وجه القياس في حسن التضمين إلا أن بإزائه شيئاً آخر يقبح التضمين لأجله، وهو أن أبا الحسن وغيره قد قالوا: إن كل بيت من القصيدة شعر قائم بنفسه، فمن هنا قبِح التضمين شيئاً، ومن حيث ذكرنا من اختيار النصب في بيت الربيع حسن، وإذا كانت الحال على هذا فكلما ازدادت حاجة البيت الأول إلى الثاني واتصل به اتصالاً شديداً كان أقبح مما لم يحتج الأول فيه إلى الثاني هذه الحاجة.

(٣) في المثل:

لقد كنتُ وما أخشى بالذئب

(لسان العرب ٢٢٩/١٤).

فأما الارتعاء: فهو افتعال من رعيت مثل: شَوَيْتُ واشْتَوَيْتُ، وكل واحد منهما متعدُّ إلى مفعول به، قال الأعشى:

تَرْتَعِي السَّفْحَ فَالْكَثِيبَ فَذَا قَارَ رِقْرَوْضَ الْقَطَا فَذَاتَ الرُّئَالِ^(١)
وقال الآخر:

رَعَى بَارِضَ الْبُهْمَى جَمِيماً وَبُسْرَةَ وَصَمْعَاءَ حَتَّى أَنْفَثَهُ نِصَالُهَا^(٢)
وقد يستقيم أن يقال: تَرْتَعُ وَتَرْتَعُ إِبْلَهُمْ فيما قال أبو عبيدة، ووجه ذلك أنه كان الأصل: ترتع إبلنا، ثم حذف المضاف، وأسند الفعل إلى المتكلمين فصار تَرْتَعُ، وكذلك ترتعي على: ترتعي إبلنا، ثم يُحذف المضاف فيكون: ترتعي.

وقال أبو عبيدة: ترتعُ: نلهو، وقد تكون هذه الكلمة على غير معنى اللهو، ولكن على معنى الثَّيْلِ من الشيء، كقولهم: «الْقَيْدُ والرَّتْعَةُ»^(٣)، وكان هذا على

(١) البيت من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه ص ٥٣، ولسان العرب ٤٨٦/٢ (سفع)، ٢٦٢/١١ (رأل)، والتنبية والإيضاح ٢٤٧/١، وتاج العروس ٤٧٥/٦ (سفع)، (رأل).

السفع: اسم موضع بعينه. وذات الرئال: موضع.

(٢) يُروى «رعت» بدل «رعى»، و«أنفتها» بدل «أنفته».

البيت من الطويل، وهو لذى الرمة في ديوانه ص ٥١٩، ولسان العرب ٥٩/٤ (بسر)، ١٦/٩ (أنف) ١٠٧/٢ (جمم)، وتهذيب اللغة ٤٨٢/١٥، وأساس البلاغة (نصل)؛ وكتاب الجيم ٥٥/١، ٢٦٩/٣ ومجمل اللغة ٣٩٨/١، وتاج العروس ١٨٠/١٠ (بسر)، ٣٥٧/٢١ (صمع)، ٤٦/٢٣ (أنف)، (جمم) وكتاب العين ٢٥٠/٧، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٠٧/٨ (صمع)، ٦٠/١٢ (بهم)، وتهذيب اللغة ٦٠/٢، ٣٣٩/٦، ٤١٢/١٢، وكتاب العين ٣١٦/١، وجمهرة اللغة ص ٣١٣، ومقاييس اللغة ١/ ٢٢١، ٤٢٠، والمخصص ١٨٦/١٠، ١٥/١٢، وتاج العروس (بهم).

البارض: أول ما يظهر من نبت الأرض وخص بعضهم به الجعدة والنزعة والبُهْمَى والهلتى والقبأة ونبات الأرض. البُهْمَى: نبت وقيل: هي خير أحرار البقول رطباً ويابساً وهي تنبت أول شيء بارضاً وحين تخرج من الأرض تنبت كما ينبت الحب، ثم يبلغ بها النبت إلى أن تصير مثل الحب، ويخرج لها إذا يبست شوك مثل شوك السنبل، وإذا وقع في أنوف الغنم والإبل أنفت عنه حتى ينزعه الناس من أفواهها وأنوفها، فإذا عظمت البُهْمَى ويبست كانت كلاً يرعاه الناس حتى يصيبه المطر من عام مقبل، وينبت من تحته حبه الذي سقط من سنبله.

الجميم: النبت الكثير وقيل: هو أن ينهض وينتشر. البُسرَة: الغصن من البُهْمَى.

الصمعاء: هي البُهْمَى أول ما يبدو منها البارض، فإذا تحرك قليلاً فهو جميم، فإذا ارتفع وتم قبل أن يتفقا فهو الصماء. أنفتها: أوجعتها أنفها بسفاها.

(٣) قيل في لسان العرب ١١٣/٨ مادة: رتع: الرتع: الرعي في الخصب. قال: ومنه حديث الغضبان الشيباني مع الحجاج أنه قال له: سَمِئَتْ يا غضبان! فقال: الخفض والدعة، والقيد والرّتعة، وقلة التعتة، ومن يكن ضيف الأمير يَسْمَنُ؛ الرّتعة: الاتساع في الخصب. قال أبو طالب: سماعي من أبي عن الفراء والرّتعة مثقل؛ قال: وهما لغتان: الرّتعة والرّتعة؛ ومن ذلك قولهم: هو يرتع أي أنه في شيء كثير لا يُمنع منه فهو مُخصب. قال أبو طالب: وأول من قال: القيد والرّتعة عمرو بن الصعق بن =

النيل والتناول مما يحتاج إليه الحيوان، وقد قال الأعشى:

صَدَرَ النَّهَارِ تُرَاعِي ثَيْرَةَ رُتْعًا^(١)

وعلى هذا قالوا: رأيتُ مرتعِ إبلك، لِمَرَادِهَا الذي ترعى فيه، فهذا لا يكون على اللهو، لأنه جمعُ ثورٍ راتِعٍ أو رَتَوِعٍ.

وأما قراءة أبي عمرو وابن عامرٍ: ﴿نَزَعٌ وَنَلْعَبٌ﴾ فيكون: نرتعُ على: تَرْتَعُ إبلنا، أو على أننا ننال مما نحتاجُ إليه وتنال معنا.

فأما ﴿نَلْعَبٌ﴾ فحكي أن أبا عمرو قيل له: كيف يقولون: ﴿نَلْعَبٌ﴾ وهم أنبياء؟! فقال: لم يكونوا يومئذٍ أنبياءً، فلو صحَّت هذه الحكاية عن أبي عمرو، وصحَّ عنده هذا التاريخ فذاك وإلا... فقد قال الشاعر:

جَدَّتْ جَدَاذِ بِلَاعِبٍ وَتَقَشَّعَتْ غَمْرَاتُ قَالِبٍ لِبَسَةِ حَيْرَانِ

فكانَ اللاعب هنا الذي يشمَّرُ في أمره فدخله بعض الهُوَيْنِي، فهذا أسهلُّ من الوجه الذي قوبل به الحق، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال لجابر: «فهلأ بكرأ تلاعبها وتلاعبك»^(٢) فهذا كأنه يتشاغل بمباحٍ وتنفيسٍ وجَمَامٍ من الجَدِّ وتَعَمُّلٍ لما يتقوى به عمل النظر في العلم والعبادة، وقد روي عن بعض السلف أنه كان إذا أكثر النظر في مسائل الفقه قال: «أحمضوا»، وروي: «إنَّ هذا الدين متينٌ فأوغل فيه برفق فإن المُنْبِتَّ لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى»^(٣) وليس هذا اللعب كاللعب في قوله: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ [التوبة: ٦٥].

= خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب، وكانت شاكراً من همدان أسروه فأحسنا إليه ورؤحوا عليه، وقد كان يوم فارق قومه نحيفاً فهرب من شاكراً فلما وصل إلى قومه قالوا: أي عمرو خرجت من عندنا نحيفاً وأنت اليوم بادن! فقال: القيد والرتعة، فأرسلها مثلاً. عجز بيت. صدره: (١)

فَظَلَّ يَأْكُلُ مِنْهَا وَهِيَ رَاتِعَةٌ

البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٥٥، وكتاب الجيم ١/١٠٩، وتاج العروس ٢١/٦٠ (رتع)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٢٤، والمخصص ٨/٣٦، والمنصف ١/٣٤٩، والخصائص ١١٣/١.

(٢) أخرجه النسائي في السنن (النكاح ب ٦، ب ١٠)، والتبريزي في (مشكاة المصابيح ٣٠٨٨)، وابن حجر في (فتح الباري ٩/٣٤٣)، والألباني في (إرواء الغليل ٦/١٩٦)، وابن عدي في (الكامل في الضعفاء ٤/١٥٣٤).

(٣) أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى ٣/١٨، ١٩)، وابن المبارك في (الزهد ٤١٥)، والمتقي الهندي في (كنز العمال ٥٣٧٧، ٥٣٧٨، ٥٣٧٩)، وابن عبد البر في (التمهيد ١/١٩٥)، والعراقي في (المغني عن حمل الأسفار ٤/٧٧)، والزبيدي في (إتحاف السادة المتقين ٤/٢٦٤، ٦/٣٦٨)، والشهاب في (المسند ١١٤٧، ١١٤٨)، وأبو الخطاب البستي في (العزلة ٩٧).

فأما قراءة عاصم وحمزة والكسائي ﴿يَرْتَع وَيَلْعَب﴾ جميعاً بالياء، فإن كان يرتع من اللهو، كما فسّر أبو عبيدة، فلا يمتنع أن يُخْبَرَ به عن يوسف لصغره، كما لا يمتنع أن يُنسَب إليه اللعب لذلك، فإن كان يرتع من النيل من الشيء، فذلك لا يمتنع عليه أيضاً فوجهه بيّن، وهذا أبين من قول من قال: ﴿وَنَلْعَب﴾ بالنون، لأنهم إنما سألوا إرساله ليتنفس بلعبه، ولم يسألوا إرساله ليلعبوا هم.

اختلفوا في همز ﴿الذئب﴾ [١٣] وتركه.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة: بالهمز. وقرأ الكسائي وحده بغير همز.

حدثني عبيد الله عن نصر عن أبيه قال: سمعت أبا عمرو يقرأ: ﴿فَأَكَلَهُ الذَّيْبُ﴾

لا يهمز.

قال: وأهل الحجاز يهمزون.

وروى عباس بن الفضل عن أبي عمرو أنه لا يهمز.

وروى ورش عن نافع أنه لم يهمز، وقال ابن جَمَازٍ: أبو جعفر، وشيبة ونافع: لا يهمزون الذئب. قال أبو بكر: وهذا وهم، إنما هو أبو جعفر وشيبة لا يهمزانه، ونافع يهمز. كذا قال إسماعيل بن جعفر عنهم، وروى المسيبي وأبو بكر بن أبي أويس وقالون، وإسماعيل^(١) ويعقوب ابنا جعفر بن أبي كثير عن نافع أنه همز. وأخبرنا أبو سعيد عبد الرحمن بن محمد الحارثي البصري كُرَيْزَان عن الأصمعي قال: سألت نافعاً عن الذئب والبئر، فقال: إن كانت العرب تهمزها فاهمزها.

قال أبو علي: الذئب مهموز في الأصل، وقالوا: تذاءبت الريح إذا جاءت من كل جهة، كأن المعنى أنها أتت كما يأتي الذئب. قال:

غَدَا كَأَنَّ بِهِ جِئًا تَذَاءَبُهُ مِنْ كُلِّ أَقْطَارِهِ يَخْشَى وَيَرْتَقِبُ
أَي: يأتيه من جميع جهاته فإذا خُفِّفَتِ الهمزة منه قلبت ياء، وكذلك البئر، ولو وقعت في رَدْفٍ لقلبتْها قلباً إلى الياء، كما تقلب ألف رالٍ في قوله:

كَأَنَّ مَكَانَ الرَّدْفِ مِنْهُ عَلَى رَالٍ^(٢)

(١) هو إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري (١٣٠ - ١٨٠ هـ = ٧٤٧ - ٧٩٦ م) أبو إبراهيم، قارىء أهل المدينة في عصره. من موالى بني زريق (من الأنصار) رحل إلى بغداد، وتولى تأديب علي بن المهدي، وتوفي بها.

الأعلام ٣١٢/١، والبداية والنهاية ١٧٥/١٠، وتاريخ بغداد ٢١٨/٦، وغاية النهاية ١/١٦٣.

(٢) عجز بيت. صدره:

وقد جمعوا فقالوا في العدد القليل: أذؤب، وقالوا: ذئبٌ وذؤبان، كما قالوا زُقٌ وزُقَّان. قال:

وَأَزُورَ يَمْطُو فِي بِلَادٍ بَعِيدَةٍ تَعَاوَتْ بِهِ ذُؤْبَانُهُ وَثَعَالِبُهُ^(١)
وقال: ذئابٌ، قال:

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بَوَادِ أُنَيْسُهُ ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ^(٢)
فإن خففت الهمزة أبدلت منها الياء فقلت: ديابٌ.

قال: وروى عبد الله عن أبيه عن عامر عن خارجة عن نافع: ﴿وَقَالَتْ أَخْرَجَ﴾ بكسر التاء [يوسف: ٣١]، ولم يروه غيره.

الباقون عن نافع: ﴿وَقَالَتْ أَخْرَجَ﴾ بضم التاء. وقد ذكرته.

اختلفوا في فتح الياء وإثبات الألف وإسكانها، وإسقاط الألف من قوله عز وجل: ﴿قَالَ يَبَشِّرِي هَذَا﴾ [يوسف: ١٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿يَا بَشْرَايَ﴾ بفتح الياء وإثبات الألف.

وروى ورش عن نافع: ﴿يَا بَشْرَايَ﴾ [يوسف: ١٩] و﴿مَثْوَايَ﴾ [يوسف: ٢٣] و﴿مَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] و﴿عَصَايَ﴾ [طه: ١٨] بسكون الياء.

الباقون عن نافع: بتحريك الياء إلا ﴿مَحْيَايَ﴾. ورأيت أصحاب ورش لا يعرفون هذا، ويروون عنه بفتح الياء في ذلك كله.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿يَبَشِّرِي﴾ بألف بغير ياء. وعاصمٌ بفتح الراء وحمزة والكسائي يميلانها^(٣).

= البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٦، ولسان العرب ٢٦٢/١١ (رأل)، ١٩٠/١٥ (قطا)، ٤٠٥ (وقي)، وتاج العروس (رأل)، (قطا)، (وقي)، وبلا نسبة في المخصص ٥٦/٨. الرأل: ولد النعام، وخص بعضهم به الحولي منها. وهنا أراد على رأل، فإما أن يكون خفف تخفيفاً قياسياً وإما أن يكون أبداً صحيحاً على قول أبي الحسن لأن ذلك أمكن للقافية، إذ المخفف تخفيفاً قياسياً في حكم المحقق، والجمع أرؤل ورثلان ورثال ورثالة. (اللسان ٢٦١/١١ - ٢٦٢ (رأل)).

يقال: فرس واقٍ إذا كان يهاب المشي من وجع يجده في حافره، وقد وقى بقي. الصم: أراد الحوافر.

(١) يُروى «وازور» بدل «وازور»، و«تعاوى» بدل «تعاوت».

البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٨٤٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥١٧.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٥.

من قال: ﴿يَا بُشْرَايَ هَذَا﴾ فأضاف إلى الياء التي للمتكلم كان للألف التي هي حرف الإعراب عنده موضعان من وجهين: أحدهما: أن الألف في موضع نصب من حيث كان نداء مضاف، والآخر: أن تكون في موضع كسر من حيث كانت بمنزلة حرف الإعراب في: ﴿غلامي﴾.

والدليل على استحقاقها لهذا الموضع قولهم: كسرت في، فلولا أن حرف الإعراب الذي ولي ياء الإضافة في موضع كسر ما كسرت الفاء من في، فلما كسرت كما كسرت في قولهم: بفيك، وكما فتحت من قولهم: رأيت فاك، لما كانت في موضع الفتحة في قولك: رأيت غلامك، وانضمت في قولك: هذا فوك لإتباعه الضمة المقدره فيها، كالتي في قولك: هذا غلامك، كذلك كسرت في قولهم: كسرت في، وهذا يدل على أنه ليس يُعْرَبُ من مكانين: ألا ترى أنها تبعت حركة غير الإعراب في قولك: كسرت في يا هذا، كما تبعت الإعراب في: رأيت فاك.

ومن قال: ﴿يَكْبُرَىٰ هَذَا عَلْمٌ﴾ احتمل وجهين: أحدهما: أن يكون في موضع ضم مثل: يا رجل لا اختصاصه بالنداء، كاختصاص الرجل ونحوه من الأسماء الشائعة به. والآخر: أن يكون في موضع نصب، وذلك لأنك أشعت النداء ولم تخصصه، كما فعلت في الوجه الأول، فصار كقوله: ﴿يَحْصِرَةٌ عَلَى الْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠]، فالوجه الأول على أنه ﴿بُشْرَى﴾ مختصة بالنداء، والآخر: أن تنزله من جملة كلها مثلها في الشيعاء، إلا أن التنوين لم يلحق بشرى لأنها لا تنصرف.

فأما قوله: ﴿لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢]، فإن حرف الإعراب فيه يحتمل أيضاً وجهين: أحدهما: أن يكون في موضع فتحة لبناء الذي في: لا رَبِّبَ، و: لا رجل، والآخر: أن يكون في موضع نصب.

فأما الوجه الذي يكون فيه في موضع فتحه للبناء، فإن تجعل قوله: ﴿لِلْمُجْرِمِينَ﴾ الخبر وتجعل ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ متعلقاً باللام، وإن كان قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ متقدماً عليها. والوجه الذي يكون فيه في موضع نصب مثل: لا خَيْراً من زيد عندك هو أن تجعل ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ من صلة ﴿بُشْرَى﴾، فيصير لذلك اسماً طويلاً ينتصب لطوله في النفي، كما ينتصب المضاف، وكذلك في النداء، ولم يدخله التنوين، لأنه لم ينصرف، وامتناع دخول التنوين عليه لذلك ليس مما يمتنع أن تكون الألف في موضع فتح، وهو نصب، فأما من زعم أن ﴿بُشْرَى﴾ اسم لرجل منادى فيحتاج إلى ثبات ذلك بخبر يسكن إليه، كما أن من قال في ولد يعقوب النبي ﷺ: إنهم لم يكونوا أنبياء، حين أخبر عنهم باللعب، يحتاج إلى ذلك. ووجه نداء البشرية على الوجهين اللذين قدمنا، والمعنى فيه: أن هذا الوقت من أوانك، ولو كنت ممن تخاطب نحو: طبت الآن، ومثل ذلك: ﴿يَحْصِرَةٌ عَلَى الْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠].

وأما فتح عاصم الرءاء في ﴿شُرَيْكًا﴾ فَحَسَنٌ لمكان الرءاء، وهي تجري مجرى المستعيلية، إذا كانت مَفْتُوحَةً في منع الإمالة، وإمالة حمزة والكسائي إياها حسنة أيضاً، لأن الرءاء في هذا النحو لا تمنع الإمالة، كما لا يمنع في طغى وصغى، وكما لم تمنع في قولهم: صارَ مكانَ كذا.

فأما قول نافع ﴿مَحْيَانِي وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وجمعه بين الساكنين على غير حدّ دأبّية وشأبّية، فوجه ذلك أنه يجوز أن يختص به الألف لزيادة المدّ الذي فيها على زيادة المدّ الذي في أختها، واختصت بهذا كما اختصت القوافي بالتأسيس، وكما اختصت في تخفيف الهمزة بعدها، نحو: هَبَاءَةٌ، وليس شيءٌ من ذلك الياء والواو، وكذلك يجوز أن تختص لوقوع الساكن بعدها فيما قرأه نافع.

ويقوّي ذلك ما ذهب إليه يونس، في قولهم في الخفيفة: اضربان، واضربنان، فجمع بين الساكنين على الحدّ الذي قرأ به نافع.

وحكى هشام: «التقت حلقتا البطان»^(١). فهذه الأشياء مثل ما قرأ به نافع من قوله: ﴿مَحْيَانِي﴾، والتحرّيك للياء بعد الألف أكثر، وعليه العامة من القراء والعرب والنحويين.

والدليل على ضعف ذلك من طريق القياس مع قلته في السماع أنهم قالوا: جَانٌّ، ودَأْبَةٌ، وأنشد:

خاطمها زأمها كي يركباً^(٢)

فكرهوا التقاء الساكنين، مع أنّ الثاني منهما مُدْعَمٌ يرتفع اللسان عنه، وعن المدغم فيه ارتفاعاً واحدة فإذا كره كارهون هذا الكثير في الاستعمال، فحكم ما قلّ في الاستعمال، ولم يكن على حدّ دأبّية الرفض والاطراح.

(١) من أمثال العرب التي تُضرب للأمر إذا اشتد. (لسان العرب ٥٣/١٣ مادة: بطن).

(٢) بعده: - فقلت: أردفني، فقال مرحباً.

ويروى الشطر الأول:

خاطمها زأمها أن تذهباً وعاقلها خاطمها أن تذهباً

الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٢٢/١، ٦٥٩ (قريب)، ٢١٤/٤ (حمر)، ٣٩١/١١ (ضلل)، ١٢/١٨٧ (خطم)، ٢٧٢ (زمم)، ٣٣٠/١٣ (قين)، وجمهرة اللغة ص ٥٢٣، ومقاييس اللغة ١٠٢/٢، والمخصص ١١٧/٨، ومجمل اللغة ١٠٦/٢، وتهذيب اللغة ٥٥/٥، ١٩٧/٩، ٦٩١/١٥، والخصائص ١٤٨/٣، وسر صناعة الإعراب ٧٣/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٤٨/٢ وشرح شواهد الشافية ص ١٦٧، وشرح المفصل ٣٦/١، ١٣٠/٤، والممتع في التصريف ٣٢١/١، وتاج العروس ٣/٣١٥ (قريب)، ٥٩٥/٢٢ (ولع).

الخطام: الزمام يُقاد به. زامها: أراد زامها فحرك الهمزة ضرورة لاجتماع الساكنين

وقد قرأ ناسٌ من غير القراء السبعة هذا النحو بقلب الألف ياءً، وإدغامها في ياء الإضافة، فقالوا: ﴿هُدَيِّ﴾ و﴿بُشْرَيِّ﴾، والقول في ذلك أن ما يضاف إلى الياء يحرك بالكسر إذا كان الحرف صحيحاً نحو: غلامي وداري. فلما لم تحتمل الألف الكسرة؛ قُرِبَت الألف من الياء بقلبها إليها، كما كان الحرف يكون مكسوراً والألف قريبة من الياء، فكَذَلِكَ أُبْدِلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الْآخِرِ فِي حَارِي وَضَارِي. وقوله:

لنضربن بسيفنا قفينا^(١)

فإن قلت: أقول إن في قولك: هُدَيِّ حركة مقدرة في الياء المنقلبة عن الألف، كما كانت في غلامي؟ فالقول: إن الياء لا ينبغي أن تقدر فيها الحركة التي قُدِّرَتْ في غلامي، لأن انقلابها إلى الياء فيه دلالة على الكسرة، فلم يلزم أن تقدر فيه الحركة، كما لم تقدر الحركة له في الألف والياء في رجلان، ورجلين، ألا ترى أنه قال في حرف التثنية غير محرك ولا منون، وإنما يريد غير مقدرة فيه الحركة التي تقدر في نحو: قال وباع، ولو قدرت فيها الحركة للزم أن تُقَلَّبَ الياء من رجلين، ولا تثبت ياء. فإن قلت: هلا قلت: إن الحركة في ﴿بُشْرَيِّ﴾ مقدرة، وإن كانت الياء قد أبدلت من الألف فيها، لأن القلب ليس يختص بهذا الموضع، ألا ترى أنهم يقولون أيضاً في الوقف: أفعي وأعشي، وإذا لم يختص بهذا الموضع، لم يكن مثل التثنية! قيل: هذا يختص به الوقف، فلا يثبت في الوصل ويسقط، وإذا لم تثبت لم يقع الاعتداد بها، وكان في تقدير الألف. فإن قلت: إنه قد حُكِيَ أن منهم من يقول في الوصل والوقف: أفعي، وأعشي؛ فالقول في ذلك: أنه يجوز أن يكون جعل الحرف في الوصل مثله في الوقف، كما يجري الوصل مجرى الوقف في أشياء. وكأنهم أرادوا بذلك أن يكون الحرف أبين، على أنني رأيت أبا إسحاق لا يرتضي هذه اللغة، ويقدم فيها من طريق القياس.

قال أبو الحسن: قرأ بعض أهل المدينة بالكسر للياء في الإضافة، قال: وذا رديء!

قال أبو علي: لا وجه لذلك إلا أن يكون جاء به على قول من قال:

هَلْ لَكَ يَا تَافِي^(٢)

(١) مرّ سابقاً.

(٢) قطعة من بيت وتماه مع ما بعده:

قال لها: هل لك يا تافي

قالت له: ما أنت بالمرضي

الرجز للأغلب العجلي في ديوانه ص ١٦٩، وحاشية يس ٦٠/٢، وخزانة الأدب ٤/٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٧، وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص ٥١٣، والمحتسب ٤٩/٢.

فحذف الياء التي تتبع الياء وهذا قليل في الاستعمال، وردى في القياس، ألا ترى أن الياء للمتكلم، بمنزلة الكاف للمخاطب، فكما لا تلحق الكاف زيادة في الأمر الشائع، كذلك لا تلحق الياء زيادة الياء، ومن ألحق الكاف الزيادة فقال: أعطيتكاه؛ جعل الكاف بمنزلة الهاء التي للغائب في لحاق الزيادة له، وعلى هذا ألحق التاء التي للخطاب حرف المد وذلك في قوله:

رَمَيْتِيهِ فَأَصْمَمْتِ فَمَا أَخْطَأَتِ الرَّمْيَةَ^(١)

عباس عن أبي عمرو أبي إبراهيم: لا يحرك الياء، الباقون بتحريك الياء، وروى اليزيدي عن أبي عمرو وفتحها، لا فصل بين الإسكان والتحريك، بل يجريان مجرى واحداً، قال أبو الحسن: الياء تخفى بعد الهمزة، فكأنهم أرادوا إيضاحها فذا حُجَّتْهَا.

اختلفوا في قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣].

فقرأ ابن كثير: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ بفتح الهاء، وتسكين الياء، وضم التاء.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿هَيْتَ﴾ بكسر الهاء، وسكون الياء، ونصب التاء.

وروى هشام بن عامر بإسناده عن ابن عامر: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ من تَهَيَّأْتُ لك بكسر الهاء وهمز الياء وضمّ التاء.

وكذلك حدّثني ابن بكر مولى بني سليم عن هشام. وقال الحلواني عن هشام: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ مهموز بكسر الهاء وفتح التاء، وهو خطأ، ولم يذكره ابن ذكوان^(٢).

أبو عبيدة: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ أي: هَلُمَّ لَكَ، قال رجل لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه:

أبْلَغُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَخَا الْعِرَاقِ إِذَا أَتَيْتَا
أَنَّ الْعِرَاقَ وَأَهْلَهُ عُنْتُ إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتًا^(٣)
أي: هَلُمَّ إِلَيْنَا.

وقال أبو الحسن: وقد كسر بعضهم التاء، وهي لغة في ذا المعنى، ورُفِعَتْ فِي ذَا
المعنى.

(١) مرٌّ سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٥، والسبعة ص ٣٤٧.

(٣) البيتان من مجزوء الكامل، وهما بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٥١، ٤٤٠، والخصائص ٢٧٩/١ وشرح المفصل ٣٢/٤، ولسان العرب ١٠٦/٢، ١٠٧ (هيت)، ٢٧٣/١٠ (عنق)، والمحتسب ١/٣٣٧ جاء القوم عنقاً عنقاً أي طوائف. وأراد أنهم أقبلوا إليك بجماعتهم، وقيل: هم مانلون إليك ومتظروك.

قال: وقراءة أهل المدينة: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ في ذا المعنى، الهاء مكسورة، والتاء مفتوحة، قال: وقال بعضهم: ﴿هَيْتُ لَكَ﴾ مهموز، جعلها من تهيات لك، وهي حسنة، إلا أن المعنى الآخر أثبت، لأنها دَعَتْهُ، والمفتوحة في ذا المعنى أكثر اللغات. فأما قولهم: هَيْتَ فلان بفلان: إذا دعاه، فينبغي أن يكون مأخوذاً من قوله: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾.

كما أن قولهم: أفف^(١) مأخوذ من أفّ، وجعلوها بمنزلة الأصوات، لموافقتها لها في البناء، واشتقوا منها كما اشتقوا من الأصوات نحو: ددع إذا قالوا: داع داع، ويَجري هذا المجرى: سَبَّحَ ولَبَّى إذا قال: سبحان الله، ولَبَّيْكَ. وأنشد بعضُ البغداديين:

قَد رَابِنِي أَنْ الْكَرِيَّ أَسْكَنَّا لَوْ كَانَ مَعْنِيًا بِنَالِ هَيْتَا^(٢)
أسكت: صار ذا سكوت، مثل: أجرب وأقطف.

قد تقدم من قول أبي الحسن الأخفش ما يُغْلَمُ منه: أن في ﴿هَيْتَ﴾، الذي يُراد به اسم الفعل، ثلاث لغات: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾، وَهَيْتُ لَكَ، وَهَيْتَ لَكَ، إلا أن الهاء مكسورة وذلك قراءة نافع وابن عامر، ونسبه أبو الحسن إلى أهل المدينة ومثل هذه الكلمة في أن الآخر منها قد جازت فيه الحركات الثلاث لالتقاء الساكنين قولهم: كان من الأمر ذَيْتٌ وَذَيْتٌ وَذَيْتٌ، ولو قرأ قارئ: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ كان اسماً للفعل، وفتح كما فَتَحَ الْآخِرَ من رُوِيْدٌ، ألا ترى أنه اسمُ فعل، كما أن رُوِيْدٌ اسمُ فعل، و﴿لَكَ﴾ على هذا للتبيين، بمنزلة لَكَ في قولهم: هَلُمَّ لَكَ، ومثل تبيينهم إياه بـ: لك، تبيينهم رُوِيْدٌ بالكاف في رُوِيْدَكَ، وتبيينهم ها، وهاء بقولهم: هاك، وهاءك، ولك في: هَلُمَّ لَكَ، يتعلق بهذا الاسم الذي سُمِّيَ الفعل به، ولا يجوز أن يتعلق بمضمر، لأنك لو علقته بمضمر لصار وصفاً، وهذه الأسماء التي سُمِّيَتْ بها الأفعال لا توصف، لأنها بمنزلة مثال الأمر، فكما لا يوصف مثال الأمر، كذلك لا توصف هذه الأسماء، وقول ابن كثير: ﴿هَيْتُ لَكَ﴾ بضم التاء لغة في ذا المعنى وَحَرَكَ الْآخِرَ بالضم، كما حَرَكَ آخر ما ذكرته من ذَيْتٌ، وَحَيْثُ في أنه حَرَكَ مَرَّةً بالضم وأخرى بالفتح لالتقاء الساكنين. ومعنى هَيْتَ: هَلُمَّ، وقد تقدم تفسيره بقول أبي عبيدة.

وقراءة ابن عامر فيما روى هشام عنه: ﴿هَيْتُ لَكَ﴾ بكسر الهاء والهمزة وضم

(١) أف: كلمة تضجر وفيها عشرة أوجه: أف له وأف وأف وأف وأف وأف وأف... (لسان العرب ٦/٩ مادة: أفف).

(٢) البيت بلا نسبة في لسان العرب ١٠٦/٢ مادة (هيت).

هَيْتَ بالرجل، وهَوَّتْ به: صَوَّتْ به وصاح ودعاه، فقال له: هيت هيت.

التاء، وجهها أنه فعلت من الهيئة، والتاء في هِئْتُ ضمير الفاعل المسند إليه الفعل .
قال أبو زيد: هِئْتُ للأمر أهِيءُ هيئةً، وهيأت، فهِئْتُ: فعلت، وقال غير أبي
زيد: رجل هَيَّيٌّ صَيَّرَ شَيْرًا، إذا كان حسن الهيئة والصورة، والشارية، ونظير ما حكاه
أبو زيد من هِئْتُ وتهيأت قولهم: فِئْتُ وتفيأت، وفي التنزيل: ﴿يَتَقِنَا ظِلَالَهُ﴾
[النحل: ٤٨]، و﴿حَتَّى تَقِيَنَّ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]، ﴿فَإِنْ فَاءٌ وَإِنَّ اللَّهَ عَفْوٌ رَحِيمٌ﴾
[البقرة: ٢٢٦].

ويجوز في قراءة من حذف الهمزة أن يقول: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ بغير همز، والتاء
ضمير الفاعل، أن يكون خفف الهمزة كما تُخَفَّفُ من: جِئْتُ، وشئت، وفِئْتُ،
ومن الأسماء نحو: ذيب، وبيبر. فإن قلت: فلم لا يكون: ﴿هَيْتُ﴾ في الآية من:
هُؤْتُ بالرجل خيراً أهوؤ به هؤؤاً؛ إذا أزننته به، حكاه أبو زيد، ويكون الفعل مبنياً
للمفعول دون الفاعل مثل: سُوتَ زيداً، وسيءَ زيداً، وسيئت، قيل: لا يشبه ذلك،
لأن سياق الآية يدل على التهيؤ الذي هو استعداد، وليس المعنى على التهمة
والإزنان، ألا ترى أن المراودة وتغليق الأبواب إنما هو تهيؤ وتعمُّلٌ لطلب الخلوّة
وما تلتسمه المرأة فيها!

وأما ما رواه الحلواني عن هشام: ﴿هَيْتُ﴾ مهموزاً بفتح التاء وكسر الهاء، فهو
أن يشبه أن يكون وهماً من الراوي، لأن الخطاب يكون من المرأة ليوسف، وهو لم
يتهيأ لها، يبين ذلك أن في السورة مواضع تدلّ على خلاف ذلك من قوله: ﴿وَرَوَدَتْهُ الْآتِي
هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [يوسف: ٢٣]، وقوله: ﴿أَمْرَأَتُ الْعَزِيزِ تَرْوِدُ فَنَهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾
[يوسف: ٣٠] وقوله: ﴿أَنَا رَاوِدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [يوسف: ٣٢] وقوله: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ
أَخْنَهُ بِالْقَبِيْبِ﴾ [يوسف: ٥٢]، ولو كان على هذه الرواية لقاتل له: هَيْتَ لي، فالوهم في
هذه الرواية ظاهر.

اختلفوا في كسر اللام وفتحها من قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿الْمُخْلِصِينَ﴾ [٣٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿الْمُخْلِصِينَ﴾ و﴿مُخْلِصاً﴾ [مريم: ٥١]
بكسر اللام، وتابعهم نافع في قوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ مُخْلِصاً﴾ في مريم بكسر اللام، وقرأ
سائر القرآن ﴿الْمُخْلِصِينَ﴾ بفتح اللام، فأما ما فيه ﴿الَّذِينَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، والزمر:
[١١] أو ﴿يَبِي﴾ [الزمر: ١٤]، فلم: يُخْتَلَفُ فيه أنه بكسر اللام.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿الْمُخْلِصِينَ، وَمُخْلِصاً﴾ في سائر القرآن بفتح
اللام^(١).

(١) انظر تلخيص عبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٥.

حجة من كسر اللام من ﴿المخلصين﴾ و﴿مخلصاً﴾ قوله: ﴿وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٤٦]. فأما قراءة نافع في مريم: ﴿مُخْلِصاً﴾ بكسر اللام فعلى معنى أنه كان مخلصاً دينه، أو مخلصاً عبادته. فأما ما فيه الدين كقوله: ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [غافر: ١٤] ﴿قُلْ اللَّهُ أَعْبَدُ مُخْلِصاً لَهُ دِينِي﴾ [الزمر: ١٤] فلأن الدين وديني مفعول به، وفي اسم الفاعل ذكر مرتفع بأنه فاعل. ومعنى: ﴿مُخْلِصاً لَهُ دِينِي﴾: أي: أتوجه في عبادتي إليه، من غير مراعاة في ذلك، وكذلك ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ أي: لا يشركون في عبادته أحداً، كما قال: ﴿وَلَا يَشْرِكُ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠]، ولم يكونوا كمن قال: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣]. وأقول في ذلك: أَخْلَصْتُ دِينِي لِلَّهِ، ولا يكون أَخْلَصْتُ دِينِي لِلَّهِ، كما لا يكون: أَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ، ويجوز في التي في الزمر: وهو ﴿مُخْلِصاً لَهُ دِينِي﴾ أي: أَخْلَصُهُ أَنَا، و﴿مُخْلِصاً لَهُ دِينِي﴾ أي: يُخْلِصُ دِينِي لَهُ، يكون هو المخلص في المعنى، إلا أنه بني الفعل للمفعول به، وهذا يجوز في العربية.

وحجة من كسر اللام قوله: ﴿وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾، فإذا أَخْلَصُوا فهم مُخْلِصُونَ، كما أنهم إذا أَخْلَصُوا لهم كانوا مُخْلِصِينَ.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿حَاشَا لِلَّهِ﴾ [٣١].

فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿حَاشَا لِلَّهِ﴾ بألف.

وقرأ الباقر: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ بغير ألف.

حدثنني عبيد الله بن علي قال: حدثننا نصر بن علي قال: أخبرنا الأصمعي قال: سمعت نافعاً يقرأ: ﴿حَاشَا لِلَّهِ﴾ فيها بألف ساكنة، كذا في الحديث^(١).

أبو عبيدة: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ و﴿حَاشَا لِلَّهِ﴾ يطلقونها، وهي تبرئة واستثناء. وأنشد:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنْ بِهِ ضِئًا عَلَى الْمَلْحَاةِ وَالشُّثْمِ^(٢)

قال أبو علي: لا يخلو قولهم: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ من أن يكون الحرف الجار، في الاستثناء، أو يكون فاعل من قولهم: حاشا يحاشي، فلا يجوز أن يكون الحرف الجار، لأن الحرف الجار لا يدخل على مثله، ولأن الحروف لا تحذف إذا لم يكن فيها

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٦.

(٢) البيت من الكامل، وهو للجميح الأسدي في الأصمعيات ص ٢١٨، والجنى الداني ص ٥٦٢، والدرر ١٧٦/٣، وشرح اختيارات المفضل ص ١٥٠٨، وشرح شواهد المغني ٣٦٨/١، وشرح المفضل ٤٧/٨ والمقاصد النحوية ١٢٩/٣، وله أو لسيرة بن عمرو الأسدي في لسان العرب ١٨٢/١٤ (حشا) وبلا نسبة في الإنصاف ٢٨٠/١، وخزانة الأدب ١٨٢/٤، وشرح المفضل ٨٤/٢، ولسان العرب ١٨١/١٤ (حشا)، والمحتسب ٣٤١/١، ومغني اللبيب ١٢٢/١، ومعجم الهوامع ٢٣٢/١.

تضعيف، فإذا لم يكن الجارّ ثبت أنه الذي على فاعل، وهو مأخوذ من الحشا الذي يُعنى به: الناحية. قال الهذلي:

يقول الذي يمشي إلى الحِرزِ أهلهُ بأبي الحشا صارَ الخَلِيطُ المُباينُ^(١)
فحاشا: فاعلٌ من هَذَا، والمعنى أنه صار في حشاً، أي: في ناحية مما قُرِفَ فيه،
أي: لم يقرّفه، ولم يلبسه، وصار في عزلة عنه وناحية، وإذا كان فعلاً من هذا الذي
ذكرنا، فلا بدّ له من فاعل، وفاعله يوسّفُ، كأنّ المعنى: بُعدٌ من هذا الذي رُمي به
لله، أي: لخوفه ومراقبة أمره.

فأما حذف الألف فيه، فلأن الأفعال قد حذف منها نحو: لم يك، ولا أدر، ولم
أبل. وقد حذفوا الألف من الفعل في قولهم: أصاب الناس جهدٌ، ولو ترّما أهل مكة،
فإنما هو: ترى؛ فحذفت الألف المنقلبة عن اللام، كما حذفت من ﴿حاشا﴾ من قوله:
﴿حاش لله﴾.

ومن حجة الحذف: أنهم زعموا أنه في الخطّ محذوف، وقد قال رؤبة:

وصانبي العجاج فيما وصّني^(٢)

ومن ذلك قول الشاعر:

ولا يتحشى الفحل إن أعرضت به ولا يمنع المرباع منها فصيلها^(٣)
فحاشا وحشى بمنزلة: ضاعف وضعّف، وتحشى مطاوع حشّ، وإن لم أسمع فيه
حشى، فهذا لم يستعمل ما هو مطاوع له، كما أنّ قولهم: انطلق كذلك، والمعنى: لا
يصير الفحل من عقره في ناحية، أي: لا يمنعه ذلك من عقره للنحر وإطعام الضيف،
وكذلك: لا يمنع المرباع فصيلها، أي: لا يمنع المرباع من عقره لها فصيلها إشفاقاً
عليه، ولكن يعقرها، كما يعقر الفحل.

وأما قول أبي عمرو: ﴿حاشاً﴾ فإنه جاء به على التمام، والأصل، قال أبو
الحسن: ولم أسمعها إلا أنها قد كثرت في القراءة، فكأنه تمّم لأنه رأى الحذف في هذا
النحو قليلاً، ويدلّ على جودة التمام: أنّ «ترى» وإن كانت قد حذفت في بعض
المواضع، فإتمامها جيّد، فكذلك ﴿حاشاً﴾.

(١) يروى «الحزن» بدل «الحرز».

البيت من الطويل، وهو للمعتل الهذلي في شرح شواهد الإيضاح ص ٣٢٣، وشرح المفصل ٨٥/٢،
٤٨/٨، وله أو لخالد بن مالك في شرح أشعار الهذليين ٤٤٦/١.

(٢) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٧، وتاج العروس (وصى)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤٤٩/٢
وخزانة الأدب ١/١٣١.

(٣) مرّ سابقاً.

اختلفوا في إسكان الهمزة وتحريكها وإسقاطها من قوله تعالى: ﴿دَابَّ﴾ [يوسف: ٤٧].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر، وحمزة، والكسائي، ﴿دَابَّ﴾ ساكنة الهمزة؛ إلا أن أبا عمرو كان إذا أدرج القراءة لم يهزها.

وروى حفص عن عاصم: ﴿دَابَّ﴾ بفتح الهمزة. وروى أبو بكر عنه ساكنة الهمزة، وكذلك روى موسى الزبلي عن عاصم بالفتح^(١).

الأكثر في ﴿دَابَّ﴾ الإسكان، ولعلّ الفتح لغة فيكون كشمع وشمع، ونهر ونهر. وقصّ وقصص، وانتصاب ﴿دَابَّ﴾ لما قال: ﴿تَزْرَعُونَ﴾ [يوسف: ٤٧] دلّ على تدأبون فانتصب ﴿دَابَّ﴾ بما دلّ عليه ﴿تَزْرَعُونَ﴾ وغير سيبويه يُجيز أن يكون انتصابه بـ ﴿تَزْرَعُونَ﴾ كأنه إذا قال: تزرعون وفيه علاج ودؤوب؛ فقد قال: ﴿تَدَأْبُونَ﴾، فانتصب دَابَّ به لا بالمضمر.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: ﴿وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ [يوسف: ٤٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿يَعْصِرُونَ﴾ بالياء. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿تَعْصِرُونَ﴾ بالتاء^(٢).

قوله: ﴿يَعْصِرُونَ﴾ يحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون العَصْرَ الذي يراد به الضغط الذي يلحق ما فيه دُهْنٌ أو ماء، نحو: الزيتون، والسَّمْسِمِ والعنب والتمر ليُخرج ذلك منه! وهذا يمكن أن يكون تأويل الآية عليه، لأن من المتأولين من يحكي أنهم لم يعصروا أربع عشرة سنة زيتاً ولا عنباً، فيكون المعنى: ﴿تَعْصِرُونَ﴾ للخصب الذي أتاكم، كما كنتم تعصرون أيام الخصب وقبل الجذب الذي دُفِعتُم إليه، ويكون: ﴿يَعْصِرُونَ﴾ من العصر الذي هو الالتجاء إلى ما تُقَدَّرُ النجاةُ به، قال ابن مقبل:

وصاحِبِي وَهَوَّةٌ مُسْتَوْهَلٌ زِعْلٌ يَحُولُ بَيْنَ حِمَارِ الْوَحْشِ وَالْعَصْرِ^(٣)
أي: يحول بينه وبين الملجأ الذي يقدر به النجاة.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٦.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٦.

(٣) البيت من البسيط، وهو لابن مقبل في ديوانه ص ٩٦، ولسان العرب ٥٦٣/١٣ (وهوه)، وتهذيب اللغة ٤٨٦/٦، وكتاب العين ٨٨/٤، وتاج العروس (وهوه)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٣٨ الوهوه والوهواه من الخيل: النشيط الحديد الذي يكاد يفلت عن كل شيء من حرصه ونزقه وقيل: فرس وهو وهواه إذا كان حريصاً على الجري نشيطاً.
الرُّعْلُ: النشيط الأشمر.

وقال آخر:

في ضريح عليه عبء ثقيل^(١) ولقد كان عُضْرَةَ المَنْجُودِ^(٢)

وقال أبو عبيدة: تعصرون: تنجون. وأنشد للبيد:

فباتَ وَأَسْرَى القَوْمُ آخِرَ لَيْلِهِمْ وما كانَ وَقَافاً بِغَيْرِ مُعَصَّرِ^(٣)

قال: والعَصْرُ: المنجاة قال عدي:

لو بغير الماءِ حَلَقِي شَرِقُ كُنْتُ كالعَصَانِ بالماءِ اعتَصَارِي^(٤)

فأما من قال: «يَعَصِرُونَ» بالياء، فإنه جعل الفاعلين الناس، لأن ذكرهم قد تقدّم هذا الفعل.

ومن قال: «تَعَصِرُونَ»، وجّه الخطاب إلى المستفتين الذين قالوا: أفتنا في كذا، وعلى هذا قالوا: «إِلَّا قَلِيلاً مِمَّا تُحَصِّنُونَ» [يوسف: ٤٨]، إلا أن الناس أقرب إلى الفعل منهم ويجوز: أن يكون أريد المستفتون وغيرهم، إلا أنه حمل الكلام على المخاطبين. لأن الخطاب والغيبة، إذا اجتمعا غلب الخطاب على الغيبة، كما يغلب التذكير على التأنيث.

وقرأ ابن كثير وحده: «يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ نَشَاءُ» [يوسف: ٥٦] بالنون.

(١) رواية الشطر الأول في لسان العرب ٤١٩/٣ (نجد)، ٥٧٨/٤ (عصر)، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤٥٤/٢:

صادياً يستغِيث غير مُغَاثٍ

(٢) البيت من الخفيف، وهو لأبي زيد الطائي في ديوانه ص ٤٤، ولسان العرب ٤١٩/٣ (نجد) ٥٧٨/٤ (عصر)، وديوان الأدب ١٦٧/١، وتهذيب اللغة ١٤/٢، ١٠/١٠، وتاج العروس ٢٠٤/٩ (نجد)، ٦٢/١٣ (عصر)، وبلا نسبة في مقياس اللغة ٣٤٥/٤، ٣٩١/٥، وجمهرة اللغة ص ٤٥١، والمخصص ٩٦/٩، ٢٩٨/١٢، وتهذيب اللغة ١٤/٢، ١٠/١٠ المنجود: المكروب.

(٣) يروى «بدار كمعصر» بدل «بغير معصر».

البيت من الطويل، وهو للبيد في ديوانه ص ٤٩، ولسان العرب ٥٧٧/٤ (عصر)، ٣٨١/١٤ (سرا)، وتهذيب اللغة ١٤/٢، وتاج العروس ٦٢/١٣ (عصر)، وكتاب الجيم ٣٣٩/٢.

(٤) يروى «شرف» بدل «شرق».

البيت من الرمل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ٩٣، والأغاني ٩٤/٢، وجمهرة اللغة ص ٧٣١، والحيوان ١٣٨/٥، ٥٩٣، وخزانة الأدب ٥٠٨/٨، ١٥/١١، ٢٠٣، والدرر ٩٩/٥، وشرح شواهد المغني ٦٥٨/٢، والشعر والشعراء ٢٣٥/١، واللامات ص ١٢٨، ولسان العرب ٥٨٠/٤ (عصر)، ٧/٦١ (غصص)، ١٧٧/١٠ (شرق)، والمقاصد النحوية ٤٥٤/٤، وكتاب العين ٣٤٢/٤، وأساس البلاغة (عصر)، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٦٩، وتذكرة النحاة ص ٤٠، والجنى الداني ص ٢٨٠، وجواهر الأدب ص ٢٦٣، وشرح الأشموني ٦٠١/٣، وشرح التصريح ٢٥٩/٢ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٢٣، والكتاب ١٢١/٣، ومغني اللبيب ٢٦٨/١، وهمع الهوامع ٦٦/٢.

وقرأ الباقون بالياء^(١).

قال أبو علي: ﴿يَتَّبِعُوا مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ﴾ من قال: حيث يشاء، فيشاء مسند إلى فعل الغائب، كما كان ﴿يَتَّبِعُوا﴾ كذلك. ويقوي ذلك: ﴿وَأَوْزَنَّا الْأَرْضَ نَتَّبِعُوا مِنْ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ﴾ [الزمر: ٧٤]. وكما أن قوله: ﴿حَيْثُ نَشَاءُ﴾ وفق فعل المتبوعين فكذلك قوله: ﴿حَيْثُ يَشَاءُ﴾ وفق لقوله: ﴿يَتَّبِعُوا﴾ في إسناده إلى الغيبة.

وأما قراءة ابن كثير ﴿حَيْثُ نَشَاءُ﴾ فإنه على أحد وجهين: إما يكون أسند المشيئة إليه، وهي ليوسف في المعنى، لأن مشيئته لما كانت بقوته وإقداره عليها جاز أن ينسب إلى الله سبحانه، وإن كان في المعنى ليوسف، كما قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]، فأضيف الرمي إلى الله سبحانه لما كان بقوته، وإن كان الرمي للنبي ﷺ.

والآخر: أن يكون الموضع المتبوعاً مواضع نُسكِ وقرب، أو مواضع يقام فيها الحق من أمرٍ بمعروف أو نهى عن منكر، فالتبوع في نحو هذه الأماكن والمكث فيها قرب إلى الله سبحانه، فهو يشاؤه ويريده.

ويقوي النون أن الفعل المعطوف عليه كذلك، وهو: ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٥٦]، فأما اللام في قوله: ﴿مَكَّنَّا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف: ٢١]، وفي قوله: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٤] فيجوز أن يكون على حد التي في قوله: ﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢] و﴿لِلرِّزْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، يدل على ذلك قوله: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، وقوله: ﴿مَكَّنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ تُكُنْ لَكُمْ﴾ [الأنعام: ٦]. وتكون اللام في قوله: ﴿مَا لَمْ تُكُنْ لَكُمْ﴾ على هذا أيضاً.

وقوله: ﴿يَتَّبِعُوا﴾ في موضع نصب على الحال تقديره مكَّناه متبوعاً حيث يشاء، فأما قوله: ﴿حَيْثُ يَشَاءُ﴾ فيحتمل موضعه أمرين، أحدهما: أن يكون في موضع نصب بأنه ظرف، والآخر: أن يكون في موضع بأنه مفعول به، ويدل على جواز هذا الوجه قول الشاعر:

وَحَلَّاهَا عَنِ ذِي الْأَرَآكَةِ عَامِرٌ أَخُو الْخَضِرِ يَزِيمِي حَيْثُ تَكُونُ النَّوَاجِزُ^(٢)

اختلفوا في النون والتاء من قوله عز وجل: ﴿وَقَالَ لِفَتِيئِهِ﴾ [يوسف: ٦٢].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿لِفَتِيئِهِ﴾ بالتاء.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٦.

(٢) مرّاً سابقاً.

واختلف عن عاصم فروى أبو بكر عنه مثل أبي عمرو، وروى حفص عنه ﴿لَفْتَيَانِهِ﴾ مثل حمزة بالنون.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿لَفْتَيَانِهِ﴾ بالنون^(١).

الفتية جمع فتى في العدد القليل، والفتيان في الكثير، فمثل فتى وفتية، أخ وإخوة، وولد وولدة، وناز ونيرة، وقاع وقبعة، ومثل الفتيان: برق وبرقان، وخزب وخزبان وجار وجيران وتاج وتيجان. وقد جاء فعله في العدد القليل، فيما زادت عدته على ثلاثة أحرف: نحو: صبي وصبية، وغلام وغلّمة، وعلي وعلية.

فوجه البناء الذي للعدد القليل: أن الذين يحيطون بما يجعلون بضاعتهم فيه من رجالهم يكفون من الكثير.

ووجه الجمع الكثير: أنه يجوز أن يقال ذلك للكثير، ويتولى الفعل منهم القليل. ويقوي البناء الكثير قوله: ﴿اجْعَلُوا بُضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ﴾ [يوسف: ٦٢]، فكما أن الرحال للعدد الكثير، لأن جمع القليل: أَرْحُلٌ: فكذلك الْمُتَوَلَّوْنَ ذلك يكونون كثرةً.

وقال أبو الحسن: كلام العرب: قل لفتيانك، وما فعل فتيانك؟ وإن كانوا في أدنى العدد، إلا أن يقولوا: ثلاثة وأربعة، فإن قلت: هلا كان فتية، أولى لقوله: ﴿إِذْ أَوَى الْفِتْيَةَ إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٠]، ولقوله: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ آخِيهِ﴾ [يوسف: ٧٦]، والأوعية للعدد القليل؟ قيل: لا دلالة على ما ذكرت من واحد من الأمرين، فأما قوله: الفتية في أصحاب الكهف، فزعموا أنهم كانوا أقل من عشرة، وأما قوله: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ آخِيهِ﴾، فإنه وإن كان أفعلّة لأدنى العدد، فإنه في هذا الباب يجوز أن يعني به العدد الكثير، ألا ترى أنه لا يستعمل في هذا الباب البناء الذي لأكثر العدد، وهو فُعَلٌ، فإذا رفضوا ذلك فيه، ولم يستعملوه، جاز أن يعني به العدد الكثير، ألا ترى أن قولهم: رداء وكساء، ورشاء، وعباء، لا يقال في تكسيره إلا: أغبية وأزدية، وأرشية، وأكسية، ولم يجيء شيء منه على فُعَلٌ، لأنه لو جاء على ذلك لم يخل من أن تخفف العين كما خفف في رُسُلٍ، ورُسُلٍ، أو تثقل كما تثقلت العين في رُسُلٍ، فإن خُفِّفَتِ العين في ذلك، لم يَجُزْ، لأن العين إذا خُفِّفَتِ في هذا النحو كان في حكم التثقيب بدلالة قولهم: لَقَضَوْا الرُّجُلُ، ورَضِي، وغَزِي، فكما أن التخفيف في حكم التثقيب لتقريرهم حروف اللين على ما هي عليه، والحركة ثابتة غير محذوفة، كذلك في فُعَلٌ، لو خُفِّفَ فقيل: رُسِي، كان في حكم التثقيب، ولم يثقل لما كان يلزم من القلب والإعلال، وقد يقوم البناء الذي للقليل مقام البناء الذي للكثير، وكذلك الكثير يقوم

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٦.

مقام القليل حيث لا قلب ولا إعلال، وذلك نحو: أرجل، وأقدام وأرسان، وفي الكثير قولهم: ثلاثة شسوع؛ فإذا فُعل ذلك فيما لا إعلال فيه، فإن يرقض فما يؤدي إلى ما ذكرنا من الإعلال والقلب أولى.

فأما قولهم: ثن في جمع ثني، فمن الشاذ الذي لم يُعدَّ إلى غيره، ورفض فيما عداه.

اختلفوا في الياء والنون من قوله عز وجل: ﴿نَكَتَلْ﴾ [يوسف: ٦٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر. ﴿نَكَتَلْ﴾ بالنون.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿يَكْتَلْ﴾ بالياء^(١).

يدل على النون قوله: ﴿وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفُظُ أَخَانَا وَنَزِدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ﴾ [يوسف: ٦٥]، ألا ترى أنهم إنما يميرون أهلهم مما يكتبونه، فيكون نكتل مثل نمير، وأيضاً فإذا قالوا: نكتل، جاز أن يكون أخوهم داخلاً معهم، وإذا قالوا: يكتل بالياء لم يدخلوا هم في هذه الجملة، وزعموا أن في قراءة عبد الله: ﴿نَكَتَلْ﴾ بالنون، وكان بالنون لقولهم: مُنِعَ مِنَّا الْكَيْلُ لَغِيبةِ أَخِينَا، فأرسله نكتل ما مُنِعناه، لغيبته.

ووجه الياء كأنه يكتل هو حملة، كما نكتال نحن أحمالنا.

قال أحمد: روى خلفٌ والهيثم عن عبيدٍ عن شبلٍ عن ابن كثير: ﴿فَلَمَّا اسْتَأْيَسُوا مِنْهُ﴾ [يوسف: ٨٠] بغير همز.

ومحمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير مثله.

وقرأ الباقر: ﴿اسْتَيْسُوا مِنْهُ﴾ الهمزة بين السين والياء، وكذلك قرأت على قبل عن ابن كثير: ﴿اسْتَيْسُوا﴾ مثل حمزة ﴿وَلَا تَأْيَسُوا﴾ [يوسف: ٨٧].

وكلهم قرأ في آخرها: ﴿اسْتَيْسَ الرُّسُلُ﴾ [١١٠] إلا ما ذكرت عن ابن كثير.

قولهم: يس واستياس مثل: عجب واستعجب، وسخر واستسخر، وفي التنزيل: ﴿وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾ [الصفات: ١٤]، وقال أوس:

وَمُسْتَعْجِبٍ مِمَّا يَرَى مِنْ أُنَاتِنَا وَلَوْ زَيْنَتْهُ الْحَرْبُ لَمْ يَتْرَفِرْمِ^(٢)

ومن قال: ﴿اسْتَأْيَسَ الرُّسُلُ﴾ قلب العين إلى موضع الفاء فصارت استعفل، ولفظه استياس، ثم خفف الهمزة وأبدلها ألفاً لسكونها، وانفتاح ما قبلها فصار مثل راس وفاس، فإن قلت: فلم لا يكون ﴿استياس﴾ فأبدل من الياء الألف وإن كانت ساكنة كما

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٦.

(٢) مر سابقاً.

قَلَبَ قَوْمٌ نحو: يا تعد، ويا تزر، وياتيس؟ قيل: لو كان كذلك لكان: فلَمَّا استأسوا، فكانت الهمزة التي هي عين مخففة، فإن خَفَّفَهَا كانت بين بين كالتي في هياة. والرواية عن ابن كثير: «استأيسوا» بالياء والهمزة لا تقلب ياء في هذا النحو في التخفيف القياسي. وقد قلب هذا الحرف في غير هذا الموضع قالوا: أيس يَأيسُ، وهذا مقلوب من يئس يئاس، وهو الأصل. يدلُّك على ذلك، أن المصدر لا نعلمه جاء إلا على تقديم الياء نحو قوله:

من يَأْسَةِ اليَائِسِ أو جِدَادَا

ونحو ما أنشده أبو زيد:

بِلا عُرْفٍ تَسْلُو وَلَكِنْ يَأْسَةَ وَأَشْفَى لِمَطْلُولِ الْعَلَاقَةِ لَوْ يَسْلُو
فأما قولهم: الإياسُ وتسميتهم الرجل إياساً فليس مصدر أيس، ولو كان كذلك لكان من باب جذب وجذب في أن كل واحدٍ منهما أصلٌ على حدة، وليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه، ولكن إياساً مصدر أسْتَهُ أَوْسَهُ أوساً: إذا أعطيتُهُ، والإياس مثل القياس والقياد، وإنما سَمِيَ الرجل بإياسٍ وأوسٍ كما سَمِيَ بَعْطاءٍ وعطيَّة، ومن ذلك قول النابغة الجعدي:

وكانَ الإله هو المَسْتَأْسَا^(١)

إنما هو مُستفعل من العطاء، أي: يسأل أن يعطي، ومن فسره من أهل اللغة على غير هذا، فإنما هو تفسيرٌ على المعنى دون ما عليه اللفظ، فأما الأَسْوُ فهو من قولك: أسوت الجرح أسوه أسوأ، والفاعل آسٍ كما ترى، والمفعول: مأسو وأسيي. وقول الحطيئة^(٢):

... الأَطْبَبَةُ والإِسَاءُ^(٣)

(١) عجز بيت. صدره:

ثلاثةُ أهْلينَ أفنيتهم

البيت من المتقارب، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٧٨، والتنبية والإيضاح ٢٥٩/٢ وكتاب العين ٣٣٠/٧، ومقاييس اللغة ١/١٥٠، ١٥٦، وتهذيب اللغة ١٣/١٣٧، ومجمل اللغة ١/٢١٦، وأساس البلاغة (أوس)، ولسان العرب ٦/١٧ (أوس)، ١٣/٣٣٣ (قرن)، وتاج العروس ١٥/٤٢٧ (أوس)، ١٦/٤٦٦ (لبس)، (أهل)، (قرن)، والشعر والشعراء ص ٣٠١، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٣٨، ١١٠٩، والمخصص ١٢/٢٢٧.

(٢) انظر ترجمته في الأعلام ٢/١١٨، وفوات الوفيات ١/٩٩، والشعر والشعراء ١١٠، وشرح الشواهد ١٦٣.

(٣) قطعة من بيت تمامه:

هم الآسون أم الرأس لما تَواكلها الأَطْبَبَةُ والإِسَاءُ

الإساءة: فعلاً، مثل صاحب وصحاب، وآم وإمام، ومنه: ﴿وَأَجْعَلْنَا لِمَنْ يَفْعَلُ أَتَمًا﴾ [الفرقان: ٧٤] في قول أبي الحسن، وقالوا: أسيّ فعيل مثل أسير، ومن ثم جمع على أساوى مثل أسارى. قال:

..... كأنهم إذا ما سارَ فيهم سُوارها^(١)
وقال:

أسيّ على أمّ الدِّماغِ حَجِيجُ^(٢)

فانقلبت الواو كما انقلبت في غزّي، وأما أسيت آسى أسي في الحزن: وهو مثل: فَرَقْتُ أَفْرُقُ فَرَقًا، فقالوا: أسيان، وأحسبني قد سمعت: أسوان، فإن لم يك كذلك، فأسيت مثل رضيت، أو يكون في الكلمة لغتان: الياء الواو، وقال: ﴿فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْرِ﴾ [المائدة: ٢٦]: ﴿ءَأَسَى عَلَى قَوْمٍ كَفَرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٣]، و﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣]، وأما السَّوُّ للهِمَّةِ فمصدرٌ، وقولُهُ:

بَعِيدُ السَّأْوِ مَهْيُومٌ^(٣)

= البيت من الوافر، وهو للحطيئة في ديوانه ص ٥٦، ولسان العرب ٣٤/١٤ (أس)، ومقاييس اللغة ١/ ١٠٥، وتهذيب اللغة ١٣/١٤٠.

(١) تمام البيت:

ترى شربها حُمر الحداق كأنهم أسارى إذا ما سارَ فيهم سُوارها
البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٧٥، وتاج العروس ٩٩/١٢ (سور)، ولسان العرب ٤/٣٨٤ (سور) وفي «سوارها» مكان «سوارها» سورة الخمر وغيرها وسوارها: حدتها.

(٢) عجز بيت. صدره:

وَصُبَّ عَلَيْهَا الطَّيْبُ حَتَّى كَأَنَّهَا

البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٣٥، ولسان العرب ٢/٢٢٨ (حجج)، ٣٥٠ (فوج)، ٣٤/١٤ (أسا)، وتهذيب اللغة ٣/٣٨٩، وجمهرة اللغة ص ٨٦، ومقاييس اللغة ٢/٣٠، والمخصص ١٣/١٨٢، وكتاب الجيم ١/٢١٨، وتاج العروس ٥/٤٥٩ (حجج)، ٦/١٦٤ (فوج)، (أسي)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٣٧.

أم الدماغ: جلدة رقيقة تحيط بالدماغ. الأسي: الطيب.

(٣) قطعة من بيت تمامه:

كأنني من هوى خرقاء مُطَّرَفٌ دامي الأظَلِّ بَعِيدَ السَّأْوِ مَهْيُومٌ

البيت من البسيط، وهو لذى الرمة في ديوانه ص ٣٨٢، ولسان العرب ٩/٢١٦ (طرف)، ١١/٤١٩ (ظلل)، ١٤/٣٦٧ (سأي)، وتهذيب اللغة ١٣/١٣٤، ٣٢٣، ١٤/٣٦٠، وجمهرة اللغة ص ٢٣٩، ١١٠٧، وتاج العروس ٢٤/٨٦ (طرف)، (سأو)، وكتاب العين ٧/٣٢٩، ٧/٤١٧، ٨/١٥٠ وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٣/١٢٤، والمخصص ٢/١٦٤، ٥/١٢٠.

بعير مطرف: قد اشتري حديثاً. وأراد أنه من هواها كالبعير الذي اشتري حديثاً فلا يزال يحنّ إلى =

التقدير: بعيد المكان الذي يحنُّ إليه ويهيمُ بلِحاظه به، فوضع المصدر موضع الصفة، فهو من باب: ضَرَبَ الأمير، وَنَسَجَ اليمين.

وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿أَفَلَمْ يَأْتِيسَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الرعد: ٣١]، ألم يتبين ويُعلم، وأنشد لسُحيم بن وثيل^(١):

أقول لأهلِ الشَّعبِ إذْ يَسِرُونَنِي أَلَمْ تَتِيَّأَسُوا أَنِّي ابْنُ فَارِسِ زَهْدَمِ^(٢)
يروى: يسرونني: أي يقتسمونني، وبعضهم يقول: يأسرونني من الأسر، وقال بعض البصريين: ﴿أَفَلَمْ يَأْتِيسَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ أي: ألم يعلموا، قال: وهي لغة وهبيل من النَّحِجِ^(٣)، هكذا رواه أبو عبد الله الزيدي، وأنشد بيتاً آخر:

أَلَمْ يِيَّأَسِ الْأَقْوَامِ أَنِّي أَنَا ابْنُهُ وَإِنْ كُنْتُ عَنْ أَرْضِ الْعَشِيرَةِ نَائِيًا^(٤)
وينبغي أن تكون أن بعدها وهو قوله: ﴿أَنْ لَوْ يَشَاءَ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١] مخففة من الثقيلة، وفيه ضمير القصة والحديث، كما أنه في قوله: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ رَجُلٌ﴾ [المزمل: ٢٠] أفلاً يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا [طه: ٨٩]، على ذلك، وحسن وقوع الفعل بعدها لفضل الحرف، كما فصل في هذه المواضع الأخر.

ولا يجوز في: ييأس، هذا الذي بمعنى العِلْمِ الشَّدُوذُ الذي جاء في: حَسِبَ يَحْسِبُ، وَيَسَسَ يِيَّأَسُ، لأن ذلك إنما جاء في يئس الذي هو خلاف يرجو، والشدوذ حكمه أن يُقَصَّرَ على ما جاء فيه، ولا يتعدى إلى غيره، ويقوي ذلك أنه يئسَ يِيَّأَسُ، إذا أريد به خلاف الرجاء مثل: عَلِمَ يَعْلَمُ، ويؤكد ذلك أيضاً أن

= أَلَفَهُ. الْأَطْلُ: بطن الأصبع.

السَّأُو: الهمة أو الوطن.

(١) هو سحيم بن وثيل بن عمرو (توفي نحو ٦٠هـ = نحو ٦٨٠م) الرياحي، اليربوعي الحنظلي التميمي، شاعر مخضرم، عاش في الجاهلية والإسلام. ونازه عمره المثة. كان شريفاً في قومه نابه الذكر. له أخبار مع زياد بن أبيه ومفاخرة مع غالب بن صعصعة والد الفرزدق.

الأعلام ٧٩/٣، وخزانة البغدادي ١٢٦/١ - ١٢٩، وجمهرة الأنساب ٢١٥.

(٢) يروى «لهم بالشعب» بدل «لأهل الشعب».

البيت من الطويل، وهو لسحيم بن وثيل اليربوعي في لسان العرب ٢٩٨/٥ (يسر)، ٢٦٠/٦ (يأس) ٢٧٩/١٢ (زهدم)، والتنبية والإيضاح ٣١٠/٢، وتهذيب اللغة ٦٠/١٣، ١٤٢، وتاج العروس ١٤/٤٦٢ (يسر)، ٥٠/١٧ (يشس)، (زهدم)، (لزم)، وديوان الأدب ٢١٦/٤، وأساس البلاغة (يشس)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ١٥٤/٦، وديوان الأدب ٢٥٨/٣، والمخصص ٢٠/١٣ زهدم: اسم فرس سحيم بن وثيل.

(٣) انظر لسان العرب ٢٦٠/٦ مادة (يأس).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أساس البلاغة (يشس).

خلافه على هذا المثال وهو: **جَهْلٌ يَجْهَلُ جَهْلًا**، ومصدره ينبغي أن يكون **يَأْسًا** مثل: **جَهْلًا**.

اختلفوا في إسقاط الألف وإثباتها، وفتح الحاء وكسرها من قوله: ﴿**خَيْرٌ حِفْظًا**﴾ [يوسف: ٦٤].

فقرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿**خَيْرٌ حِفْظًا**﴾ بغير أَلِفٍ.

وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ﴿**حَفِظًا**﴾ بِالْفِ (١).

وجه من قال: ﴿**خَيْرٌ حِفْظًا**﴾ أنه قد ثبت قوله: ﴿**وَحَفِظْتُ أَخَانًا**﴾ [يوسف: ٦٥] وقوله: ﴿**وَإِنَّا لَهُ لَحَفِظُونَ**﴾ [يوسف: ١٢]، أنهم قد أضافوا إلى أنفسهم حفظًا، فالمعنى على الحفظ الذي نسبوه إلى أنفسهم، وإن كان منهم تفریط في حفظهم ليوسف، كما أن قوله: ﴿**أَبْنِ شُرَكَائِي**﴾ [النحل: ٢٧ - القصص: ٦٢] لم يثبت الله تعالى شريكاً، ولكن المعنى على الشركاء الذين نسبتموهم إليّ؛ فكذلك المعنى على الحفظ الذي نسبوه إلى أنفسهم، وإن كان منهم تفریط فإذا كان كذلك، كان معنى: ﴿**اللَّهُ خَيْرٌ حِفْظًا**﴾ من حفظكم الذي نسبتموه إلى أنفسكم لقولكم: ﴿**وَحَفِظْتُ أَخَانًا**﴾ ﴿**وَإِنَّا لَهُ لَحَفِظُونَ**﴾ وإن كان منكم فيه تفریط، وإنضافة خير إلى حفظ محال، ولكن تقول: حفظ الله خير من حفظكم، لأن الله حافظ، بدلالة قوله: ﴿**حَفِظْتُ لِلْعَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ**﴾ [النساء: ٣٤].

وأما من قال: ﴿**خَيْرٌ حِفْظًا**﴾ فينبغي أن يكون: ﴿**حَفِظًا**﴾ منتصباً على التمييز دون الحال كما كان ﴿**حِفْظًا**﴾ كذلك، ولا تستحيل الإضافة في قوله: ﴿**خَيْرٌ حِفْظًا**﴾ وخير الحافظين كما تستحيل في: ﴿**خَيْرٌ حِفْظًا**﴾ فإن قلت: فهل كان ثم حافظ كما ثبت أنه قد كان حفظ بما قدمه، فالقول فيه: إنه قد ثبت أنه كان ثم حافظ لقوله: ﴿**وَإِنَّا لَهُ لَحَفِظُونَ**﴾، ولقوله: ﴿**يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ**﴾ [الرعد: ١١] فتقول: حافظ الله خير من حافظكم، كما قلت: حفظ الله خير من حفظكم، لأن الله سبحانه حفظه، كما أن له حفظاً، فحافظه خير من حافظكم، كما كان حفظه خيراً من حفظكم، وتقول: هو أحفظ حافظ، كما تقول: هو أرحم راحم، لأنه سبحانه من الحافظين، كما كان من الراحمين، ولا يكون حافظاً في الآية منتصباً على الحال.

قال: قرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿**يُوحِي إِلَيْهِمْ**﴾ [١٠٩] بفتح الحاء، وفي رواية حفص: ﴿**تُوحِي إِلَيْهِمْ**﴾ بالنون وكسر الحاء في جميع القرآن إلا في قوله في عسق:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٦.

﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ [الشورى: ٣] فإنه قرأ: ﴿يُوحَىٰ﴾ بالياء مكسورة الحاء^(١).
وجه: ﴿يُوحَىٰ﴾ بالنون قوله: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالتَّيْتِينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء: ١٦٣].

وجه: ﴿يُوحَىٰ﴾ قوله: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ﴾ [هود: ٣٦]،
وقول: ﴿قُلْ أُوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْغَيْنِ فَقَالُوا﴾ [الجن: ١]، وأما قراءة عاصم في
(عسق): ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ فلأن الفعل مسندٌ إلى اسم الله تعالى، فارتفاع الاسم كأنه
فاعل ﴿يُوحَىٰ﴾، ولو قرأ: ﴿يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾؛ جاز، وأسند الفعل
إلى الجار والمجرور وإن لم يكن في حُسن ما قرأ به، وكان يكون اسم الله في قوله:
﴿اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الشورى: ٣]: مبتدأ، والعزیزُ الحكيم، خبره إلا أن العزيز الحكيم
أن تجيء به صفةً جاريةً على اسم الله جلَّ وعز، وأحسن من أن تجعله خبراً عنه،
وكذلك إذا أسندت الفعل إلى الاسم المفرد كان أولى من أن يسند الفعل إلى الجار
والمجرور، ألا ترى أن الفعل في قوله: ﴿قُلْ أُوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْغَيْنِ﴾ [الجن: ١]
ومن قوله: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ نُوحٍ﴾ [هود: ٣٦] أنه لم يُسند في واحدٍ من الموضعين إلى
الجار والمجرور، وإنما أُسند إلى أن في الموضعين جميعاً، فلعل عاصماً اعتبر ذلك في
الموضعين، فأسند الفعل إلى الفاعل الذي هو اسم الله دون الجار والمجرور.

اختلفوا في تشديد الدال وتخفيفها من قوله تعالى: ﴿وَطَّوُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا﴾ [١١٠].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿كَذَّبُوا﴾ مشددة الدال.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي ﴿كَذَّبُوا﴾ خفيف. وكلهم ضم الكاف^(٢).

الضمير في ﴿طَّوُّوا﴾ في قول من شدَّدَ للرُّسُلِ تقديره: ظن الرُّسُلُ، أي: تيقنوا،
وطَّوُّوا الظن الذي هو حسابان، ومعنى: ﴿كَذَّبُوا﴾ تَلَقَّوْا بالكذب، كقولهم: حَيِّثُ،
وَخَطَّائُهُ وَفَسَقَتُهُ، وَجَدَّعْتُهُ، وَعَقَّرْتُهُ، وَزَيْتُهُ. أي استقبلته بحيائك الله، وَجَدَّعَكَ اللهُ
وسقاك الله، فتكذيبهم إياهم يكون بأن تلقوا بذلك كقوله: ﴿وَإِنْ نَطَّنَا لَمِنَ الْكٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]، أو بما يدل عليه، وإن خالفه في اللفظ، ومن حجة التثقيل قوله:
﴿فَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولًا﴾ [فاطر: ٤]، وقوله: ﴿فَكَذَّبُوا رَسُولِي﴾ [سبأ: ٤٥]، وقوله: ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا
كَذَّبَ الرَّسُولَ﴾ [ص: ١٤].

وأما من خفف فقال: ﴿كَذَّبُوا﴾ فهو من كَذَّبْتُكَ الحديث، أي: لم أصدقك.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٦.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٧.

وفي التنزيل ﴿وَعَدَّ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [التوبة: ٩٠]، وقياسه إذا اعتبر بالخلاف أن يتعدى إلى مفعولين، كما تعدى صدق في قوله: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ﴾ [الفتح: ٢٧]، وقال الأعشى:

فصدقته وكذبته والمرء ينفعه كذابه^(١)
قال سيبويه: كَذَبَ يَكْذِبُ كَذَبًا، وقالوا: كِذَابًا، فجاؤوا به على فِعَالٍ، وقد خففه الأعشى، وقال ذو الرمة:

وقد حلفت بالله مئة ما الذي أقول لها إلا الذي أنا كاذبه
والضمير في قوله: ﴿وظنوا أنهم قد كذبوا﴾ للمرسل إليهم، التقدير: ظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به من أنهم إن لم يؤمنوا نزل بهم العذاب، وإنما ظنوا ذلك لما شاهدوه من إمهال الله إياهم، وإملائه لهم، فإن قلت: كيف يجوز أن يحمل الضمير في ظنوا على أنه للمرسل إليهم الرسل، والذي تقدم ذكرهم الرسل دون المرسل إليهم؟ قيل: إن ذلك لا يمتنع، لأن ذكر الرسل، يدل على المرسل إليهم لمقارنة أحد الاسمين للآخر، ولما في لفظ الرسل من الدلالة على المرسل إليهم، وقد قال الشاعر:

أمئك البرق أرقبُه فهاجًا فبتُ إخاله دُهمًا خلاجًا^(٢)
أي بتُ أخال الرعد صوت دُهم، فأضمر الرعد ولم يجر له ذكر لدلالة البرق عليه لمقارنة لفظ كل واحد منهما الآخر، وفي التنزيل: ﴿سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] واستغني عن ذكر البرد، لدلالة الحر عليه، وإن شئت قلت: إن ذكرهم قد جرى في قوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [يوسف: ١٠٩]، فيكون الضمير للذين من قبلهم من مكذبي الرسل وإن ذهب ذاهب إلى أن المعنى: ظن الرسل أن الذي وعد الله أممهم على لسانهم قد كذبوا أو كذبوا فقد أتى عظيمًا لا يجوز أن ينسب مثله إلى الأنبياء، ولا إلى صالحي عباد الله، وكذلك من زعم أن ابن عباس ذهب إلى أن الرسل قد ضعفوا فظنوا أنهم قد أخلفوا، لأن الله لا يخلف الميعاد، ولا مبدل لكلماته.

حدثنا أحمد بن محمد قال: حدثنا المؤمل بن إسماعيل ابن علية عن أبي المعلى

(١) مر سابقاً.

(٢) البيت من الوافر، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٧٧، وتاج العروس ٥/٥٣١ (خلج)، ولسان العرب ٢/٢٥٦ (خلج)، ١٢/٢٠٩ (دهم)، ١٤/١٠٣ (تلا)، وتهذيب اللغة ١٤/٣١٧. أمئك أي من شقك وناحتك. دُهمًا: إبلاً سوداً. شبه صوت الرعد بأصوات هذه الخلاج لأنها تحان لفقد أولادها.

عن سعيد بن جبير في قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا﴾ قال: فقال ابن جبير: إن الرسل يشئوا من قومهم أن يؤمنوا، وإن قومهم ظنوا أن الرسل قد كذبوا فيما قالوا لهم، فأتاهم نصر الله على ذلك.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿فَتُنَجِّي مِنَ نَشَاءٍ﴾ [١١٠] فقرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو، وحمزة والكسائي: ﴿فَتُنَجِّي مِنَ نَشَاءٍ﴾ بنونين: الأولى مضمومة، والثانية ساكنة.

وروى نصر بن علي عن أبيه عن أبي عمرو: ﴿فَتُنَجِّي مِنَ نَشَاءٍ﴾ يدغم. قال أحمد: هذا غلط في قوله: يدغم، ليس هذا موضعاً يدغم فيه، إنما أراد أنها محذوفة النون الثانية في الكتاب وفي اللفظ بنونين، الأولى متحركة، والثانية ساكنة، ولا يجوز إدغام المتحرك في الساكن، لأن النون الثانية ساكنة، والساكن لا يدغم فيه متحرك وكذلك النون لا تدغم في الجيم، فمن قال: يدغم فهو غلط، ولكنها حذفت من الكتاب، أعني النون الثانية لأنها ساكنة تخرج من الأنف، فحذفت من الكتاب، وهي في اللفظ مثبتة. وقرأ عاصم في رواية أبي بكرٍ وحفصٍ وابن عامرٍ: ﴿فَتُنَجِّي مِنَ نَشَاءٍ﴾ مشددة الجيم مفتوحة الياء بنون واحدة. وروى ابن اليتيم عن أبي حفص عمرو بن الصباح عن أبي عمر عن عاصم: ﴿فَتُنَجِّي﴾ بنون واحدة.

وروى هبيرة عن حفص عن عاصم بنونين، وفتح الياء، وهذا غلط من قول هبيرة^(١).

من قال: ﴿فَتُنَجِّي مِنَ نَشَاءٍ﴾ كان ﴿تُنَجِّي﴾ حكاية حال. ألا ترى أن القصة فيما مضى، وإنما حكى فَعَلَّ الحال على ما كانت عليه، كما أن قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤] حكاية للحال الكائنة، وكما أن قوله: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢]، جاء هذا النحو على الحكاية، كما أن قوله: ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥]، إشارة إلى الحاضر، والقصة ماضية لأنه حكى الحال.

ومن حكاية الحال قوله: ﴿وَكَلَّبَهُمْ فِي الْأَرْضِ بِرَأْسِهِمْ لِيَبْلُغُوا أَلْفَ مِائَةٍ﴾ [الكهف: ١٨]، فلولا حكاية الحال لم يعمل اسم الفاعل، لأنه إذا مضى اختص، وصار معهوداً، فخرج بذلك من شبه الفعل، ألا ترى أن الفعل لا يكون معهوداً، فكما أن اسم الفاعل إذا وصف أو حُقِّر لم يعمل عمل الفعل لزوال شبه الفعل عنه باختصاصه الذي يحدثه فيه التحقير والوصف كذلك إذا كان ماضياً.

فأما النون الثانية من ﴿تُنَجِّي﴾ فهي مخفأة مع الجيم، كذلك النون مع سائر

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٧.

حروف الفم، لا تكون إلا مخفأة، قال أبو عثمان: وتثبثها معها لحن.

والنون مع الحروف ثلاث أحوال: الإدغام، والإخفاء، والبيان، فإنما تدغم إذا كانت مع مقاربتها، كما يدغم سائر المقاربة فيما قاربه، والإخفاء فيها مع حروف الفم التي لا تقاربها، والبيان فيها مع حروف الحلق، فأما حذف النون الثانية من الخط فيشبه أن يكون لكراهة اجتماع المثلين فيه، ألا ترى أنهم كتبوا مثل: العُليا، والدنيا، ويحيا، ونحو ذلك بالألف، ولولا اجتماعها مع الياء لكتبت بالياء، كما كتبت: حُبلى ويخشى، وما لم يكن فيه ياء، من هذا النحو بالياء فكأنهم لما كرهوا اجتماع المثلين في الخط، حذفوا النون، وقوى ذلك أنه لا يجوز فيها إلا الإخفاء، ولا يجوز فيها البيان، فأشبهه بذلك الإدغام، لأن الإخفاء لا يتبين فيه الحرف المُخْفَى، كما أن الإدغام لا يُبَيَّن فيه الحرف المدغم بيانه في غير الإدغام، فلما وافق النون المدغم في هذا الوجه استجيز حذفه في الخط، ومن ذهب إلى أن النون الثانية مدغمة في الجيم، فقد غلط لأنها ليست بمثل للجيم، ولا مقارب له، فإذا خلا الحرف من هذين الوجهين لم يُدغم فيما اجتمع فيه.

ووجه قراءة عاصم: ﴿فَنُجِّيَ مِنْ نَأْشِئِهِ﴾ أنه أتى به على لفظ الماضي لأن القصة ماضية. ويُقوي قوله: أنه قد عطف عليه فعلٌ مسندٌ إلى المفعول وهو قوله: ﴿وَلَا يَرُدُّ بَأْسًا﴾ [يوسف: ١١٠] ولو كان ﴿نُجِّي﴾ مسنداً إلى الفاعل كقول من خالفه، لكان لا تردُّ أشبه ليكون مثل المعطوف عليه.

وما رواه هبيرة عن حفص عن عاصم بنونين، وفتح الياء فهو غلط - كما قال أحمد بن موسى - من الراوي لأنه لا شيء ها هنا ينتصب به الياء من قوله: ﴿فَنُجِّي﴾ والنون الأولى للمضارعة، فلا يجوز أن تنتصب من غير ناصب له.

قال أحمد: وكلهم قرأ: ﴿أَوَلَيْكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾ [٩٠] بالاستفهام غير ابن كثير فإنه قرأ: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾ على الخبر^(١).

يدل على الاستفهام، قوله: ﴿أَنَا يُوسُفُ﴾ [٩٠]، فإنما أجابهم عمّا استفهموا عنه، وزعموا أن في حرف أبي: ﴿أَوَ أَنْتَ يُوسُفُ﴾؟ فهذا يقوي الاستفهام.

قال أبو الحسن في قوله: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنَّا عَلَيْ﴾ [الشعراء: ٢٢] أنه على الاستفهام، كأنه: أو تلك نعمة؟ فيجوز أن يكون قول ابن كثير على هذا، فتكون القراءتان على هذا متفتحتين، وقلما يحذف حرف الاستفهام.

قال: واختلفوا في الهمزة، فكان حمزة والكسائي وعاصم وابن عامر: يهمزون همزتين.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٦.

الباقون: همزة واحدة.

هذا على أصولهم في الجمع بين همزتين وقد تقدم القول في ذلك .
قال ابن كثير وحده: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ﴾ [٩٠] بياء في الوصل والوقف،
فيما قرأت على قبل.

الباقون بغير ياء في وصل ولا وقف.

وقراءة ابن كثير ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ﴾ يحتمل ثلاثة أضرب: أحدهما:
أن يقدّر في الياء الحركة، فيحذفها منها، فتبقى الياء ساكنة للجزم كما قدّر ذلك في:
ألم يأتيك والأنباء تئمي^(١)

وهذا لا تحمله عليه، لأنه مما يجيء في الشعر دون الكلام. والآخر: أن يجعل
﴿من يتقي﴾ بمنزلة: الذي يتقي، ويحمل المعطوف على المعنى، لأن ﴿من يتقي﴾ إذا
كان مَنْ بمنزلة الذي، كان بمنزلة الجزاء الجازم بدلالة أن كل واحدٍ منهما يصلح دخول
الفاء في جوابه، فإذا اجتمعا في ذلك لما يتضمنا من معنى الجزاء، جاز أيضاً أن
يعطف عليه كما يعطف على الشرط المجزوم، لكونه بمنزلة فيما ذكرنا، ومثل ذلك:
﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنَّ﴾ [المنافقين: ١٠] حَمَلَتْ وَأَكُنَّ على موضع الفاء، ومثله أيضاً قول من
قال: ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي﴾ [الأعراف: ١٨٦] جَزُمَا. ومثله قول الشاعر:

فَأَبْلُونِي بِلِيَّتِكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَذْرِجُ نَوِيًّا^(٢)
فحمل على موضع الفاء المحذوفة، وما بعدها فكذلك يحمل ﴿وَيَصْبِرُ﴾ وما
يقارب ذلك قوله:

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(٣)

ونحو ذلك مما يُحْمَلُ على المعنى، ويجوز أن يقدّر الضمة في قوله: ﴿وَيَصْبِرُ﴾
ويحذفها للاستخفاف، كما يُحذف نحو: عَصِدٌ وَسَبْعٌ، وجاز هذا في حركة الإعراب،
كجوازه في حركة البناء، وزعم أبو الحسن أنه سمع: ﴿رُسُلْنَا لَدَيْهِمْ﴾ [الزخرف: ٨٠]
بإسكان اللام من ﴿رُسُلْنَا﴾، فكذلك يكون في قوله: ﴿وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ﴾. ومما يقوي
ذلك وَيُسَوِّغُ حمله عليه أنه قرأ: ﴿وَيَتَّقِهِ﴾ [النور: ٥٢] ألا ترى أنه جعل تَقَهُ، بمنزلة:
كَيْفَ وَعَلِمَ، فأسكن؛ فكذلك يُسَكَّنُ على هذا: ﴿وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ﴾.

تم الجزء الثاني، ويليه الجزء الثالث

وأوله: سورة الرعد

(١) مرّ سابقاً.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) مرّ سابقاً.

فهرس المحتويات

٤٥ الآية: ١٥٦
٤٦ الآيتان: ١٥٧ و ١٥٨
٤٧ الآية: ١٦١
٤٩ الآيتان: ١٦٩ و ١٧١
٥٠ الآية: ١٧٦
٥١ الآية: ١٧٨
٥٥ الآية: ١٧٩
٥٧ الآية: ١٨٠
٥٨ الآية: ١٨١
٥٨ الآية: ١٨٧
٥٩ الآية: ١٩٥

ذكر اختلافهم في سورة النساء

٦٠ الآية: ١
٦٥ الآية: ٥
٦٨ الآية: ٩
٦٩ الآيتان: ١٠ و ١١
٧٠ الآية: ٢٣
٧١ الآية: ١٦
٧٣ الآية: ١٩
٧٥ الآية: ٢٤
٧٧ الآية: ٢٥
٧٨ الآيتان: ٢٩ و ٣١
٧٩ الآية: ٣٢

ذكر اختلافهم في سورة آل عمران

٣ والآيتان: ١ و ٢
٤ الآية: ٣
٨ الآيتان: ١٢ و ١٣
١٠ الآية: ١٥
١١ الآية: ٢٧
١٣ الآية: ٢٨
١٥ الآية: ٣٦
١٦ الآية: ٣٧
١٨ الآية: ٣٩
٢١ الآية: ٤٨
٢١ الآية: ٤٩
٢٢ الآيتان: ٥٩ و ٦٦
٢٦ الآية: ٧٣
٢٨ الآية: ٨٠
٢٩ الآية: ٧٩
٣٠ الآية: ٨١
٣٤ الآية: ٨٣
٣٥ الآية: ٩٧
٣٦ الآيتان: ١١٥ و ١٢٠
٣٧ الآيتان: ١٢٤ و ١٢٥
٣٨ الآية: ١٣٣
٣٩ الآيتان: ١٤٠ و ١٤٦
٤٢ الآية: ١٥١
٤٤ الآية: ١٥٤

١٣٦	الآية: ١٠٧	٨٠	الآية: ٣٣
١٤٢	الآية: ١١٠	٨٢	الآيتان: ٣٧ و ٤٠
١٤٣	الآية: ١١٢	٨٣	الآيتان: ٤٢ و ٤٣
١٤٨	الآية: ١١٩	٨٦	الآيتان: ٥٨ و ٦٦

سورة الأنعام

١٥٠	الآية: ١٦	٨٩	الآيتان: ٨١ و ٩٤
١٥١	الآية: ٢٣	٩١	الآية: ٩٥
١٥٣	الآية: ٢٧	٩٢	الآية: ١١٤
١٥٥	الآية: ٣٢	٩٣	الآية: ١٢٤
١٥٨	الآية: ٣٣	٩٤	الآية: ١٢٨
١٦٠	الآية: ٤٦	٩٥	الآية: ١٣٥
١٦٣	الآية: ٥٤	٩٦	الآيتان: ١٣٦ و ١٤٥
١٦٤	الآية: ٥٥	٩٧	الآية: ١٥٤

ذكر اختلافهم في سورة المائدة

١٦٦	الآية: ٥٧	١٠١	الآية: ٢
١٦٩	الآيتان: ٦٣ و ٦٤	١١٢	الآية: ٦
١٧١	الآية: ٧٦	١١٣	الآية: ١٣
١٧٣	الآيتان: ٧٧ و ٧٨	١١٤	الآية: ٤٤
١٧٤	الآية: ٨٠	١١٦	الآيتان: ٦٢ و ٦٣
١٧٧	الآيتان: ٨٣ و ٨٦	١١٧	الآية: ٤٥
١٨٥	الآية: ٩٠	١١٩	الآية: ٤٧
١٨٧	الآية: ٩١	١٢٠	الآية: ٥٣
١٨٨	الآيتان: ٩٢ و ٩٤	١٢١	الآية: ٥٤
١٩٠	الآية: ٩٦	١٢٢	الآية: ٥٧
١٩١	الآية: ٩٨	١٢٣	الآية: ٦٠
١٩٢	الآية: ٩٩	١٢٥	الآية: ٦٧
١٩٦	الآيتان: ١٠٠ و ١٠٥	١٢٩	الآية: ٧١
١٩٧	الآية: ١٠٩	١٣٢	الآية: ٨٩
٢٠١	الآية: ١١١	١٣٣	الآية: ٩٥
٢٠٣	الآية: ١١٥	١٣٥	الآية: ٩٧
٢٠٤	الآية: ١١٩		

٢٧١ الآية: ١٤٩	٢٠٩ الآية: ١٢٥
٢٧٢ الآية: ١٥٠	٢١٢ الآية: ١٣٥
٢٧٤ الآيتان: ١٥٧ و ١٦١	٢١٣ الآية: ١٣٦
٢٧٦ الآيتان: ١٦٤ و ١٦٥	٢١٤ الآية: ١٣٧
٢٧٩ الآيتان: ١٧٠ و ١٧٢	٢١٦ الآية: ١٣٩
٢٨١ الآيات: ١٧٢ و ١٧٣ و ١٨٠	٢١٧ الآيتان: ١٤٠ و ١٤١
٢٨٢ الآية: ١٨٦	٢١٨ الآية: ١٤٣
٢٨٣ الآية: ١٩٠	٢٢١ الآيتان: ١٤٥ و ١٥٢
٢٨٤ الآية: ١٩٣	٢٢٧ الآية: ١٥٤
٢٨٥ الآية: ١٩٦	٢٢٨ الآيات: ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦١
٢٨٧ الآية: ٢٠١		
٢٨٨ الآية: ٢٠٢		

ذكر اختلافهم في سورة الأعراف

		٢٣١ الآية: ٣
		٢٣٣ الآية: ٢٥
		٢٣٤ الآيتان: ٢٦ و ٣٢
		٢٣٦ الآيتان: ٣٨ و ٤٠
		٢٣٨ الآية: ٤٤
		٢٤٠ الآية: ٥٤
		٢٤١ الآية: ٥٥
		٢٤٢ الآية: ٥٧
		٢٤٧ الآيتان: ٥٩ و ٦٢
		٢٥٣ الآية: ٩٨
		٢٥٤ الآية: ١٠٥
		٢٥٥ الآية: ١١١
		٢٥٨ الآيتان: ١١٢ و ١١٣
		٢٦٠ الآية: ١٢٣
		٢٦٢ الآية: ١٤١
		٢٦٣ الآيات: ١٣٧ و ١٣٨ و ١٤٣
		٢٦٤ الآية: ١٤٤
		٢٦٥ الآية: ١٤٦
		٢٦٦ الآية: ١٤٨

ذكر اختلافهم في سورة الأنفال

٢٩٠ الآية: ٩
٢٩١ الآيتان: ١١ و ١٨
٢٩٢ الآيتان: ١٩ و ٤٢
٣٠٤ الآية: ٣٧
٣٠٥ الآية: ٥٩
٣٠٧ الآيتان: ٦٥ و ٦٦
٣٠٩ الآيتان: ٦٧ و ٧٠
٣١٠ الآية: ٧٢

ذكر اختلافهم في سورة التوبة

٣١١ الآية: ١٢
٣١٧ الآيتان: ١٧ و ٢٤
٣١٨ الآية: ٣٠
٣٢٤ الآية: ٣٧
٣٢٥ الآية: ٥٤
٣٢٦ الآية: ٦١
٣٣٠ الآيتان: ٦١ و ٩٨
٣٣٢ الآية: ٩٩

٣٩٣ الآية : ٤١	٣٣٤ الآية : ١٠٣
٣٩٥ الآية : ٤٢	٣٣٦ الآية : ١٠٩
٣٩٩ الآية : ٤٦	٣٤٢ الآيتان : ١١٠ و ١١١
٤٠٢ الآية : ٦٦	٣٤٤ الآية : ١١٧
٤٠٩ الآية : ٦٩	٣٤٦ الآية : ١٠٧
٤١٢ الآية : ٧١		
٤١٣ الآية : ٨١		

ذكر اختلافهم في سورة يونس

٤١٦ الآية : ١٠٥	٣٤٨ الآية : ١
٤١٩ الآية : ١٠٨	٣٥٢ الآية : ٢
٤٢٠ الآية : ١١١	٣٥٣ الآيتان : ٥ و ١١

سورة يوسف عليه السلام

٤٢٦ الآية : ٤	٣٥٦ الآية : ١٦
٤٣٠ الآية : ٧	٣٥٨ الآية : ١٨
٤٣١ الآية : ١٠	٣٥٩ الآية : ٢٢
٤٣٣ الآية : ١٢	٣٦١ الآية : ٢٧
٤٣٧ الآية : ١٣	٣٦٢ الآية : ٣٠
٤٣٨ الآية : ١٩	٣٦٣ الآية : ٣٣
٤٤٢ الآية : ٢٣	٣٦٤ الآية : ٣٥
٤٤٤ الآية : ٣٤	٣٦٨ الآية : ٦١
٤٤٥ الآية : ٣١	٣٧٣ الآية : ٩٠
٤٤٧ الآيتان : ٤٧ و ٤٩	٣٧٤ الآية : ٩١
٤٤٩ الآية : ٦٢	٣٨٢ الآية : ٩٣

سورة هود

٤٥١ الآية : ٦٣	٣٨٥ الآية : ٢٥
٤٥٥ الآية : ٦٤	٣٨٦ الآية : ٢٧
٤٥٦ الآية : ١١٠	٣٨٨ الآية : ٢٨